

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة

شارع حبيب أبي شهلا

بناء المسكن

تلفاكس: (٩٦١١)

٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - ٦٠٣٢٤٣

ص.ب.: ١١٧٤٦٠

برقياً: بيوشران

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة للناس

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

**Al-Resalah**  
**PUBLISHERS**

BEIRUT

LEBANON

**Telefax: (9611)**

815112 - 319039 - 603243

P.O. Box: 117460

**E-mail:**

Resalah@cyberia.net.lb

**Web Location:**

Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ١٩٩٨ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

غَايَةُ الْمَعْرِفَةِ  
٧

# تَايِيْرُ الْمَرْأَمِ

سَحْ

مُعْنَى ذَوِي الْأَفْهَامِ

جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفَ بْنَ عَبْدِ الْهَادِي الْحَبَلِي  
سَنَةِ ١٢٨٠ هـ - سَنَةِ ١٢٩٠ هـ

تَأَلَّفَ

عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنِ نَاصِرٍ آلِ عُبَيْكَانَ

خَرَجَ أَحَادِيثُهُ وَصَبَّطَ نَصَّهُ  
وَتَمَّ التَّحْقِيقُ فِي مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ  
بِإِشْرَافِ  
السَّيِّدِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ

د. بَرَزُ السَّائِحِ

مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ  
نَاشِرُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله وحده

ولمصنفه فيه كاتب هذه الأحرف يوسف بن عبد الهادي عفا الله عنه :  
هَذَا كِتَابٌ قَدْ سَمَا فِي حَضْرِهِ      أَوْرَاقُهُ مِنْ لُطْفِهِ مُتَعَدِّدَةٌ  
جَمَعَ الْعُلُومَ بِلُطْفِهِ فَبِجَمْعِهِ      يُغْنِيكَ عَنْ عِشْرِينَ أَلْفَ مُجَلَّدَةٍ  
قال رحمه الله : وقد زدنا فيه رموزاً بالحروف تَدُلُّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِالنُّحُو  
على المعنى الذي أردنا :

الإجماع : ع

ووافق الثلاثة : و

وأبي حنيفة : و هـ

والشافعي : و ش

وخلاف الثلاثة : خ

والمسائل الغريبة التي عدتها أربعة آلاف : ء

وما فيه خلاف عندنا : و د

نُونُ الْمَضَارِعِ نُعْمَانٌ وَهَمْزُهُ	للشافعي وفاقاً فاستمع خبري
وَالْيَا وَفَاقُ الثَّلَاثَةِ وَالْخِلَافُ أَتَى	من بين أصحابنا بالتأ على خبري
وإن بدأت بهاء فهو منفرد	وإن بدأت باسم غير منحصر



## باب صلاة الجمعة

ش: بثليث الميم، حكاه ابنُ سيده، والأصل الضم.

قال النووي: والمشهور الضم، وبه قرىء في السَّعِ، والإسكان تخفيف منه، ووجهوا الفتح بأنها تجمعُ الناس كما يقال: هُمَزَة، وضحكة، للمكثِر من ذلك. قال: والفتح لغة بني عقيل.

وقال الزمخشري: قرىء في الشواذ باللغات الثلاث اهـ.

واشتقاقها من اجتماع الناس للصلاة، وبهذا جزم ابنُ حزم، فقال: إنه اسم إسلامي لم يكن في الجاهلية، وإنه كان يسمى يوم العروبة، قال الحافظ: وفيه نظر اهـ.

وقيل: لجمعها الجماعات، وقيل: لجمع طينِ آدم فيها، وقيل: لأن آدم جُمع فيها خلقه. رواه أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

ولفظه: قيل للنبي ﷺ: لأي شيء سُمِّيَ يوم الجمعة؟ قال: «لأن فيها طُبِعَتْ طِينَةُ أَبِيكَ آدَمَ، وفيها الصَّعْقَةُ وَالْبَعْثَةُ، وفيها الْبُطْشَةُ، وفي آخر ثلاثِ ساعاتٍ منها ساعةٌ من دَعَا الله عز وجل فيها اسْتُجِيبَ له»<sup>(١)</sup>، قال الحافظ: وهذا أصحُّ الأقوال. اهـ.

(١) هو في «المسند» (٨١٠٢)، وإسناده ضعيف.

وقد روي من غير هذا الوجه، بغير هذا اللفظ - وفيه: أن خلق آدم يوم السبت - من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عند الإمام أحمد (٩٢٠٧) و(٩٤٠٩) و(١٠٤٥) (١٩٧٠)، ومسلم (٨٥٤)، وابن حبان (٢٧٧٢).

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

وقيل: لأنه جُمع مع حَوَاء في الأرضِ فيها، وفيه خبرٌ مرفوعٌ.

وقيل: لما جُمع فيها من الخير.

قيل: أول من سمّاه يومَ الجمعة كعبُ بن لُؤي<sup>(١)</sup>، واسمه القديمُ: يومُ العَروبةِ.  
قيل: سُمّي بذلك لأن العربَ كانت تعظّمه، قال الله تعالى: ﴿عُرْبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧].

وكانت لأيامِ الأسبوعِ عند العربِ أسماءٌ أُخر: فيومُ الأحدِ أوَّلُ، والاثنين  
أهُونُ. والثلاثاءِ جُبَارُ، والأربعاءِ دُبَارُ، والخميسِ مؤنسُ، والجمعةُ عَروبةُ، والسبتُ  
شِيَارُ بالشين المعجمة.

قال الجوهريُّ: أنشدني أبو سعيد قال: أنشدني ابنُ دُرَيْدٍ لبعض شعراء  
الجاهلية:

أَوَّمَلْ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلٍ أَوْ بِأَهْوَنٍ أَوْ جُبَارٍ  
أَوْ التَّالِي دُبَارٍ أَوْ فَيَوْمِي بِمُؤْنَسٍ أَوْ عَرُوبَةٍ أَوْ شِيَارٍ  
وهو أفضلُ أيامِ الأسبوعِ. قال ابنُ تيمية: باتفاق العلماء اهـ.

قال النووي: ثَبَتَ في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن  
رسول الله ﷺ قال: «خيرُ يومٍ طَلَعَتْ عليه الشمسُ يومَ الجمعة، فيه خُلِقَ آدَمُ،  
وفيه أُدْخِلَ الجنةَ، وفيه أُخْرِجَ مِنْهَا، ولا تقومُ الساعةُ إلا في يومِ الجمعةِ»، وزادَ  
مالكٌ في «الموطأ» وأبو داودَ وغيرُهما بأسانيدَ على شرط البخاري ومسلم: «وفيه تَبَّ  
عليه، وفيه ماتَ. وما مِن دَآيَةٍ إلا وهي مُصِيخَةٌ يومَ الجمعةِ مِن حين يُصْبِحُ حَتَّى  
تَطْلُعَ الشمسُ، شَفَقًا من الساعةِ إلا الجنُّ والإنسُ»<sup>(٢)</sup>. قوله: «مصيخةٌ» بالخاء

(١) انظر «الأوائل للعسكري» ص ٢٦.

(٢) أخرجه مالكٌ في «الموطأ» ١٠٨/١ - ١١٠ ومن طريقه أخرجه أبو داود (١٠٤٦)، والترمذي (٤٩١)، وأخرجه مسلم (٨٥٤) من حديث أبي هريرة.

المعجزة، وفي رواية أبي داود: «مُسيخة» بالسین، أي مُصغية.

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، فهذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فهم لنا فيه تبع، اليهود غداً، والنصارى بعد غدٍ». رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. قيل: معنى «بيد أنهم»: غير أنهم، وقيل: مع أنهم، وقيل: على أنهم. وقال سعيد بن المسيب: أحب الأيام أن أموت فيه ضحى يوم الجمعة. اهـ.

مسألة: وهي صلاة مُستقلة، ليست بدلاً عن الظهر، على الصحيح من المذهب، لعدم انعقادها بنية الظهر ممن لا تجب الجمعة عليه، كالعبد والمُسافر، ولجواز الجمعة قبل الزوال، ولأنه لا يجوز أن تفعل أكثر من ركعتين، ولا تجمع<sup>(٢)</sup> مع العصر في محل يبيح الجمع بين الظهر والعصر، لعذر مما تقدم في الجمع. وهي فرض الوقت خلافاً لأبي حنيفة.

وعن أحمد: هي ظهر مقصورة.

قال في «الانتصار» و«الواضح» وغيرهما: الجمعة هي الأصل، والظهر بدل. زاد بعض الأصحاب: رخصة في حق من فاتته.

وتؤخر فائتة لخوف فواتها، أي: ولو كان الوقت مُتسعاً، لأنه لا يمكن إعادتها جمعة، ولا يرد أن لها بدلاً يرجع إليه، وهو الظهر، لأنه لا يباح له تركها مع عدم العذر، إذ هو مُتمكن من فعلها، ولعل المراد بالفوات: أن لا يدرك منها ما تحصل به الجمعة، لا ما يشمل فوات الركعة الأولى؟ وينبغي أن يزداد هذا على ما تقدم مما يسقط به الترتيب بين الفرائض فاحفظه.

مسألة: وصلاة الجمعة أفضل من الظهر بلا نزاع. قاله في «الإنصاف»، قال

(١) أخرجه البخاري (٨٩٦) و(٣٤٨٦)، ومسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة، - رضي الله عنه -.

(٢) تقدم الكلام على حكم جمع العصر مع صلاة الجمعة في باب الجمع. انظر ٤٩٤/٦.

الشيخ محمد الخَلَوْتِي : هل المرادُ ظَهْرُ غيرِ يومِها، أو ظَهْرُ يومِها لكن مِمَّن لا تَجِبُ عليه؟ وهذا الثاني أَظْهَرُ. اهـ.

وَفُرِضَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ.

الدليل: ما روى الدارقطني عن ابن عباسٍ قال: أُذِنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُجَمَّعَ بِمَكَّةَ، فَكَتَبَ إِلَى مَصْعَبِ بْنِ عَمِيرٍ: «أَمَّا بَعْدُ، فَاَنْظُرْ إِلَى الْيَوْمِ الَّذِي تَجَهَّرُ فِيهِ الْيَهُودُ بِالزُّبُورِ لَسَبِّهِمْ، فَاجْمَعُوا نِسَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ، فَإِذَا مَالَ النَّهَارُ عَنْ شَطْرِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَتَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ بِرَكَعَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>. فَأُولَ مِنْ جَمَعَ مَصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ حَتَّى قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَجَمَعَ عِنْدَ الزَّوَالِ مِنَ الظُّهْرِ. وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ أَسْعَدُ ابْنُ زُرَّارَةَ، هُوَ أَنْ أَسْعَدَ جَمَعَ النَّاسَ، فَإِنْ مَصْعَباً كَانَ نَزِيلَهُمْ. وَكَانَ يَصْلِي بِهِمْ، وَيُقْرَأُ لَهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْإِسْلَامَ، وَكَانَ يُسَمَّى الْمُقْرَأَ، فَأَسْعَدَ دَعَاهُمْ، وَمَصْعَبُ صَلَّى بِهِمْ. وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ جُمُعَةٌ بِجَوَائِي، قَرِيَةً مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ ابن تيمية: فُعِلَتْ بِمَكَّةَ عَلَى صِفَةِ الْجَوَازِ، وَفُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ. اهـ. لِأَنَّ سُورَةَ الْجُمُعَةِ مَدْنِيَّةٌ، قَالَ فِي «كُشَافِ الْقِنَاعِ»: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: فُعِلَتْ بِمَكَّةَ: أَي: فُعِلَتْ الْجُمُعَةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْوُجُوبِ، إِذْ آيَةُ الْجُمُعَةِ - بَلْ سَوَّرَتْهَا - نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ. اهـ.

(١) كَذَا أوردته الحافظ في «الفتح» ٢٢٣/٧، ولم أقف عليه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١٧/٧٣٣، و«الأوسط» (٦٢٩٠) وفي «الأوائل» (٢٨) من حديث أبي مسعود الأنصاري، - رضي الله عنه -.

وفي سنده صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف يعتبر به، كما قال الحافظ في «التقريب». وأخرجه أبو داود في «مراسيله» (٥٣)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ١٧٩/٣ من طريق الزهري مرسلاً.

(٢) أخرجه البخاري (٨٩٢) وأبو داود (١٠٦٨).

مسألة: وليس لمن قُلِّدَها، أي: ولأه الإمام إمامة الجمعة أن يؤم في الصلوات الخمس، أي: في ظهرها، ولا غيرها من المكتوبات. ذكره في «الأحكام السلطانية». وقُدِّمَ في «الفروع» و«الفائق» وغيرهما. ولعل المراد: لا يستفيد ذلك بالولاية، لا أنه يمتنع عليه الإمامة، إذ إقامة الصلوات لا تتوقف على إذنه.

وليس لمن قُلِّدَ الصلوات الخمس أن يؤم في الجمعة، لعدم تناول الخمس لها، والمراد كما سبق، ولا من قُلِّدَ أحدهما، أي: الجمعة أو الخمس أن يؤم في عيد وكسوف واستسقاء، لعدم شمول ولايته لذلك، والمراد على ما سبق، إلا أن يُقُلِّدَ جميع الصلوات فتدخل المذكورات في عمومها للإتيان بصيغة العموم<sup>(١)</sup>.

نص: «يفرض (و) فعلها على الأعيان. ويجب (و) على كل مسلم (و) ذكر (و) بالغ (و) مكلف (و)».

ش: المكلف في اللغة: الملزم بما فيه مشقة، وفي الشرع: المخاطب بأمر ونهي. قاله الموفق في «الروضة»: وهو البالغ العاقل.

وصلاة الجمعة فرض عين، قال ابن تيمية: الجمعة فريضة باتفاق الأئمة اهـ.

والأصل في فرض الجمعة الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]. فأمر بالسعي، ومقتضى الأمر الوجوب، ولا يجب السعي إلا إلى واجب، ونهى عن البيع؛ لئلا يشتغل به عنها، فلو لم تكن واجبة لما نهى عن البيع من أجلها، والمراد بالسعي هاهنا الذهاب إليها، لا الإسراع، فإن السعي في كتاب الله لم يرد به العدو، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى﴾ [عبس: ٨].

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/٢١، ٢٢، و«الإنصاف» ٢/٣٦٤، و«المبدع» ٢/١٤٠، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣١٠، و«مجموع الفتاوى» ٢٥/٢٨٨، و«حاشية العنقري» ١/٢٨٣، و«الفروع» ٢/٩٩، و«شرح الزركشي» ٢/١٦٢، و«المطلع» ص ١٠٦، و«نيل الأوطار» ٣/٢٥٣، و«الإنصاف» ١/١٦٠، و«الأحكام السلطانية» ص ١٠٤ ط (٣)، و«فتح الباري» ٢/٣٥٣، و«المحلى» ٥/٦٧.

وقال: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩]. وقال: ﴿سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٠٥]. وقال: ﴿وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً﴾ [المائدة: ٣٣ و ٦٤]. وأشباه هذا لم يُرد بشيء منه العدو، وقد روي عن عمر أنه كان يقرأها: فامضوا إلى ذكر الله.

وأما السنة، فقول النبي ﷺ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وُدِّهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ». رواه مسلم من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة أيضاً أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة؛ بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم الذي فرض الله تعالى عليهم، واختلفوا فيه، فهدانا الله تعالى له، فالتأس لنا تبع فيه». الحديث. رواه البخاري وغيره<sup>(٢)</sup>. وقد استنبط منه البخاري فرضية صلاة الجمعة، ويؤب عليه: باب فرض الجمعة. وصرح النووي والحافظ بأنه يدل على الفرضية. قال: لقوله: «فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، فَهَدَانَا لَهُ» فإن التقدير: فَرَضَ عَلَيْهِمْ وَعَلَيْنَا، فَضَلُّوا وَهُدِينَا، وقد وقع عند مسلم في رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ: «كتب علينا».

وعن أبي الجعد الضمري، أن رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنًا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وفي رواية لابن خزيمة وابن حبان: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَهُوَ مُنَافِقٌ»<sup>(٣)</sup>.

وقال عليه السلام: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ

(١) أخرجه مسلم (٨٦٥)، وابن حبان (٢٧٨٥) من حديث أبي هريرة، - رضي الله عنه -.

(٢) سلف ص ٩ لتعليق (١).

(٣) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٤٢٤/٣، وأبو داود (١٠٥٢)، والترمذي (٥٠٠)، والنسائي ٨٨/٣.

من حديث أبي الجعد الضمري، - رضي الله عنه -.

وصححه ابن خزيمة (١٨٥٧) و(١٨٥٨)، وابن حبان (٢٧٨٦)، والحاكم ٢٨٠/١ ووافقه

الذهبي، وحسنه الترمذي والبخاري، وهو كما قال.



مَمْلُوكٌ، أو امْرَأَةٌ، أو صَبِيٌّ، أو مَرِيضٌ». رواه أبو داود، وإسناده ثقات، قاله في «المبدع»<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم، إلا أن أبا داود قال: طارق بن شهاب رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً. وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدح في صحة الحديث، لأنه إن ثبت عدم سماعه يكون مرسلاً صحابياً، ومرسل الصحابي حجة عند أصحابنا وجميع العلماء إلا أبا إسحاق الإسفراييني اهـ. وقال الحافظ ابن حجر: رأى طارق النبي ﷺ وهو رجل. وقال أيضاً: إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح. اهـ.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: قلت: لم يثبت فيما علمناه أنه لم يسمع من النبي ﷺ شيئاً، بل إذا ثبت أنه رآه وهو رجل فالظاهر أنه قد سمع منه، إذ يبعد أن لا يسمع منه ولو كلمة مع رؤيته له، وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث، وذلك مصير منه إلى إثبات صحته. اهـ.

وعن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «لقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم»<sup>(٢)</sup>.

وعن جابر، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «واعلموا أن الله تعالى قد افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا، في يومي هذا، في شهري هذا، من عامي هذا، فمن تركها في حياتي أو بعد موتي، وله إمام عادل أو جائر، استخفافاً بها، أو جحوداً

---

(١) أخرجه أبو داود (١٠٦٧) من حديث طارق بن شهاب - رضي الله عنه - وقال أبو داود: وطارق رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه.

قال الزيلعي في «نصب الراية» ١٩٩/٢: قال النووي في «الخلاصة»: وهذا غير قادح في صحته، فإنه يكون مرسل صحابي، وهو حجة، والحديث على شرط الصحيحين. وانظر «التلخيص الحبير» ٦٥/٢.

(٢) أخرجه أحمد (٣٨١٦)، ومسلم (٦٥٢) (٢٥٤) من حديث ابن مسعود، - رضي الله عنه -.

لَهَا، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ، أَلَا وَلَا صَلَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا زَكَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا حَجَّ لَهُ، أَلَا وَلَا صَوْمَ لَهُ، وَلَا بَرًّا لَهُ، حَتَّى يَتُوبَ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رواه ابنُ ماجه والبيهقي، وضعّفه، وهو حديثٌ طويلٌ فيه قواعدٌ من الأحكام، لكنه ضعيف، في إسناده ضعيفان، قاله النووي<sup>(١)</sup>.

وعن حفصة أن النبي ﷺ قال: «رواح الجمعة واجبٌ على كل محتلم» رواه النسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم، قاله النووي<sup>(٢)</sup>.

وأجمع المسلمون على وجوب الجمعة. قاله الموفق، ونقل الإجماع أيضاً ابنُ المنذر في كتابه «كتاب الإجماع» و«كتاب الإشراف» وابن العربي. قال ابن تيمية: الجمعة فريضة باتفاق الأئمة اهد. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك.

قوله في الحديث - يعني حديث طارق بن شهاب -: «عبد»: يحتمل أن يكون منصوباً على البدل، سَقَطَتْ منه الألفُ على طريقة المتقدّمين في عدم رسمهم الألف اكتفاءً في مثله بالشكّلة، أشار إليه النووي في «شرح مسلم». ويحتمل أن يكون مرفوعاً على القطع: أي هم عبد. الخ، لما تقرر من أن البدل إذا فصل به مذكور وكان وافياً يجوز فيه البدل أو القطع، وإلا تعيّن القطع وإن لم ينو الحذف نصّ عليه في «التسهيل».

وقد حكى الخطابي الخلاف في أنها من فروض الأعيان أو من فروض الكفايات، وقال: قال أكثر الفقهاء: هي من فروض الكفايات، وذكر ما يدل على أن ذلك قولٌ للشافعي، وقد حكاه المرعشي عن قوله القديم، قال الدارمي: وغلطوا حاكمه. وقال أبو إسحاق المروزي: لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي، وكذلك

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٨١)، والبيهقي ١٧١/٣ من حديث جابر بن عبدالله - رضي الله عنه - ضمن حديث طويل.

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٦٦٠)، وأبو داود (٣٤٢)، وابن خزيمة (١٧٢١) من حديث عبدالله بن عمر، عن حفصة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

حكاه الروياني عن حكاية بعضهم وغلظه. قال العراقي: نعم هو وجه لبعض الأصحاب. قال: وأما ما ادّعه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا: إن الجمعة فرض على الكفاية، ففيه نظر، فإن مذاهب الأئمة الأربعة متفقة على أنها فرض عين، لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب.

قال ابن العربي: وحكى ابن وهب عن مالك أن شهودها سنة، ثم قال: قلنا له تأويلان: أحدهما أن مالكا يطلق السنة على الفرض. الثاني: أنه أراد سنة على صفتها، لا يشاركها فيه سائر الصلوات حسب ما شرعها رسول الله ﷺ وفعله المسلمون، وقد روى ابن وهب عن مالك: عزيمة الجمعة على كل من سمع النداء. انتهى.

وقد أجاب عن أدلة القول الأول من لم يقل بأنها فرض عين بأجوبة: أما عن حديث أبي هريرة في الجماعة، وأما عن سائر الأحاديث المشتملة على الوعيد، فبصرفها إلى من ترك الجمعة تهاوناً وحملها للمطلق على المقيّد، ولا نزاع في أن التارك لها تهاوناً مستحق للوعيد المذكور، وإنما النزاع فيمن تركها غير متهاون.

وأما عن الآية فيما يقضي به آخرها، أعني قوله تعالى: ﴿ذلکم خير لكم﴾ [الجمعة: ٩] من عدم فرضية العين.

وأما عن حديث طارق فيما قيل فيه من الإرسال.

وأما عن حديث أبي هريرة الآخر فبمنع استلزام افتراض يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه علينا. وأيضاً ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا علينا. وقد رُدَّتْ هذه الأجوبة بردود.

قال الشوكاني: والحق أن الجمعة من فرائض الأعيان على سامع النداء، ولو لم يكن في الباب إلا حديث طارق وحفصة لكانا مما تقوم به الحجة على الخصم. والاعتذار عن حديث طارق بالإرسال مندفع.

وكذلك الاعتذار بأن مسجد النبي ﷺ كان صغيراً لا يتسع هو ورحبته لكل

المسلمين، وما كانت تقام الجمعة في عهده ﷺ بأمره إلا في مسجده، وقبائل العرب كانوا مقيمين في نواحي المدينة مُسلمين، ولم يؤمروا بالحضور، مدفوع بأن تخلف المتخلفين عن الحضور بعد أمر الله تعالى به وأمر رسوله، والتوعد الشديد لمن لم يحضر لا يكون حجة إلا على فرض تقريره ﷺ للمتخلفين على تخلفهم، واختصاص الأوامر بمن حضر جمعته ﷺ من المسلمين، وكلاهما باطل، أما الأول فلا يصح نسبة التقرير إليه ﷺ بعد همة بإحراق المتخلفين عن الجمعة، وإخباره بالطبع على قلوبهم وجعلها كقلوب المنافقين. وأما الثاني فمع كونه قصراً للخطابات العامة بدون برهان، تردّه أيضاً تلك التوعدات للقطع، بأنه لا معنى لتوعد الحاضرين، ولتصريحه ﷺ بأن ذلك الوعيد للمتخلفين.

وضيق مسجده ﷺ لا يدل على عدم الفرضية إلا على فرض أن الطلب مقصور على مقدار ما يتسع له من الناس، أو عدم إمكان إقامتها في البقاع التي خارجة، وفي سائر البقاع، وكلاهما باطل. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فكذلك أيضاً، لإمكان إقامتها في تلك البقاع عقلاً وشرعاً. لا يقال عدم أمره ﷺ بإقامتها في غير مسجده يدل على عدم الوجوب. لأننا نقول: الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين، ومن لا يمكنه إقامتها في مسجده ﷺ لا يمكنه الوفاء بما طلبه الشارع إلا بإقامتها في غيره، وما لا يتم الواجب إلا به واجب كوجوبه، كما تقرر في الأصول. اهـ.

مسألة: تجب على كل مسلم بالغ عاقل، باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف، لأن ذلك شرط للتكليف، فلا تجب على مجنون إجماعاً ولا على صبي على الصحيح من المذهب، وقول أكثر أهل العلم. قال الشوكاني: وهو مجمع عليه اهـ. لكن إن لزمته المكتوبة لزمته الجمعة على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا تجب عليه، وإن وجبت عليه المكتوبة، اختاره المجدد. وقال: هو كالإجماع. وتقدم هذا في أول كتاب الصلاة.

الدليل: حديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ...» الحديث<sup>(١)</sup>. وما روى طارق بن شهاب مرفوعاً: «الجمعة حقٌّ واجبٌ على كل مسلم في جماعةٍ إلا أربعة: عبدٌ مملوكٌ أو امرأةٌ، أو صبيٌّ، أو مريضٌ». رواه أبو داود. وتقدّم قريباً<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: وذكر بعض أصحابنا في الصبي المُمَيِّز روايةً أخرى، أنها واجبة عليه بناءً على تكليفه. ولا مَعْوَل عليه. اهـ.

- ذكر، حكاه ابن المنذر إجماعاً، والمؤلف اتفاق الأربعة لأن المرأة ليست من أهل الحضور في مجامع الرجال.

- حر، لأن العبد مملوك المنفعة، محبوس على سيده، أشبه المحبوس بالدين<sup>(٣)</sup>. وسيأتي الكلام على ذلك عند ذكر المؤلف للمرأة والعبد.

- مستوطن ببناء يشمله اسم واحد، ولو تفرّق البناء يسيراً، وسواء كان البناء من حَجَرٍ أو قَصَبٍ أو نحوه. لما تقدّم من قوله ﷺ في حديث طارق: «في جماعة»، فإن كان في البلد الذي تقام فيه الجمعة لزمته، ولو كان بينه وبين موضعها فرسخ، ولو لم يسمع النداء، لأنه بلد واحد، فلا فرق فيه بين البعيد والقريب، ولأن المصر لا يكاد يكون أكثر من فرسخ، فهو في مِظَنَةِ القُرب، فاعتبر ذلك، هذا المذهب،

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٩٤٠) و(١٣٢٨)، وأبو داود (٤٤٠٢) و(٤٤٠٣)، وابن ماجه (٢٠٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٤٣) و(٧٣٤٧)، وصححه ابن حبان (١٤٣) والحاكم ٢٥٨/١ و٥٩/٢ و٣٨٩/٤ ووافقه الذهبي، من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - . وانظر تمام تخريجه وشواهد في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) ص ١٣/التعليق ١.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٢/٢٢، ٢٣، و«الإنصاف» ٢/٣٦٥، و«المبدع» ٢/١٤٠، ١٤١، و«المغني» ٣/٢٠٤، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣١١، و«كتاب الصلاة» ص ٢٨، ٢٩، و«الدرر السنية» ٣/٣١٥، و«حاشية العنقري» ١/٢٨٣، ٢٨٤، و«مجموع الفتاوى» ١١/٦١٥، و«نيل الأوطار» ٣/٢٥٤-٢٥٦، ٢٥٨، و«روضة الناظر معها نزهة الخاطر» ١/١٣٦، و«فتح الباري» ٢/٣٥٧، و«معالم السنن مع التهذيب» ٢/٩، و«عارضة الأحوذى» ٢/٢٨٧.

وهو قول أصحاب الرأي، ونحوه قولُ الشافعي، وحكاة العراقي عن مالك.

والفرسخُ ثَمَنُ يومٍ بسيرِ الجمالِ، ساعةٌ ونصفُ تقريباً والفرسخُ ثلاثةُ أميالٍ، والميلُ كيلومتر ونصف وزيادةً، أي: ألف وست مئة وتسعة أمتار، والمترُ مئة سنتي، وذراع الحديد أربعةٌ وخمسون سنتي.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: والتحديدُ بالفرسخِ تقريبٌ، وجاء التحديد بسماعِ النداء، فنَظَرَ من نَظَرَ من أهل العلمِ ذلك، فوجده فرسخاً فحدّدَ به. اهـ، مسألة: وإن كان خارجَ البلدِ الذي تقامُ فيه الجمعةُ، كمن هو في قريةٍ لا يبلغُ عددهم ما يُشترطُ في الجمعةِ، أو كان مُقيماً في خيام<sup>(١)</sup> ونحوها كبيوتِ الشعيرِ، ويأتي ذلك موضحاً، أو كان مسافراً دونَ مسافةٍ قصيرٍ، أو بينه وبين موضعِ الجمعة من المنارة نصاً أكثر من فرسخ تقريباً، لم تجب عليه الجمعةُ، ولم تنعقد به، ولم يجزَّ أن يؤمَّ فيها، كما سيأتي<sup>(٢)</sup>. وعن أحمد: من أطرافِ البلدِ.

الدليل: ما يُروى عن النبي ﷺ أنه قال: «هل عسى أحدكم أن يتخذَ الغنمَ على رأس ميلٍ أو ميلين أو ثلاثة من المدينة، فتأتي الجمعةُ فلا يُجمَع، فيطبعَ الله على قلبه، فيكونَ من الغافلين» رواه أبو بكر النجاد، وفي ابن ماجه نحوه<sup>(٣)</sup>.

(١) جمع خيمة، وهي بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر. قال ابن الأعرابي: لا تكون الخيمة عند العرب من ثياب بل من أربعة أعواد وتسقف بالثمام، وخيَّمت بالمكان بالشديد: إذا ألفت به «المصباح المنير» ص ٧١.

(٢) ص ٤٠.

(٣) في «سننه» (١١٢٧)، وابن خزيمة (١٨٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفي إسناده معدي بن سليمان وهو ضعيف.

التعليل: لأنهم ليسوا من أهلها، ولا يسمعون نداءها.

وإن كان بينه وبين موضعها في هذه المسائل فرسخ تقريباً فأقل، لزمته بغيره، هذا المذهب، وروي نحو هذا عن سعيد بن المسيب.

وروي عن عبد الله بن عمرو قال: الجمعة على من سمع النداء<sup>(١)</sup>. وهذا قول الشافعي وإسحاق، وحكاه ابن العربي عن مالك.

الدليل: لأنه من أهل الجمعة، يسمع النداء<sup>(٢)</sup> كأهل المصير، لقوله ﷺ: «الجمعة على من سمع النداء» رواه أبو داود، وقال: إنما أسنده قبيصة، قال البيهقي: هو من الثقات. قال في «المغني» و«الشرح»: الأشبه أنه من كلام عبد الله بن عمرو اهـ. ورواه الدارقطني، ولفظه: «إنما الجمعة على من سمع النداء».

ولأن النبي ﷺ قال للأعمى الذي قال: ليس لي قائد يقودني: «أسمع النداء؟» قال: نعم. قال: «فأجب»<sup>(٣)</sup>.

ولأن من سمع النداء داخل في عموم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

---

(١) أخرجه أبو داود (١٠٥٦)، والمروزي في كتاب «الجمعة وفضلها» (٦٩)، والبيهقي ١٧٣/٣ من طريق قبيصة، عن سفيان، عن محمد بن سعيد، عن أبي سلمة بن نبيه، عن عبد الله بن هارون، عن عبد الله بن عمرو، - رضي الله عنه - مرفوعاً. قال أبو داود: روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو، لم يرفعه، وإنما أسنده قبيصة.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠١/٢، وعبد الرزاق (٥١٧٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٧٤٨)، والبيهقي ١٧٨/٣ عن علي، موقوفاً.

(٢) في النداء لغتان كسر النون وضمها والكسر أفصح وأشهر قاله النووي. «المجموع شرح المذهب» ٣١٥/٤.

(٣) أخرجه مسلم (٦٥٣) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴿٩﴾  
[الجمعة: ٩].

ورُوِيَ عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأنس، ومعاوية، والحسن، ونافع، وعكرمة، والحكم، وعطاء، والأوزاعي، وأبي ثور، أنهم قالوا: الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ»<sup>(١)</sup>، وقال الزهري: تجب على من بينه وبين البلد ستة أميال. وقال مالك والليث: ثلاثة أميال. وقال محمد بن المنذر وربيعة: أربعة أميال، وهي رواية عن الزهري وحكي عن عطاء: أنها تجب على من هو على عشرة أميال.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٢/٢، والمروزي في «الجمعة» (٦٥) من طريق هُثَيْم، عن هشام، عن الحسن، مرسلاً.

وقال الترمذي (٥٠٢) - وذكره عنه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٨٤) بإسناده - سمعت أحمد بن الحسن يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فذكروا على من تجب الجمعة، فلم يذكر أحمد فيه عن النبي ﷺ شيئاً، قال أحمد بن الحسن: فقلت لأحمد بن حنبل: فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فقال أحمد: عن النبي ﷺ؟ قلت: نعم. قال أحمد بن الحسن: حدثنا حجاج بن نصير، حدثنا معارك بن عباد، عن عبدالله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الجمعة على من آواه الليل إلى أهله». فغضب عليّ أحمد بن حنبل، وقال: استغفر ربك، استغفر ربك.

قال الترمذي: وإنما فعل به هذا لأنه لم يُعَدَّ هذا الحديث شيئاً لحال إسناده.

قلت -القائل ابن الجوزي-: أما معارك فقد ضعفه الدارقطني، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: أحاديثه منكرة، وأما عبدالله بن سعيد فقد قال أحمد والفلاس: منكر الحديث تركوه، وقال يحيى بن سعيد: استبان كذبه في مجلس، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وأما حجاج، فقال ابن المديني: ذهب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي، وأبو داود السجستاني: تركوا حديثه.



وقال أصحاب الرأي: لا جُمعة على مَنْ كان خارجَ المِصرِ، لحديث «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر»<sup>(١)</sup>.

ولأنَّ عُثْمَانَ - رضي الله عنه - صَلَّى العيدَ في يومِ جُمعةٍ، ثم قال لأهلِ العوالي: مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْصَرِفَ فَلْيَنْصَرِفْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ فَلْيُقِمْ. ولأنَّهم خارجُ المِصرِ، فَأَشْبَهَ أَهْلَ الْجَلَلِ.

قال الموفق: ولنا قولُ الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾. وهذا يَتَنَاوَلُ غَيْرَ أَهْلِ الْمِصْرِ إِذَا سَمِعُوا النِّدَاءَ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَأنَّ غَيْرَ أَهْلِ الْمِصْرِ يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ، فَلَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا، كَأَهْلِ الْمِصْرِ.

وحديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ صَحِيحٍ، يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ: ذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَغَضِبَ، وَقَالَ: اسْتَغْفِرُ رَبِّي، اسْتَغْفِرُ رَبِّي. وَإِنَّمَا فَعَلَ أَحْمَدُ هَذَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْحَدِيثَ شَيْئاً لِحَالِ إِسْنَادِهِ. قَالَ ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ. اهـ.

وقال النووي: الحديث ضعيف جداً، وممن ضَعَّفَهُ الترمذي والبيهقي، وفي إسناده رجلٌ منكرُ الحديث، وآخرٌ مجهولٌ.

قال الترمذي: ولا يصحُّ في هذا الباب عن النبي ﷺ شيءٌ، وأما حديث: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر» فجوابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَالثَّانِي: لَوْ صَحَّ لَكَانَ مَعْنَاهُ: لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي مِصْرٍ اهـ.

وقال الموفق: وأما ترخيصُ عُثْمَانَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي، فَلأنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ

---

(١) أخرجه المروزي في «الجمعة» (٧١)، والبيهقي ١٧٩/٣ عن علي بن أبي طالب، - رضي الله عنه - موقوفاً.

قال العلامة الزيلعي في «نصب الراية» ١٩٥/٢: غريب مرفوعاً، وإنما وجدناه موقوفاً على علي.

اجْتَزَىءَ بِالْعِيدِ، وَسَقَطَتِ الْجُمُعَةُ عَنْ حَضْرَةِ. وَأَمَّا اعْتِبَارُ أَهْلِ الْقَرْىِ بِأَهْلِ  
الْحِلَلِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْحِلَلِ غَيْرُ مُسْتَوَظِنِينَ، وَلَا هُمْ سَاكِنُونَ بِقَرْيَةٍ، وَلَا فِي  
مَوْضِعٍ جُعِلَ لِلْإِسْطِطَانِ.

وَأَمَّا اعْتِبَارُ حَقِيقَةِ النَّدَاءِ فَلَا يُمَكِّنُ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ النَّاسِ الْأَصَمُّ وَثَقِيلُ  
السَّمْعِ، وَقَدْ يَكُونُ النَّدَاءُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُنْبِرِ، فَلَا يَسْمَعُهُ إِلَّا مَنْ فِي الْجَامِعِ، وَقَدْ  
يَكُونُ الْمُؤَذِّنُ خَفِيَ الصَّوْتِ، أَوْ فِي يَوْمٍ ذِي رِيحٍ، وَيَكُونُ الْمُسْتَمْعُ نَائِمًا أَوْ  
مَشْغُولًا بِمَا يَمْنَعُ السَّمَاعَ، فَلَا يَسْمَعُ، وَيَسْمَعُ مَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ، فَيُفْضِي إِلَى وَجُوبِهَا  
عَلَى الْبَعِيدِ دُونَ الْقَرِيبِ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ يُبْنِي أَنْ يُقَدَّرَ بِمِقْدَارٍ لَا يَخْتَلِفُ. اهـ.

والعبرة بسماعه من المنارة، لا بين يدي الإمام. نص عليه.

والموضع الذي يُسمع فيه النداء غالباً - إذا كان المؤذن صَيِّتًا وَالرِّيحُ سَاكِنَةً،  
وَالْأَصْوَاتُ هَادِئَةً. وَالْعَوَارِضُ مُتَنَفِّةً - هُوَ فَرَسَخٌ. فَلَوْ سَمِعْتَهُ قَرْيَةً مِنْ فَوْقِ فَرَسَخٍ،  
لَعُلَّوْا مَكَانِهَا، أَوْ لَمْ يَسْمَعُوهُ مِنْ دُونِهِ لَجَبَلٍ حَائِلٍ، أَوْ انْخِفَاضٍ، لَمْ تَجِبْ فِي  
الْأُولَى، وَوَجَبَتْ فِي الثَّانِيَةِ، اعْتِبَارًا بِالْمِظَنَّةِ، وَإِقَامَتِهَا مَقَامَ الْمِثْنَةِ. وَمَحَلُّ لَزُومِهَا  
حَيْثُ لَزِمَتْ فِيمَا تَقَدَّمَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَذْرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ الْجَمَاعَةِ.

وعن أحمد: المعتبرُ إِمَّاكَانُ سَمَاعِ النَّدَاءِ.

وعنه: بَلِ الْمَعْتَبَرُ سَمَاعُ النَّدَاءِ لَا إِمَّاكَانُهُ.

وعنه: إِنْ فَعَلُوها ثُمَّ رَجَعُوا لِبُيُوتِهِمْ لَزِمَتْهُمْ، وَإِلَّا فَلَا.

مسألة: قَالَ الْمَوْفِقُ: وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ لَا يَخْلُونُ مِنْ حَالَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ  
الْمِصْرِ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ، أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمُ السَّعْيُ إِلَيْهِ،  
وَحَالُهُمْ مُعْتَبَرٌ بَأَنْفُسِهِمْ، فَإِنْ كَانُوا أَرْبَعِينَ، وَاجْتَمَعَتْ فِيهِمْ شَرَائِطُ الْجُمُعَةِ، فَعَلَيْهِمْ  
إِقَامَتُهَا، وَهُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ السَّعْيِ إِلَى الْمِصْرِ، وَبَيْنَ إِقَامَتِهَا فِي قَرْيَتِهِمْ، وَالْأَفْضَلُ  
إِقَامَتُهَا فِي قَرْيَتِهِمْ، لِأَنَّهُ مَتَى سَعَى بَعْضُهُمْ أَخْلَى عَلَى الْبَاقِينَ الْجُمُعَةَ، وَإِذَا أَقَامُوا

حَضَرَهَا جَمِيعُهُمْ، وَفِي إِقَامَتِهَا بِمَوَاضِعِهِمْ تَكْثِيرُ جَمَاعَاتِ الْمُسْلِمِينَ.

وَإِنْ كَانُوا مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ بِأَنْفُسِهِمْ فَهُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ السَّعْيِ إِلَيْهَا، وَبَيْنَ أَنْ يُصَلُّوا ظَهْرًا، وَالْأَفْضَلُ السَّعْيُ إِلَيْهَا، لِيَنَالَ فَضْلَ السَّاعِي إِلَى الْجُمُعَةِ، وَيُخْرَجَ مِنَ الْخِلَافِ.

وَالْحَالُ الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمِصْرِ فَرَسَخٌ فَمَا دُونَ، فَيُنْظَرُ فِيهِمْ: فَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِينَ فَعَلَيْهِمُ السَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ؛ لَمَّا قَدَّمْنَا. وَإِنْ كَانُوا مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ مَوْضِعُ الْجُمُعَةِ الْقَرِيبُ مِنْهُمْ قَرْيَةً أُخْرَى، لَمْ يَلْزَمُهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا، وَصَلُّوا فِي مَكَانِهِمْ، إِذْ لَيْسَتْ إِحْدَى الْقَرْيَتَيْنِ بِأَوْلَى مِنَ الْأُخْرَى. وَإِنْ أَحَبُّوا السَّعْيَ إِلَيْهَا، جَازَ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلُّوا فِي مَكَانِهِمْ، كَمَا ذَكَّرْنَا مِنْ قَبْلُ.

وَإِنْ سَعَى بَعْضُهُمْ فَتَقَصَّ عَدَدُ الْبَاقِينَ، لَزِمَهُمُ السَّعْيُ، لَثَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ الْجُمُعَةِ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ مَوْضِعُ الْجُمُعَةِ الْقَرِيبُ مِصْرًا، فَهُمْ مُخَيَّرُونَ أَيْضًا بَيْنَ السَّعْيِ إِلَى الْمِصْرِ، وَبَيْنَ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي مَكَانِهِمْ، كَالَّتِي قَبْلَهَا. ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَعَنْ أَحْمَدَ، أَنَّ السَّعْيَ يَلْزَمُهُمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عُذْرٌ، فَيُصَلُّونَ جُمُعَةً. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، لِأَنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ لَا تَتَعَقَّدُ بِهِمْ جُمُعَةٌ أَهْلَ الْمِصْرِ، فَكَانَ لَهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مَكَانِهِمْ، كَمَا لَوْ سَمِعُوا النِّدَاءَ مِنْ قَرْيَةٍ أُخْرَى، وَلِأَنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ يُقِيمُونَ الْجُمُعَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانُوا قَرِيبًا مِنَ الْمِصْرِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ أَهـ.

مَسْأَلَةٌ: وَإِذَا كَانَ أَهْلُ الْمِصْرِ دُونَ الْأَرْبَعِينَ، فَجَاءَهُمْ أَهْلُ الْقَرْيَةِ، فَأَقَامُوا الْجُمُعَةَ فِي الْمِصْرِ، لَمْ يَصَحَّ، لِأَنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ غَيْرُ مُسْتَوَظِنِينَ فِي الْمِصْرِ، وَأَهْلُ الْمِصْرِ لَا تَتَعَقَّدُ بِهِمْ الْجُمُعَةُ لِقِلَّتِهِمْ. وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ بِأَنْفُسِهِمْ لَزِمَ أَهْلَ الْمِصْرِ السَّعْيُ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ أَقَلُّ مِنْ فَرَسَخٍ، فَلَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا، كَمَا يَلْزَمُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ السَّعْيَ إِلَى الْمِصْرِ إِذَا أُقِيمَتْ بِهِ وَكَانَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ دُونَ الْأَرْبَعِينَ. وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ،

لم يَجْزُ إقامَةُ الجمعةِ في واحدٍ منهما<sup>(١)</sup>.

فائدة: من جواب لعبد الوهاب بن عبد الله: والبلدُ إذا كان بدؤها لقبائل، وكلُّ قبيلةٍ بنتٌ لها منزلةٌ، وتحصَّنوا فيها مثلَ روضةٍ سدير، فكلُّ منزلةٍ كقريةٍ، لا يصحُّ أن يؤمَّ مَنْ في أحد منازلها في المنزلةِ الأخرى. وإن كان المعروف أنَّ البلدَ واحدٌ، والصلاة في مسجدٍ منه واحدٌ، ثم حَدَّثَ خوفٌ من فتنةٍ أو غيرها، فهذا يجوزُ لمن هو في محلَّةٍ أن يؤمَّ في أخرى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

سئل الشيخ عبد الله بن ذهلان عن مَنْ كان من أهل الجبيلة، وزرع في عقربا، وسكنَ عند زُرْعِهِ إلى حصاده، ومقرُّه الجبيلة، هل يصحُّ كونه إماماً في الجمعة بالجبيلة لأنه مقرُّه أم لا؟ الجواب: تصحُّ إمامته وخطابته، ويُحسب من العدد المُعتبر، لأن الجبيلة بلدُ الحقيقي. اهـ.

نص: «ولا تجب (و د) على عبْدٍ وخُنْثَى».

ش: ولا جمعةً على عبْدٍ ولا مُعتَقٍ بعضه، ولو كان بينه وبين سيِّده مهايأة. وكانت الجمعةُ في نوبته، ولا على مكاتبٍ ومدبِّرٍ ومعلِّقٍ عتقه بصفةٍ، لأنه عبْدٌ، والجمعةُ أفضل في حقِّهم، وفي حقِّ المُمَيَّر، وفي حقِّ من لا تجبُ عليه لمرَضٍ أو سَفَرٍ، وكلٌّ من اختلفَ في وجوبها عليهم. هذا المذهب.

وقال بعدم وجوبها على العبْد أكثر أهل العلم، منهم مالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، ورؤي ذلك عن عطاءٍ وعمر بن عبد العزيز، والحسن، والشعبي وأهل المدينة، وأهل الكوفة.

وعن أحمد: تجبُ على العبْد، وبه قال داود والشيخ عبد الرحمن السعدي. فعليها، يستحبُّ أن يستأذنَ سيِّده، ويحرِّمُ على سيِّده منعه، فلو منعهُ خالفهُ وذَهَبَ إليها.

وعنه: تجبُ عليه بإذن سيِّده.

وعن الحسن وقتادة والأوزاعي وجوبها على عبْدٍ يؤدي الضريبة، وهو الخراج، لأنَّ حقَّه عليه قد تحوَّل إلى المال، فأشبهه مَنْ عليه الدَّيْنُ.

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/٢٣، ٢٤، و«الإنصاف» ٢/٣٦٥-٣٦٧، و«المغني» ٣/٢٤٤-٢٤٧، و«الشرح الكبير» ١/٤٥٩، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣١٦، ٣١٧، و«حاشية العنقري» ١/٢٨٤، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/٨، و«نيل الأوطار» ٣/٢٥٦، و«شرح الزركشي» ٢/٢١٢، ٢١٣، و«المطلع» ص ١٠٦.

وقال ابن تيمية: وجوبها على العبد قوي، إما مطلقاً، وإما إذا أذن له السيد اهـ.  
واحتج من أوجبها على العبد بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ  
لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾. ولأن الجماعة تجب عليه،  
والجمعة أكد منها، فتكون أولى بالوجوب.

قال الموفق: ولنا ما روى طارق بن شهاب، عن النبي ﷺ، أنه قال:  
«الجمعة حق واجب على كل مسلم، إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو  
صبي، أو مريض». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وقال: طارق رأى النبي ﷺ، ولم يسمع  
منه، وهو من أصحابه.

وعن جابر، أن رسول الله ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه  
الجمعة يوم الجمعة، إلا مريضاً، أو مسافراً، أو امرأة أو صبياً، أو مملوكاً».  
رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup>.

وعن تميم الداري، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجمعة واجبة إلا  
على خمسة: امرأة، أو صبي، أو مريض، أو مسافر، أو عبد». رواه رجاء بن  
المرجي الغفاري، في «سننه»<sup>(٣)</sup>.

ولأن الجمعة يجب السعي إليها من مكان بعيد فلم تجب عليه، كالحج  
والجهاد، ولأنه مملوك المنفعة، محبوس على السيد، أشبه المحبوس بالدين، ولأنها

(١) سلف ص ١٣ / تعليق (١)

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» ٣/٢ ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٧٨٨)،  
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢٤٢٥/٦ ومن طريقه البيهقي في «السنن» ١٨٤/٣ من  
طريق ابن لهيعة، عن معاذ بن محمد الأنصاري، عن أبي الزبير، عن جابر - رضي الله  
عنه - ، مرفوعاً.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف؛ ابن لهيعة ضعيف، ومعاذ بن محمد الأنصاري ضعيف.  
(٣) وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٢٢٢/٢، والطبراني في «الكبير» (١٢٥٧)، والبيهقي  
١٨٣/٣-١٨٤ من طريق محمد بن طلحة، عن الحكم، عن ضرار، عن أبي عبد الله  
الشامي، عن تميم الداري - رضي الله عنه - .

وهذا إسنادٌ مسلسلٌ بالضعفاء، قال الشوكاني في «نيل الأوطار» ٢٢٧/٣: وفيه  
أربعة ضعفاء على الولاء، قاله ابن القطان. اهـ.

لو وَجَبَتْ عليه لجازَ له المُضَيُّ إليها من غيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، ولم يكنْ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ منها، كسائرِ الفرائض، والآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِذَوِي الْأَعْدَارِ، وهذا منهم. اهـ.

وردَّ الشيخُ عبدالرحمن السعدي بأن حديث طارق بن شهاب ضعيف الإسناد قال: وَأَصَحُّ منه حديث حفصة في «سنن النسائي» مرفوعاً: «رواحُ الجمعة واجبٌ على كل مسلم»<sup>(١)</sup>. وهو عام في الحُرِّ والمملوك.

والأصل أن المملوكَ حكمه حكمُ الحُرِّ في جميعِ العباداتِ البدنيةِ المحضَةِ التي لا تعلقُ لها بالمالِ. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول؛ لحديث طارق بن شهاب الذي صححه بعض المحققين كما تقدم، والله أعلم.

وعلى المذهب لا يجوزُ أن يُؤمَّ فيها، على الصحيح من المذهب، وهو من المفردات.

وعن أحمد: يجوزُ أن يُؤمَّ فيها.

وقيل: تلزمُ الجمعةُ المُعْتَقَ بعضُهُ إذا كان بينَهُ وبين سيِّده مهياًةً، وكانت الجمعةُ في نوبته.

ولا تجبُ على خنثى، لأنه لا يُعلمُ كونه رجلاً<sup>(٢)</sup>.

نص: «وَيَجِبُ (و) على مستوطنٍ ببناءٍ بِحَجَرٍ (ء) أو قَصَبٍ (ء)، ولم أعتَبِرْ (و) ش) لها مِصراً (ء). ولا تَصِحُّ (و د) في استيطانٍ بغيرِ (ء) بناءٍ، كبيت (ء) شعير ونحوها (ء)».

ش: قوله: ببناءٍ، الباءُ حرفُ جَرٍّ بمعنى «في»، والبناءُ في الأصلِ مصدرُ «بنى»، وهو هنا مصدرٌ مطلقٌ على المفعولِ، أي: بِمَبْنَى.

(١) سلف ص ١٤ / تعليق (٢).

(٢) انظر: «كشاف القناع» ٢/٢٤، ٢٥، و«الإنصاف» ٢/٣٦٩، ٣٧٠، و«المغني» ٣/٢١٦،

٢١٨، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣١٣، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/١٨٤،

و«المختارات الجلية» ص ٦٩، و«نيل الأوطار» ٣/٢٥٨، و«الإفصاح» ١/١٦١.

تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ كَانَ بِقَرْيَةٍ مُجْتَمِعَةً الْبِنَاءِ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْبِنَاءِ بِهِ،  
مَنْ حَجَرَ أَوْ لَبِنَ، أَوْ طِينَ، أَوْ قَصَبٍ، أَوْ شَجَرٍ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ  
وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ. قَالَ فِي «الْإِفْصَاحِ»: «وَاتَّفَقُوا عَلَى  
وَجوبِ الْجُمُعَةِ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ. اهـ.

الدليل: أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ إِلَى قُرَى عُرَيْنَةَ أَنْ يُصَلُّوا الْجُمُعَةَ<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس قال: أَوَّلُ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةِ جُمِعَتْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجُؤَاثِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> وَقَالَ:  
بِجُؤَاثِي: قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ.

قال في «المبدع»: اعتبر أحمد في رواية ابن القاسم اجتماع المنازل في  
القرية. قاله القاضي، وقال أيضاً: معناه متقاربة الاجتماع. والصحيح: أن التفريق  
إذا لم تجر به عادة لم تصح فيها الجمعة. زاد في «المغني» و«الشرح»: إلا أن  
يجتمع منها ما يسكنه أربعون، فتجب بهم الجمعة، ويتبعهم الباقون.

قال ابن تميم والمجد في فروعه: وربض البلد له حكمه، وإن كان بينهما  
فرجة. اهـ. فيحمل قوله: «مجتمعة البناء» على أن لا تكون متفرقة بما يخرج عن  
العادة.

ولا يشترط اتصال البُنيان بعضه ببعض، وحكي عن الشافعي أنه شرط.

قال الموفق: ولا يصح؛ لأنَّ القرية المُتقاربة البُنيان قرية مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا جَرَتْ  
بِهِ عَادَةُ الْقُرَى، فَأَشْبَهَتِ الْمُتَّصِلَةَ، وَمَتَى كَانَتِ الْقَرْيَةُ لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَهْلِهَا  
بِأَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا بِحَيْثُ يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ مِنْ مِصْرٍ، أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ تُقَامُ فِيهَا الْجُمُعَةُ،  
لَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا؛ لِغُيُومِ الْآيَةِ. اهـ.

(١) لم نجده

(٢) سلف ص ١ / تعليق (٢).

مسألة: ويُشترط في هذه القرية أن يستوطنها أربعون فأكثر، ولو بالإمام، ويكونوا من أهلِ وُجوب الجمعة. وسيأتي بيان العدد المشترط في الجمعة<sup>(١)</sup>.

الدليل: ما روى أبو داود عن كعب بن مالك قال: أول من صَلَّى بنا الجمعة في نَقِيعِ الخَضِمَات. أسعدُ بن زُرارة، وكنا أربعين. صححه ابن حبان والبيهقي والحاكم. وقال: على شرط مسلم<sup>(٢)</sup>.

وقال جابر: مضت السنة في كل أربعين فما فوق جمعةً وأضحى وفُطِر. رواه الدارقطني وفيه ضعف<sup>(٣)</sup>.

ويُشترط أن يكونَ استيطانُ إقامة، لا يَطْعَنون، أي: يرحلون عنها صيفاً ولا شتاءً؛ لأن ذلك هو الاستيطان.

مسألة: فلا تجبُ الجمعةُ ولا تصحُّ من مستوطنٍ بغيرِ بناءٍ، كبيوت الشعر والخيام، والحراكي<sup>(٤)</sup> ونحوها، وهو المذهب؛ لأنَّ ذلك لم يقصد للاستيطان غالباً. ولذلك كانت قبائل العرب حوله ﷺ، ولم يأمرهم بها. زاد في «المستوعب» وغيره: ولو اتخذوها أوطاناً؛ لأنَّ استيطانهم في غير بُنيان.

قال في «المغني»: لكن إن كانوا مقيمين بموضع يسمعون النداء لزمهم السعي إليها كأهل القرية الصغيرة إلى جانب المصر ذكره القاضي اهـ.

(١) ص ٦٣.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (١٠٦٩)، وابن ماجه (١٠٨٢)، وصححه ابن حبان (٧٠١٣)، والحاكم ٢٨١/١ و ١٨٧/٣ والبيهقي ١٧٦/٣ و ١٧٧ و ١٧٧.

(٣) في «سننه» ٤/٢، والبيهقي ١٧٧/٣ من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -، قال النووي: لكنه حديث ضعيف ضعفه الحافظ، وقال البيهقي: هو حديث لا يصح الاحتجاج به.

وانظر «ضوء الشمعة في عدد الجمعة» ص ١٥-١٦ للسيوطي.

(٤) وفي بعض نسخ «المغني» «الخَرَكَات» وفي «المستوعب»: الخركاوات والخركة معربة عن الفارسية، وكانت تُطلق في أول الأمر على المحل الراسع، وبالأخص على الخيمة الكبيرة التي يتخذها أمراء الأكراد والأعراب والتركمان مسكناً لهم، ثم أطلقت على سراق الملوكة والوزراء. «الأسماء الفارسية المعربة» ٥٣ و ٥٤.



وقدم الأزجي صحتها ووجوبها على المستوطنين بعمود أوخيام، وحكاه رواية عن أحمد، وهو أحد قولي الشافعي واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

واشترط الشيخ تقي الدين ابن تيمية في موضع آخر من كلامه أن يكونوا يزرعون كما يزرع أهل القرية.

الترجيح:

قلت: والراجع ما اختاره ابن تيمية والله أعلم.  
مسألة: ولا تجب ولا تصح في بلد يسكنها أهلها بعض السنة دون بعض، لعدم الإقامة.  
قال ابن تميم: وكذا لو دخل قومٌ بلدًا لا ساكن به بنية الإقامة به سنة، فلا جُمعة عليهم، ولو أقام ببلد ما يمتنع القصر، وأهله - أي البلد - لا تجب عليهم، فلا جمعة أيضاً.

ولا تجب ولا تصح في بلد فيها دون العدد المعتبر، فلا جمعة عليهم لعدم صحتها منهم، أو في بلد متفرقة بما لم تجر العادة به، أي تفرقاً كثيراً غير معتاد، ولو شملها<sup>(١)</sup> اسم واحد لعدم الاجتماع.

وإن خربت القرية أو بعضها، وأهلها مقيمون بها عازمون على إصلاحها، فحكمها باق في إقامة الجمعة بها، لعدم ارتحالهم، أشبهوا المستوطنين، فإن عزموها على النقلة عن القرية الخراب، لم تجب عليهم الجمعة، لعدم الاستيطان.

مسألة: وتصح الجمعة فيما قارب البناء من الصحراء، ولو بلا عذر، فلا يشترط لها البناء، هذا المذهب، وبه قال أبو حنيفة، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: قول كعب بن مالك: أسعد بن زرارة أول من جمّع بنا في هزم النبت من حرّة بني بياضة في نقيع، يقال له: نقيع الخضّمات. قال: كم كنتم يومئذ؟ قال: أربعين رجلاً. رواه أبو داود والدارقطني. قال البيهقي: حسن الإسناد

(١) «شمّلها» بكسر الميم في الماضي وفتحها في المضارع وهو الأشهر عند أهل اللغة، وحكى يعقوب وغيره فتح الميم في الماضي وضمها في المضارع. ومعنى شمل: عم «المطلع» ص ١٠٧.

صحيح<sup>(١)</sup>.

وقياساً على الجامع، لكن قال ابن عقيل: إذا صلى في الصحراء استخلف مَنْ يَصَلِّي بِالضَّعْفَةِ.

وقيل: لَا يجوزُ إقامتها إلا في الجامع. قال ابن حامد: هي في غير مسجدٍ لغير عذرٍ باطلة.

وقال الشافعي ومالك: لا تجوز في غير البُنيان.

الدليل: لأنه موضعٌ يجوز لأهل المِصر قصر الصلاة فيه، فأشبهه البعيد، ولأن النبي ﷺ وأصحابه لم يفعلوها في الصحراء مع تطاول الأزمان وتكرر فعلها، بخلاف العيد، وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: ولنا أن مُصعبَ بن عُميرَ جمَعَ بالأنصار في هَزَمِ النَّبِيِّ في نَقِيعِ الخَضَمَاتِ<sup>(٣)</sup>، والنَّقِيعُ بطنٌ من الأرضِ يَسْتَنْقِعُ فيه الماءُ مُدَّةً، فإذا نَضَبَ الماءُ نَبَتَ الكَأُ. ولأنَّه موضعٌ لصلاة العيد، فجازت فيه الجمعة، كالجامع، ولأنَّ الجمعة صلاةٌ عيْدٌ، فجازت في المِصْلَى كصلاة الأضحى، ولأنَّ الأصلَ عدمُ اشتراطِ ذلك، ولا نَصٍّ في اشتراطه، ولا مَعْنَى نَصٍّ، فلا يَشْتَرُطُ. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول والله أعلم.

مسألة: ولا تصحُّ الجمعةُ فيما بَعْدَ عَن البُنيان، لشبههم بالمسافرين.

مسألة: ولا يُتَمُّ عَدَدٌ من مكانين متقاربين، كقرتين في كلٍّ منهما عشرون، فلا تُتَمُّ الجمعةُ منهما ولو قُرُبَ ما بينهما؛ لأنه لا يشملهما اسمٌ واحدٌ، أشبهتا المتباعدين.

ولا يصحُّ تجميعُ عددٍ كاملٍ في محلٍّ ناقصٍ فيه العَدَدُ، مع القرب الموجبِ

(١) سلف ص ٢٨ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٠٨) من حديث مالك بن الحويرث، رضي الله عنه.

(٣) انظر ص ١٠ / تعليق (١).

للسعي، على الصحيح من المذهب، واختار المجد الجواز إذا كان بينهما كما بين  
البيان ومصلى العيد، لعدم خروجهم عن حكم بعضهم. وجزم به في «مجمع  
البحرين» تبعاً للمجد، ويلزم التجميع في الكامل، لثلا يصير التابع متبوعاً، وعدم  
الصحة مع البعد أولى.

والأولى مع تمتة العدد في المكانين تجمع كل قوم في قريتهم؛ لأنه أبلغ في  
إظهار الشعار. وإن جمّعوا في مكان واحد، فلا بأس بذلك لتأديتهم فرضهم.

وقيل: يلزم القوم قصد مضرٍ بينها وبينهم فرسخ فأقل، ولو كان فيهما العدد  
المعتبر، وحكي رواية.

مسألة: ولا يشترط للجمعة المضر.

هذا المذهب. ورؤي نحو ذلك عن عمر، وابنه، وابن عباس، وعمر بن  
عبد العزيز، والأوزاعي، والليث، ومكحول، وعكرمة، والشافعي، ومالك،  
وإسحاق، وجمهور العلماء، واختاره الشيخ ابن باز.

الدليل: ما تقدم من كتابته ﷺ إلى قري عُرينة: «أن يصلُّوا الجمعة». وما روى  
الأثرم عن أبي هريرة: أنه كتب إلى عمر يسأله عن الجمعة بالبحرين - وكان عامله  
عليها - فكتب إليه عمر: جمّعوا حيث كنتم. قال أحمد: إسناده جيد.

وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: لا الجمعة ولا تشريق إلا في مضر  
جامع<sup>(١)</sup>. وبه قال الحسن البصري، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وأبو حنيفة،  
ومحمد بن الحسن، والثوري.

الدليل: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا الجمعة ولا تشريق إلا في مضر  
جامع»<sup>(٢)</sup>.

(١) سلف ص ٢١ تعليق (١).

(٢) انظر ما قبله.

قال النووي: ضعيف متفق على ضعفه، وهو موقوف على علي رضي الله عنه بإسناد ضعيف منقطع اهـ. وضعفه ابن القيم أيضاً.

قال الموفق: ولنا، ما روى كعب بن مالك، أنه قال: أسعد بن زُرارة أول من جمّع بنا في هزمِ النَّبِيتِ من حرّة بني بياضة، في نقيعٍ يقال له: نقيع الخَضَمَاتِ. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. قال ابنُ جُرَيْجٍ: قلتُ لِعطاء: تَغْنِي إذا كان ذلك بأمرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قال: نعم.

قال الخطّابي: حرّة بني بياضة قرية على ميلٍ من المدينة.

وعن ابن عباس، قال: إنَّ أولَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بعدَ جُمُعَةِ المدينة لَجُمُعَةٍ جُمِعَتْ بِجَواثِي من البَحْرَيْنِ مِن قُرَى عَبْدِ الْقَيْسِ. رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو هريرة، أنه كتب إلى عمرَ يسأله عن الجُمُعَةِ بالبحرين، وكان عامله عليها. فكتب إليه عمر: جَمَعُوا حَيْثُ كُنْتُمْ. رواه الأثرم. قال أحمد: إسناده جيد. فأما خبرهم فلم يصح. قال أحمد: ليس هذا بحديث، ورواه الأعمش، عن أبي سعيد المقبري، ولم يلقه. قال أحمد: الأعمش لم يسمع من أبي سعيد، إنما هو عن علي، وقول عمر يُخَالِفُه اهـ.

قال الشوكاني: فيه جواز إقامة الجمعة في القرى، لأن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ﷺ، لما عُرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن، كما استدلل بذلك جابرٌ وأبو سعيد على جواز العزل بأنهم فعلوا والقرآن ينزل فلم ينهوا عنه<sup>(٣)</sup>. وحكى الجوهرِيُّ والزمخشريُّ وابنُ الأثير أن جَواثِي اسم حصن بالبحرين.

(١) سلف ص ٢٨ / تعليق (٢).

(٢) سلف ص ١٠ / تعليق (٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٠٧) و(٢٠٨)، ومسلم (١٤٤٠) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -

وأخرجه البخاري (٢٥٤٢)، ومسلم (١٤٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -

قال الحافظ: وهذا لا يُنافي كونها قرية. وحكى ابن التَّين عن أبي الحسن اللَّخمي أنها مدينة، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قريةً أصحُّ مع احتمال أن تكون في الأول قريةً ثم صارت مدينةً اهـ.

وقال ابن تيمية: وكان عبدالله بن عمر يمرُّ بالمياه التي بين مكة والمدينة وهم يُقيمون الجمعة، فلا يُنكر عليهم.

وأما قول علي رضي الله عنه: لا جُمعة ولا تشريق إلا في مِصرٍ جامع. فلو لم يكن له مخالفٌ لجاز أن يُراد به أن كلَّ قريةٍ مِصرٌ جامع كما أن المِصرَ الجامع يُسمى قريةً. وقد سمَّى الله مكة قرية، بل سمَّاها «أم القرى» بل وما هو أكبرُ من مكة، كما في قوله: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ أَهْلُكُنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محد: ١٣] وسمَّى مِصرَ القديمة قريةً بقوله: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، ومثله في القرآن كثير، والله أعلم. اهـ.

### الترجيح:

قلت: والراجح القول وهو أنه لا يشترط للجمعة المِصر والله أعلم. مسألة: ما كان شرطاً لوجوب الجمعة، فهو شرطٌ لانعقادها فمتى صلَّوا جُمعة مع اختلال بعض شروطها، لم يصحَّ، ولزمهم أن يصلُّوا ظهراً، ولا يُعدُّ في الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة من لا تجبُّ عليه، ولا يُعتبر اجتماع الشروط للصحة، بل تصحُّ ممَّن لا تجبُّ عليه، تبعاً لمن وجبت عليه، ولا يُعتبر في وجوبها كونه ممَّن تنعقد به، فإنَّها تجبُّ على من يسمع النداء من غير أهل المِصر، ولا تنعقد به<sup>(١)</sup>.

فائدة: قال الشيخ محمد بن إبراهيم: لم يبلغنا أن أحداً من السلف أقام

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٢٨-٣٠، و«الإنصاف» ٢/ ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٨، و«المبدع» ٢/ ١٥٠، ١٥١، و«المغني» ٣/ ٢٠٣، ٢٠٨-٢١٠، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٣٣٣، و«الاختيارات» ص ١٤٥، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٢٠٩، ٢١٠، و«فتاوى إسلامية» ١/ ٤١٨، و«المطلع» ص ١٠٦، و«نيل الأوطار» ٣/ ٢٦٥، و«إعلام الموقعين» ٢/ ٣٠٧، و«الإفصاح» ١/ ١٦٠، و«المستوعب» ٣/ ١٢، و«فتاوى اللجنة» ٨/ ٢١٨، ٢٠٨، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٦٨، و«فتح الباري» ٢/ ٣٨٠، ٣٨١، و«النهاية» ١/ ٣١١.

الجمعة في السجن مع أنه كان في السجن أقوام من العلماء المتورعين، والغالب أنه يجتمع معهم أربعون وأكثر، وموصوفون بصفات من تنعقد بهم الجمعة، فلو كان ذلك جائزاً لفعلوه. ووجه عدم جواز إقامتها في السجن أن المقصود من الجمعة إقامة الشُّعار، ولذلك اختصت بمكان من البلد، ما لم يوجد مسوغ شرعي يوجب تعدُّدها من ضيق المسجد، وحصول العداوة، وغير ذلك من الأسباب<sup>(١)</sup> اهـ.

نص: «ولا أوجبها (و ش) بمنى (ع) كعرفة (ع)».

ش: ولا الجمعة بمنى وعرفة. نص عليه أحمد.

الدليل: أنه لم ينقل فعلها هناك، وللسفر<sup>(٢)</sup>.

نص: «ولا يجب (و) فعلها على امرأة ولا مسافر (و)، ولا انعقاد بهما».

ش: ولا الجمعة على امرأة لما تقدم، وهو المذهب، قال الموفق: لا خلاف في أنها لا الجمعة عليها اهـ. وحكى الصنعاني الإجماع على عدم وجوبها عليها اهـ. وكذلك ابن المنذر.

ونقل في «الإفصاح»: اتفاق الأربعة على ذلك. وكذلك المؤلف.

الدليل: ما روى جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، إِلَّا عَلَى امْرَأَةٍ أَوْ مَسَافِرٍ أَوْ عَيْدٍ أَوْ مَرِيضٍ»<sup>(٣)</sup>. رواه الدارقطني والبيهقي. قال النووي: وفي إسناده ضَعْفٌ، ولكن له شواهد ذكرها البيهقي وغيره<sup>(٤)</sup>.

(١) «فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٣/٣.

(٢) انظر «كشف القناع» ٢٤/٢، و«المبدع» ١٤٣/٢.

(٣) سلف ص ٢٥/٢ تعليق (٢).

(٤) انظر «كشف القناع» ٢٤/٢، و«الإنصاف» ٣٦٨/٢، ٣٧٠، و«المغني» ٢١٦/٣، ٢١٧، و«شرح الزركشي» ١٩٨/٢، و«المجموع شرح المذهب» ٣١٢/٤، ٣١٣، و«الاختيارات» ص ١٤٥، و«مجموع الفتاوى» ١٠٢/٢٤، ١٧٧، ١٧٨، و٤٥٨/٦، و«الدرر السنية» ٢١٢/٣، ٢١٥، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٥/٣، و«نيل الأوطار» ٢٥٩/٣، و«سبل السلام» ٩٥/٢، و«الإفصاح» ١٦١/١.

ويغني عنه حديث طارق بن شهاب<sup>(١)</sup> السابق، والإجماع، فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع: أن المرأة لا الجمعة عليها اهـ.

وحكى الأزجي رواية بوجوبها على المرأة.

قال في «الإنصاف»: وهذه من أبعد ما يكون، وما أظنها إلا غلطاً، وهو قول لا يُعَوَّلُ عليه، ولعل الإجماع على خلافه في كل عصرٍ ومصرٍ. ثم وجدت ابن المنذر حكاه إجماعاً، ووجدت ابن رجب في «شرح البخاري» غلطاً من قاله، ولعله أراد إذا حضرته.

قال ابن تيمية: صلاة النساء في البيوت أفضل لهن من شهود الجمعة والجماعة إلا العيد فإنه أمرهن بالخروج فيه اهـ.

مسألة: ولا تجب الجمعة على مسافر سفر قصر هذا المذهب، وبه قال أكثر أهل العلم، قاله مالك في أهل المدينة، والثوري في أهل العراق، والشافعي وإسحاق وأبو ثور، ورؤي ذلك عن عطاء، وعمر بن عبدالعزيز والحسن والشعبي. ونسبه المؤلف إلى الأئمة الأربعة.

السبيل: ما روى البيهقي بإسناده عن تميم الداري عن النبي ﷺ قال: «الجمعة واجبة إلا على صبي أو مملوك أو مسافر»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج الدارقطني من طريق ابن لهيعة - وهو ضعيف - عن معاذ بن محمد الأنصاري - وهو مجهول - عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا عَلَى مَرِيضٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ مُسَافِرٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ» الحديث<sup>(٣)</sup>.

وأخرج البيهقي عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الجمعة واجبة إلا

(١) سلف ص ١٣ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ٢٥ / تعليق (٣).

(٣) سلف ص ٢٥ / تعليق (٢).

على ما ملكت أيمانكم وذئ علة» وفي إسناده نظر<sup>(١)</sup>.

وأخرج الدارقطني من طريق عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: «لا الجمعة على مسافر» وعبد الله ضعيف، وقد رواه عبيد الله بن عمر، عن نافع، فوقفه، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>، ولأن النبي ﷺ كان يسافر ولا يصلي الجمعة في سفره، وكان في حجة الوداع يوم عرفة يوم الجمعة فصلّى الظهر والعصر، جمع بينهما ولم يصل الجمعة، والخلفاء الراشدون كانوا يسافرون في الحج وغيره، فلم يصل أحد منهم الجمعة في سفره، وكذلك غيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم، وهذا إجماع لا يجوز مخالفته، قاله الشيخ سليمان بن عبد الله.

وكما لا تجب عليه بنفسه لا تلزمه بغيره. نص عليه. قال الشيخ عبد الله بن محمد: والأفضل في حقه حضورها اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: يحتمل أن تلزمه تبعاً للمقيمين. قال في «الفروع» وهو متجه. وهو من المفردات.

وذكر بعضهم وجهاً - وحكي رواية -: تلزمه بحضورها في وقتها ما لم يتضرر بالانتظار، وتنعقد به ويؤم فيها، وهو من المفردات أيضاً.

وحكي عن الزهري والنخعي أنها تجب عليه؛ لأن الجماعة تجب عليه فالجمعة أولى، وحكى الشوكاني عنهما أنها تجب عليه إذا كان نازلاً وقت إقامتها، لا إذا كان سائراً.

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن» ١٨٤/٣ من حديث ابن عمر - رضي الله عنه -.

ونسبه الهيثمي في «المجمع» ١٧٠/٢ للطبراني في «الكبير»، وقال: وفيه أبو البلاد، قال أبو حاتم لا يحتج به.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٥١٩٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٧٣٤)، والبيهقي ١٨٤/٣ عن ابن عمر - رضي الله عنهما - موقوفاً.

قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف، ورواه عبد الله بن نافع عن أبيه فرفعه إلى النبي ﷺ.



قال الموفق: ولنا، أن النبي ﷺ كان يُسافر، فلا يُصلي الجمعة في سفره، وكان في حجة الوداع بعرفة يوم الجمعة، فصلى الظهر والعصر، وجمع بينهما، ولم يُصلَّ الجمعة، والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم، كانوا يسافرون للحج وغيره، فلم يُصلَّ أحد منهم الجمعة في سفره، وكذلك غيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم.

قد قال إبراهيم: كانوا يُقيمون بالرِّيَّ السَّنة وأكثر من ذلك، ويسجستان السنين. لا يجمعون ولا يُشركون.

وعن الحسن عن عبدالرحمن بن سمرة قال: أقمت معه سنتين بكابل، يقصر الصلاة ولا يجمع. رواهما سعيد، وأقام أنس بنيسابور سنة أو سنتين، فكان لا يجمع. ذكره ابن المنذر، وهذا إجماع مع السنة الثابتة فيه، فلا يسوغ مخالفته اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: تنازع الناس في صلاة الجمعة والعيدين، هل تشترط لهما الإقامة، أم تفعل في السفر؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: من شرطهما جميعاً الإقامة، فلا يُشرعان في السفر. هذا قول الأكثرين، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه.

والثاني: يُشترط ذلك في الجمعة دون العيد، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية عنه.

والثالث: لا يُشترط لا في هذا ولا هذا، كما يقوله من يقوله من الظاهرية، وهؤلاء عمدتهم مطلق الأمر، ولقوله تعالى: ﴿إِذَا تُودِيَ﴾ ونحو ذلك. وزعموا أنه ليس في الشرع ما يُوجب الاختصاص بالمقيم. والذين فرقوا بين الجمعة والعيد قالوا: العيد إما نفل، وإما فرض على الكفاية، ولا يسقط به فرض آخر كما تسقط الظهر بالجمعة، والنوافل مشروعة للمقيم والمسافر، كصلاة الضحى، وقيام الليل والسنن الرواتب، وكذلك فرض الكفاية كصلاة الجنائز.

والصَّوابُ بلا ريب هو القول الأول، وهو أنَّ ذلك ليس بمشروع للمسافر، فإن رسول الله ﷺ كان يُسافرُ أسفاراً كثيرة. قد اعتَمَرَ ثلاثَ عُمَرٍ سِوَى عَمْرَةِ حَجَّتِهِ، وحجَّ حَجَّةَ الوداع، ومعه أُلُوفٌ مؤلفة، وغزا أكثرَ من عِشرينَ غَزَاةً، ولم يَنْقُلْ عنه أحدٌ قطُّ أنَّه صلى في السفرِ لا جُمعةً ولا عيداً، بل كان يُصَلِّي ركعتينِ ركعتينِ في جميع أسفاره. اهـ.

وقال: للمسافرين أن يُصلُّوا يومَ الجمعةِ جماعةً، ويُصلُّوا أربعاً. اهـ.  
واختار الشيخُ محمد بن إبراهيم عدمَ مشروعيةِ الجُمعةِ للمسافر، وكذلك اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

#### الترجيح:

قلت: والراجح مشروعية صلاة الجمعة للمسافر، والله أعلم.  
مسألة: ما لم يكن سفره معصيةً فتلزمه، لئلا تكون المعصية سبباً للتخفيف عنه، ولو أقام المسافرُ سفرَ طاعةٍ يبلغُ المسافة ما يمنع القصرَ لشغلٍ، كتاجرٍ أقامَ لبيع متاعه فوق أربعة أيام، أو علم ونحوه، كرباطٍ في سبيل الله، ولم يَنْوَ استيطاناً لزمته بغيره على الصحيح من المذهب، لعموم الآية والأخبار.

وعن أحمد: لا تلزمه، وفي «الكافي»: لأنَّ الاستيطان من شرائط الوجوب، قال إبراهيم: كانوا يُقيمون بالرَّيِّ السَّنة وأكثر، وبسجستان السنين لا يُجمعون ولا يُشَرِّقون. رواه سعيد.

وأما المسافرُ سفرًا قصيرًا فوقَ فَرَسَخٍ، فالصحيح من المذهب أنها لا تجب عليه ولا تلزمه.

وقيل: تلزمه بغيره.

سُئِلَ الشيخُ عبدالعزيز بن باز هل تُفرضُ علينا صلاةُ الجمعة في هذه الدِّيارِ الإسبانية، علماً بأنه لا مسجدَ فيها، ونحن أتينا إلى تلك الدِّيار من أجل الدراسة؟  
فأجاب: قد نصَّ أهلُ العلم على أنه لا يجبُ عليكم، ولا على أمثالكم، إقامة صلاةِ الجُمعة، بل في صحتها منكم نظرٌ. وإنَّما الواجبُ عليكم صلاةُ الظُّهر، لأنكم أشبهُ بالمسافرين، وسكانِ البادية.

والجمعة إنما تجب على المستوطنين. والدليل على ذلك أن النبي ﷺ، لم يأمر بها المسافرين، ولا أهل البادية، ولم يفعلها في أسفاره عليه الصلاة والسلام، ولا أصحابه رضي الله عنهم، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ في حجة الوداع صلى الظهر في عرفة يوم الجمعة، ولم يصل الجمعة، ولم يأمر الحجاج بذلك، لأنهم في حكم المسافرين؛ ولا أعلم خلافاً من علماء الإسلام في هذه المسألة بحمد الله، إلا خلافاً شاذاً من بعض التابعين، لا ينبغي أن يعول عليه، ولكن لو وجد من يصلي الجمعة من المسلمين المستوطنين، فالمشروع لكم ولأمثالكم من المقيمين في البلاد إقامة مؤقتة لطلب علم أو تجارة ونحو ذلك، الصلاة معهم لتحصيل فضل الجمعة. اهـ.

فرع: ولا تجب الجمعة على من في طريقه إليها مطرٌ يبل الثياب أو وحل يشق المشي إليها فيه.

وحكي عن مالك أنه كان لا يجعل المطر عذراً في التخلف عنها. قال الموفق: ولنا، ما روي عن ابن عباس، أنه أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير، إذا قلت: أشهد أن محمداً رسول الله، فلا تقل: حي على الصلاة. قل: صلوا في بيوتكم. فقال: فكان الناس استنكروا ذلك. فقال: أتعجبون من ذا؟ فعل ذا من هو خير مني، إن الجمعة عزمة، وإني كرهت أن أخرجكم إليها فتمشوا في الطين والدخض. أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>. ولأنه عذر في الجماعة، فكان عذراً في الجمعة، كالمريض، وتسقط الجمعة بكل عذر يسقط الجماعة، وقد ذكرنا الأعذار في آخر صفة الصلاة، وإنما ذكرنا المطر ههنا لوقوع الخلاف فيه. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم. فرع: تجب الجمعة على الأعمى، هذا المذهب، وبه قال الشافعي، ومالك، وأبو يوسف، ومحمد، وداود.

وقال أبو حنيفة: لا تجب عليه. قال الموفق: ولنا عموم الآية، والأخبار. وقوله: «الجمعة واجبة إلا على

(١) في «صحيحه» (٦٩٩)، وأخرجه البخاري (٦١٦) و(٦٦٨) و(٩٠١) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

أربعة<sup>(١)</sup>. وما ذكرنا في وجوب الجماعة عليه. اهـ. قال في «الإفصاح» وأنفقوا على أن الأعمى إذا لم يجد قائداً لم تجب عليه<sup>(٢)</sup>.

مسألة: ولا يؤم في الجمعة من لزمته بغيره، لعدم الاستيطان، ولئلا يصير التابع متبرعاً.

والوجه الثاني في المذهب: تصح إمامتهم. وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، قاله في «مجمع البحرين».

مسألة: ومن حضرها ممن تقدّم أنها لا تجب عليه أجزأته، بلا نزاع، قاله في «الإنصاف».

قال الموفق: يعني تجزئتهم الجمعة عن الظاهر، ولا نعلم في هذا خلافاً. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا الجمعة على النساء، وأجمعوا على أنهن إذا حضرن فصلين الجمعة أن ذلك يُجزى عنهن؛ لأن إسقاط الجمعة للتخفيف عنهن<sup>(٣)</sup>، فإذا تحمّلن المشقة وصلين أجزأهن كالمرضى اهـ. ونقل الإجماع أيضاً النووي.

التعليل: لأن إسقاط الجمعة عنهم تخفيف، فإذا حضروها أجزأت كالمرضى. ولم تنعقد به، فلا يحسب من العدد المعتبر هذا المذهب، وبه قال جمهور العلماء.

(١) سلف ص ١٣ / تعليق (١).

(٢) انظر «الإنصاف» ٣٦٩/٢، و«المبدع» ١٤٣/٢، و«الكافي» ٢١٦/١، و«المغني» ٣/٢١٨، ٢١٩، و«المجموع شرح المذهب» ٣١٤/٤، و«فتاوى إسلامية» ٤٢٠/١، و«الإفصاح» ١٦١/١، و«فتاوى اللجنة» ١٨١/٨، و«الفروع» ٩١/٢، و«شرح البخاري» لابن رجب ٥٨/٨.

(٣) ذكره في كتابه: «الإجماع» (٥٢) و(٥٣)، وفي «الأوسط» مسألة رقم (٤٩٢) و(٤٩٣).

التعليل : لأنه ليس من أهل الوجوب ، وإنما تصحُّ منه الجمعة تبعاً لمن انعقدت به ، فلو انعقدت بهم ، لانعقدت بهم منفردين كالأحرار المقيمين .

ولا يؤمُّ في الجمعة ، لثلا يصير التابع متبوعاً ، هذا المذهب . وقال زُفَرٌ : لا تصحُّ خلفَ المسافر ، وقال مالكٌ : لا تصحُّ وراءَ العبد .

وعن أحمد : تنعقدُ بالعبد ، ويجوزُ أن يؤمَّ فيها ، والحالة هذه ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهورُ ، وكذلك الصبيُّ المميز ، قال في «الفروع» : «ومميز كعبدٍ» وهو من المفردات . فإن قلنا : تجبُّ عليه انعقدت به ، وأمَّ فيها ، وإلا فلا .

وقال القاضي : لا تنعقدُ بالصبيِّ ، ولا يجوزُ أن يؤمَّ فيها ، وإن قلنا : تجبُّ عليه . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يجوز أن يكون المسافر إماماً فيها واختار الشيخ عبدالرحمن السعدي جواز إمامة المسافر ومن ليس من أهل البلد وكذلك اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

مسألة : كلُّ مَنْ لم تجبُّ عليه الجمعة لمرضٍ أو سفرٍ ، أو اختلَفَ في وجوبها عليه - كالعبد ونحوه - فصلاة الجمعة أفضلُ في حقِّه ، ذكره ابنُ عقيل ، واقتصر عليه في «الفروع» .

قال في «الإنصاف» : قلتُ : لو قيل : إن كان المريضُ يحصل له ضررٌ بذهابه إلى الجمعة أن تركها أولى ، لكان أولى اهـ .

قال الموفق : فأما العبدُ فإن أذن له سيِّدُه في حضورها فهو أفضلُ ؛ ليتَّالَ فضلُ الجمعة وثوابها ، ويخرجَ من الخلاف . وإن منعه سيِّدُه لم يكن له حضورها ، إلا أن نقولَ بوجوبها عليه . اهـ .

وأما المرأةُ فإن كانت مُسنَّةً فلا بأسَ بحضورها ، وإن كانت شابةً ، جازَ حضورها مع الكراهة ، وصلاتُهما في بيوتهما خيرٌ لهما ، كما روي في الخبر : «وبيوتُهُنَّ خيرٌ»

لَهُنَّ»<sup>(١)</sup>. وقال أبو عمرو الشَّيبَانِيُّ: رَأَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يُخْرِجُ النِّسَاءَ مِنَ الْجَامِعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، يَقُولُ: اخْرُجْنَ إِلَى بُيُوتِكُنَّ خَيْرٌ لَّكُنَّ<sup>(٢)</sup>.

مسألة: ومن سقطت عنه الجمعة لعذر كمرضٍ وخوفٍ ومطرٍ ونحوها كخوفٍ على نفسه أو ماله، غير سَفَرٍ، إذا حضرها، وجبَّ عليه، وانعقدت به، وجازَ أنْ يُؤمَّ فيها.

التعليل: لأنَّ سقوط حضورها لمشقة السعي، فإذا تحمَّل وحضرها انتفت المشقة، ووجبَّ عليه، فانعقدت به، كمن لا عذر له. فلو حضرها إلى آخرها، ولم يصلِّها، أو انصرفَ لشغلٍ غير دفع ضرورة، كان عاصياً، لتركه ما وجب عليه، أما لو اتَّصلَ ضرره بعد حضورها، فأراد الانصرافَ لدفع ضرره، جازَ عند وجود العذر المُسقط للجمعة كالمسافر<sup>(٣)</sup>. نص: «ولا يُصلِّي (و) من لزمته الظهرُ حتى يصلِّي الإمام».

ش: ومن صَلَّى الظهرَ ممَّن يجبُ عليه حضورُ الجمعة قبل صلاة الإمام أو قبل فراغ ما تدرك به الجمعة، أو شكَّ، صَلَّى الظهرَ قبل الإمام أو بعده لم تصحَّ صلاته، هذا المذهب، وهو قول مالكٍ والثوريِّ والشافعيِّ في الجديد وزفر وإسحاق وداود.

(١) حديث حسن بشواهده وأخرجه أحمد (٥٤٦٨)، وأبو داود (٥٦٧)، وابن خزيمة (١٦٨٤)، والبيهقي ١٣١/٣، والبخاري (٨٦٤) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- مرفوعاً.

حبيب مدلس، وقد عنعن، لكن له شاهد من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- عند أبي داود (٥٧٠) ومن طريقه البخاري (٨٦٥)، وإسناده جيد.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٥٢٠١)، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٣٣)، وأخرجه البيهقي ١٨٦/٣ من طريق أبي عمرو الشَّيبَانِي، فذكره.

(٣) انظر «كشف القناع» ٢/٢٥، ٢/٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، و«المغني» ٣/٢١٩، ٢٢٠، و«المجموع شرح المذهب» ٤/١٣١، ٣٢٣، ٣٣٣، و«الفتاوى السعدية» ص ١٧٩، و«فتاوى اللجنة» ٨/٢٠١، و«الفروع» ٢/٩٢.

التعليل: لأنه صلى ما لم يخاطب به، وترك ما خوطب به، فلم تصح، كما لو صلى العصر مكان الظهر، وكشكه في دخول الوقت، لأنها فرض الوقت. فعيدها ظهراً إذا تعذرت الجمعة. ثم إن ظن أنه يدرك الجمعة سعى إليها، لأنها المفروضة في حقه، وإلا انتظر حتى يتيقن أن الإمام صلى ثم يصلي الظهر. وقال أبو حنيفة، وصاحبه، وأبو ثور، والشافعي، في القديم: تصح ظهره قبل صلاة الإمام.

التعليل: لأن الظهر فرض الوقت بدليل سائر الأيام، وإنما الجمعة بدل عنها وقائمة مقامها، ولهذا إذا تعذرت الجمعة صلى ظهراً، فمتى صلى الظهر فقد أتى بالأصل فأجزأه كسائر الأيام.

وقال أبو حنيفة: ويلزمه السعي إلى الجمعة، فإن سعى بطلت ظهره، وإن لم يسع أجزأته.

وقال صاحبه: لا تبطل إلا بالإحرام بالجمعة. وقال علي: إنه يلزمه السعي إلى الجمعة ما لم تفت.

قال الموفق راداً عليهم:

وقولهم: إن الظهر فرض الوقت. لا يصح؛ لأنها لو كانت الأصل لوجب عليه فعلها، وأثم تركها، ولم تجزه صلاة الجمعة مع إمكانها، فإن البدل لا يصار إليه إلا عند تعذر المبدل، بدليل سائر الأبدال مع مبدلاتها، ولأن الظهر لو صححت لم تبطل بالسعي إلى غيرها، كسائر الصلوات الصحيحة، ولأن الصلاة إذا صححت برئت الذمة منها، وأسقطت الفرض عمن صلاها، فلا يجوز اشتغاله بها بعد ذلك، ولأن الصلاة إذا فرغ منها لم تبطل بشيء من مبدلاتها، فكيف تبطل بما ليس من مبدلاتها، ولا ورد الشرع به.

فأما إذا فاتته الجمعة فإنه يصير إلى الظهر؛ لأن الجمعة لا يمكن قضاؤها؛ لأنها لا تصح إلا بشرطها، ولا يوجد ذلك في قضائها، فتعين المصير إلى الظهر

عند عَدَمِهَا، وهذا حالُ البَدَلِ . اهـ.

مسألة: لكن لو أخر الإمام الجمعة تأخيراً منكراً فللغير أن يُصَلِّي ظهراً وتجزئه عن فرضه. جزم به المجدد، وجعله ظاهراً كلامه، لخبر تأخير الأمراء الصلاة عن وقتها<sup>(١)</sup>.

مسألة: وكذا لو صَلَّى الظهر أهل بلدٍ مع بقاء وقت الجمعة لم تصحَّ ظهْرهم، على الصحيح من المذهب، لما تقدّم، ويُعيدونها إذا فاتت الجمعة.

وقيل: تصح<sup>(٢)</sup>.

نص: «ويُفَضَّلُ (و) ذلك لمن لم تَجِبْ عليه».

ش: والأفضل لمن لا تجب عليه الجمعة كالعبد والمريض التأخير للظهر حتى يصلي الإمام الجمعة، بلا نزاع، قاله في «الإنصاف» وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة فإنه ربما زال عذره، فلزمته الجمعة، لكن يُستثنى من ذلك مَنْ دام عذره كامراً وخشياً، فالتقديم في حقهما أفضل، ولعله مراد من أطلق، قاله في «المبدع». لكن الخشياً يتأتى زوال عذره لاحتمال أن تتضح ذكوريته، فهو كالعبد والمسافر. فإن صلوا الظهر قبل تجميع الإمام صحَّتْ ظهْرهم، هذا المذهب، وبه قال أكثر أهل العلم.

التعليل: لأنهم أدّوا فرض الوقت.

ولو زال عذرهم بعد صلاتهم، كالمعضوب إذا حُجَّ عنه ثم عوفي.

وعن أحمد: لا تصحُّ مطلقاً قبل صلاة الإمام اختاره أبو بكر عبدالعزيز.

التعليل: لأنه لا يتيقن بقاء العذر، فلم تصحَّ صلاته كغير المعذور.

وقيل: لا تصحُّ إن زال العذر قبل صلاة الإمام، وإلا صحَّتْ.

(١) يشير إلى حديث أبي ذر - رضي الله عنه - عند مسلم (٦٤٨).

(٢) انظر «كشاف القناع» ٢/٢٥، ٢٦، و«الإنصاف» ٢/٣٧٢، و«المغني» ٣/٢٢١، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣٣٦.



وقال ابن عَقِيل: من لزمته الجمعة بحضوره، لم تصحَّ صلاته قبل صلاة الإمام. قال الموفق: ولنا أنه لم يُخاطب بالجمعة، فصَحَّتْ منه الظهر كما لو كان بعيداً من موضع الجمعة. وقوله: لا يتيقن بقاء العذر. قلنا: أما المرأة فمعلوم بقاء عذرِها، وأما غيرها فالظاهر بقاء عذرِها، والأصل استمراره فأشبه المتيّم إذا صَلَّى في أول الوقت، والمريض إذا صَلَّى جالساً. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: فإن حضروا الجمعة بعد أن صلّوا الظهر للعذر، كانت نفلاً، على الصحيح من المذهب؛ لأن الأولى أسقطت الفرض. وقيل: فرضاً.

وقال أبو حنيفة: تبطل ظُهره بالسَّعي إليها، كالتي قبلها. قال الموفق: ولنا، ما رَوَى أبو العالِيَة، قال: سألتُ عبدَ الله بن الصَّامِتِ، فقلتُ: نُصَلِّي يومَ الجمعة خَلْفَ أُمراءَ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ؟ فقال: سألتُ أبا ذَرٍّ عن ذلك، فقال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، واجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً». وفي لَفْظٍ: «فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلَّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ»<sup>(١)</sup>.

ولأنَّها صلاةٌ صَحِيحَةٌ أُسْقِطَتْ فَرَضُهُ، وأُثِرَتْ ذِمَّتُهُ، فأشبهت ما لو صَلَّى الظهر مُنفرداً، ثم سعى إلى الجماعة، والأفضل أن لا يُصلُّوا إلَّا بعد صلاة الإمام؛ لِيُخْرِجُوا مِنَ الْخِلَافِ، ولأنَّه يَحْتَمِلُ زَوَالَ أَعْدَارِهِمْ، فَيُذَرِّكُونَ الْجُمُعَةَ. اهـ.

إلَّا الصَّبِيَّ إذا بلغَ بعد أن صَلَّى الظهر، ولو بعد تجميع الإمام، فلا يسقط فرضه، وتجب عليه الظهر ببلوغه في وقتها أو وقت العصر، كما تقدّم؛ لأنَّ صلاته الأولى وقعت نفلاً، فلا تسقط الفرض.

وقيل: تصح كغيره.

(١) أخرجه مسلم (٦٤٨) من حديث أبي ذر، رضي الله عنه.

وقيل: الأفضل له التقديم.

مسألة: ولا يُكره لمن فاتته الجمعة صلاة الظهر جماعة، على الصحيح من المذهب، إذا أُمن أن يُنسب إلى مخالفة الإمام والرغبة عن الصلاة معه، أو أنه يرى الإعادة إذا صلى معه. فعل ذلك ابن مسعود، وأبو ذر، والحسن بن عبيد الله، وإياس بن معاوية، وهو قول الأعمش والشافعي وإسحاق، وكذا لو تعددت الجمعة، وقلنا: يُصلون الظهر، فلا بأس بالجماعة فيها، بل مُقتضى ما سبق وجوبها، لكن إن خاف فتنة أخفاها على ما يأتي.

ولمن لم يكن من أهل وجوبها، كالعبيد والنساء، صلاة الظهر جماعة ما لم يخف فتنة.

زاد السامري: بأذان وإقامة، وفي كراهتها في مكانها وجهان، جزم في «الشرح» بالكراهة لخوف الفتنة، والافتيات على الإمام.

فإن خاف فتنة أو ضرراً، أخفاها وصلى حيث يأمن ذلك.

وقال ابن عقيل: وكرة قوم التجميع للظهر في حق أهل العذر؛ لئلا يضاها بها جمعة أخرى احتراماً للجمعة المشروعة في يومها كامراً. وهو من المفردات. وبه قال الحسن بن صالح والثوري وبعض الشافعية.

وكرة الحسن وأبو قلابة ومالك وأبو حنيفة لمن فاتته الجمعة أو لم يكن من أهل فرضها أن يُصلي الظهر في جماعة.

الدليل: لأن زمن النبي ﷺ لم يخل من معذورين، فلم يُنقل أنهم صلوا جماعة.

قال الموفق: ولنا، قول النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨)، ومسلم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة، - رضي الله عنه -.

وروي عن ابن مسعود أنه فاتته الجمعة، فصلّى بعلقمة والأسود<sup>(١)</sup>. واحتج به أحمد، وفعله من ذكرنا من قبل، ومطرف، وإبراهيم.

قال أبو عبد الله: ما أعجب الناس يُكبرون هذا، فأما زمن النبي ﷺ فلم يُنقل إلينا أنه اجتمع جماعة معذورون يحتاجون إلى إقامة الجماعة. إذا ثبت هذا، فإنه لا يستحب إعادة الجماعة في مسجد النبي ﷺ، ولا في مسجد تكرر إعادة الجماعة فيه، وتكرره أيضاً في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة؛ لأنه يُفضي إلى النسبة إلى الرغبة عن الجمعة، أو أنه لا يرى الصلاة خلف الإمام، أو يُعيد الصلاة معه فيه، وفيه أفتيات على الإمام، وربما أفضى إلى فتنة، أو لخوف ضرر به وبغيره، وإنما يصلحها في منزله أو موضع لا تحصل هذه المفسدة بصلاتها فيه. اهـ.

مسألة: ومن لزمته الجمعة فتركها بلا عذر، تصدق بدينار أو بنصفه للخبر. ولا يجب إجماعاً. قاله في «الفروع».

الدليل: عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: «من ترك الجمعة من غير عذر، فليصدق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار». رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه. قال النووي: حديث ضعيف الإسناد مضطرب منقطع، وروي: «فليصدق بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع». وفي رواية: «مُدّ أو نصف مُدّ»<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على ضعفه، وأما قول الحاكم: إنه حديث صحيح، فمردود فإنه متساهل.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥٤٥٦) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٨٥٨) وإسناده صحيح.

(٢) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد ١٤/٥، وأبو داود (١٠٥٣) و(١٠٥٤)، والنسائي في «المجتبى»

٨٩/٣، وفي «الكبرى» (١٦٦١)، وابن خزيمة (١٨٦١)، وابن حبان (٢٧٨٨)، والحاكم ٢٨٠/١

من طريق قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة بن جندب، رضي الله عنه، فذكره.

قلنا: وقدامة بن وبرة لم يرو عنه غير قتادة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه ثقة، وقال أبو حاتم عن أحمد: لا يعرف، وقال مسلم: قيل لأحمد: يصح =

اهـ (١).

نص: «ولا يجوز (و) لمن تجب عليه السفر بعد الزوال في يومها». ش: ولا يجوز لمن تلزمه الجمعة السفر في يومها بعد الزوال حتى يصلها لتركها بعد الوجوب، كما لو تركها لتجارة، بخلاف غيرها، إلا أن يخاف فوت رفقة سفر مباح، فإن ذلك عذر يسقط وجوبها كما تقدم، على الصحيح من المذهب، وفاقاً كما أشار إليه المؤلف، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ومن قال لا يجوز: الشافعي ومالك وإسحاق وداود وابن المنذر. وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعائشة وابن المسيب ومجاهد.

وقد قال ابن حزم في باب العيد: اتفقوا أن السفر حرام على من تلزمه الجمعة إذا نودي لها. كذا قال، قاله في «الفروع».

وقال أبو حنيفة: يجوز ما لم يحرم بالصلاة، وهو مكروه. وسئل الأوزاعي عن مسافر سمع أذان الجمعة وقد أسرج دابته، فقال: ليمض في سفره. الدليل: أن عمر قال: الجمعة لا تحبس عن سفر<sup>(٢)</sup>.

= حديث سمرة: «من ترك الجمعة؟ فقال: قدامة يرويه لا نعرفه. وقال البخاري: لم يصح سماعه من سمرة، وقال ابن خزيمة في «صحيحه» ١٧٧/٣: ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف.

وقد اختلف فيه على قتادة، فأخرجه ابن ماجه (١١٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (١٦٦٢) من طريق خالد بن قيس، عن قتادة عن الحسن، عن سمرة، رضي الله عنه. (١) انظر «كشاف القناع» ٢٦/٢، ٢٧، و«الإنصاف» ٣٧٢/٢، ٣٧٣، و«المبدع» ١٤٥/٢، ١٤٦، و«الفروع» ٩٤/٢، و«المغني» ٢٢٢/٣ - ٢٢٤، و«المجموع شرح المهذب» ٣٢٢/٤، ٤١١، و«الإفصاح» ١٦٣/١، ١٦٧، و«الشرح الكبير» ٤٦٥/١.

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» ١٨٩/١، وعبد الرزاق (٥٥٣٧) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٨٦)، وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠٥/٢، وابن المنذر (١٧٣٧)، والبيهقي ١٨٧/٣ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قوله. وإسناده قابل للتحسين.

قال الموفق: ما رُوي عن عمر، فقد رُوي عن ابنه<sup>(١)</sup> وعائشة أخبارٌ تدل على كراهة السفر يوم الجمعة، فتعارض قولُه، ثم نَحْمِلُه على السفر قبل الوقت اهـ.

مسألة: ويجوز لمن تلزمه الجمعة السفر قبل الزوال بعد طلوع الفجر. هذا المذهب، وهو قولُ عمر بن الخطاب، وابن عمر، والزبير بن العوام، وأبي عبيدة، والحسن، وابن سيرين، والزهري، ومالك، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والشافعي، في القديم وابن المنذر، قال العراقي: وهو قولُ أكثر العلماء، وكذا قال الموفق.

قال ابنُ المنذر<sup>(٣)</sup>: لا أعلمُ خبراً ثابتاً يمنعُ السفرَ أولَ النهار إلى الزَّوال، وإنما يَمْنَعُ إذا سَمِعَ النداء، لَوْجُوبِ السَّعي حِينَئِذٍ. اهـ.

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجواز السفر قبل النداء الأخير. الدليل: ما روى الشافعي عن سفيان بن عيينة، عن الأسود بن قيس، عن أبيه، عن عمر قال: لا تَحْبِسُ الجمعةُ عن سفرٍ<sup>(٤)</sup>. وعن علي نحوه.

قال النووي: واحتجَّ لهم بحديث ابن رواحة رضي الله عنه، وهو حديثٌ ضعيفٌ جداً<sup>(٥)</sup>، وليس في المسألة حديثٌ صحيحٌ اهـ. ونص حديث ابن رواحة كما رواه

---

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٣٩) من طريق عبدالعزيز بن عبيد الله، عن ابن عمر، قال: لا ترح حتى تجمع ثم تسافر إن شئت.

وإسناده ضعيف، لضعف عبدالعزيز بن عبيد الله.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٦/٢ ومن طريق ابن المنذر (١٧٤٠) عن عائشة، قالت: إذا أدركت ليلة الجمعة فلا تخرج حتى تصلي الجمعة.

ورجال إسناده ثقات.

(٣) في «الأوسط» ٢٣/٤.

(٤) سلف في الصفحة السابقة.

(٥) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد (١٩٦٦) و(٢٣١٧)، والترمذي (٥٢٧) من طريق الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، رضي الله عنهما.

وهذا إسناده ضعيف، الحجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعن، والحكم - وهو ابن عتيبة - لم يسمعه من مقسم.

وانظر تمام تخريجه في «المسند».

ابن عباس قال: بعث رسول الله ﷺ عبدالله بن رواحة في سرية، فوافق ذلك يوم الجمعة، قال: فقدم أصحابه، وقال: أتخلف فأصلي مع النبي ﷺ الجمعة، ثم ألحقهم، قال: فلما صلى رسول الله ﷺ رآه، فقال: «ما منعك أن تغدو مع أصحابك؟» قال: فقال: أردت أن أصلي معك الجمعة، ثم ألحقهم، قال: فقال رسول الله ﷺ: «لو أنفقت ما في الأرض، ما أدركت غدوتهم».

وقال المجد في «شرح الهداية»: روى ابن أبي ذئب قال: رأيت ابن شهاب يريد يسافر يوم الجمعة ضحوة، فقلت له تسافر يوم الجمعة؟ فقال: إن رسول الله ﷺ سافر يوم الجمعة. رواه البخاري وهو أقوى وجوه المرسل لاحتجاج من أرسله به<sup>(١)</sup> اهـ. وفي «سنن» سعيد بن منصور عن ابن كيسان أن أبا عبيدة بن الجراح سافر يوم الجمعة، ولم ينتظر الصلاة<sup>(٢)</sup>. وكما لو سافر من الليل.

ولكن مع الكراهة. قال الإمام أحمد: قل من يفعله إلا رأى ما يكره، وهو مذهب مالك.

قال في «الإفصاح»: اتفقوا على أن السفر يوم الجمعة قبل صلاتهم لا يستحب اهـ.

الدليل: حديث الدارقطني في «الأفراد» عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من سافر من دار إقامة يوم الجمعة، دعته عليه الملائكة أن لا يصحب في سفره، وأن

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥٥٤٠)، وابن أبي شيبة ١٠٥/٢ - ١٠٦، وأبو داود في «المراسيل» (٣١٠)، والبيهقي ١٨٧/٣. من طريق ابن أبي ذئب، عن صالح بن كثير، عن ابن شهاب فذكره. وهذا إسناد ضعيف، صالح بن كثير مجهول.

وعزوه للبخاري خطأ، ونسبه الحافظ في «التلخيص» ٦٦/٢ لأبي داود في «المراسيل» وهو الصواب.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٠٥/٢، وعبد الرزاق (٥٥٣٨) ومن طريق ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٣٨) من طريق صالح بن كيسان، عن أبي عبيدة، فذكره. ورجال إسناده ثقات.

لا يُعان على حاجته، ولكن فيه ابن لهيعة ولا يُحتج بحديثه عند الحفاظ<sup>(١)</sup>.

وأخرج الخطيب عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «من سافر يوم الجمعة دعا عليه ملكاه أن لا يُصحب في سفره، ولا تقضى له حاجة»<sup>(٢)</sup>.

وعن أحمد: لا يجوز، وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وبه قال ابن عمر وعائشة والنخعي وهو إحدى الروايتين عن مالك.

الدليل: حديث ابن عمر المتقدم<sup>(٣)</sup>.

التعليل: لأن هذا وقت يلزم من كان على فرسخ السعي إليها، فلم يجز لمن في البلد السفر بطريق الأولى، وبديل الاعتداد بالغسل - أي ذلك الوقت -، وأنه يُسن التكبير إليها، فمَنع من السبب إلى تفويتها.

وعنه: يجوز للجهاد خاصة. وأنه أفضل نقلها أبو طالب، لأنه ﷺ جهز جيش مؤتة يوم الجمعة.

وروى أحمد: أن النبي ﷺ جهز زيد بن حارثة وعلياً وعبدالله بن رواحة فتخلف عبدالله بن رواحة لصلاة الجمعة، فقال له النبي ﷺ: «لغدوة في سبيل الله أو روضة خير من الدنيا وما فيها»<sup>(٤)</sup>، فراح منطلقاً.

وقال الطوخي في «شرحه»: قلت: ينبغي أن يُقال: لا يجوز له السفر بعد

(١) كذا نسبه ابن القيم في «الهدى» ١/ ٣٨٣، وقال: وهو من حديث ابن لهيعة. وتبعه الحفاظ في «التلخيص» ٢/ ٦٦.

(٢) قال الشوكاني في «النيل» ٣/ ٢٨١: أخرجه الخطيب في «كتاب أسماء الرواة عن مالك» من رواية الحسين بن علوان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فذكره.

ثم قال الخطيب: الحسين بن علوان غيره أثبت منه. قال العراقي: قد ألان الخطيب الكلام في الحسين هذا، وقد كذبه يحيى بن معين، ونسبه ابن حبان إلى الوضع وذكر الذهبي في «الميزان» هذا الحديث وأنه مما كذب فيه علي مالك.

(٣) سلف ص ٤٩ / تعليق (١).

(٤) سلف ص ٤٩ / تعليق (٥).

الزوال، أو حين يُشرع في الأذان لها، لجواز أن يشرع في ذلك وقت صلاة العيد على الصحيح من المذهب. ولا نزاع في تحريم السفر حينئذٍ لتعلق حق الله بالإقامة، وليس ذلك بعد الزوال اهـ.

قال المجذو: الروايات الثلاث مبنية على أن الجمعة تجب بالزوال، وما قبله وقت رخصة وجواز، لا وقت وجوب، وهو أصح الروايتين.

وعن أحمد: تجب بدخول وقت جوازها، فلا يجوز السفر فيه قولاً واحداً اهـ.

وقيل: يجوز للسفر الواجب دون غيره، وهو اختيار أبي إسحاق المروزي من الشافعية، ومال إليه إمام الحرمين. وقيل: يجوز لسفر الطاعة، واجباً كان أو مندوباً، وهو قول كثير من الشافعية، وصححه الرافعي.

قال الشوكاني: والظاهر جواز السفر قبل دخول وقت الجمعة وبعد دخوله، لعدم المانع من ذلك. وحديث أبي هريرة، وكذلك حديث ابن عمر، لا يصلحان للاحتجاج بهما على المنع لما عرفت من ضعفهما، ومعارضة ما هو أنهض منهما، ومخالفتهما لما هو الأصل، فلا ينتقل عنه إلا بناقل صحيح ولم يوجد.

وأما وقت صلاة الجمعة، فالظاهر عدم الجواز لمن قد وجب عليه الحضور إلا أن يخشى حصول مضرّة من تخلفه للجمعة، كالانقطاع عن الرفقة التي لا يتمكن من السفر إلا معهم، وما شابه ذلك من الأعذار، وقد أجاز الشارع التخلف عن الجمعة لعذر المطر، فجوازه لما كان أدخل في المشقة منه أولى. اهـ.

مسألة: هذا إن لم يأت بالجمعة في طريقه في مسألتي ما إذا سافر بعد الزوال وقبله. أما إذا كان يأتي بها في طريقه، فلا كراهة لانتفاء الموجب<sup>(١)</sup>.

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/٢٧، و«الإنصاف» ٢/٣٧٤، ٣٧٥، و«المبدع» ٢/١٤٦، ١٤٧، و«المغني» ٣/٢٤٧، ٢٤٨، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣٢٧، و«الدرر السنية» ٣/٢٣٨، و«الفروع» ٢/٩٦، و«نبيل الأوطار» ٣/٢٦١، و«زاد المعاد» ١/٣٨٣-٣٨٥، و«الإفصاح» ١/١٦٢، و«فتاوى اللجنة» ٨/٢٠٤.



نص: «ويُشترطُ (و) لها الاستيطانُ، والوقتُ (و)».

ش: يُشترطُ لصحة الجمعة أربعة شروطٍ، أحدها الاستيطانُ، وهو المذهب، وفاقاً كما أشار إليه المؤلف وبه قال أكثر أهل العلم، وتقدّم<sup>(١)</sup> توضيحه.

والثاني: الوقتُ؛ باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف لأنها مفروضة، فاشترطَ لها كبقية المفروضاتِ، فلا تصحُّ قبل الوقت، ولا بعده إجماعاً.

وأولُ وقتِ الجمعة، أولُ وقتِ صلاة العيد لهذا المذهب. نص عليه أحمد. ورؤي عن ابن عباس، ونقله ابنُ المنذر عن عطاء وإسحاق، قال: ورؤي ذلك بإسنادٍ لا يثبت عن أبي بكر وعمر وابن مسعود ومعاوية.

الدليل: حديث جابر قال: كان رسولُ الله ﷺ يُصلي الجمعة، ثم نذهبُ إلى جمالنا فنريئُها حينَ تزولُ الشمسُ. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن سلمة بن الأكوع قال: كُنَّا نُصلي مع رسولِ الله ﷺ الجمعة، ثم ننصرفُ وليسَ للحيطانِ ظلٌّ نستظلُّ به. رواه البخاري ومسلم، وفي رواية لمسلم: نُجمَعُ مع رسولِ الله ﷺ إذا زالتِ الشمسُ، ثم نرجعُ نتبعُ النبي<sup>(٣)</sup>.

وعن سهل بن سعد قال: ما كُنَّا نَقيل ولا نَتَغذى إلا بعدَ الجمعة في عهدِ رسولِ الله ﷺ. رواه البخاري ومسلم، وليس في رواية البخاري: في عهد رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

قال الشوكاني: ووجه الاستدلال به أنَّ الغداء والقبلولة محلُّهما قبل الزوال، وحكوا عن ابن قتيبة أنه قال: لا يُسمَّى غداء ولا قائلة بعد الزوال، وأيضاً قد ثبت أنَّ النبي ﷺ كان يخطُبُ خطبتين ويجلسُ بينهما، يقرأ القرآن ويُذكرُ الناسَ كما في

(١) ص ٢٦ وما بعدها.

(٢) في «صحيحه» (٨٥٨) من حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنه-.

(٣) أخرجه البخاري (٤١٦٨)، ومسلم (٨٦٠) (٣٢) من حديث سلمة بن الأكوع -رضي الله عنه-.

(٤) أخرجه البخاري (٩٣٩)، ومسلم (٨٥٩) من حديث سهل بن سعد -رضي الله عنه-.

مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أخت عمرة بنت عبدالرحمن أنها قالت: ما حفظت ﴿ق والقرآن المجيد﴾ إلا من في رسول الله ﷺ، وهو يقرأها على المنبر كلَّ جمعة<sup>(١)</sup>.

وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب: أن النبي ﷺ قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم، يذكر بأيام الله<sup>(٢)</sup>.

وكان يُصلي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين، كما ثبت ذلك عند مسلم من حديث علي وأبي هريرة وابن عباس<sup>(٣)</sup>. ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال، لما انصرف منها إلا وقد صار للحيطان ظلٌ يُستظلُّ به، وقد خرج وقت الغداء والقائلة.

وأُصرح من هذا حديث جابر فإنه صرَّح بأن النبي ﷺ كان يُصلي الجمعة، ثم يذهبون إلى جمالهم فيريحونها عند الزوال اهـ.

وعن عبدالله بن سيدان قال: شهدت يوم الجمعة مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار، ثم شهدت مع عمر رضي الله عنه، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول انتصف النهار، ثم شهدت مع عثمان رضي الله عنه، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النهار، ولا رأيت أحداً عاب ذلك، ولا أنكره. رواه أحمد في «مسنده» والدارقطني وغيرهما<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٧٢) و(٨٧٣) من حديث أم هشام بنت حارثة - رضي الله عنها -.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١١١) من حديث أبي بن كعب - رضي الله عنه -.

قال البوصيري ورقة ٧٣: هذا إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات.

(٣) انظر «صحيح مسلم» كتاب الجمعة: باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، برقم (٨٧٧) و(٨٧٩) من

حديث علي بن أبي طالب وأبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهم -.

(٤) أخرجه الدارقطني ١٧/٢ من طريق عبدالله بن سيدان فذكره.

قال البخاري: لا يتابع في حديثه، وقال ابن عدي: له حديث واحد، وهو شبه مجهول اهـ،

ولم نجده في «مسند أحمد».

واحتج به أحمد . قال : وكذلك روي عن ابن مسعود وجابر وسعيد<sup>(١)</sup> ومعاوية : أنهم صلّوا قبل الزوال . ولم يُنكر فكان كالإجماع ، ولأنها صلاة عيد ، أشبهت العيدين . وتُفعل فيما قبل الزوال جوازاً ورحمة .

وقال مُجاهدٌ : ما كان للناس عيدٌ إلّا في أوّل النَّهار . وقال عطاءٌ : كلُّ عيدٍ حين يمتدُّ الضُّحى ؛ الجمعةُ ، والأضحى ، والفطرُ ؛ لما روي عن ابن مسعود ، أنه قال : ما كان عيدٌ إلّا في أوّل النَّهار ، ولقد كان رسولُ الله ﷺ يُصلي بنا الجمعة في ظلِّ الحَطيِّم<sup>(٢)</sup> . رواه ابنُ البَختري في «أَماليه» بإسناده .

وروي عن ابن مسعود ، ومعاوية ، أنهما صلّيا الجمعة ضُحى ، وقالوا : إنّما عجلنا خشيةَ الحرِّ عليكم . وروى الأثرُم حديث ابن مسعود .

ولأنّها عيدٌ جازت في وقتِ العيد ، كالْفِطْرِ والأضحى ، والدليل على أنّها عيدٌ قولُ النبي ﷺ : «إنَّ هذا يومٌ جعلهُ اللهُ عيداً للمُسلمين»<sup>(٣)</sup> . وقوله : «قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان»<sup>(٤) (٥)</sup> .

(١) قال الشيخ عبد الله أبا بطين : الظاهر والله أعلم أنه سعد بن أبي وقاص «حاشية العنقري» ٢٨٨/١ .

(٢) الحطيم بمكة : قال مالك بن أنس هو ما بين المقام إلى الباب ، وقال ابن جريج هو : ما بين الركن والمقام وزمزم والحجر . وقال ابن حبيب : هو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام حيث يتحطم الناس للدعاء ، وقال ابن دريد : كانت الجاهلية تتحالف هناك يتحطمون بالأيمن فكل من دعا على ظالم وحلف إنّما عجلت عقوبته ، وقال ابن عباس : الحطيم الجدر بمعنى جدار الكعبة ، وقال أبو منصور : حجر مكة يقال له الحطيم مما يلي الميزاب ، وقال النضر : الحطيم الذي فيه الميزاب وإنما سمي حطيماً لأن البيت رُبِع وترك محطوماً «معجم البلدان» ٢/٢٩٠ . وقال في «الروض المعطار» ١٩٥ : الحطيم : قال الأخباريون : كان من لم يجد من الأعراب ثوباً من ثياب أهل مكة يطوف به رمى ثيابه هناك وطاف عرياناً فسمي الحطيم .

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٨) من حديث ابن عباس ، رضي الله عنهما . قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٢-٧٣ : هذا إسنادٌ فيه صالح بن أبي الأخضر ، ليّنه الجمهور وباقى رجال الإسناد ثقات .

(٤) أخرجه أبو داود (١٠٧٣) ، وابن ماجه (١٣١١) ، والبيهقي ٣/٣١٨ من حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه .

وصححه الحاكم ٢٨٨/١ ووافقه الذهبي ، وصححه البوصيري في «الزوائد» ورقة ٨٥ .

(٥) انظر «كشاف القناع» ٢/٢٧، ٢٨ ، و«الإنصاف» ٢/٣٧٥ ، و«المبدع» ٢/١٤٨ ، و«المغني» ٣/٢٠٦، ٢٣٩، ٢٤٠ ، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣٤٠ ، و«نيل الأوطار» ٣/٢٩٦ .

وقال الخِرَقِيُّ: يجوزُ فعلُها في الساعةِ السادسةِ . وهو راويةٌ عن أحمد .  
واختار ابنُ أبي موسى: أنه يجوزُ فعلُها في الساعةِ الخامسةِ . وهو من  
المفردات .

وذكر ابنُ عقيلٍ في «عمد الأدلة» و«المفردات» عن قومٍ من أصحابنا: أنه يجوزُ  
فعلُها بعدَ طلوعِ الفجرِ وقبلَ طلوعِ الشمسِ . وهو من المفردات .  
وقال في «الفائق»: بعدَ صلاةِ الفجرِ . وهو من المفردات .  
وتلخيصه: أنَّ كلَّ قولٍ قبلَ الزَّوالِ فهو من المفردات .

وعن أحمد: أولُ وقتها: بعدَ الزوالِ . اختاره الآجُرِّي، وهو الأفضلُ وبأن وقتها  
وقتُ الظهرِ، ولا يجوزُ قبله، وإليه ذهب مالِكٌ، والشافعيُّ، وأبو حنيفة، وجمهورُ  
العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وقالوا: يُستحبُّ تعجيلُها في أولِ  
وقتِها .

الدليل: حديثُ أنس: أنَّ رسولَ الله كان يُصلي الجمعةَ حينَ تَميلُ الشمسُ،  
رواه البخاري<sup>(١)</sup> .

وعن سلمة بن الأكوع قال: كُنَّا نُجَمِّعُ معَ رسولِ الله ﷺ إذا زالت الشمسُ، ثم  
نرجِعُ نَتَّبِعُ الفَيءَ . رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، هذا هو المعروفُ من فعلِ السَّلَفِ والخلفِ .  
قال الشافعي: صلى النبي ﷺ وأبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ والأئمةُ بعدهم كلَّ جمعةٍ بعدَ  
الزوالِ .

التعليل: لأنهما صلاتا وقت فكانا وقتهما واحداً كالمقصورة والتامة، ولأنَّ  
إحداهما بدل عن الأخرى وقائمة مقامها، فأشبهها الأصل المذكور، ولأن آخر  
وقتِهما واحدٌ، فكان أولُهُ واحداً كصلاة الحضر والسفر .

قال النووي: والجواب عن احتجاجهم بحديث جابرٍ وما بعده: أنَّها كُلُّها  
محمولةٌ على شِدَّةِ المبالغة في تعجيلها بعدَ الزوالِ من غيرِ إِبْرَادٍ ولا غيره، هذا  
مختصر الجوابِ عن الجميع، وحملنا عليه الجمع من هذه الأحاديثِ من الطرفين،

(١) في «صحيحه» (٩٠٤) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه .

(٢) في «صحيحه» (٨٦٠) (٣١)، وانظر ما سلف ص ٥٣ / تعلق (٣) .

وعمل المسلمين قاطبة أنهم لا يُصلونها إلا بعد الزوال، وتفصيلُ الجواب أن يقال: حديثُ جابرٍ فيه إخبارٌ أنَّ الصلاةَ والرواحَ إلى جمالهم، كانا حينَ الزوالِ لا أنَّ الصلاةَ قبله.

فإن قيل: قوله: «حينَ الزوال» لا يسع هذه الجملة.

فجوابه: أن المرادَ نفسَ الزوال، وما يدانيه، كقوله ﷺ: «صَلَّى بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ»<sup>(١)</sup>.

والجواب: عن حديثِ سلمة أنه حُجَّةٌ لنا في كونها بعدَ الزوال، لأنه ليسَ معناه أنه للحيطان شيءٌ من الفيء، وإنما معناه ليسَ لها فيءٌ كثيرٌ بحيثُ يستظلُّ به المارُّ. وهذا معنى قوله: وليسَ للحيطانِ ظلٌّ يُستظلُّ به، فلم يَنْفِ أصلَ الظلِّ، وإنما نفى كثيرَه الذي يُستظلُّ به، وأوضحَ منه الروايةُ الأخرى: «نَتَّبِعُ الْفَيْءَ» فهذا فيه تصريحٌ بوجودِ الفيء، لكنه قليل، ومعلوم أن حيطانهم قصيرة، وبلاؤهم متوسطة من الشمس، ولا يظهرُ هناك الفيءُ بحيثُ يُستظلُّ به إلا بعدَ الزوالِ بزمانٍ طويلٍ.

وأما حديثُ سهل: ما كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ. فمعناه: أنهم كانوا يُؤَخِّرُونَ الْقِيلُولَةَ وَالْغَدَاءَ فِي هَذَا الْيَوْمِ إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، لأنَّهم نَدَبُوا إِلَى التَّكْبِيرِ إِلَيْهَا، فَلَوْ اشْتَغَلُوا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَهَا خَافُوا فَوْتَهَا، أَوْ فَوْتَ التَّكْبِيرِ إِلَيْهَا، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ أَرَى طَنْفَسَةَ لَعْقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ تُطْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ الْغَرْبِيِّ، فَإِذَا غَشِيَ الطَّنْفَسَةَ كُلُّهَا ظِلُّ الْجِدَارِ، خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ نَخَرَجُ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَتَقِيلُ قَائِلَةَ الضُّحَى<sup>(٢)</sup>.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٣/٣٣٠، والترمذي (١٥٠)، والنسائي ١/٢٦٣، وصححه الحاكم ١/٢٥٦ و٢٥٧، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه ابن حبان (١٤٧٢) وانظر تمام تخريجه فيه.

(٢) هو في «الموطأ» ٩/١.

وأما الأثر عن أبي بكر وعمر وعثمان فضعيفٌ باتفاقهم، لأنَّ ابنَ سِيدان ضعيفٌ عندهم<sup>(١)</sup>، ولو صحَّ لكان مُتَأَوَّلًا لمخالفةِ الأحاديثِ الصحيحة عن رسول الله ﷺ. اهـ.

وقال الشوكاني: ولا مُلْجِئٌ إلى التَّأويلاتِ المتعسفة التي ارتكبتها الجمهورُ، واستدلَّ لهم بالأحاديثِ القاضيةُ بأنَّه ﷺ صلى الجمعة بعد الزوال، لا ينفى الجوازُ قبله اهـ.

قال الموفق: ولنا، على جوازها في السَّادسةِ السُّنَّةُ والإجماعُ؛ أما السُّنَّةُ فما رَوَى جابرُ بن عبد الله، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي - يعني الجمعة - ثم نَذَهَبُ إلى جمالنا فنُريحُها حتى تَزُولَ الشَّمْسُ. أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن سهل بن سعيد، قال: ما كُنَّا نَقِيلُ ولا نَتَغَدَّى إلَّا بعد الجمعة في عهدِ رسولِ الله ﷺ. متفقٌ عليه<sup>(٣)</sup>.

قال ابنُ قُتَيْبَةَ: لا يُسَمَّى غَدَاءً، ولا قَائِلَةً، بعد الزَّوالِ.

وعن سَلَمَةَ، قال: كُنَّا نُصَلِّي مع رسولِ الله ﷺ الجمعة، ثم نَصْرِفُ وليس للحيطانِ فيءٌ نَسْتَظِلُّ به. رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

وأما الإجماعُ، فروى الإمامُ أحمدُ، عن وكيعٍ، عن جعفر بن بُرقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله بن سِيدان، قال: شَهِدْتُ الخُطْبَةَ مع أبي بكرٍ، فكانت صَلَاتُهُ وخطبته قبلَ نِصْفِ النَّهَارِ، وشَهِدْتُهَا مع عمرَ بن الخطاب، فكانت صَلَاتُهُ وخطبته إلى أنْ أَقُولَ قد انتصف النَّهَارُ، ثم صَلَّيْتُهَا مع عثمان بن عفان،

---

(١) سلف ص ٥٤ / تعليق (٤).

(٢) سلف ص ٥٣ / تعليق (٢).

(٣) سلف ص ٥٣ / تعليق (٤).

(٤) سلف ص ٥٣ / تعليق (٣).

فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد زال النهار، فما رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره<sup>(١)</sup>.

قال: وكذلك روي عن ابن مسعود، وجابر، وسعيد<sup>(٢)</sup>، ومعاوية، أنهم صلوا قبل الزوال، وأحاديثهم تدل على أن النبي ﷺ فعلها بعد الزوال في كثير من أوقاته، ولا خلاف في جوازها، وأنه الأفضل والأولى، وأحاديثنا تدل على جواز فعلها قبل الزوال، ولا تنافي بينهما.

وأما في أول النهار، فالصحيح أنها لا تجوز؛ لما ذكره أكثر أهل العلم، ولأن التوقيت لا يثبت إلا بدليل، من نص، أو ما يقوم مقامه، وما ثبت عن النبي ﷺ، ولا عن خلفائه، أنهم صلوا في أول النهار، ولأن مقتضى الدليل كون وقتها وقت الظهر، وإنما جاز تقديمها عليه بما ذكرنا من الدليل، وهو مختص بالساعة السادسة، فلم يجز تقديمها عليها، والله أعلم.

ولأنها لو صليت في أول النهار لفات أكثر المصلين، لأن العادة اجتماعهم لها عند الزوال، وإنما يأتيها ضحى أحد من الناس، وعدد يسير، كما روي عن ابن مسعود: أنه أتى الجمعة، فوجد أربعة قد سبقوه، فقال: رابع أربعة، وما رابع أربعة ببعيد<sup>(٣)</sup>.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

نص: «وتجب (ود) بالزوال. وجازت (خ) بدخول وقت العيد».

ش: وتجب الجمعة بالزوال، على الصحيح من المذهب، وذكره القاضي وغيره المذهب، وفعلها بعد الزوال أفضل، هذا المذهب، واختاره الشيخ عبدالرحمن بن حسن.

الدليل: ما روى سلمة بن الأكوع قال: كُتبا نصلي الجمعة مع النبي ﷺ إذا

(١) سلف ص ٥٤ / تعليق (٤).

(٢) انظر ص ٥٥ / تعليق (١).

(٣) انظر «الإنصاف» ٢/ ٣٧٥، ٣٧٦، و«المغني» ٣/ ٢٤٠، ٢٤١، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٣٣٩-٣٤١، و«نيل الأوطار» ٣/ ٢٩٦.

زالت الشمس. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن أنس أن النبي ﷺ كان يُصلي الجمعة حين تميل الشمس. أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup>.  
وللخروج من الخلاف فإن علماء الأمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت  
للجمعة، وإنما الخلاف فيما قبله.

وتقدم أن أول وقتها أول وقت صلاة العيد، وهو المذهب خلافاً للثلاثة كما  
أشار إليه المؤلف.

وعن أحمد: تلزم بوقت العيد. اختارها القاضي وغيره.

مسألة: وتعجيلها في أول وقتها أفضل صيفاً وشتاءً، ولا فرق في استحباب  
إقامتها عقيب الزوال بين شدة الحر وبين غيره.

التعليل: لأن التأخير يشق على الناس، لاجتماعهم أوله، بخلاف الظهر، وقد  
كان النبي ﷺ يفعلها إذا زالت الشمس في الشتاء والصيف على ميقات واحد<sup>(٣)</sup>.

نص: «ويخرج (و) وقتها بخروج وقت الظهر، فإن خرج وهم فيها بعد ركعة،  
أتموا (خ) الجمعة».

ش: وآخر وقت الجمعة، آخر وقت صلاة الظهر بغير خلاف، وأشار المؤلف إلى أن ذلك  
باتفاق الأربعة لأنها بدل منها، أو واقعة موقعها، فوجب الإلحاق، لما بينهما من المشابهة.

مسألة: فإن خرج وقتها قبل فعلها، أي: الشروع فيها، امتنعت الجمعة، وصلوا  
ظهراً، لقوات الشرط. قال في «الشرح»: لا نعلم فيه خلافاً اهـ.

---

(١) سلف ص ٥٣ / تعليق (٣).

(٢) سلف ص ٥٦ / تعليق (١).

(٣) انظر «كشف القناع» ٢/ ٢٨، و«الإنصاف» ٢/ ٣٧٦، و«المبدع» ٢/ ١٤٨، و«المغني» ٣/ ١٦٠،  
٢٤١، و«الدرر السنية» ٣/ ٢١٢.



مسألة: وإن خرج وقت الجمعة وقد صلوا منها ركعة، أتموها جمعة، هذا المذهب. خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

التعليل: لأن الوقت إذا فات لم يمكن استدراكه، فسقط اعتباره في الاستدامة للعذر، وكالجماعة في حق المسبوق.

وعن أحمد: يُعتبر الوقت فيها كلها إلا السلام.

مسألة: وإن خرج قبل أن يصلوا ركعة بعد التحريمة، استأنفوا ظهراً.

التعليل: لأنهما صلاتان مختلفتان فلم تُبَنِّ إحداهما على الأخرى، كالظهور والصحيح. وعلم منه: أنهم لا يُتمونها جمعة، وهو رواية عن أحمد، وهو ظاهر الخِرقي.

قال ابن المنجى: وهو قول أكثر الأصحاب؛ لأنه صَحَّ خصَّ إدراكها بالركعة. قال في «الإنصاف»: وليس كما قال اهـ. أي: أنه قول أكثر الأصحاب بل الأكثر على خلافه.

والوجه الثاني في المذهب: يُتمونها ظهراً. قال في «الإنصاف»: وهو الصحيح من المذهب اهـ.

والمذهب يتمونها جمعة، ذكره في «الرعاية» نصاً، وقياساً على بقية الصلوات، وبه قال عطاء، فلو بقي من الوقت قدر الخُطبتين والتحريمة، لزمهم فعلها وإلا لم تجز، لأنها فرض الوقت، وقد تمكنوا منها، أو شكوا في خروج الوقت، لزمهم فعلها؛ لأن الأصل بقاءه.

وعليه لو دخل وقت المغرب وهو فيها، فهو كدخول وقت العصر.

وقيل: يَطلُّ، وجهاً واحداً.

قال في «الإنصاف»: والظاهر أن مرادهم إذا جَوَزنا الجمع بين الجمعة والعصر، وجمع جمع تأخير اهـ.

قال الموفق: والمنصوصُ عن أحمد أنه إذا دخل وقتَ العصرِ بعدَ تَشَهُّدِهِ وقبل سلامِهِ، سلّم وأجزأته. وهذا قولُ أبي يوسف، ومحمد.

وظاهرُ هذا أنه متى دخلَ الوقتُ قبلَ ذلك، بطلت أو انقلبتْ ظهراً.

وقال أبو حنيفة: إذا خرجَ وقتُ الجمعةِ قبلَ فراغِهِ منها، بطلت، ولا يَبْنِي عليها ظهراً، لأنَّهُما صلاتانِ مُختلفتانِ، فلا يَبْنِي إحداهما على الأخرى، كالظهر والعصر. والظاهرُ أن مذهبَ أبي حنيفة في هذا كما ذكرنا عن أحمد؛ لأنَّ السلامَ عنده ليس من الصلاة.

وقال الشافعي: لا يُتِمُّها جُمعةً، ويَبْنِي عليها ظهراً؛ لأنَّهُما صلاتاً وقتٍ واحدٍ، فجاز بناءُ إحداهما على الأخرى، كصلاةِ الحَضَرِ والسَفَرِ.

واحتجوا على أنه لا يُتِمُّها جُمعةً، لأنَّ ما كان شرطاً في بعضها كان شرطاً في جميعها، كالطَّهارة، وسائرِ الشروطِ.

ولنا، قوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>. ولأنَّه أدركَ ركعةً من الجُمعةِ، فكان مُدْرِكاً لها، كالمَسْبُوقِ بركعةً، ولأنَّ الوقتَ شرطٌ يختصُّ بالجمعة، فاكتفي به في ركعة، كالجماعة.

وما ذكروه ينتقضُ بالجماعة، فإنَّه يَكْتَفِي بإدراكِها في ركعة، فعلى هذا إن دخلَ وقتُ العصرِ قبلَ ركعةٍ، فعلى قياسِ قولِ الخِرَقِيِّ، تَقْسُدُ، وَيُسْتَأْنَفُها ظهراً، كقولِ أبي حنيفة. وعلى قولِ أبي إسحاقَ بن شاقلاً، يُتِمُّها ظهراً. كقولِ الشَّافِعِيِّ، وقد ذَكَرْنَا وَجْهَ الْقَوْلَيْنِ.

(١) أخرجه النسائي ١١٢/٣-١١٣ وصححه ابن خزيمة (١٨٥١)، والحاكم ١٩١/١ ووافقه الذهبي من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه. وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان» (١٤٨٣).

قال في «الإفصاح»: فأما مذهب مالك في هذه المسألة، فقد اختلف أصحابه عنه، فقال ابن القاسم: تصحُّ الجمعة ما لم تغيب الشمس وإن صلى العصر بعد المغرب. وذكر الأبهري أن المذهب: أنه ما لم يخرج وقت الظهر الضروري؛ وقدّر ذلك أن يصلي الجمعة، ثم يبقى إلى مغيب الشمس مقدار أربع ركعات لصلاة العصر جازاً فعلها؛ قال: وهذا وقتها الضروري، فأما وقتها المختار فبعد الزوال، فإن خرج وقتها ودخل وقت العصر؛ فإن كان قد صلى ركعة بسجديتها قبل دخول وقت العصر، أضاف إليها أخرى، وتحت الجمعة؛ وإن كان قد صلى دون ذلك بنى، وأتمها ظهراً. اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «ويُشترط (و) لها عددٌ، وأقْدَرُهُ (وش) بأربعين بالإمام، وإن نقص العدد ابتدؤوا (خ) ظهراً مطلقاً».

ش: الشرط الثالث: حضور أربعين فأكثر من أهل القرية بالإمام لا بمن تتقرئ بهم قرية عادة هذا المذهب، والمقصود حضورهم الخطبة والصلاة. وروي ذلك عن عمر بن عبدالعزيز وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وهو مذهب مالك والشافعي وإسحاق.

قال النووي: أجمع العلماء على أن الجمعة لا تصح من منفرد وأن الجماعة شرط لصحتها. اهـ. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على اشتراط العدد. الدليل: ما تقدم<sup>(٢)</sup> من حديث كعب.

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/٢٨، و«الإنصاف» ٢/٣٧٦، ٣٧٧، و«الروض المربع» ٤/٤٣٥، و«المغني» ٣/١٩١، ١٩٢، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣٤١، و«الشرح الكبير» ١/٤٦٧، و«الإفصاح» ١/١٦٧.

(٢) سلف ص ٢٨ / تعليق (٢).

وقال أحمد: بعث النبي ﷺ مصعب بن عمير إلى أهل المدينة: فلما كان يوم الجمعة جَمَعَ بهم، وكانوا أربعين، وكانت أولُ جمعةٍ جُمِعَتْ بالمدينة<sup>(١)</sup>. وسيأتي ذكرُ أدلةِ هذا القولِ مفصلةً.

ولو كان بعضُ الأربعين خُرساً أو صمّاً؛ لأنهم من أهلِ الوجوب. ولا تصحُّ إن كان الكلُّ خرساً أو صمّاً، أما إذا كانوا كلُّهم خرساً مع الخطيب، فلفواتِ الخطبة صورةٌ ومعنى، فيُصَلُّون ظهراً، وإن كانوا كلُّهم صمّاً، فلفواتِ المقصودِ من سماعِ الخطبة. وعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ: أنهم لو كانوا خرساً إلا الخطيب، أو كانوا صمّاً إلا واحداً يسمعُ صحتُ جُمُعَتهم. ولا تنعقدُ الجمعةُ بأقل من أربعين. لما تقدم.

وعن أحمد: تنعقد بثلاثة: واحدٌ يخطبُ واثنان يستمعان. اختارها الشيخ تقي الدين ابن تيمية والشيخ محمد بن إبراهيم والشيخ عبدالعزيز ابن باز واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وهو قول الأوزاعي، وأبي ثور، وأبي يوسف، وقواه الشيخ سليمان بن عبدالله. قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: ولم يصح عن النبي ﷺ في اشتراط الأربعين في الجمعة والعيدين شيء، فالصوابُ أنه لا يُشترطُ لهما الأربعون. اهـ.

دليل القول بأنها تنعقد بثلاثة: لأنَّه يتناولُه اسمُ الجمعِ، فانعقدتْ به الجماعةُ كالأربعين، ولأنَّ الله تعالى قال: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وهذه صيغةُ الجمعِ فيدخلُ فيه الثلاثة.

وعن أحمد: تنعقدُ في القرى بثلاثة. وبأربعين في أهل الأمصار.

وعنه: تنعقدُ بحضورِ سبعة، وهو قولُ عكرمة.

وعنه: تنعقدُ بخمسة.

وعنه: تنعقدُ بأربعة، وبه قال أبو حنيفة، والثوري، والليث، ومحمد، واختاره

(١) سلف ص ١٠ / تعليق (١).

المزني والسيوطي، وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي ثور، واختاره واحتج لمن قال بأنها تنعقد بأربعة بحديث عن أم عبدالله الدوسية، قالت: قال رسول الله ﷺ: «الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة»<sup>(١)</sup> رواه الدارقطني وضعف طرقه كلها، وبأنهم جماعة فأشبهه الأربعين. ولأنه عددٌ يزيد على أقل الجمع المطلق.

وعنه: لا تنعقد إلا بحضور خمسين وهو رواية عن عمر بن عبدالعزيز أشبه الأربعين. لما روى أبو هريرة قال: لما بلغ أصحاب النبي ﷺ خمسين جمع بهم رواه أبو بكر النجاد. وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «تجب الجمعة على خمسين رجلاً ولا تجب على ما دون ذلك» أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup>. بإسناد فيه ضعيفان قاله النووي.

قال السيوطي: لكنه ضعيف<sup>(٣)</sup> ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل، لأن ظاهره أن هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للصحة، فلا يلزم من عدم وجوبها على ما دون الخمسين عدم صحتها منهم.

وعن أحمد: يشترط أن يكون الإمام زائداً عن العدد. وهو من المفردات وروي عن الشافعي، وبه قال عمر بن عبدالعزيز وطائفة.  
وقيل: تنعقد بتسعة.

وقال إبراهيم النخعي والحسن بن صالح بن حبي وداد وأهل الظاهر: تنعقد باثنين أحدهما الإمام. وهو معنى ما حكاه ابن المنذر عن مكحول، وقواه الشيخ سليمان بن عبدالله، ورجحه الشوكاني والصنعاني.  
وذكر عن ابن جرير الطبري أنها تنعقد بواحد والإمام.

(١) انظر التعليق ٢/ص ٧٩.

(٢) في «سننه» ٤/٢ من طريق جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة، رضي الله عنه.  
قال الدارقطني: جعفر بن الزبير متروك، وضعف الحديث أيضاً السيوطي في «ضوء الشمعة» ص ٢٠، وأخرجه الطبراني في الكبير (٧٩٥٢).

(٣) أخرجه الدارقطني ٤/٢، والطبراني في «الكبير» (٧٩٥٢).

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله: وحجة أهل هذا القول أن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، فأمر الله المؤمنين عموماً بالسعي إلى الجمعة بلفظٍ صالحٍ للعموم، كما أمرهم بطاعته وطاعة رسوله بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، فالأمر بالسعي إلى الجمعة إذا نُودي إليها عام، كما أن الأمر بطاعة الله ورسوله عام إذ هما في اللفظ واحد، فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر وعن هذا الحكم أحد إلا من جاء بنص جلي، أو إجماع متيقن على خروجه عنه، وليس ذلك إلا للفظ وحده.

قالوا: ولأنه قد ثبت بالإجماع أنه لا بُدَّ للجمعة من عددٍ فكان اثنين؛ لحديث مالك بن الحويرث الذي في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذْنَا وَأَقِيمَا وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرُكُمَا»<sup>(١)</sup>، فجعل النبي ﷺ للاثنتين حكم الجماعة في الصلاة، فكذلك الجمعة، قالوا: ولحديث طارق بن شهاب أن النبي ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة..» الحديث<sup>(٢)</sup> فأوجبها ﷺ في الجماعة مطلقاً من غير قيد بعدد من الأعداد، والمطلق في كلام الشارع محمول على المقيد، فنظرنا إلى لفظ الجماعة في لسان الشارع فوجدناه اثنين فأكثر، لحديث مالك بن الحويرث الذي تقدم، ولقوله ﷺ: «اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» رواه ابن ماجه وابن عدي والدارقطني والبيهقي وضعفه عن أبي موسى، ورواه أحمد في «مسنده» والطبراني وابن عدي عن أبي أمامة، ورواه ابن سعد والبغوي وأبو منصور الماوردي عن الحكم بن عمير، ورواه الدارقطني من رواية عثمان بن عبد الرحمن المدني عن أبيه عن جده عمرو بن العاص، وعثمان بن عبد الرحمن هذا قيل لعله القاضي تركوه، وبالجمله فهو بالنظر إلى كثرة طرقه ورواته تفيد الحديث قوة<sup>(٣)</sup> على أنه ليس الاعتماد

(١) أخرجه البخاري (٦٢٨) و(٦٣٠)، ومسلم (٦٧٤)، وابن حبان (١٦٥٨).

(٢) سلف ص ١٣ / تعليق (١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٩٧٢)، وأبو يعلى (٧٢٢٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٠٨/١، وابن عدي ٩٨٩/٣، والدارقطني ٢٨٠/١، والحاكم ٣٣٤/٤، والبيهقي ٦٩/٣، والخطيب في «تاريخ

عليه وحده، بل على حديث مالك بن الحويرث السابق، وهذا القول كما ترى في القوة.

فإن قيل: لو كانت واجبة على الاثنين لَفُعِلَ هذا وقت السلف، قيل: ما أبعد هذا الاعتراض، فإن العادة أن القرى لا تبني لاثنيين ولا لثلاثة ونحوهم، فكون هذا لم يُفْعَل في وقت السلف لا يدل على عدم الوجوب، لأنه إنما لم يُفْعَل لتخلف سببه، وهو سكنى اثنين في قرية، لأن هذا لا يعهد، وإنما نتكلم فيه على تقدير أن لو وُجِدَ هذا لكان هذا هو الحكم لما ذكرنا، ولضعف هذا الاعتراض لم يلتفت إليه أحمد في رواية عنه، ولا شيخ الإسلام ابن تيمية في القول بوجوبها على ثلاثة،

= بغداد ٤١٥/٨ و ٤٥/١١ - ٤٦ من طريق الربيع بن بدر، عن أبيه، عن جده عمرو بن جراد، عن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه.

وضعه البيهقي، والحافظ في «التلخيص» ٨١/٣، وقال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٦٣: هذا إسناد ضعيف، لضعف الربيع ووالده بدر بن عمرو. اهـ.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٦٢٠)، وابن عدي ٢٣١٦/٦ من طريق مسلمة بن علي، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم، عن أبي أمامة.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن الحارث إلا سلمة، تفرد به أبو توبة. قال الهيثمي في «المجمع» ٤٥/٢: وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٤١٥/٧، وابن أبي خيثمة كما في «الإصابة» ١٠٨/٢، وابن عدي ١٨٩٠/٥ من طريق بقية، عن عيسى بن إبراهيم، عن موسى بن أبي حبيب، عن الحكم بن عمير الثمالي، فذكره.

وفي إسناده بقية بن الوليد، وهو مدلس، وعيسى بن إبراهيم بن طهمان، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث. وموسى بن أبي حبيب ضعيف، وضعف إسناده الحافظ في «الإصابة» ١٠٨/٢.

وأخرجه الدارقطني ٢٨١/١ من حديث عبدالله بن عمرو، رضي الله عنهما.

قال الحافظ في «التلخيص» ٨٢/٣: وفيه عثمان الواصي، وهو متروك.

قال البخاري في الأذان: باب (٣٥) اثنان فما فوقهما جماعة، وقال الحافظ في «الفتح» ١٤٢/٢: هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة.

وقال العلامة الزيلعي في «نصب الراية» ١٩٨/٢ بعد أن أورد طرقه: كلها ضعيفة.

ولا كل من قال بوجوبها على ثلاثة، لعلمهم أن هذا اعتراض غير صحيح.

فإن قيل: الأصل براءة الذمة فلا نشغلها إلا بدليل على شغلها، قيل: صدقتم كان الأصل براءة الذمة من صلاة الجماعة أصلاً، فلما ورد الأمر بها كان الأصل الشغل، فلا تنتقل عنه إلا بدليل يدل على إسقاط شغلها، ولا دليل على ذلك أصلاً إلا في الواحد، فإن قيل: هذا الدليل غير كافٍ في شغل الذمة، قيل: كون الوجوب هو الأصل كافٍ في شغلها، إذ لا ينتقل عنه إلا بدليل يدل على إسقاطها عن دون الأربعين، ولا دليل على ذلك، فكيف إذا انضم إلى هذا الأصل ما ذكرنا من الأدلة.

وكم بدون هذا الدليل تشغلون الذمة وتؤذون الأمم، كما أشغلتموها بإيجاب الجمعة على من كان بينه وبين موضع الجمعة فرسخ إذا كان خارج المصر، ولا دليل على ذلك، وكما أشغلتموها بقراءة آية من القرآن في خطبتي الجمعة بغير دليل، وكما أشغلتموها بأنه يحضر أربعون رجلاً من أهل الجمعة الخطبة بغير دليل، وكما أشغلتموها بأنها لا تصح الخطبة قبل وقت الجمعة، وليس على ذلك دليل، وكما أشغلتموها بإيجاب الزكاة في الباقلا، والكرابيا، والكمون، والكزبرة، وبزر الكتان، والقثاء، والخيار، وحب الرشاد، والفجل، والقرطم، والتمرس، والسمس، وأسقطتموها عن بزر الباذنجان، والقت، والجزر، والسدر، والأشنان، والخطمي، والصعتر، والآس، ونحو ذلك، فتارة تشغلونها بغير دليل وتارة تبرؤنها بغير دليل، وكما أشغلتموها فيما إذا كان عليه صوم رمضان، فأخر قضاءه من غير عذر إلى رمضان آخر، أن عليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم بغير دليل صحيح، مع مخالفته لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ثم قلتم: إن مات قبل أن يدركه رمضان أخر أطعم عنه لكل يوم مسكين، فأسقطتم عنه القضاء بغير دليل، وأشغلت ذمته بالإطعام بغير دليل صحيح، مع مخالفته ﷺ في الحديث الصحيح: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»<sup>(١)</sup> إلى

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧)، وابن حبان (٣٥٦٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.



غير ذلك، وكما أشغلتموها بإيجاب الدم على من حلق ثلاث شعرات من رأسه، أو نتفها من أنفه، أو قلم ثلاثة أظفار في الإحرام بغير دليل على ذلك مما تشغلون به الذمم بغير دليل صحيح مما لو تتبعناه لطال الكلام اهـ.

وقال الصنعاني: قلت: والحق أنَّ شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل، ولا دليل هنا على تعيين عددٍ لا من الكتاب ولا من السنة، وإذ قد عُلِمَ أنها لا تكون صلاتها إلا جماعةً، كما قد ورد بذلك حديثُ أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدي، وحديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني، والاثنان أقلُّ ما تَمُّ به الجماعة؛ لحديث: «الاثنان جماعة» فتتم بهم في الأظهر اهـ.

وقيل: تنعقد بسة، وهو قولٌ ربيعة في رواية عنه، وقيل: تنعقد بعشرين رواه ابن حبيب عن مالك، وقيل: تنعقد بثلاثين حكي عن مالك. وحكاه ابن حزم عن بعضهم. وقيل: تنعقد بثمانين حكاه الماوردي عن الشافعية.

وحكى الدارمي عن القاشاني: أنها تنعقد بواحدٍ منفردٍ، ونقله الحافظ في «الفتح» عن ابن حزم، وحكى عن الحسن بن صالح، والقاشاني لا يعتدُّ به في الإجماع، وقد نقلوا الإجماع أنه لا بد من عددٍ واختلفوا في قدره.

قال الشوكاني: واعلم أنه لا مستند لاشتراطِ ثمانين أو ثلاثين أو عشرين أو تسعة أو سبعة. كما أنه لا مستند لصحتها من الواحد المنفرد. اهـ.

وقال مالك: لا يشترط عدد معين بل يشترط جماعة تُسكن بهم قرية، ويقع بينهم البيع والشراء، ولا يحصل بثلاثة وأربعة ونحوهم. وحكى السيوطي عن مالك: تنعقد بجمع كثير بغير قيد، قال الحافظ: ولعله أرجحها من حديث الدليل اهـ.

قال الشوكاني: وأما اشتراطُ جمع كثير من دون تقييد بعدد مخصوص فمستنده

أن الجمعة شعارٌ وهو لا يحصل إلا بكثرة تغيط أعداء المؤمنين . وفيه أن كونها شعاراً لا يستلزم أن ينتفي وجوبها بانتفاء العدد الذي يحصل به ذلك . على أن الطلب لها من العباد كتاباً وسنة مطلق عن اعتبار الشعار فما الدليل على اعتباره؟، وكتبه ﷺ إلى مصعب بن عمير أن ينظر اليوم الذي يجهر فيه اليهود بالزبور فيجمع النساء والأبناء، فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة تقربوا إلى الله تعالى بركعتين، كما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس<sup>(١)</sup> غاية ما فيه أن ذلك سبب أصل المشروعية، وليس فيه أنه معتبر الوجوب فلا يصلح للتمسك به على اعتبار عدد يحصل به الشعار، وإلا لزم قصر مشروعية الجمعة على بلد تشارك المسلمين في سكونه اليهود، وأنه باطل على أنه يعارض حديث ابن عباس المذكور ما تقدم عن ابن سيرين في بيان السبب في افتراض الجمعة، وليس فيه إلا أنه كان اجتماعهم لذكر الله تعالى وشكره، وهو حاصل من القليل والكثير، بل من الواحد لولا ما قدمنا من أن الجمعة يعتبر فيها الاجتماع، وهو لا يحصل بواحد . وأما الاثنان فبانضمام أحدهما إلى الآخر يحصل الاجتماع، وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهما، فقال: الاثنان فما فوقهما جماعة، كما تقدم في أبواب الجماعة، وقد انعقدت سائر الصلوات بهما بالإجماع، والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها إلا بدليل، ولا دليل على اعتبار عدد فيها زائد على المعتبر في غيرها . وقد قال عبدالحق: إنه لا يثبت في عدد الجمعة حديث . وكذلك قال السيوطي لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص . اهـ .

واحتج لمن شرط خمسين بحديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «في الخمسين جمعة وليس فيما دون ذلك» . رواه الدارقطني بإسناد فيه ضعيفان قاله النووي .

وقال ربيعة في رواية عنه . تنعقد باثني عشر رجلاً، وحكي عن الزهري

(١) ص ١٠، تعليق (١) .

والأوزاعي ومحمد بن الحسن، لما رُوي عن النبي ﷺ، أنه كتب إلى مصعب بن عُمَيْرٍ بالمدينة، فأمره أن يُصَلِّيَ الجمعةَ عند الزَّوالِ ركعتين، وأن يَخْطُبَ فيهما. فجَمَعَ مُصْعَبُ بن عُمَيْرٍ في بَيْتِ سَعْدِ بن خَيْثَمَةَ باثني عشر رجلاً. وعن جابر، قال: كُنَّا مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة، فقدمتْ سُويْقَةُ، فخرجَ النَّاسُ إليها، فلم يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رجلاً، أنا فيهم، فَأَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ إلى آخر الآية [الجمعة: ١١]. رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. وما يُشترطُ للابتداءِ يُشترطُ للاستدامةِ وقيل: تنعقد باثني عشر غير الإمام عند إسحاق.

قال الشوكاني: وفي الحديث ما يدل على صحتها بهذا المقدار وأما أنها لا تصح إلا بهم فصاعداً. لا بما دونهم فليس في الحديث ما يدل على ذلك. اهـ.

دليل القول الأول: ما رَوَى كَعْبُ بن مالك، قال: أَوَّلُ من جَمَعَ بنا أَسْعَدُ بن زُرَّارَةَ، في هَزْمِ النَّبِيِّ، من حرَّةِ بَنِي بِيَاضَةَ، في نَقِيعٍ يقال له: نَقِيعُ الْخَضِصَاتِ. قُلْتُ له: كم كُنْتُمْ يومئذٍ؟ قال: أَرْبَعُونَ. قال النووي: حديث حسن رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة، قال البيهقي وغيره: وهو صحيح<sup>(٢)</sup>. النقيع هنا بالنون ذكره الخطابي والحازمي وغيرهما، والخضصات - بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين - قال الشيخ أبو حامد في «تعليقه»: قال أحمد بن حنبل: نقيع الخضصات قرية لبني بياضة بقرب المدينة على ميل من منازل بني سلمة. وجه الدلالة منه أن يقال: أجمعت الأمة على اشتراط العدد، والأصل الظاهر، فلا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه التوقيف، وقد ثبت جوازها بأربعين، فلا يجوز بأقل منه إلا بدليل صريح، وثبت أن النبي ﷺ قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(٣)</sup>، ولم تثبت صلاته لها بأقل

(١) أخرجه البخاري (٩٣٦)، ومسلم (٨٦٣)(٣٧).

(٢) سلف ص ٢٨ / تعليق (٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١)، وابن حبان (١٦٥٨) من حديث مالك بن الحويرث، رضي الله عنه.

من أربعين اهـ.

وروى خُصيفٌ، عن عطاءٍ، عن جابر بن عبدالله، قال: مضتِ السُّنةُ أنْ في كلِّ أربعينَ فما فوقها جُمعةٌ. رواه الدارقطني<sup>(١)</sup>. وضعفه ابن الجوزي وصاحب «المبدع». وقولُ الصحابيِّ: مضتِ السُّنةُ. ينصرفُ إلى سُنَّةِ رسول الله ﷺ، وروى جابر قال: مضتِ السُّنةُ أنْ في كلِّ ثلاثةِ إماماً، وفي كلِّ أربعينَ فما فوق ذلك جمعةٌ وأضحى وفطراً، لكن قال النووي: حديثٌ ضعيفٌ رواه البيهقي وغيره بإسنادٍ ضعيفٍ وضعفوه، قال البيهقي: هو حديث لا يحتج بمثله اهـ.

قالوا: فأما مَنْ روى أنَّهم كانوا اثني عشرَ رجلاً، فلا يصحُّ؛ فإنَّ ما روَّيناهُ أصحُّ منه رواه أصحابُ السُّنن. والخبرُ الآخرُ يحتملُ أنَّهم عادُوا فحَضَرُوا القَدْرَ الواجبَ، ويحتملُ أنَّهم عادُوا قَبْلَ طُولِ الفصلِ. فأما الثلاثةُ والأربعةُ فتحكُّمُ بالرَّأيِ فيما لا مدخلَ له فيه، فإنَّ التقديراتِ بآبِها التَّوقيفُ، فلا مدخلَ للرَّأيِ فيها، ولا مَعْنَى لا شَرَاطِ كَوْنِهِ جَمْعاً، ولا لِلزِّيَادَةِ عَلَى الجَمْعِ، إذْ لا نَصٌّ في هذا ولا مَعْنَى نَصٍّ، ولو كان الجمعُ كافياً فيه، لاكْتَفَيْ بِالاثْنَيْنِ؛ فإنَّ الجماعةَ تَتَعَدُّ بهما. اهـ.

قال الشيخ سليمان بن عبدالله: واحتج من قال إنها لا تنعقد إلا بحضور أربعين من أهل وجوبها بما رواه الدارقطني والبيهقي من طريق إسحاق بن خالد بن يزيد، حدثنا عبدالعزيز بن عبدالرحمن، حدثنا خصيف، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر قال: مضتِ السُّنةُ أنْ في كلِّ ثلاثةِ إماماً وفي كلِّ أربعينَ فصاعداً جمعةٌ وأضحى وفطراً. قالوا: فهذا صريح في أنَّها تجب على الأربعين، فمفهومه أنَّها لا تجب على من دونهم.

قلنا: هذا حديثٌ ساقطٌ، لأنه من رواية عبدالعزيز بن عبدالرحمن وهو ضعيف، قال البيهقي: هذا حديثٌ لا يحتج به ثم لو صحَّ فليس فيه حجة علينا، لأنَّا نقول بموجبه، وأيضاً فإنَّ كان حجةً في اشتراط الأربعين للجمعة، فليكن حجةً في

---

(١) سلف ص ٢٨ / تعليق (٣).

الاشتراط للجماعة ولا تقولون به، قالوا: قد قال أبو داود في «سننه»: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ابن إدريس، عن محمد بن إسحق، عن محمد بن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك - وكان قائداً أبيه بعدما ذهب بصره - عن أبيه كعب بن مالك أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة، ترحم لأسعد بن زرارة، فقلت له: إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة، قال: لأنه أول من جمّع بنا في هزم النبت من حرّة بني بياضة في نقيع يقال له: نقيع الخضّمات، قلت: كم أنتم يومئذ؟ قال: أربعون، وأخرج ابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة والدارقطني والحاكم والبيهقي، وقال: هذا حديث حسن الإسناد، وصحح إسناده ابن المنذر وابن حزم وغيرهم<sup>(١)</sup>.

قالوا فوجه الدلالة منه، أن يقال: أجمعت الأمة على اشتراط العدد ولا تصح الجمعة إلا بعدد يثبت فيه التوقيف، وقد ثبت جوازها بأربعين، فلا يجوز أقل منه إلا بدليل صحيح، ولم يثبت صلاته ﷺ لها بأقل من أربعين.

قال البدر الزركشي ووجهه بعضهم بأن قال: هذه أول جمعة كانت في الإسلام، وكان فرضها نزل بمكة، وكان بالمدينة من المسلمين أربعون أو أكثر ممن هاجر إليها وأكثر ممن أسلم بها، ثم لم يصلوا ستين كذلك حتى كان العدد أربعين، فدل على أننا لا تجب على أقل منهم. والجواب من وجوه:

الأول: ما قاله ابن المنذر وابن حزم وهذا لفظه: أنه لا حجة في هذا؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل إنه لا تجوز الجمعة بأقل من هذا العدد، نعم والجمعة واجبة بأربعين وبأكثر من أربعين وأقل من أربعين.

الثاني: قوله: وقد ثبت جوازها بأربعين، فيقال: لم يثبت جوازها بأربعين من دليلكم هذا كما تعرف إن شاء الله تعالى.

الثالث: قوله: ولا تصح الجمعة إلا بعدد يثبت فيه التوقيف دعوى مجردة، بل

(٢) سلف ص ٢٨ / تعليق (٢).

إذا ثبتَ اشتراط العددِ لها ولم يبين الرسول ﷺ عدداً لها محصوراً دل على جوازها بأقل ما يكون من الأعداد إلا الواحدَ للسنّة والإجماع أنها لا تجب عليه .

الرابع : قوله : ولم يثبتَ صلاته ﷺ لها : بأقل من أربعين ، إن أراد أنه لم يثبت صريحاً أنه صلاها كاملة بدون الأربعين ، فهو كذلك ، وإن أراد أنه لم يثبت أنه صلاها بدون الأربعين سواء كان نصاً أو ظاهراً ، أو بعضها أو كلها فهذا يردّه ما تقدم في حديث جابر أخرجه البخاري : بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ إذ أقبلت عيرٌ تحملُ طعاماً فانفتلوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً . . . الحديث<sup>(١)</sup> ، وفي لفظ أبي نعيم في «المستخرج» : بينما نحن مع النبي ﷺ في الصلاة ، قال الحافظ ابن حجر : وهو ظاهر في أن انفضاضهم وقع بعد دخولهم في الصلاة اهـ . ومن وجه آخر إن الذين اشترطوا الأربعين يقولون : إن العدد المشرط في الابتداء مشرط في الدوام ، فإذا كان كذلك ، وهم قد انفضوا عن النبي ﷺ في الصلاة ، سواء صلاها بمن بقي كما فهم البخاري ، أو عادوا فاتم بهم الصلاة أو كان انفضاضهم وقع في الخطبة ، أيما كان فإنه يلزم على أصلهم هذا جوازها بدون الأربعين ، وإلا انتقض أصلهم ، والاحتمالات التي ذكروها في الجواب عن هذا الحديث كلها باطلة ، وإنما هي رجمٌ بالغيب .

الخامس قول هذا الموجه : إن هذه أولُ جمعةٍ كانت في الإسلام ظنٌ وتخمينٌ ، فقد وردَ أن مصعبَ بن عمير صلاها باثني عشر كما سيأتي إن شاء الله في المعارضة ، ولا منافاة بين قول كعب إن أسعدَ بن زرارة أولُ من جمّع بهم ، وبين قصة تجميع مصعب باثني عشر . فقد يحتمل أن يكون قول كعب إنه أول من جمّع بهم بمعنى أنه لم يعلم أنه جمّع بهم قبله ، أو أنه أول من جمّع بهم ظاهراً ، أو أنه أول من أشار بالجمعة ، وكان ذلك باجتهاد منه - رضي الله عنه - فوفق لإصابة الحق في اختيار هذا اليوم ؛ وأما اشتراط هذا العدد فليس في الحديث .

(١) سلف ص ٧١ / تعليق (١) .

السادس: أن في كلام هذا الموجه ما يردُّ دعواه وهو قوله: وكان بالمدينة أربعون أو أكثر ممن هاجر إليها، مع قوله: وكان فرضها نزل بمكة، ووجه الرد أن يُقال: إذا كان في المدينة أكثر من الأربعين من المسلمين وأنت تزعم أنها فرضت بمكة، فلم أقاموا سنتين لم يصلوها على زعمك مع وجود العدد المشترط لها؟.

السابع: قوله: ثم لم يصلوا كذلك حتى كان العدد أربعين، فيقال: هذا الكلام يفهم أنهم قصدوا أن لا يصلوها حتى يبلغ العدد أربعين؛ وهذا كذب على الصحابة، فمن قال إنهم قصدوا أن لا يصلوها حتى كان العدد أربعين، إنما كان فيه بعض دلالة لو ثبت أنهم قصدوا أن لا يصلوها حتى يبلغ العدد أربعين؛ فهذا يدل على أن هذا العدد وقع اتفاقاً لا مشروطاً وهو واضح.

الثامن: لو ثبت أن هذه الجمعة التي صلاها الصحابة - رضي الله عنهم - فرض عليهم، وأن الأربعين شرط لما ذكرتموه من هذا الحديث، لوجب على أصلكم أنه يُشترط في الابتداء أن يكون هذا الحديث منسوخاً بحديث جابر الذي في قصة الانقضاء، لأن هذا قبل مقدم النبي ﷺ المدينة، وحديث جابر بعد ما قدمها، سواء كان الانقضاء واقعاً في الصلاة، أو في الخطبة إذ لا بد عندكم أن يحضر العدد المشترط أركان الخطبة والصلاة، ولم يصح أنهم حضروا شيئاً من ذلك.

التاسع: أنه لو ثبت أنهم قصدوا أن لا يصلوها حتى يبلغ العدد أربعين، لم يكن في ذلك حجة أيضاً على أصلكم أنه يشترط في الدوام ما يشترط في الابتداء؛ لأن غاية حديث كعب أن يكون من فعل الصحابة، وحديث جابر من فعل رسول الله ﷺ، ولا شك أن فعله أحق وأولى بالاتباع من فعل غيره، وهو ينقض عليكم دعواكم أنه يعتبر في الدوام ما يعتبر في الابتداء، لأنه لو كان كما قلتم، لبطلت جمعة رسول الله ﷺ وحاشا الله من ذلك.

العاشر: المعارضة بما رواه أبو داود في «مراسيله» عن الزهري: أن مصعب بن عمير حين بعثه رسول الله ﷺ إلى المدينة جمّع بهم وهم اثنا عشر رجلاً، وقد وصله

الطبراني في كتاب «الأوائل» من طريق صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن عقبة بن عامر أبي مسعود الأنصاري، قال أول من جمّع بالمدينة قبل أن يقدم النبي ﷺ مصعب بن عمير وهم اثنا عشر، وصالح بن الأخضر وإن ضعفه الأكثر، فقد قال الإمام أحمد: يستدلّ به، يعتبر به، وقال الذهبي في «الميزان»: صالح الحديث<sup>(١)</sup>؛ فقد علمت أنه ليس في حديثه ما يترك بل يعتبر به، وإنما يترك حديثه إذا عارضه ما هو أصح منه، ولم يعارضه هنا معارض أصلاً، وحديث كعب لا يعارضه، لأن كعب بن مالك حكى ما شاهدته وحفظه في الجمعة التي حضرها، وغيره حكى ما شاهدته وحفظه في الجمعة التي حضرها، فلا منافاة بينهما، وقد جمع بينهما البيهقي بأن المراد بالاثني عشر النقباء الذين بعثه رسول الله ﷺ في صحبتهم، أو على أثرهم إلى المدينة، ليقريء المسلمين ويصلي بهم، ولا يخفى تكلف هذا الجمع، على أن كلام البيهقي هذا قد يدل على ثبوت هذا الحديث عنده، أو حسنه وصلاجه للحجة، إذ لو لم يكن كذلك لما احتاج إلى الجمع بينهما، بل كان يكتفي بضعفه عن الجمع بينهما، وإن كان حديث كعب أصح إسناداً.

الحادي عشر: ما قاله الإمام الحافظ السيوطي: إن تجميع الصحابة كان قبل فرضها، وتسميتهم إياها بهذا الاسم كان عن هداية من الله تعالى لهم قبل أن يؤمروا بها؛ ثم نزلت سورة الجمعة بعد أن هاجر النبي ﷺ فاستقر فرضها، وهذا قول الأكثر من العلماء: إنه لم ينزل فرض الجمعة إلا بعد الهجرة إلى المدينة، كما حكاه في «الفتح» عن الأكثر، وحكي عن الشيخ أبي حامد يعني الإسفرائيني أنها فرضت بمكة، قال الحافظ: وهو غريب، كذا قال تلميذه الكوراني في «شرحه للبخاري» بعد أن حكى قول أبي حامد وهو غير ظاهر؛ ثم ذكر السهيلي عن الحافظ عبد بن حميد شيخ مسلم وأبي داود وصاحب «المسند» و«التفسير»: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: جمّع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي

(١) سلف ص ١٠/ تعليق (١).



ﷺ، وقبل أن تنزل الجمعة، قالت الأنصار: لليهود يومٌ يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وللنصارى مثل ذلك، فهل فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونشكره أو كما قال، فقالوا يوم السبت لليهود ويوم الأحد للنصارى فاجعلوا يوم العروبة؛ وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة، فاجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذ ركعتين، وسموا الجمعة حين اجتمعوا إليه، فذبح لهم شاة فتغدوا وتعيشوا من شاته ليلتهم، فأنزل الله في ذلك بعد ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله﴾. قلت وقد أخرجه عبدالرزاق أيضاً وفي هذا دليل على أنهم كانوا عدداً قليلاً دون الأربعين، إذ لا يمكن في العادة أن يتغدى الأربعون ويتعيشوا من شاة، ويدل أنهم صلوا هذه الجمعة باجتهاد فأصابوا الحديث الذي في الصحيح: «نحن الآخرون السابقون يوم القيمة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم، ثم هذا يومهم الذي أمروا به فاختلفوا فيه، فهدانا الله له..»<sup>(١)</sup> الحديث؛ فمرسل ابن سيرين مع هذا الحديث يدل على أن أولئك الصحابة فعلوه بالاجتهاد واختاروا يوم الجمعة، ولا يمنع ذلك كون النبي ﷺ علمه بالوحي وهو بمكة، ولم يتمكن من إقامتها إن سلم أنها فرضت بمكة.

فعلى هذا فقد حصلت الهداية بجهتي التوفيق والبيان على أحد ما قيل في معنى قوله: «فهدانا الله له».

قالوا: قد روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه: إذا اجتمع الأربعون رجلاً فعليهم الجمعة. قلنا: هذا الحديث باطل لا أصل له، ولا يعرف في شيء من كتب الحديث، ولو صح لما كان فيه حجة أصلاً، لأننا نقول بموجبه، قالوا: قال أبو أمامة رضي الله عنه: لا جمعة إلا بأربعين، قلنا: هذه دعوى التشبث بالواهيات والأباطيل، فلا يعرف ذلك عن أبي أمامة أصلاً، بل قد جاء عنه خلافه كما تقدم من رواية الدارقطني، فإن كان هذا الحديث المنكر الذي لا يعرف أصلاً حجة فلتكن الحجة بحديثه المنكر الساقط: «على الخمسين جمعة ليس في ما دون ذلك» كما تقدم من رواية الدارقطني.

(١) أخرجه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

قالوا: التقدير بالثلاثة والأربعة والاثنتين تحكم بالرأي فيما لا مدخل للرأي فيه، لأن التقدير بابه التوقيف. قال لهم كل من قال بذلك: اشتراطكم الأربعين العقلاء الحاضرين الذكور الأحرار هو التحكم بالرأي فيما لا مدخل للرأي فيه، وهو إسقاطكم الجمعة عما دون الأربعين بعد أن أوجبها الله على عموم المؤمنين، فإن هذا هو التحكم بالرأي الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا قول صاحب ولا قياس صحيح، ثم اشتراطكم كون الأربعين من أهل وجوبها تحكم ثان لا دليل عليه أصلاً من كتاب ولا سنة ولا إجماع، لأن غاية ما معكم في اشتراط الأربعين حديث كعب، وقد تبين أنه ليس فيه دليل على اشتراط الأربعين، ثم لو كان فيه دليل على الاشتراط لما كان فيه دليل على كونهم من أهل وجوبها، إذ ليس فيه إلا أنهم كانوا أربعين فقط لا أنهم كانوا من أهل وجوبها، ولا أنهم كانوا أحراراً كلهم، بل يحتمل أن يكون فيهم عبيد وصبيان، فهذا هو التحكم المحض في دين الله تعالى بغير دليل، وبما ذكرناه وقررناه يتبين للذكي المنصف طريق الصواب اهـ.

قال الشوكاني: وأجيب عن استدلال أهل القول الأول: بأنه لا دلالة في حديث كعب على اشتراط الأربعين، لأن هذه واقعة عين. وذلك أن الجمعة فرضت على النبي ﷺ وهو بمكة قبل الهجرة كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس، فلم يتمكن من إقامتها هنالك من أجل الكفار، فلما هاجر من هاجر من أصحابه إلى المدينة كتب إليهم يأمرهم أن يجمعوا فجمعوا، واتفق أن عدت بهم إذن كانت أربعين، وليس فيه ما يدل على أن من دون الأربعين لا تنعقد بهم الجمعة. وقد تقرر في الأصول أن وقائع الأعيان لا يحتج بها على العموم اهـ.

وروى عبد بن حميد وعبد الرزاق قال الحافظ: بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال: جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة، فقالت الأنصار: إن لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام وللنصارى مثل ذلك، فهل فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره، فجعلوه يوم العروبة، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة، فصلى بهم يومئذ ركعتين، وذكرهم فسموا الجمعة حين اجتمعوا إليه، فذبح لهم شاة فتغذوا وتعشوا

منها، فأنزل الله تعالى في ذلك بعد ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ الآية. قال الحافظ: وهذا إن كان مرسلًا فله شاهد بإسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال: كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد ابن زرارة. الحديث اهـ.

قال الشوكاني: وقولهم: لم يثبت أنه ﷺ صلى الجمعة بأقل من أربعين يرده حديث جابر في باب انقضاء العدد، لتصريحه بأنه لم يبق معه ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً. وما أخرجه الطبراني عن ابن مسعود الأنصاري قال: أول من قدم المدينة من المهاجرين مصعب بن عمير، وهو أول من جمّع بها يوم الجمعة قبل أن يقدم النبي ﷺ وهم اثنا عشر رجلاً، وفي إسناده صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف<sup>(١)</sup>. قال الحافظ: ويجمع بينه وبين حديث الباب بأن أسعد كان أميراً ومصعباً كان إماماً. وما أخرجه الطبراني أيضاً وابن عدي عن أمّ عبدالله الدوسية مرفوعاً: «الجمعة واجبة على كل قرية فيها إمام وإن لم يكونوا إلا أربعة». وفي رواية: «وإن لم يكونوا إلا ثلاثة رابعهم الإمام». وقد ضعفه الطبراني وابن عدي وفيه متروك. قال في التلخيص: وهو منقطع<sup>(٢)</sup>. وأما احتجاجهم بحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي بلفظ: «وفي كل أربعين فما فوقها جمعة وأضحى وفطر»<sup>(٣)</sup>. ففي إسناده بعد تسليم أنه مرفوع عبدالعزيز بن عبدالرحمن. قال أحمد: اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: منكر الحديث.

(١) سلف ص ١٠ / تعليق (١).

(٢) أخرجه الدارقطني ٧/٢ و ٨ و ٩، وابن عدي ٦٢١/٢، والبيهقي ١٧٩/٣، وضعفه الدارقطني وابن عدي، والحافظ في «الإصابة» ٢٥٢/٨.

(٣) سلف ص ٢٨ / تعليق (٣).

وكان ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به . وقال البيهقي : هذا الحديث لا يحتج بمثله .

ومن الغرائب ما استدل به البيهقي<sup>(١)</sup> على اعتبار الأربعين وهو حديث ابن مسعود . قال : جمعنا رسول الله ﷺ وكنت آخر من أتاه ونحو أربعون رجلاً ، فقال : «إنكم مصيبون ومنصورون ومفتوح لكم» . فإن هذه الواقعة قصد فيها النبي ﷺ أن يجمع أصحابه لبشرهم ، فاتفق أن اجتمع له منهم هذا العدد . قال السيوطي : وإيراد البيهقي لهذا الحديث أقوى دليل على أنه لم يجد من الأحاديث ما يدل للمسألة صريحاً اهـ .

قال ابن تيمية : وقد يُقال بوجوبها على الأربعين ؛ لأنه لم يثبت وجوبها على من دونهم وتصح ممن دونهم ، لأنه انتقل إلى أعلى الفرضين ، كالمريض بخلاف المسافر فإن فرضه ركعتان اهـ . واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم .

قال الشوكاني : وأما من قال : إنها تصح باثنين ، فاستدل بأن العدد واجب بالحديث والإجماع ، ورأى أنه لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص ، وقد صحت الجماعة في سائر الصلوات باثنين ، ولا فرق بينها وبين الجماعة ، ولم يأت نص من رسول الله ﷺ بأن الجمعة لا تنعقد إلا بكذا ، وهذا القول هو الراجح عندي . اهـ .

الترجيح :

قلت : والراجح القول بأنها تنعقد بثلاثة والله أعلم .

مسألة : وإن قُرِب الأصم من الخطيب ، وبُعِد من يسمع بحيث لا يسمع ، لم تصح ، لفوات المقصود .

مسألة : ولو رأى ، أي اعتقد الإمام اشتراط عدد في المأمومين فنقص عن ذلك العدد لم يجز أن يؤمهم ، لتعاطيه عبادة يعتقد بطلانها ، ولزم الإمام استخلاف

(١) في «سننه» ٣ / ١٨٠ .

أحدهم ليصلي بهم، ليؤدوا فرضهم، ولو رأى العدد المأمومون دون الإمام، لم يلزم واحداً منهما أما الإمام فلعدم من يصلي معه. وأما المأمومون فلاعتقادهم بطلان جمعيتهم.

ولو أمر السلطان أن لا يُصَلَّى إلا بأربعين لم يجز بأقل من ذلك العدد، ولا أن يستخلف لقصر ولايته.

ويحتمل: أن يستخلف أحدهم.

مسألة: فإن نقصوا عن الأربعين قبل إتمامها استأنفوا ظهراً، هذا المذهب نص عليه، ولم يتموها جمعة؛ لأن العدد شرط، فاعتبر في جميعها، كالطهارة، وإنما صححت من المسبوق تبعاً، كصححتها ممن لم يحضر الخطبة تبعاً لمن حضرها. وما ورد أنه: بقي معه ﷺ اثنا عشر رجلاً، وكانوا في الصلاة. رواه البخاري<sup>(١)</sup>، المراد في انتظارها. كما روى مسلم: الخطبة أو مكانها، لما في «مراسيل أبي داود»: إن خطبته ﷺ هذه كانت بعد صلاة الجمعة، وإنما انفضوا لظنهم جواز الانصراف<sup>(٢)</sup>. قال في «الفروع»: ويتوجه أنهم انفضوا لقدم التجارة ولشدة المجاعة، أو ظن وجوب خطبة واحدة. وقد فرغت. قال في «الشرح»: يحتمل أنهم عادوا فحضروا القدر الواجب. ويحتمل أنهم عادوا قبل طول الفصل. اهـ.

مسألة: يستأنفون ظهراً إن لم يمكن فعل الجمعة مرة أخرى، فإن أمكن فعلوها؛ لأنها فرض الوقت.

وقيل: يتمونها ظهراً. اختاره القاضي.

(١) سلف ص ٧١ / تعليق (١).

(٢) هو في «مراسيل أبي داود» (٦٢) عن مقاتل بن حيان، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة قبل الخطبة، مثل العيدين حتى كان يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب، وقد صلى الجمعة، فدخل رجل، فقال: إن دحية بن خليفة قدم بتجارته، وكان دحية إذا قدم، تلقاه أهله بالدفاف، فخرج الناس، فلم يظنوا إلا أنه ليس في ترك الخطبة شيء، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١٠] فقدم النبي ﷺ الخطبة يوم الجمعة وأخّر الصلاة.

وقيل: يتمونها جمعةً.

وقيل يتمونها جمعة إن بقي معه اثنا عشر.

ويحتمل أنهم إن نقصوا قبل ركعة أتموا ظهراً، وإن نقصوا بعد ركعة أتموا جمعةً، واختاره الموفق، وقال: هو قياس المذهب كمسبوق اهـ.

مسألة: وإن نقصوا وبقي العدد المعتبر، أتموا جمعة، سواء سمعوا الخطبة أو لحقوهم قبل نقصهم بلا خلاف، كبقائه مع السامعين. قاله أبو المعالي، وكذا جزم به غير واحد. وظاهر كلام بعضهم: خلافه. قاله في «الفروع»<sup>(١)</sup>.

نص: «ولا أَسْتَرِطُ (وش) لَصِحَّتْهَا إِذْنُ إِمَامٍ لَوْجُوبِهَا».

ش: ولا يُشْتَرِطُ لَصِحَّةِ الْجُمُعَةِ إِذْنُ الْإِمَامِ، هذا المذهب، وبه قال مالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق.

الدليل: أن علياً صلى الجمعة بالناس وعثمان محصور. فلم ينكره أحدٌ وصوبه عثمان. رواه البخاري بمعناه<sup>(٢)</sup>. وأمر بالصلاة معهم.

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/٣٠-٣٢، و«الإنصاف» ٢/٣٧٨-٣٨٠، و«الروض المربع» ٢/٤٣٦، و«المبدع» ٢/١٥٢، و«المغني» ٣/٢٠٤-٢٠٦، و«المجموع شرح المذهب» ٤/٣٣٠-٣٣٣، و«الاختيارات» ص ١٤٦، و«الدرر السنية» ٣/٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٧، و«المختارات الجليلة» ص ٦٩، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/٩، و«فتاوى إسلامية» ١/٤١٦، ٤١٨، و«الفروع» ٢/١٠١، ١٠٠، و«نيل الأوطار» ٣/٢٦٢-٢٦٥، و«سبل السلام» ٢/٩٢، و«الإفصاح» ١/١٦٠، و«فتح الباري» ٢/٣٥٤، ٣٥٥، ٤٢٣، و«الشرح الكبير» ١/٤٦٩، و«فتاوى اللجنة» ٨/١٧٨، و«معالم السنن» ٢/١٠.

(٢) أخرج البخاري (٦٩٥) عن عبيد الله بن عدي بن خيار أنه دخل على عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وهو محصور، فقال: إنك إمام عامة، ونزل بك ما ترى، ويصلي لنا إمام فتنة وتخرج، فقال: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم.

وأخرجه مالك في «الموطأ» ١/١٧٩ - بإسناد صحيح -، وعنه الشافعي في «الأم» ١/١٩٢ عن أبي عبيد مولى ابن أزهر، قال: شهدت العيد مع علي بن أبي طالب، وعثمان محصور، فجاء فصلّى، ثم انصرف فخطب.

فَرَوَى حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَثْمَانَ وَهُوَ مُحْصَرٌّ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ مَا تَرَى، وَأَنْتَ إِمَامُ الْعَامَّةِ، وَهُوَ يُصَلِّي بِنَا إِمَامَ فِتْنَةٍ، وَأَنَا أُتَخَرَّجُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَهُ. فَقَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنُوا فَأَحْسَنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالْأَثَرُمُ. وَهَذَا لَفْظُ رَوَايَةِ الْأَثَرُمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ بِالشَّامِ تِسْعَ سِنِينَ، فَكَانُوا يُجَمَّعُونَ.

وَرَوَى مَالِكٌ، فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي، أَنَّهُ رَأَى صَاحِبَ الْمَقْصُورَةِ فِي الْفِتْنَةِ حِينَ خَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَخَرَجَ يَتَّبِعُ النَّاسَ، يَقُولُ: مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ. حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: تَقَدَّمَ أَنْتَ فَضْلًا بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ.

وَوَرَدَ أَنَّ عَلِيًّا صَلَّى الْعِيدَ وَعَثْمَانُ مُحْصَرٌّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: صَحِيحٌ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» فِي بَابِ صَلَاةِ الْعِيدِ وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ<sup>(١)</sup>، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْقَدِيمِ: وَلَا يَعْلَمُ عَثْمَانُ أَمْرَهُ بِذَلِكَ أَه. التَّعْلِيلُ: لِأَنَّهَا مِنْ فَرَائِضِ الْأَعْيَانِ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا إِذْنُ الْإِمَامِ، كَالظُّهْرِ، وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ أَشْبَهَتْ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: يُشْتَرَطُ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

الدَّلِيلُ: لِأَنَّهُ لَا يَقِيمُهَا إِلَّا الْأُئِمَّةُ فِي كُلِّ عَصْرِ فَصَارَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا. وَرَدَ الْمَوْفُقُ عَلَى هَذَا الدَّلِيلِ قَائِلًا: مَا ذَكَرُوهُ إِجْمَاعًا لَا يَصَحُّ، فَإِنَّ النَّاسَ يَقِيمُونَ الْجُمُعَاتِ فِي الْقُرَى مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ أَحَدٍ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا ذَلِكَ، لَكَانَ إِجْمَاعًا عَلَى جَوَازِ مَا وَقَعَ لَا عَلَى تَحْرِيمِ غَيْرِهِ، كَالْحَجِّ يَتَوَلَّاهُ الْأُئِمَّةُ وَلَيْسَ بِشَرَطٍ فِيهِ أَه. وَعَنْهُ: يُشْتَرَطُ إِنْ قُدِرَ عَلَى إِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَا. وَقَالَ الْحَسَنُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ:

(١) سلف ص ٨٢ / تعليق (٢).

إن مات أو تعذر استئذانه جاز للقاضي ووالي الشرطة إمامتها، ومتى قُدرَ على استئذانه لا تصحُّ بغيرِ إذنه.

وعنه: يشترط لوجوبها لا لجوازها.

ونقل أبو الحارث والشافعي: إذا كان بينه وبين المصير قُدر ما يُقصر فيه الصلاة جَمَعُوا ولو بلا إذن<sup>(١)</sup>.  
الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول لما ذكر من الأدلة، والله أعلم.  
تنبيه: حيث قلنا: يُشترطُ إذنه فلو مات ولم يُعلم بموته إلا بعد الصلاة لم تَلَزَمُ الإعادة على أصح الروايتين للمشقة.

قال الموفق: لأن المسلمين في الأمصار النائية عن بلد الإمام لا يعيدون ما صلّوا من الجُمُعَاتِ بعد مَوْتِهِ وَلَا نَعْلَمُ أحداً أنكرَ ذلكَ عليهم فكان إجماعاً اهـ.  
وعن أحمد: عليهم الإعادة. لبيان عدم الشرط. اختاره أبو بكر.  
قال في «التلخيص»: ومع اعتباره فلا تقام إذا مات حتى يبايع عوضه.  
وإن تعذرَ إذنُ الإمامِ لفتنةٍ، فقال القاضي: ظاهرُ كلامِهِ صحتها بغيرِ إذنٍ على كلتا الروايتين. فعلى هذا يكون الإذنُ معتبراً مع إمكانه ويسقطُ اعتباره بتعذره.  
فائدة: لو غلبَ الخوارجُ على بلدٍ فأقاموا فيه الجمعة. فنصَّ أحمدُ على جوازِ اتباعهم. قاله ابن عقيل.

قال القاضي: ولو قلنا من شرطها الإمامُ إذا كان خروجُهم بتأويلٍ سائغٍ.  
وقال ابن أبي موسى: إذا غلبَ الخارجيُّ على بلدٍ وصلّى فيه الجمعةُ أعيدتْ ظهراً.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: الظاهرُ والمشهورُ في المذهب أنه لا يعيدها

(١) انظر «كشف القناع» ٢/ ٤١، و«الإنصاف» ٢/ ٣٩٨، و«المغني» ٣/ ٢٠٦، ٢٠٧، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٤٠٤.



فائدة: قال أحمد: يصلّيها مع بر وفاجر مع اعتبار عدالة الإمام، ويحتمل لا، قال أحمد: لا تحمل الناس على مذهبك.

وقال الشيخ ابن باز: وأجمعوا أنه ليس من شرطها أن يكون الإمام عدلاً ولا معصوماً، بل يجب أن تُقام مع البر والفاجر ما دام مسلماً لم يُخرجهُ فجوره عن دائرة الإسلام، وبهذا يُعلم أن الطائفة التي لا تقيم صلاة الجمعة إلا بشرط أن يكون الإمام عدلاً أو معصوماً قد ابتدعت في الدين ما لم يأذن به الله، واشترطت شرطاً لا أصل له في الشرع المطهر اهـ<sup>(٢)</sup>.

نص: «ويجبُ (ود) سَعْيُهُ إليها بالنداء الثاني، وَمَنْ بَعْدَ مَنْزِلُهُ سَعَى (خ) في وقت يُدْرِكُهَا».

ش: ويجبُ السعي إلى الجمعة، بالنداء الثاني بين يدي الخطيب، على الصحيح من المذهب.

الدليل: قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ الآية؛ لأنه الذي كان على عهدِهِ ﷺ ولا يجبُ السعي بالنداء الأول؛ لأنه مستحب، لأن عثمان سَنَّهُ وعملتُ به الأمة، يعني والثاني فرضُ كفاية.

قال الموفق: أما مشروعية الأذان عقيب صعود الإمام فلا خلاف فيه، فقد كان يُؤذَنُ للنبي ﷺ، قال السائب بن يزيد: كان النداء إذا صعد الإمام على المنبر على عهدِ رسولِ الله ﷺ وأبي بكرٍ وعمر، فلما كان عثمان كثر الناسُ فزادَ النداء الثالث على الزوراء. رواه البخاري<sup>(٣)</sup> اهـ.

(١) انظر «الإنصاف» ٣٩٨/٢، ٣٩٩، و«المغني» ٢٠٧/٣، ٢٠٨، و«فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» ٢١/٣.

(٢) «فتاوى إسلامية» ٤١٨/١، و«الفروع» ٩٩/٢.

(٣) في «صحيحه» (٩١٢)، من حديث السائب بن يزيد، رضي الله عنه.

قال في «الفتح»: والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر، لكن ذكر الفاكهاني: أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد.

قال الحافظ: وبلغني أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم سوى مرة. وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال: الأذان الأول يوم الجمعة بدعة<sup>(١)</sup>. فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ، وكل ما لم يكن في زمنه يُسمى بدعة، ولكن منها ما يكون حسناً ومنهما ما يكون بخلاف ذلك. وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات، فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب، وفيه استنباط معنى من الأصل لا يبطله وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء إليها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض، واتباع السلف الصالح أولى اهـ. كذا في «الفتح».

وعن أحمد: يجب السعي بالنداء الأول. قال بعضهم: لسقوط الفرض به. وقيل: لأن عثمان سنّه وعملت به الأمة.

وخرّج رواية: يجب السعي إليها بالزوال.

وحكى القاضي رواية عن أحمد، أن البيع يحرم بزوال الشمس، وإن لم يجلس الإمام على المنبر.

قال الموفق: ولا يصح هذا؛ لأن الله تعالى علّقه على النداء، لا على الوقت، ولأن المقصود بهذا إدراك الجمعة، وهو يحصل بما ذكرنا دون ما ذكره، ولو كان تحريم البيع مُعلّقاً بالوقت لما اختصّ بالزوال، فإن ما قبله وقت أيضاً اهـ.

فأما من كان منزله بعيداً لا يُدرك الجمعة بالسَّعي وقت النداء، فعليه السَّعي في الوقت الذي يكون به مُدركاً للجمعة، إذا عليم حضور العدد المعتبر للجمعة؛

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٢/١٤٠، وإسناده صحيح.

لأنَّ الجمعةَ واجبةٌ، والسَّعْيُ قبلَ النَّداءِ من ضرورةٍ إدراكِها، وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلَّا به فهو واجبٌ، كاستِقاءِ الماءِ من البئرِ للوضوءِ إذا لم يَقْدِرْ على غيره، وإمساكِ جزءٍ من الليلِ مع النهارِ في الصومِ، ونحوهما.

قال في «الفروع»: أطلقه بعضهم، والمرادُ بعدَ طلوعِ الفجرِ لا قبله ذكره في «الخلافة» وغيره، وأنه ليس بوقتٍ للسعي أيضاً.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: وتحريمُ البيعِ، ووجوبُ السعي، مختصٌّ بالمخاطبينَ بالجمعة، فأما غيرُهم من النساءِ والصبيانِ والمسافرين، فلا يثبتُ في حقِّه ذلك. وذكر ابنُ أبي موسى في غيرِ المخاطبينَ روايتين.

قال الموفق: والصَّحيحُ ما ذكرنا؛ فإنَّ الله تعالى إنَّما نهى عن البيعِ من أمره بالسَّعي، فغيرُ المخاطبِ بالسَّعي لا يتناولُه النَّهي، ولأنَّ تحريمَ البيعِ مُعلَّلٌ بما يحصلُ به من الاشتغالِ عن الجمعةِ، وهذا معدومٌ في حقِّهم. فإنَّ كان المسافرُ في غيرِ المصْرِ، أو كان إنساناً مقيماً بقريةٍ لا جمعةَ على أهلها، لم يحُرِّمَ البيعُ قولاً واحداً، ولم يُكره. وإن كان أحدُ المتبايعينَ مخاطباً والآخر غيرَ مخاطبٍ، حُرِّمَ في حقِّ المخاطبِ، وكُرِهَ في حقِّ غيره؛ لما فيه من الإعانة على الإثمِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَحُرِّمَ أيضاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. اهـ.

مسألة: ولا يحُرِّمُ غيرُ البيعِ من العقودِ، كالإجارةِ والصُّلحِ والنِّكاحِ. وقيل: يحُرِّمُ؛ لأنَّه عقدٌ مُعاوضةٌ، أشبهَ البيعِ.

وقال الموفق: ولنا، أنَّ النَّهْيَ مُخْتَصٌّ بِالْبَيْعِ، وغيره لا يُساويه في الشَّغْلِ عن السَّعي؛ لِقَلَّةِ وُجُودِهِ، فلا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْبَيْعِ. اهـ.

مسألة: وللسَّعي إلى الجمعةِ وقتان: وقتٌ وجوبٍ، وقتٌ فضيلةٌ. فأما وقتُ الوجوبِ فما ذكرناه، وأما وقتُ الفضيلةِ فَمِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، فكلَّما كان أبكرَ كان أولى وأفضل. وهذا مذهبُ الأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وابنِ المنذرِ، وأصحابِ الرَّأيِ.

وقال مالك: لا يُستحبُّ التَّكْبِيرُ قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «من راحَ إلى الجمعة»<sup>(١)</sup>. والرواحُ بعدَ الزَّوَالِ، والغُدُوُّ قبله، قال النَّبِيُّ ﷺ: «غُدُوٌّ في سَبِيلِ اللَّهِ أو رَوْحَةٌ خيرٌ من الدُّنْيَا وما فيها»<sup>(٢)</sup>. ويقال: تَرَوَّحْتُ عند انتصافِ النَّهَارِ.  
قال امرؤ القيس:

تَرَوَّحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ

قال الموفق: ولنا، ما روى أبو هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجمعةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ راحَ في السَّاعَةِ الأولى، فكأنَّما قَرَّبَ بَذَنَةً، ومن راحَ في السَّاعَةِ الثانيةِ، فكأنَّما قَرَّبَ بَقَرَةً، ومن راحَ في السَّاعَةِ الثالثةِ، فكأنَّما قَرَّبَ كَبْشاً أَقْرَنَ، ومن راحَ في السَّاعَةِ الرابعةِ، فكأنَّما قَرَّبَ دَجاجةً، ومن راحَ في السَّاعَةِ الخامسةِ، فكأنَّما قَرَّبَ بَيْضَةً، فإذا خَرَجَ الإمامُ حَضَرَتِ الملائكةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وفي لَفْظٍ: «إذا كان يَوْمُ الجمعةِ وَقَفَ على كُلِّ بابٍ من أَبْوابِ المَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فالأَوَّلَ، فإذا خَرَجَ الإمامُ طَوَّأوا الصُّحُفَ، وجاؤوا يَسْتَمِعُونَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وقال علقمَةُ: خَرَجْتُ مع عبدِ اللَّهِ إلى الجمعةِ، فوجدتُ ثلاثةً قد سَبَقوه، فقال: رابعٌ أربعةً، وما رابعٌ أربعةً ببعيدٍ، إِنِّي سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «إِنَّ النَّاسَ يَجْلِسُونَ من اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ يَوْمَ الْقِيامَةِ على قَدَرِ رَواحِهِمْ إلى الجمعةِ». رواه ابنُ ماجه<sup>(٥)</sup> ورُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الجمعةِ واغْتَسَلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ،

(١) أخرجه البخاري (٨٧٧)، ومسلم (٨٤٤)، وابن حبان (١٢٢٥) - واللفظ له - من حديث ابن عمر، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٩٢)، وابن حبان (٧٣٩٨) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠)، وابن حبان (٢٧٧٥).

(٤) أخرجه البخاري (٩٢٩)، ومسلم (٨٥٠) ص ٥٨٧.

(٥) أخرجه ابن ماجه (١٠٩٤)، من حديث ابن مسعود.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧١: هذا إسناد فيه مقال، عبدالمجيد هذا هو ابن عبدالعزيز=

كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةٍ، صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَزَادَ: «وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ»<sup>(١)</sup>. قَوْلُهُ: «بَكَرَ» أَيُ خَرَجَ فِي بُكْرَةِ النَّهَارِ، وَهِيَ أَوَّلُهُ. «وَابْتَكَرَ» بَالِغٌ فِي التَّبَكُّرِ، أَيُ جَاءَ فِي أَوَّلِ الْبُكْرَةِ، عَلَى مَا قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ:

«تَرْوُحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ»

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ ابْتَكَرَ الْعِبَادَةَ مِنْ بَكُورِهِ. وَقِيلَ: ابْتَكَرَ الْخُطْبَةَ. أَيُ حَضَرَ الْخُطْبَةَ، مَأْخُودٌ مِنْ بَاكُورَةِ الثَّمَرَةِ، وَهِيَ أَوَّلُهَا. وَغَيْرُ هَذَا أَجُودٌ؛ لِأَنَّ مَنْ جَاءَ فِي بُكْرَةِ النَّهَارِ، لَزِمَ أَنْ يَحْضُرَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ. وَقَوْلُهُ: «غَسَلَ وَاغْتَسَلَ» أَيُ: جَامَعَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ اغْتَسَلَ. وَلِهَذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ»<sup>(٢)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ» مُشَدَّدَةٌ، يُرِيدُ يُغَسِّلُ أَهْلَهُ، وَكَانَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَهَلَالُ بْنُ يَسَافٍ، يَسْتَجِيبُونَ أَنْ يُغَسَّلَ الرَّجُلُ أَهْلُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنْ يَطَّأ. وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَسْكَنَ لِنَفْسِهِ، وَأَغْضَى لَطَرْفِهِ فِي طَرِيقِهِ. وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ وَكِيعٍ أَيْضًا. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ غَسَلَ رَأْسَهُ، وَاغْتَسَلَ فِي بَدَنِهِ. حُكِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ. وَقَوْلُهُ: «غَسَلَ الْجَنَابَةَ» عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ. أَيُ: كَغَسَلَ الْجَنَابَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَمُخَالَفٌ لِلْآثَارِ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ يُسْتَحَبُّ فَعْلُهَا عِنْدَ الزَّوَالِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَكِّرُ بِهَا، وَمَتَى خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَيْتِ الصُّحُفُ، فَلَمْ يُكْتَبْ مِنْ أَتَى الْجُمُعَةَ

= بن أبي رواد، وإن أخرج له مسلم في «صحيحه»، فإنما أخرج له مقروناً بغيره فقد كان شديد الإرجاء، داعيةً إليه، لكن وثقه الجمهور: أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي، ولينه أبو حاتم، وضعفه ابن حبان وباقي رجال الإسناد ثقات، فالإسناد حسن.

(١) حديث حسن، وأخرجه الترمذي (٤٩٦)، وابن ماجه (١٠٨٧)، وأبو داود (٣٤٥)، والنسائي ٩٥/٣ - ٩٦ وصححه ابن حبان (٢٧٨١) من حديث أوس بن أوس رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(٢) انظر التعليق رقم (٣) ص ٨٨.

بعد ذلك، فأئني فضلية لهذا؟ وإن أخر بعد ذلك شيئاً دخل في النهي والذم، كما قال النبي ﷺ للذي جاء يتخطى الناس: «رَأَيْتُكَ آتَيْتَ وَأَذَيْتَ»<sup>(١)</sup>. أي: أخرت المَجِيءَ. وقال عمر لعثمان حين جاء وهو يخطب: أي ساعة هذه؟<sup>(٢)</sup> على سبيل الإنكار عليه. وإن أخر أكثر من هذا فاتته الجمعة، فكيف يكون لهؤلاء بدنة، أو بقرّة، أو فضلة، وهم من أهل الذم. وقوله: «راح إلى الجمعة». أي: ذهب إليها. لا يَحْتَمِلُ غير هذا. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول لما ذكر من الأدلة، والله أعلم.

مسألة: والمستحب أن يمشي ولا يركب في طريقها؛ لقوله: «ومشي ولم يركب». وروى عن النبي ﷺ، أنه لم يركب في عيد ولا جنازة<sup>(٣)</sup>. والجمعة في

(١) أخرجه ابن ماجه (١١١٥) من حديث جابر بن عبد الله.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٣: هذا إسناد رجاله ثقات وله شاهد من حديث عبد الله ابن بسر رواه أبو داود [(١١١٨)]، والنسائي [١٠٣/٣]، والبيهقي [٢٣١/٣].

قلنا: وصححه ابن حبان (٢٧٩٠)، والحاكم ٢٨٨/١ ووافقه الذهبي، من حديث عبد الله ابن بسر، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٨٧٨)، ومسلم (٨٤٥) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، عن أبيه، عن عمار بن سعد، عن سعد القرظ، رضي الله عنه:

أن النبي ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً، ويرجع ماشياً.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٨٤: هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الرحمن وأبيه، رواه الحاكم [٦٠٨/٣] من طريق عبد الله بن سعد بن عمار، عن أبيه، ورواه البيهقي [٢٨١/٣] من طريق ابن ماجه.

وفي الباب عن ابن عمر عند ابن ماجه (١٢٩٥) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله العمري، عن أبيه وعبيد الله بن عمر، والبيهقي ٢٨١/٣ من طريق عبد الله بن جعفر، كلاهما عن نافع عن ابن عمر، بنحوه.

قال البيهقي: قوله: «ماشياً» غريب لم أكتبه من حديث ابن عمر إلا بهذا الإسناد، وليس بالقوي، فأما سائر ألفاظه فمشهورة.

وقال البوصيري في «الزوائد»: هذا إسناد فيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري، وهو ضعيف =

مَعْنَاهُمَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بَابُ حُجْرَتِهِ شَارِعاً فِي الْمَسْجِدِ،  
يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَيْهِ، فَلَا يَحْتَمِلُ الرُّكُوبَ، وَلِأَنَّ الثَّوَابَ عَلَى الْخُطُوبَاتِ، بِدَلِيلِ مَا رَوَيْنَاهُ،  
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي حَالِ مَشْيِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا  
سَمِعْتُمْ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا»<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّ الْمَاشِيَ إِلَى  
الصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ، وَلَا يُشَبَّكُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَيُقَارَبُ بَيْنَ خُطَاهُ، لَتَكُونَ أَكْثَرُ  
لِحَسَنَاتِهِ. وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَارَبَ  
بَيْنَ خُطَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا فَعَلْتُ لِتَكْثُرَ خُطَاؤُنَا فِي طَلَبِ الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، أَنَّهُ كَانَ يُبَكِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَيَخْلَعُ نَعْلَيْهِ، وَيَمْشِي حَافِئاً، وَيَقْصُرُ  
فِي مَشْيِهِ، رَوَاهُ الْأَثَرُ وَيُكَبِّرُ ذِكْرَ اللَّهِ فِي طَرِيقِهِ، وَيَغْضُ بَصَرَهُ، وَيَقُولُ مَا ذَكَرْنَاهُ  
فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ. وَيَقُولُ أَيْضاً: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ،  
وَأَقْرَبَ مَنْ تَوَسَّلَ إِلَيْكَ، وَأَفْضَلَ مَنْ سَأَلَكَ وَرَغِبَ إِلَيْكَ»<sup>(٣)</sup>. وَرَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ  
الصَّحَابَةِ، أَنَّهُ مَشَى إِلَى الْجُمُعَةِ حَافِئاً، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، حَرَّمَهُمَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ»<sup>(٤)</sup>.

= واخر من حديث أبي رافع عند ابن ماجه (١٢٩٧) و(١٣٠٠) من طريق مندل عن محمد بن

عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده، فذكره.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه مندل ومحمد بن عبيد الله، وهما ضعيفان.

وفي باب عدم ركوب الدابة في الجنائز، ما أخرجه أبو داود (٣١٧٧)، والبيهقي ٢٣/٤،  
وصححه الحاكم ٣٥٥/١ من حديث ثوبان، أن رسول الله ﷺ أتى بدابة فركب، فقيل له، فقال:  
«إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَمْشِي فَلَمْ أَكُنْ لَأَرْكَبْ وَهَمَّ يَمْشُونَ، فَلَمَّا ذَهَبُوا رَكِبْتُ».

(١) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه عبد بن حميد في المنتخب من «المسند» (٢٥٦)، والبخاري في «الأدب المفرد»  
(٤٥٨)، والطبراني في «الكبير» (٤٧٩٧) و(٤٧٩٨) من طريق الضحاك بن نبراس، عن ثابت،

عن أنس بن مالك، عن زيد بن ثابت.

قال الهيثمي في «المجمع» ٣٢/٢: وفيه الضحاك بن نبراس، وهو ضعيف.

(٣) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٧٤) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وفي إسناده من لا يعرف.

(٤) أخرجه البخاري (٩٠٧) و(٢٨١١) من طريق عباية بن رافع بن خديج فقال: سمعت أبا =

مسألة: قال الموفق: وتجب الجمعة والسَّعْيُ إليها، سواء كان من يُقيمها سُنيًّا، أو مُبتدعًا، أو عدلًا، أو فاسقًا. نصَّ عليه أحمدُ، روي عن العباس بن عبد العظيم، أنَّه سأل أبا عبد الله، عن الصلاة خلفهم - يعني المُعْتَزِلَةَ - يومَ الجمعة، قال: أمَّا الجمعةُ فينبغي شُهودها، فإن كان الذي يُصلِّي منهم، أعادَ، وإن كان لا يَدْرِي أنَّه منهم، فلا يُعيدُ. قلتُ: فإن كان يُقال: إنَّه قد قال بِقَوْلِهِمْ. قال: حتى يَسْتَيَقِنَ. ولا أَعْلَمُ في هذا بين أهلِ العلمِ خلافًا، والأصلُ في هذا عمومُ قولِ الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾. وقولُ النبي ﷺ: «فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدِي وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائِرٌ، اسْتَخَفَّافًا بِهَا، أَوْ جُحُودًا بِهَا، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ لَهُ شَمْلُهُ»<sup>(١)</sup>. وإجماعُ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - فإنَّ عبدَ الله بنَ عمرَ وغيرَهم من أصحابِ رسولِ الله ﷺ كانوا يشهدونها مع الحجاجِ ونظرائه، ولم يُسَمَّعْ عن أحدٍ منهم التَّخَلُّفُ عنها. وقال عبد الله بن أبي الهذيل: تذاكرنا الجمعةَ أيَّامَ المُخْتَارِ، فأجمعَ رأيُهم على أن يأتوه، فإنَّما عليه كَذِبُهُ. ولأنَّ الجمعةَ مِن أعلامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ، ويتولَّأها الأئمةُ أو من وَلَوُهُ، فتركُها خَلْفَ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ يُوَدِّي إلى سُقُوطِهَا. وجاءَ رجلٌ إلى محمد بن النُّضَرِ الحارثيِّ، فقال: إنَّ لي جيرانًا من أهلِ الأَهْوَاءِ، فكُنْتُ أَعِيْبُهُمْ وَأَتَنَقَّصُهُمْ، فجاءُونِي فقالُوا: ما تَخْرُجُ تُذَكِّرُنَا؟ قال: وأيُّ شيءٍ يَقُولُونَ؟ قال: أوَّلُ ما أقولُ لك: إنَّهم لا يَرَوْنَ الجمعةَ.

= عيس يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اغْبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُمَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

وانظر «صحيح ابن حبان» (٤٦٠٥).

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٨١)، والبيهقي ١٧١/٣ من طريق عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله.

قال البيهقي: عبد الله بن محمد العدوي منكر الحديث لا يتابع في حديثه قاله محمد بن إسماعيل البخاري.

وقال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٠: هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان وعبد الله بن محمد العدوي.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٤٧/٢، و«الإنصاف» ٤٠٨/٢، و«المغني» ١٦٢/٣ - ١٧٠، و«نيل الأوطار» ٢٩٨/٣، ٢٩٩، و«فتح الباري» ٣٩٤/٢.



قال: حَسْبُكَ، ما قولك في مَنْ رَدَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ؟ قال: قلتُ: رجُلٌ سَوٌّ. قال: فما قولك في مَنْ رَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قال: قلتُ: كافرٌ. فمكث ساعة، ثم قال: ما قولك في مَنْ رَدَّ عَلَى الْعَلِيِّ الْأَعْلَى؟ ثم غَشِيَ عَلَيْهِ، فمكث ساعة، ثم قال: رُدُّوا عَلَيْهِ وَاللَّهِ، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قَالَهَا وَاللَّهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ بَنِي الْعَبَّاسِ سَيَلُونَهَا. إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهَا تُعَادُ خَلْفَ مَنْ يُعَادُ خَلْفَهُ بَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رِوَايَةً أُخْرَى، أَنَّهَا لَا تُعَادُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى. وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ - أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يُعِيدُونَهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ ذَلِكَ. اهـ. وتقدم ذلك في صلاة الجماعة.

مسألة: والأفضل أن يكون الأذان بين يدي الخطيب من مؤذنٍ واحدٍ؛ لعدم الحاجة إلى الزيادة؛ لأنه لإعلام مَنْ في المسجد، وهم يسمعون. ولا بأس بالزيادة بأن يكون الأذان من أكثر من واحدٍ.

نص: «وجازت (خ) بأكثر من مكانٍ ببلدٍ لحاجة، كضيق (ء) وبُعْد (ء) وفتنة وعداوة (ء)».

ش: وتجاوز إقامة الجمعة في أكثر من موضعٍ من البلد، لحاجة إليه، كضيق مسجد البلد عن أهله، وخوف فتنة بأن يكون بين أهل البلد عداوة، فيخشى إثارة الفتنة بإجتماعهم في مسجدٍ واحدٍ، وبُعْد للجامع عن طائفةٍ من البلد ونحوه، كسعة البلد وتباعد أقطاره، فتصح الجمعة السابقة واللاحقة، هذا المذهب، خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف وكما سيأتي وهو قول عطاء وأكثر العلماء واختاره ابن تيمية.

الدليل: أنها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة، فجازت فيما يحتاج إليه من المواضع كصلاة العيد، وقد ثبت أن علياً رضي الله عنه كان يخرج يوم العيد إلى المصلي، ويستخلف على ضعفة الناس أبا مسعود البدر فيصلي بهم<sup>(١)</sup>، ولأنها

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١١٧) و(٢١١٨) عن علي، رضي الله عنه. ولم يذكر فيه أبا =

تُفَعَّلُ فِي الْأَمْصَارِ الْعَظِيمَةِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، فَكَانَ إِجْمَاعًا. قَالَ الطَّحَاوِيُّ:  
وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا.

وَأَمَّا كَوْنُهُ ﷺ لَمْ يُقَمَّهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ، فَلَعَدِمَ  
الْحَاجَةُ إِلَيْهِ؛ وَلَأنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُوَثِّرُونَ سَمَاعَ خُطْبَتِهِ، وَشُهُودَ جَمْعَتِهِ، وَإِنْ بَعُدَتْ  
مَنَازِلُهُمْ؛ لِأَنَّهُ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا الْعِيدُ تَجَوُّزُ إِقَامَتِهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ  
مِنَ الْبَلَدِ لِلْحَاجَةِ، لَمَّا سَبَقَ، فَإِنْ حَصَلَ الْغِنَى بِجَمْعَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ لَمْ تَجَزْ الثَّالِثَةُ،  
لَعَدِمَ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا، وَكَذَا مَا زَادَ.

وَأَجَازُهُ أَبُو يُوسُفَ فِي بَغْدَادَ دُونَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ تُقَامُ فِيهَا فِي مَوْضِعَيْنِ،  
وَالْجُمُعَةُ حَيْثُ تُقَامُ الْحُدُودُ، وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ، أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ بَلَدٌ آخَرُ تُقَامُ فِيهِ الْحُدُودُ  
فِي مَوْضِعَيْنِ، جَازَتْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ حَيْثُ تُقَامُ  
الْحُدُودُ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ إِنْ كَانَ لِلْبَلَدِ جَانِبَانِ  
جَازَ فِي كُلِّ جَانِبٍ جُمُعَةٌ وَإِلَّا فَلَا، وَلَمْ يَخْصُصْهُ بِبَغْدَادَ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ:  
يَجُوزُ جَمْعَتَانِ سِوَاكَانِ جَانِبَانِ أَمْ لَا.

وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا تَجُوزُ الْجُمُعَةُ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَبِهِ قَالَ  
أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ<sup>(١)</sup> أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
لَمْ يَكُنْ يُجْمَعُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَلَوْ جَازَ لَمْ يُعْطَلُوا  
الْمَسَاجِدَ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَمْرٍ: لَا تُقَامُ الْجُمُعَةُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ، الَّذِي يُصَلِّي  
فِيهِ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْمَوْفِقُ: وَقَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ، يَعْنِي أَنَّهَا لَا تُقَامُ فِي الْمَسَاجِدِ الصَّغَارِ، وَيُتْرَكُ  
الْكَبِيرُ. وَأَمَّا اعْتِبَارُ ذَلِكَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ، فَلَا وَجْهَ لَهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ

= مسعود البدرى .

(١) فِي «الْأَوْسَطِ» ١١٥/٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٨٦٦) .

يقول: أيُّ حدٍّ كان يُقامُ بالمدينة؟ قدِمها مصعبُ بن عمير وهم مختبئون في دارٍ فجمعَ بهم وهم أربعون<sup>(١)</sup>. اهـ.

نص: «ولا يجوزُ (و) لغيرِ حاجةٍ. فإنْ فُعِلَ أَبْطَلَ (وش) مسبوقَةٌ بإحرامٍ، وإنْ وَقَعَتْ مَعاً يُعِيدُ (و) الكلُّ جمعةً».

ش: ويحرمُ إقامةُ الجمعةِ والعيدِ بأكثرَ من موضعٍ من البلدِ لغيرِ حاجةٍ، باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف قال في «المبدع»: لا نعلمُ فيه خلافاً، إلا عن عطاء. وهو معنى كلامه في «المغني» و«الشرح»، قيل لعطاء: إنَّ أهلَ البصرةِ لا يسعُهم المسجدُ الأكبرُ، قال: لكلِّ قومٍ مسجدٌ يُجمَعُونَ فيه، ويجزىءُ ذلك من التجميعِ في المسجدِ الأكبرِ.

وعن أحمد: يجوزُ مطلقاً. وهو من المفردات.

قال الموفق: وما عليه الجمهورُ أولى إذ لم يُنْقَلْ عن النبي ﷺ وخلفائه أنهم جَمَعُوا أكثرَ من جمعةٍ إذ لم تدعُ الحاجةُ إلى ذلك، ولا يجوزُ إثباتُ الأحكامِ بالتحكمِ بغيرِ دليلٍ اهـ. قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن: وقواعدُ الشريعةِ تدلُّ على هذا. اهـ.

قلت: وهو الصحيح، والله أعلم.

مسألة: ويحرمُ إِذْنُ إمامٍ في إقامةٍ ما زاد على واحدةٍ عند عدمِ الحاجةِ إليه، وكذا الإِذْنُ فيما زاد على قدر الحاجةِ.

مسألة: فإن أقاموا الجمعةَ في موضعين فأكثرَ مع عدمِ الحاجةِ، فجمعةُ الإمامِ التي باشرها أو أذنَ فيها: هي الصحيحة.

التعليل: لأن في تصحيحِ غيرها افتياتاً<sup>(٢)</sup> عليه، وتفويتاً لجمعته، وسواء قلنا:

---

(١) انظر «كشاف القناع» ٤٢/٢، ٤٣، و«الإنصاف» ٤٠٠/٢، و«المغني» ٢١٢/٣، ٢١٣، و«المجموع شرح المذهب» ٤١٠/٤، ٤١١، و«مجموع الفتاوى» ٢٠٨/٢٤.

(٢) الافتيات: افتعال من الفتوت، وهو السبق إلى الشيء دون ائتمار من مؤتمر تقول: افتات عليه بأمر كذا فاته بكذا أو فلان لا يفتات عليه: أي: لا يعمل شيء دون أمره. «حاشية العنقري» ٢٩٧/١.

إذنه شرطاً أو لا، ولو كانت جمعة الإمام مسبقة، على الصحيح من المذهب، لما تقدم.

وقيل: السابقة هي الصحيحة؛ لأنه لم يتقدمها ما يفسدها ولا تفسد بعد صحتها بما بعدها.

مسألة: وإن استويا في الإذن وعدمه، فالثانية باطلة، ولو كانت المسبقة في المسجد الأعظم، والأخرى في مكان لا يسع الناس، أو لا يقدرُونَ عليه، لاختصاص السلطان وجنّده به، أو كانت المسبقة في قسبة البلد والأخرى في أفضاها، على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأن الإستغناء حصل بالأولى، فأنيط الحكمُ بها، لكونها سابقة، وقيل: صلاة من في المسجد الأعظم ومن في قسبة البلد هي الصحيحة مطلقاً، وهو قول مالك، فإنه قال: لا أرى الجمعة إلا لأهل القسبة.

وقيل: لا تبطل غير الأولى وإنما يتمونها ظهراً كالمسافر ينوي القصر فيتبين أن إمامه مقيم.

مسألة: والسبب يكون بتكبير الإحرام لا بالشروع في الخطبة، ولا بالسلام، على الصحيح من المذهب. وفاقاً للشافعي كما أشار إليه المؤلف.

وقيل: بالشروع في الخطبة أو بالسلام.

مسألة: وإن وقعت الجمعتان في موضعين من البلد بلا حاجة معاً بطلتا، بلا نزاع قاله في «الإنصاف»، وأشار المؤلف إلى أن ذلك باتفاق الأربعة حيث لم يباشِر الإمام إحداهما، واستوتوا في الإذن أو عدمه.

التعليل: لأنه لا يمكن تصحيحهما، ولا تعيين إحداهما بالصحة، أشبه ما لو جمع بين أختين معاً، وصلوا جمعة وجوباً إن أمكن، بلا نزاع قاله في «الإنصاف»؛ لأنه مضر لم تصل فيه جمعة صحيحة.

مسألة: وإن جُهِلَت الجمعة الأولى من جُمُعَتَيْنِ فأكثرَ ببلدٍ لغير حاجةٍ، أو جُهِلَ الحالُ بأن لم يُعْلَمْ كيفَ وقعتَا: أمعاً أم أحدهما بعد الأخرى؟ أو عُلِمَ الحالُ ثم أنسي، صلّوا ظهراً، على الصحيح من المذهب، ولو أمكن فعلُ الجمعةِ للشكِّ في شرطِ إقامةِ الجمعةِ، والظهرِ بدلاً عن الجمعةِ، إذا فاتت.

وقيل: إن جُهِلَت الأولى يصلون جمعةً اختاره ابن عقيل.

وقال القاضي: يحتملُ أن لهم إقامةَ جمعةٍ أخرى؛ لأننا حكمنا بفسادِهما معاً فكان المضرُّ ما صَلَّيْتُ فيه جمعةً صحيحةً.

مسألة: فإذا كان مصران متقاربان يسمعُ كلُّ منهما نداءَ الآخر، أو قريتان أو قريةٌ إلى جانبِ مصرٍ كذلك، لم تَبْطُلْ جمعةٌ إحداهما بجمعةٍ الأخرى.

التعليل: لأن لكلِّ قومٍ منهم حُكْمٌ أنفسهم.

مسألة: وإن أحرَمَ بالجمعةِ، فتبيَّنَ في أثناءِ الصلاةِ أن الجمعةَ قد أقيمتْ في المِصرِ، بطلتِ الجمعةُ، ولزِمَهم استئنافُ الظُّهرِ؛ لأننا تبيَّنَّا أنه أحرَمَ بها في وقتٍ لا يجوزُ الإحرامُ بالجمعةِ، فلا تَصِحُّ، فأشبهَ ما لو تبيَّنَ أنه أحرَمَ بها بعد دُخُولِ وقتِ العَصْرِ. وقال القاضي: يُسْتَحَبُّ أن يَسْتَأْنِفَ ظهراً. وهذا من قوله يدلُّ على أنَّ له إتمامَها ظهراً قياساً على المسبوقِ الذي أدركَ دونَ الرُّكعةِ، وكما لو أحرَمَ بالجمعةِ فأنفَضَ العددُ قبل إتمامِها. والفرقُ ظاهرٌ؛ فإنَّ هذا أحرَمَ بها في وقتٍ لا تَصِحُّ الجمعةُ فيه، ولا يجوزُ الإحرامُ بها، والأصلُ الذي قاسَ عليه بخلافِ هذا<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: وأما مسألة تعدد الجمعة في البلد لغير حاجة فهذا أمر متعلق بولاية الأمر، فعلى ولاية الأمر أن يقتصروا على ما تحصل به الكفاية، وإن أخلوا بهذا فالتبعة عليهم، وأما المصلون فإن صلاتهم صحيحة في أي جمعة كانت، سواء كان

(١) انظر «كشف القناع» ٤٣/٢، ٤٤، و«الإنصاف» ٤٠٠-٤٠٢، و«المغني» ٢١٣-٢١٥، و«الدرر السنية» ٢٣٠/٣، و«المختار الجلية» ص ٧١، و«الشرح الكبير» ٤٨٢/١.

التعدُّ لعذرٍ أو لغير عذرٍ، وسواء وقعتا معاً أو جُهِلَ ذلك، أو صلى مع الجمعة المتأخرة، فلا إثمَ عليهم ولا حرجَ ولا إعادة، ومن قال: إنه يُعيدُ في مثل ذلك، فقد قال قولاً لا دليلَ عليه، وأوجبَ ما لم يوجبهُ الله ولا رسوله، وأي ذنب للمصلي وقد فعل ما يلزمه ويُقدَّرُ عليه؟ وهذا القول الذي يُؤمَّرُ فيه بالإعادة قولٌ مخالفٌ للأصول الشرعية من كلِّ وجهٍ، وذلك بينَ والله الحمد. اهـ.

نص: «وَيُسَنُّ (و) الْغُسْلُ لَهَا».

ش: يُسَنُّ أَنْ يَغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ فِي يَوْمِهَا، هَذَا الْمَذْهَبُ، نَصٌ عَلَيْهِ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ.

قال الموفق: لا خلاف في استحباب ذلك، وقال في «الإفصاح»: «واتفقوا على أن غسل الجمعة مسنون اهـ. وأشار إلى ذلك المؤلف وفيه آثارٌ كثيرةٌ صحيحة؛ منها ما رَوَى سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وما روث عائشة أن رسولَ الله ﷺ قال: «لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا». قال في «المبدع»: وظاهره حصول الفضيلة به ولو أحدث بعده اهـ.

وليس ذلك بواجبٍ في قول أكثر أهل العلم. قال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم. وهو قول الأوزاعي، والثوري، ومالك، والشافعي، وابن المنذر، وأصحاب الرأي.

وقيل: إن هذا إجماع. قال ابنُ عبد البر: أجمع علماء المسلمين قديماً وحديثاً على أن غُسْلَ الْجُمُعَةِ لَيْسَ بِفَرَضٍ وَاجِبٍ. اهـ. قال في «المبدع»: وفيه نظر. اهـ. وحكي عن أحمد رواية أخرى: أنه واجب. وروى ذلك عن أبي هريرة، وعمر بن

(١) أخرجه البخاري (٨٨٣).

سليم. وحكاية الخطابي عن الحسن البصري ورواية عن مالك، وقال بعض أهل الظاهر: هو فرض، وقول عمار بن ياسر رجلاً، فقال عمار: إنه إذا شَرَّ مَن لا يَغْتَسِلُ يومَ الجمعة.

الدليل: قول النبي ﷺ: «غُسِّلُ الجمعة واجبٌ على كلِّ مُحتَلِمٍ» رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ من رواية أبي سعيد الخدري<sup>(١)</sup>. وقوله عليه السَّلام: «مَنْ أَتَى مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر<sup>(٢)</sup>. وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ<sup>(٣)</sup>.

وعن أحمد: يجب على من تلزمه الجمعة. اختاره أبو بكر وهو من المفردات. لكن لا يشترط لصحة الصلاة اتفاقاً.

وأوجبه الشيخ تقي الدين ابن تيمية على من له عرق أو ريح يتأذى به الناس، وهو من المفردات أيضاً.

قال ابن القيم: والأغتسال أمرٌ مؤكد جداً ووجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسمة في الصلاة، ووجوب الوضوء من مس النساء، ووجوب الوضوء من مس الذكر، ووجوب الوضوء من الفقهة في الصلاة، ووجوب الوضوء من الرعاف والحجامة والقيء، ووجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير، ووجوب القراءة على المأموم اهـ.

واحتج من لا يرى الوجوب بما روى سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ». رواه أبو داود والنسائي والترمذي<sup>(٤)</sup>، وقال: حديث حسن. وحسنه النووي أيضاً، وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ

(١) أخرجه البخاري (٨٧٩)، ومسلم (٨٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٨٧٧)، ومسلم (٨٤٤)، من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه البخاري (٨٩٧)، ومسلم (٨٤٩).

(٤) أخرجه أحمد ٨/٥، وأبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي ٩٤/٣، وصححه ابن خزيمة (١٧٥٧).

قال الترمذي: حديث سمرة حديث حسن.

لَعَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فإنه إجماعٌ، حيث قال عمرُ لعثمانَ: أَيْتُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ فقال: إِنِّي شُغِلْتُ الْيَوْمَ فَلَمْ أَنْقَلِبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّدَاءَ، فَلَمْ أَزِدْ عَلَى الْوُضُوءِ. فقال له عمرُ: وَالْوُضُوءُ أَيْضاً. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ<sup>(٢)</sup>؟ وَلَوْ كَانَ وَاجِباً لَرَدَّه، وَلَمْ يَخَفْ عَلَى عَثْمَانَ وَعَلَى مَنْ حَضَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْكِيدِ النَّدْبِ، وَلِذَلِكَ ذُكِرَ فِي سِيَاقِهِ: «وَسِوَاكَ»، وَأَنْ يَمَسَّ طَيْباً. كَذَلِكَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَالسَّوَالُكَ، وَمَسُّ الطَّيِّبِ، لَا يَجِبُ، وَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ.

قال النووي: وقوله: «والوضوء أيضاً» منصوب على المصدر أي وتوضأت الوضوء أيضاً اهـ.

وقالت عائشة: كَانَ النَّاسُ مِهْنَةً أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا يَرُوحُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ بَهَيْثِهِمْ، فَتَظْهَرُ لَهُمْ رَائِحَةٌ، فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِ هَذَا الْمَعْنَى<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عباس قال: غَسَلَ الْجُمُعَةَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَكِنَّهُ أَظْهَرُ وَخَيْرٌ لِمَنْ اغْتَسَلَ وَسَأَخْبِرُكُمْ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْغُسْلِ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ قَالَهُ النَّوَوِيُّ<sup>(٥)</sup> وَقَالَ: وَالْجَوَابُ عَمَّا احْتَجَّوْا بِهِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ جَمْعاً بَيْنَ الْأَدْلَةِ اهـ.

وقال الشيخ ابن باز: قَوْلُهُ ﷺ: «وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» مَعْنَاهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِتَّأَكَّدٌ كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: الْعِدَّةُ دَيْنٌ وَحَقٌّ عَلَيَّ وَاجِبٌ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى اِكْتِفَاؤُهُ ﷺ بِالْوُضُوءِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ. اهـ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْغُسْلِ.

(١) أخرجه مسلم (٨٥٧)، وهو من أفرادهِ.

(٢) سلف ص ٩٠ / تعليق (٢).

(٣) أخرجه مسلم (٨٤٦)، وينحوه أخرجه البخاري (٨٨٠).

(٤) أخرجه البخاري (٩٠٣)، ومسلم (٨٤٧).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٥٣)، وأحمد (٢٤١٩). وحسنه الحافظ في «الفتح» ٣٦٢/٢.

انظر تمام تخريجه في المسند.



قال النووي: قوله ﷺ: «من جاء منكم إلى الجمعة»<sup>(١)</sup> معناه من أراد المعجىء، «وَعُسِّلَ الجمعة واجبٌ على كلِّ محتلم»<sup>(٢)</sup> المراد بالمحتلم البالغ، وبالوجوب وجوب اختيار لا وجوب التزام، كقول الإنسان لصاحبه: حقك واجب عليّ، وقوله ﷺ: «من توضأ فيها ونعمت»<sup>(٣)</sup>.

قال الأزهري والخطابي: قال الأصمعي: معناه فبالسنة أخذ ونعمت السنة، قال الخطابي: ونعمت الخصلة أو نعمت الفعل أو نحو ذلك، قال: وإنما ظهرت تاء التأنيث لإظهار السنة أو الخصلة أو الفعل، وحكى الهروي في «الغريبين» عن الأصمعي ما سبق ثم قال: وسمعتُ الفقيه أبا حاتم الشاركي يقول: معناه فبالرخصة أخذ، لأن السنة يوم الجمعة الغسل، وقال صاحب «الشامل»: فبالفريضة أخذ، ولعل الأصمعي أراد بقوله: فبالسنة أي: فيما جوزته السنة، وقوله ﷺ: «ونعمت» - بكسر النون وإسكان العين - هذا هو المشهور وروي بفتح النون وكسر العين وهو الأصل في هذه اللفظة، قال القلعي: وروي نَعِمْتَ بفتح النون وكسر العين وفتح التاء، أي: نعمك الله وهذا تصحيف نبهت عليه لثلاثا يغتر به. اهـ.

الترجيح:

قلت: والمرجح القول الأول وقد تقدم حكم ذلك في باب الغسل فليراجع.  
مسألة: وقتُ الغُسل بعد طُلُوعِ الفَجْرِ على الصحيح من المذهب، فمن اغتسلَ بعد ذلك اجزأه، وإن اغتسلَ قبله لم يُجزئه، وهذا قولُ مُجاهِدٍ، والحسن، والتَّخَعِّي، والثَّوْرِيِّ، والشَّافِعِيِّ، وإِسْحَاقَ.  
وعن أحمد ما يدل على صحته سَحَرًا.

وحُكِيَ عن الأوزاعي أَنَّهُ يُجزئه الغُسلُ قبلَ الفَجْرِ. وقيل: أوله بعد طُلُوعِ الشمسِ وآخر وقته إلى الرواح إليها. وعن مالك: أَنَّهُ لا يُجزئه الغُسلُ إلَّا أن يَتَعَقَّبَهُ الرِّوَا حُ.  
وقال النووي: دليلنا على مالك قوله ﷺ: «من اغتسلَ يومَ الجمعة ثم راح»<sup>(٤)</sup> إلى آخر الحديث ولفظة (ثم) للتراخي اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٨٧٧)، ومسلم (٨٤٤).

(٢) سلف ص ٩٩ / التعليق (١).

(٣) سلف ص ٩٩ / التعليق (٤).

(٤) سلف ص ٨٨ / تعليق (٣).

قال الموفق: ولنا، قولُ النبي ﷺ: «من اغتسلَ يومَ الجمعةِ». واليومُ من طُلوعِ  
الفجرِ اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول، والله أعلم.  
وإن اغتسلَ، ثم أحدثَ، أجزأهُ الغُسلُ، وكفاهُ الوضوءُ. وهذا قولُ مُجاهدٍ،  
والحسينِ، ومالكٍ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ. واستحبَّ طاووسٌ، والزُّهريُّ، وقتادةٌ،  
ويحيى بن أبي كثيرٍ، إعادةَ الغُسلِ.

قال الموفق: ولنا، أنَّه اغتسلَ يومَ الجمعةِ، فدخلَ في عُمومِ الخبرِ، وأشبهَ مَنْ  
لم يحدثْ، والحديثُ إنما يؤثرُ في الطهارةِ الصغرى، ولا يؤثرُ في المقصودِ من  
الغُسلِ، وهو التنظيفُ، وإزالةُ الرَّائحةِ، ولأنَّه غُسلٌ، فلا يؤثرُ الحدثُ في إبطالهِ،  
كغُسلِ الجنابةِ. اهـ.

ولو اغتسلَ للجمعةِ ثم أجنبَ لم يبطلْ غُسلُهُ عندَ الجمهورِ. وقال الأوزاعي: يبطلُ.  
مسألة: ويفتقرُ الغُسلُ إلى النيةِ؛ لأنه عبادةٌ محضةٌ، فافتقرَ إلى النيةِ، كتجديدِ  
الوضوءِ، فإن اغتسلَ للجمعةِ والجنابةِ غُسلًا واحدًا ونواهما، أجزأهُ، ولا نعلمُ فيه  
خلافًا.

قال الموفق: ورُوي ذلك عن ابنِ عمرٍ، ومجاهدٍ، ومكحولٍ، ومالكٍ،  
والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبي ثورٍ. وقد ذكرنا أن معنى قول النبي ﷺ: «من  
غُسلَ واغْتَسَلَ»<sup>(١)</sup> أي: جامعٌ واغْتَسَلَ، ولأنَّهما غُسلانِ اجتماعاً، فاشبهَا غُسلَ الحيضِ  
والجنابةِ، وإن اغتسلَ للجنابةِ، ولم ينو غُسلَ الجمعةِ، ففيه وجهان: أحدهما لا يُجزئه.  
وقال به بعضُ الظاهريةِ.

ورُوي عن بعضِ بني أبي قتادة، أنه دخلَ عليه يومَ الجمعةِ مغتسلاً، فقال: للجمعةِ  
اغْتَسَلْتَ؟ فقال: لا، ولكن للجنابةِ. قال: فأعدْ غُسلَ الجمعةِ. ووجهُ ذلك قولُ النبي  
ﷺ: «وإنَّما لِكُلِّ امرئٍ ما نوى»<sup>(٢)</sup>.

والثاني يجزئه؛ لأنَّه مغتسلٌ، فيدخلُ في عمومِ الحديثِ، ولأنَّ المقصودَ  
التنظيفُ، وهو حاصلٌ بهذا الغُسلِ، وقد رُوي في بعضِ الحديثِ: «من اغتسلَ يومَ

(١) سلف ص ٨٩ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الجمعة غُسل الجنابة».

مسألة: ومن لا يأتي الجمعة فلا غُسل عليه. قال أحمد: ليس على النساء غُسل يوم الجمعة. وقال مالك والشافعي والجمهور: إذا حضرت المرأة الجمعة استحَبَّ لها الغُسل.

الدليل: حديث: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» وحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غُسل من الرجال والنساء». رواه البيهقي بهذا اللفظ بإسناد صحيح قاله النووي<sup>(١)</sup>.  
التعليل: لأنه ليس فيه تطيب ولا تزين.

وعلى قياسهن الصبيان والمسافر والمريض. وكان ابن عمر، وعلقمة لا يغتسلان في السفر وكذلك عطاء، وكان طلحة يغتسل. وروي عن مجاهد، وطاووس، ولعلهم أخذوا بعموم قوله ﷺ: «غُسل الجمعة واجب على كل محتلم». وغيره من الأخبار العامة.

قال الموفق: ولنا، قوله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل». ولأن المقصود التنظيف، وقطع الرائحة حتى لا يتأذى غيره به، وهذا مختص بمن أتى الجمعة، والأخبار العامة يراد بها هذا، ولهذا سماه غُسل الجمعة، ومن لا يأتيها لا يكون غُسله غُسل الجمعة، وإن أتاها أحد ممن لا تجب عليه استحباب له الغُسل لعموم

---

(١) أخرجه البيهقي ١٨٨/٣، وابن حبان (١٢٢٦)، و(١٢٢٧) من طريق عثمان بن واقد، عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما مرفوعاً.

قلنا: وفي تصحيح النووي له نظر، عثمان بن واقد وثقه ابن معين، وقال أحمد: لا أرى به بأساً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ليس به بأس، وقال الأجري عن أبي داود: ضعيف، قلت له: إن الدوري يحكي عن ابن معين أنه ثقة، فقال: هو ضعيف حدث به حديث: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَلْيَغْتَسِلْ» ولا نعلم أحداً قال هذا غيره. وقال الحافظ في «الفتح» ٣٥٨/٢: ورجاله ثقات، لكن قال البزار: أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه. وقال الهيثمي في «موارد الظمان» ٢٤٨/١: قلت: هو في الصحيح غير ذكر النساء.

الخبر، ووجود المعنى فيه. اهـ.

مسألة: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَجَامَعَ ثُمَّ يَغْتَسِلَ. نص عليه قال في «مجموع المنقور»: ظاهرة ولو أدى إلى عدم التذكير يوم الجمعة لأن العذر مستحب قاله شيخنا اهـ.

الدليل: حديث أوس بن أوس: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ»<sup>(١)</sup>.

فائدة: غسل يوم الجمعة أكد من سائر الأغسال سوى الغسل من غسل الميت فإنه أكد من غسل الجمعة، على الصحيح من المذهب.

وقيل: غسل الجمعة أكد. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو الصواب اهـ.

مسألة: والأفضل فعله عند مضيئه إليها، على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنه أبلغ في المقصود. وفيه خروج من الخلاف، وتقدم في الأغسال المستحبة من باب الغسل.

وقيل: الأفضل من أول الوقت.

قال ابن تيمية: يعلل الغسل يوم الجمعة باجتماع الناس بدخول المسجد وشهود الملائكة ومع العبد ملائكة اهـ.

مسألة: ويسن أن يتنظف للجمعة بقص شاربه، يعني حقه، وتقليم أظفاره، وقطع الروائح الكريهة بالسواك وغيره. ويذهن لحديث أبي سعيد الآتي.

والأحاديث السابقة في باب السواك في الندب العام إليها، وأنها من خصال الفطرة المندوب إليها. وأما ما روي عن ابن عمر وابن عباس من النهي عنهما يوم الجمعة قبل الصلاة فباطل ذكره البيهقي وضعفه، قاله النووي<sup>(٢)</sup>.

(١) سلف ص ٨٩ / (١).

(٢) انظر «كشف القناع» ٤٦/٢، و«الإنصاف» ٤٠٧/٢، والروض المربع» ٤٧١/٢، و«المبدع» ١٦٩/٢، و«المجموع شرح المذهب» ٣٦٢/٤ - ٣٦٧، و«المغني» ٢٢٤/٣ - ٢٢٩، و«مجموع» =

نص: «وَيُسَنُّ (و) الطَّيِّبُ، وَيُلْسُّ (و) أَفْضَلَ ثِيَابِهِ، وَيُسَنُّ (و) الْبِياضُ».

ش: وَيُسَنُّ أَنْ يَتَطَيَّبَ، بِلَا نِزَاعٍ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَأَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْأَرْبَعَةِ، وَيَتَطَيَّبُ بِمَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ، وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ أَهْلِهِ.

الدليل: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ سَلْمَانَ مَرْفُوعاً قَالَ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ وَيَذْهَبُ مِنْ دَهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طَيِّبِ بَيْتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يَصْلِي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يَنْصَتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «مَنْ طَيَّبَ بَيْتَهُ» أَي: مَا خَفِيَ رِيحُهُ وَظَهَرَ لَوْنُهُ لِتَأْكِدِ الطَّيِّبِ. قَالَ فِي «الْمُبْدَعِ»: وَظَاهَرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ: خِلَافُهُ اهـ.

وحديث أَبِي سَعِيدٍ: «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ وَسَوَاكٍ وَيَمَسُّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدِرَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ عِيدٌ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَمَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ وَإِنْ كَانَ طَيِّبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ»<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاسْتَنْ، وَمَسَّ مِنْ طَيِّبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَلَبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ، ثُمَّ رَكَعَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْكَعَ، وَأَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ كَانَتْ كَفَّارَةً مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا

= الْفَتَاوَى ٣٠٨/٢٢، وَ«حَاشِيَةُ الْعَنْقَرِيِّ» ٣٠٠/١، وَ«مَجْمُوعُ الْمَنْقُورِ» ٥٦/١ ط (٤)، وَ«فَتَاوَى إِسْلَامِيَّةً» ٤١٩/١، ٤٢٠، وَ«زَادَ الْمَعَادَ» ٣٧٦/١، وَ«الْإِفْصَاحُ» ١٦٦/١، وَ«الْتِمْهِيدُ» ٧٩/١، وَ«مَعَالِمُ السَّنَنِ مَعَ التَّهْذِيبِ» ٢١٧/١.

(١) سَلَفُ ص ٩٨ / تَعْلِيقُ (١).

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٨٤٦)، وَبَنَحُوهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٨٠).

(٣) سَلَفُ ص ٥٥ / تَعْلِيقُ (٣).

بأسانيد حسنة، وهو من رواية محمد بن إسحاق صاحب «المغازي» عن محمد بن إبراهيم التيمي، ومحمد بن إسحاق يُحْتَجُّ به عند الجمهور إذا قال: أخبرني أو حدثني أو سمعتُ، ولا يحتجُّ به إذا قال: عن، لأنه منسوب إلى تدليس، وقد قال في رواية أبي داود عن محمد بن إبراهيم، وفي رواية أحمد والبيهقي: حدثني محمد بن إبراهيم، فثبت بذلك سماعه وصار الحديث حسناً قاله النووي<sup>(١)</sup>.

قال النووي: قوله: «وَاسْتَنَّ» بتشديد النون أي: تسوَّك، ويُقَالُ: أَنْصَتَ وَنَصَّتَ وَتَنَصَّتْ ثلاث لغات ذكرهنَّ الأزهري وغيره أفصحها: أَنْصَتَ وبها جاء القرآن العزيز اهـ.

قوله: «أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ» أي: إن لم يجد دُهنًا، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون «أو» بمعنى الواو، وإضافته إلى البيت تؤذن بأن السُّنَّة أن يتخذ المرأة لنفسه طيباً، ويجعل استعماله له عادةً فيدَّخِرَه في البيت، وهذا معنى على أن المراد بالبيت حقيقته، لكن في حديث عبدالله بن عمر وعند أبي داود<sup>(٢)</sup>: «أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ امْرَأَتِهِ» والمعنى على هذا أن مَنْ لم يتخذ لنفسه طيباً، فليستعمل من طيب امرأته. وعند مسلم من حديث أبي سعيد بلفظ: «وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمَرْأَةِ»<sup>(٣)</sup> وفيه أن المراد بالبيت في الحديث امرأة الرجل. اهـ.

وقال الشوكاني: وقد ادعى بعضهم الإجماع على عدم وجوب الطيب، وجعل ذلك دليلاً على عدم وجوب الغسل، وأجيب عن ذلك بأنه قد روي عن أبي هريرة بإسناد صحيح، كما قال الحافظ في «الفتح»: إنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة، وبه قال بعض أهل الظاهر، وبأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب كما

(١) حديث قوي، أخرجه الإمام أحمد ٨١/٣، وأبو داود (٣٤٣)، والبيهقي ٢٤٢/٣، وصححه ابن خزيمة (١٧٦٢)، والحاكم ٢٨٣/١، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان (٢٧٧٨)، وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه فيه.

(٢) في «سننه» (٣٤٧) وإسناده حسن.

(٣) أخرجه مسلم (٨٤٦).

قال ابن الجوزي اهـ.

مسألة: ويُسنُّ أن يلبسَ أحسنَ ثيابه، بلا نزاع قاله في «الإنصاف». وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك.

الدليل: ما روى عبدالله بن سلام أنه سمعَ رسول الله ﷺ في يوم الجمعة يقول: «ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته» رواه أبو داود وابن ماجه. وجاء في حديث: «مَنْ لبسَ أحسنَ ثيابه يومَ الجمعة واغتسلَ». وذكر الحديث<sup>(١)</sup>. وعن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «على كلِّ مسلم الغُسلُ يومَ الجمعة ويلبَسُ من صالح ثيابه وإن كانَ له طيبٌ مسَّ منه» رواه أحمد<sup>(٢)</sup>.

مسألة: وأفضلُ الثيابِ البياضُ، باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف لما تقدّم في آداب اللباس من ستر العورة. من ذلك قوله ﷺ: «خيرُ ثيابكم البياضُ البسوها أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم»<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث حسنٌ، أخرجه أبو داود (١٠٧٨)، وابن ماجه (١٠٩٥) من طريق محمد بن يحيى بن حبان، عن عبدالله بن سلام، فذكره.

قلنا: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، إلا أن فيه انقطاعاً بين محمد بن يحيى بن حبان وبين عبدالله بن سلام، فقد ولد محمد بن يحيى سنة ٤٧ أي: بعد وفاة عبدالله بن سلام بأربع سنوات.

وله شاهد من حديث عائشة عند ابن ماجه (١٠٩٦)، وابن خزيمة (١٧٦٥) وابن حبان (٢٧٧٧).

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(٢) في «مسنده» ٦٥/٣، وفي إسناده فليح، وهو حسن يعتبر به، وراويه عن أبي سعيد هو أبو بكر بن المنكدر، لم يسمع من أبي سعيد.

لكن له طريق آخر يتقوى بها عند أحمد ٨/٣، وأبو داود (٣٤٣)، وابن خزيمة (١٧٦٢)، وسندها حسن.

وأصل الحديث في «الصحيحين» دون قوله: «ويلبس من صالح ثيابه». أخرجه البخاري (٨٥٨)، ومسلم (٨٤٦).

(٣) حديث صحيح، أخرجه أحمد (٢٢١٩)، وأبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (٩٩٤)، وابن ماجه (١٤٧٢) و(٣٥٦٦)، وصححه الحاكم ٣٥٤/١ ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حديث حسن =

وروى سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «البسوا ثيابَ البيضِ فإنها أظهُرُ وأطيبُ».

قال النووي: حديثٌ صحيحٌ رواه الحاكم في «المستدرک» والبيهقي وغيرهما في كتاب الجنائز، قال الحاكم: هو صحيح<sup>(١)</sup>. وقوله: «البسوا ثيابَ البيضِ» أي: ثياب الألوانِ البيضِ والبسوا بفتح الباء اهـ. ويُستحبُّ أن يَغْتَمَّ ويرتدي.

الدليل: أن النبي ﷺ كان يفعلُ ذلكَ، فقد روى عمرو بن حريث: أن النبي ﷺ خطبَ الناسَ وعليه عمامةٌ سوداءُ. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. وأما لبسُ البردِ، فرواه جابر بن عبد الله، قال: كان للنبي ﷺ بُردٌ يلبسه في العيدين والجمعة. رواه البيهقي<sup>(٣)</sup>. والإمامُ في هذا أو نحوه أكَّد من غيره؛ لأنه المنظورُ إليه من بين الناس<sup>(٤)</sup>.

نص: «ويُسَنُّ (و) إتيانُها (ء) ماشياً، وأفضل (وش) بعد طلوعِ (ء) الفجرِ. ويجوزُ (و) الركوب (ء)».

= صحيح.

وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(١) حديث صحيح، وأخرجه ابن ماجه (٣٥٦٧)، والترمذي في «جامعه» (٢٨١٠) وفي «الشمائل» (٦٨)، والنسائي ٣٤/٤، والطبراني في «الكبير» (٦٩٧٥)، والحاكم ٣٥٤/١ و١٨٥/٤، والبيهقي ٤٠٢/٣ و٤٠٣ من حديث سمرة بن جندب. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه الحافظ في «الفتح» ١٢٥/٣.

(٢) في «صحيحه» (١٣٥٩).

(٣) في «سننه» ٢٤٧/٣.

(٤) انظر «كشاف القناع» ٤٦/٢، و«الإنصاف» ٤٠٨/٢، و«المغني» ٢٢٩/٣، ٢٣٠، و«المجموع شرح المذهب» ٣٦٧/٤، ٣٦٨، و«نيل الأوطار» ٢٦٧/٣، و«فتح الباري» ٣٧٢، ٣٧١، ٣٦٢/٢.



ش: وَيُسَنُّ أَنْ يَبْكُرَ<sup>(١)</sup> إِلَى الْجُمُعَةِ وَلَوْ كَانَ مُشْتَغَلًا بِالصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ لِلْخَبَرِ<sup>(٢)</sup>، غَيْرَ الْإِمَامِ، فَلَا يُسَنُّ لَهُ التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا. وَمَعْنَى تَبَكُّيرِهِ: إِتْيَانُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا بَعْدَ الزَّوَالِ. هَذَا الْمَذْهَبُ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ.

الدليل: مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: وهذا المذكور من أن الساعات خمس هو المشهور في كتب الحديث، وفي رواية النسائي<sup>(٤)</sup> ست ساعات. قال: «في الأولى بدنة، وفي الثانية بقرة، والثالثة كبشاً، والرابعة بطة، والخامسة دجاجة، والسادسة بيضة» وفي رواية النسائي أيضاً: «في الرابعة دجاجة، وفي الخامسة عصفوراً، وفي السادسة بيضة» وإسناد الروایتين صحيحان؛ لكن قد يقال: هما شاذان لمخالفتهما سائر الروايات. وقوله ﷺ: «غُسْلُ الْجَنَابَةِ» معناه غُسْلًا كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ فِي صِفَاتِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِئَلَّا يَتَسَاهَلَ فِيهِ، وَلَا يُكْمَلُ آدَابُهُ وَمَنْدُوبَاتُهُ؛ لَكُونَهُ سَنَةً لَيْسَ بِوَاجِبٍ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ غَيْرَهُ.

وحكى القاضي أبو الطيب في «تعليقه» وصاحب «الشامل» وغيرهما من أصحابنا أن بعضهم حملهُ على الغسل من الجنابة حقيقة، قالوا: والمراد به أنه يُسْتَحَبُّ لَهُ

(١) يقال: بكرت بتخفيف الكاف، وبكرت بتشديدها، وأبكرت وابتكرت وبأكرت، كله بمعنى، حكى الخمسة الجوهري. «المطلع» ص ١٠٧.

(٢) الآتي بعده.

(٣) أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠).

(٤) في «سننه» ٩٨/٣.

أن يُجامع زوجته - إن كان له زوجة - أو أمته، لتسكن نفسه في يومه، ويؤيده حديث: «من غَسَلَ وَاغْتَسَلَ»<sup>(١)</sup> على أحد المذاهب في تفسيره.

وقوله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح» يستدل به أصحابنا على مالك في اشتراط الرواح عقبه، لأن «ثم» للتراخي، ويستدلون به على الأوزاعي، في تجويزه الاغتسال قبل الفجر، لأن ما قبل الفجر ليس من يوم الجمعة بالاتفاق. وهذه الرواية مبينة لغسل الجمعة المطلق في غيرها، وقوله ﷺ: «ثم راح» أي: في الساعة الأولى، وأما حقيقة الرواح والمراد به فسنذكره إن شاء الله تعالى. وقوله ﷺ: «قَرَّبَ بدنَةً» إلى آخره معنى قَرَّبَ بدنَةً: تصدَّقَ بها، والمراد بالبدنة هنا الواحد من الإبل ذكرًا كان أو أنثى. وفي حقيقة البدنة خلاف لأهل اللغة والفقهاء. قال الجمهور: يقع على الواحد من الإبل والبقر والغنم، وسميت بذلك لعظم بدنيتها، وقيل: يختص بالإبل. والبقرة - ويقع على الذكر والأنثى - سميت بقرة، لأنها تبقر الأرض أي: تشقها بالحرارة، والبقر الشق، ووصف الكبش بأنه أقرن، لأنه أحسن وأكمل في صورته، والدَّجاجة - بفتح الدال وكسرهما - يقع على ذكر وأنثى، ويقال: حضرت الملائكة وغيرهم بفتح الضاد على المشهور، وحكى ابن السكيت وجماعات كسرهما، قالوا: وهؤلاء الملائكة غير الحفظة بل طائفة وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة، ثم يحضرون يسمعون الخطبة.

وفي هذا الحديث حجة لنا وللجمهور على مالك، فإنه قال: التضحية بالبقرة أفضل من البدنة، وفي الهدي في الحج قال: البدنة أفضل، وعندنا وعند الجمهور البدنة أفضل فيهما، ودليلنا أن القربان يطلق على الأضحية والهدي، وهذا الحديث صريح في ترجيح البدنة على البقرة في القربان، ومعنى الحديث: الحث على التبكير إلى الجمعة، وأن مراتب الناس في الفضيلة فيه وفي غيره على قدر أعمالهم

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٣٤٥)، وابن ماجه (١٠٨٧)، والترمذي (٤٩٦)، والنسائي (٩٥/٣ - ٩٦)، وصححه ابن خزيمة (١٧٦٧)، وابن حبان (٢٧٨١)، والحاكم (٢٨٢/١) من حديث أوس بن أوس، رضي الله عنه.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] واتفق أصحابنا على استحباب التبكير إلى الجمعة والله أعلم. اهـ.

قال الزركشي: وذكر الساعات بالألف واللام ينصرف إلى المعهودات اهـ.

قال الشيخ عبدالله بن جبرين: أي: الساعات الزمنية المعروفة، فالليل والنهار أربع وعشرون ساعة، وتبدأ من أول الليل، وتقع صلاة الجمعة غالباً في الساعة السادسة وقد تقع بعدها بقليل. وقد يُراد بالأولى تمام الواحدة وما بعدها إلى الثانية، وهكذا حيث إن الوقت يختلف صيفاً وشتاءً، ولكن لا بد أن يقع الزوال بعد الخامسة أو بعد السادسة عادة اهـ.

وقد اختلف الفقهاء في هذه الساعة على قولين:

أحدهما: أنها من أول النهار، وهذا هو المعروف في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما. قال النووي: وبهذا قال جمهور العلماء، قال: وهو الصواب اهـ.

والثاني: أنها أجزاء من الساعة السادسة بعد الزوال، وهذا هو المعروف في مذهب مالك، واختاره بعض الشافعية، وعبر بعضهم: إنها ما يتبادر إلى الذهن من العرف فيها، واحتجوا عليه بحجتين.

إحدهما: أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال، وهو مقابل الغدو الذي لا يكون إلا قبل الزوال، قال تعالى: ﴿غَدُوهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]. قال الجوهرى: ولا يكون إلا بعد الزوال.

الحجة الثانية: أن السلف كانوا أحرص شيء على الخير، ولم يكونوا يغدون إلى الجمعة من وقت طلوع الشمس، وأنكر مالك التبكير إليها في أول النهار، وقال: لم ندرك عليه أهل المدينة.

قال ابن القيم: واحتج أصحاب القول الأول، بحديث جابر - رضي الله عنه -

عن النبي ﷺ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعَةً»<sup>(١)</sup>. قالوا: والساعات المعهودة، هي الساعات التي هي ثنتا عشرة ساعة، وهي نوعان: ساعاتٌ تعديليةٌ، وساعاتٌ زمانيةٌ، قالوا: وبدل على هذا القول، أن النبي ﷺ، إنما بلغ بالساعاتِ إلى ستٍّ، ولم يزد عليها، ولو كانت الساعةُ أجزاءً صغاراً من الساعةِ التي تُفعل فيها الجمعةُ، لم تنحصر في ستةِ أجزاءٍ، بخلافِ ما إذا كان المرادُ بها الساعاتِ المعهودةُ، فإن الساعةَ السادسةَ متى خرجتْ، ودخلتِ السابعةُ، خرجَ الإمامُ، وطُويتِ الصحفُ، ولم يُكتبْ لأحدٍ قربانٌ بعد ذلك، كما جاء مصرحاً به في «سنن أبي داود» من حديث علي - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: «إذا كان يومُ الجمعةِ، غَدَتِ الشَّيَاطِينُ بِرَأْيَاتِهَا إِلَى الْأَسْوَاقِ، فَيَرْمُونَ النَّاسَ بِالتَّرَابِثِ أَوْ الرِّبَاطِثِ، وَيُثَبِّطُونَهُمْ عَنِ الْجُمُعَةِ، وَتَغْلُو الْمَلَائِكَةُ، فَتَجْلِسُ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، فَيَكْتُبُونَ الرَّجُلَ مِنْ سَاعَةٍ، وَالرَّجُلَ مِنْ سَاعَتَيْنِ حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمر بن عبد البر: اختلف أهل العلم في تلك الساعاتِ، فقالت طائفةٌ منهم: أرادَ الساعاتِ من طلوعِ الشمسِ وصفائِها، والأفضلُ عندهم التَّكْبِيرُ في ذلك الوقتِ إلى الجمعةِ، وهو قولُ الثوري، وأبي حنيفة والشافعي، وأكثر العلماء، بل كلُّهم يَسْتَحِبُّ الْبُكُورَ إِلَيْهَا.

قال الشافعي رحمه الله: ولو بكر إليها بعد الفجر، وقبل طلوعِ الشمسِ، كان حسناً. وذكر الأثرم، قال: قيل لأحمد بن حنبل: كان مالك بن أنس يقول: لا ينبغي التهجيرُ يومَ الجمعةِ باكراً، فقال: هذا خلافُ حديثِ النبي ﷺ. وقال: سبحانه الله

(١) حديث قوي، وأخرجه أبو داود (١٠٤٨)، والنسائي ٩٩/٣، وصححه الحاكم ٢٧٩/١، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أحمد (٧١٩)، وأبو داود (١٠٥١)، ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢٢٠/٣، وابن عبد البر في «التمهيد» ٢٨/٢٢ - ٢٩ من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن عطاء الخراساني، أنه حدثه عن مولى امرأته، عن علي بن أبي طالب.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف لجهالة مولى امرأة عطاء. وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

إلى أي شيء ذهب في هذا، والنبي ﷺ يقول: «كالمُهْدِي جُزُوراً».

قال: وأما مالك، فذكر يحيى بن عمر، عن حرملة، أنه سأل ابن وهب عن تفسير هذه الساعات: أهو الغدو من أول ساعات النهار، أو إنما أراد بهذا القول ساعات الرواح؟ فقال ابن وهب: سألت مالكا عن هذا، فقال: أما الذي يقع بقلبي، فإنه إنما أراد ساعة واحدة تكون فيها هذه الساعات، من راح من أول تلك الساعة، أو الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة، أو الخامسة، أو السادسة. ولو لم يكن كذلك، ما صُلِّيت الجمعة حتى يكون النهار تسع ساعات في وقت العصر، أو قريباً من ذلك.

وكان ابن حبيب، يُنكر قول مالك هذا، ويميل إلى القول الأول، وقال: قول مالك هذا تحريف في تأويل الحديث، ومحال من وجوه. وقال: يدلك أنه لا يجوز ساعات في ساعة واحدة: أن الشمس إنما تزول في الساعة السادسة من النهار، وهو وقت الأذان، وخروج الإمام إلى الخطبة، فدل ذلك على أن الساعات في هذا الحديث هي ساعات النهار المعروفة، فبدأ بأول ساعات النهار، فقال: من راح في الساعة الأولى، فكأنما قرب بدنة، ثم قال: في الساعة الخامسة بيضة، ثم انقطع التهجير، وحان وقت الأذان، فشرح الحديث بين في لفظه، ولكنه حُرف عن موضعه، وشرح بالخلف من القول، وما لا يكون، وزهد شارحه الناس فيما رغبهم فيه رسول الله ﷺ من التهجير من أول النهار، وزعم أن ذلك كله إنما يجتمع في ساعة واحدة قرب زوال الشمس، قال: وقد جاءت الآثار بالتهجير إلى الجمعة في أول النهار، وقد سقنا ذلك في موضعه من كتاب «واضح السنن» بما فيه بيان وكفاية.

هذا كله قول عبد الملك بن حبيب، ثم ردَّ عليه أبو عمر، وقال:

هذا تحامل منه على مالك - رحمه الله تعالى -، فهو الذي قال القول الذي أنكره وجعله خُلُفاً وتحريفاً من التأويل، والذي قاله مالك تشهد له الآثار الصحاح من رواية الأئمة، ويشهد له أيضاً العمل بالمدينة عنده، وهذا مما يصح فيه الاحتجاج بالعمل، لأنه أمرٌ يتردد كل جمعة لا يخفى على عامة العلماء.

فمن الآثار التي يحتجُّ بها مالكٌ، ما رواه الزهري عن سعيد بن المسيَّب. عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إذا كان يومُ الجمعة، قامَ على كلِّ بابٍ من أبوابِ المسجدِ ملائكةٌ، يكتبونَ النَّاسَ، الأوَّلَ فالأوَّلَ، فالمُهَجَّرُ إلى الجمعةِ كالمُهْدِي بدنةً، ثمَّ الذي يليه كالمُهْدِي بقرَّةً، ثمَّ الذي يليه كالمُهْدِي كبشاً، حتى ذَكَرَ الدَّجاجةَ والبيضةَ، فإذا جلسَ الإمامُ، طويَتِ الصُّحُفُ، واستمعوا الخطبةَ»<sup>(١)</sup>.

قال: ألا ترى إلى ما في هذا الحديثِ، فإنه قال: يكتبونَ الناسَ الأوَّلَ فالأوَّلَ، فالمُهَجَّرُ إلى الجمعةِ كالمُهْدِي بدنةً، ثمَّ الذي يليه فجعل الأوَّلَ مهجَّراً، وهذه اللفظة إنما هي مأخوذة من الهاجرة والتهجير، وذلك وقتُ النهوضِ إلى الجمعةِ، وليس ذلك وقتَ طلوعِ الشمسِ، لأنَّ ذلك الوقتَ ليسَ بهاجرة ولا تهجير، وفي الحديث: «ثمَّ الذي يليه، ثمَّ الذي يليه». ولم يذكر الساعة. قال: والطَّرُقُ بهذا اللفظ كثيرة، مذكورة في «التمهيد»<sup>(٢)</sup>، وفي بعضها: «المتعجلُ إلى الجُمُعَةِ كالمُهْدِي بدنةً». وفي أكثرها: «المُهَجَّرُ كالمُهْدِي جُزُوراً» الحديث. وفي بعضها، ما يدل على أنه جعلَ الرائيَّ إلى الجمعةِ في أولِ الساعةِ كالمُهْدِي بدنةً، وفي آخرها كذلك. وفي أولِ الساعةِ الثانيةِ كالمُهْدِي بقرَّةً، وفي آخرها كذلك.

وقال بعض أصحاب الشافعي: لم يُردِ ﷺ بقوله: «المُهَجَّرُ إلى الجُمُعَةِ كالمُهْدِي بدنةً»، الناهضُ إليها في الهجيرِ والهجرة، وإنما أرادَ التاركَ لأشغاله وأعماله من أغراض أهلِ الدنيا للنهوضِ إلى الجمعةِ، كالمُهْدِي بدنةً، وذلك مأخوذاً من الهجرة وهو تركُ الوطنِ، والنهوضُ إلى غيره، ومنه سُمِّيَ المهاجرون.

وقال الشافعي رحمه الله: أحبُّ التذكيرِ إلى الجمعةِ، ولا تُؤْتَى إلا مشياً. هذا كله كلامُ أبي عمر<sup>(٣)</sup>.

قلت: وممدار إنكار التذكير أول النهار على ثلاثة أمور، أحدها: على لفظة

(١) أخرجه البخاري (٩٢٩)، ومسلم (٨٥٠).

(٢) ٢٨ - ٢٥ / ٢٢.

(٣) انظر «الاستذكار» ٧ / ٥ - ٢٣.

الروح، وأنها لا تكون إلا بعد الزوال، والثاني: لفظة التهجير، وهي إنما تكون بالهجرة وقت شدة الحر، والثالث: عمل أهل المدينة، فإنهم لم يكونوا يأتون من أول النهار.

فأما لفظة الروح، فلا ريب أنها تُطلق على المضي بعد الزوال، وهذا إنما يكون في الأكثر إذا قُرنت بالغدو، كقوله تعالى: ﴿غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، وقوله ﷺ: «مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نَزْلًا فِي الْجَنَّةِ كُلَّمَا عَدَا أَوْ رَاحَ»<sup>(١)</sup>. وقول الشاعر:

نَرُوْجٌ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا      وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي<sup>(٢)</sup>

وقد يُطلق الروحُ بمعنى الذهاب والمضي، وهذا إنما يجيء، إذا كانت مجردة عن الاقتران بالغدو.

وقال الأزهري في «التهذيب»: سمعتُ بعضَ العرب يستعملُ الروحَ في السير في كلِّ وقت، يقال: راح القوم: إذا ساروا، وغدوا كذلك، ويقول أحدهم لصاحبه: تروِّج، ويخاطب أصحابه، فيقول: رُوحوا، أي: سيروا، ويقول الآخر: ألا تروِّحون؟ ومن ذلك ما جاء في الأخبار الصحيحة الثابتة، وهو بمعنى المضي إلى الجمعة والخِفة إليها، لا بمعنى الروح بالعشي.

وأما لفظ التهجير والمهجر، فمن الهجير، والهجرة، قال الجوهري: هي نصف

---

(١) أخرجه أحمد (١٠٦٠٨)، والبخاري (٦٦٢)، ومسلم (٦٦٩) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) البيت للسلطان السعدي من قصيدة أوردتها الجاحظ في «الحيوان» ٤٧٧/٣ ومطلعها.

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ      رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ  
إِذَا لَيْلَةٌ هَرَمَتْ يَوْمَهَا      أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ فَتِي  
نروح...

تموت مع المرء حاجاته      وتبقى له حاجة ما بقي

النهار عند اشتداد الحر، تقول منه: هَجَّرَ النهارُ، قال امرؤ القيس:

فَدَعَّهَا وَسَلَّ الهمَّ عنكَ بِجَسْرَةٍ      ذَمُولٍ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَّرَا<sup>(١)</sup>

ويقال: أتينا أهلنا مهجَّرين، أي: في وقتِ الهاجرة، والتهجيرُ والتهجُّرُ: السيرُ في الهاجرة، فهذا ما يقرر به قولُ أهل المدينة.

قال الآخرون: الكلام في لفظ التهجير، كالكلام في لفظ الرواح، فإنه يطلق ويُراد به التبكير.

قال الأزهري في «التهذيب»: روى مالك، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث آخر مرفوع: «المهَجَّرُ إلى الجمعة كالمُهْدِي بدنة»<sup>(٣)</sup>. قال: ويذهب كثيرٌ من الناس إلى أن التهجير في هذه الأحاديث تفعيل من الهاجرة وقت الزوال وهو غلطٌ، والصوابُ فيه ما روى أبو داود المصاحفي، عن النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ، أنه قال: التهجيرُ إلى الجمعة وغيرها: التبكيرُ والمبادرةُ إلى كل شيء، قال: سمعتُ الخليلَ يقول ذلك، قاله في تفسير هذا الحديث.

قال الأزهري: وهذا صحيح، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ ومن جاورهم من قيس، قال لبيد:

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٦٣ من قصيدته التي مطلعها:

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا      وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْ فَعَرَعَا

والجسرة: الناقة الشبيطة، والذمول: التي تسير الذميل وهو سير سريع، ومعنى صام النهار: قام واعتدل، وهجر: من الهاجرة وشدة الحر.

(٢) هو في «الموطأ» ٦٨/١، ومن طريق «الموطأ» أخرجه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) سلف ص ١١٤ / تعليق (١).



رَاحَ الْقَطِينُ بِهَجْرٍ بَعْدَ مَا ابْتَكُرُوا      فَمَا تُوَاصِلُهُ سَلْمَى وَمَا تَذُرُ  
فقرن الهَجْر بالابتكار، والرواحُ عندهم: الذهابُ والمضي، يقال: رَاحَ الْقَوْمُ،  
إِذَا خَفُوا وَمَرُّوا أَيَّ وَقْتٍ كَانَ.

وقوله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي التَّهْجِيرِ، لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ» أراد به التذكير إلى  
جميع الصَّلوات، وهو المضي إليها في أول أوقاتها. قال الأزهري: وسائر العرب  
يقولون: هَجَرَ الرَّجُلُ: إِذَا خَرَجَ وَقْتَ الْهَاجِرَةِ. وروى أبو عبيد عن أبي زيد: هَجَرَ  
الرَّجُلُ: إِذَا خَرَجَ بِالْهَاجِرَةِ. قال: وهي نصف النهار. ثم قال الأزهري: أنشدني  
المنذري فيما روى لثعلب، عن ابن الأعرابي في «نوادره»، قال: قال جَعْتَنَةُ بْنُ  
جَوَّاسٍ الرَّبْعِي فِي نَاقَتِهِ:

هَلْ تَذْكُرِينَ قَسَمِي وَنَذْرِي      أَزْمَانَ أَنْتِ بِعُرُوضِ الْجَفْرِ  
إِذْ أَنْتِ مِضْرَارُ جَوَادِ الْحُضْرِ      عَلَيَّ إِنْ لَمْ تَنْهَضِي بِوُقْرِي  
بِأَرْبَعِينَ قُدَّرْتُ بِقَدْرِ      بِالْخَالِدِيِّ لَا بِصَاعِ حَجْرِ  
وَتَصَحَّبِي أَيْانِقاً فِي سَفَرِي      يُهَجِّرُونَ بِهَجْرِ الْفَجْرِ  
ثُمَّتَ تَمْشِي لَيْلَهُمْ فَتَسْرِي      يَطُؤُونَ أَعْرَاضَ الْفِجَاجِ الْغُبْرِ  
طَيِّ أَخِي التَّجْرِ بُرُودَ التَّجْرِ

قال الأزهري: يُهَجِّرُونَ بهجير الفجر، أي: ييكونون بوقت السحر.

وأما كون أهل المدينة لم يكونوا يروحون إلى الجمعة أول النهار، فهذا غاية  
عملهم في زمان مالك - رحمه الله -، وهذا ليس بحجة، ولا عند من يقول: إجماع  
أهل المدينة حجة، فإن هذا ليس فيه إلا ترك الرواح إلى الجمعة من أول النهار،  
وهذا جائز بالضرورة. وقد يكون اشتغال الرجل بمصالحه ومصالح أهله ومعاشه  
وغير ذلك من أمور دينه ودنياه أفضل من رَوَاحِهِ إلى الجمعة من أول النهار، ولا ريب  
أن انتظار الصلاة بعد الصلاة، وجلوس الرجل في مصلاه حتى يُصَلِّي الصلاة  
الأخرى، أفضل من ذهابه وعوده في وقت آخر للثانية، كما قال ﷺ: «وَالَّذِي يَنْتَظِرُ

الصَّلَاةَ، ثُمَّ يُصَلِّيْهَا مَعَ الْإِمَامِ أَفْضَلَ مِنَ الَّذِي يُصَلِّي، ثُمَّ يَرْوِجُ إِلَى أَهْلِهِ»<sup>(١)</sup>، وأخبر: «أن الملائكة لم تَزَلْ تُصَلِّي عليه ما دَامَ فِي مُصَلَاة»<sup>(٢)</sup>، وأخبر: «أن انتظار الصلاة بعد الصلاة، مما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات، وأنه الرُّبَاطُ»<sup>(٣)</sup> وأخبر: «أن الله يُبَاهِي ملائِكَتَهُ بِمَنْ قَضَى فَرِيضَةً وَجَلَسَ يَنْتَظِرُ أُخْرَى»<sup>(٤)</sup> وهذا يدل على أن من صَلَّى الصَّحْخ، ثم جَلَسَ يَنْتَظِرُ الْجُمُعَةَ، فهو أَفْضَلُ مِمَّنْ يَذْهَبُ، ثم يَجِيءُ فِي وَقْتِهَا، وَكُونَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهِمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، فَهَكَذَا الْمَجِيءُ إِلَيْهَا وَالتَّبَكُّيرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وقال الحافظ عن القول الثاني: وفيه نظر، إذ لو كان ذلك المراد لاختلَفَ الأمرُ في اليوم الشَّاتِي والصَّائِفِ، لِأَنَّ النَّهَارَ يَنْتَهِي فِي الْقَصْرِ إِلَى عَشْرِ سَاعَاتٍ، وَفِي الطُّولِ إِلَى أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَاعَةٍ، وَهَذَا الْإِشْكَالُ لِلْقَالَ. وَأَجَابَ عَنْهُ الْقَاضِي حَسِينُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّاعَاتِ مَا لَا يَخْتَلِفُ عَدَدُهُ بِالطُّولِ وَالْقَصْرِ، فَالنَّهَارُ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعَةً، لَكِنْ يَزِيدُ كُلُّ مِنْهَا وَيَنْقُصُ وَاللَّيْلُ كَذَلِكَ، وَهَذِهِ تَسْمَى السَّاعَاتُ الْآفَاقِيَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الْمِيقَاتِ، وَتِلْكَ التَّعْدِيلِيَّةُ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعاً: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً»<sup>(٥)</sup>.

قال الحافظ: وهذا وإن لم يرد في حديثِ التَّبَكُّيرِ فَيَسْتَأْنَسُ بِهِ فِي الْمُرَادِ بِالسَّاعَاتِ. وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالسَّاعَاتِ بَيَانُ مَرَاتِبِ الْمُبَكِّرِينَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى الزَّوَالِ، وَأَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسٍ.

- 
- (١) أخرجه البخاري (٦٥١)، ومسلم (٦٦٢) من حيث أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه.  
(٢) أخرجه البخاري (١٧٦) ومسلم (٦٥٩)، من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.  
(٣) أخرجه مسلم (٢٥١)، وابن حبان (١٠٣٨) من حيث أبي هريرة رضي الله عنه.  
(٤) حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦٧٥٠)، وابن ماجه (٨٠١) من حديث عبد الله بن عمرو، رضي الله عنه.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٥٤: هذا إسناد رجاله ثقات.

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» ٢٨٢/١: رواه ثقات.

(٥) سلف ص ١١٢ / تعليق (١).

وتجاسر الغزالي فقسمها برأيه فقال: الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والثانية إلى ارتفاعها، والثالثة إلى انبساطها، والرابعة إلى أن ترمض الأقدام، والخامسة إلى الزوال. واعترضه ابن دقيق العيد بأن الردّ إلى الساعات المعروفة أولى وإلا لم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معنى، لأن المراتب متفاوتة جداً. اهـ.

وقيل المراد بالساعات خمس لحظات لطيفة: أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر، روي ذلك عن المالكية. واستدلوا على ذلك بأن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود، وقالوا: الرواح لا يكون إلا من بعد الزوال.

وقد أنكر الأزهري على من زعم أن الرواح لا يكون إلا من بعد الزوال، ونقل أن العرب تقول: راح في جميع الأوقات بمعنى ذهب، قال: وهي لغة أهل الحجاز، ونقل أبو عبيد في «الغريبين» نحوه. وفيه ردّ على الزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه، وحيث قال: إن استعمال الرواح بمعنى الغدوّ، ولم يسمع ولا ثبت ما يدلّ عليه، وقد روي الحديث بلفظ: «غدا» مكان: «راح» وبلفظ: «المتعجل إلى الجمعة».

قال الحافظ: ومجموع الروايات يدل على أن المراد بالرواح الذهاب، اهـ قال الشوكاني وما ذكرته المالكية أقرب إلى الصواب، لأن الساعة في لسان الشارع وأهل اللغة الجزء من أجزاء الزمان كما في كتب اللغة. ويؤيد ذلك أنه لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه ذهب إلى الجمعة قبل طلوع الشمس أو عند انبساطها، ولو كانت الساعة هي المعروفة عند أهل الفلك، لما ترك الصحابة الذين هم خير القرون وأسرع الناس إلى موجبات الأجور الذهاب إلى الجمعة في الساعة الأولى من أول النهار أو الثانية أو الثالثة، فالواجب حمل كلام الشارع على لسان قومه إلا أن يثبت له اصطلاح يخالفهم، ولا يجوز حمله على المتعارف في لسان المتشعبة الحادث بعد عصره، إلا أنه يعكّر على هذا حديث جابر المصريح بأن يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة، فإنه تصريح منه باعتبار الساعات الفلكية. ويمكن التفصي عنه بأن مجرد جريان ذلك

على لسانه ﷺ لا يستلزم أن يكون اصطلاحاً له تجرى عليه خطابه . ومما يشكلُ على اعتباراتِ الساعاتِ الفلكيةِ وحملِ كلامِ الشارعِ عليها استلزامُه صحة صلاة الجمعة قبلَ الزوال . ووجه ذلك أن تقسيم الساعات إلى خمس، ثم تعقيبها بخروج الإمام، وخروجه عند أول وقت الجمعة يقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبلَ الزوال .

وقد أجاب صاحب «الفتح» عن هذا الإشكال فقال: إنه ليس في شيء من طرق الحديث ذكر الإتيان من أول النهار، فلعل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره، ويكون مبدأ المجيء من أول الثانية، فهي أولى بالنسبة للمجيء ثانية بالنسبة للنهار. قال: وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الإشكال، وإلى هذا أشار الصيدلاني فقال: إن أول التبكير يكون من ارتفاع النهار وهو أول الضحى وهو أول الهاجرة، قال: ويؤيده الحث على التهجير إلى الجمعة. ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان: أحدهما أن أول التبكير طلوع الشمس، والثاني طلوع الفجر قال: ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوي وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سُمي عند النسائي من طريق الليث عنه بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور. وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان، أخرجه محمد بن عبد السلام - الخشني وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بلفظ: «فكمهدي البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى الطير إلى العصفور . . .» الحديث، ونحوه في مرسل طاووس عند سعيد بن منصور: ووقع عند النسائي أيضاً في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة: «البطة» بين الكباش والدجاجة، لكن خالفه عبد الرزاق، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها، وعلى هذا فخرج الإمام يكون عند انتهاء السادسة. اهـ.

قال النووي مدلاً على صحة القول الأول: أن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة يكتبون من جاء في الساعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة، كما صح في روايتي النسائي اللتين قدمتهما، فإذا خرج الإمام طووا الصحف ولا يكتبون

بعد ذلك أحداً، ومعلوم أن النبي ﷺ كان يخرج إلى الجمعة متصلاً بالزوال، وكذلك جميع الأئمة في جميع الأمصار، وذلك بعد انقضاء الساعة السادسة، فدل على أنه لا شيء من الهدي والفضيلة لمن جاء بعد الزوال، ولا يكتب له شيء أصلاً، لأنه جاء بعد طَيِّ الصحف، ولأن ذكر الساعات إنما كان للحث على التبكير إليها والترغيب في فضيلة السبق، وتحصيل فضيلة الصف الأول، وانتظارها والاشتغال بالتنفل والذكر ونحوه، وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال شيء منه، ولا فضيلة للمجيء بعد الزوال، لأن النداء يكون حينئذ ويحرم التأخير عنه.

وقد ثبت عن جابر عن النبي ﷺ قال: «يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه الله عز وجل، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر» رواه أبو داود والنسائي بهذه الحروف بإسناد صحيح، قال الحاكم: هو صحيح على شرط مسلم<sup>(١)</sup>، فهذا الحديث صريح في المسألة.

(وأما احتجاجهم) بلفظ: الرواح فجوابه من وجهين:

أحدهما: لا نسلم أنه مختص بما بعد الزوال، فقد أنكر الأزهري ذلك، وغلط قائله، فقال في «شرح ألفاظ المختصر»: معنى راح مضى إلى المسجد، قال: ويتوهم كثير من الناس أن الرواح لا يكون إلا في آخر النهار وليس ذلك بشيء، لأن الرواح والغدو عند العرب مستعملان في السير، أي وقت كان من ليل أو نهار. يقال: راح في أول النهار وآخره، وتروح وغدا بمعناه. هذا لفظ الأزهري وذكر غيره مثله.

والجواب الثاني: أنه لو سلم أن حقيقة الرواح بعد الزوال وجب حملُه هنا على ما قبله مجازاً، لما ذكرناه من الدلائل الظاهرة. قال الخطابي في شرح هذا الحديث: معنى راح قصد الجمعة وتوجه إليها مبكراً قبل الزوال، قال: وإنما تأولناه على هذا المعنى لأنه لا يجوز أن يبقى عليه بعد الزوال من وقت الجمعة خمس

---

(١) سلف ص ١١٢ / تعليق (١).

ساعات، قال وهذا جائز في الكلام، أن يقال راحَ فلان بمعنى قصدَ، وإن كان حقيقةً الرواح بعد الزوال، والله أعلم. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

فرع: قال النووي: من جاء في أول ساعة من هذه الساعات ومن جاء في آخرها مشتركان في تحصيل أصل البدنة أو البقرة أو غيرهما، ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة من جاء في آخر الساعة، وبدنة المتوسط متوسطة. وهذا كما أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد سبعا وعشرين درجة، ومعلوم أن الجماعة تطلق على اثنين وعلى ألوف، فمن صلى في جماعة هم عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة، ومن صلى مع اثنين له سبع وعشرون درجة، ولكن درجات الأول أكمل، وأشبه هذا كثيرة، هذا هو الراجح المختار. وقال الرافعي: ليس المراد على الأوجه الثلاثة بالساعات الأربع والعشرين بل ترتيب الدرجات، وفضل السابق على الذي يليه، لثلاثي في الفضيلة رجلان جاء في طرفي ساعة. اهـ.

مسألة: ويكون ماشياً، باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف لقوله ﷺ: «ومشى ولم يركب» إن لم يكن عذراً، فإن كان له عذر فلا بأس بركوبه ذهاباً وإياباً، لكن الإياب ركباً لا بأس به. ولو لغير عذر. ويكون بسكينة ووقار، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وحكاه ابن المنذر في مطلق الصلوات عن زيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وأبي ثور، وأحمد، واختاره ابن المنذر.

قال: وروينا عن ابن عمر أنه أسرع حين سمع الإقامة، وروي مثله عن ابن مسعود والأسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد وإسحاق.

دليل الجمهور: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، ولكن اتتوها وأنتم تمشون، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقضوا» رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

وأما قول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾

(١) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

فمعناه اذهبوا وامضوا، لأن السَّعْيَ يطلقُ على الذهابِ وعلى العدو فيبنتُ السنةُ المراد به .

وقال ابن تيمية : إذا خشي فوت الجمعة فإنه يسرعُ حتى يدركَ منها ركعةً فأكثر، وأما إذا كان يدركُها مع المشي وعليه السكينةُ، فهذا أفضلُ بل هو السنة اهـ .

قال ابن حجر: السكينة هي التَّأَنِي في الحركاتِ واجتنابِ العبثِ، والوقارُ الهيبةُ، كفضِّ البصرِ وخفضِ الصوتِ وعدمِ الالتفاتِ، أو الكلمتان بمعنى واحد والثاني مؤكدٌ للأول اهـ<sup>(١)</sup> .

نص : «وُئِسُّ (و) الدُّنُو مِنَ الإِمَامِ، وَيَسْتَقْبِلُ (و) القبلةَ، وَيَسْتَفِئِلُ (و) بالصلاةِ والذكرِ (و)، والصلاةِ (و) على النبي ﷺ» .

ش : ويدنو من الإمام، أي : يقرُبُ منه قال النووي : يستحب بالإجماع اهـ . وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة .

الدليل : قوله ﷺ : «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الإِمَامِ فَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ . كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا عَمَلٌ سَنَةٍ : أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» رواه أحمد وأبو داود من حديثِ أوس بن أوس، وإسناده ثقاتٌ .

قال النووي : هذا الحديث حسن رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيدَ حسنة، قال الترمذي : هو حديث حسن، ورواه أوس بن أوس الثقفي، وقال يحيى بن معين : هو أوس بن أبي أوس، والصواب الأول<sup>(٢)</sup>، وروي غَسَلَ بتخفيف السين، وَغَسَلَ بتشديدِها، روايتان مشهورتان،

(١) انظر «كشف القناع» ٤٧، ٤٦/٢، و«الإنصاف» ٤٠٨/٢، و«الروض المربع» ٤٧٤/٢، و«المجموع شرح المذهب» ٣٦٩-٣٧٢/٤، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/٢٠٤، و«حاشية العنقري» ٣٠١/١، و«شرح الزركشي» ١٧٠/٢، و«نيل الأوطار» ٢٧٠-٢٧٢/٣، و«فتح الباري» ٣٦٨/٢، و«زاد المعاد» ٣٩٩-٤٠٧/١، و«معالم السنن» ٢١٥، ٢١٦، و«التهذيب للأزهري» ٢٢١-٢٢٢، و«التمهيد» ٢٢/٢٤-٢٩، و«إحكام الأحكام مع العدة» ١٣٧-١٤٧ .

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٠٤/٤، وأبو داود (٣٤٥)، وابن ماجه (١٠٨٧)، والترمذي (٤٩٦)، والنسائي ٩٥/٣-٩٦، وصححه ابن خزيمة (١٧٦٧)، وابن حبان (٢٧٨١)، والحاكم =

والأرجح عند المحققين بالتخفيف، فعلى رواية التشديد في معناه ثلاثة أوجه:

أحدها: غسل زوجته بأن جامعها فألجأها إلى الغسل، واغتسل هو، قالوا: ويستحب له الجماع في هذا اليوم؛ ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه.

والثاني: أن المراد غسل أعضاءه في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ثم اغتسل للجمعة.

والثالث: غسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل للجمعة.

وعلى رواية التخفيف في معناه هذه الأوجه الثلاثة:

أحدها: الجماع، قاله الأزهري؛ قال: ويقال: غسل امرأته إذا جامعها.

والثاني: غسل رأسه وثيابه.

والثالث: توضأ.

وذكر بعض الفقهاء غسل بالعين المهملة وتشديد السين أي: جامع، شبه لذة الجماع بالغسل؛ وهذا غلط غير معروف في روايات الحديث، وإنما هو تصحيف، والمختار ما اختاره البيهقي وغيره من المحققين أنه بالتخفيف وأن معناه غسل رأسه، ويؤيده رواية لأبي داود<sup>(١)</sup> في هذا الحديث: «مَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاعْتَسَلَ». وروى أبو داود في «سننه» والبيهقي هذا التفسير عن مكحول وسعيد بن عبدالعزيز. قال البيهقي: وهو بين في رواية أبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهم - عن النبي ﷺ، وإنما أفرَدَ الرأس بالذكر؛ لأنهم كانوا يجعلون فيه الدُّهْنَ والخطمي ونحوهما وكانوا يَغْسِلُونَهُ أولاً ثم يَغْتَسِلُونَ.

وأما قوله ﷺ: «وبكر وابتكر» فقال الأزهري: يجوز فيه بكر بالتخفيف والتشديد، فمن خفف فمعناه خرج من بيته باكراً، ومن شدد معناه أتى الصلاة لأول

= ٢٨١/١.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(١) في «سننه» (٣٤٦)، وإسناده حسن.



وقتها وبادر إليها، وكلُّ مَنْ أَسْرَعَ إلى شيءٍ فَقَدْ بَكَرَ إليه، وفي الحديث بَكَّرُوا بِصَلَاةِ المغرب، أي: صَلُّوْهَا لِأَوَّلِ وَقْتِهَا، ويُقَالُ لِأَوَّلِ الشَّامِ بَاكُورَةٌ؛ لأنه جَاءَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ. قال: معنى ابْتَكَرَ أدركَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ، كما يقال ابْتَكَرَ بَكْرًا إِذَا نَكَحَهَا لِأَوَّلِ إِدْرَاكِهَا.

هذا كَلَامُ الْأَزْهَرِيِّ وَالْمَشْهُورُ بِكَرٍّ بِالتَّشْدِيدِ؛ وَمَعْنَاهُ بَكَرَ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ وَقِيلَ إِلَى الْجَامِعِ؛ وَابْتَكَرَ أدركَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ. وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى جُمَعَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدًا. حَكَاهُ الْخُطَّابِيُّ عَنِ الْأَثَرِيِّ صَاحِبِ أَحْمَدَ، قَالَ: وَدَلِيلُهُ تِمَامُ الْحَدِيثِ؛ وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ. قَالَ الْخُطَّابِيُّ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَكَرَ، أدركَ بَاكُورَةَ الْخُطْبَةِ أَي: أَوَّلِهَا، وَابْتَكَرَ قَدِمَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: بَكَرَ تَصَدَّقَ قَبْلَ خُرُوجِهِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ بَاكُورًا بِالصَّدَقَةِ، وَقِيلَ بِكَرٍّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، وَابْتَكَرَ فَعَلَ فِعْلَ الْمُبْتَكِرِينَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ وَسَائِرِ وَجُوهِ الطَّاعَةِ. وَقِيلَ مَعْنَى ابْتَكَرَ فَعَلَ فِعْلَ الْمُبْتَكِرِينَ، وَهُوَ الْإِشْتَغَالُ بِالصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ، حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ» فَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ حِكَايَةِ الْخُطَّابِيِّ عَنِ الْأَثَرِيِّ أَنَّهُ لِلتَّأْكِيدِ، وَأَنَّهُمَا بِمَعْنَى، وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ مِنْ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نَفَى تَوْهَمَ حَمْلِ الْمَشْيِ عَلَى الْمَضِيِّ وَالذَّهَابِ، وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا.

وَالثَّانِي: نَفَى الرُّكُوبَ بِالْكَلْبَةِ، لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَشَى لَاحْتِمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ وَجُودَ شَيْءٍ مِنَ الْمَشْيِ وَلَوْ بَعْضَ الطَّرِيقِ، فَنفَى ذَلِكَ الْإِحْتِمَالَ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْمُرَادَ مَشَى جَمِيعِ الطَّرِيقِ، وَلَمْ يَرْكَبْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَدَنَا وَاسْتَمَعَ» فَهُمَا شَيْئَانِ مُخْتَلِفَانِ. وَقَدْ يَسْتَمِعُ وَلَا يَدْنُو مِنَ الْخُطْبَةِ، وَقَدْ يَدْنُو وَلَا يَسْتَمِعُ، فَندَبَ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا. وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَمْ يَلْغُ» مَعْنَاهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ، لِأَنَّ الْكَلَامَ حَالَ الْخُطْبَةِ لَغْوًا، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: مَعْنَاهُ اسْتَمَعَ الْخُطْبَةَ وَلَمْ يَشْتَغَلْ بِغَيْرِهَا، أَهـ.

وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «احْضَرُوا الذِّكْرَ وَادْنُوا مِنَ الْإِمَامِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ

لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنة وإن دخلها» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، ولأنه أمكن له من السماع.

مسألة: ويستقبل القبلة، باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف؛ لأنه خير المجالس، للخبر<sup>(٢)</sup> وتقدم في أحكام المساجد. ويشتغل بالصلاة إلى خروج الإمام للخطبة، باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف لما في ذلك من تحصيل الأجر. فإذا خرج الإمام للخطبة وهو في نافلة خففها، ولو كان نوى أربعاً صلى ركعتين ليستمع الخطبة.

قال الموفق وغيره: ويقطع التطوع بجلوس الإمام على المنبر. اهـ.

قال ابن القيم: لا يكره فعل الصلاة يوم الجمعة وقت الزوال عند الشافعي - رحمه الله - ومن وافقه، وهو اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية، ولم يكن اعتماده على حديث ليث، عن مجاهد، عن أبي الخليل، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ، أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة. وقال: «إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة»<sup>(٣)</sup>. وإنما كان اعتماده على أن من جاء إلى الجمعة يستحب له أن يصلي حتى يخرج الإمام، وفي الحديث الصحيح: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويدّهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج، فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى». رواه البخاري<sup>(٤)</sup> فندبه إلى الصلاة ما كتب له، ولم يمنعه عنها

(١) في «سننه» (١١٩٨)، وأخرجه أحمد ١١/٥، والحاكم ٢٨٩/١، والبيهقي ٢٣٨/٣. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٧٤/٢ و٣٤٤ من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما. وفي إسناده من لا يعرف.

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٨٣) ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٥٢٣٠) وفي «السنن» ٤٦٤/٢، وقال أبو داود: هو مرسل، مجاهد أكبر من أبي الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة.

قال الحافظ في «التلخيص» ١٨٩/١: وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

(٤) في «صحيحه» (٨٨٣) من حديث سلمان الفارسي، رضي الله عنه.

إلا في وقت خروج الإمام، ولهذا قال غير واحد من السلف، منهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وتبعه عليه الإمام أحمد بن حنبل: خروج الإمام يمنع الصلاة، وخطبته تمنع الكلام، فجعلوا المانع من الصلاة خروج الإمام، لا انتصاف النهار.

وأيضاً، فإن الناس يكونون في المسجد تحت السقوف، ولا يشعرون بوقت الزوال، والرجل يكون متشغلاً بالصلاة لا يدري بوقت الزوال، ولا يمكنه أن يخرج، ويتخطى رقاب الناس، وينظر إلى الشمس ويرجع، ولا يشرع له ذلك.

وحديث أبي قتادة هذا، قال أبو داود: هو مرسل، لأن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة، والمرسل إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، أو قول صحابي، أو كان مرسله معروفاً باختيار الشيخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضي قوته، عمل به.

وأيضاً، فقد عضده شواهد أخرى، منها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال: روي عن إسحاق بن عبد الله، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة. هكذا رواه رحمه الله في كتاب «اختلاف الحديث» ورواه في «كتاب الجمعة»: حدثنا إبراهيم بن محمد، عن إسحاق، ورواه أبو خالد الأحمر، عن شيخ من أهل المدينة، يقال له: عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقد رواه البيهقي في «المعرفة» من حديث عطاء بن عجلان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا: كان النبي ﷺ ينهى عن الصلاة نصف النهار، إلا يوم الجمعة. ولكن إسناده فيه من لا يحتج به. قاله البيهقي، قال: ولكن إذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث أبي قتادة أحدثت بعض القوة<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الشافعي في «اختلاف الحديث» ص ٨٠، وفي «المسند» ١/ ١٣٩، والبخاري (٧٧٩)،

والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢/ ٤٦٤ وفي «المعرفة» (٥٢٢٣).

قال المحافظ في «التلخيص» ١/ ١٨٨ - ١٨٩: وإسحاق وإبراهيم ضعيفان، ورواه البيهقي من طريق =

قال الشافعي: من شأن الناس التهجير إلى الجمعة، والصلاة إلى خروج الإمام، قال البيهقي: الذي أشار إليه الشافعي موجود في الأحاديث الصحيحة، وهو أن النبي ﷺ رغب في التبكير إلى الجمعة، وفي الصلاة إلى خروج الإمام من غير استثناء، وذلك يوافق هذه الأحاديث التي أبيحت فيها الصلاة نصف النهار يوم الجمعة، وروينا الرخصة في ذلك عن عطاء، وطاووس، والحسن، ومكحول.

قلت: اختلف الناس في كراهة الصلاة نصف النهار على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ليس وقت كراهة بحال، وهو مذهب مالك.

الثاني: أنه وقت كراهة في يوم الجمعة وغيرها، وهو مذهب أبي حنيفة، والمشهور من مذهب أحمد.

والثالث: أنه وقت كراهة إلا يوم الجمعة، فليس بوقت كراهة، وهذا مذهب الشافعي. اهـ.

ويحرم ابتداء نافلة بعد خروج الإمام للخطبة، غير تحية مسجد. روي ذلك عن ابن عباس وابن عمر، ولو كان قبل الشروع في الخطبة أو كان بعيداً بحيث لا يسمعونها، ويستغل أيضاً بالذكر لله تعالى باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف تحصيلاً للأجر، وأفضله قراءة القرآن وتقديم.

سئل الشيخ عبدالعزيز بن باز السؤال التالي: في بعض المساجد في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي تُتلى آيات من القرآن الكريم بمكبرات الصوت وذلك قبل صلاة الجمعة، فما الحكم؟

الجواب: لا نعلم لذلك أصلاً لا من الكتاب، ولا من السنة، ولا من عمل الصحابة، ولا السلف الصالح - رضي الله عن الجميع -، ويعتبر ذلك على الطريقة

= أبي خالد الأحمر، عن عبد الله شيخ من أهل المدينة، عن سعيد به، ورواه الأثرم بسند فيه الواقدي وهو متروك، ورواه البيهقي بسند آخر فيه: عطاء بن عجلان وهو متروك أيضاً.

المذكورة من الأمور المحدثة الذي ينبغي تركه لأنه أمرٌ محدثٌ، ولأنه قد يشغل المصلين والقراء عن صلاتهم وقراءتهم. اهـ.

مسألة: ويكثر الصلاة على النبي ﷺ في يوم الجمعة. باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: قوله ﷺ: «أكثرُوا الصلاة عليَّ يومَ الجمعة فإنه مشهودٌ تشهده الملائكة»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود وغيره بإسنادٍ حسنٍ.

وعن أوس بن أوس قال: قال النبي ﷺ: «أفضل أيامكم يومُ الجمعة، فيه خُلِقَ آدَمُ، وفيه قُبِضَ، وفيه النَّفْخَةُ، وفيه الصَّعْقَةُ، فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ». قالوا: يا رسولَ الله: وكيف تُعَرَّضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرَمْتَ، أَي: بَلَيْتَ. قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ». رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيدٍ صحيحة، قاله النووي. وقال البيهقي في كتاب «المعرفة»: رويناه عن أنس وعن أبي أمامة في فضل الصلاة على النبي ﷺ ليلة الجمعة ويومها أحاديثٌ وأصحُّها حديثُ أوس هذا اهـ<sup>(٢)</sup>.

قال الأصحاب: وليلتها.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦٣٧) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أيمن، عن عبادة بن نسي، عن أبي الدرداء، رضي الله عنه، فذكره.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ١٠٨: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع في موضعين: عبادة بن نسي روايته عن أبي الدرداء مرسلة، قاله العلائي، وزيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسلة، قاله البخاري.

قلنا: ولقوله: «أكثرُوا الصلاة عليَّ يوم الجمعة» شواهد يعضد بعضها بعضاً، منها: حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - عند البيهقي ٢٤٩/٣. وعن أبي مسعود البصري عند الحاكم ٤٢١/٢. وعن أوس بن أوس عند الإمام أحمد ٨/٤، وأبي داود (١٠٤٧) و(١٥٣١)، وابن ماجه (١٠٨٥)، والنسائي ٩١/٣ - ٩٢ والبيهقي في «سننه» ٢٤٨/٣ - ٢٤٩ وفي «المعرفة» (٦٦٨٠)، وصححه ابن حبان (٩١٠)، والحاكم ٢٧٨/١ ووافقه الذهبي، وصححه النووي في «الأذكار». (٢) انظر ما قبله.

الدليل: قوله ﷺ: «أكثرُوا من الصلاةِ عليَّ ليلة الجمعة، ويومَ الجمعة، فمن صَلَّى عليَّ صلاةً صَلَّى اللهُ عليه بها عشرًا» رواه البيهقي<sup>(١)</sup> بإسناد جيد. وقد روى الحث عليها مطلقاً، لحديث ابن مسعود أنه ﷺ قال: «أولَى الناسِ بي يومَ القيامة أكثرُهم عليَّ صلاةً» رواه الترمذي بإسناد حسن<sup>(٢)</sup> (٣).

فائدة: سُئِلَ الشيخُ عبدالله أبا بطين عن الذي قال للنبي ﷺ: أجعلْ لك كذا من صلاتي؟<sup>(٤)</sup>

فأجاب: المرادُ والله أعلم الصلاةُ عليه ﷺ كقوله: اللهم صَلِّ عليَّ محمدٍ، ونحو ذلك، ففيه الإشارةُ إلى الإكثارِ من الصلاةِ عليه ﷺ، ويرادُ بالصلاةِ عليه

(١) في «سننه» ٢٤٩/٣ من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

وسنده حسن، وانظر التعليق رقم (١) / ص ١٢٦.

(٢) هو في «جامع الإمام الترمذي» (٤٨٤)، وأخرجه البخاري في «تاريخه» ١٧٧/٥. وابن حبان (٩١١)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٦٣) من حديث ابن مسعود، مرفوعاً.

قلنا: وإسناده ضعيف. لكن له شاهد عند البيهقي ٢٤٩/٣ من حديث أبي أمامة، بلفظ: «صلاة أمتي تعرض عليَّ في كل يوم جمعة، فمن كان أكثرهم عليَّ صلاة، كان أقربهم مني منزلة»، قال المنذري في «الترغيب والترهيب» ٣٠٣/٣: رواه البيهقي بإسناد حسن، إلا أن مكحولاً قيل: لم يسمع من أبي أمامة، وقال الحافظ في «الفتح» ١٦٧/١١: لا بأس بسنده.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان».

(٣) انظر «كشف القناع» ٤٧/٢، ٤٩، و«الإنصاف» ٤٠٨/٢، و«المبدع» ١٧١/٢، و«المغني» ٣/٢٣٤، ٢٣٦، و«المجموع شرح المذهب» ٣٦٩/٤، ٣٧٠، ٣٧٢ - ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٩، و«فتاوى إسلامية» ٤٢١/١، و«زاد المعاد» ٣٧٨/١ - ٣٨٠.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٤٥٧) من حديث أبي بن كعب، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: حديث حسن.

قال الحافظ في «النكت الطراف» ١٩/١ - ٢٠: وفيه شيء أفرد به بعضهم بالذكر وجعله حديثاً مستقلاً، وهو قوله فيه: فقال: إني قلت: يا رسول الله إني أكثر الصلاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟.. الحديث، وقال الدارقطني في «الأفراد»: غريب من حديث الطفيل، تفرد به سفيان الثوري.

الدعاء، لأن الدعاء يسمى صلاةً، فكأنه قال: كم أجعلُ لك من دعائي؟ اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «وَيُسَنُّ (و) قراءةُ سورةِ الكهفِ في يومِها، والفاتحةِ (ء) والقلائل (ء) سبع مراتٍ».

ش: وَيُسَنُّ أن يَقْرَأَ سورةَ الكهفِ في يومِها اقتصرَ عليه الأكثرُ، ونص عليه أحمد وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف واختاره الشيخ ابن باز، قال الشيخ عبدالله أبا بطين: وهو عام لجميع اليوم اهـ.

الدليل: ما روى البيهقي بإسنادٍ حسنٍ عن أبي سعيد مرفوعاً: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين» ورواه سعيد مرفوعاً. وقال: «ما بينه وبين البيت العتيق»<sup>(٢)</sup>.

وروي عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ الكهف يوم الجمعة فهو معصومٌ إلى ثمانية أيامٍ من كل فتنةٍ، فإن خرج الدجالُ عُصِمَ منه»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) «الدرر السنية» ٣/ ٢٣٣.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٤٧٨)، والحاكم ٥٦٤/١ و ٣٦٨/٢، والبيهقي ٣/ ٢٤٩ من طريق نعيم بن حماد، عن هشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بأن نعيمًا له مناكير.

وقال الهيثمي في «المجمع» ١/ ٢٣٩: رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح، إلا أن النسائي قال بعد تخريجه في «اليوم والليلة» (٩٥٣): والصواب موقوفاً ثم رواه من رواية الثوري وغندر عن شعبة موقوفاً.

وأخرجه الدارمي (٣٤٠٧)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» ص ٢٤٤، والبيهقي في «الشعب» (٢٤٤٤) عن أبي سعيد، قوله.

قال البيهقي: هذا هو المحفوظ موقوف، ورواه نعيم، عن هشيم، فرفعه.

قلنا: ومثله لا يقال بالرأي، فله حكم الرفع.

(٣) أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤٢٩) و (٤٣٠) من حديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، مرفوعاً وموقوفاً، وإسناده ضعيف.

قال ابن تيمية: قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ذكرها أهل الحديث والفقهاء لكن هي مطلقة يوم الجمعة ما سمعت أنها مختصة بعد العصر اهـ.

ويسن أن يقرأها في ليلتها، وقال في «الوجيز»: تُقرأ سورة الكهف في يومها أو ليلتها. قاله في «الإنصاف»، وفي «المبدع» و«شرح المنتهى»: زاد أبو المعالي و«الوجيز»: أو ليلتها.

الدليل: قوله ﷺ: «مَنْ قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أو ليلتها وُقِيَ فتنة الدجال»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: فأما قراءة سورة الكهف فورد في قراءتها ما يقتضي أن ليلة الجمعة كيومها محلٌ لحصول الفضل الوارد، لما اقتضاه مجموع هذه الآثار، فروى الدارمي عن أبي سعيد موقفاً: «من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق» ومنها ما يقتضي تخصيصه باليوم، كما روى أبو بكر بن مردويه في «تفسيره» من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة سطع له نورٌ من تحت قدمه إلى عَنَانِ السماء يضيء له يوم القيامة وغُفر له ما بين الجمعتين» قال الحافظ المنذري<sup>(٢)</sup>: إسناده لا بأس به وقال ابن كثير: في رفعه نظر، وذكر في «المغني» عن خالد بن معدان: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة قبل أن يخرج الإمام كانت له كفارة ما بينه وبين الجمعة وبلغ نورها البيت العتيق» وظاهر كلام الفقهاء أنه كالذي قبله لا يختص بما قبل الصلاة اهـ.

وأجاب الشيخ حسن بن حسين بن محمد: أما سورة الكهف فظاهر الخبر الآتي، وصريح كلام الفقهاء الحنابلة والشافعية: أنها في مطلق اليوم، والأصل فيها ما رواه الحاكم والبيهقي<sup>(٣)</sup> عن أبي سعيد مرفوعاً: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين» وفي رواية للبيهقي: «ما بينه وبين البيت

(١) ما قبله. (٢) انظر ص ١٣١، تعليق (٢).

(٢) في «الترغيب والترهيب» ٣٣/٢.



العتيق»، قال في «شرح الجامع الصغير»: وفي رواية: «ليلة الجمعة» بدل «يوم الجمعة» وُجِمَعَ بأن المراد اليومُ بليلته، والليلَةُ بيومها، وقال في «شرح المنهاج»، وفي «الفتاوى المصرية»: هي المطلقةُ يومَ الجمعة ما سمعت أنها مختصة بعد العصر انتهى، وقال في «شرح المنهاج»: وَيُسْتَحَبُّ الإكثَارُ من قراءتها كما نقل عن الشافعي، وقراءتها نهاراً أكَّدَ وأولاهها بعد الصبح مسارعةً للخير انتهى، فلم يقيدها بغير الأولوية، وعليها يحملُ ما حكاه في «المغني» وغيره عن خالد بن معدان من أنها قبل الصلاة، لكن هل الليلة ما قبل اليوم أو ما بعده؟

قال ابن القيم في «البدائع» هذا مما اختلف فيه، فحكي عن طائفة أن ليلة اليوم بعده، والمعروف عند الناس أن ليلة اليوم قبله، ومنهم من فصل بين الليلة المضافة إلى اليوم كليلة الجمعة وغيره، فالمضافة إلى اليوم قبله، والمضافة إلى غيره بعده.

والذي فهمه الناس قديماً وحديثاً من قول النبي ﷺ: «لا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ وَلَا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي»<sup>(١)</sup> أنها الليلة التي تسفرُ صبيحتها عن يومِ الجمعة انتهى ملخصاً.

وقد جاء الحديث أيضاً بقراءة سورة هود وسورة آل عمران في يومها رواه الدارمي في «مسنده» عن عبدالله بن رباح مرفوعاً: «اقرأوا سورة هود» ثم أخرجه كذلك بزيادة عن كعب، وهو في «المراسيل أبي داود»، قال الحافظ: مرسل صحيح الإسناد<sup>(٢)</sup>، وروى الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس مرفوعاً: «من قرأ السورة

(١) أخرجه مسلم (١١٤٤)، وابن حبان (٣٦١٢) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الدارمي (٣٤٠٣) عن عبدالله بن رباح، مرسلًا.

وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥٩)، والبيهقي في «الشعب» (٢٤٣٨) عن عبدالله بن رباح، عن كعب الأحبار، مرسلًا.

قلنا: ورجال إسناده ثقات إلى كعب.

التي يُذَكَّرُ فيها آل عمران صلى الله عليه حتى تحتجب الشمس<sup>(١)</sup> (٢) اهـ.

مسألة: ذكر المؤلف - رحمه الله - استحباب قراءة الفاتحة والقلاقل يوم الجمعة سبع مرات، وقد رمز بما يدل على أن هذه المسألة من المسائل الغربية حسب اصطلاحه ولعله اعتمد في الاستحباب على ما روى ابن السني من حديث أنس مرفوعاً: «مَنْ قرأ إذا سَلَّمَ الإمام يوم الجمعة قَبْلَ أن يثنى رَجُلَيْهِ فاتحة الكتاب وَقُلْ هو الله أَحَدٌ والمعوذتين سَبْعاً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ من ذنبه وما تأخَّر، وأُعْطِيَ من الأجر بعدد من آمَنَ بالله ورسوله» وقد ذكر في «المبدع»<sup>(٣)</sup> هذا الحديث ولم يعلق عليه.

نص: «ويكثر (و) من الدعاء، ورُجِيَتْ (خ) سَاعَتُهَا بعد العصر».

ش: ويكثر الدعاء في يوم الجمعة رجاء إصابة ساعة الإجابة، قال النووي: يُسْتَحَبُّ بالإجماع اهـ. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

الدليل: قوله ﷺ: «إِنَّ في يوم الجمعة ساعة لا يُوافِقُها عبدٌ مسلمٌ يسأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه إياه» وأشار بيده يُقَلِّلُها وفي لفظ: «وهو قائمٌ يُصَلِّي» متفق عليه من حديث أبي هريرة.

قال النووي: وفي رواية صحيحة للبيهقي: وأشار رسول الله ﷺ بيده يُقَلِّلُها.

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٠٢) و«الأوسط» (٦١٥٣)، من طريق أحمد بن محمد بن ماهان بن أبي حنيفة، عن أبيه، عن طلحة بن يزيد، عن زيد بن سنان، عن يزيد بن خالد، عن طاووس، عن ابن عباس، رضي الله عنهما.

قلنا: محمد بن ماهان مجهول، وطلحة بن زيد متهم بالوضع، وزيد بن سنان ضعيف. وهذا إسناد ضعيف جداً.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٤٧/٢، ٤٨، و«الإنصاف» ٤٠٨/٢، ٤٠٩، و«المبدع» ١٧١/٢، و«المغني» ٢٣٦/٣، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/٢١٥، و«الدرر السنية» ٢٣٣/٣، ٢٣٥-٢٣٧، و«فتاوى إسلامية» ١/٤٢٠، و«معالم السنن» ١/٢١٣، ٢١٤، و«معونة أولي النهى» ٢/٣٠٧، و«الفتاوى الكبرى» ١/١٥٨.

(٣) «المبدع» ١٧١/٢.

وفي رواية لمسلم: «وهي ساعة خفيفة» اهـ<sup>(١)</sup>.

وأرجاها: آخر ساعة من النهار. رواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلمة عن جابر مرفوعاً. وفي أوله: «أن النهار اثنتا عشرة ساعة»<sup>(٢)</sup>. رواه مالك، وأصحاب «السنن»، وابن خزيمة، وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن عبدالله بن سلام<sup>(٣)</sup>.

لكن لم يحك في «الإنصاف» و«المبدع» هذا القول عن الإمام، ولا عن أحد من أصحابنا. بل ذكرا قول الإمام: أكثر الأحاديث على أنها - أي الساعة التي تُرَجَى فيها الإجابة - بعد العصر، وتُرَجَى بعد زوال الشمس. وقد ذكر دليل هذين القولين مع بقية الأقوال. وهي اثنان وأربعون قولاً في «فتح الباري شرح صحيح البخاري».

وقال ابنُ عبدالبر عن قول الإمام: إنَّه أثبتَّ شيء في هذا الباب وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبدالرحمن: أنَّ أناساً من الصحابة اجتمعوا فتذكروا ساعة الجمعة، ثم اختلفوا فلم يختلفوا في أنها آخر ساعة من يوم الجمعة. ورجحه كثير من الأئمة كأحمد وإسحاق.

قال الحافظ ابن حجر: وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رُفِعَتْ؟ وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة؟ وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم؟ وعلى التعيين هل تستوعب الوقت أو تُبْهَم فيه؟ وعلى الإبهام ما ابتدأه وما

(١) أخرجه البخاري (٩٣٥) و(٥٢٩٤) و(٦٤٠٠)، ومسلم (٨٥٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢٩٧٢)، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٢٧٧٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٤٨)، والنسائي ٩٩/٣، وصححه الحاكم ٢٧٩/١، ووافقه الذهبي.

(٣) هو في «الموطأ» ١٠٨/١ - ١١٠، ومن طريقه أخرجه أبو داود (١٠٤٦)، والترمذي (٤٠٩١)،

وصححه ابن حبان (٢٧٧٢)، والحاكم ٢٧٨/١ - ٢٧٩، وأخرجه النسائي ١١٣/٣ - ١١٥ من

طريق يزيد بن الهاد، كلاهما - مالك ويزيد - عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة به.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

انتهاؤه؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تنتقل؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه؟

وها أنا أذكر تلخيص ما اتصل إلي من الأقوال مع أدلتها، ثم أعود إلى الجمع بينها والترجيح.

فالأول: أنها رفعت، حكاها ابن عبد البر عن قومٍ وزيفه، وقال عياض: رده السلف على قائله. وروى عبدالرزاق عن ابن جريج: أخبرني داود بن أبي عاصم، عن عبدالله بن عيسى مولى معاوية، قال: قلت لأبي هريرة: إنهم زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة يُستجاب فيها الدعاءُ رُفعت، فقال: كذب مَنْ قال ذلك. قلت: فهي في كل جمعة؟ قال: نعم. إسناده قوي<sup>(١)</sup>. وقال صاحب «الهدى»: إن أراد قائله أنها كانت معلومة فرفع علمها عن الأمة فصارت مبهمَةً احتمَل، وإن أراد حقيقتها فهو مردودٌ على قائله.

القول الثاني: أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة، قاله كعب الأحمري لأبي هريرة، فرد عليه فرجع إليه، رواه مالك في «الموطأ» وأصحاب «السنن».

الثالث: أنها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر. روى ابن خزيمة والحاكم من طريق سعيد بن الحارث، عن أبي سلمة، سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة، فقال: سألت النبي ﷺ عنها، فقال: «قد أعلمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر»<sup>(٢)</sup> وروى عبدالرزاق عن معمر أنه سأل الزهري، فقال: لم أسمع فيها بشيء، إلا أن كعباً كان يقول: لو أن إنساناً قسم جمعة في جُمعٍ لآتى على تلك الساعة<sup>(٣)</sup>.

(١) هو في «المصنف» لعبدالرزاق برقم (٥٥٨٦).

(٢) أخرجه أحمد ٦٥/٣ و ٤٥٠/٥، وابن خزيمة (١٧٤١)، والحاكم ٢٧٩/١، وفي إسناده فليح بن سليمان وفيه ضعف.

(٣) هو في «المصنف» لعبدالرزاق (٥٥٧٥).

قال ابن المنذر<sup>(١)</sup>: معناه أنه يبدأ فيدعو في الجمعة من الجمع من أول النهار إلى وقت معلوم، ثم في الجمعة أخرى يبتدىء من ذلك الوقت إلى وقت آخر حتى يأتي على آخر النهار، قال: وكعب هذا هو كعب الأخبار، قال: وروينا عن ابن عمر أنه قال: إن طلب حاجة في يوم ليسير، قال: معناه أنه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله ليمر بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى. والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك، وإلا فالذي قاله كعب سهل على كل أحد.

وقضية ذلك أنهما كانا يريان أنها غير معينة، وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب «المغني» وغيرهما حيث قالوا: يستحب أن يكثّر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الإجابة، ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الأعظم في الأسماء الحسنى، والحكمة في ذلك حث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت بالعبادة، بخلاف ما لو تحقق الأمر في شيء من ذلك، لكان مقتضياً للاقتصار عليه وإهمال ما عداه.

الرابع: أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية، قال الغزالي: هذا أشبه الأقوال، وذكره الأثرم احتمالاً، وجزم به ابن عساكر وغيره، وقال المحب الطبري: إنه الأظهر، وعلى هذا لا يتأتى ما قاله كعب في الجزم بتحصيلها.

الخامس: إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة، ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في «شرح الترمذي» وشيخنا سراج الدين بن الملقن في «شرحه على البخاري» ونسباً لتخريج ابن أبي شيبه عن عائشة، وقد رواه الروياني في «مسنده» عنها فأطلق الصلاة ولم يقيدها. ورواه ابن المنذر فقيدها بصلاة الجمعة والله أعلم.

السادس: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، رواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن أبي هريرة، وحكاه

(١) في «الأوسط» ١٣/٤.

القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباغ وعياض والقرطبي وغيرهم، وعبارة بعضهم: ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس.

السابع: مثله، وزاد: ومن العصر إلى الغروب. رواه سعيد بن منصور، عن خلف بن خليفة، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد عن أبي هريرة، وتابعه فضيل بن عياض، عن ليث عند ابن المنذر، وليث ضعيف وقد اختلف عليه فيه كما ترى.

الثامن: مثله، وزاد: وما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر، رواه حميد بن زنجويه في «الترغيب» له من طريق عطاء بن قرة عن عبدالله بن ضمرة عن أبي هريرة قال: «التمسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الأوقات الثلاثة...» فذكرها.

التاسع: أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس، حكاه الجيلي في «شرح التنبيه» وتبعه المحب الطبري في «شرحه».

العاشر: عند طلوع الشمس حكاه الغزالي في «الإحياء» وعبر عنه الزين بن المنير في «شرحه» بقوله: هي ما بين أن ترتفع الشمس شبراً إلى ذراع، وعزاه لأبي ذر.

الحادي عشر: أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار، حكاه صاحب «المغني» وهو في «مسند الإمام أحمد» من طريق علي بن أبي طلحة، عن أبي هريرة مرفوعاً: «يوم الجمعة فيه طُبِعَتْ طِينَةُ آدَمَ، وفي آخر ثلاث ساعاتٍ منه ساعةٌ من دعا الله فيها استُجِيبَ له»<sup>(١)</sup> وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف، وعلي لم يسمع من أبي هريرة، قال المحب الطبري: قوله: «في آخر ثلاث ساعاتٍ» يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاث الأولى.

(١) وهو في «المسند» برقم (٨١٠٢)، وفي إسناده الفرّج بن فضالة وهو ضعيف، وعلي بن أبي طلحة ليس بذلك، ولم يدرك أبا هريرة فهو منقطع، وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

ثانيهما: أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاث ساعة إجابة، فيكون فيه تجوُّز لاطلاق الساعة على بعض الساعة.

الثاني عشر: من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع، حكاه المحب الطبري في «الأحكام» وقبله الزكي المنذري.

الثالث عشر: مثله، لكن قال إلى أن يصير الظل ذراعاً، حكاه عياض والقرطبي والنووي.

الرابع عشر: بعد زوال الشمس بشبر إلى ذراع، رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوي إلى الحارث بن يزيد الحضرمي عن عبد الرحمن بن حجيبة عن أبي ذر: أن امرأته سألتها عنها، فقال ذلك<sup>(١)</sup>، ولعله مأخذ القولين اللذين قبله.

الخامس عشر: إذا زالت الشمس، حكاه ابن المنذر عن أبي العالية، وورد نحوه في أثناء حديث عن علي، وروى عبدالرزاق من طريق الحسن أنه كان يتحررها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك، وروى ابن سعد في «الطبقات» عن عبيد الله بن نوفل نحوه القصة، وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس، وكان مأخذهم في ذلك أنها وقت اجتماع الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك.

السادس عشر: إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة، رواه ابن المنذر عن عائشة، قالت: يوم الجمعة مثل يوم عرفة تفتح فيه أبواب السماء، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه. قيل: أية ساعة؟ قالت: إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة<sup>(٢)</sup>. وهذا يغاير الذي قبله من حيث إن الأذان قد يتأخر عن الزوال، قال الزين بن المنير: ويتعين حملُه على الأذان الذي بين يدي الخطيب.

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٢٤).

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٧٢٠).

السابع عشر: من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة، ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي، وحكاه ابن الصباغ بلفظ: إلى أن يدخل الإمام.

الثامن عشر: من الزوال إلى خروج الإمام، حكاه القاضي أبو الطيب الطبري.

التاسع عشر: من الزوال إلى غروب الشمس، حكاه أبو العباس أحمد بن علي بن كشاسب الدُّزْمَارِي وهو بزاي ساكنة وقبل ياء النسب راء مهملة في «نكته» على «التنبيه» عن الحسن، ونقله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في «شرح البخاري»، وكان الدزماري المذكور في عصر ابن الصلاح.

العشرون: ما بين خروج الإمام إلى أن تُقَام الصلاة، رواه ابن المنذر عن الحسن. وروى أبو بكر المروزي في «كتاب الجمعة» بإسناد صحيح إلى الشعبي، عن عوف بن حصيرة رجل من أهل الشام مثله<sup>(١)</sup>.

الحادي والعشرون: عند خروج الإمام، رواه حميد بن زنجويه في «كتاب الترغيب» عن الحسن: أن رجلاً مرَّتْ به وهو ينعس في ذلك الوقت.

الثاني والعشرون: ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة، رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله. ومن طريق معاوية بن قرة، عن أبي بردة، عن أبي موسى قوله. وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك.

الثالث والعشرون: ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل، رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً، قال الزين بن المنير: ووجهه أنه أخص أحكام الجمعة؛ لأن العقد باطل عند الأكثر، فلو اتفق ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشاغل اثنان بعقد البيع فخرج، وفاتت تلك الصلاة لأثما ولم يبطل البيع.

الرابع والعشرون: ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة، رواه حميد بن زنجويه،

---

(١) هو في كتاب «الجمعة» للمروزي برقم (٨)، وأخرجه ابن أبي شيبة ١٤٣/٢.



عن ابن عباس وحكاه البغوي في «شرح السنة» عنه.

الخامس والعشرون: ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تُقضى الصلاة، رواه مسلم وأبو داود من طريق مخزومة بن بكير، عن أبيه، عن أبي بردة بن أبي موسى: أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة، فقال: سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ فذكره<sup>(١)</sup>، وهذا القول يمكن أن يتخذ من اللذين قبله.

السادس والعشرون: عند التأذين وعند تذكير الإمام وعند الإقامة، رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عامر عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي.

السابع والعشرون: مثله، لكن قال: إذا أذن وإذا رقي المنبر وإذا أقيمت الصلاة، رواه ابن أبي شيبه وابن المنذر عن أبي أمامة الصحابي قوله، قال الزين بن المنير: ما ورد، عند الأذان من إجابة الدعاء فيتأكد يوم الجمعة وكذلك الإقامة، وأما زمان جلوس الإمام على المنبر فلأنه وقت استماع الذكر، والابتداء في المقصود من الجمعة.

الثامن والعشرون: من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغ، رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً وإسناده ضعيف<sup>(٢)</sup>.

التاسع والعشرون: إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة، حكاه الغزالي في «الإحياء».

الثلاثون: عند الجلوس بين الخطبتين، حكاه الطيبي عن بعض شراح «المصابيح».

الحادي والثلاثون: أنها عند نزول الإمام من المنبر، رواه ابن أبي شيبه

(١) أخرجه مسلم (٨٥٣)، وأبو داود (١٠٤٩) من حديث أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ٢١/١٩.

وحميد بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر بإسنادٍ صحيح إلى أبي إسحاق، عن أبي  
بُرْدَة قوله، وحكاه الغزالي قولاً بلفظ: إذا قام الناس إلى الصلاة.

الثاني والثلاثون: حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه، حكاه ابن  
المنذر عن الحسن أيضاً، وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعاً  
بإسناد ضعيف<sup>(١)</sup>.

الثالث والثلاثون: من إقامة الصَّف إلى تمام الصلاة، رواه الترمذي وابن ماجه  
من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً وفيه: قالوا أية  
ساعة يا رسول الله؟ قال: «حين تُقام الصلاة إلى الانصراف منها» وقد ضعف كثير  
رواية كثير، ورواه البيهقي في «الشعب» من هذا الوجه بلفظ: «ما بين أن ينزل الإمام  
من المنبر إلى أن تنقضي الصلاة»<sup>(٢)</sup>. ورواه ابن أبي شيبة من طريق مغيرة عن  
واصل الأحذب عن أبي بردة قوله، وإسناده قوي إليه<sup>(٣)</sup>، وفيه أن ابن عمر استحسَن  
ذلك منه وبرَّك عليه ومسح على رأسه، وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن  
سيرين نحوه.

الرابع والثلاثون: هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة، رواه ابن  
عساكر بإسناد صحيح عن ابن سيرين، وهذا يغاير الذي قبله من جهة إطلاق ذلك  
وتقييد هذا، وكأنه أخذ من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم، وأن  
الوقت الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ أفضل الأوقات، وأن جميع ما تقدم من الأذان

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٥ / ٦٦، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٧ / ٢: في إسناده  
مجاهيل.

(٢) ضعيف، وأخرجه ابن ماجه (١١٣٨) والترمذي (٤٩٠)، والبيهقي في «الشعب» (٢٩٨١)، وابن  
عبدالبر في «التمهيد» ١٩ / ٢٠ - ٢١ من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف، عن أبيه عن  
جده، مرفوعاً.

قال ابن عبدالبر: كثير بن عبدالله، ضعيف منسوب إلى الكذب، لا يحتج به، ولا بمثله.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤٣ / ٢، وابن عبدالبر في «التمهيد» ١٩ / ٢٢.

والخطبة وغيرهما وسائل، وصلاة الجمعة هي المقصودة بالذات، ويؤيده ورود الأمر في القرآن بتكثير الذكر حال الصلاة، كما ورد الأمر بتكثير الذكر حال القتال، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥] وفي قوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] إلى أن ختم الآية بقوله: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠] وليس المراد إيقاع الذكر بعد الانتشار وإن عطف عليه، وإنما المراد تكثير الذكر المشار إليه أول الآية والله أعلم.

الخامس والثلاثون: من صلاة العصر إلى غروب الشمس، رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ: «فالتمسوها بعد العصر»، وذكر ابن عبد البر أن قوله: «فالتمسوها». إلخ «مدرج في الخبر من قول أبي سلمة، ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد: «أغفل ما يكون الناس» ورواه أبو نعيم في «الحلية» من طريق الشيباني عن عون بن عبدالله بن عتبة عن أخيه عبيد الله كقول ابن عباس، ورواه الترمذي من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعاً، بلفظ: «بعد العصر إلى غيوبة الشمس» وإسناده ضعيف<sup>(١)</sup>.

السادس والثلاثون: في صلاة العصر، رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، عن عمر بن ذر، عن يحيى بن إسحاق بن أبي طلحة عن النبي ﷺ مرسلاً وفيه قصة.

السابع والثلاثون: بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار، حكاه الغزالي في «الإحياء».

(١) أخرجه الترمذي (٤٨٩) ومن طريقه أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٠٥١)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢٣٤٦/٦ من طريق محمد بن أبي حميد، عن موسى بن وردان، عن أنس بن مالك، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: غريب، ومحمد بن أبي حميد يُضعف، وهو منكر الحديث.

(٢) في «مصنفه» (٥٥٧٨).

الثامن والثلاثون: بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقاً، ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلمة الأنصاري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأبي سعيد مرفوعاً بلفظ: «وهي بعد العصر» ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله، ورواه ابن جريج من طريق إبراهيم بن ميسرة، عن رجل أرسله عمرو بن أويس إلى أبي هريرة فذكر، مثله، قال: وسمعتُه عن الحكم، عن ابن عباس مثله، ورواه أبو بكر المروزي من طريق الثوري وشعبة جميعاً عن يونس بن خباب قال الثوري: عن عطاء، وقال شعبة: عن أبيه عن أبي هريرة مثله<sup>(١)</sup>. وقال عبدالرزاق<sup>(٢)</sup>: أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه أنه كان يتحراها بعد العصر، وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال: لا أعلمه إلا عن ابن عباس مثله، فقليل له: لا صلاة بعد العصر. فقال: بلى، لكن من كان في مصلاه لم يقم منه فهو في صلاة.

التاسع والثلاثون: من وسط النهار إلى قرب آخر النهار، كما تقدم أول الباب عن سلمة بن علقمة.

الأربعون: من حين تصفّر الشمس إلى أن تغيب، رواه عبدالرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طاووس قوله، وهو قريب من الذي بعده.

الحادي والأربعون: آخر ساعة بعد العصر، رواه أبو داود والنسائي والحاكم - بإسناد حسن - عن أبي سلمة عن جابر مرفوعاً. وفي أوله: «أنَّ النهار اثنتا عشرة ساعة»<sup>(٣)</sup> رواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن عبدالله بن سلام قوله، وفيه مناظرة أبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبدالله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة<sup>(٤)</sup>، وروى ابن جرير من طريق العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً

(١) أخرجه المروزي في «الجمعة» (٦) و(٧)، ويونس بن خباب ضعيف جداً.

(٢) في «المصنف» (٥٥٧٤).

(٣) سلف ص ١٣٥ / تعليق (٢).

(٤) سلف ص ١٣٥ / تعليق (٣).

مثله، ولم يذكر عبدالله بن سلام قوله ولا القصة، ومن طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن كعب الأحبار قوله، وقال عبدالرزاق<sup>(١)</sup> : أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة أنه سمع أبا سلمة يقول: حدثنا عبدالله بن سلام، فذكر مثله، وروى البزار وابن جرير من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن عبدالله بن سلام مثله، وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأبي سعيد فذكر الحديث، وفيه: قال أبو سلمة فلقيتُ عبدالله بن سلام فذكرتُ له ذلك، فلم يعرض بذكر النبي ﷺ بل قال: النهار اثنتا عشرة ساعة، وإنها لفي آخر ساعة من النهار. ولابن خزيمة من طريق أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن سلام، قال: قلت - ورسول الله ﷺ جالسٌ - إنا لنجدُ في كتاب الله أن في الجمعةِ ساعةٌ، فقال رسول الله ﷺ: «أو بعضُ ساعةٍ»، قلت: نعم أو بعضُ ساعةٍ الحديث، وفيه: قلت أي ساعة؟ فذكره. وهذا يحتمل أن يكونَ القائل «قلت» عبدالله بن سلام فيكون مرفوعاً، ويحتمل أن يكونَ أبا سلمة فيكون موقوفاً، وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبدالله بن سلام لم يذكر النبي ﷺ في الجواب.

الثاني والأربعون: من حين يغيبُ نصفُ قرصِ الشمسِ، أو من حين تدلُّ الشمسُ للغروبِ إلى أن يتكامل غروبُها رواه الطبراني في «الأوسط» والدارقطني في «العلل» والبيهقي في «الشعب» و«فضائل الأوقات» من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ، قالت: حدثني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث، وفيه: قلت للنبي ﷺ أي ساعة هي؟ قال: «إذا تدلُّ نصفُ الشمسِ للغروب». فكانت فاطمة إذا كان يومُ الجمعةِ أرسلتُ غلاماً لها يقال له زيدٌ ينظرُ لها الشمسَ فإذا أخبرها أنها تدلَّت للغروبِ أقبلتُ على الدعاءِ إلى أن تغيب، في إسناده اختلاف على زيد بن علي، وفي بعض رواته من لا يُعرفُ حاله. وقد أخرج إسحاق بن راهويه في «مسنده» من طريق سعيد بن

(١) في «المصنف» (٥٥٧٩).

راشد، عن زيد بن علي، عن فاطمة، لم يذكر مرجانة وقال فيه: إذا تدلت الشمس للغروب وقال فيه: تقول لغلامٍ يقال له أريد: اصعد على الطراب، فإذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني، والباقي نحوه وفي آخره: ثم تصلي يعني المغرب<sup>(١)</sup>.

فهذا جميع ما اتصل إلي من الأقوال في ساعة الجمعة مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى مأخذ بعضها، وليست كلها متغايرة من كل جهة، بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره.

ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو غير منقول، استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري، وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى «الحصن الحصين» في الأدعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال مما تقدم، ثم قال ما نصه: والذي أعتقده أنها وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين، جمعاً بين الأحاديث التي صحت. كذا قال، ويخشى فيه أنه يفوت على الداعي حينئذ الإنصات لقراءة الإمام، فليتأمل.

قال الزين بن المنير: يحسن جمع الأقوال، وكان قد ذكر مما تقدم عشرة أقوال تبعاً لابن بطلال. قال: فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا بعينها، فيصايفها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان. وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب جميع الوقت الذي عُنِن، بل المعنى أنها تكون في أثنائه، لقوله فيما مضى: «يقللها»، وقوله: «وهي ساعة خفيفة».

وفائدة ذكر الوقت أنها تنتقل فيه فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانتهاءه

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٤٢٦)، والدارقطني في «العلل» ٥/ ورقة ١٥٨ - ١٥٩، والبيهقي في «الشعب» (٢٩٧٧) وضعفه، من حديث فاطمة، رضي الله عنها. قال الهيثمي في «المجمع» ١٦٦/٢: ومرجانة لم تدرك فاطمة، وهي مجهولة، وفيه مجاهيل غيرها.

وأورده البيهقي في «فضائل الأوقات» ص ٤٦٦ تعليقا.

انتهاء الصلاة. وكان كثيراً من القائلين عيّن ما اتفق له وقوعها فيه من ساعة في أثناء وقت من الأوقات المذكورة، فهذا التقرير يقل الانتشار جداً.

ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى، وحديث عبدالله بن سلام كما تقدم.

قال المحب الطبري: أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى، وأشهر الأقوال فيها قول عبدالله بن سلام اهـ. وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهد دون توقيف، ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه رضي الله عنه أنسيها بعد أن علمها لاحتمال أن يكونا سمعا ذلك منه قبل أن أنسى، أشار إلى ذلك البيهقي وغيره.

وقد اختلفت السلف في أيهما أرجح، فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري أن مسلماً قال: حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصحّه، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة. وقال القرطبي: هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره. وقال النووي: هو الصحيح، بل الصواب. وحزم في «الروضة» بأنه الصواب، ورجحه أيضاً بكونه مرفوعاً صريحاً وفي أحد «الصحيحين».

وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبدالله بن سلام، فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على ذلك. وقال ابن عبدالبر: إنه أثبت شيء في هذا الباب. وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبدالرحمن: أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذكروا ساعة الجمعة، ثم اختلفوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة. ورجحه كثير من الأئمة أيضاً كأحمد وإسحاق، ومن المالكية الطرطوشي، وحكى العلائي أن شيخه ابن الزملكاني شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعي.

وأجابوا عن كونه ليس في أحد «الصحيحين» بأن الترجيح بما في «الصحيحين»

أو أحدهما إنما هو حيث لا يكون مما انتقذه الحفاظ، كحديث أبي موسى هذا فإنه أُعِلَّ بالانقطاع والاضطراب: أما الانقطاع فلأن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخرمة نفسه، وكذا قال سعيد بن أبي مريم، عن موسى بن سلمة عن مخرمة وزاد: إنما هي كتب كانت عندنا. وقال علي بن المدني: لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخرمة إنه قال في شيء من حديثه: سمعت أبي، ولا يقال مسلّم يكتفي في المعنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا، لأننا نقول: وجود التصريح من مخرمة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ في دعوى الانقطاع. وأما الاضطراب فقد رواه أبو إسحاق، وواصل الأحدث، ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي، فهم أعلم بحديثه من بكير المدني، وهم عددٌ وهو واحد. وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب.

وسلك صاحب «الهدى» مسلكاً آخر فاختر أن ساعة الإجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين، وأن أحدهما لا يعارض الآخر، لاحتمال أن يكون ﷺ دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر، وهذا كقول ابن عبد البر: الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين. وسبق إلى نحو ذلك الإمام أحمد، وهو أولى في طريق الجمع.

وقال ابن المنير في «الحاشية»: إذا عُلِمَ أنَّ فائدة الإبهام لهذه الساعة ولليلة القدر بعث الداعي على الإكثار من الصلاة والدعاء، ولو بُيِّنَ لا تكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها، فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديدها اهـ.

وقال ابن القيم: وأرجح هذه الأقوال: قولان تَصَمَّتُهُمَا الأحاديث الثابتة، وأحدهما أرجح من الآخر.

الأول: أنها من جلوس الإمام إلى انقضاء الصلاة.



قال: والقول الثاني: أنها بعد العصر، وهذا أرجح القولين، وهو قول عبد الله بن سلام، وأبي هريرة، والإمام أحمد، وخلق. وحجة هذا القول ما رواه أحمد في «مسنده» من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه وهي بعد العصر»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود والنسائي، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة، فيها ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله فيها إلا أعطاه، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر»<sup>(٢)</sup>.

وروى سعيد بن منصور في «سننه» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا، فتذكروا الساعة التي في يوم الجمعة، ففترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة.

وفي «سنن» ابن ماجه: عن عبد الله بن سلام، قال: قلتُ ورسولُ الله ﷺ جالسٌ: إنا لنجدُ في كتابِ الله (يعني التوراة) في يومِ الجمعة ساعة لا يُوافقُها عبْدُ مؤمنٌ يُصلي يسألُ الله عزَّ وجلَّ شيئاً إلا قَضَى اللهُ لَهُ حاجَتَهُ، قالَ عبدُالله: فأشارَ إليَّ رسولُ الله ﷺ أو بعضُ ساعةٍ. قلتُ: صدقتَ يا رسولَ الله، أو بعضُ ساعةٍ. قلتُ: أيُّ ساعةٍ هي؟ قال: «هي آخرُ ساعةٍ من ساعاتِ النهارِ». قلتُ: إنها ليست

---

(١) حديث صحيح بشواهده، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٧٦٨٨)، وأخرجه عبد الرزاق (٥٥٨٤)، ومن طريقه أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٤/ ١٤٠، من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة، رضي الله عنهما.

ويشهد له حديث جابر بن عبد الله عند أبي داود (١٠٤٨)، والنسائي ٩٩ - ١٠٠ بلفظ: «يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة لا يوجد فيها عبد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه إياه، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر» وسنده جيد، وصححه الحاكم ٢٧٩/ ١، ووافقه الذهبي، وصححه النووي، وحسنه ابن حجر.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) انظر ما قبله.

ساعة صلاة، قال: «بلى إن العبد المؤمن إذا صَلَّى، ثم جَلَسَ لا يُجْلِسُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، فهو في صلاة»<sup>(١)</sup>.

وفي «مسند أحمد» من حديث أبي هريرة، قال: قيل للنبي ﷺ: لأي شيء سُمِّيَ يومُ الجمعة؟ قال: «لأنَّ فيها طُبِعَتْ طِينَةُ أَبِيكَ آدَمَ، وفيها الصَّعْقَةُ والبُعْثَةُ، وفيها البَطْشَةُ، وفي آخر ثلاثِ ساعاتٍ مِنْهَا ساعةٌ مَنْ دَعَا اللهَ فيها اسْتُجِيبَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «سنن» أبي داود، والترمذي، والنسائي من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وفيه أُهْبِطَ، وفيه تَبَّ عَلَيْهِ، وفيه مات، وفيه تقومُ السَّاعَةُ، وما مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وهي مُصِیْحَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، من حين تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا من السَّاعَةِ، إِلَّا الْجَنِّ وَالْإِنْسَ، وفيه ساعةٌ لا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وهو يُصَلِّي يَسْأَلُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَاجَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا» قال كعب: ذلك في كلِّ سنةٍ يوم؟ فقلت: بل في كلِّ جُمُعَةٍ قال: فقرأ كعبُ التوراة، فقال: صدقَ رسولُ الله ﷺ. قال أبو هريرة: ثُمَّ لَقِيتُ عبدَ الله بن سلام، فحدثته بمجلسي مع كعبٍ، فقال عبدُ الله بن سلام: وقد علمتُ آيَةَ سَاعَةٍ هِيَ. قال أبو هريرة: فقلتُ: أخبرني بِهَا، فقال عبدُ الله بن سلام: هي آخرُ ساعةٍ من يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فقلت: كَيْفَ هيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي» وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلِّي فِيهَا؟ فقال عبدُ الله بن سلام: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ»؟ قال: فقلت: بلى. فقال: هُوَ ذَاكَ. قال الترمذي: حديث حسن صحيح<sup>(٣)</sup> وفي «الصحيحين» بعضه اهـ.

قال الموفق: ويكون القيامُ على هذا بمعنى الملازمة والإقامة كقول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُوَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دَمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥].

(١) هو في «سنن ابن ماجه» (١١٣٩)، وسنده حسن.

(٢) التعليق (١) / ص ١٣٨.

(٣) سلف ص ١٣٥ / تعليق (٣).

قال الشوكاني: والقول بأنها آخر ساعة من اليوم هو أرجح الأقوال، وإليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة، ولا يعارض ذلك الأحاديث الواردة بأنها بعد العصر بدون تعيين آخر ساعة، لأنها تحمل على الأحاديث المقيدة بأنها آخر ساعة، وحمل المطلق على المقيد متعين كما تقرر في الأصول. وأما الأحاديث المصرحة بأنها وقت الصلاة فقد عرفت أنها مرجوحة، ويبقى الكلام في حديث أبي سعيد الذي أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم بلفظ: سألت رسول الله ﷺ عنها فقال: «قد علمتها ثم أنسيها كما أنسيت ليلة القدر» قال العراقي: ورجاله رجال الصحيح<sup>(١)</sup>. ويجاب عنه بأن نسيانه ﷺ لها لا يقدح في الأحاديث الصحيحة الواردة بتعيينها، لاحتمال أنه سُمع منه ﷺ التعيين قبل النسيان كما قال البيهقي، وقد بلغنا ﷺ تعيين وقتها، فلا يكون إنساؤه ناسخاً للتعيين المتقدم. اهـ.

ورجح الشيخ محمد بن إبراهيم أنها آخر ساعة، وقال يليه في الرجحان أنه من حين يخرج الإمام إلى أن يفرغ من الصلاة اهـ. قلت: وهو الراجح والله أعلم.

فائدة: قال الحافظ: واستدل بحديث أبي هريرة على بقاء الإجمال بعد النبي ﷺ وتعقب بأن الاختلاف في بقاء الإجمال في الأحكام الشرعية لا في الأمور الوجودية كوقت الساعة، فهذا الاختلاف في إجماله، والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر - وهو تحصيل الأفضلية - يمكن الوصول إليه والعمل بمقتضاه باستيعاب اليوم أو الليلة، فلم يبق في الحكم الشرعي إجمال والله أعلم.

فإن قيل: ظاهر الحديث حصول الإجابة لكل داعٍ بالشرط المتقدم، مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصلي، فيتقدم بعض على بعض، وساعة الإجابة متعلقة بالوقت، فكيف تنفق مع الاختلاف؟ أجيب باحتمال أن تكون ساعة الإجابة متعلقة بفعل كل مُصلٍّ، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وإن كانت هي خفيفة، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك. والله أعلم اهـ.

(١) سلف، تعليق (٢)/ص ١٣٦.

قال ابن تيمية: روي أن ساعة الإجابة مقيدة بفعل الجمعة، وهي من حين يصعد الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة، لهذا تكون مقيدة بفعل الجمعة، فمن لم يصل الجمعة لغير عذر، ويعتقد وجوبها لم يكن له فيها نصيب، وأما من كانت عادته الجمعة، ثم مرض أو سافر، فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم، وكذلك المحبوس ونحوه، فهؤلاء لهم مثل أجر من شهد الجمعة فيكون دعاؤهم كدعاء من شهدها اهـ.

قلت: وكذا من لا تجب عليه الجمعة كالمرأة والعبد، لفعل عائشة في الدعاء آخر ساعة بعد عصر الجمعة والله أعلم.

مسألة: ويكون متطهراً منتظراً صلاة المغرب. فإن من انتظر الصلاة فهو في صلاة للخبر<sup>(١)</sup>. وفي الدعوات للمستغفرين: عن عراك بن مالك أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فوقف في الباب، فقال: اللهم أجبت دعوتك وصلّيت فريضتك، وانتشرت لما أمرتني فارزقني من فضلك وأنت خير الرازقين<sup>(٢)</sup>.

نص: «ويكره (و) تخطي الناس لغير إمام، ومن رأى فرجة».

ش: ويكره أن يتخطى رقاب الناس. باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: عن عبدالله بن بسر: أن النبي ﷺ وهو على المنبر رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال: «اجلس، فقد آذيت» رواه أبو داود والنسائي وأحمد وزاد: «وآذيت»<sup>(٣)</sup>.

(١) سلف ص ١٣٥ / تعليق (٣) من حديث عبدالله بن سلام، رضي الله عنه.  
(٢) انظر «كشاف القناع» ٤٨/٢، ٤٩، و«الإنصاف» ٤٠٩/٢، و«المبدع» ١٧١/٢، و«المغني» ٢٣٧-٢٣٩، و«المجموع شرح المذهب» ٣٧٩/٤، ٣٨٠، و«مجموع الفتاوى» ٢٤٨/٥، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣٧/٣، و«نيل الأوطار» ٢٨٠/٣، و«زاد المعاد» ٣٨٩-٣٩٣، و«فتح الباري» ٤١٦-٤٢٢، و«إحياء علوم الدين» ١٨٥/١، ١٨٦، و«شرح السنة» ٢١١/٤، و«التمهيد» ٢٣/١٩، ٢٤.  
(٣) حديث صحيح وأخرجه أحمد ١٩٠/٤، وأبو داود (١١٨٨)، والنسائي ١٠٣/٣، وصححه ابن =

وعن أرقم بن أبي الأرقم المخزومي أن رسول الله ﷺ قال: «الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام كالجائر قُصِبَ في النار» رواه أحمد<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «فلا يُفَرَّق بين اثنين»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحداً»<sup>(٣)</sup>. ولما فيه من سوء الأدب والأذى.

مسألة: إلا أن يكون إماماً فلا يكره أن يتخطى رقاب الناس للحاجة، هذا المذهب؛ لتعيين مكانه، وألحق به في «الغنية» المؤذن.

الدليل: عن عقبة بن الحارث قال: صليت وراء رسول الله ﷺ بالمدينة العصر، ثم قام مسرعاً فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نساءه، ففزع الناس من سرعتيه، فخرج عليهم فرأى أنهم قد عجبوا من سرعتيه، فقال: «ذكرت شيئاً من تبر كان عندنا، فكرهت أن يحبسني فأمرت بقسمته» رواه البخاري والنسائي<sup>(٤)</sup>.  
وقيل: يتخطى الإمام مطلقاً.

مسألة: أو يرى غير الإمام فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي، فلا يكره؛ هذا المذهب.

قال أحمد: يدخل الرجل ما استطاع ولا يدع بين يديه موضعاً فارغاً، وهو مذهب الشافعي، وبه قال الأوزاعي وآخرون.

التعليل: لأنهم أسقطوا حق أنفسهم بتأخيرهم.

= خزيمة (١٨١١)، وابن حبان (٢٧٩٠)، من حديث عبدالله بن بسر.

(١) هو في «المسند» ٤١٧/٣، وفيه هشام بن زياد وهو متروك.

(٢) أخرجه البخاري (٨٨٣) من حديث سلمان، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد ٤٢٠/٥، ٤٢١، والطبراني في «الكبير» (٤٠٦)، من حديث أبي أيوب، رضي الله عنه. وإسناده حسن.

(٤) «صحيح البخاري» (١٢٢١)، والنسائي ٨٤/٣.

وعن أحمد: لا يكره التخطي في المسألتين .

وعن أحمد: يكره التخطي فيها .

وقال الأوزاعي: يتخطأهم إلى السَّعة . وقال قتادة: يتخطأهم إلى مُصَلَّاهُ . وقال الحسن: تَخَطُّوا رِقَابَ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، فَإِنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ . وعن أحمد، رواية: إِنْ كَانَ يَتَخَطَّى الْوَاحِدَ وَالْأُثْنَيْنِ فَلَا بَأْسَ، لِأَنَّهُ يَسِيرٌ، فَعِنِّي عَنْهُ، وَإِنْ كَثُرَ كَرِهْنَاهُ . وكذلك قال الشَّافِعِيُّ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ السَّبِيلَ إِلَى مُصَلَّاهُ إِلَّا بِأَنْ يَتَخَطَّى، فَيَسْعُهُ التَّخَطِّي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَلَعَلَّ قَوْلَ أَحْمَدَ، وَمَنْ وَافَقَهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى، فِيمَا إِذَا تَرَكُوا مَكَانًا وَاسِعًا، مِثْلَ الَّذِينَ يَصْنُفُونَ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ، وَيَتَرَكُونَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ صُفُوفًا خَالِيَةً، فَهَؤُلَاءِ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ . كَمَا قَالَ الْحَسَنُ؛ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَغِبُوا عَنِ الْفَضِيلَةِ وَخَيْرِ الصُّفُوفِ، وَجَلَسُوا فِي شَرِّهَا، وَلَآنَ تَخْطِيهِمْ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ .

وقول أحمد في الرواية الأخيرة في حقِّ مَنْ لَمْ يُقَرِّطُوا، وَإِنَّمَا جَلَسُوا فِي مَكَانِهِمْ؛ لَا مِتْلَاءَ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، لَكِنْ فِيهِ سَعَةٌ يُمَكِّنُ الْجُلُوسُ فِيهِ لِرُزْدَحَامِهِمْ، وَمَتَى لَمْ يُتِمَّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِالْدُّخُولِ وَتَخْطِيهِمْ جَازٌ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ .

وعن مالك كراهته إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ وَلَا بَأْسَ بِهِ قَبْلَهُ .

وعن أبي نصر جواز ذلك بِأَذْنِهِمْ .

قال ابن المنذر: لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عِنْدِي، لِأَنَّ الْأَذَى يَحْرُمُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَهَذَا أَذَى كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ رَأَاهُ يَتَخَطَّى: «اجْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ»<sup>(١)</sup> اهـ .

وعن أحمد: يكره أن يتخطى ثلاث صفوفٍ فأكثرَ وإلا فلا .

قال في «الكافي» فَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِتَخْطِي الرَّجُلِ وَالرَّجُلَيْنِ، فَلَا بَأْسَ . وَإِنْ تَرَكُوا أَوَّلَ الْمَسْجِدِ فَارْغَاءً وَجَلَسُوا دُونَهُ . فَلَا بَأْسَ بِتَخْطِيهِمْ اهـ .

(١) انظر التعليق (٤) / ص ١٥٢ .

وعنه : يكره أن تُخطى أربع صفوفٍ فأكثرَ وإلا فلا .

وقيل : إن كانتِ الفرجةُ أمامه لم يكرهه وإلا كره .

وإن لم يجدْ غيرَ الإمامِ فرجةً فالصحيحُ من المذهبِ أنه يكرهُ له التخطي وإن كانَ واحداً .

وقال أبو المعالي وصاحب «النصيحة» و«المنتخب» والشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله : يُحرَّمُ التخطي .

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية : ليس لأحدٍ أن يتخطى رقابَ الناسِ ، ليدخلَ في الصَّفِّ إذا لم يكنْ بين يديه فرجةٌ ، لا يومَ الجمعةِ ولا غيره ، لأن هذا من الظلمِ والتعدي لحدودِ الله تعالى اهـ .

وعن أحمد : يكره مطلقاً ، وحكى ابن المنذر كراهته مطلقاً عن سلمان الفارسي ، وأبي هريرة ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وأحمد بن حنبل .

الدليل : ما روى سهل بن معاذ بن أنس ، عن أبيه ، مرفوعاً : «من تخطى رقابَ الناسِ يومَ الجمعةِ اتَّخَذَ جسراً إلى جهنم» رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد ، وقد ضعفه بعضُ أهل العلم من قبَلِ حِفْظِهِ اهـ (١)(٢) .

---

(١) أخرجه الترمذي (٥١٣) ، ومن طريقه أخرجه البغوي (١٠٨٦) ، وأخرجه ابن ماجه (١١١٦) ، من حديث معاذ بن أنس الجُهني .

قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه .

قلنا : رشدين بن سعد ضعيف ، وزبان بن فائد - أحد رواة - منكر الحديث جداً ينفرد عن سهل بن معاذ بنسوخة كأنها موضوعة ، قاله ابن حبان .

(٢) انظر «كشاف القناع» ٤٩/٢ ، و«الإنصاف» ٤١٠-٤١٢ ، و«المبدع» ١٧٢/٢ ، و«المغني» ٣/٢٣٠-٢٣٢ ، و«المجموع شرح المذهب» ٣٧٧/٤ ، و«الاختيارات» ص ١٤٩ ، و«الفروع» ١٠٥/٢ ، و«نيل الأوطار» ٢٨٦-٢٨٨ ، و«الكافي» ٢٢٦/١ .

وتخطى أحمد زوارق عدة بدجلة بلا إذن، لأنه عنده حريم دجلة وهو للمسلمين، فلمّا ضَيَّقُوا الطريقَ جازَ مشيهُ عليها، قاله الخلال.

مسألة: إذا جلسَ في مكانٍ، ثم بدتْ له حاجةٌ، أو احتاجَ إلى الوُضوءِ، فله الخروجُ. قال عُقْبَةُ: صَلَّيْتُ وراءَ النَّبِيِّ ﷺ بالمدينةِ العِصرَ، فسَلَّم، ثم قامَ مُسرِعاً، فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إلى حُجْرٍ بَعْضِ نِسَائِهِ. فقال: «ذَكَرْتُ شَيْئاً مِنْ تَبَرِّ عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْسِنِي، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ»<sup>(١)</sup>. رواه البخاري.

نص: «ولا يجوزُ (و) أذيةٌ بأن يقيمَ غيره من مكانه ويجلسَ فيه، إلا مَنْ أَجْلَسَ أحداً في مكانٍ يحفظُه له».

ش: وَيَحْرُمُ أَنْ يقيمَ غيره فيجلسَ مكانه، ولو كان عبده الكبير، أو ولده الكبير. وهو المذهبُ. وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

التعليل: لأنه ليسَ بمال، وإنما هو حقٌّ دينيٌّ، فاستوى فيه السيدُ وعبده، والوالدُ وولده.

وقال في «الرعاية الكبرى»: يُكره ذلك.

وقال في «مجمع البحرين»: قلت: القياسُ جوازُ إقامة الصبيان، لأنه غيرُ موضعهم.

وتقدم في أول صفة الصلاة، وفي الموقف في صلاة الجماعة: هل يُؤخَّرُ المفضولُ من الصفِّ الأولِ للفاضلِ؟.

مسألة: أو كانتْ عادتهُ الصلاةُ فيه حتى المَعْلَمُ ونحوه، كالمُفْتِي والمُحَدِّثِ، ومنْ يجلسُ للمذاكرة في الفقه إذا جلسَ إنسانٌ موضعَ حَلَقَتِهِ حَرُمَ عليه إقامتهُ.

الدليل: ما روى عمرُ: أن النبي ﷺ نهى أن يقيمَ الرجلُ أخاهُ من مقعده ويجلسَ فيه. متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) سلف ص ١٥٣، تعليق (٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩١١)، ومسلم (٢١٧٧).



ولكن يقول: افسحوا، قاله في «التلخيص».

الدليل: حديث مسلم عن جابر، مرفوعاً: «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة، ثم يخالف إلى مقعده، ولكن ليقل: افسحوا»<sup>(١)</sup>، وما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن يقول: تفسحوا أو توسعوا» رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>. ولأن المسجد بيت الله، والناس فيه سواء، قال الله تعالى: ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾ [سورة الحج: ٢٥].

فمن سبق إلى مكان فهو أحق به، لقول النبي ﷺ: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به» رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وكمقاعد الأسواق ومشارع المياه والمعادن. سئل الشيخ عبدالرحمن السعدي إذا اعتاد الرجل مكاناً من الروضة؛ فهل يجوز لمن رأى أحداً يريد الصلاة أن يقول: هذا مكان فلان؟

فأجاب: أما إقامته في مكان ومنعه من الصلاة فيه، فهذا لا يجوز إذا كان صاحب المكان ليس في المسجد، وأما إخباره على وجه التنبيه، على أنه يجلس فيه الأمير أو نحوه من غير أن يقيمه، فلا بأس، لأن كثيراً من الذين يجلسون فيها لا يدرون، وربما مكث فيها ثم تمت الصفوف، ثم جاء الذي من عادته أن يجلس فيه، وأقيم ذلك الرجل، فمثل هذا على هذا الوجه، لا بأس بتنبهه. والله أعلم. اهـ.

وسئل هل يجوز لمن له مكان مقدّم في المسجد يوم الجمعة أن يتأخر عن المجيء إلى المسجد؟

فأجاب: يجوز له ذلك بشرط أن يأتي المكان قبل أن تتصل الصفوف، ولا يحل له أن يمكث حتى تتصل الصفوف، ثم يتخطى رقاب الناس، وليس له عذر يوجب

(١) هو في «صحيح مسلم» (٢١٧٨) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٩١١)، ومسلم (٢١٧٧).

(٣) في «سننه» (٣٠٧١) من حديث أسمر بن مضر مرفوعاً. =

التأخر إلى هذا الحد. اهـ.

مسألة: إلا الصغير حراً كان أو عبداً، فيؤخر لما تقدم.

مسألة: قال في «التنقيح»: وقواعد المذهب: تقتضي عدم الصحة. أي صحة صلاة من أخر مكلفاً وجلس مكانه، لشبهه الغاصب. وفي وجه: تصح.

مسألة: إلا من جلس بموضع يحفظه لغيره، بإذنه أو دونه؛ لأن النائب يقوم باختياره. قاله في «المغني» و«الشرح»، ولأنه قعد فيه لحفظه له، ولا يحصل ذلك إلا بإقامته.

وقد روي أن محمد بن سيرين كان يرسل غلاماً له يوم الجمعة فيجلس فيه، فإذا جاء محمد قام الغلام وجلس محمداً فيه<sup>(١)</sup>.

لكن إن جلس في مكان الإمام، أو طريق المارة، أو استقبل المصلين في مكان ضيق، أقيم. قاله أبو المعالي.

قال في «مجمع البحرين»: قلت: القياس كراهته للوكيل، لأنه إثار بأمر ديني. قال في «الإنصاف»: وهو الصواب اهـ.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: كونه يقدم ولده أو خادمه، ويتأخر هو، ثم إذا حضر قام عنه، فهذا لا يجوز ولا يحل له ذلك بلا شك اهـ.

مسألة: ويكره إثارة غيره بمكانه الأفضل، ويتحول إلى ما دونه، كالصف الأول ونحوه، وكيمين الإمام، على الصحيح من المذهب، لما في ذلك من الرغبة عن المكان الأفضل، ولو أثر به والده ونحوه.

قال النووي: وقد يحتج لكراهته بقوله ﷺ: «لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم

= قلنا: وفي إسناده ثلاث مجهولات.

(١) ذكره ابن المنذر في «الأوسط» ٤/ ٨٨ معلقاً، دون إسناده.

الله تعالى» وهو حديث صحيح<sup>(١)</sup>، وأما قول الله عز وجل: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] فالمراد به من حظوظ النفوس، والإيثار بحظوظ النفوس مستحب بلا شك وبَيَّنَّته تمام الآية: ﴿ولو كان بهم خصاصة﴾ اهـ.

وكان ابن عمر إذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه.

قال الموفق: ويَحْتَمَلُ أن لا يكره؛ لأنَّ تقديم أهل الفضل إلى ما يلي الإمام مشروع، ولذلك قال النبي ﷺ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامَ وَالنَّهْيَ»<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وقيل: يباح وهو اختيار الشيخ عبدالرحمن السعدي.

وقال ابن عقيل في «الفصول»: لا يجوز الإيثار.

وقيل: يجوز إن آثر من هو أفضل منه.

وقال ابن عقيل في «الفنون»: إن آثر ذا هيئة بعلم ودين جاز. وليس إيثاراً حقيقة بل اتباعاً للسنّة.

سُئِلَ الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد: هل يُتْرَكُ للأمير مكان في المسجد... الخ؟ فأجاب: أما إذا كان أهل المسجد يتركون مكاناً للأمير إكراماً له فالمسجد لمن سبق إليه، وأحقُّ الناس بالمكان الذي وراء الإمام الذين يعرفون الدين والفقه، ولو تُرِكَ لهم مكان فلا بأس، وإن تركوا للأمير مكاناً فلا يُنْكَرُ عليهم، وأما جلوس الإمام ينتظر الأمير فلا أعلم في ذلك بأساً إذا لم يشقَّ على المأمومين.

وأجاب الشيخ عبدالله والشيخ إبراهيم ابنا الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن والشيخ سليمان بن سحمان - رحمهم الله تعالى - قد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «من سبق إلى مكان فهو أحقُّ به»<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ: «ليلني منكم

(١) أخرجه مسلم (٤٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٣٢) (١٢٣)، وابن حبان (٢١٨٠) من حديث ابن مسعود، رضي الله عنه.

(٣) ليس هو في «الصحيحين» ولا أحدهما، وإنما هو في «سنن أبي داود» (٣٠٧١) من حديث أسمر =

أولوا الأحلام والنهي»<sup>(١)</sup>، فالأفضل أن الذي يلي الإمام هو الأفضل في الدين، وأما التاجر وغيره من الناس فليسوا بأحق من غيرهم بهذا المكان، وأما الأمير إذا ترك له مكاناً مراعاة له، وخوفاً من مفسدة أرجح من ذلك فلا بأس به، لأجل دفع المفسدة ومراعاة المصلحة، وكذلك لا بأس به إذا كان القادم رجلاً صالحاً، أو فاضلاً، فتفسحوا له بطيب نفس منهم من غير استمرار منهم، وأما الفاجر والفاسق فلا حرمة لهم، وليسوا من أولي الأحلام والنهي، وكذلك لا يجوز أن يجعل الرجل له إيطاناً كإيطان البعير لا يصلي إلا فيه اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه يشرع تقديم أهل الفضل والعلم إلى ما يلي الإمام وسبق إيضاح ذلك في تسوية الصف، والله أعلم.

مسألة: ولا يكره للمؤثر قبوله المكان الأفضل ولا رده، على الصحيح من المذهب. قال سندي: رأيت الإمام أحمد قام له رجل من موضعه، فأبى أن يجلس فيه، وقال له: ارجع إلى موضعك فرجع إليه.

وقيل: يكره؛ لأنه إعانة لصاحبه على مكروه وإقراره عليه.

مسألة: فلو أثر الجالس بمكان أفضل زيدا، فسبقه إليه عمرو، حرّم على عمرو سبقه إليه؛ لأنه قام مقامه، أشبه ما لو تحجر مواتاً، ثم أثر به غيره. وهذا بخلاف ما لو وسّع لرجل في طريق فمرّ غيره؛ لأنها جعلت للمرور فيها. والمسجد جعل للإقامة فيه.

وقيل: يجوز، ذكره ابن عقيل؛ لأن القائم أسقط حقه بالقيام فبقي على الأصل، فكان السابق إليه أحق به، كمن وسّع لرجل في طريق، فمرّ غيره.

قال الموفق: وما قلنا أصح، يفارق التوسعة في الطريق، لأنها إنما جعلت للمرور فيها، فمن انتقل من مكان فيها لم يبق له فيه حق يؤثر به، وليس كذلك المسجد، فإنه للإقامة فيه، ولا يسقط حق المنتقل من مكانه إذا انتقل لحاجة، وهذا إنما انتقل مؤثراً لغيره، فأشبهه النائب الذي بعثه إنسان ليجلس في موضع يحفظه

= بن مضر، وفي إسناده ثلاث مجهولات.

(١) انظر التعليق (٢) / ص ١٥٩.

له. ولو كان الجالس مملوكاً، لم يكن لسيده أن يقيمه؛ لعموم الخبر، ولأن هذا ليس بمال، وهو حق ديني، فاستوى هو وسيده فيه، كالحقوق الدينية كلها، والله أعلم<sup>(١)</sup>. اهـ.

نص: «ولا يُصَلِّي (و) على مُصَلَّى غيره المفروش (ء) بغير إذنه (ء)، وليس له رفعه».

ش: وإن وجد مُصَلَّى مفروشاً، فليس له رفعه، وهو المذهب.

التعليل: لأنه كالنائب عنه، ولما فيه من الافتيات على صاحبه والتصرف في ملكه بغير إذنه والإفضاء إلى الخصومة، وقاسه في «الشرح» على رجة المسجد، ومقاعد الأسواق.

والوجه الثاني: له رفعه.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: لغيره رفعه في أظهر قولي العلماء اهـ.

التعليل: لأنه لا حرمة له، ولأن السبق بالأجسام لا بالأوطئة والمصليات، ولأن تركه يفضي إلى أن صاحبه يتأخر، ثم يتخطى رقاب المصلين ورفعه ينفي ذلك.

وقيل: إن وصل إليه صاحبه من غير تخطي أحد فهو أحق به وإلا جاز رفعه ما لم تحضر الصلاة فله رفعه والصلاة مكانه.

التعليل: لأنه لا حرمة له بنفسه، وإنما الحرمة لربه، ولم يحضر. وليس له الجلوس ولا الصلاة عليه.

وقدم في «الرعاية»: يكره جلوسه عليه، وجزم جماعة بتحريمه. قال في «شرح المنتهى»: وليس له أن يدعه مفروشاً ويصلي عليه، فإن فعل، فقال في

---

(١) انظر «كشف القناع» ٤٩/٢، ٥٠، و«الإنصاف» ٤١٢-٤١٤، و«المبدع» ١٧٢/٢، و«المغني» ٢٣٤، ٢٣٣/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٣٧٧، ٣٧٨، و«الدرر السنية» ٢٣٤، ٢٣٣/٣، و«المختارات الجلية» ص ٧٢، ٧١، و«الفتاوى السعدية» ص ١٨١، ١٨٢، و«الفروع» ١٠٦/٢، و«نيل الأوطار» ٢٨٣/٣، و«التنقيح المشيع» ص ٩٢ ط. السعيدية، و«الشرح الكبير» ٤٩١/١.

«الفروع»، في باب ستر العورة: ولو صلى على أرضه أو مصلاه بلا غضب، صحَّ في الأصحَّ. اهـ. وتقدم هناك: جازَّ وصحَّت. ولعل ما هناك إذا كان حاضراً أو صلى معه على مصلاه، فلا يعارضه ما هنا لغيبته، وفيه شيء. قاله البهوتي.

قال في «الفروع»: ويتوجَّه إن حُرِّمَ رفعه أي المصلي فله فرشته وإلا كره، ومنع منه، أي: الفرش الشيخ ابن تيمية، لتَحْجُرِه مكاناً من المسجد، كحفره في التربة المسبلة قبل الحاجة إليه.

قال ابن الحاج في «المدخل»: ليس للإنسان في المسجد إلا موضع قيامه وسجوده وجلوسه، وما زاد على ذلك فلسائر المسلمين، فإذا بسط لنفسه شيئاً ليصلي عليه احتاج لأجل توسعة ثوبه شيئاً كبيراً ليغم ثوبه على سجادته، فيكون في سجادته اتساع خارج، فيمسك بسبب ذلك موضع رجلين أو نحوهما إن سلّم من الكبر من أنه لا ينضمُّ إلى سجادته أحد، فإن لم يسلم من ذلك، وولّى الناس عنه، وتباعدوا منه هيبه لكرمهم وثوبه، وتركهم هو ولم يأمرهم بالقرب إليه، فيمسك ما هو أكبر من ذلك، فيكون غاصباً لذلك القدر من المسجد، فيقع بسبب ذلك في المحرم المتفق عليه المنصوص عن صاحب الشريعة حيث قال: «مَنْ غَضَبَ شَيْئاً مِنْ الْأَرْضِ طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup> وذلك الموضع الذي أمسكه بسبب قماشه وسجادته ليس للمسلمين به حاجة في الغالب إلا وقت الصلاة، وهو في وقت الصلاة غاصب له، فيقع في هذا الوعيد بسبب قماشه وسجادته، فإن بعث بسجادته إلى المسجد في أول الوقت، أو قبله، ففرشت له هناك، وقعد هو إلى أن يمتلىء المسجد بالناس ثم يأتي كان غاصباً لذلك الموضع الذي عملت السجادة فيه، لأنه ليس له أن يحجزه، وليس لأحد فيه إلا موضع صلاته. انتهى.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: وأما ما يفعله كثير من الناس من تقديم

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠) من حديث سعيد بن زيد، رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

المفارش إلى المسجد يوم الجمعة أو غيرها قبل ذهابهم إلى المسجد، فهذا منهي عنه باتفاق المسلمين بل محرم. وهل تصح صلاته على ذلك المفروش، فيه قولان للعلماء، لأنه غصب بقعة في المسجد بفرش ذلك المفروش فيها، ومنع غيره من المصلين الذين يسبقونه إلى المسجد أن يصلي في ذلك المكان، ومن صلى في بقعة من المسجد مع منع غيره أن يصلي فيها فهل هو كالصلاة في الأرض المغصوبة؟ على وجهين.

وفي الصلاة في الأرض المغصوبة قولان للعلماء. وهذا مستند من كره الصلاة في المقاصير التي يمنع الصلاة فيها عموم الناس. والمشروع في المسجد أن الناس يتمون الصف الأول. كما قال النبي ﷺ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا». قَالُوا وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يُتِمُّونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ وَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ»<sup>(١)</sup> وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

والمأمور به أن يسبق الرجل نفسه إلى المسجد، فإذا قَدَّمَ المفروش وتأخر هو فقد خالف الشريعة من وجهين: من جهة تأخره وهو مأمور بالتقدم، ومن جهة غصبه لطائفة من المسجد، ومنع السابقين إلى المسجد أن يصلوا فيه، وأن يُتِمُّوا الصَّفَّ الأول فالأول. ثم إنه يتخطى الناس إذا حضروا، وفي الحديث: «الَّذِي يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَتَخَذُ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ»<sup>(٣)</sup> وقال النبي ﷺ للرجل: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ»<sup>(٤)</sup>.

ثم إذا فرش هذا فهل لمن سبق إلى المسجد أن يرفع ذلك ويصلي موضعه؟

(١) أخرجه مسلم (٤٣٠)، وابن حبان (٢١٥٤) من حديث جابر سمرة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) سلف ص ١٥٥ / تعليق (١).

(٤) سلف ص ١٥٢ / تعليق (٣).

فيه قولان :

أحدهما : ليس له ذلك ، لأنه تَصَرَّفَ في مُلْك الغير بغير إذنه .  
والثاني : وهو الصحيح أن لغيره رفعه والصلاة مكانه ؛ لأن هذا السابق يستحق الصلاة في ذلك الصف المقدم ، وهو مأمورٌ بذلك أيضاً ، وهو لا يتمكن من فعل هذا المأمور واستيفاء هذا الحق إلا برفع ذلك المفروش ، وما لا يتم المأمور إلا به فهو مأمورٌ به . وأيضاً فذلك المفروش وضعه هناك على وجه الغضب ، وذلك منكرٌ ، وقد قال النبي ﷺ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ »<sup>(١)</sup> . ولكن ينبغي أن يراعى في ذلك أن لا يؤوَّل إلى منكرٍ أعظم منه . اهـ .

وقال ابن تيمية أيضاً : والسنة أن يتقدم الرجل بنفسه ، وأما مَنْ يتقدم بسجادة فهو ظالمٌ ، يُنْهَى عنه ، ويجب رفع تلك السجاجيد ، ويُمكنُ الناسُ من مكانها .

هذا مع أن أصل الفرش بدعة ، لاسيما في مسجد النبي ﷺ . فإن رسول الله ﷺ وأصحابه كانوا يُصَلُّون على الأرض ، والخُمرَةُ التي كان يصلي عليها رسول الله ﷺ صغيرة ، ليست بِقَدْرِ السَّجَادَةِ .

قلت : فقد نقل ابن حزم في «المحلى» عن عطاء بن أبي رباح : أنه لا يجوز الصلاة في مسجد إلا على الأرض ، ولما قَدِمَ عبدالرحمن بن مهدي من العراق ، وفرش في المسجد . أمر مالك بن أنس بحبسهِ تعزيراً له ، حتى رُوجِعَ في ذلك ، فذكر أن فعلَ هذا في مثلِ هذا المسجد بدعةٌ يؤدَّبُ صاحبُها .

وعلى الناس الإنكارُ على من يفعل ذلك ، والمنعُ منه ، لاسيما ولاة الأمر الذين لهم هنالك ولايةٌ على المسجد ، فإنه يتعينُ عليهم رفعُ هذه السجاجيد ، ولو عُوقِبَ أصحابه بالصدقة بها لكانَ هذا مما يسوغُ في الاجتهاد . اهـ .

---

(١) أخرجه مسلم (٤٩) ، وابن حبان (٣٠٦) من حديث أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه .



وقال الشيخ عبدالله أبا بطين: إذا كان إنسانٌ يجلسُ في المسجدِ فلا بأسَ بكونه يجعلُ عصاهُ في مكانٍ فاضلٍ بحيثُ إنه ما يخرجُ من المسجدِ إلا لما لا بدَّ منه من نحوِ وضوءٍ وكذلك لفطورٍ وسحورٍ ونحوه؛ وإن كان يجعلُ عصاهُ في مكانٍ ويخرجُ لأشغاله لنحوِ بيعٍ وشراءٍ وفلاحةٍ ونحوه فلا ينبغي لمثلِ هذا بجعلِ عصاهُ في مكانٍ يحميه عن غيره، وأما الذي يخرجُ لنحوِ أكلٍ وشربٍ أو وضوءٍ فلا بأسَ بجعلِ عصاهُ في مكانٍ فاضلٍ، ليحوزَ فضيلةَ الصفِّ الأولِ أو وسطِ الصفِّ؛ وكذلك الجمعة وغيرها، وأما من دخلَ المسجدَ ووجدَ فيه عصا يَضَعُها أهلُها ويخرجون لأغراضهم، فلا بأسَ بتأخيرها والمجيء في موضعها، فإذا حاذرتَ من شيء يصيرُ في نفسِ أخٍ لك إذا أخرتَ عصاهُ وجلستَ في مكانه فالذي أحبه تركُها والجلوسُ في مكانٍ آخر اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: اعلموا - رحمكم الله - أن التحجّرَ في المساجدِ، ووضعَ العصا والإنسانَ متأخراً في بيته أو سوقه عن الحضورِ، لا يحلُّ، ولا يجوزُ، لأنَّ ذلك مخالِفٌ للشرعِ ومخالِفٌ لما كان عليه الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان، فإنَّ النبي ﷺ حثَّ الناسَ على التقدُّمِ للمساجدِ، والقربِ من الإمامِ بأنفسهم، وحثَّ على الصفِّ الأولِ، وقال: «لو يعلمُ الناسُ ما في النداءِ والصفِّ الأولِ - يعني: من الأجر العظيم - ثم لم يجدوا إلا أن يستهيموا عليه لاستهيموا»<sup>(١)</sup> ولا يحصلُ هذا الامتثالُ وهذا الأجرُ العظيمُ إلا لمن تقدَّم وسبقَ بنفسه، وأما من وضعَ عصاه ونحوه، وتأخَّرَ عن الحضورِ، فإنه مخالِفٌ لما حثَّ عليه الشارعُ، غيرُ مُمثِّلٍ لأمره، فمن زعمَ أنه يدركُ فضيلةَ التقدُّمِ وفضيلةَ المكانِ الفاضلِ بتحجيره مكاناً فيه، وهو متأخِّرٌ، فهو كاذبٌ، بل من فعلَ هذا فاته الأجرُ، وحصلَ له الإثمُ والوزرُ. ومن مفسدٍ ذلك أنه يعتقدُ أنه إذا تحجّرَ مكاناً فاضلاً في أولِ الصفِّ، أو في المكانِ الفاضلِ، أنه يحصلُ له فضيلةُ التقدُّمِ، وهذا اعتقادٌ فاسدٌ، فإن الفضيلةَ لا تكونُ إلا للسابقِ بنفسه، وأما المتحجّرُ للمكانِ الفاضلِ، المتأخِّرُ عن الحضورِ، فلا يدركُ

(١) سلف تعليق (٢) / ص ١٦٣.

شيئاً من الفضيلة، فإنَّ الفضل لا يحصل إلا للسابق بنفسه، لا لسبق عصاه. فلو كان في ذلك خير، لكان أولى الناس به الصحابة - رضي الله عنهم - وقد نَزَّهَهُم الله عن هذا الفعل القبيح، كما نَزَّهَهُم عن كل قبيح، فلو علم المتحجِّر أنه آثم، وأن صلاته في مؤخر المسجد أفضل له، وأسلم له من الإثم، لم يتجرأ على هذا، ولأبعد عنه غاية البعد، وكيف يكون مأجوراً بفعل مُحَرَّم لا يجوز؟!

ومن مفسد ذلك أن المساجد لله، والناس فيها سواء، وليس لأحد فيها حق إلا إذا تقدَّم بنفسه، فإذا سبقه غيره فهو أحقُّ منه، فإذا تحجَّر شيئاً لغيره فيه حق، كان آثماً عاصياً لله، وكان ظالماً لصاحب الحق، وليس الحق فيها لواحد، بل جميع من جاء قبله له حق في مكانه، فيكون قد ظلم خلقاً كثيراً، ولو قدرنا أن إنساناً جاء والصف الأول قد تحجَّره المتحجِّرون بغير حق، فصَفَّ في الصفوف المتأخرة، كان أفضل منهم، وأعظم أجراً، وأسلم من الإثم، والله يعلم من نيته أنه لو وجدها خالية لصلَّى فيها، فهو الذي حصل فضلها، وهم حصلوا الوزر، وفاتهم الأجر.

ومن مفسد ذلك أنه يدعو إلى تخطي رقاب الناس وإيذائهم، وقد نهى الشارع عن ذلك، فيجمع بين التحجِّر والتأخِر والتخطي، فيكون فاعلاً للنهي من وجوه متعددة.

ومنها أنه إذا وضع عصاه، أوجب له الكسل والتأخِر عن الحضور، لأنه إذ عرف أنه يجد مكاناً في مقدم المسجد ولو تأخَّر، برد قلبه، وكسل عن التقدم، ففاته خير كثير، وحصل له إثم كبير.

ومن المفسد أنه يُحْدِثُ الشحناء والعداوة والخصومة في بيوت الله التي لم تُبْنَ إلا لذكر الله وعبادته.

ومن المفسد أن صلاة المتحجِّر ناقصة، لأن المعاصي إذا لم تُبْطَل الأعمال تنقصها، ومن العلماء من يرى أن صلاة المتحجِّر بغير حق غير صحيحة، كالمصلي في مكان غضب، لا تصح صلاته، لأنه غصبه وظلم غيره.

ومن مفسد ذلك، أن الذي يعتاد التحجر مُصرٌّ على معصية الله، لأنه فاعلٌ لها، جازمٌ على معاودتها، والإصرارُ على المعاصي ينافي الإيمان، قال تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] والصغائرُ تكونُ كبائرَ مع الإصرارِ عليها. ومن العجب أن أكثرَ من يفعل ذلك أناسٌ لهم رغبةٌ في الخير، ولعله زال عنهم استقباحُ هذا الأمرِ لمداومتهم عليه، واقتداء بعضهم ببعض.

والرغبةُ في الخير لا تكونُ بالتقربِ إلى الله بفعلٍ محرمٍ، وإنما الراغبُ في الخير من أبعدَ عن معاصي الله، وعن ظلمِ الناسِ في حقوقهم، فإنه لا يُتَقَرَّبُ إلى الله إلا بطاعته، وأعظمُ من ذلك أن يتحجرَ لنفسه ولغيره، فيجمعُ عدةَ مآثمٍ، وشرُّ الناسِ من ظلمَ الناسَ للناسِ، فيشتركُ الحامي والمحميُّ له في الإثمِ، فكيف يرضى المؤمنُ الموفقُ الذي في قلبه حياةٌ، أن يفعلَ أمراً هذه مفسدته ومضاره؟!!

فالواجبُ على كلِّ من يفعل ذلك، أن يتوبَ إلى الله، ويعزمَ على أن لا يعودَ، فإنَّ من عَلِمَ أنَّ ذلك لا يجوزُ، ثم أصرَّ على هذا الذنبِ، فهو متهاونٌ بحرماتِ الله، متجرئٌ على معاصي الله، يُخَشَى أن يكونَ ممن يُحبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا رياءً وسمعةً، يُحبُّ أن يُحمدَ على صلاته في الصفِّ الأولِ، والمكانِ الفاضلِ، وهو آثمٌ ظالمٌ لأهلِ المسجدِ، غيرُ مُحَصِّلٍ للفضيلةِ، ولكنه مُصرٌّ على هذه الخصلةِ الذميمةِ الرذيلةِ، وبعثدُ أن المؤمنَ الحريصَ على دينه إذا عَلِمَ أن هذا محرمٌ، وَعَلِمَ ما فيه من المفسد والمضارِّ، وتنقيصِ صلاته أو فسادها، فإنه لا يقدمُ عليه، ولا يفعلُه، لأنه ليسَ له في ذلك مصلحةٌ في دينه ولا دنياه، بل ذلك مضرةٌ محضةٌ عليه، فالموفقُ يستعينُ اللهَ على تركه، والعزمُ على أن لا يعودَ إليه، ويستغفرُ اللهَ مما صدرَ منه، فإنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ. قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢].

ونسأل الله تعالى أن يحفظنا وإخواننا المسلمين من معاصيه، وأن يعفو عنا وعنهم ما سلفَ منها، إنه جوادٌ كريم.

وأما من يتقدمُ إلى المسجدِ وفي نيته انتظارُ الصلاة، ثم يعرضُ له عارضٌ، مثلُ

حاجته إلى وضوء أو نحوه، ثم يعود، فلا حرج عليه، وهو أحق بمكانه، ولا يلحقه ذم، وكذلك من كان في المسجد، ووضع عصاه ونحوه ليصلي أو يقرأ في محل آخر في المسجد، فلا حرج عليه، بشرط أن لا يتخطى رقاب الناس، ولا يؤذيهم، والله أعلم، وصلى الله على محمد وسلم. اهـ.

مسألة: ومن قام من موضعه من المسجد لعارض لحقه، ثم عاد إليه قريباً، فهو أحق به، هذا المذهب.

الدليل: ما روى مسلم عن أبي هريرة، مرفوعاً: «من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به»<sup>(١)</sup>.

وعن وهب بن حذيفة أن رسول الله ﷺ قال: «الرجل أحق بمجلسه وإن خرج لحاجته ثم عاد فهو أحق بمجلسه» رواه أحمد والترمذي وصححه<sup>(٢)</sup>.

وقيده في «الوجيز» بما إذا عاد، ولم يتشاغل بغيره، ما لم يكن صبيّاً قام في صفّ فاضلٍ أو في وسط الصفّ، ثم قام لعارض ثم عاد، فيؤخر، كما لو لم يقم منه بالأولى.

وقيل: ليس هو أحق به من غيره.

قال الشوكاني: فمن سبق إلى موضعٍ مباح، سواء كان مسجداً أو غيره في يومٍ جمعةٍ أو غيرها لصلاةٍ أو غيرها من الطاعات فهو أحق به، ويحرّم على غيره إقامته منه والقعود فيه، إلا أنه يستثنى من ذلك الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حق، كأن

---

(١) أخرجه أحمد (٧٥٦٨)، ومسلم (٢١٧٩) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٤٢٢/٣، والترمذي (٢٧٥١) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»

(١٢٧٧) من حديث وهب بن حذيفة، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

وانظر تمام تخريجه في «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.

يقعد رجل في موضع ثم يقوم منه لقضاء حاجة من الحاجات ثم يعود إليه، فإنه أحق به ممن قعد فيه بعد قيامه، لحديث أبي هريرة وحديث وهب بن حذيفة، وظاهرهما عدم الفرق بين المسجد وغيره، ويجوز له إقامة من قعد فيه. وقد ذهب إلى ذلك الشافعية والهادوية.

ومثل ذلك الأماكن التي يقعد الناس فيها لتجارة أو نحوها، فإن المعتاد للعود في مكان يكون أحق به من غيره إلا إذا طالت مفارقتة له بحيث ينقطع معاملوه، ذكره النووي في «شرح مسلم». وقال في «الغيث»: يكون أحق به إلى العشي. وقال الغزالي: يكون أحق به ما لم يضرب. وقال أصحاب الشافعي إن ذلك على وجه الندب لا على وجه الوجوب، وإليه ذهب مالك.

قال أصحاب الشافعي: ولا فرق في المسجد بين من قام وترك له سجادة فيه ونحوها، وبين من لم يترك. قالوا: وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها. وظاهر الحديثين عدم الفرق. اهـ.

مسألة: فإن لم يصل العائد إلى مكانه قريباً بعد قيامه منه لعارض إلا بالتخطي، جاز له التخطي، كالفرجة أي: كمن رأى فرجة لا يصل إليها إلا به. ذكره في «المغني» و«الشرح» وابن تميم.

قال الشافعي: وأحب إذا نعت ووجد مجلساً لا يتخطى فيه غيره تحول إليه، لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا نعت أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول إلى غيره»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: رواه أبو داود والترمذي وآخرون بأسانيدهم عن محمد بن إسحق

---

(١) حديث قوي، أخرجه أحمد (٤٧٤١)، وأبو داود (١١٩)، والترمذي (٥٢٦)، وصححه ابن خزيمة (١٨١٩)، وابن حبان (٢٧٩٢)، والحاكم ٢٩١/١، ووافقه الذهبي، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

صاحب «المغازي»، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: هو حديث صحيح على شرط مسلم، وأنكر البيهقي ذلك وقال: روي مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح، هكذا قال في كتابه «معرفة السنن والآثار»<sup>(١)</sup> ورواه في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup> من طريقين، ثم قال: ولا يثبت رفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ، والمشهور أنه من قول ابن عمر، واقتصر الشافعي في «الأم» على روايته موقوفاً بإسناده الصحيح عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>، والصواب أنه موقوف كما قاله البيهقي. وأما تصحيح الترمذي والحاكم فغير مقبول، لأن مداره على محمد بن إسحق، وهما إنما رواه من روايته، وهو مدلس معروف بذلك عند أهل الحديث، وقد قال في روايته عن نافع بلفظ: (عن) وقد اجمع العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين أن المدلس إذا قال: عن، لا يحتج بروايته، والحاكم متساهل في التصحيح معروف عند العلماء بذلك، والترمذي ذهل عن ذلك.

وإنما بسطت الكلام في هذا الحديث لثلا يغتر بتصحيحهما، ولم يذكر الحافظ ابن عساكر في الأطراف أن الترمذي صححه، ولكن تصحيحه موجود في نسخ الترمذي، ولعل النسخ اختلفت في هذا الحديث، كما تختلف في غيره في كتاب الترمذي غالباً.

وقوله: «يتخلى» غير مهموز، والفرجة: بضم الفاء وفتحها لغتان مشهورتان سبق بيانهما، ويقال أيضاً: فَرَجٌ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق: ٦] جمع فَرَجٌ وهو الخلو بين شيئين. وقوله: «نَعَسَ»، بفتح العين يَنْعُسُ، بضمها. اهـ.

مسألة: وتكره الصلاة في المقصورة التي تُحْمَى للسلطان ولجُنْدِهِ، نص عليه أحمد؛ لأنه يمنع الناس من الصلاة فيها، فتصير كالمغصوب<sup>(٤)</sup>.

(١) برقم (٦٦٣١).

(٢) برقم ٢٣٧/٣.

(٣) ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦٦٣٠).

(٤) انظر «كشاف القناع» ٥١، ٥٠/٢، و«الإنصاف» ٤١٤، ٤١٥، و«الفروع» ٣٣٧/١ و١٠٩/٢.

نص: «وُشْتَرَطُ (ود) لصحة الجمعة الخُطْبَةُ الأولى. واشْتَرَطْتُ (خ) الثانية. وُشْتَرَطُ (و) تقدُّمُها على الصَّلَاة. وُشْتَرَطُ (و) وقت الجمعة».

ش: خُطْبَةٌ بالضم وهي التي تُقال على المنبر ونحوها وخُطْبَةٌ النكاح بالكسر.

قال في «الإفصاح»: قال اللغويون: والخُطْبَةُ مشتقة من المخاطبة، وقال بعضهم: سُمِّيَتْ خُطْبَةً؛ لأنَّهم كانوا يجعلونها في الخُطْبِ والأمر العظيم، والمنبر عندهم من قولك: تَنَبَّرَ إذا علا صوته، فالمخاطبُ يعلو صوته. اهـ.

الشرط الرابع: من شروط الجمعة الخُطْبَةُ، هذا المذهب، ومن قال: إن الخطبة شرط في الجمعة لا تصح بدونها عطاء، والنخعي، وقتادة، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

الدليل: قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] والذكر هو الخُطْبَةُ، فأمر بالسعي إليها، فيكون واجباً إذ لا يجب السعي لغير واجب، ولمواظبته ﷺ عليهما، لقول ابن عمر: كان ﷺ يخطب خطبتين وهو قائم، يفصل بينهما بجلوس. متفق عليه<sup>(١)</sup>. وقال: «صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي»<sup>(٢)</sup> وعن عمر وعائشة: قصرت الصلاة من أجل الخطبة. فهما بدل ركعتين، فالإخلال بإحدهما إخلال بإحدى الركعتين.

والصحيح من المذهب: أنها بدل عن ركعتين نص عليه أحمد. قال في «الرعاية الكبرى»: قلت: هذا إن قلنا: إنها ظهر مقصورة. وإن قلنا: إنها صلاة تامة فلا. اهـ.

= و«المغني» ٢٣٢/٣، ٢٣٤، ٢٣٥، و«المجموع شرح المهذب» ٣٧٦/٤، و«الاختيارات» ص ١٤٩، و«مجموع الفتاوى» ٢١٦/٢٤، ٢١٧، و١٨٩/٢٢ - ١٩١، و«الدرر السنية» ٢٣٤/٣، و«الفتاوى السعدية» ص ١٨٢ - ١٨٦، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣٨/٣ - ٤٢، و«نيل الأوطار» ٢٨٣/٣، و«الشرح الكبير» ٤٩١/١، و«معونة أولي النهى» ٣١٥/٢، و«الأم» ١٩٨/١.

(١) أخرجه البخاري (٩٢٠)، ومسلم (٨٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٠٨).

وقيل: ليستا بدلاً عنهما.

والمذهب أنه يُشترط للجمعة خطبتان وهذا مذهب الشافعي.

وقال مالك، والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، وأصحاب الرأي: يُجزئُه خطبة واحدة. وقد روي عن أحمد ما يدل عليه، فإنه قال: لا تكون الخطبة إلا كما خطب النبي ﷺ، أو خطبة تامة. قال الشوكاني: وإليه ذهب جمهور العلماء. اهـ.

وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري أن الجمعة تصح بلا خطبة، وبه قال داود وعبد الملك من أصحاب مالك، قال القاضي عياض: وروي عن مالك، واختاره الشوكاني.

قال الشوكاني راداً على أصحاب القول الأول: واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه ﷺ بالأحاديث الصحيحة ثبوتاً مستمراً أنه كان يخطب في كل جمعة، وقد عرفت غير مرة أن مجرد الفعل لا يفيد الوجوب.

واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي». وهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب، لما قدمنا في أبواب صفة الصلاة ليس فيه إلا الأمر بإيقاع الصلاة على الصفة التي كان يُوقعها عليها، والخطبة ليست بصلاة.

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾، وفعله الخطبة بيان للمجمل، وبيان المجمل الواجب واجب. ورد بأن الواجب بالأمر هو السعي فقط. وتعقب بأن السعي ليس مأموراً به لذاته بل لمتعلقه وهو الذكر. وتعقب هذا التعقب بأن الذكر المأمور بالسعي إليه هو الصلاة، غاية الأمر أنه متردد بينها وبين الخطبة، وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة، والنزاع في وجوب الخطبة، فلا يتنهض هذا الدليل للوجوب، فالظاهر ما ذهب إليه الحسن البصري وداود الظاهري والجويني من أن الخطبة مندوبة فقط.

وأما الاستدلال للوجوب بحديث أبي هريرة - يعني - حديث: «كل كلام لا يبدأ



فيه بالحمد لله فهو أجزم<sup>(١)</sup>، وبحديثه أيضاً عند البيهقي في «دلائل النبوة» مرفوعاً حكاية عن الله تعالى بلفظ: «وجعلت أمتك لا تجوز لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي»<sup>(٢)</sup> فوهم، لأن غاية الأول عدم قبول الخطبة التي لا حمد فيها، وغاية الثاني عدم جواز خطبة لا شهادة فيها بأنه ﷺ عبد الله ورسوله، والقبول والجواز وعدمهما لا ملازمة بينهما وبين الوجوب قطعاً. اهـ.

قال سعيد بن جبیر: كانت الجمعة أربعاً فجُعِلَت الخطبة مكان الركعتين اهـ.

وقال الحسن: تجزئهم جميعهم خطب الإمام أو لم يخطب؛ لأنها صلاة عيد فلم تُشترط لها الخطبة كصلاة الأضحى ونقل ابن هبيرة عن أبي حنيفة أنه لا يشترط الخطبتين للجمعة. فإذا قال الحمد لله ونزل كفاه ذلك ولا يحتاج إلى غيره اهـ.

مسألة: واشترط تقديمهما على الصلاة، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع اهـ. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك لفعله ﷺ وأصحابه؛ بخلاف غيرهما؛ لأنهما شرط في صحة الجمعة. والشرط مقدم، أو لاشتغال الناس بمعاشيتهم، فقدماً لأجل التدارك.

مسألة: وتكون الخطبتان بعد دخول وقت الجمعة، باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف، لما تقدم من أنهما بدل من ركعتين.

والصلاة لا تصح قبل دخول وقتها من مكلف عدل؛ لما ذكر من أنهما بدل من ركعتين. والخطبتان بدل ركعتين، لما تقدم عن عمر وعائشة، ولا يقال: إنهما بدل ركعتين من الظهر.

التعليل: لأن الجمعة ليست بدلاً عن الظهر، بل الظهر بدلاً عنها إذ فاتت وتقدم

---

(١) حديث ضعيف أخرجه أحمد ٣٥٩/٢، وأبو داود (٨٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤)، بإسناد ضعيف عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان» برقم (١).

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» ٤٠٢/٢، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإسناده ضعيف.

كلام صاحب «الرعاية»<sup>(١)</sup>.

مسألة: ولا بأس بقراءة الخطبتين من صحيفة، ولو لمن يحسنهما، كقراءة الفاتحة من مصحف ولحصول المقصود.

قال ابن القيم: قال ابن إسحاق: وكانت أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ فيما بلغني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - ونعوذ بالله أن نقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل - أنه قام فيهم خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد أيها الناس، فقدّموا لأنفسكم تعلّموا والله ليضعقن أحدكم، ثم ليدعن عنّهم ليس لها راع، ثم ليقولن له ربّه - وليس له ترجمان، ولا حاجب يحجبه دونه -: أَلَمْ يَأْتِك رَسُولِي، فَبَلَّغَكَ؟ وَآتَيْتَكَ مَالاً، وَأَفْضَلْتُ عَلَيْكَ، فَمَا قَدَّمْتَ لِنَفْسِكَ؟ فَلْيَنْظُرَنَّ يَمِيناً وَشِمَالاً، فَلَا يَرَى شَيْئاً، ثُمَّ لِيَنْظُرَنَّ قُدَّامَهُ فَلَا يَرَى غَيْرَ جَهَنَّمَ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَقَيَّ وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ وَلَوْ بِشِقٍّ مِنْ تَمْرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ، فَإِنَّ بِهَا تُجْزَى الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن إسحاق: ثم خطب رسول الله ﷺ مرة أخرى، فقال: «إن الحمد لله أحمده وأستعينه، نعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله، فلا مضلّ له، ومن يضلّل، فلا هاديّ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إن أحسن الحديث كتاب الله، قد أفلح من زينّه الله في قلبه، وأدخله في الإسلام

(١) تقدم ص ١٧١.

(٢) كذا هو في «السيرة النبوية» لابن هشام ١٢٦/٢، وابن إسحاق رأى أبا سلمة ولم يسمع منه، وأبو سلمة يروي عن بعض الصحابة ولم يدرك النبي ﷺ.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوية» ٥٢٤/٢ من طريق محمد بن إسحاق، حدثني المغيرة بن عثمان بن محمد، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، فذكره.

والمغيرة بن عثمان لم نقف على ترجمة له، وفي طبقة المغيرة بن عثمان بن عبد الله الثقفي، ذكره البخاري في «التاريخ» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وقالوا: يروي عن ابن عباس، روى عنه ابن جريج، وسكت عنه.

بعد الكفر، فاختاره على ما سواه من أحاديث الناس، إنه أحسن الحديث وأبلغه،  
أحبوا ما أحب الله، أحبوا الله من كل قلوبكم، ولا تملأوا كلام الله وذكره، ولا تقس  
عنه قلوبكم، فإنه من كل ما يخلق الله يختار ويصطفى، قد سمأه الله خيرته من  
الأعمال، ومصطفاه من العباد والصالح من الحديث، ومن كل ما أوتي الناس من  
الحلال والحرام، فاعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، واتقوه حق تقاته، وصدقوا الله  
صالح ما تقولون بأفواهكم، وتحابوا بروح الله بينكم، إن الله يغضب أن ينكث  
عهده، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»<sup>(١)</sup>. اهـ.

قال في «الفروع»: وذكر ابن عبد البر عن جماعة منهم عثمان، وعبد الرحمن بن  
خالد بن الوليد، وعبد الملك بن مروان، ومعن بن زائدة، وخالد القسري أنهم خطبوا  
فأرتج عليهم، وعن بعضهم قال: هيبة الزلل تورث حصراً، وهيبة العافية تورث  
جنباً. وذكر أبو جعفر النحاس أنه أرتج على يزيد بن أبي سفيان، فعاد إلى الحمد  
ثلاثاً، فأرتج عليه، فقال: يا أهل الشام، عسى الله أن يجعل بعد عسر يسراً، وبعد  
عبي بياناً، وأنتم إلى إمام عادل أحوج منكم إلى إمام قائل. ثم نزل، فبلغ ذلك  
عمرو بن العاص فاستحسنه. وقيل لعبد الملك بن مروان: عجل عليك الشيب،  
فقال: كيف لا يعجل، وأنا أعرض عقلي على الناس في كل جمعة مرة أو مرتين؟  
وخطب عبدالله بن عامر في يوم أضحى فأرتج عليه، فقال: لا أجمع عليكم لوماً  
وعيماً، من أخذ شاة من السوق فهي له وثمنها علي. وأرتج على معن بن زائدة فقال  
- وضرب برجله المنبر -: فتى حروب لا فتى منابر. قال الجوهري: رجل لومة: يلومه  
الناس، ولومة: يلوم الناس. مثل هزاة وهزاة. اهـ<sup>(٢)</sup>.

نص: «وأشترط (وش) حمد الله، والثناء عليه».

(١) كذا علقه ابن إسحاق، كما في «السيرة النبوية» لابن هشام ١٤٦/٢ - ١٤٧.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٣٤/٢، و«الإنصاف» ٣٨٦/٢، ٣٨٩، و«المغني» ١٧٠/٣، ١٧١، ١٧٣،

و«المجموع شرح المذهب» ٢٤٣/٤، و«الفروع» ١٦٧/٢، و«المطلع» ص ١٠٧، و«نيل الأوطار»

٣٠١/٣، ٣٠٢، و«زاد المعاد» ٣٧٣/١، ٣٧٤، و«الإفصاح» ١٦١/١، ١٦٢.

ش: ومن شرط صحة كل من الخطبتين حمد الله بلفظ: الحمد لله، فلا يجزىء غيره، هذا المذهب، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع اهـ. وبه قال الشافعي ومالك في رواية.

الدليل: حديث أبي هريرة مرفوعاً: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَم»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود، ورواه جماعة مرسلاً، وروى أبو داود عن ابن مسعود قال: كان النبي ﷺ إذا تَشَهَّدَ قال: «الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِّل فلا هاديَّ له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، من يطع الله تعالى ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصهما فإنه لا يضرُّ إلا نفسه ولا يضرُّ الله تعالى شيئاً» رواه أبو داود وصحَّح إسناده النووي في «شرح مسلم»<sup>(٢)</sup>. قوله: «رَشَدَ» بكسر الشين المعجمية وفتحها.

وعن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ خطبَ يومَ الجمعةِ فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم يقول على إثر ذلك وقد علا صوته، واشتدَّ غضبه، واحمرَّت وجنتاه، كأنه مُنْذِرُ جيش، ثم يقول: «بعثتُ أنا والساعة كهاتين، وأشار بأصبعيه الوسطى والتي

(١) سلف ص ١٧٣ / تعليق (١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٩٧)، والبيهقي ١٤٦/٧، والمزي في «تهذيب الكمال» ٤٨٩/١٦، من طريق عمران بن داود، عن قتادة، عن عبد ربه، عن أبي عياض، عن ابن مسعود، رضي الله عنه.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف جداً، فيه عمران بن داود، ضعفه أبو داود والنسائي والعقيلي وابن معين في رواية، وقال الدارقطني: كثير المخالفة والوهم. وفيه أيضاً عبد ربه - وهو ابن يزيد - وهو مجهول الحال. وتصحيح مثل هذا الإسناد فيه تساهل.

تلي الإبهام، ثم يقول: إن أفضل الحديث كتابُ الله، وخيرُ الهدْي هدي محمدٍ،  
وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، مَنْ تركَ فلورثته، ومن تركَ ديناً أو  
ضياءاً فالْيَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وفي رواية «ويقول أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله»  
إلخ.

قال ابن تيمية: لم ينقل أحدٌ عنه عليه السلام أنه افتتح خطبةً بغير الحمد، فالذي لا بدَّ  
منه في الخطبة الحمد لله، والتشهد، والحمدُ يتبعه التسييحُ، والتشهدُ يتبعه  
التكبيرُ، وهذه هي «الباقيات الصالحات» [الكهف: ٤٦] وقال تعالى: ﴿فادعوه  
مخلصينَ له الدينَ الحمدُ لله ربَّ العالمينَ﴾ [غافر: ٦٥] اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: لا دليل على اشتراط الحمد. اهـ.

وقال النووي: وأما لغات الفصل، فقوله: على أثر ذلك، فيه لغتان: كسر  
الهمزة مع إسكان الثاء وفتحهما.

قوله: وقد علا صوته واشتد غضبه واحمرَّت وجنتاه، هذا كُلُّه من مستحباتِ  
الخطبة، لأنه أوقع في النفوس وأبلغ في الوعظ. والوجنةُ الخدُّ وفيها أربع لغات،  
فتح الواو وضُمُّها وكسرها والرابعةُ أجنة بضم الهمزة.

قوله: كأنه منذرٌ جيش، معناه: ينذرُ قومه ويحذّرهم من جيشٍ يقصدُهم.

قوله عليه السلام: «بعثت أنا والساعة» هو بنصب الساعة ورفعها النصب على تقدير مع،  
وهو مفعول معه، والرفع عطف على الضمير، والإبهامُ مؤنثة على المشهور ويجوز  
تذكيرها، وسبق بيانها واضحاً في مسح الرأس في صفة الوضوء.

---

(١) في «صحيحه» (٨٦٧)، وابن حبان (١٠) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

قوله ﷺ: «وخير الهدي هدي محمد» روي في «صحيح مسلم» على وجهين: فتح الهاء مع اسكان الدال، وضم الهاء مع فتح الدال، وكلاهما صحيح فمن فتح فمعناه الطريقة والأخلاق، ومن ضم معناه الإرشاد، وقد بسطت شرح الروايتين وسائر ألفاظ الحديث موضحة في «شرح صحيح مسلم».

قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» هذا من العام المخصوص، لأن البدعة كل ما عمل على غير مثال سبق. قال العلماء: وهي خمسة أقسام: واجبة ومندوبة ومحرومة ومكروهة ومباحة. وقد ذكرت أمثلتها واضحة في «تهذيب الأسماء واللغات». ومن البدع الواجبة تعلم أدلة الكلام للرد على مبتدع أو ملحد، وهو فرض كفاية.

ومن البدع المندوبات: بناء المدارس، والربط، وتصنيف العلم، ونحو ذلك، والضياح - بفتح الضاد - العيال، أي من ترك عيالاً وأطفالاً يضيعون بعده فليأتوني لأقوم بكفائتهم، وكان ﷺ يقضي دين من مات وعليه دين لم يخلف له ولاء، وكان هذا القضاء واجباً على رسول الله ﷺ على الصحيح عند أصحابنا، وفيه وجه ضعيف أنه كان مستحباً. ولا يجب اليوم على الإمام أن يقضيه من مال نفسه.

وفي وجوب قضائه من بيت المال إذا كان فيه سعة ولم يضيق عن أهم من هذا وجهان مشهوران اهـ.

والمراد بالشرط هنا: ما تتوقف عليه الصحة، أعم من أن يكون داخلياً أو خارجياً. فيعم الركن كالحمد والصلاة على النبي ﷺ، وقراءة آية، والوصية بتقوى الله، أشار في «الفروع» إلى أن ذلك كله قول الشافعي ومالك في رواية عنه.

مسألة: جعل المؤلف - رحمه الله - الثناء على الله تعالى شرطاً أيضاً، قال في «الإنصاف»: أوجب الخرقى وابن عقيل الثناء على الله تعالى. واختاره صدقة بن الحسن البغدادي في كتابه، وجعله شرطاً. نقله عنه في «مجمع البحرين»، والمذهب خلافه اهـ.

وقال أبو حنيفة: يُجزى أن يخطب بتسبيحة واحدة، ويجزيه من الخطبتين ولا

يحتاج إلى تسبيحتين، وسيأتي ذكر ذلك مفصلاً<sup>(١)</sup>.

فائدة: قال الشوكاني: قوله: «وَمَنْ يَعْصِهِمَا»<sup>(٢)</sup>، فيه جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله، ويؤيد ذلك ما ثبت في «الصحيحين» عنه ﷺ بلفظ: «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»<sup>(٣)</sup> وما ثبت أيضاً: أنه ﷺ أمر منادياً ينادي يومَ خيبر إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحومِ الحُمُرِ الأهلية<sup>(٤)</sup>.

وأما ما في «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود» والنسائي من حديثِ عدي بن حاتم: أن خطيباً خطبَ عند النبي ﷺ فقال: مَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى»<sup>(٥)</sup> فمحمول على ما قاله النووي من أن سبب الإنكارِ عليه أن الخطبةَ شأنها البسطُ والإيضاحُ، واجتنابُ الإشاراتِ والرموزِ، قال: ولهذا ثبت أن رسولَ الله ﷺ كان إذا تكلمَ بكلمةٍ أعادها ثلاثاً، لتُفْهَمَ عنه. قال: وإنما ثنى الضمير في مثل قوله: «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»، لأنه ليس خطبةً وعِظٌ وإنما هو تعليمٌ حُكْمٍ، فكلُّ ما قُلْ لَفْظُهُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى حِفْظِهِ، بخلافِ خطبةِ الوعظِ فإنه ليس المرادُ حفظُها وإنما يرادُ الاتعاظُ بها، ولكنه يَرُدُّ عليه أنه قد وقعَ الجمعُ بين الضميرين منه ﷺ في حديث ابن مسعود، وهو وارد في الخطبة لا في تعليم الأحكام.

(١) ص ١٨٦.

(٢) هو قطعة من مرسل ابن شهاب عند أبي داود (١٠٩٨). وإسناده صحيح إليه.

(٣) أخرجه البخاري (١٦) و(٢١)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٢٢)، ومسلم ص ١٥٣٨ (٢٥)، من حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما.

وانظر تمام تخريجه وشواهد في «المسند» (٤٧٢٠).

(٥) أخرجه مسلم (٨٧٠)، وأبو داود (١٠٩٩)، والنسائي ٩٠/٦، وصححه ابن حبان (٢٧٩٨)، والحاكم ٢٨٩/١، ووافقه الذهبي.

وقال القاضي عياض وجماعة من العلماء: إن النبي ﷺ إنما أنكر على الخطيب تشريكه في الضمير المقتضى للتسوية، وأمره بالعطف تعظيماً لله تعالى بتقديم اسمه كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان، ولكن يقل ما شاء الله ثم ما شاء فلان»<sup>(١)</sup> ويرد على هذا ما قدمنا من جمعه ﷺ بين ضمير الله وضميره. ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ إنما أنكر على ذلك الخطيب التشريك، لأنه فهم منه اعتقاد التسوية، فنبهه على خلاف معتقده، وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم رسوله؛ ليعلم بذلك فساد ما اعتقده.

قوله: «فقد غوى» بفتح الواو وكسرهما والصواب الفتح كما في «شرح مسلم» وهو من الغي، وهو الانهماك في الشر. اهـ.

قال النووي: قوله: «ويقول أما بعد» استحباب قول أما بعد في خطب الوعظ والجمعة والعيد وغيرها وكذا في خطب الكتب المصنفة، وقد عقد البخاري باباً في استحبابه وذكر فيه جملة من الأحاديث، واختلف العلماء في أول من تكلم به ف قيل داود عليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل قس بن ساعدة، وقال بعض المفسرين أو كثير منهم: إنه فصل الخطاب الذي أوتي به داود. وقال المحققون: فصل الخطاب: الفصل بين الحق والباطل اهـ. وقال ابن تيمية: ويخاطب الناس بقول أما بعد. وقال الحافظ: وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ «وبعد» ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا ولا حرج في ذلك اهـ.

وقال الصنعاني: وظاهره أنه كان ﷺ يلازمها في جميع خطبه، وذلك بعد حمد الله والثناء والتشهد كما تفيد الرواية المشار إليها بقوله: وفي رواية له، أي لمسلم<sup>(٢)</sup> عن جابر بن عبد الله: كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة: يحمده الله ويشني

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٣٨٤/٥ و٣٩٤ و٣٩٨، وأبو داود (٤٩٨٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٣٦)، والبيهقي ٢١٦/٣ من حديث حذيفة، رضي الله عنه. وانظر تمام تخريجه في «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «صحيحه» (٨٦٧) (٤٤).



عليه، ثم يقول على أثر ذلك، وقد علا صوته، حذف المقول اتكالا على ما تقدم وهو قوله: «أما بعد فإن خير الحديث» إلى آخر ما تقدم.

ولم يذكر الشهادة اختصاراً لثبوتها في غير هذه الرواية، فقد ثبت أنه ﷺ قال: «كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء»<sup>(١)</sup> وفي «دلائل النبوة» للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله عز وجل: «وجعلت أمتك لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي»<sup>(٢)</sup> وكان يذكر في تشهد نفسه باسمه العلم، وفي رواية له -أي لمسلم<sup>(٣)</sup>- عن جابر: «من يهدي الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له» أي: أنه يأتي بهذه الألفاظ بعد «أما بعد»، وللنسائي<sup>(٤)</sup>: أي: عن جابر «وكل ضلالة في النار» أي: بعد قوله: «كل بدعة ضلالة» كما هو في النسائي والمراد صاحبها. اهـ<sup>(٥)</sup>.

نص: «وأشترط (وش) الصلاة على النبي ﷺ». ش: ومن شرط صحة كل من الخطبتين الصلاة على رسوله ﷺ بلفظ الصلاة؛ هذا المذهب، وهو المشهور من مذهب الشافعي، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم، لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى افتقرت إلى ذكر رسوله كالأذان.

قال الموفق: وإذا وجب ذكر الله تعالى وجب ذكر النبي ﷺ، لما روي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾

(١) سيأتي تخريجه بعد قليل، ص ١٨٢، تعليق (٢).

(٢) سلف ص ١٧٣ / تعليق (٢)، وإسناده ضعيف.

(٣) في «صحيحه» (٨٦٧) (٤٥).

(٤) في «سننه» ١٨٨ / ٣.

(٥) انظر «كشاف القناع» ٣٥، ٣٤ / ٢، و«الإنصاف» ٣٨٧، ٣٨٩ / ٢، و«المبدع» ١٥٧ / ٢، و«المغني» ١٧٣ / ٣، و«المجموع شرح المذهب» ٣٤٥-٢٤٧، و«مجموع الفتاوى» ٣٩٤ / ٢٢، و«حاشية العنقري» ٢٩١ / ١، و«الإفصاح» ١٦٢، ١٦١ / ١، و«نيل الأوطار» ٣ / ٣٠٠-٣٠٢، و«شرح مسلم» ١٥٣-١٥٦، ١٦٠، و«فتح الباري» ٤٠٦ / ٢، و«المختارات الجلية» ص ٧٠، و«سبل السلام» ٧٣ / ٢، ٧٤.

[الشرح: ٤] قال: «لا أذكرُ إلا ذُكرتُ معي»<sup>(١)</sup> ولأنه موضعٌ وجب فيه ذكرُ الله تعالى، والثناء عليه، فوجبَت فيه الصلاةُ على النبي ﷺ كالأذانِ والشَّهيدِ. ويَحتمَلُ أن لا تَجِبَ الصلاةُ على النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ لم يذكر في خطبته ذلك. اهـ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وابن القيم والشيخ عبدالرحمن السعدي.

قال ابن القيم راداً على أدلة القول الأول بعد أن ذكر احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾: وفي هذا الدليل نظرٌ، لأنَّ ذكره ﷺ مع ذكر ربه هو الشهادة له بالرسالة إذا شهد لمرسِله بالوحدانية، وهذا هو الواجبُ في الخطبة قطعاً، بل هو ركنها الأعظم، وقد روى أبو داود، وأحمد، وغيرهما من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَدْمَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه الشافعي في «الرسالة» (٣٧) ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٦٣/٧، وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» ٣٨٠/٢، والطبري في «تفسيره» ٢٣٥/٣٠ من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾ قال: لا أذكر إلا ذكرت معي.

وإسناده صحيح إلى مجاهد، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٥٤٨/٨ وزاد نسبه للفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وأخرجه الطبري ٢٣٥/٣٠، وابن حبان (٣٣٨٢) من طريق دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، مرفوعاً.

قلنا: وهذا إسناده ضعيف، دراج - وهو ابن سمعان أبو السمح - في حديثه عن أبي الهيثم - وهو سلمان بن عمرو الليثي - ضعيف.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٥٤٩/٨ وزاد نسبه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم في «الدلائل».

ونسبه الهيثمي في «المجمع» ٢٥٤/٨، وكذا ابن كثير في «تفسيره» ٤٥٢/٨ إلى أبي يعلى من طريق ابن لهيعة، عن دراج.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٨٠١٨)، وأبو داود (٤٨٤١)، والترمذي (١١٠٦)، وابن حبان (٢٧٩٦) و(٢٧٩٧) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

واليد الجذماء: المقطوعة.

فمن أوجب الصلاة على النبي ﷺ في الخطبة دون التشهد، فقوله في غاية الضعف.

وقد روى يونس، عن شيان، عن قتادة: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ قال: رفع الله ذكره في الدنيا والآخرة، فليس خطيب، ولا متشهد، ولا صاحب صلاة إلا ابتدأها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله<sup>(١)</sup>.

وقال عبد بن حميد: أخبرني عمرو بن عون، عن هشيم، عن جوير، عن الضحاك: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ قال: إذا ذُكِرْتُ ذُكِرْتُ معي، ولا يجوز خطبة ولا نكاح إلا بذكرك<sup>(٢)</sup>.

وقال عبدالرزاق، عن ابن عيينة، عن ابن نجيح، عن مجاهد: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ قال: لا أذكر إلا ذُكِرْتُ معي، ولا يجوز خطبة ولا نكاح إلا بذكرك.

وقال عبدالرزاق، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ قال: لا أذكر إلا ذُكِرْتُ معي، الأذان أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله<sup>(٣)</sup>.

فهذا هو المراد من الآية وكيف لا يجب التشهد الذي هو عقد الإسلام في الخطبة، وهو أفضل كلماتها، وتجب الصلاة على النبي ﷺ فيها.

والدليل على مشروعية الصلاة على النبي ﷺ في الخطبة ما رواه عبدالله بن

= وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» ٢٣٥/٣٠، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦٣١/٧ من طريق سعيد، عن قتادة، فذكره.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٥٤٨/٨ - ٥٤٩ وزاد نسبه لعبد بن حميد وابن أبي حاتم.

(٢) نسبه السيوطي في «الدر المنثور» ٥٤٩/٨ له، قلنا: وهذا إسناد ضعيف جداً لضعف جوير.

(٣) أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» ٣٨٠/٢، وهذا إسناد صحيح إلى مجاهد.

أحمد: حدثنا منصور بن أبي مزاحم، حدثنا خالد، حدثني عون بن أبي جحيفة قال: كان أبي من شُرَطِ عليٍّ، وكان تحت المنبر، فحدثني أبي أنه صعد المنبر - يعني: علياً رضي الله عنه - فحمد الله، وأثنى عليه، وصلى على النبي ﷺ وقال: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، والثاني عمر، وقال: يجعل الله تعالى الخير حيث أحب<sup>(١)</sup>.

وقال محمد بن الحسن بن جعفر الأسدي: حدثنا أبو الحسن علي بن محمد الحميري، حدثنا عبدالله بن سعيد الكندي، حدثنا حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، قال: سمعت أبي يذكر عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله أنه كان يقول بعدما يفرغ من خطبة الصلاة ويصلي على النبي ﷺ: اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِنَا، وَكَرِّهْ إِلَيْنَا الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَأَرْوَاجِنَا وَقُلُوبِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا.

وروى الدارقطني من طريق ابن لهيعة، عن يحيى بن هانئ المعافري، قال: ركبت أنا ووالدي إلى صلاة الجمعة، فذكر حديثاً وفيه: فقام عمرو بن العاص على المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه حمداً موجزاً، وصلى على النبي ﷺ ووعظ الناس فأمرهم ونهاهم<sup>(٢)</sup>.

وفي الباب حديث ضبة بن محيص: ، أَنَّ أَبَا مُوسَى كَانَ إِذَا خَطَبَ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَا لِعَمْرِ قَبْلَ الدَّعَاءِ لِأَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ لَضُبَّةَ: أَنْتَ أَوْفَقُ مِنْهُ وَأَرْشَدُ.

فهذا دليل على أن الصلاة على النبي ﷺ في الخطب كان أمراً مشهوراً معروفاً عند الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين.

(١) هو في «زيادات عبدالله بن أحمد» على «المسند» (٨٣٧) بهذا الإسناد.

قلنا: وهذا إسناد قوي. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) وإسناده ضعيف، لضعف عبدالله بن لهيعة.

وأما وجوبها فيعتمد دليلاً يجب المصير إليه وإلى مثله . اهـ .

#### الترجيح :

قلت : والراجع القول بعدم الوجوب ، والله أعلم .

قال في «المبدع» : ويتعين لفظ الصلاة ، أو يشهد أنه عبد الله ورسوله ، وأوجه الشيخ تقي الدين ، لدلالته عليه ، ولأنه إيمان به ، والصلاة دعاء له ، وبينهما تفاوت ، اهـ . فالشيخ تقي الدين يرى أنها واجبة لا شرط ، وقال : الصواب أن ذكره بالتشهد هو الواجب .

قال : ولا تجب مفردة ، لقول عمر وعلي رضي الله عنهما : الدعاء موقوف بين السماء والأرض حتى تُصَلِّيَ على نبيك ﷺ<sup>(١)</sup> .  
وأوجب في مكان آخر الشهادتين ، وأوجب أيضاً الصلاة عليه مع الدعاء الواجب وتقديمها عليه ؛ لوجوب تقديمه - عليه أفضل الصلاة والسلام - على النفس ، والسلام عليه في التشهد .

قال الشيخ عبد الله أبا بطين : قوله : «والصلاة على النبي ﷺ . . الخ» قال يحيى القومى على هامش «الإنصاف» بخط يده على قوله : ويصلي على النبي ﷺ في الخطبة : يُشْتَرَطُ إظهار اسمه الشريف اللهم صل على محمد أو على النبي ، فلا يكفي صلى الله عليه وسلم ونحوه ، ولو سبقه قول : أشهد أن محمداً رسول الله ونحوه ، والظاهر : أنَّ حكم خطبة الجمعة وحكم التشهد واحد ، فليحرر اهـ ، قال المنقور : هذا هو الذي تقرر لنا عند شيخنا اهـ ، وهكذا رأيت لغيره من فقهاء نجد وذكره بعض الشافعية والله أعلم . اهـ .

قال ابن فيروز : الظاهر أنه لا يتعين ذكر اسم العلم ، بل يكفي نحو الحاشر والعاقب ونحو ذلك اهـ .

---

(١) أخرجه الترمذي (٤٨٦) من طريق أبي قرة الأسدي ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب ، موقوفاً .

وأبو قرة الأسدي ، مجهول ، قاله الحافظ في «التقريب» . ومثله لا يكون موقوفاً ، لأنه لا يدرك بالنظر .

وقيل: لا يُشترطُ ذِكْرُهُ، لأنه ﷺ لم يذكرْ ذلكَ في خطبته، وعملاً بالأصل.  
اهـ.

مسألة: ولا يجبُ السلامُ عليه مع الصلاةِ ﷺ عملاً بالأصل، وهو المذهب،  
وظاهرُ رواية أبي طالب: وجوبُ الصلاة والسلام.

وأفتى الشيخ محمد بن إبراهيم بأنه ينبغي عدمُ ذِكْرِ سيدنا ومولانا؛ لأنها لم تردْ  
عن السلف، ومن قالها لا ينهى عنها نهياً مطلقاً اهـ.

قال ابن تيمية: ويخاطبُ الناسَ بقول: أمّا بعدُ<sup>(١)</sup>. وقد تقدم<sup>(٢)</sup>.

نص: «والموعظة، وقراءة آية».

ش: ومن شروطِ صحةِ كلِّ من الخطبتين: الوصيةُ بتقوى الله تعالى، وهو  
المذهب.

التعليل: لأنه المقصودُ. قال في «التلخيص»: ولا يتعينُ لفظُها. أي الوصية.

وأقلها: اتقوا الله، وأطيعوا الله، ونحوه. اهـ.

وقيل: يُشترطُ ذلكَ في الثانية؛ فقط لحديث الشعبي<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لو أتى بتسبيحة واحدة أجزأ، لأن الله تعالى قال: ﴿فاسعوا  
إلى ذكر الله﴾. ولم يعينْ ذكراً فأجزأ ما يقعُ عليه اسمُ الذِّكْرِ، ويقعُ اسمُ الخطبةِ على  
دونِ ما ذكرْتُموه، بدليل أن رجلاً جاءَ إلى النبي ﷺ فقال: علّمني عملاً أدخلُ

---

(١) انظر «كشف القناع» ٣٥/٢، و«الإنصاف» ٣٨٧/٢، و«المغني» ١٧٣/٣، ١٧٤، و«المبدع»  
١٥٨/٢، و«الاختيارات» ص ١٤٦، و«مجموع الفتاوى» ٣٩١/٢٢، ٣٩٨، و«حاشية  
العنقري» ١/٢٩١، ٢٩٢، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٧/٣، ١٨، و«جلاء الأفهام»  
ص ٣٦٨-٣٧١، و«المختارات الجليلة» ص ٧٠.

(٢) ص ١٨٠.

(٣) يأتي ص ١٩٠.

به الجَنَّة. فقال: لئن أَفْصَرْتُ في الخُطْبَةِ لَقَدْ أَعْرَضْتُ في المَسْأَلَةِ<sup>(١)</sup>. وعن مالكٍ روايتان، كالمَذْهَبَيْنِ.

وقال ابن عبدالحكم المالكي: إن هَلَّلَ أو سَبَّحَ أجزأه، وقال الأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن القاسم المالكي، وأبو يوسف، ومحمد، وداود: الواجب ما يَقَعُ عليه اسمُ الخطبة.

قال الموفق: ولنا، أن النبي ﷺ فَسَّرَ الذِّكْرَ بِفَعْلِهِ، فيجبُ الرُّجُوعُ إلى تَفْسِيرِهِ، قال جابرُ بن سَمُرَةَ: كانت صلاةُ رسولِ الله ﷺ قَصْداً، وخُطْبَتُهُ قَصْداً، يقرأ آياتٍ من القرآن، ويذكرُ النَّاسَ<sup>(٢)</sup>. وقال جابر: كان رسولُ الله ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ، يَحْمَدُ الله، ويُنْثِي عليه بما هو أَهْلُهُ، ثم يقول: «من يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، ومن يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>. وقال ابنُ عمر: كان رسولُ الله ﷺ يَخْطُبُ قائماً، ثم يَجْلِسُ، ثم يَقُومُ كما يَفْعَلُونَ اليوم<sup>(٤)</sup>.

فأما التَّسْبِيحُ والتَّهْلِيلُ فلا يُسَمَّى خطبةً. والمرادُ بالذِّكْرِ الخُطْبَةُ، وما رَوَاهُ مَجازٌ، فإنَّ السُّؤالَ لا يُسَمَّى خُطْبَةً، ولذلك لو أَلْقَى مسألةً على الحاضرين لم يَكْفِ ذلك اتِّفاقاً.

وذكر أبو المعالي والشيخ تقي الدين ابن تيمية: لا يكفي ذكرُ الموتِ وذمُّ الدنيا. ولا بدَّ أن يحركَ القلوبَ وَيَبْعَثَ بها إلى الخير، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم، فلو اقتصرَ على: أطيعوا الله واجتنبوا معاصيه. فالأظهرُ لا يكفي، وإن كان فيه وصية؛ لأنه لا بد من اسمِ الخطبة عُرْفاً. قاله في «المبدع».

قال في «الفروع»: ولا يكفي ما يسمى خطبةً خلافاً لرواية عن مالك، ولا

(١) حديثٌ صحيحٌ، وأخرجه أحمد ٢٩٩/٤، وصححه ابن حبان (٣٧٤) من حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٦)، وابن حبان (٢٨٠٢) من حديث جابر بن سمرة، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٨٦٧) (٤٥) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٩٢٠) و(٩٢٨)، ومسلم (٨٦١) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

تحميدة ولا تسبيحة خلافاً لأبي حنيفة ورواية عن مالك اهـ.

قال ابن القيم: وكذلك كانت خطبته ﷺ، إنما هي تقريرٌ لأصول الإيمان من الإيمان بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، ولقائه، وذكر الجنة، والنار، وما أعد الله لأوليائه وأهل طاعته، وما أعد لأعدائه وأهل معصيته، فيملاً القلوب من خطبته إيماناً وتوحيداً، ومعرفةً بالله وأيامه، لا كخطب غيره التي إنما تُفيد أموراً مشتركة بين الخلائق، وهي النوح على الحياة، والتخويف بالموت، فإن هذا أمرٌ لا يُحصل في القلب إيماناً بالله، ولا توحيداً له، ولا معرفةً خاصةً به، ولا تذكيراً بأيامه، ولا بعثاً للنفوس على محبته والشوق إلى لقائه، فيخرج السامعون ولم يستفيدوا فائدةً، غير أنهم يموتون، وتُقسم أموالهم، ويُبلى التراب أجسامهم، فيا ليت شعري أي إيمانٍ حصل بهذا؟! وأي توحيدٍ ومعرفةٍ وعلمٍ نافعٍ حصل به؟!.

ومن تأمل خطب النبي ﷺ، وخطب أصحابه، وجدّها كفيلاً ببيان الهدى والتوحيد، وذكر صفات الرب جل جلاله، وأصول الإيمان الكلية، والدعوة إلى الله، وذكر آلائه تعالى التي تُحببه إلى خلقه، وأيامه التي تُخوفهم من بأسه، والأمر بذكره وشكره الذي يُحببهم إليه. فيذكرون من عظمة الله وصفاته وأسمائه، ما يُحببه إلى خلقه، ويأمرون من طاعته وشكره، وذكروه ما يُحببهم إليه، فينصرف السامعون وقد أحبوّه وأحببهم، ثم طال العهد، وخفي نور النبوة، وصارت الشرائع والأوامر رسوماً تُقام من غير مراعاة حقائقها ومقاصدها، فأعطوها صورها، وزينوها بما زينوها به، فجعلوا الرسوم والأوضاع سنناً لا ينبغي الإخلال بها، وأخلوا بالمقاصد التي لا ينبغي الإخلال بها، فرصعوا الخطب بالتسجيع والفقر، وعلم البديع، فنقص بل عديم حظ القلوب منها، وفات المقصود بها.

فمما حُفظ من خطبه ﷺ أنه كان يكثر أن يخطب بالقرآن وسورة (ق). قالت أم هشام بنت الحارث بن النعمان: ما حفظت (ق) إلا من في رسول الله ﷺ مما يخطب بها على المنبر<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٨٧٣) من حديث أم هشام بنت الحارث بن نعمان، رضي الله عنها.



وَحُفِظَ مِنْ خُطْبَتِهِ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ - وَفِيهَا ضَعْفٌ -: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَبَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ قَبْلَ أَنْ تَشْغَلُوا، وَصَلُّوا الَّذِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ بِكَثْرَةِ ذِكْرِكُمْ لَهُ، وَكَثْرَةِ الصَّدَقَةِ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ تُؤْجِرُوا، وَتُحَمَّدُوا، وَتُرْزَقُوا. وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمْ الْجُمُعَةَ فَرِيضَةً مَكْتُوبَةً فِي مَقَامِي هَذَا، فِي شَهْرِي هَذَا، فِي عَامِي هَذَا، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، مَنْ وَجَدَ إِلَيْهَا سَبِيلًا، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي، أَوْ بَعْدَ مَمَاتِي جُحُودًا بِهَا، أَوْ اسْتَخْفَافًا بِهَا، وَلَهُ إِمَامٌ جَائِرٌ أَوْ عَادِلٌ، فَلَا جَمَعَ اللَّهُ شَمْلَهُ، وَلَا بَارَكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ، أَلَا وَلَا صَلَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا وُضُوءَ لَهُ، أَلَا وَلَا صَوْمَ لَهُ، أَلَا وَلَا زَكَاةَ لَهُ، أَلَا وَلَا حِجَّ لَهُ، أَلَا وَلَا بَرَكَةَ لَهُ حَتَّى يَتُوبَ، فَإِنْ تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَلَا وَلَا تُؤْمِنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، أَلَا وَلَا يُؤْمِنُ أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، أَلَا وَلَا يُؤْمِنُ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ سُلْطَانٌ فَيَخَافُ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ»<sup>(١)</sup>.

وَحُفِظَ مِنْ خُطْبَتِهِ أَيْضًا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>.

### فصل

ومن الشروط: قراءة آية كاملة في كل خطبة، على الصحيح من المذهب. نص عليه أحمد.

الدليل: قول جابر بن سمرة: كان ﷺ يقرأ القرآن، ويذكر الناس. رواه

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٨١)، والبيهقي ١٧١/٣ من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

قلنا: وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وعبد الله بن محمد العدوي، وكلاهما ضعيف.

(٢) سلف ص ١٧٦ / تعليق (٢).

مسلم<sup>(١)</sup>.

التعليل: لأنهما أقيما مقام ركعتين، والخطبة فرض، فوجب فيها القراءة كالصلاة.

ويحتمل أن تُشترط في إحداهما لما روى الشعبي قال: كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال: «السلام عليكم» ويحمد الله ويثني عليه ويقرأ سورة، ثم يجلس ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل، وكان أبو بكر وعمر يفعلانه، رواه الأثرم، وعبدالرزاق وابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> وظاهر هذا أنه إنما قرأ في الخطبة الأولى، ووعظ في الخطبة الثانية.

وقيل: لا تجب قراءة في الثانية.

وعن أحمد: يجرى بعض آية.

وقيل: يجرى بعضها في الخطبة الأولى.

وقيل: يجرى بعضها في الخطبة الثانية.

وللمجد احتمال يجرى بعض آية تفيد مقصود الخطبة. كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١٠ والحج: ١].

وعن أحمد: لا تجب قراءة. اختاره الموفق وهو قول الجمهور واختاره ابن القيم والشوكاني، والشيخ عبدالرحمن السعدي.

قال الموفق: وظاهر كلام أحمد أنه لا يشترط ذلك، لأنه قال: القراءة في الخطبة على المنبر ليس فيها شيء مؤقت، وما شاء قرأ. وقال: إن خطب بهم وهو جنب، ثم اغتسل وصلى بهم، فإنه يجرئه. والجنب ممنوع من قراءة آية. والخبر قبيح قال: قرأ شيئاً من القرآن. ولم يُعين المقرؤ. ويحتمل أن لا يجب شيء سوى حمد

(١) في «صحيحه» (٨٦٢) من حديث جابر بن سمرة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١١٤/٢، وعبدالرزاق (٥٢٨١) و(٥٢٨٢).

الله والموعظة؛ لأنَّ ذلك يُسمَّى خطبةً، ويحصلُ به المقصودُ، فأجزأ، وما عداهُ فليس على اشتراطه دليلٌ.

ولا يجبُ أن يخطبَ على صفةِ خطبةِ النبي ﷺ بالاتفاق؛ لأنه قد روي أنه كان يقرأ آيات<sup>(١)</sup>، ولا يجبُ أن يقرأ آياتٍ، ولكن يُستحبُّ أن يقرأ آياتٍ كذلك، ولما روتُ أمُّ هشامٍ بنتُ حارثةَ بن النُّعمان، قالت: ما أخذتُ ﴿ق﴾ والقرآنَ المَجِيدِ ﴿إِلَّا مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ<sup>(٢)</sup>﴾. وعن أُخْتِ لِعَمْرَةَ كانت أكبرَ منها مثلُ هذا، رواهما مُسلمٌ<sup>(٣)</sup>، وفي حديثِ الشَّعْبِيِّ، أنَّ النبي ﷺ كان يقرأ سورة<sup>(٤)</sup>. اهـ.

#### الترجيح:

قلت: والراجح قول الجمهور وهو عدم وجوب القراءة لعدم وجود دليل صريح على وجوبها، والله أعلم.

مسألة: ولا تتعينُ آيةٌ، على الصحيح من المذهب، قال أحمد: يقرأ ما شاء.

مسألة: ولا يجزىء بعض آية.

التعليل: لأنه لا يتعلقُ بما دونها حكمٌ، بدليل عدم منع الجنبِ منه.

مسألة: وتصح الخطبة بقراءة آية؛ ولو كانت من جنبٍ مع تحريمها، لما تقدم. قال ابن تيمية: وأما الأمر بتقوى الله: فالواجبُ إما معنى ذلك، وهو الأُشْبَهُ من أن يقال: الواجبُ لفظ «التقوى»، ومَنْ أوجبَ لفظ «التقوى»، فقد يحتجُّ بأنها جاءت بهذا اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١] وليست كلمة أجمع لما أمر الله من كلمة «التقوى». اهـ.

مسألة: ولا بأس بالزيادة على الآية. لما تقدم أن عمرَ قرأ سورة الحجِّ في الخطبة، قال أسعد أبو المعالي وغيره، ولو قرأ آية لا تستقلُّ بمعنى أو حكم،

(١) انظر ما قبله.

(٢) سلف التعليق (١) / ص ١٨٨.

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» (٨٧٢).

(٤) سلف قريباً. ص ١٩٠.

كقوله: ﴿ثم نظر﴾ [المدثر: ٢١] و﴿مدهامتان﴾ [الرحمن: ٦٤] لم يكف<sup>(١)</sup>.

مسألة: تُسْتَحَبُّ البداءةُ بالحمدِ لله لما تقدمَ من حديثِ أبي هريرة: «كل كلام لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»<sup>(٢)</sup>.

ثم بالثناء على الله تعالى وهو مستحبٌ، قاله في «الإقناع». قال البهوتي: وفي عطفه على الحمد لله مغايرةٌ له، فإما أن يكونَ على مقتضى كلام ابن القيم في المغايرة بينهما، أو يرادُ الثناء بغير لفظ الحمد، أو يرادُ به التشهدُ، لحديث: «كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء»<sup>(٣)</sup> أي: قليلة البركة. وإن كان مقتضى كلام بعضهم تخصيصه بخطبة النكاح اهـ.

ثم الصلاة على النبي ﷺ، لقوله تعالى: ﴿ورفعنا لك ذكرك﴾ [الشرح: ٤] ثم بالقراءة، ثم بالموعظة وتَرْيُحُ بقراءة آية، على الصحيح من المذهب.

وقيل: يجبُ ترتيبُ ذلك.

مسألة: ولو قرأ ما تضمنَ الحمد والموعظة ثم صَلَّى على النبي ﷺ كفى، على الصحيح من المذهب؛ لأن عمرَ قرأ سورة الحج على المنبر ولم يخطبُ بغيرها.

قال أبو المعالي: فيه نظر، لقول أحمد: لا بدُّ من خطبة. ونقل ابن الحكم،

---

(١) انظر «كشف القناع» ٣٥/٢، و«الإنصاف» ٣٨٧/٢ - ٣٨٩، و«الروض المربع» ٤٤٦/٢، و«المغني» ١٧٤/٣ - ١٧٦، و«المبدع» ١٥٨/٢، ١٥٩، و«المجموع شرح المذهب» ٣٥١/٤، و«الاختيارات» ص ١٤٦، ١٤٧، و«حاشية العنقري» ٢٩١/١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢٠/٣، و«نيل الأوطار» ٣٠٢/٣، و«زاد المعاد» ٤٢٣-٤٢٥، و«المختارات الجليلة» ص ٧٠.

(٢) سلف ص ١٧٠، تعليق (١).

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٨٠١٨)، وأبو داود (٤٨٤١)، والترمذي (١١٠٦)، وصححه ابن حبان (٢٧٩٦) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريبٌ.

لا تكون خطبة إلا كما خطب النبي ﷺ أو خطبة تامة، قاله في «الإنصاف».

فإن نكس بأن قدم غير الحمد عليه. أجزأه لحصول المقصود.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: وأما اشتراط تلك الشروط في الخطبتين: الحمد، والصلاة على رسول الله، وقراءة آية من كتاب الله، فليس على اشتراط ذلك دليل.

والصواب: أنه إذا خطب خطبة يحصل بها المقصود والموعظة أن ذلك كاف، وإن لم يلتزم بتلك المذكورات، نعم من كمال الخطبة الثناء فيها على الله وعلى رسوله، وأن تشمل على قراءة شيء من كتاب الله، وأما كون هذه الأمور شروطاً لا تصح إلا بها سواء تركها عمداً أو خطأ أو سهواً، ففيه نظر ظاهر، وكذلك كون مجرد الإتيان بهذه الأركان الأربعة من دون موعظة تحرك القلوب يجرى، ويسقط الواجب، وذلك لا يحصل به مقصود، فغير صحيح. اهـ.

وقال: اشتراط الفقهاء الأركان الأربعة في كل من الخطبتين فيه نظر وإذا أتى في كل خطبة بما يحصل به المقصود من الخطبة الواعظة المليئة للقلوب، فقد أتى بالخطبة، ولكن لا شك أن حمد الله والصلاة على رسوله ﷺ وقراءة شيء من القرآن من مكملات الخطبة، وهي زينة لها اهـ.

### فصل

وإن قرأ السجدة في أثناء الخطبة، فإن شاء نزل فسجد، وإن أمكن السجود على المنبر، سجد عليه. وإن ترك السجود، فلا حرج، فعله عمر وترك. وبهذا قال الشافعي. وترك عثمان، وأبو موسى، وعمر، والنعمان بن بشير، وعقبة بن عامر. وبه قال أصحاب الرأي؛ لأن السجود عندهم واجب.

وقال مالك: لا ينزل؛ لأنه صلاة تطوع، فلا يشتغل بها في أثناء الخطبة، كصلاة ركعتين.

قال الموفق: ولنا، فَعُلْ عَمَرَ وَتَرَكْهُ، وَفَعُلْ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَلَأنَّهُ سُنَّةٌ وَجَدَ سَبَبُهَا، لَا يَطُولُ الْفَضْلُ بِهَا، فَاسْتَحَبَّ فَعْلُهَا، كَحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا عَطَسَ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ. وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لَمَّا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ سُجُودَ التَّلَاوَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ. وَيُفَارِقُ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ، لِأَنَّ سَبَبَهَا لَمْ يُوْجَدْ، وَيَطُولُ الْفَضْلُ بِهَا. اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «وَيُشْتَرَطُ (و) الْعَدْدُ، وَسَائِرُ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ لِلْقَدْرِ الْوَاجِبِ».

ش: ومن شَرَطِ الْخُطْبَتَيْنِ: حُضُورُ الْعَدَدِ الْمَعْتَبَرِ لِلْجُمُعَةِ، وَهُوَ أَرْبَعُونَ فَأَكْثَرُ، لِسَمَاعِ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ، وَأَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى اتِّفَاقِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ لِلْخُطْبَةِ.

التعليل: لِأَنَّهُ ذِكْرُ اشْتِرَاطِ لِلصَّلَاةِ، فَاشْتَرَطَ لَهُ الْعَدْدُ كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَسَائِرُ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ صِلَاحِيَّتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ فِي الْجُمُعَةِ، وَالْإِسْتِطَانِ، فَلَوْ كَانَ أَرْبَعُونَ مُسَافِرِينَ فِي سَفِينَةٍ فَلَمَّا قَرَّبُوا مِنْ قَرِيَّتِهِمْ، خُطِبَتْ لَهُمْ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ وَوَصَلُوا الْقَرْيَةَ عِنْدَ فَرَاغِ الْخُطْبَةِ، اسْتَأْنَفَهَا بِهِمْ.

وقال أبو حنيفة، فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يُشْتَرَطُ الْعَدْدُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ ذِكْرُ يَتَقَدَّمُ الصَّلَاةَ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الْعَدْدُ، كَالْأَذَانِ.

قال الموفق: ولنا، أَنَّهُ ذِكْرٌ مِنْ شُرَائِطِ الْجُمُعَةِ، فَكَانَ مِنْ شَرَطِهِ الْعَدْدُ، كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَيُفَارِقُ الْأَذَانَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَرَطٍ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ الْإِعْلَامُ، وَالْإِعْلَامُ لِلْغَائِبِينَ، وَالْخُطْبَةُ مَقْصُودُهَا التَّذْكِيرُ وَالْمَوْعِظَةُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْحَاضِرِينَ، وَهِيَ مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْخُطَابِ، وَالْخُطَابُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْحَاضِرِينَ. اهـ<sup>(٢)</sup>.

مسألة: وَإِنْ انْفَضَّ<sup>(٣)</sup> الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ عَنِ الْخُطِيبِ وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ الْعَدَدُ

(١) انظر «كشف القناع» ٣٧/٢، و«الإنصاف» ٣٨٨، ٣٨٩، و«المغني» ٣/١٨٠، ١٨١، و«المختارات الجلية» ص ٧٠، و«الفتاوى السعدية» ص ١٨٠، ١٨١، و«الشرح الكبير» ٤٧٩/١.

(٢) انظر «كشف القناع» ٣٧/٢، و«المغني» ٣/٢١٠.

(٣) الانفضاؤ: التفرق والذهاب ومنه سميت الفضة، قاله النووي، انظر «المجموع شرح المذهب» =

المعتبر سكت لفوات الشرط. فإن عادوا قريباً بنى على ما تقدم من الخطبة؛ لأن الفصل اليسير غير ضار.

وإن كثر التفرق عرفاً، أو فات ركن من الخطبة استأنف الخطبة لفوات شرطها وهو الموالاة. أو أحدث فتطهر استأنف مع سعة الوقت.

وقيل: يبنى على ما تقدم.

لكن لو فات ركن ولم يطل التفرق كفاه إعادته.

مسألة: وإن تناول الفصل لا يُصلي جمعة ما لم يستأنف الخطبة.

وقال ابن عقيل: إن انفضوا لفتنة أو عدوا ابتداءً كالصلاة ويحتمل أن لا تبطل كالوقت يخرج فيها.

ويحتمل أن يفرق بينهما بأن الوقت يتقدم ويتأخر للعدو. وهو الجمع.

مسألة: ويُعتبر استدامة الشروط في جميع الصلاة، فإن نقص العدد قبل كمالها، فظاهر كلام أحمد أنه لا يتمها جمعة. وهذا أحد قولَي الشافعي؛ لأنه فقد بعض شرائط الصلاة، فأشبهه فقد الطهارة. وقياس قول الخري أنهم إن انفضوا بعد ركعة، أنه يتمها جمعة. وهذا قول مالك، وقال المزني: هو الأشبه عندي؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً أَصَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى»<sup>(١)</sup>. ولأنهم أدركوا ركعة، فصحت لهم جمعة، كالمسبوقين بركعة، ولأن العدد شرط يختص الجمعة، فلم يفت بفواته في ركعة، كما لو دخل وقت العصر وقد صلوا ركعة.

وقال أبو حنيفة: إن انفضوا بعد ما صلى ركعة بسجدة واحدة، أتمها جمعة؛ لأنهم أدركوا معظم الركعة، فأشبهه ما لو أدركوها بسجديتها.

وقال إسحاق: إن بقي معه اثنا عشر رجلاً، أتمها جمعة؛ لأن أصحاب النبي

= ٣٣٤/٤.

(١) سلف ص ٦٢ / تعليق (١).

ﷺ انفضوا عنه، فلم يَبْقَ معه إلا اثنا عشر رجلاً، فَأَتَمَّهَا جُمُعَةً<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي، في أحد أقواله: إن بقي معه اثنان، أتمَّها جُمُعَةً. وهو قول الثوري؛ لأنَّهم أقلُّ الجمع. وحكى عنه أبو ثور: إن بقي معه واحد أتمَّها جُمُعَةً؛ لأنَّ الاثنين جماعة.

قال الموفق: ولنا، أنَّهم لم يُدركوا ركعةً كاملةً بشروط الجمعة، فأشبه ما لو انفضَّ الجميع قبل الركوع في الأولى. وقولهم: أدرك معظم الركعة. يبطل بمن لم يُفْتَهُ من الركعة إلا السجدة، فإنه قد أدرك معظمها. وقول الشافعي: بقي معه من تنعقد به الجماعة. قلنا: لا يصح، لأنَّ هذا لا يكفي في الابتداء، فلا يكفي في الدوام. إذا ثبت هذا فكل موضع قلنا لا يُتمُّها جُمُعَةً. فقياس قول الخرقى أنها تبطل، وستأنف ظهراً، إلا أن يُمكنهم فعل الجمعة مرةً أخرى، فيعيدونها.

قال أبو بكر: لا أعلم خلافاً عن أحمد، إن لم يتم العدد في الصلاة والخطبة، أنَّهم يُعيدون الصلاة. وقياس قول أبي إسحاق بن شاقلا أنَّهم يُتمُّونها ظهراً. وهذا قول القاضي. وقال: قد نصَّ عليها أحمد في الذي زجَمَ عن أفعال الجمعة حتى سلَّم الإمام، يُتمُّها ظهراً. ووجه القولين قد تقدَّم اهـ<sup>(٢)</sup>.

نص: «ولا بدَّ أن يُسمِعَهُمْ، فإن لم يسمِعُوا: لم يصح (و) إلا مع صم (ء) وعُجْمَة (ء)».

ش: ومن شرط الخطبتين: النية لحديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٣)</sup>.

ورفع الصوت بحيث يُسمع العدد المعتبر إن لم يعرض مانع من السماع، كنوم أو غفلة أو صمم بعضهم.

(١) أخرجه البخاري (٩٣٦)، ومسلم (٨٦٣) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٢) انظر «كشف القناع» ٣١/٢، و«الإنصاف» ٣٩١/٢، و«الروض المربع» ٤٤٨/٢، و«المغني» ٢١١، ٢١٠/٣.

(٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.



الدليل: قول جابر: كان رسولُ الله ﷺ إذا خطبَ احمرَّت عَيْنَاهُ وعلا صَوْتُهُ واشتدَّ غَضَبُهُ حتى كأنه مُنْذِرُ جيشٍ يقول: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ، ويقول: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

قال الصنعاني: قوله: «وخير الهدى هدى محمد» قال النووي: ضبطناه في مسلم بضم الهاء وفتح الدال فيهما، وفتح الهاء وسكون الدال فيهما، وفسره الهروي على رواية الفتح: بالطريق، أي: أحسن الطريق طريق محمد. وعلى رواية الضم، معناه: الدلالة والإرسال وهو الذي يضاف إلى الرُّسُلِ وإلى القرآن قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي﴾ [الشورى: ٥٢] ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي﴾ [الإسراء: ٩]، وقد يضاف إليه تعالى وهو بمعنى اللطف والتوفيق والعصمة: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية: [القصص: ٥٦]. «وشرُّ الأمور محدثاتها» المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتاً بشرع من الله ولا من رسوله، «وكل بدعة ضلالة» البدعة لغة: ما عمل على غير مثال سابق، والمراد بها هنا: ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة.

وقد قسم العلماء البدعة على خمسة أقسام: واجبة: كحفظ العلوم بالتدوين والرد على الملاحدة بإقامة الأدلة، ومندوبة كبناء المدارس، ومباحة كال توسعة في ألوان الطعام وفاخر الثياب، ومحرمة ومكروهة وهما ظاهران؛ فقله: «كل بدعة ضلالة» عام مخصوص اهـ وتقدم مثل ذلك<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يسمعوا الخطبة، لخفض صوته أو بُعِده عنهم لم تصح الخطبة، لعدم حصول المقصود بها. وإن كان عدم السماع لنوم، أو غفلة، أو مطر، ونحوه كصمم بعضهم، صححت؛ لأنهم في قوة السامعين.

وإن كانوا كلهم طرشاً صححت. قال في «الفروع»: وإن كانوا صماً. فذكر صاحب «المحرر»: تصح. وذكر غيره لا. اهـ. والثاني جزم به فيما تقدم، لعدم حصول مقصود الخطبة.

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، وابن حبان (١٠).

(٢) ص ١٧٨.

وإن كان فيهم صمٌّ، وفيهم من يسمعُ، ولكن الأصمَّ قريبٌ ومن يسمعُ بعيدٌ  
فقل: لا تصحُّ لفواتِ المقصودِ.

وقيل: تصحُّ.

وإن كان كلُّهم خرساً مع الخطيبِ فالصحيحُ من المذهبِ أنهم يصلون ظهراً  
لفواتِ الخطبةِ صورةً ومعنىً.

وفيه وجه: يصلون جمعةً ويخطبُ أحدهم بالإشارة، فيصحُّ كما تصحُّ جميعُ  
عبادتهِ، من صلاته وإمامته وظهاره ولعانه ويمينه وتليته وشهادته وإسلامه وردته ونحو  
ذلك.

أو كانوا عجماً والخطيبُ سميعٌ عربيٌّ لا يفهمون قوله، صحتِ الخطبةُ  
والصلاةُ.

مسألة: ولا تصحُّ الخطبةُ بغيرِ العربيةِ مع القدرةِ عليها، على الصحيح من  
المذهب، كقراءةٍ، فإنها لا تجزىءُ بغيرِ العربيةِ. وتقدم.

وقيل: تصح.

مسألة: وتصحُّ بغيرِ العربيةِ مع العجزِ قولاً واحداً، قاله في «الإنصاف».

التعليل: لأن المقصود بها الوعظُ والتذكيرُ، وحمدُ الله والصلاةُ على رسوله ﷺ  
بخلاف لفظِ القرآن، فإنه دليلُ النبوة، وعلامةُ الرسالة. ولا يحصلُ بالعجمية، غيرِ  
القراءة، فلا تجزىءُ بغيرِ العربيةِ لما تقدم.

فإن عجزَ عن القراءةِ وجبَ بدلُها ذكرُ قياساً على الصلاةِ.

وفي وجه: لا يجبُ.

قرر مجلسُ المجمعِ الفقهي بمكة المكرمة ما يلي:

الرأي الأعدل: هو أن اللغة العربية في أداءِ خطبةِ الجمعة والعيدين، في غيرِ

البلاد الناطقة بها، ليست شرطاً، لصحتها. ولكن الأحسن أداء مقدمات الخطبة، وما تضمنته من آيات قرآنية باللغة العربية، لتعويد غير العرب على سماع العربية والقرآن، مما يسهل تعلمها، وقراءة القرآن باللغة التي نزل بها، ثم يتابع الخطيب ما يعظم به بلغتهم التي يفهمونها. اهـ.

وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز: قد تنازع العلماء -رحمة الله عليهم- في جواز ترجمة الخطب المنبرية في يوم الجمعة والعيدين باللغات العجمية، فمنع ذلك جمع من أهل العلم رغبة منهم -رضي الله عنهم- في بقاء اللغة العربية، والمحافظة عليها، والسير على طريقة الرسول ﷺ، وأصحابه -رضي الله عنهم- في إلقاء الخطب باللغة العربية في بلاد العجم وغيرها، وتشجيعاً للناس على تعلم اللغة العربية والعناية بها.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى جواز ترجمة الخطب باللغة العجمية إذا كان المخاطبون أو أكثرهم لا يعرفون اللغة العربية نظراً للمعنى الذي من أجله شرع الله الخطبة، وهو تفهيم الناس ما شرعه الله لهم من الأحكام وما نهاهم عنه من المعاصي، وإرشادهم إلى الأخلاق الكريمة والصفات الحميدة، وتحذيرهم من خلافها، ولا شك أن مراعاة المعاني والمقاصد أولى وأوجب من مراعاة الألفاظ والرسوم، لا سيما إذا كان المخاطبون لا يهتمون باللغة العربية، ولا تؤثر فيهم خطبة الخطيب بها تسابقاً إلى تعلمها وحرصاً عليها، فالمقصود حينئذ لم يحصل، والمطلوب بالإبقاء على اللغة العربية لم يتحقق، وبذلك يظهر للمتأمل أن القول بجواز ترجمة الخطب باللغات السائدة بين المخاطبين التي يعقلون بها الكلام ويفهمون بها المراد أولى وأحق بالاتباع، ولا سيما إذا كان عدم الترجمة يفضي إلى النزاع والخصام، فلا شك أن الترجمة والحالة هذه متعينة لحصول المصلحة بها وزوال المفسدة.

وإذا كان في المخاطبين من يعرف اللغة العربية فالمشروع للخطيب أن يجمع بين اللغتين فيخطب باللغة العربية، ثم يعيدها باللغة الأخرى التي يفهمها الآخرون، وبذلك يجمع بين المصلحتين وتنتفي المضرة كلها وينقطع النزاع بين المخاطبين.

ويدلُّ على ذلك من الشرع المطهر أدلة كثيرة، منها ما تقدم وهو المقصود من الخطبة نفْعُ المخاطبين وتذكيرهم بحقِّ الله ودعوتهم إليه وتحذيرهم مما نهى الله عنه، ولا يحصل ذلك إلا بلغتهم. ومنها أن الله سبحانه إنما أرسلَ الرسلَ عليهم السلام بالسنة قومهم ليفهموهم مرادَ الله سبحانه بلغاتهم كما قال عز وجل: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومِه ليبينَ لهم﴾. وقال عز وجل: ﴿كتابُ أنزلناه إليك لتُخرجَ الناسَ من الظلماتِ إلى النورِ بإذنِ ربهم إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ﴾. وكيف يمكن إخراجهم به من الظلماتِ إلى النورِ وهم لا يعرفون مرادَ الله منه؛ فعلم أنه لا بد من ترجمة تبينُ المراد، وتوضحُ لهم حقَّ الله سبحانه إذا لم يتيسرَ لهم تعلُّم لغته والعناية بها.

ومن ذلك أن الرسول ﷺ، أمرَ زيدَ بن ثابت أن يتعلم لغةَ اليهود ليكاتِبهم بها ويقمِّمَ عليهم الحجة، كما يقرأ كتبهم إذا وردت ويوضحُ للنبي، ﷺ مرادهم<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أن الصحابة -رضي الله عنهم- لما غزوا بلادَ العجم من فارس والروم لم يقاتلوهم حتى دَعَوْهم إلى الإسلام بواسطة المترجمين، ولما فتحوا البلادَ العجمية دعوا الناسَ إلى الله سبحانه باللغة العربية وأمروا الناسَ بتعلُّمها، ومن جهلها منهم دَعَوْه بلغته وأفهموه المرادَ باللغة التي يفهمها، فقامت بذلك الحجة وانقطعت المَعذرة، ولا شك أن هذا السبيل لا بد منه ولا سيما في آخر الزمان وعند غربة الإسلام، وتمسك كل قبيل بلغته، فإن الحاجة للترجمة ضرورية، ولا يتم للداعي دعوة إلا بذلك. اهـ. وأفتت بمثل ذلك اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

فائدة: قال الشيخُ محمد بن إبراهيم: لا بد من إلقاء الخطبة باللغة العربية، وإذا كان جميعُ الذين يحضرون الخطبة لا يفهمون خطبة الجمعة لجهلهم اللغة

(١) حديث حسن، علقه البخاري في «صحيحه» في الأحكام: باب (٤٠)، ووصله ابن سعد في «الطبقات» ٣٥٨-٣٥٩، والبخاري في «التاريخ» ٣/٣٨١، وأبو داود (٣٦٤٥)، والترمذي (٢٧١٦)، وأحمد ١٨٦/٥، والطبراني (٤٥٨٦) و(٤٨٥٧)، وصححه الحاكم ٧٥/١.

العربية، فينبغي للخطيب أن يشرح لهم معانيها باللغة المحلية بعد الفراغ من إلقائها لتحصل لهم الفائدة المقصودة من الخطبة اهـ<sup>(١)</sup>.

مسألة: قال المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة:

أما استخدام مكبر الصوت في أداء خطبة الجمعة والعيدين، وكذا القراءة في الصلاة، وتكبيرات الانتقال، فينبغي استعماله في المساجد الكبيرة، لما يترتب عليه من المصالح الشرعية. والله موفق. اهـ.

وسئل الشيخ عبدالرحمن السعدي: ما رأيكم في استعمال مكبر الصوت للخطيب؟

فأجاب: رأينا أنه لا بأس به، وهنا فائدة نافعة لهذه المسألة وغيرها، وهي أن الأمور الحادثة بعد النبي ﷺ قسمان: عبادات وعادات.

أما العبادات، فكل من أحدث عبادة لم يشرعها الله ورسوله، فهو مُبتدع. وأما العادات، فالأصل فيها الإباحة، فكل من حرّم عادة من العوائد الحادثة فعليه الدليل، فإن أتى بدليل يدل على المنع والتحريم، من كتاب الله، أو سنة رسول الله، أو قياس على أصل شرعي، فهو محذور وممنوع، وإلا فالأصل الإباحة، وقد ذكر شيخ الإسلام هذين الأصلين في «اقتضاء الصراط المستقيم» وغيره من كتبه. فهذه الآلات الحادثة من هذا الباب، الأصل فيها الإباحة، والمباحات كلها إن أعانت على خير، فهي حسنة، وإن أعانت على شرٍّ فهي سيئة، والله أعلم. اهـ.

نص: «وأعتبر (وش) الموالاة بين (ء) الخطبتين الأولى والثانية، وبينهما وبين الصلاة».

(١) انظر «كشاف القناع» ٣٦/٢، ٣٧، و«الإنصاف» ٣٨٧/٢، ٣٩٠، ٣٩١، و«المغني» ١٧٨/٣، ١٧٩، و«الفروع» ١١١/٢، و«الفتاوى السعدية» ص ١٨١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٩/٣، و«فتاوى إسلامية» ٤٢٢/١، ٤٢٣، و«نيل المآرب» ٢٤٣/١، و«سبل السلام» ٧٣/٢، ٧٤، و«فتاوى اللجنة» ٢٥٣/٨.

ش: ومن شرط الخطبتين: موالاة بينهما، وبين أجزائهما وبين الصلاة، على الصحيح من المذهب وفاقاً للشافعي كما أشار إليه المؤلف.

فلا يُفصل بين الخطبتين، ولا بين أجزائهما، ولا بينهما وبين الصلاة فصلاً طويلاً، ولهذا يُستحبُّ قرب المنبر من المحراب، لئلا يطول الفصل بين الخطبتين وبين الصلاة فيُطْلأها.

فإن فصل بعضها من بعض بكلامٍ طويلٍ أو سكوتٍ طويلٍ أو شيءٍ غير ذلك يقطع الموالاة استأنفها، والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة.

وإن احتاج إلى الطهارة تطهر وبنى على خطبته ما لم يطل الفصل.

وقيل: لا تُشترط الموالاة.

مسألة: وظاهر كلامه في «التلخيص» و«الرعاية» أنه لا يضرُّ تفريق كثير بدعاء لسلطان ونحوه.

## فصل

وهذه الشروط إنما تعتبر للقدر الواجب من الخطبتين، وهو حمد الله والصلاة على رسوله ﷺ وقراءة الآية. والوصية بتقوى الله، دون ما سواه.

فرع: وتبطل الخطبة بكلامٍ محرمٍ في أثنائها ولو يسيراً، على الصحيح من المذهب، كالأذان وأولى.

وقيل: لا تبطل، قال في «الفروع»: وقوله ﷺ: «لا جمعة له»<sup>(١)</sup> فيه نظر

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٧١٩)، وأبو داود (١٠٥١)، من طريق عطاء الخرساني، عن امرأة، عن علي، رضي الله عنه موقوفاً.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف، لجهالة حال المرأة الراوية عن علي.

وأخرجه الإمام أحمد (٢٠٣٣)، وابن أبي شيبة ١٢٥/٢، والبخاري (٦٤٤) من طريق مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس، رضي الله عنهما.

وضَعُفٌ ولا يَصِحُّ وإن صَحَّ فمعناه لا جمعةً له كاملةً، قال ابن عقيل وغيره كقوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»<sup>(١)</sup> بالإجماع اهـ<sup>(٢)</sup>.

نص: «ولا نَشْتَرِطُ (وهو) الطهارة للخطبتين، وستر العورة، وإزالة النجاسة، ولا أن يتولاهما والصلاة واحد».

ش: ولا تشترط لهما الطهارتان؛ أي: طهارة الحدث الأصغر والأكبر، فتجزئ خطبة محدثٍ وجُنُبٍ وهو المذهب، نص عليه أحمد، وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود، لأنه ذكر تقدّم الصلاة أشبه الأذان. ونصه تجزئ خطبة الجُنُب ولو كان بالمسجد؛ لأنّ تحريم لبثه لا تعلق له بواجب العبادة، كمن صلى ومعه درهم غصب.

والرواية الثانية عن أحمد: يشترط لهما الطهارة، وهو القول الصحيح من مذهب الشافعي، وبه قال أبو يوسف.

وعن أحمد رواية ثالثة: يشترط لهما الطهارة الكبرى دون الصغرى.

وقيل: لا تجزئ خطبة الجُنُب.

وقال في «مجمع البحرين»: فعلى المذهب لا يجوز له أن يخطب في المسجد عالماً بحدث نفسه إلا أن يكون متوضئاً. فإذا وصل القراءة اغتسل وقرأ إن لم يُطَلَّ أو استناب من يقرأ. ذكره ابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما. اهـ.

= قلنا: وهذا إسناد ضعيف، مجالد - وهو ابن سعيد - ضعيف.

وانظر «المسند».

(١) حديث ضعيف، وأخرجه الدارقطني ٤٢٠/١، والحاكم ٢٤٦/١، والبيهقي ٥٧/٣ من حديث أبي هريرة، وقال: وهو ضعيف.

وانظر «التلخيص الحبير» ٣١/٢، ونصب الراية ٤١٢/٤ - ٤١٣.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٣٥/٢ - ٣٧، و«الإنصاف» ٣٨٨/٢، ٣٩٠، و«المبدع» ١٥٩/٢، و«الغني»

١٨١/٣، و«الفروع» ١١٣/٢، و«المجموع شرح المذهب» ٣٤٩/٤.

وقال الموفق: والأشبه بأصول المذهب اشتراط الطهارة من الجنابة فإن أصحابنا قالوا: يشترط قراءة آية فصاعداً. وليس ذلك للجنب، ولأن الخرقى اشترط للأذان الطهارة من الجنابة، فالخطبة أولى. فأما الطهارة الصغرى فلا تُشترط؛ لأنه ذكر تقدم الصلاة فلم تكن الطهارة فيه شرطاً كالأذان، لكن يستحب أن يكون متطهراً من الحدث؛ لأن النبي ﷺ كان يُصلي عقب الخطبة لا يفصل بينهما بطهارة، فدل على أنه كان متطهراً، والافتداء به إن لم يكن واجباً فهو سنة. ولأننا استحَببنا ذلك للأذان فالخطبة أولى، ولأنه لو لم يكن متطهراً احتاج إلى الطهارة بين الصلاة والخطبة فيفصل بينهما وربما طوّل على الحاضرين اهـ.

مسألة: ولا تُشترط ستر عورة وإزالة نجاسة، لما تقدم، وقال القاضي: تشترط.

مسألة: ولا يشترط أن يتولى الخطبتين من يتولى الصلاة، هذا المذهب. لأن الخطبة منفصلة عن الصلاة أشبه الصلاتين.

وعن أحمد: يُشترط أن يتولى الصلاة مَنْ تولى الخطبة.

وعنه: أن ذلك شرط إن لم يكن عذر.

وقال أبو حنيفة: يجوز للعذر ولا يجوز من غير عذر.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: يجوز ذلك لعذر. وبغير عذر خلاف السنة، وصَحَّح الصلاة على الصحيح من قَوْلِي العلماء. اهـ ملخصاً.

وقال مالك: لا يصلي إلا من خطب.

الترجيح:

قلت: والراجح ما اختارته اللجنة، والله أعلم.

مسألة: وإن جاز أن يتولى الخطبة غير الإمام اعتبر عدلته على الصحيح من المذهب.

ولا يشترط حضور النائب في الصلاة الخطبة كالمأموم، لتعنيها عليه، والنائب الذي صلى الصلاة ولم يخطب لصدور الخطبة من غيره.



هذا المذهب وممن قال: لا يُشترط أن يكون المصلي ممن حضر الخطبة الأوزاعي والشافعي، لأنه ممن تعتقد به الجمعة، فجاز أن يؤم فيها كما لو حضر الخطبة.

وعن أحمد: يشترط حضور النائب في الصلاة الخطبة، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي وأبي ثور.

التعليل: لأنه إمام في الجمعة فاشترط حضوره الخطبة كما لو لم يستخلف. ولا يشترط أن يتولى الخطبتين رجل واحد.

التعليل: لأن كلا منهما منفصلة عن الأخرى. قال في «النكت»: فيُعالي بها، فيقال: عبادة واحدة بدنية محضة تصح من اثنين، والحكم والخلاف في هذه مثل الحكم والخلاف في اشتراط تولي الخطبتين من يتولى الصلاة. مسألة: وعلى القول بأنها لا تُشترط الطهارة، وستر العورة، وإزالة النجاسة، أن يتولى الخطبتين والصلاة واحد، فإنها تستحب خروجاً من الخلاف. ولأن النبي ﷺ كان يتولاهما بنفسه، وكذلك خلفاؤه من بعده<sup>(١)</sup>.

نص: «وَيُسَنُّ (و) أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنْبَرٍ أَوْ مَحَلٍّ عَالٍ».

ش: المنبر مشتق من التبر وهو الارتفاع، قاله النووي، وهو بكسر الميم. ويُسَنُّ أن يخطب على منبر، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع. اهـ. وقال النووي: بالإجماع. اهـ. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

الدليل: ما روى سهل بن سعد: أن النبي ﷺ أرسل إلى امرأة من الأنصار: «أَنْ مُرِي غَلَامَكَ النِّجَارَ يَعْمَلُ أَعْوَاداً أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ» متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وفي الصحيح: أنه عَمِلَ مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ، فكان يَرْتَقِي عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «كشف القناع» ٣٧/٢، ٣٨، و«الإنصاف» ٣٩١/٢-٣٩٥، و«المغني» ١٧٧/٣-١٧٨، و«المجموع شرح المذهب» ٣٤٤/٤، ٣٤٥، و«فتاوى إسلامية» ٤١٣/١، و«الإفصاح» ١٦٦/١.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨)، ومسلم (٥٤٤).

(٣) انظر ما قبله.

وقالت أم هشام بنت حارثة بن النعمان: ما أخذت ﴿ق﴾ إلا عن لسان رسول الله ﷺ يقرأها كلُّ جمعة على المنبر إذا خطب الناس. رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وليس ذلك واجباً، فلو خطب على الأرض أو على رُبوة أو وِشادة أو على راحلته أو غير ذلك جاز، فإن النبي ﷺ قد كان قبل أن يُصنَعَ المنبر يقوم على الأرض.

وكان اتخاذُه في سنة سبعٍ من الهجرة. وقيل: سنة ثمان. وكان ثلاث درجات، ويكون صعودُه فيه على تُوْدَةٍ إلى الدرجة التي تلي السطح. قاله في «التلخيص». لأنَّ النبي ﷺ كان يقفُ على الدرجة التي تلي المُستراح. قال النووي: حديث صحيح اهـ.

وقال: وقوله: «تلي المستراح» هو أعلى المنبر الذي يقعدُ عليه الخطيبُ ليستريحَ قبلَ الخطبة حالَ الأذان. اهـ.

واستحبَّ الشافعي أن يقفَ على الدرجة التي تلي المستراحَ موافقةً للنبي ﷺ لعمومِ الأمرِ بالاعتداء به ﷺ.

أو يقف على موضعٍ عالٍ، وإن لم يكن منبرٌ؛ لأنه في معناه لاشتراكهما في المبالغة في الإعلام، ويكون المنبرُ أو الموضعُ العالي عن يمينٍ مستقبلِ القبلةِ بالمحراب؛ لأن منبره ﷺ كذا كان. وكان يجلسُ على الدرجة الثالثة التي تلي مكان الاستراحة، ثم وقف أبو بكر على الثانية، ثم عمر على الأولى. تأديباً. ثم وقف عثمانُ مكانَ أبي بكر، ثم عليٌّ موقفَ النبي ﷺ، ثم زمنٌ معاويةَ قلعه مروان، وزاد فيه ستُّ درجات. فكان الخلفاء يرتقون ستاً، يقفون مكانَ عمر، أي: على السابعة. ولا يتجاوزون ذلك، تأديباً.

مسألة: وإن وقف الخطيبُ على الأرض وقفَ عن يسارٍ مستقبلِ القبلة،

---

(١) في «صحيحه» (٨٧٣).

بخلاف المنبر. قاله أبو المعالي<sup>(١)</sup>.

نص: «وَيُسَنُّ (و) سَلَامُهُ إِذَا خَرَجَ، وَاسْتَحَبَّ (وَش) إِذَا اسْتَقْبَلَهُمْ».

ش: وَيُسَنُّ أَنْ يُسَلَّمَ لِلْإِمَامِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذَا خَرَجَ عَلَيْهِمْ، هَذَا الْمَذْهَبُ.

قال الزركشي: لَانْزَاعٍ فِي ذَلِكَ فِيمَا نَعْلَمُهُ. اهـ. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

وَيُسَنُّ أَيْضاً أَنْ يَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ،

وَابْنُ الزَّبِيرِ، وَفَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ.

الدليل: مَا رَوَى ابْنُ مَاجَهٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَعَدَ الْمَنْبَرَ

سَلَّمَ<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَّمَ عَلَى

مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ جَالِساً فَإِذَا صَعَدَ الْمَنْبَرَ تَوَجَّهَ أَنْفَاسَ ثُمَّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>. رواه أبو بكر

بإسناده عن الشعبي، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعَدَ الْمَنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ

النَّاسَ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى، وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ

سُورَةً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ. قال النووي: وإسنادهما ليس بقوي اهـ.

ورواه الأثرم عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير. ورواه النجاد عن

عثمان.

قال القاضي وجماعة: لَأَنَّهُ اسْتَقْبَالَ بَعْدَ اسْتِدْبَارٍ. أَشْبَهَ مِنْ فَارَقَ قَوْماً. ثُمَّ عَادَ

---

(١) انظر «كشف القناع» ٣٨/٢، و«الإنصاف» ٣٩٥/٢، و«المغني» ١٦٠/٣، ١٦١، و«المجموع

شرح المذهب» ٣٥٥/٤ - ٣٥٧، و«الفروع» ١١٨/٢، و«المطلع» ص ١٠٧.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١٠٩).

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٣: هذا إسناد ضعيف، لضعف ابن لهيعة.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٦٧٣) من حديث ابن عمر، رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «المجمع» ١٨٤/٢: وفيه عيسى بن عبد الله الأنصاري وهو ضعيف، وذكره

ابن حبان في «الثقات».

إليهم. وعكسه المؤذن قاله المجد.

وقال مالك وأبو حنيفة: لا يُسنُّ السلام عقيب الاستقبال؛ لأنه قد سلّم حال خروجه.

مسألة: وردّ هذا السلام وردّ كلّ سلام مشروع: فرض كفاية على المسلم عليهم على الصحيح من المذهب وقيل: سنة وهو من المفردات كابتدائه.

قال في «الإنصاف»: وفيه وجه غريب ذكره الشيخ تقي الدين: يجب.

وابتداء السلام سنة ويأتي موضحاً في آخر باب الجنائز إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

نص: «ويُسنُّ (و) جلوسه وقت الأذان».

ش: ثم يجلس على المنبر إلى فراغ الأذان باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: ما روى ابن عمر قال: كان النبي ﷺ يخطب خطبتين كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ (أراه قال: المؤذن) ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس فلا يتكلم، ثم يقوم فيخطب. رواه أبو داود، قال النووي: بإسناد ضعيف<sup>(٢)</sup>. ويغنى عنه ما في «صحيح البخاري» عن السائب بن يزيد الصحابي، قال: كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup>. فهذا الحديث صحيح صريح في الجلوس حينئذ، وبه استدلل البخاري والبيهقي في المسألة اهـ.

(١) انظر «كشف القناع» ٣٨/٢، ٣٩، و«الإنصاف» ٣٩٦/٢، و«المغني» ١٦١/٣، ١٦٢، و«المجموع شرح المذهب» ٣٥٥/٤، ٣٥٧، و«شرح الزركشي» ١٦٦/٢، و«الإفصاح» ١٦٥/١.

(٢) هو في «سنن أبي داود» (١٠٩٢) من طريق العمري، عن نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قلنا: وهذا إسناد ضعيف، لضعف العمري، وهو عبدالله بن عمر العمري.

(٣) أخرجه الإمام البخاري (٩١٢) و(٩١٣)، والترمذي (٥١٦) من حديث السائب بن يزيد، رضي الله عنه.

وذكر ابن عقيل إجماع الصحابة عليه، ولأنه يستريح بذلك من تعب الصعود.  
ويمكن من الكلام التمكن التام.

فائدة: الصحيح من المذهب أن الأذان الأول مستحب.

وقال ابن أبي موسى: الأذان المحرّم للبيع واجب. ذكره بعضهم رواية.

وقال بعض الأصحاب: يسقط الفرض يوم الجمعة بأول أذان.

وقال ابن البناء: يباح الأذان الأول ولا يستحب.

مسألة: ويُسَنُّ أن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة جداً، على الصحيح من المذهب، وبه قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء، حتى إن الطحاوي قال: لم يقل أحد غير الشافعي باشتراط الجلوس بينهما اهـ.

السدليل: ما روى ابن عمر قال: كان النبي ﷺ يخطب خطبتين وهو قائم، يفصل بينهما بجلوس. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

قال جماعة منهم صاحب «التلخيص»: بقدر سورة الإخلاص. فإن أبى أن يجلس بينهما أو خطب جالساً لعذر أو غيره فصل بسكتة، ولا يجب الجلوس في قول أكثر أهل العلم؛ لأن جماعة من الصحابة، منهم علي، سَرَدُوا الخطبتين من غير جلوس، ولأنه ليس في الجلسة ذكر مشروع.

وعن أحمد: أن الجلوس شرط ونقله القاضي عياض رواية عن مالك.  
وقال الشافعي: هي واجبة؛ لأن النبي ﷺ كان يجلسها، قال الشوكاني: وهو غير صالح لإثبات الوجوب. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول، والله أعلم.

مسألة: ويُسَنُّ أن يخطب قائماً على الصحيح من المذهب، نص عليه، لفعله ﷺ ولم يجب، لأنه ذكر ليس من شرطه الاستقبال، فلم يجب له القيام كالأذان،

(١) أخرجه البخاري (٩٢٠)، ومسلم (٨٦١) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

هذا المذهب، وبه قال مالك وأبو حنيفة، وعن أحمد: شرط.

وقال: قال الله تعالى: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]. وكان النبي ﷺ يخطب قائماً<sup>(١)</sup>. فقال له الهيثم بن خارجة: كان عمر بن عبدالعزيز يجلس في خطبته. فظهر منه إنكار. وهذا مذهب الشافعي. وقال بالوجوب الجمهور ونقل في «الإفصاح» عن مالك والشافعي الوجوب.

ووجهه ما روى ابن عمر، أن النبي ﷺ كان يخطب خطبتين وهو قائم، يفصل بينهما بجلوس. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وقال جابر بن سمرة: إن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائماً، فمن نبأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة. أخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي<sup>(٣)</sup>. قوله: (أكثر من ألفي صلاة) قال النووي: المراد الصلوات الخمس لا الجمعة اهـ. قال الشوكاني: ولا بد من هذا؛ لأن الجمع التي صلاها ﷺ من عند افتراض صلاة الجمعة إلى عند موته لا تبلغ ذلك المقدار ولا نصفه اهـ.

ودخل كعب بن عجرة وعبدالرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً، فقال: انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعداً وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ رواه مسلم والنسائي<sup>(٤)</sup>، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاووس قال: خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية<sup>(٥)</sup>، وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما

(١) انظر حديث ابن عمر السالف ص ٢٠٩.

(٢) انظر ص ٢٠٩، تعليق (١).

(٣) أخرجه مسلم (٨٦٢)، وأبو داود (١٠٩٣)، والنسائي ٣/١١٠، وابن حبان (٢٨٠١) من حديث جابر بن سمرة، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (٨٦٤)، والنسائي ٣/١٠٢.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/١١٢، من طريق ليث، عن طاووس، فذكره.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف، ليث هو ابن أبي سليم، ضعيف.

كثر شحم بطنه ولحمه<sup>(١)</sup>.

فأما إن قعد لعذرٍ، من مرضٍ، أو عجزٍ عن القيام، فلا بأس، فإن الصلاة تصح من القاعد العاجز عن القيام، فالخطبة أولى.

ويستحب أن يشرع في الخطبة عند فراغ المؤذن من أذانه؛ لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك.

مسألة: ويُسن أن يعتمد على سيفٍ أو قوسٍ أو عصا، بإحدى يديه، بلا نزاع، قاله في «الإنصاف». قال في «الفروع»: ويتوجه باليسرى. ويعتمد بالأخرى على حرف المنبر أو يرسلها.

الدليل: ما روى الحكم بن حزن - بفتح الحاء المهملة وإسكان الزاي - الكلبي قال: وفدت على النبي ﷺ فشهدنا معه الجمعة، فقام متوكئاً على سيفٍ أو قوسٍ أو عصاً فحمد الله وأثنى عليه بكلمات خفيفات طيبات مباركات. رواه أبو داود وغيره قال النووي: بأسانيد حسنة اهـ. وصحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن وحسنه الحافظ<sup>(٢)</sup>؛ ولأنه أمكن له، وإشارة إلى أن هذا الدين فُتح به.

قال ابن القيم: ولم يكن يأخذ بيده سيفاً ولا غيره، وإنما كان يعتمد على قوسٍ أو عصاً قبل أن يتخذ المنبر، وكان في الحرب يعتمد على قوسٍ، وفي الجمعة يعتمد على عصاً. ولم يحفظ عنه أنه اعتمد على سيفٍ، وما يظنه بعض الجهال أنه كان يعتمد على السيف دائماً، وأن ذلك إشارة إلى أن الدين قام بالسيف، فمن فرط جهله، فإنه لا يحفظ عنه بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيفٍ، ولا قوسٍ، ولا غيره، ولا قبل اتخاذِهِ أنه أخذ بيده سيفاً البتة، وإنما كان يعتمد على عصاً أو

(١) أخرجه ابن أبي شيبه ١١٣/٢، وإسناده صحيح إلى الشعبي.

(٢) أخرجه أحمد ٢١٢/٤، وأبو داود (١٠٩٦)، وعبدالله بن أحمد في «زياداته» على «المسند» ٢١٢/٤، وأبو يعلى (٦٨٢٦)، وابن خزيمة (١٤٥٢)، من حديث الحكم بن حزن الكلبي، رضي الله عنه.

قال الحافظ في «التلخيص» ٦٥/٢: وإسناده حسن، فيه شهاب بن خراش وقد اختلف فيه، والأكثر وثقه، وقد صححه ابن السكن وابن خزيمة.

قوس. اهـ.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: السنة الاعتماد على قوس أو عصاً، لأنهما يستصحبان عادة زمن النبي، أما السيف فليس بمشروع، والتعليل بأن الدين فتح به غير صحيح إنما فتح بالقرآن، وإنما السيف منفذ فقط اهـ مختصراً.

وقيل: الحكمة من ذلك الاشتغال عن العبث، وقيل: إنه أربط للجأش.

وإن لم يعتمد على شيء أمسك شماله بيمينه، أو أرسلهما عند جنبه وسكنهما فلا يحركهما، ولا يرفعهما في دعائه حال الخطبة.

قال النووي: ما يفعله بعض جهلة الخطباء من الدق بالسيف على درج المنبر في صعوده باطل لا أصل له وبدعة قبيحة اهـ. ونحوه قال الصنعاني<sup>(١)</sup>.

نص: «ويقصّد (و) تلقاءه، ويُقَصِّرُ (و) الخطبة».

ش: ويقصّد الخطيب تلقاء وجهه، فلا يلتفت يمينا ولا شمالاً، قال بعض الشافعية: اتفق العلماء على كراهة هذا الالتفات، وهو معدود من البدع المنكرة اهـ.

الدليل: فعله ﷺ.

التعليل: لأنه أبلغ في سماع الناس، وأعدل بينهم، فإنه لو التفت إلى أحد جانبيه لأعرض عن الجانب الآخر.

قال في «المبدع»: وظاهره: أنه إذا التفت أو استدبر الناس أنه يجزىء مع الكراهة، وصرحوا به في الاستدبار لحصول المقصود. اهـ.

(١) انظر «كشاف القناع» ٣٩/٢، و«الإنصاف» ٣٩٧/٢، و«المغني» ١٦٢/٣، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، و«المجموع شرح المذهب» ٣٤٤/٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢١/٣، و«الفروع» ١١٩/٢، و«شرح الزركشي» ١٧٤/٢، و«نيل الأوطار» ٣٠٢/٣، ٣٠٤، ٣٠٥، و«زاد المعاد» ٤٢٩/١، و«سبل السلام» ٩٧/٢، و«الإفصاح» ١٦١/١.



وقال أبو حنيفة: يلتفت يميناً وشمالاً في بعض الخطبة كما في الأذان.

قال بعض الشافعية: وهذا غريب لا أصل له اهـ.

مسألة: ويُسنُّ أن يُقَصِّرَ الخطبة، قال في «الإنصاف»: هذا بلا نزاع. لكن تكون الخطبة الثانية أقصر، قاله القاضي في «التعليق» والواقع كذلك. اهـ. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على تقصير الخطبة.

الدليل: ما روى أحمد ومسلم عن عمار مرفوعاً: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصرُوا الخطبة»<sup>(١)</sup>.

وقال جابر بن سمرة: كنتُ أصلي مع النبي ﷺ فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. وعن عبدالله بن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ يطيل الصلاة ويُقصر الخطبة. رواه النسائي<sup>(٣)</sup>. وعن جابر بن سمرة قال: كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة إنما هُنَّ كلمات يسيرات. رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. قال ابن تيمية: ولا تحصل باختصار يفوت به المقصود اهـ.

قال الشوكاني: قوله: «مئنة» قال النووي: بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة: أي علامة. قال: وقال الأزهري والأكثر: الميم فيها زائدة وهي مفعلة. قال الهروي: قال الأزهري: غلط أبو عبيد في جعل الميم أصلية، وردّه الخطابي وقال: إنما هي فعيلة. وقال القاضي عياض: قال شيخنا ابن سراج: هي أصلية انتهى.

(١) أخرجه أحمد ٢٦٣/٤، ومسلم (٨٦٩)، وابن حبان (٢٧٩١).

(٢) في «صحيحه» (٨٦٦)، وابن حبان (٢٨٠٢).

(٣) في «سننه» ١٠٨/٣، ١٠٩، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨١٩٣)، ومن طريقه أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٥/٨، وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ص ٣٤، والحاكم ٦١٤/٢، وعنه البيهقي في «دلائل النبوة» ٣٢٩/١ من حديث عبدالله بن أبي أوفى، رضي الله عنه. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) في «سننه» (١١٠٧) ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢٠٨/٣، وأخرجه الطبراني (٢٠١٥)، والحاكم ٢٨٩/١، وعنه البيهقي ٢٠٨/٣ من حديث جابر بن سمرة، وصححه الحاكم على شرط مسلم.

وإنما كان إقصارُ الخطبة علامةً من فقه الرجل ، لأن الفقيه هو المطلعُ على جوامعِ الألفاظِ، فيتمكّنُ بذلك من التعبيرِ باللفظِ المختصرِ عن المعاني الكثيرة. قوله: «فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة» قال النووي. الهمة في اقصر همزة وصل. وظاهرُ الأمرِ بإطالة الصلاة في هذا الحديث المخالفةُ، لقوله في حديث جابر بن سمرة: كانت صلاة رسول الله ﷺ قَصْداً وخطبته قصداً<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: لا مخالفة لأن المراد بالأمر بإطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشقّ على المؤمنين.

قال العراقي: أو حيث احتيج إلى التطويل لإدراك بعض من تخلف. قال: وعلى تقدير تعذر الجمع بين الحديثين يكون الأخذ في حقنا بقوله لأنه أدل، لا بفعله لاحتمال التخصيص انتهى.

قال الشوكاني: وقد ذكرنا غير مرة أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالامة مع عدم وجدان دليل يدل على التأسي في ذلك الفعل بخصوصه، وهذا منه.

قوله: قَصْداً القَصْدُ في الشيء هو الاقتصاد فيه وترك التطويل. وإنما كانت صلاته ﷺ وخطبته كذلك لثلاث يمل الناس. وأحاديث الباب فيها مشروعية إقصار الخطبة ولا خلاف في ذلك، واختلّف في أقل ما يجزىء على أقوال مبسطة في كتب الفقه. اهـ.

وقال الصنعاني: وإنما كان قَصْرُ الخطبة علامةً على فقه الرجل، لأن الفقيه هو المطلع على حقائق المعاني، وجوامع الألفاظ، فيتمكّن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة، ولذلك كان من تمام هذا الحديث: «فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة»، وإنّ من البيان لسحراً<sup>(٢)</sup>.

فشبه الكلام العامل في القلوب الجاذب للعقول بالسحر، لأجل ما اشتمل

(١) سلف ص ٢١٣ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٩) عن عمار بن ياسر، رضي الله عنه.

عليه من الجزالة، وتناسق الدلالة، وإفادة المعاني الكثيرة، ووقوعه في مجازه من الترغيب والترهيب ونحو ذلك، ولا يُقدَّرُ عليه إلا من فقه في المعاني وتناسق دلالتها، فإنه يتمكن من الإتيان بجوامع الكلم، وكان ذلك من خصائصه ﷺ، فإنه أوتي جوامع الكلم.

والمراد من طول الصلاة الطول الذي لا يُدْخِلُ فاعله تحت النهي.  
وقد كان ﷺ يصلي الجمعة بـ (الجمعة) و(المنافقون)، وذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالتطويل المنهي عنه. اهـ.

مسألة: ويُسنُّ أن يرفع صوته حسب طاقته؛ لأنه أبلغ في الإعلام، لحديث جابر قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرَّت عيناه، وعلا صوته، واشتدَّ غضبه، حتى كأنه مُنذِرُ جيشٍ يقول: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ. رواه مسلم وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

قال الصنعاني: وفي الحديث دليلٌ على أنه يستحبُّ للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته، ويجزَلُ كلامه، ويأتي بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب.  
وقال الشوكاني: فيه أنه يستحبُّ للخطيب أن يُضخِّمَ أمرَ الخطبة، ويرفع صوته، ويُجزلَ كلامه، ويظهر غاية الغضب والفرح، لأن تلك الأوصاف إنما تكون عند اشتدادهما. اهـ.

ويعرَّبُهُمَا بلا تَمْطِيطٍ كالأذان.

قال النووي: يستحب كَوْنُ الخطبة فصيحةً بليغةً مرتبةً مبينةً من غير تمطيط ولا تعيير، ولا تكون ألفاظاً مبتذلةً ملفقةً، فإنها لا تقع في النفوس موقعاً كاملاً ولا تكون وحشية؛ لأنه لا يحصل مقصودها بل يختار ألفاظاً جزلةً مفهومةً، قال المتولي: ويكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام، وما تنكره عقول الحاضرين، واحتج بقول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟ رواه البخاري في أواخر كتاب العلم من صحيحه<sup>(٢)</sup> اهـ، ويكون متعظاً بما يعظ الناس به، ليحصل الانتفاع بوعظه. وروي عنه ﷺ أنه قال: «عُرِضَ عليَّ قومٌ تُقَرِّضُ شفاههم بمقاريض من نارٍ، فقليل لي: هؤلاء خطباء من أمتك يقولون

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، وابن ماجه (٤٥).

(٢) في باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

ما لا يفعلون». أخرجه أحمد في «المسند»<sup>(١)</sup> (٢).

نص: «وَيَدْعُو (و) للمسلمين».

ش: وَيُسَنُّ أن يدعو للمسلمين بلا نزاع قاله في «الإنصاف»، وأشار المؤلف أنه باتفاق الأربعة؛ لأن الدعاء لهم مسنون في غير الخطبة، ففيها أولى. وهو يشمل المسلمين تغليبا.

وعن سمرة بن جندب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ كُلِّ جُمُعَةٍ. رواه البزار بإسنادٍ لينٍ قاله الحافظ<sup>(٣)</sup>.

ولا بأس بالدعاء لمُعَيَّنٍ، على الصحيح من المذهب، حتى السلطان. قال في «المغني» وغيره: وإن دعا لسلطان المسلمين بالصلاح فحسنٌ اهـ. والدعاء له مستحب في الجملة. قال أحمد وغيره: لو كَانَ لَنَا دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ لَدَعَوْنَا بِهَا لِإِمَامٍ عَادِلٍ، ولأن في صلاحه صلاح المسلمين، ولأن أبا موسى كان يدعو في خطبته لعمر. وروى أبو يعلى: «أرفع الناس درجة يوم القيامة إمام عادل»<sup>(٤)</sup> قال أحمد: إِنِّي لَأَدْعُو لَهُ بِالتَّسْديدِ والتَّوْفِيقِ.

قال في «الفروع»: وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة: «سَبْعَةٌ يَظِلُّهُمْ اللهُ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ١٢٠/٣ و ١٨٠ و ٢٣١ و ٢٣٩، وعبد بن حميد (١٢٢٢)، من طريق علي بن زيد عن أنس.

قلنا: وعلي بن زيد هذا هو ابن جدعان وهو ضعيف.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٣٩/٢، ٤٠، و«الإنصاف» ٣٩٧/٢، و«المبدع» ٢/، و«المغني» ١٧٨/٣ - ١٨٠، و«المجموع شرح المذهب» ٣٥٧/٤، ٣٥٨، و«الاختيارات» ص ١٤٦، و«نيل الأوطار» ٣٠٦/٣، ٣٠٧، و«سبل السلام» ٧٣/٢ - ٧٦.

(٣) أخرجه البزار (٦٤١ - كشف)، والطبراني في «الكبير» (٧٠٧٩).

(٤) أخرجه أبو يعلى (١٠٠٣) و (١٠٨٨) من حديث أبي سعيد الخدري.

وينحوه أخرجه أحمد ٢٢/٣ و ٥٥، والترمذي (١٣٢٩).

وفي إسناده عطية العوفي وهو ضعيف.

في ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ، الإمامُ العادلُ..» وذكر الحديث<sup>(١)</sup>، قال في «شرح مسلم» عن القاضي عياض: هو كُلُّ مَنْ نَظَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْوَلَاةِ وَالْحُكَامِ، وَبَدَأَ بِهِ لِعُمُومِ نَفْعِهِ، وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ فِي أَصُولِهِ: أَمَّا مُحِبُّهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا فَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي وَجُوبِهَا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «النَّظَرُ إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ عِبَادَةٌ»، وقوله عليه السَّلَامُ: «أَكْرَمُوا الشُّهُودَ فَإِنَّ اللَّهَ يَسْتَخْرِجُ بِهِمُ الْحَقَّ»<sup>(٢)</sup>.

وقال أحمد: إني لأدعو له بالتسديد والتوفيق، وأرى ذلك واجباً، كذا ذكر ذلك ابن حامد، وهو غريب، والخبران لا يُعْرَفَانِ، ثم ذكر خلافاً للناس في وجوب عدم محبة الفاسق، ووجوب البراءة منه، بناءً على زوال إمامته بذلك؛ كراوية لنا، المذهب خلافتها، قال: والمأخوذ به ما بين أحمد من الصبر عليه واعتقاد طاعته وإمامته، فأما الدعاء عليهم فلا يجوز، ثم ذكر ابن حامد أن الإمام إذا قال بخلق القرآن أو الرفض أو غير ذلك يخرج عن الإمامة، ويجب الإنكار حسب الطاقة. وما قاله من القول بخلق القرآن ونحوه فبناءً على التكفير به، وما قاله من القول بالرفض ونحوه فخلاف ظاهر كلام أحمد - رحمه الله - والأصحاب في عدم جواز الخروج وإن فسق وجار، لكن ابن حامد يشير إلى الخروج عليه بالبدع فهو قول ثالث اهـ.

وقال القاضي: لا يستحب ذلك؛ لأن عطاءً قال: هو مُحدث اهـ. قال النووي: وقال الشافعي في «الأم»: أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال: قلت لعطاء فذكره،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٠) و(١٤٢٣) ومسلم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.  
(٢) حديث ضعيف، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٦٥/١ و٨٤/٣، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٩٤/٥ و١٣٨/٦ و٣٠٠/١٠، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٦٧) من طريق عبد الصمد بن موسى الهاشمي، عن عمه إبراهيم بن محمد بن عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن جده.  
قال العقيلي في ترجمة إبراهيم بن محمد ٦٥/١: وحديثه غير محفوظ، وفي ترجمة عبد الصمد بن علي الهاشمي ٨٤/٣: عن أبيه عن جده حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به.  
وقال الخطيب: تفرد بروايته عبد الصمد بن موسى وقد ضعفوه.  
وانظر «التلخيص الحبير» ١٩٨/٤.

وهو إسناد صحيح إلا عبدالمجيد فوثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وضعفه أبو حاتم الرازي والدارقطني. اهـ.

قال الموفق: وقد ذكرنا فِعْلَ الصحابة له، وهو مقدم على قول عطاء، ولأن سلطان المسلمين إذا صَلَحَ كان فيه صلاح لهم، ففي الدعاء له دعاء لهم، وذلك مستحب غير مكروه. اهـ.

قال النووي: يُكره المجازفة في أوصاف السلاطين في الدعاء لهم، وكذبهم في كثير من ذلك، كقولهم السلطان العالم العادل ونحوه. اهـ.

وقال الشيخ: عبدالله أبا بطين: الدعاء حسن يُدعى بأن الله يصلحه، ويسدده، ويصلح به، وينصره على الكفار وأهل الفساد بخلاف ما في بعض الخطب من الثناء والمدح بالكذب، وولي الأمر إنما يُدعى له لا يُمدح لا سيما بما ليس فيه. اهـ. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: الأفضل إذا دعا الخطيب أن يعم بدعوته حكام المسلمين ورعيته وإذ خص إمام بلاده بالدعاء بالهداية والتوفيق فذلك حسن لما في ذلك من المصلحة العامة للمسلمين إذا أجاب الله الدعاء. اهـ. مسألة: ويكره للإمام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة، على الصحيح من المذهب، قال الشيخ تقي الدين: هذا أصح الوجهين لأصحابنا اهـ، قال المجد: هو بدعة، وفاقاً للمالكية والشافعية وغيرهم.

وقيل: يرفعهما. وهو من المفردات، واختاره ابن عقيل لعموم مطلوبة رفع الأيدي في الدعاء وقيل: لا يُستحب.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

ولا بأس أن يشير بإصبعه في دعائه في الخطبة. هذا المذهب، قال ابن القيم: وكان ﷺ يشير بإصبعه السبابة في خطبته عند ذكر الله تعالى ودعائه. اهـ.

الدليل: ما روى أحمد ومسلم: أن عمارة بن رؤبة رأى بشر بن مروان رفع يديه في الخطبة. فقال: قَبَحَ اللهُ هاتين اليدين. لقد رأيتُ النبي ﷺ ما يزيد أن يقول بيده هكذا، وأشار بإصبعه المسبحة<sup>(١)</sup>.

وعن سهل بن سعد قال: ما رأيتُ رسول الله ﷺ شاهراً يديه قط يدعو على

(١) أخرجه أحمد ٤/ ١٣٥ و ١٣٦، ٢٦١، ومسلم (٨٧٤) من حديث عمارة بن رؤبة.

منبره ولا غيره ما كان يدعو إلا يضع يده حذو منكبه ويشير بأصبعه إشارة. رواه أحمد وأبو داود وقال فيه: لكن رأيتُه يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالإبهام<sup>(١)</sup>.

وعن غضيف بن الحارث الثمالي - عند أحمد والبخاري - قال: بعث إليَّ عبد الملك بن مروان فقال: يا أبا سليمان إنا قد جمعنا الناس على أمرين. فقال: وما هما؟ فقال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصاص بعد الصبح. فقال: أما إنهما أمثل بدعتكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منهما. قال: لِمَ؟ قال: لأن النبي ﷺ قال: «ما أحدث قوم بدعة إلا رُفِعَ مثلها من السنة فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة». وفي إسناده ابن أبي مريم وهو ضعيف وبقية وهو مدلس<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: إنما كان النبي ﷺ يشير بأصبعه إذا دعا<sup>(٣)</sup>. وأما في الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على المنبر<sup>(٤)</sup> اهـ.

وقد ثبت في «الصحيحين» من حديث أنس قال: كان رسول الله ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه<sup>(٥)</sup>.

قال الشوكاني: وظاهره أنه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء.

قال النووي: وليس الأمر كذلك، بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن تحصى. قال: وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من

---

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ٣٣٧/٥، أبو داود (١١٠٥)، وصححه ابن حبان (٨٨٣)، الحاكم ٥٣٦/١ ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٥/٤، والبخاري (١٣١-كشف) من حديث غضيف بن عمرو الثمالي. وقال الهيثمي في «المجمع» ١/١٨٨: رواه أحمد والبخاري وفيه أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم، وهو منكر الحديث.

(٣) كما في حديث سهل السلف.

(٤) انظر ما بعده.

(٥) أخرجه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥).

«الصحيحين» انتهى .

ودعاؤه عَقِبَ صعوده لا أَصَلَ له، وكذا ما يَقُولُهُ من يَقِفُ بين يدي الخطيبِ من ذكرِ الحديثِ المشهورِ.

مسألة: وإن قرأ سجدةً في أثناء الخطبة. فإن شاء نَزَلَ عن المنبرِ فسجدَ، وإن أمكنه السجودَ على المنبرِ سجدَ عليه استحباباً.

الدليل: أن النبي ﷺ نَزَلَ عن المنبرِ وسجدَ للتلاوة في الخطبة، رواه أبو داود وغيره بأسانيدَ صحيحة، قاله النووي. وقال البيهقي: هو صحيحٌ ذكره في أبوابِ سجودِ التلاوة<sup>(١)</sup>. وروى البخاري في «صحيحه»: أن عَمَرَ قرأ يومَ الجمعةِ على المنبرِ سورةَ النحلِ حتى إذا جاءَ السجدةَ نَزَلَ فسجدَ وسجدَ الناسُ<sup>(٢)</sup>. وإن تركَ السجودَ فلا حرجٌ؛ لأنه سنةٌ لا واجبٌ.

فائدة: قال الشافعي: وإذا حَصِرَ<sup>(٣)</sup> الإمامُ لُقِّنَ<sup>(٤)</sup>.

نص: «وإن استدبرَهُم في الخطبة فإنه يَصْحُ (و). وَيُسَنُّ (و) انحرافهم (ء) إليه. وَيُسَنُّ (و) جلوسهم تَرْبَعاً (ء)».

ش: ويستقبلُهم استحباباً. قال ابن المنذر: هو كالإجماع. اهـ. وينحرفون

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (١٤١٠)، وابن خزيمة (١٧٩٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨٠٣)، والبيهقي ٣١٨/٢، وصححه ابن حبان (٢٧٦٥)، و(٢٧٩٩)، والحاكم ٢٨٤/١، ٢٨٥ من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «شرح مشكل الآثار» و«صحيح ابن حبان» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧٧).

(٣) الحصر: العي في المنطق «القاموس المحيط» ص ٤٨٠.

(٤) انظر «كشف القناع» ٤٠/٢، ٤١، و«الإنصاف» ٣٩٧/٢، ٣٩٨، و«المغني» ١٨١/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٣٤٦/٤، ٣٥٩، و«الاختيارات» ص ١٢٨، و«الدرر السنية» ٢٣٠/٣، و«الفروع» ١١٩-١٢١/٢، و«شرح الزركشي» ١٨٢/٢، و«نيل الأوطار» ٣٠٧/٣، ٣٠٨، و«زاد المعاد» ٤٢٨/١، و«سبل السلام» ٩٣/٢. و«فتاوى اللجنة» ٢٣٣/٨.



إلى الخطيب فيستقبلونه باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

وممن كان يستقبل الإمام ابن عمر، وأنس. وهو قول شريح، وعطاء، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز، وابن جابر، ويزيد بن أبي مریم، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، ورؤي عن الحسن أنه استقبل القبلة، ولم يتحرّف إلى الإمام. وعن سعيد بن المسيّب أنّه كان لا يستقبل هشام بن إسماعيل إذا خطب، فوكل به هشام شرطياً يعطفه إليه. وروي عن ابن المسيب والحسن أنهما كانا لا ينحرفان إلى الخطيب.

قال الموفق: والأول أولى؛ لما روى عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جدّه، قال: كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم، رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>. وعن مطيع بن يحيى<sup>(٢)</sup> المدني، عن أبيه، عن جدّه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام على المنبر أقبلنا بوجوهنا إليه. أخرجه الأثرم. ولأن ذلك أبلغ في سماعهم، فاستحب، كاستقبال الإمام إياهم. اهـ.

وقال ابن القيم: وكان إذا جلس النبي ﷺ في غير الجمعة، أو خطب قائماً في الجمعة استدار أصحابه إليه بوجوههم، وكان وجهه ﷺ قبلهم في وقت الخطبة. اهـ.

---

(١) كذا أورده الموفق في «المغني» ٣/ ١٧٣ بزيادة عن جده في الإسناد، وليس في نسخ ابن ماجه ولا في «أطراف المزي»، وهو في «سنن ابن ماجه» برقم (١١٣٦).

قال الحافظ في «التهذيب» ١/ ٢٧١: قال ابن ماجه: أرجو أن يكون متصلاً، قلت - القائل ابن حجر - : لا شك ولا إرتياب في كونه مرسلاً. أو يكون سقط منه عن جده والله أعلم. وقال البوصيري في: «الزوائد» ورقة ٧٥: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه مرسل.

(٢) وأورده الحافظ في «الإصابة» ٢/ ١١١، وفي «اللسان» ٦/ ٥٠، ٥١، وزاد نسبه إلى ابن السكن والبغوي وابن منده، و«ثقات ابن حبان» ٧/ ٥١٨، قال ابن حبان: مطيع أبو يحيى العرابي، عن أبيه، عن جده، قال: كان النبي ﷺ إذا صعد المنبر أقبلنا بوجوهنا إليه، وعنه محمد بن القاسم، قال - أي: ابن حبان - : ولست أعرفه ولا أباه.

قال الشوكاني: وهل المراد باستقبال السامعين للخطيب أن يستقبله من يواجهه أو جميع أهل المسجد، حتى إن من كان في الصف الأول والثاني، وإن طالت الصفوف ينحرفون بأبدانهم أو بوجوههم لسماع الخطبة. قال العراقي: والظاهر أن المراد بذلك من يسمع الخطبة دون من بعد فلم يسمع، فاستقبال القبلة أولى به من توجهه لجهة الخطبة. وروى عن الإمام شرف الدين أنه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم، وأوجب الاستقبال المذكور أبو الطيب الطبري، صرح بذلك في «تعليقه». اهـ.

مسألة: ويتربعون في حال استماع الخطبة. باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.  
مسألة: وإن استدبرهم الخطيب في الخطبة، كره، لما فيه من الإعراض عنهم، ومخالفة السنة. وصح لحصول السماع المقصود. باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.  
وقيل: لا يصح.

مسألة: فإذا فرغ من الخطبة نزل عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة، كما يقوم إليها من ليس بخطيب إذن.

وفي وجه: ينزل عند فراغه من الخطبة بحيث يصل إلى المحراب عند قولها.  
وقال الشافعية: ويستحب له أن يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغه، ويأخذ المؤذن في الإقامة، ويبلغ المحراب مع فراغ الإقامة.

مسألة: ويستحب أن يكون حال صعوده على تؤدة<sup>(١)</sup>، وإذا نزل مسرعاً، قاله ابن عقيل وغيره، مبالغة في الموالاة بين الخطبتين والصلاة. ولعل المراد من غير عجلة تُقْبَح<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «تؤدة» بضممة وهمزة مفتوحة: هي التآني والتثبت وترك العجلة، يقال: أتأد في فعله، وأتأد: إذا تأنى وتثبت ولم يعجل. اهـ. «حاشية العنقري» ١/ ٢٩٤.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٤٠، ٤١. و«الإنصاف» ٢/ ٣٩٦، ٣٩٩، و«المغني» ٣/ ١٧٢، ١٧٣ =

نص: «ولا يُكره (و) الاحتباء. ويكره (و) أن يُسند ظهره (ء) إلى القبلة».

ش: ولا بأس بالحبوة، على الصحيح من المذهب، نص عليه، وفاقاً كما أشار إليه المؤلف. مع ستر العورة كما تقدم.

روي ذلك عن ابن عمر وجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ. وإليه ذهب سعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وعطاء، وشريح، وعكرمة بن خالد، وأبو الزبير، وشريح القاضي، وإسحاق، وأبو ثور، وسالم، ونافع، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي.

قال أبو داود: لم يبلّغني أن أحداً كرهه إلا عبادة بن نسيّ اهـ. ولكن كرهه الشيخان أيضاً، وبعض أهل الحديث، ونقله العراقي عن مكحول، وعطاء، والحسن، لأنّ سهل بن معاذ روى عن أبيه: أن النبي ﷺ نهى عن الحبوة يوم الجمعة والإمام يخطب. رواه أبو داود والترمذي وحسنه، قال النووي: لكن في إسناده ضعيفان فلا نسلم حسنه<sup>(١)</sup>.

قال الخطابي: نهى عنها لأنها تجلب النوم فتعرض طهارته للنقض، ويمنع من استماع الخطبة اهـ. وقال ابن القيم: لأنه ذريعة إلى النوم اهـ.

قال الموفق: ولنا، ما روى يعلى بن شداد بن أوس، قال: شهدت مع معاوية بنيت المقدس، فجمع بنا، فنظرت، فإذا جلّ من في المسجد أصحاب رسول الله ﷺ، فرأيتهم محتبين والإمام يخطب<sup>(٢)</sup>. وفعله ابن عمر، وأنس<sup>(٣)</sup>، ولم نعرف لهم

= «المجموع شرح المذهب» ٣٥٩/٤، و«الفروع» ١٢٨/٢، و«نيل الأوطار» ٢٩٩/٣، و«زاد المعاد» ٤٣٠/١.

(١) حديث حسن، أخرجه أحمد ٤٣٩/٣، وأبو داود (١١١٠)، والترمذي (٥١٤)، وأبو يعلى (١٤٩٢) و(١٤٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٠٥)، والبيهقي ٢٣٥/٣، صححه الحاكم ٢٨٩/١، ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي وهو كما قال الترمذي إن شاء الله.

(٢) حديث حسن، أخرجه أبو داود (١١١١)، ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢٣٥/٣، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» بإثر الحديث (٢٩٠٥).

(٣) ذكره أبو داود بإثر الحديث (١١١١).

مُخَالَفًا، فَصَارَ إِجْمَاعًا، وَالْحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ. وَالْأُولَى تَرْكُهُ لِأَجْلِ الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، وَلأنَّهُ يَكُونُ مُتَهَيِّئًا لِلنَّوْمِ وَالْوُقُوعِ وَانْتِقَاضِ الْوُضُوءِ، فَيَكُونُ تَرْكُهُ أَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُحْمَلُ النَّهْيُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَيُحْمَلُ أَحْوَالُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ الْخَبَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

مسألة: وَلَا بَأْسَ بِالْقُرْفُصَاءِ، وَهِيَ الْجُلُوسُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، رَافِعًا رِكْبَتَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ، مَفْضِيًا بِأَخْمَصِ قَدَمَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ. وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَقْصِدُ هَذِهِ الْجُلُوسَةَ، وَلَا جُلُوسَةَ أَخْشَعٍ مِنْهَا. وَرَبِمَا احْتَبَى بِيَدَيْهِ.

قال محمد بن إبراهيم البوشنجي: مَا رَأَيْتُ أَحْمَدَ جَالِسًا إِلَّا الْقُرْفُصَاءَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَلَاةٍ.

وقال ابن الجوزي: هَذِهِ الْجُلُوسَةُ الَّتِي تَحْكِيهَا قِيلَةٌ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا جُلُوسَةَ الْمُتَخَشِّعِ الْقُرْفُصَاءِ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ أَيْضًا فِي آدَابِ الْقِرَاءَةِ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَرَبَّعَ وَلَا يَتَكَيَّءَ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَخَبَرُ قِيلَةٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُحْتَبِيًا بِيَدَيْهِ وَهُوَ الْقُرْفُصَاءُ<sup>(٢)</sup>، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ تَرَبَّعَ فِي مَجْلِسِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا<sup>(٣)</sup>. اهـ.

مسألة: وَيَكْرَهُ أَنْ يَسْنَدَ الْإِنْسَانُ ظَهْرَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ وَفَاقًا لِلثَّلَاثَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ وَاقْتَصَرَ الْأَصْحَابُ عَلَى اسْتِحْبَابِ اسْتِقْبَالِهَا.

قال في «الْفُرُوعِ»: وَقَدْ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ، لِإِخْبَارِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ رَأَى إِبْرَاهِيمَ

(١) حديث ضعيف، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٧٨)، وأبو داود (٤٨٤٧)، والتِّرْمِذِيُّ في «الشمائل» (١٢٧) من حديث قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٧٢) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم (٦٧٠) (٢٨٧).

عليه السلام مسنداً ظهره إلى البيت المعمور اه<sup>(١)</sup>. وفي معنى ذلك: مَدُّ الرَّجُلِ إلى القبلة في النوم وغيره. ومَدُّ رجله في المسجد ذكره في «الآداب». قال: ولعل تركه أولى.

قال في «الفروع»: قال ابن عقيل في «الفنون»: من أعظم منافع الإسلام وأكد قواعد الأديان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتناصح. فهذا أشق ما تحمله المكلف، لأنه مقام الرسل، حيث يثقل صاحبه على الطباع وتنفر منه نفوس أهل اللذات، ويمقتة أهل الخلاعة، وهو إحياء للسنن، وإماتة للبدع، إلى أن قال: لو سكَّت المُحِقُّون ونطق المبطلون، لتعود النشء ما شاهدوا، وأنكروا ما لم يشاهدوا، فمتى رام المتدين إحياء سنة أنكرها الناس وظنوها بدعة، ولقد رأينا ذلك، فالقائم بها يُعدُّ مبتدعاً، كمن بنى مسجداً ساذجاً، أو كتب مصحفاً بلا زخرف، أو صعد منبراً فلم يتسودَّ، ولم يدقَّ بسيفٍ مراقي المنبر، ولم يصعد على علم ولا منارة، ولا نشرَ علماً، فالويل له من مبتدع عندهم، أو أخرج ميتاً له بغير صُراخ ولا تخريق ولا قراء ولا ذكر صحابة على النعش ولا قرابة اه<sup>(٢)</sup>.

نص: «وَأَسْتَحِبُّ (وش) لمن دخل المسجد في الخطبة أن يصلِّي التحية، ولا تجوز (و د) الزيادة. ولا يجب (و) تحية المسجد».

ش: ومن دخل والإمام يخطب لم يجلس حتى يركع ركعتين مُوجزتين، أي خفيفتين تحية المسجد إن كان يخطب في مسجد. هذا المذهب، وبهذا قال الحسن، وابن عينة، ومكحول، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، والمقبري، والحميدي، وداود، وآخرون. وحكاه النووي عن فقهاء المحدثين.

الدليل: قول النبي ﷺ: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصل»

(١) أخرجه مسلم (١٦٢) (٢٥٩) من حديث أنس، رضي الله عنه.

(٢) انظر «كشف القناع» ٤١/٢، و«الإنصاف» ٣٩٦/٢، و«المبدع» ١٧٥/٢، و«المغني» ٢٠١/٣.

٢٠٢، و«المجموع شرح المذهب» ٤١١/٤، ٤١٢، و«الفروع» ١٢١/٢، ١٢٢، و«نيل الأوطار»

٢٨٥/٣، و«إعلام الموقعين» ١٦٠/٣، و«الآداب الشرعية» ٣٩٥/٣.

ركعتين» متفق عليه. زاد مسلم «وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»<sup>(١)</sup> وكذا قال أحمد والأكثر.  
 ومحل ذلك على ما في «المغني» و«التلخيص» و«المحرر» و«الشرح»: إن لم  
 يخف فوت تكبيرة الإحرام مع الإمام، فإن خاف تركها.  
 ولا تجوز الزيادة عليهما لمفهوم ما تقدم.  
 ويحرم ابتداء نافلة على الصحيح من المذهب، وقيل: إجماعاً.  
 وقال ابن عقيل: لا يحرم على من لم يسمعهما.  
 وقيل: يكره.

فعلى المذهب في كلام بعض الأصحاب: يتعلق التحريم بجلوسه على المنبر،  
 وذكر بعض الشافعية الإجماع على ذلك.  
 وفي كلام بعضهم يتعلق بخروجه.

وقال عطاء بن أبي رباح، وشريح، وابن سيرين، والتخفي، وقتادة، والثوري،  
 ومالك، والليث، وأبو حنيفة، والزهري، وسعيد بن عبدالعزيز: يجلس، ويكره له  
 أن يركع، وحكاه القاضي عياض عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين،  
 ورواه ابن أبي شيبه عن علي، وابن عمر، وابن عباس، وابن المسيب، ومجاهد،  
 وعروة بن الزبير، ورواه النووي عن عثمان؛ لأن النبي ﷺ قال للذي جاء يتخطى  
 رقاب الناس: «اجلس، فقد أذيت وأنت». رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا خطب الإمام فلا صلاة ولا كلام»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١١٦٦)، ومسلم (٨٧٥) (٥٧) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٢) حديث حسن، بشواهده، أخرجه ابن ماجه (١١١٥) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.  
 وله شاهد بإسناد حسن على شرط مسلم عند الإمام أحمد ٤/ ١٨٨ و ١٩٠، وأبي داود  
 (١١١٨)، والنسائي ٣/ ١٠٣، وصححه ابن خزيمة (١٨١١) وابن حبان (٢٧٩٠)، والحاكم  
 ١/ ٢٨٨، ورافقه الذهبي، من حديث عبد الله بن بسر، رضي الله عنه.

(٣) أورده الحافظ في «الفتح» ٢/ ٤٠٩ ونسبه إلى الطبراني من حديث ابن عمر مرفوعاً. وقال:  
 حديث ضعيف فيه أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث.

وَلَأَنَّ الرُّكُوعَ يَشْغُلُهُ عَنْ اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ، فَكُرِهَ، كَرُّكَوعٍ غَيْرِ الدَّاخِلِ، وَقَالَ أَبُو مَجْلَزٍ  
إِنْ شَاءَ صَلَّى وَإِلَّا فَلَا.

قال الموفق: ولنا، ما روى جابر، قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس، فقال: «صَلَّيْتُ يَا فَلَانُ؟» قال: لا، قال: «قُمْ، فَارْكَعْ». وفي رواية: «فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَلِمُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>، قال: ثم قال: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا». وهذا نص. ولأنه دخل المسجد في غير وقت النهي عن الصلاة، فُسِّنَ لَهُ الرُّكُوعُ؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وحديثهم قضية في عَيْنٍ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ يَضِيقُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ يَكُونَ فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ، بَحِثْ لَوْ تَشَاغَلَ بِالصَّلَاةِ فَاتَتْهُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَهُ بِالْجُلُوسِ، لِيَكْفَ أَذَاهُ عَنِ النَّاسِ، لِتَخْطِئَهُ إِيَاهُمْ. فَإِنْ كَانَ دُخُولُهُ فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ، بَحِثْ إِذَا تَشَاغَلَ بِالرُّكُوعِ فَاتَتْهُ أَوَّلُ الصَّلَاةِ، لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ التَّشَاغُلُ بِالرُّكُوعِ. اهـ.

وقال النووي: والجواب عن حديث ابن عمر من وجهين أحدهما: أنه غريب والثاني: لو صح لحمل على ما زاد على ركعتين جمعاً بين الأحاديث اهـ.  
وقال الشوكاني: وأجابوا- أي المانعون من التحية- عن أمره ﷺ لسليك بأن ذلك واقعة عين لا عموم لها، فيحتمل اختصاصها بسليك. قالوا: ويدل على ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد: أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ فِي هَيْئَةٍ بَدَّةٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَصَلَّيْتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «صَلِّ الرَكَعَتَيْنِ» وَحَضَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصَلِّيَ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَهُوَ قَائِمٌ فَيَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِ.

= وكذا نسبه الهيثمي في «المجمع» ١٨٤/٢ وقال: وفيه أيوب بن نهيك وهو متروك ضعفه جماعة

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطيء.

(١) أخرجه البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٨٧٥).

(٢) في «صحيحه» (٨٧٥) (٥٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤) من حديث أبي قتادة، رضي الله عنه.

ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد: أن النبي ﷺ قال: «إن هذا الرجل دخل في هيئة بَذَّةٍ، وأنا أرجو أن يفطن له رجل فيتصدق عليه»<sup>(١)</sup> ويؤيده أيضاً قوله ﷺ لسليكم في آخر الحديث: «لا تعودن لمثل هذا» أخرجه ابن حبان<sup>(٢)</sup>. ورد هذا الجواب بأن الأصل عدم الخصوصية.

والتعليل بكونه ﷺ قصد التصدق عليه لا يمنع القول بجواز التحية، فإن المانع لا يجوزون الصلاة في هذا الوقت لعله التصدق، ولو ساغ هذا لساغ مثله في سائر الأوقات المكروهة ولا قائل به، كذا قال ابن المنير. ومما يرد هذا التأويل قوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة.. الخ» فإن هذا نص لا يتطرق إليه التأويل. قال النووي: لا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه اهـ.

قال الحافظ: والحامل للمانع على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾، وقوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك: أنصت والإمام يخطب فقد لغوت» متفق عليه<sup>(٣)</sup>. قالوا: فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللاغي بالإنصات، فمنع التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى. وعارضوا أيضاً بقوله ﷺ للذي دخل يتخطى رقاب الناس وهو يخطب: «قد آذيت» قالوا: فأمره بالجلوس ولم يأمره بالتحية. وبما أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر رفعه: «إذا دخل أحدكم المسجد والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه الترمذي (٥١١)، وابن حبان (٢٥٠٥) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه. وإسناده حسن.

(٢) في «صحيحه» (٢٥٠٤)، وأخرجه الدارقطني ١٦/٢ من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، وسنده قوي.

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١)، وابن حبان (٢٧٩٣) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٤) انظر التعليق (٣) ص ٢٢٦.



ويجاءُ عن ذلك كله بإمكان الجمع، وهو مقدّم على المعارضة المؤدية إلى إسقاط أحد الدليلين: أما في الآية فليست الخطبة كلها قرآناً، وما فيها من القرآن الأمر بالإنصات حال قراءته عامٌّ مخصّصٌ بأحاديث الباب - أي أحاديث الأمر بالصلاة - .  
وأما حديث: «إذا قلت لصاحبك: أنصت» فهو واردٌ في المنع من المكالمة للغير. ولا مكالمة في الصلاة، ولو سلم أنه يتناول كل كلامٍ حتى الكلام في الصلاة لكان عموماً مخصصاً بأحاديث الباب - أي أحاديث الأمر بالصلاة - .

قال الحافظ: وأيضاً فمُصلي التحية يجوزُ أن يطلق عليه أنه منصت لحديث أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله سكوتك بين التكبيرة والقراءة ما تقول فيه؟<sup>(١)</sup>. فأطلق على القول سراً السكوت. وأما أمره ﷺ لمن دخل يتخطى الرقاب بالجلوس فذلك واقعةٌ عين ولا عمومٌ لها، فيحتمل أن يكون أمره بالجلوس قبل مشروعيتها، أو أمره بالجلوس بشرطه وهو فعل التحية، وقد عرفه قبل ذلك، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز، أو لكون دخوله وقع في آخر الخطبة، وقد ضاق الوقت عن التحية. وأما حديث ابن عمر فهو ضعيف، لأن في إسناده أيوب بن نهيك. قال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، والأحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله.

وقد أجاب المانعون عن أحاديث الباب - أي أحاديث الأمر بالصلاة - بأجوبة غير ما تقدم، وهي زيادة على عشرة أوردتها الحافظ في «الفتح»، بعضها ساقط لا ينبغي الاشتغال بذكره، وبعضها لا ينبغي إهماله. فمن البعض الذي لا ينبغي إهماله قولهم:

إنه ﷺ سكت عن خطبته حتى فرغ سليك من صلاته، قال: واویدلّ علی ذلك حديث أنس عن الدارقطني قال «جاء رجل ورسول الله ﷺ يخطب فقال له النبي ﷺ: قم فاركع ركعتين. وأمسك من الخطبة حتى فرغ من صلاته» ويجاب عن ذلك بأن الدارقطني وهو الذي أخرجه قال: إنه مرسلٌ أو معضل. وأيضاً يعارضه اللفظ الذي في الترمذي<sup>(٢)</sup> وهو أنه أمره فصل

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٢) في «جامعه» (٥١١) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، وقال: حديث حسنٌ صحيح.

ركعتين والنبى ﷺ يخطب، على أنه لو تمّ لهم الاعتذار عن حديث سليك بمثل هذا لما تمّ لهم الاعتذار بمثله عن بقية الأحاديث المصرحة بأمر كل أحد إذا دخل المسجد والإمام يخطب أن يوقع الصلاة، حال الخطبة.

ومنها أنه لما تشاغل ﷺ بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع، إذ لم يكن منه ﷺ خطبة في تلك الحال. وقد ادعى ابن العربي أن هذا أقوى الأجوبة. قال الحافظ: وهو أضعفها لأن المخاطبة لما انقضت رجع رسول الله ﷺ إلى خطبته، وتشاغل سليك بامثال ما أمره به من الصلاة، فصَحَّ أنه صلى حال الخطبة.

ومنها: أنهم اتفقوا على أن الإمام يسقط عنه التحية مع أنه لم يكن قد شرع في الخطبة، فسقوطها عن المأموم بطريق الأولى. وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار.

ومنها عمل أهل المدينة خلفاً عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقاً.

قال الحافظ: وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة، فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد، روى ذلك عنه الترمذي وابن خزيمة وصحاحه، وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة، وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة، ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحاً ما يخالف ذلك. وأما ما نقله ابن بطلال عن عمر وعثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقاً، فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمالاً على أنه لا حجة في فعل أهل المدينة، ولا في إجماعهم على فرض ثبوته كما تقرّر في الأصول.

قوله: «وليتجوز فيهما» فيه مشروعية التخفيف لتلك الصلاة ليتفرغ لسماع الخطبة، ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنها تشرع صلاة التحية حال الخطبة.

قوله: «فليصل ركعتين» فيه أن داخل المسجد حال الخطبة يقتصر على ركعتين. قال المجد رحمه الله تعالى: ومفهومه يمنع من تجاوز الركعتين بمجرد

خروج الإمام وإن لم يتكلم. وفي رواية عن أبي هريرة وجابر قال: جاء سليلك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟» قال: لا، قال: «فصل ركعتين وتجوز فيهما» رواه ابن ماجه ورجال إسناده ثقات<sup>(١)</sup>. وقوله: «قبل أن تجيء» يدل على أن هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها وليستا تحية للمسجد اهـ.

حديث ابن ماجه هذا وصححه العراقي، وقد أخرجه أيضاً أبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة وجابر، والبخاري ومسلم من حديث جابر<sup>(٣)</sup>. وقد ذهب إلى مثل ما قال المجد والأوزاعي، فقال: إن كان صلى في البيت قبل أن يجيء فلا يصلي إذا دخل المسجد. وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يجزئ التنفل حال الخطبة مطلقاً. قال في «الفتح»: ويحتمل أن يكون معنى «قبل أن تجيء»: أي: إلى الموضع الذي أنت فيه. وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاها في مؤخر المسجد، ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي تخطى، ويؤيده أن في رواية لمسلم: «أصليت الركعتين» بالالف واللام وهو للعهد، ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد. اهـ.

مسألة: وتسن تحية المسجد ركعتان فأكثر لكل من دخله قصد الجلوس به أو لا.

الدليل: عموم الأخبار.

غير خطيب دخل للخطبة، فلا يصلي التحية؛ لأن النبي ﷺ لم يُنقل أنه صلاها.

قال المتولي من الشافعية: يستحب للخطيب أن لا يحضر للجمعة إلا بعد دخول الوقت بحيث يشرع فيها أول وصوله المنبر؛ لأن هذا هو المنقول عن رسول الله ﷺ، وإذا وصل المنبر صعد ولا يصلي تحية المسجد، وتسقط هنا التحية بسبب الاشتغال بالخطبة، كما تسقط في حق الحاج إذا دخل المسجد الحرام

(١) حديث صحيح، أخرجه ابن ماجه (١١١٤)، وصححه ابن حبان (٢٥٠٠).

(٢) في «سننه» (١١١٦) من حديث جابر وأبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٨٧٥).

بسبب الطواف اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: وأما تقدم الخطيب في المسجد يصلي ويقرأ قبل الخطبة والصلاة فلا بأس به، لكن ينبغي أن يكون في ناحية يراه المأمومون إذا خرج إليهم للخطبة اهـ.

وغير قيم المسجد فلا تُسنُّ له التحية، لتكرار دخوله فتشقُّ عليه، وغير داخل المسجد لصلاة عيد فلا يصلي التحية، لما يأتي في صلاة العيدين، أو داخله والإمام في مكتوبة، أو بعد الشروع في الإقامة، لحديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»<sup>(١)</sup> وغير داخل المسجد الحرام؛ لأن تحيته الطواف.

مسألة: وتجزئ راتبة وفريضة، ولو كانتا فائتين عن تحية المسجد، لا عكسه وتقدم في صلاة التطوع موضحاً. وقيل: لا تجزئ للخبر وكالفرض عن السنة.

مسألة: وإن نوى التحية والفرض فظاهر كلامهم: حصولهما له، كنظائريهما. قاله في «المبدع» وغيره وقطع به في «المنتهى» وغيره. قال في «الفروع»: ظاهره حصول ثوابها اهـ.

مسألة: فإن جلس قبل فعل التحية قام فأتى بها، إن لم يُطل الفصل.

الدليل: قول النبي ﷺ: «مَنْ فَرَكَ رَكَعَيْنِ» متفق عليه من حديث جابر. فإن طال الفصل فات محلها.

قال في «الفروع»: ويتوجه احتمال تسقط من عالم ومن جاهل لم يعلم عن قرب. وأطلق الشافعية سقوطها به وحمله بعضهم على العالم. وعند الحنفية لا تسقط بالجلوس اهـ.

وقال الحافظ: صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك، قال: وفيه نظر لما رواه ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي ذر: أنه دخل المسجد

(١) أخرجه مسلم (٧١٠)، وابن حبان (٢١٩٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقال له النبي ﷺ: «أركعت ركعتين؟» قال: لا، قال: «قم فاركعهما» ومثله قصة سليك .  
وقال الطبري: يحتمل أن يقال: وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز، أو  
يقال وقتهما قبله أداء وبعده قضاء. قال الحافظ: ويحتمل أن تحمل مشروعيتهما بعد  
الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل، وظاهر التعليق بالجلوس أنه ينتفي النهي بانتفائه فلا  
يلزم التحية من دخل المسجد ولم يجلس، ذكر معنى ذلك ابن دقيق العيد. وتعقب بأن  
الجلوس نفسه ليس هو المقصود بالتعليق عليه، بل المقصود الحصول في بقعته.  
واستدل على ذلك بما عند أبي داود بلفظ «ثم ليقعد بعد إن شاء أو ليذهب لحاجته إن شاء»  
والظاهر ما ذكره ابن دقيق العيد.

مسألة: ولا تحصل التحية بأقل من ركعتين، لمفهوم ما سبق.  
مسألة: ولا تحصل التحية بصلاة جنازة، ولا سجود تلاوة ولا شكر، لما سبق.  
وتقدم<sup>(١)</sup>: إذا دخل وهو يؤذن فينتظر فراغة، ليجمع بين الإجابة والتحية.  
مسألة: ولا تجب تحية المسجد وفقاً خلافاً لداود وأصحابه قاله في «الفروع».  
أشار إليه المؤلف وتقدم في صلاة التطوع مبسوطاً<sup>(٢)</sup>.

قال: وينقطع التطوع بجلوس الإمام على المنبر، فلا يصلي أحد غير الداخل يصلي  
تحية المسجد، ويتجوز فيها؛ لما روى ثعلبة بن أبي مالك، أنهم كانوا في زمن عمر بن  
الخطاب يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر، فإذا خرج عمر، وجلس على المنبر،  
وأذن المؤذن، جلسوا يتحدثون، حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا، فلم يتكلم  
أحد. قال النووي: حديث صحيح رواه الشافعي في «الأم» بإسنادين صحيحين، وراه  
مالك في «الموطأ» بمعناه<sup>(٣)</sup> اهـ. وهذا يدل على شهرة الأمر بينهم.  
نص: «وأجيز (وش) الكلام قبل الخطبة وبعدها، ونحرّمه (وه) فيها، ولا أحرّمه  
(وش) في الدعاء فيهما، ويجوز (و) للإمام ومن يكلمه».

(١) في آخر باب الأذان ١٦٨/٣.

(٢) ٥١٦/٥.

(٣) هو في «الموطأ» ١٠٣/١، ومن طريقه أخرجه الشافعي في كتاب «الأم» ١٩٧/١، ومن  
طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٣٩٦)، و(٦٣٩٨)، وأخرجه عبد الرزاق (٥٣٥٢)،  
والبيهقي (٦٣٩٩).

(٤) انظر «كشاف القناع» ٥٢، ٥١/٢، و«الإنصاف» ٤١٩، ٤١٦/٢، و«الفروع» ١٢٣/٢،  
١٢٤، و«المبدع» ١٧٤/٢، و«المغني» ١٩٢/٣، ١٩٣، و«المجموع شرح المذهب» =

ش: وَيَحْرُمُ الْكَلَامُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ عَدْلٍ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ عَثْمَانُ<sup>(١)</sup> وَابْنُ عُمَرَ<sup>(٢)</sup> وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا رَأَيْتَهُ يَتَكَلَّمُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَاقْرَعِ رَأْسَهُ بِالْعَصَا<sup>(٣)</sup>. وَكَرِهَ ذَلِكَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ: مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ. قَالَ فِي «الْإِفْصَاحِ»: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: يَحْرُمُ الْكَلَامُ فِي حَالِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْخَاطِبِ وَالْمُسْتَمِعِ مَعًا إِلَّا أَنْ مَالِكًا رَأَى لِلْخَاطِبِ خَاصَّةً جَوَازَ الْكَلَامِ بِمَا يَعُودُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ. اهـ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]

قال في «الاختيارات»: قال الإمام أحمد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]: أَجْمَعَ النَّاسُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الصَّلَاةِ. وَقَدْ قِيلَ: فِي الْخُطْبَةِ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ كَلَّةً.

وظاهر كلام أبي العباس: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الاستماعِ. وَصَرَّحَ بِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ القراءةِ فِي الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ ﴿إِذَا﴾ إِنَّمَا تَقُولُهَا الْعَرَبُ فِيمَا لَا يَدُّ مِنْ وَقْعِهِ، لَا فِيمَا يَحْتَمِلُ الْوُقُوعَ وَعَدَمُهُ. لِأَنَّ ﴿إِذَا﴾ ظَرْفٌ لِمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ؛ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا. وَالظَّرْفُ لِلْفِعْلِ لَا يَدُّ أَنْ يَشْتَمَلَ عَلَى الْفِعْلِ. وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا. اهـ.

وقال ابن القيم: يجب استماع الخطبة للجمعة في أصح قولي العلماء. اهـ.

ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الإنصات على من يسمع خطبة الجمعة إلا عن قليل من التابعين. اهـ.

ومن الأدلة ما روى أبو هريرة، قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ

= ٣٥٨/٤، ٣٨٣-٣٨٥، و«الدرر السنية» ٢٢٩/٣، و«نيل الأوطار» ٢٩١-٢٩٤/٣، ٨٠، و«فتح الباري» ٤٠٩/٢، ١١٠، و«الشرح الكبير» ٤٣٩/١، و«المحرر» ١٥٢/١، و«شرح المنتهى» ٢٣١/١.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥٣٧٣) عن عثمان بن عفان: ( . . . ) الإمام إذا قام استمعوا، وأنصتوا، فإن للمُنْصِتِ الذي لا يسمع من الخطبة مثل ما للمستمع المنصت . . . ».

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٥٤٢٦) (٥٤٢٩) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٨٠٨) و(١٨٠٩) عن ابن عمر، رضي الله عنهما، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١٨١٠) وفي إسناده شريك بن عبد الله وهو سبيء الحفظ.

أنصت يوم الجمعة، والإمام يخطب، فقد لغوت»<sup>(١)</sup>. متفق عليه.  
وعن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ قرأ يوم الجمعة ﴿تَبَارَكَ﴾ فذكرنا بأيام الله، وأبو الدرداء أو أبو ذر يغمزني. فقال: متى أنزلت هذه السورة، فإنني لم أسمعها إلا الآن؟ فأشار إليه أن اسكت، فلما انصرفوا، قال: سألتك متى أنزلت هذه فلم تخبرني. قال أبي: ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لغوت. فذهب إلى رسول الله ﷺ، فذكر له وأخبره بما قال أبي، فقال رسول الله ﷺ: «صدق أبي». رواه عبد الله ابن أحمد، في «المسند» وابن ماجه. قال النووي: حديث صحيح. قال البيهقي: إسناده صحيح<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> بإسناده عن عمر نحوه. وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا» رواه أحمد وابن أبي خيثمة<sup>(٤)</sup>.

وعن علي في حديث له قال: من دنا من الإمام فلغا، ولم يستمع، ولم ينصت كان عليه كفل من الوزر، ومن قال: صه فقد لغا، ومن لغا فلا جمعة له، ثم قال: هكذا سمعت نبيكم ﷺ. رواه أحمد وأبو داود<sup>(٥)</sup>.

ولقوله ﷺ في خبر ابن عباس: «والذي يقول: أنصت ليس له جمعة» رواه أحمد من رواية مجالد. ومعنى قوله: «لا جمعة له» أي كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه ولقوله ﷺ لأبي الدرداء: «إذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى يفرغ» رواه أحمد<sup>(٦)</sup>.

(١) سلف ص ٢٢٨ / تعليق (٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١١١)، وعبد الله بن أحمد في «زياداته» على «المسند» ١٤٣/٥.

(٣) في «مصنفه» ١٢٥/٢.

(٤) حديث ضعيف، أخرجه الإمام أحمد (٢٠٣٣)، وابن أبي شيبة ١٢٥/٢، والبيزار (٦٤٤) من حديث ابن عباس.

وفي إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف.

(٥) أخرجه أحمد (٧١٩)، وأبو داود (١٠٥١) بإسناد ضعيف عن علي، رضي الله عنه. وفي الباب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عند البخاري (٩٢٩) و (٩٣٤)، ومسلم (٨٥٠) و (٨٥١).

(٦) في «مسنده» ٩٨/٥ من طريق عبد الله بن سعيد، عن حرب بن قيس، عن أبي الدرداء. وهذا =

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَنْصَتَ لِلْإِمَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»<sup>(١)</sup> قال الخطابي: معناه ما بين الساعة التي يُصلي فيها الجمعة ومثلها من الجمعة الأخرى لتكون الجملة عشرة أهد.

التعليل: لأن الخطبتين بدل ركعتين. فحُرِّمَ بينهما الكلام كالصلاة.

وعن أحمد: يكره مطلقاً.

وعنه: يجوز وهو الصحيح عند الشافعية، وبه قال عروة بن الزبير، وسعيد بن جبيرة، والشعبي، والنخعي، والثوري، وداود.

وكان سعيد بن جبيرة، والنخعي، والشعبي، وإبراهيم بن مهاجر، وأبو بردة يتكلمون والحجاج يخطب. وقال بعضهم: إنا لم نُؤمِّرْ أَنْ نُنْصِتَ لِهَذَا.

وللشافعي قولان، كالروايتين.

الدليل: واحتج من أجاز ذلك بما روى أنس، قال: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، إذ قام رجل، فقال: يا رسول الله، هلك الكراع وهلك الشاء، فادع الله أن يسقينا. وذكر الحديث، إلى أن قال: ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة، ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبله قائماً، فقال: يا رسول الله، هلك الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يرفعها عنا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وبحديث أنس أن رجلاً قام، والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال: يا رسول الله، متى الساعة؟ فأعرض النبي ﷺ، وأومأ الناس إليه بالسكوت، فلم يقبل، وأعاد الكلام، فلما كان في الثالثة، قال له النبي ﷺ: «ويحك، ماذا أعددت لها؟».

= إسناده منقطع، حرب بن قيس لم يدرك أبا الدرداء، قاله أبو حاتم.

(١) أخرجه مسلم (٨٥٧)، وأبو داود (١٠٥٠)، وابن ماجه (١٠٩٠)، والترمذي (٤٩٨)، وابن حبان (١٢٣١).

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧).



قال: حُبَّ الله وَرَسُولِهِ، قال: «إنك مع من أحببت» رواه البيهقي بإسناد صحيح قاله النووي<sup>(١)</sup>.

ولم ينكر عليهم النبي ﷺ كلامهم، ولو حَرَّمَ عليهم لأنكره. وأجابوا عن الآية: أنها محمولة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة هذا إن سلمنا أن المراد الخطبة وأنها داخلَةٌ في المراد، وعن الحديث الأول أن المراد باللغو الكلام الفارغ ومنه لغو اليمين، وعن حديث أبي الدرداء أن المراد نقص جمعيته بالنسبة إلى الساكِت. وأما القياس على الصلاة فلا يصح لأنها تفسد بالكلام بخلاف الخطبة.

قال الموفق: وما احتجوا به، فيحتمل أنه مختص بمن كَلَّمَ الإمام، أو كَلَّمَهُ الإمام؛ لأنه لا يشتغل بذلك عن سماع خطبته، ولذلك سأل النبي ﷺ هل صلى؟ فأجابهُ. وسأل عمرُ عثمان حين دخل وهو يخطب، فأجابهُ، فتعَيَّن حَمْلُ أخبارهم على هذا، جَمْعاً بين الأخبار، وتوفيقاً بينها، ولا يصحُّ قياسُ غيره عليه؛ لأنَّ كلام الإمام لا يكونُ في حالِ خطبته بخلاف غيره، وإن قُدِّرَ التَّعَارُضُ فَالْأَخْذُ بِحَدِيثِنَا أَوْلَى؛ لأنَّه قولُ النبي ﷺ ونصُّه، وذلك سُكُوتُهُ، والنَّصُّ أَقْوَى مِنَ السُّكُوتِ. اهـ.

فائدة: قال النووي: يقالُ أَنْصَتَ ونَصَّتْ وَأَنْتَصَتَ ثلاثُ لغات أفصحهن أَنْصَتَ. قال الأزهري ويقال: أَنْصَتَهُ وَأَنْصَتَ لَهُ اهـ وتقدم.

مسألة: هذا إن كان المتكلِّم قريباً من الإمام بحيث يسمعه بخلاف البعيد الذي لا يسمعه، لأن وجوب الإنصات للاستماع، وهذا ليس بمستمع.

قال الموفق: ولا فرق بين القريب والبعيد؛ لعموم ما ذكرناه، وقد رَوَى عن عثمان - رضي الله عنه -، أنه قال: من كان قريباً يسمع ويُنصت. ومن كان بعيداً يُنصت؛ فإنَّ لِلْمُنْصِتِ الذي لا يسمعُ مِنَ الْحَظِّ ما لِلْسَّامِعِ، وقد رَوَى عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ، رَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْعُو، وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ، فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ، وَإِنْ شَاءَ

(١) هوفي سنن البيهقي ٢٢١/٣.

منعهُ، ورجلٌ حضرَها بإنصافٍ وسكُونٍ، ولم يتخطِ رَقَبَةَ مُسْلِمٍ، ولم يُؤْذِ أَحَدًا، فهي كَفَّارَةٌ إلى الجمعةِ التي تليها، وزيادةُ ثلاثةِ أَيَّامٍ، وذلك أَنَّ اللهَ تعالى يَقُولُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. اهـ.

مسألة: ولو كان كلامُ المتكلمِ في حالِ تنفُسِ الإمامِ، فيحرمُ؛ لأنه في حكمِ الخطبةِ، لأنه يسيرٌ.

ووجه في «الفروع» احتمالاً بالجوازِ حالةَ التنفسِ.

مسألة: وإذا كان الكلامُ للخطيبِ، أو لمن كَلَّمَهُ لمصلحةٍ فلا يَحْرُمُ عليهما؛ وفاقاً كما أشار إليه المؤلف؛ لأنه ﷺ كَلَّمَ سليكا وكَلَّمَهُ هو. رواه ابن ماجه بإسناد صحيح، من حديث أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر أن عمرَ بينا هو يخطبُ يومَ الجمعةِ إذ دخلَ رجلٌ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ فناداه عمر: أَيَّةُ ساعةٍ هذه؟ قال: إني شغلت اليومَ فلم انقلبَ إلى أهلي حتى سمعتُ النداءَ فلم أزدُ علي أن توضأتُ. قال عمر: الوضوءُ أيضاً؟ وقد علمتُ أن رسولَ الله ﷺ كان يأمرُ بالغُسْلِ. متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

وسألَ العباسُ بن مرداس النبی ﷺ الاستسقاءَ، ولأنه حالَ كلامِ الإمامِ وكلامِ الإمامِ إياه لا يشغلُ عن سماعِ الخطبةِ.

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجواز الكلام لرجال الأمن في المسجد الحرام لمنع الجالسين في الممرات، وبجواز تسجيل الخطبة ولا يَأْثُمُ من فتح المسجل ووجهه للخطيب لأن التسجيل يحصل بدون كلام من صاحب المسجل ولا تشويش.

مسألة: ولا بأس بالكلام قبل الخطبتين وبعدهما، وهو المذهبُ نص عليه. وبهذا قال عطاءٌ، وطاووسٌ، والزُّهريُّ، وبُكرُ المُرَنيُّ، والنَّخعيُّ، ومالكٌ، والشَّافعيُّ، وإسحاقٌ، ويعقوبٌ، ومحمدٌ. ورُوي ذلك عن ابن عمر، وكَرِهَهُ الحَكَمُ. وقال أبو حنيفة: إذا خرج الإمامُ حَرَّمَ الكلامَ. قال ابن عبد البر: إنَّ عمرَ وابن عبَّاسٍ

(١) حديث حسن، وهو في سنن أبي داود (١١١٣)، وأخرجه أحمد (٧٠٠٢)، وصححه ابن خزيمة

(١٨١٣)، انظر تمام تخريجه في المسند، طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) سلف، تعليق (١) ص ٢٣١.

(٣) أخرجه البخاري (٨٧٨)، ومسلم (٨٤٥).

كانا يكرهان الكلام والصلاة بعد خروج الإمام، ولا مخالفت لهما في الصحابة.

قال الموفق: ولنا، أن النبي ﷺ، قال: «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب أنصت، فقد لغوت»<sup>(١)</sup>. فخصه بوقت الخطبة. وقال ثعلبة بن أبي مالك: إنهم كانوا في زمن عمر إذا خرج عمر، وجلس على المنبر، وأذن المؤذنون، جلسوا يتحدثون، حتى إذا سكّت المؤذنون، وقام عمر سكتوا، فلم يتكلم أحد<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على شهرة الأمر بينهم. ولأن الكلام إنما حرّم لأجل الإنصات للخطبة، فلا وجه لتخريمه مع عدمها. وقولهم لا مخالفت لهما في الصحابة. قد ذكرنا عن عمومهم خلاف هذا القول. اهـ.

واستدل أيضاً بحديث أنس قال: كان رسول الله ﷺ ينزل يوم الجمعة من المنبر فيقوم معه الرجل فيكلمه في الحاجة ثم ينتهي إلى مصلاه فيصلي. قال النووي: حديث ضعيف رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي، وضعفوه ولفظه: أن النبي ﷺ كان يكلم في الحاجة إذا نزل من المنبر يوم الجمعة. ونقل الترمذي عن البخاري أنه ضعفه. اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٢) سلف ص ٢٣٣ / تعليق (٣).

(٣) أخرجه أحمد ١١٩/٣، وأبو داود (١١٢٠)، والترمذي (٥١٧)، والنسائي ١١٠/٣، وابن ماجه (١١١٧)، وصححه ابن حبان (٢٨٠٥)، والحاكم ٢٩٠/١، ووافقه الذهبي.

وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم، وسمعت محمداً يقول: وهم جرير بن حازم في هذا الحديث، والصحيح ما روي عن ثابت، عن أنس، قال: أقيمت الصلاة، فأخذ رجل بيد النبي ﷺ، فما زال يكلمه حتى نعى بعض القوم.

قال محمد: والحديث هو هذا. وجرير بن حازم ربما يهيم في الشيء وهو صدوق.

قال محمد: وهم جرير بن حازم في حديث ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة، فلا تقوموا حتى تروني»، قال محمد: ويروى عن حماد بن زيد، قال: كنا عند ثابت البناني، فحدث حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» فوهم جرير، فظن أن ثابتاً حدثهم عن =

وقال ابن العربي: والأصح عندي أن لا يتكلم بعد الخطبة، لأن مسلماً قد روى: أن الساعة التي في يوم الجمعة من حين يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقام الصلاة. فينبغي أن يتجرد للذكر والتضرع اهـ. وقال الشوكاني: والذي في مسلم: إنها ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تُقضى الصلاة<sup>(١)</sup>. ومما يرجح تركه الكلام بين الخطبة والصلاة الأحاديث الواردة في الإنصات حتى تنقضي الصلاة كما عند النسائي - بإسناد جيد - من حديث سلمان بلفظ: «فينصت حتى يقضي صلاته»<sup>(٢)</sup> وأحمد بإسناد صحيح من حديث نبیة بلفظ: «فاستمع وأنصت حتى يقضي الإمام جمعة وكلامه»<sup>(٣)</sup> ويُجمع بين الأحاديث بأن الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الإمام لحاجة أو كلام الرجل للرجل لحاجة اهـ.

مسألة: ولا بأس بالكلام بين الخطبتين إذا سكت، هذا المذهب، وبه قال الحسن.

التعليل: لأنه لا خطبة حينئذ يُنصت لها.

وقيل: يكره.

وقيل: يحرّم ومنع منه مالك، والشافعي، والأوزاعي، وإسحاق.

التعليل: لأنه سكوت يسير في أثناء الخطبتين أشبه السكوت للتنفس.

مسألة: وليس له تسكيت من تكلم بكلام لما تقدم، بل يُسكّته بإشارة فيضع إصبعه السبابة على فيه، إشارة بالسكوت.

= أنس عن النبي ﷺ. انتهى كلام الترمذي.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان» طبع مؤسسة الرسالة.

(١) هو في «صحيح الإمام مسلم» (٨٥٣) من حديث أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد ٤٤٠/٥، والنسائي ١٠٤/٣، وصححه ابن خزيمة (١٧٣٢) من حديث سلمان، رضي الله عنه.

(٣) هو في «المسند» ٧٥/٥ من حديث نبیة الهذلي، رضي الله عنه.

التعليل: لأنَّ الإشارةَ تجوزُ في الصلاةِ للحاجةِ، ففي الخطبةِ أوَّلَى.

وممن رأى أنَّ يَشِيرَ ولا يتكلَّم زید بن صوحان، وعبدالرحمن بن أبي ليلى  
والثوري، والأوزاعي، وابن المنذر.

وقال في «المستوعب» وغيره: يستحب.

وكره الإشارةَ طاووسٌ.

قال الموفق: ولنا أن الذي قال للنبي ﷺ: متى الساعة؟ أوماً الناسُ إليه بحضرةِ  
رسولِ الله ﷺ بالسكوت<sup>(١)</sup>، ولأنَّ الإشارةَ تجوزُ في الصلاةِ التي يبطلُها الكلامُ ففي  
الخطبةِ أوَّلَى اهـ<sup>(٢)</sup>.

مسألة: ويجبُ الكلامُ لتحذيرِ ضريبرٍ وغافلٍ عن بئرٍ، وعن هَلَكَةٍ، ومَنْ يُخَافُ  
عليه ناراً أو حيةً ونحوه مما يقتله أو يضرُّه لإباحةِ قطعِ الصلاةِ لذلك.

مسألة: ويباحُ الكلامُ إذا شرعَ الخطيبُ في الدعاءِ، على الصحيح من  
المذهب. وفاقاً للشافعي كما أشار إليه المؤلف.

التعليل: لأنه يكون قد فرغَ من أركانِ الخطبةِ، والدعاءُ لا يجبُ الإنصاتُ له -  
وقد يحرم مطلقاً ولو في دعاءٍ غيرِ مشروعٍ، قال الشيخ السعدي: والصواب أن  
الكلامَ ممنوعٌ إذا كان يخطبُ ولو لم يكن في أركانها ولو شرع في الدعاءِ لأن  
الخطبةَ اسمٌ لمجموع ذلك كله اهـ.

وقيل: يحرمُ في الدعاءِ المشروعِ دونَ غيره، والمشروعُ كالدعاءِ للمؤمنين

(١) سلف ص ٢٣٧ / تعليق (١).

(٢) انظر «كشف القناع» ٥٢/٢، ٥٣، و«الإنصاف» ٤١٧/٢ - ٤١٩، و«المبدع» ١٧٥/٢، ١٧٦،  
و«الاختيارات» ص ١٤٧، والمغني ١٩٤/٣ - ٢٠٠، و«المجموع شرح المذهب» ٣٥٣/٤،  
٣٥٤، ٣٨٦، ٣٨٧، و«الفروع» ١٢٤/٢، و«نيل الأوطار» ٣١٠/٣، ٣١٢، ٣١٣، و«مدارج  
السالكين» ١١٧/١، و«سبل السلام» ٧٩/٢، و«الإفصاح» ١٦٤/١، و«عارضه الأحوذى»  
٣٠٨/٢، و«المستوعب» ٤٢/٣.

والمؤمنات وللإمام العادل.

مسألة: وتباح الصلاة على النبي ﷺ إذا ذكر، فيصلّي عليه سراً، كالدعاء اتفاقاً، قاله الشيخ ابن تيمية. وقال: رفع الصوت بها قدام بعض الخطباء مكروه، أو محرّم اتفاقاً لكن منهم من يقول: يصلى عليه سراً ومنهم من يقول: يسكت فلا يرفع المؤذن ولا غيره صوته بصلاة ولا غيرها، وفي «التنقيح» و«المنتهى»: وله الصلاة على النبي ﷺ إذا سمعها ويسنّ سراً اهـ. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. وقال بعض الشافعية: يجوز للمستمع أن يرفع بها صوته اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: الجهر بالصلاة على النبي ﷺ والترضي حال الخطبة من غير الخطيب بدعة مخالفة للشريعة منع منها طوائف العلماء سلفاً وخلفاً اهـ.

وقال الشيخ عبدالله بن محمد: ومن البدع المذمومة التي نُنهي عنها قراءة الحديث عن أبي هريرة بين يدي الخطبة<sup>(١)</sup>. وقد صرح شارح «الجامع الصغير» بأنه بدعة اهـ.

مسألة: ولا يسلّم من دخل على الإمام ولا غيره، لاشتغالهم بالخطبة واستماعها.

مسألة: ويجوز تأمين مستمع الخطبة على الدعاء، وحمدُه خفية إذا عطس نصاً.

مسألة: ويجوز تسميتُ عاطس، وردُّ سلام نطقاً، على الصحيح من المذهب، لأنه مأمور به لحق آدمي، أشبه الضّرير فدلّ على أنه يجب. قاله في «المبدع».

وممن رخص في ذلك الحسن والشعبي، والنخعي، والحكم، وقادة،

---

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت - والإمام يخطب - فقد لغوت» وهو عند الإمام البخاري برقم (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١).

والثوري، وإسحاق.

وعن أحمد: يجوز لمن لم يسمع.

قال في «الفروع»: ويتوجه يجوز إن سمع ولم يفهمه، وروي نحو ذلك عن عطاء.

وعن أحمد: يخرم مطلقاً وهو الصحيح عند الشافعية، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، قال الشيخ عبدالعزيز بن باز: لا يشرع تسميته لجوب الإنصات، فكما لا يُسمت العاطس في الصلاة كذلك لا يُسمت العاطس حال الخطبة اهـ.

وقال القاضي: لا يرد ولا يُسمت. وروي نحو ذلك عن ابن عمر. وهو قول مالك، والأوزاعي، وأصحاب الرأي. واختلف فيه قول الشافعي، فيحتمل أن يكون هذا القول مختصاً بمن يسمع دون من لم يسمع، فيكون مثل الرواية الثانية، ويحتمل أن يكون عاماً في كل حاضر يسمع أو لم يسمع؛ لأن وجوب الإنصات شامل لهم، فيكون المنع من رد السلام وتسميت العاطس ثابتاً في حقهم، كالسامعين.

فائدة: قال النووي: تسميت العاطس هو بالشين المعجمة وبالمهملة لغتان فصيحتان مشهورتان. قال أبو عبيد: المعجمة أفصح. وقال ثعلب والأزهري: المهملة أفصح، وسمته وسمته وهو بالمهملة مشتق من السميت وهو القصد والاستقامة اهـ.

مسألة: وإشارة أخرس مفهومة ككلام، لقيامها مقامه في البيع وغيره. وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجواز رد السلام إشارة وقالت: أما المصافحة بدون كلام فلا بأس بها كالإشارة اهـ. وقالت: ويرد عليه السلام بعد الخطبة اهـ.

مسألة: قال في «الإفصاح»: واختلفوا في الكلام في حال الخطبة لمن لا يسمعها وهو بعيد عنها؟ فقال الشافعي وأحمد: هو مباح إلا أنهما استحبا له السكوت، وقال أبو حنيفة: لا يجوز الكلام حينئذ سواء سمع أو لم يسمع، وقد حكى متأخرو أصحابه عنه الجواز، وقال مالك: واجب عليه الإنصات سواء قرب أو بعد اهـ.

مسألة: ويجوز لمن بُعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقراءة والذكر والصلاة على النبي ﷺ خفية.

ورخص له في القراءة والذكر عطاء وسعيد بن جبير، والنخعي، والشافعي. وفعله أفضل من سكوته نصاً، لتحصيل أجره، فيسجد للتلاوة لعموم الأدلة.

وفي وجه: الإنصات أفضل، لحديث عبدالله بن عمرو<sup>(١)</sup>، وقول عثمان<sup>(٢)</sup>.

وليس له أن يرفع صوته، ولا إقراء القرآن ولا المذاكرة في الفقه؛ لثلا يُشغل غيره عن الاستماع. وفي «الفصول»: إن بُعد ولم يسمع همهمة الإمام جاز أن يقرأ وأن يذاكر في الفقه. اهـ. وهو محمول على ما إذا لم يُشغل غيره عن الاستماع.

مسألة: وليس له أن يصلي لما تقدم، من أنه يحرم ابتداء غير تحية مسجد بعد خروج الإمام.

قال في «الفروع»: ومن نوى أربعاً صلى ركعتين، قال صاحب «المحرر»: يتعين ذلك بخلاف السنة اهـ. وليس له أن يجلس في حلقة.

قال في «الشرح»: ويكره التحلُّق يوم الجمعة قبل الصلاة، لأن النبي ﷺ: نهى عن التحلُّق يوم الجمعة قبل الصلاة. رواه أحمد وأبو داود والنسائي<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: أما المنع من الموعظة والتذكير بعد صلاة الجمعة فلا أعلم له أصلاً، بل قد روي عن جماعة من الأئمة كالشيخ تقي الدين أنه كان يقرأ الحديث بعد صلاة الجمعة، وكذلك يذكر الشيخ عبدالغني بن سرور صاحب «العمدة» وغيرهم. قال الإمام أحمد: إذا كانوا يقرؤون الكتاب يوم الجمعة

(١) سلف ص ٢٣٨ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ٢٣٤ / تعليق (١).

(٣) حديث حسن، أخرجه أحمد (٦٦٧٦)، وأبو داود (١٠٧٩)، والترمذي (٣٢٢)، وصححه ابن خزيمة (١٣٠٤).

انظر تمام تخريجه في «المسند».



على الناس بعد الصلاة أعجب إليّ أن يُسمَعَ إذا كان فتحاً من فتوح المسلمين أو كان فيه شيء من أمور المسلمين فليستمع، وإن كان شيئاً إنما فيه ذكرهم فلا يستمع اهـ. وقال ابن تيمية: فإن ابن أبي كان مظهراً لطاعة النبي ﷺ والإيمان به، وكان كلّ جمعة يقوم خطيباً في المسجد يأمرُ باتباع النبي ﷺ اهـ. قال الشيخ محمد بن إبراهيم: هذا مما يستدل به على أنه لا بأس بالموعظة بعد الجمعة. ولعله لا في كلّ شيء اهـ. ومثل ما أفتى به الشيخ أفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

فائدة: سئل الشيخ عبدالله أبا بطين عن عدم التدريس يوم الجمعة، فأجاب: وأما عدم التدريس يوم الجمعة ففي السنن عنه ﷺ أنه نهى عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، وصار عادة للناس وبعضهم يترك التدريس في الجمعة والاثنين عادة اهـ.

مسألة: ولا يتصدق على سائل وقت الخطبة.

التعليل: لأن السائل فعل ما لا يجوز له فعله، وهو الكلام حال الخطبة، فلا يُعينه على ما لا يجوز. قال الإمام أحمد: وإن حصّب السائل كان أعجب إليّ؛ لأن ابن عمر فعل ذلك لسائل سأل والإمام يخطب يوم الجمعة<sup>(١)</sup>، ولا يناول السائل حال الخطبة الصدقة؛ لأنه إعانة على مُحَرَّم، فإن سأل الصدقة قبل الخطبة، ثم جلس للخطبة، أي: استماعها جاز التصدق عليه ومناولته الصدقة، قال الإمام أحمد: هذا لم يسأل والإمام يخطب وله الصدقة حال الخطبة على مَنْ لم يسأل وعلى مَنْ سألها الإمام له، لما تقدم. والصدقة على باب المسجد عند دخوله وخروجه أولى من الصدقة حال الخطبة.

وقيل: يكره السؤال والتصدق في المسجد جزم به في «الفصول»، ولعل المراد التصدق على من سأل وإلا لم يكره. وظاهر كلام ابن بطة: يَحْرُمُ السؤال، وقاله في إنشاد الضالة، وهذا مثله وأولى قاله في «الفروع».

(١) سلف ص ٢٣٤ / تعليق (٢).

قال ابن تيمية: وأما القصاص الذين يقومون على رؤوس الناس ثم يسألون فهؤلاء منعهم من أهم الأمور. فإنهم يكذبون ويتخطون رقاب الناس، ويشغلون الناس عما يُشرع من الصلاة والقراءة والدعاء، لا سيما إن قصوا وسألوا والإمام يخطب. فإن هذا من المنكرات الشنيعة التي ينبغي إزالتها باتفاق الأئمة. وينبغي لولاة الأمور أن يمنعوا هذه المنكرات كلها، فإنهم متصدون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «ويكره (و) عبث، وشرب (و) ماء (ع) مع السماع».

ش: ويكره العبث حال الخطية هذا المذهب وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

الدليل: قول النبي ﷺ: «ومن مسّ الحصى فقد لغا» رواه مسلم والترمذي وأبو داود. قال الترمذي: حديث صحيح<sup>(٢)</sup>. واللغو: الإثم قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣].

التعليل: لأن العبث يمنع الخشوع والفهم.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: لا بأس باستعمال المهفة في وقت الحر والإمام يخطب اهـ.

مسألة: ويكره أيضاً الشرب حال الخطية إذا كان يسمع هذا المذهب، وبه قال مالك، والأوزاعي، وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

التعليل: لأنه فعل ينشغل به أشبه مسّ الحصى.

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٣/٢، ٥٤، «الإنصاف» ٤١٨/٢، ٤١٩، «المبدع» ١٧٦/٢، ١٧٧، «المغني» ١٩٧-١٩٩/٣، ٢٠١، «المجموع شرح المذهب» ٣٥٢/٤، ٣٨٧، ٤١٢، «الاحتيارات» ص ١٤٨-١٥٠، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/٤٧٠ و ٢٤/٢١٨، و«الدرر السنية» ٢٢٨، ٢٢٩، و«المختارات الجلية» ص ٧٠، ٧١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/٤٥، ٤٦، و«فتاوى إسلامية» ١/٤١١، و«الفروع» ٢/١٢٦، ١٢٧، و«الإفصاح» ١/١٦٣، و«فتاوى اللجنة» ٨/٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦-٢٤٨، ٢٥٠، ٢٨٠، و«التقيح المشبع» ص ٩٢ و«شرح المنتهى» ١/٣٠٤، و«المحرر» ١/١٥٢، و«الشرح الكبير» ١/٤٩٣.

(٢) أخرجه مسلم (٨٥٧)، وأبو داود (١٠٥٠)، وابن ماجه (١٠٩٠)، والترمذي (٤٩٨).

وقال الأوزاعي: تَبْطُلُ الجمعةُ إذا شَرِبَ والإمامُ يخطُبُ.  
ورخص فيه مجاهد، وطاووس، والشافعي؛ لأنه لا يشغل عن السماع، واختاره ابن  
المنذر، قال: ولا أعلم حجة لمن منعه اهـ.  
قال الشافعية: يكره لهم شربُ الماءِ للتلذُّذِ، ولا بأس بشربه للعطشِ للقومِ  
والخطيبِ اهـ.  
مسألة: ما لم يشتد عطشه فلا يكره شربه.

التعليل: لأنه يُذهِبُ الخشوعَ.  
وجزمَ أبو المعالي بأنه إذن أولى. وفي «الفصول»: وكره جماعةُ شربه بعدَ الأذانِ  
بقِطْعَةٍ<sup>(١)</sup>؛ لأنه بيعٌ مَنهِيٌّ عنه. وكذا شربه على أن يعطيه الثمنَ بعدَ الصلاةِ، لأنه بيعٌ،  
ويُتَخَرَّجُ الجوازُ للحاجةِ دفعاً للضررِ، وتحصيلاً لاستماعِ الخطبةِ. قاله في «المبدع».  
مسألة: وَمَنْ نَعَسَ سُنَّ انتقاله من مكانه إن لم يتخطَّ أحدًا في انتقاله.  
الدليل: قوله ﷺ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَجْلِسِهِ فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى غَيْرِهِ»  
صححه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

التعليل: لأنَّ تحوُّله عن مجلسه يصرفُ عنه النومَ.  
مسألة: ولا بأس بشراءِ ماءِ الطهارةِ بعدَ أذانِ الجمعةِ، أو شراءِ سُرَّةِ لُعْرِيَانٍ  
للحاجةِ، ويأتي في البيعِ، وتأتي أحكامُ البيعِ بعدَ النداءِ الثاني للجمعةِ في كتابِ البيعِ  
مفصلة إن شاء الله<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أي بفلس.  
(٢) أخرجه أبو داود (١١١٩)، والترمذي (٥٢٦) وصححه من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه  
- وانظر تمام تخريجه في «المسند» (٤٧٤١).  
(٣) انظر «كشاف القناع» ١/ ٥٤، و«الإنصاف» ٢/ ٤١٩، ٤٢٠، و«المبدع» ٢/ ١٧٥، ١٧٧،  
و«المغني» ٣/ ٢٠١، ٢٣٥، ٢٣٦، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٣٥٩، و«فتاوى محمد بن  
إبراهيم» ٣/ ٤٤، و«الفروع» ٢/ ١٢٨.

نص: «وقاطع (ع) بأنّها ركعتان، ويُسنُّ (و) أن يقرأ في ركعتيها جهراً. وأوجب (و) ش) الفاتحة. وتُسنُّ (و د) في الأولى بالجمعة. وفي الثانية بالمنافقين».

ش: وصلاة الجمعة ركعتان إجماعاً، حكاه ابن المنذر والنووي والمؤلف. قال عمر: صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ، وقد خاب من افتري. رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي، قال النووي: حديث حسن<sup>(١)</sup> اهـ.

مسألة: وتُسنُّ جهراً بالقراءة فيهما باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: فعُله ﷺ ونقله الخلف عن السلف. وقد روي عنه ﷺ: «صلاة النهار عجماء إلا الجمعة والعيدين»<sup>(٢)</sup>.

مسألة: ويجب قراءة الفاتحة، وتقدم ذلك مفصلاً في الأركان..

مسألة: وتُسنُّ أن يقرأ في الركعة الأولى بالجمعة بعد الفاتحة، ويقرأ في الثانية بالمنافقين بعد الفاتحة. هذا المذهب. وهو مذهب الشافعي وأبي ثور.

الدليل: أنه ﷺ كان يقرأ بهما. رواه مسلم من حديث ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

وروى عبدالله بن أبي رافع قال: صلّى بنا أبو هريرة الجمعة، فقرأ سورة الجمعة في الركعة الأولى، وفي الركعة الآخرة ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾. فلما قضى أبو هريرة الصلاة أدركته فقلت: يا أبا هريرة إنك قرأت بسورتين كان عليّ يقرأ بهما بالكوفة، قال: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ بهما في الجمعة. أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٥٧)، وابن ماجه (١٠٦٣)، والنسائي ١٨٣/٣، وصححه ابن حبان في «صحيحه» (٢٧٨٣).

(٢) سلف ٢٠٩/٤، تعليق (١).

(٣) أخرجه مسلم (٨٧٩) (٦٤).

(٤) في صحيحه (٨٧٧) (٦١).

أو يقرأ بسبح في الأولى، ثم الغاشية في الثانية، فقد صح الحديث بهما. رواه مسلم من حديث النعمان بن بشير. ورواه أبو داود من حديث سمرة<sup>(١)</sup>.

وعن أحمد: يقرأ في الأولى بسورة «الجمعة» وفي الثانية بسورة «سبح» اختاره أبو بكر.

قال مالك: أدركت عليه الناس. والذي جاء به الحديث الغاشية مع سورة الجمعة.

وفي «المغني» و«الشرح» إن قرأ في الثانية بالغاشية فحسن فإن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ماذا كان يقرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة على إثر سورة الجمعة؟ فقال: كان يقرأ بـ﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾ - أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: ومهما قرأ فهو جائز حسن إلا أن الاقتداء برسول الله ﷺ أحسن، ولأن سورة الجمعة تليق بالجمعة لما فيها من ذكرها والأمر بها والحث عليها اهـ.

وقال أبو حنيفة: لا مزية لهاتين السورتين ولا لغيرهما والسور كلها سواء في هذا. وروي نحوه عن الحسن البصري.

وقال ابن عيينة: إنه يكره أن يتعمد القراءة في الجمعة بما جاء عن النبي ﷺ، لئلا يجعل ذلك من سننها وليس منها. قال ابن العربي: وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبصرة، وحكى ابن عبد البر في «الاستذكار» عن أبي إسحاق المروزي مثل قول ابن عيينة، وحكى عن ابن أبي هريرة مثله. والجمهور على خلافتهم.

مسألة: فإذا اجتمع العيد والجمعة في يومٍ واحدٍ قرأ بهما أيضاً في الصلاتين. الترجيح:

قلت: والراجح القول بأنه يسن أن يقرأ فيها بالجمعة والغاشية والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٨٧٧) (٦٢)، من حديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه - وأخرجه أبو داود (١١٢٥).

والنسائي ٣/ ١١١. وصححه ابن خزيمة (١٨٤٧)، من حديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه -.

(٢) أخرجه مسلم (٨٧٨) (٦٣).

أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: وهكذا كانت قراءته ﷺ في المجامع الكبار، كالأعياد ونحوها، بالسورة المشتملة على التوحيد، والمبدأ والمعاد، وقصص الأنبياء مع أممهم، وما عامل الله به من كذبهم وكفر بهم من الهلاك والشقاء، ومن آمن منهم وصدقهم من النجاة والعافية.

كما كان يقرأ في العيدين بسورتي ﴿ق والقرآن المجيد﴾، و﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾<sup>(٢)</sup> وتارة: بـ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، و﴿هل أتاك حديث الغاشية﴾، وتارة يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة لما تضمنت من الأمر بهذه الصلاة، وإيجاب السعي إليها، وترك العمل العائق عنها، والأمر بإكثار ذكر الله ليحصل لهم الفلاح في الدارين، فإن في نسيان ذكره تعالى العطب والهلاك في الدارين، ويقرأ في الثانية بسورة ﴿إذا جاءك المنافقون﴾ تحذيراً للأمة من النفاق المردى، وتحذيراً لهم أن تشغلهم أموالهم وأولادهم عن صلاة الجمعة، وعن ذكر الله، وأنهم إن فعلوا ذلك خسروا ولا بد، وحضاً لهم على الإنفاق الذي هو من أكبر أسباب سعادتهم، وتحذيراً لهم من هجوم الموت وهم على حالة يطلبون الإقالة، ويتمنون الرجعة، ولا يجابون إليها، وكذلك كان ﷺ يفعل عند قدوم وفد يريد أن يسمعهم القرآن، وكان يطيل قراءة الصلاة الجهرية لذلك، كما صلى المغرب بـ«الأعراف» وبـ«الطور»، و«ق». وكان يصلي الفجر بنحو مائة آية. اهـ.

مسألة: ويسن أن يقرأ في فجر يومها في الركعة الأولى بـ«آل السجدة» وفي الثانية: ﴿هل أتى على الإنسان﴾.

نص عليه أحمد، واختاره ابن تيمية، وهو مذهب الشافعي، وأصحاب الحديث، قال العراقي: وممن كان يفعله من الصحابة عبدالله بن عباس، ومن

(١) في صحيحه (٨٧٨)، من حديث النعمان بن بشير، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٩١)، من حديث أبي واقد الليثي، رضي الله عنه.

التابعين إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف اهـ.

الدليل: أنه ﷺ كان يقرأ بهما. متفق عليه من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>، وعن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح ﴿آلَمْ تَنْزِيلٌ﴾ و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، وفي صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين، رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي<sup>(٢)</sup>.

قال الشوكاني: وكرهه مالك وآخرون. قال النووي: وهم محجوجون بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة المروية من طرق. واعتذر مالك عن ذلك بأن حديث أبي هريرة من طريق سعد بن إبراهيم وهو مردود.

أما أولاً: فبأن سعد بن إبراهيم قد اتفق الأئمة على توثيقه. قال العراقي: ولم أر من نقل عن مالك تضعيفه غير ابن العربي، ولعل الذي أوقعه في ذلك هو أن مالكا لم يرو عنه. قال ابن عبدالبر: وأما امتناع مالك عن الرواية عن سعد فلكونه طعن في نسب مالك.

وأما ثانياً: فغاية هذا الاعتذار سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة دون بقية أحاديث الباب.

قال الحافظ: لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه ﷺ سجد لما قرأ سورة ﴿آلَمْ تَنْزِيلٌ﴾ في هذا المحل إلا في كتاب «الشرعية» لابن أبي داود من طريق سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال: غدوت على النبي ﷺ يوم الجمعة في صلاة الفجر، فقرأ سورة فيها سجدة فسجد... الحديث. وفي إسناده من ينظر في حاله. وللطبراني في «الصغير» من حديث علي: أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة. لكن في إسناده ضعف. انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٨٩١)، ومسلم (٨٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٩٣)، ومسلم (٨٧٩)، وأبو داود (١٠٧٥)، والترمذي (٥٢٠)، والنسائي ١١١/٣.

(٣) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٤٧٣).

قال العراقي: قد فعله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وعبدالله بن الزبير، وهو قول الشافعي وأحمد، وقد كرهه في الفريضة من التابعين أبو مجلز، وهو قول مالك وأبي حنيفة وبعض الحنابلة اهـ.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: واستحب ذلك لتضمنها ابتداء خلق السموات والأرض، وخلق الإنسان إلى أن يدخل الجنة أو النار. وقال: ويكره تحريه سجدة غيرها. اهـ أي: غير سجدة ﴿آلم تنزيل﴾.

قال ابن القيم: وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إنما كان النبي ﷺ يقرأ هاتين السورتين في فجر الجمعة، لأنهما تضمنتا ما كان ويكون في يومها، فإنهما اشتملتا على خلق آدم، وعلى ذكر المعاد، وحشر العباد، وذلك يكون يوم الجمعة، وكان في قراءتهما في هذا اليوم تذكير للأمة بما كان فيه ويكون، والسجدة جاءت تبعاً ليست مقصودة حتى يقصد المصلي قراءتها حيث انفقت. فهذه خاصة من خواص يوم الجمعة. اهـ.

وقال ابن رجب: قد زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أن تعمّد قراءة سورة غير ﴿آلم تنزيل﴾ في يوم الجمعة بدعة. قال: وقد ثبت أن الأمر بخلاف ذلك. قاله في «الإنصاف».

وقال الشوكاني: اختلف القائلون باستحباب قراءة ﴿آلم تنزيل﴾ السجدة في يوم الجمعة هل للإمام أن يقرأ بدلها سورة أخرى فيها سجدة فيسجد فيها أو يمتنع ذلك، فروى ابن أبي شيبه في «المصنف» عن إبراهيم النخعي قال: كان يستحب أن يقرأ يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وروى أيضاً عن ابن عباس. وقال ابن سيرين: لا أعلم به بأساً. قال النووي في «الروضة» من زوائده: لو أراد أن يقرأ آية أو آيتين فيهما سجدة لغرض السجود فقط لم أر فيه كلاماً لأصحابنا. قال: وفي

= وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٩/٢: وفيه الحارث وهو ضعيف.

قلنا: وفيه أيضاً ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.



كراهته خلافًا للسلف. وأفتى الشيخ ابن عبدالسلام بالمنع من ذلك وبطلان الصلاة به، وروى ابن أبي شيبة عن أبي العالية والشعبي كراهة اختصار السجود، زاد الشعبي: وكانوا يكرهون إذا أتوا على السجدة أن يجاوزوها حتى يسجدوا، وكره اختصار السجود ابن سيرين. وعن إبراهيم النخعي أنهم كانوا يكرهون أن تُختَصَر السجدة. وعن الحسن أنه كره ذلك. وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب أن اختصار السجود مما أحدث الناس وهو أن يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد فيها. وقيل اختصار السجود أن يقرأ القرآن إلا آيات السجود فيحذفها، وكلاهما مكروه لأنه لم يرد عن السلف. اهـ.

فإن سها عن السجدة، فنص أحمد يسجد للسهو، قاله القاضي، كدعاء القنوت. قال: وعلى هذا لا يلزم بقية سجود التلاوة في غير صلاة الفجر في غير يوم الجمعة، لأنه يحتمل أن يُقال فيه: مثل ذلك. ويحتمل أن يُفَرَّق بينهما، لأن الحث والترغيب وجد في هذه السجدة أكثر، قاله في «المبدع».

والسنة إكمال السورتين في الركعتين، لما تقدم، واختاره ابن تيمية.

قال ابن القيم: ولا يستحب أن يقرأ من كل سورة بعضها، أو يقرأ إحداها في الركعتين فإنه خلاف السنة، وجهال الأئمة يداومون على ذلك اهـ.

مسألة: وتكره مداومتها، على الصحيح من المذهب، نص عليه، واختاره ابن تيمية، لثلا يظن أنها مفضلة بسجدة، أو الوجوب.

وقيل: تُستحب المداومة عليهما. قال ابن رجب في «شرح البخاري»: ورجحه بعض أصحابنا وهو الأظهر اهـ. لأن لفظ الخبر يدل عليها، وكان النبي ﷺ إذا عمل عملاً أثبتته وداوم عليه وكان عمله ديمة<sup>(١)</sup> اهـ. ورجحه الشيخ محمد بن إبراهيم، وقال: إذا كان الإمام يخشى ظن الجهال وجوب قراءتها، فمن المستحسن أن يقرأ بعض الأحيان بغيرها اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٥)، ومسلم (٧٨٢) و(٧٨٣) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لا بأس بالمداممة على ذلك ورأت ترك قراءتها بعض الأحيان كراي الشيخ محمد بن إبراهيم.

مسألة: وتكره القراءة في عشاء ليلتها بسورة الجمعة، على الصحيح من المذهب، زاد في «الرعاية»: والمنافقين. ولعل وجهه: أنه بدعة.

وعن أحمد: لا يكره<sup>(١)</sup>.

نص: «ولا سنة قبلها، وتسن (ود) بعدها أربع»،

ش: وأقل السنة بعد الجمعة ركعتان، هذا المذهب، نص عليه، وبه قال الشافعي.

الدليل: أنه ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته، متفق عليه. من حديث ابن عمر<sup>(٢)</sup>.

وأكثر السنة بعدها ست ركعات وهو المذهب، نص عليه.

الدليل: قول ابن عمر: كان ﷺ يفعل. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

واختار في «المغني» أربعاً. وروي عن ابن عمر. وكان ابن مسعود، والنخعي، وأصحاب الرأي يرون أن يصلي بعدها أربعاً.

---

(١) انظر «كشاف القناع» ٤١/٢، ٤٢، و«الإنصاف» ٣٩٩/٢، ٤٠٠، و«المبدع» ١٦٥/٢، و«المغني» ١٨٢/٣، ١٨٣، ٢٥٢، و«المجموع شرح المذهب» ٣٦٠/٤، ٣٦١، ٤١٢، و«الاختيارات» ص ١٤٨، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/٢٠٥، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/٢٢، ٤٦، و«فتاوى إسلامية» ١/٤١٧، و«نيل الأوطار» ٣/٣١٤-٣١٦، و«زاد المعاد» ١/٣٧٥، ٣٨١، ٤٢٢، ٤٢٣، و«الشرح الكبير» ١/٤٨١، و«فتح الباري» ٢/٣٧٩، و«الاستذكار» ٥/١١٣، و«شرح البخاري» لابن رجب ٨/١٣٣، و«عارضة الأحوزي» ٢/٣١٠.

(٢) أخرجه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

(٣) في «سننه» (١١٣٠) مرفوعاً، وأخرجه أبو داود (١١٣٣)، والترمذي (٥٢٣) موقوفاً. قلنا: والموقوف أصح.

الدليل: ما روى أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليُصَلِّ بعدها أربعاً» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن علي، وأبي موسى، وعطاء، ومجاهد، وحמיד بن عبدالرحمن، والثوري، أنه يصلي ستاً.

الدليل: ما روي عن ابن عمر أنه كان إذا كان بمكة فصلَّى الجمعة تقدّم فصلّي ركعتين، ثم تقدّم فصلّي أربعاً، وإذا كان في المدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلّي ركعتين، ولم يُصَلِّ في المسجد، ف قيل له، فقال: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك. رواه أبو داود. قال العراقي: إسناده صحيح اهـ<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: ولنا أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك كلّه بدليل ما روي من الأخبار، وروي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين. متفق عليه، وفي لفظ لمسلم: وكان لا يصلي في المسجد حتى ينصرف، فيصلّي ركعتين في بيته. وهذا يدل على أنه مهما فعل من ذلك كان حسناً. اهـ.

قال أحمد في رواية عبيد الله: ولو صلى مع الإمام ثم لم يصل شيئاً حتى صلى العصر كان جائزاً قد فعله عمران بن حصين. وقال في رواية أبي داود: يعجبني أن يصلي يعني بعد الجمعة.

قال النووي في «شرح مسلم»: نبه بقوله: «من كان منكم مصلياً» على أنها سنة ليست بواجبة، وذكر الأربع لفضلها، وفعل الركعتين في أوقات بياناً لأن أقلها ركعتان. قال: ومعلوم أنه ﷺ كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً، لأنه أمرنا بهن وحثنا عليهن. اهـ. قال العراقي: وما ادّعى من أنه معلوم فيه نظراً، بل ليس ذلك بمعلوم ولا مظنون، لأن الذي صح عنه صلاة ركعتين في بيته، ولا يلزم من كونه أمر به أن يفعله، وكون ابن عمر بن الخطاب كان يصلي بمكة بعد الجمعة ركعتين ثم

(١) في صحيحه (٨٨١) (٦٩)، والترمذي (٥٢٣).

(٢) سلف تعليق (٣) / ص ٢٥٤.

أربعاً، وإذا كان بالمدينة صلى بعدها ركعتين في بيته، فقليل له، فقال: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك. فليس في ذلك علم ولا ظن أنه ﷺ كان يفعل بمكة ذلك، وإنما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب، لأنه لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة، وعلى تقدير وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الأوقات بل نادراً، وربما كانت الخصائص في حقه بالتخفيف في بعض الأوقات. فإنه ﷺ كان إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش. (١). فربما لحقه تعب من ذلك فاقصر على الركعتين في بيته، وكان يطيلهما كما ثبت في رواية النسائي: «وأفضل الصلاة طول القنوت» (٢) أي: القيام، فلعلها كانت أطول من أربع ركعات خفاف أو متوسطات انتهى.

قال الشوكاني: والحاصل أن النبي ﷺ أمر الأمة أمراً مختصاً بهم بصلاة أربع ركعات بعد الجمعة، وأطلق ذلك ولم يقيده بكونها في البيت، واقتصره ﷺ على ركعتين كما في حديث ابن عمر لا ينافي مشروعية الأربع، لما تقرر في الأصول من عدم المعارضة بين قوله الخاص بالأمة وفعله الذي لم يقتصر دليل خاص يدل على التأسّي به فيه، وذلك لأن تخصيصه للأمة بالأمر يكون مخصصاً لأدلة التأسّي العامة اهـ.

وقال ابن القيم: وكان ﷺ إذا صلى الجمعة، دخل إلى منزله، فصلّى ركعتين سُنَّها، وأمر من صلاها أن يصلي بعدها أربعاً. قال شيخنا أبو العباس ابن تيمية: إن صلى في المسجد، صلى أربعاً، وإن صلى في بيته، صلى ركعتين. قلت: وعلى هذا تدل الأحاديث، وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر أنه كان إذا صلى في المسجد، صلى أربعاً، وإذا صلى في بيته، صلى ركعتين.

وفي «الصحيحين»: عن ابن عمر، أن النبي ﷺ، كان يصلي بعد الجمعة

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، وابن ماجه (٤٥)، من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٧٥٦)، والنسائي ٥٨/٥، وابن حبان (١٧٥٨)، من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

ركعتين في بيته<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح مسلم»، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ الجمعةَ، فَلْيُصَلِّ بعدها أربعَ ركعاتٍ»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم. اهـ.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ويُجمع بين ما يدلُّ على مشروعية أربع ركعاتٍ وما يدلُّ على مشروعية ركعتين بعد الجمعة: أَنَّ الْمُصَلِّي يُصَلِّي أربعاً إذا صَلَّى في المسجد، ويصلي ركعتين إذا صَلَّى في بيته. وهناك جمع آخر بين الحديثين وهو أن الراتبة بعد الجمعة أقلُّها ركعتان وأكثرها أربع سواء فعلها في البيت أو في المسجد اهـ.

قال بعضهم: وإن شاء صَلَّى أربعاً بسلام أو سلامين.  
وعن أحمد: ليس لها بعدها سنة.

قال في «الفروع» وإنما قال أحمد: لا بأس بتركها. فعله عمران اهـ.

مسألة: قال الشوكاني: وقد اختلف في الأربع الركعات هل تكون متصلةً بتسليم في آخرها أو يُفصل بين كل ركعتين بتسليم؟ فذهب إلى الأول أهل الرأي، وإسحاق بن راهويه، وهو ظاهر حديث أبي هريرة. وذهب إلى الثاني الشافعي، والجمهور كما قال العراقي، واستدلوا بقوله ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» أخرجه أبو داود وابن حبان في «صحيحه»<sup>(٣)</sup>. والظاهر القول الأول، لأن دليله خاصٌ ودليل القول الآخر عام، وبناء العام على الخاص واجب. قال أبو عبد الله المازري وابن العربي: إن أمره ﷺ لمن يصلي بعد الجمعة بأربع، لثلاث يخطر على بال جاهلٍ أنه صلى ركعتين لتكملة الجمعة، أو لثلاث يتطرق أهل البدع إلى صلاتها ظهراً أربعاً. اهـ.

(١) سلف تعليق (١) / ص ٢٥٥.

(٢) هو في «صحيح مسلم» (٨٨١).

(٣) صحيح دون قوله: «النهار»، أخرجه أبو داود (١٢٩٥)، والترمذي (٥٩٧)، وابن ماجه (١٣٢٢)،

والنسائي ٢٢٧/٣، وابن حبان (٢٤٨٢)، من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

مسألة: وَيُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَهَا مَكَانَهُ نَصَّ عَلَيْهِ، فِي الْمَسْجِدِ وَتَقْدَمُ.  
وعن أحمد: بل في بيته أفضل وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: أربع في المسجد وركعتين في بيته لما تقدم عنه.

وقال الشوكاني: واختلف هل الأفضل فعل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد؟ فذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، واستدلوا بقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»<sup>(١)</sup>. وأما صلاة ابن عمر في مسجد مكة، فقليل لعله كان يريد التأخر في مسجد مكة للطواف بالبيت، فيكره أن يفوته بمضيه إلى منزله لصلاة سنة الجمعة، أو أنه يشق عليه الذهاب إلى منزله ثم الرجوع إلى المسجد للطواف، أو أنه كان يرى النوافل تضاعف بمسجد مكة دون بقية مكة، أو كان له أمر متعلق به. اهـ.

مسألة: وَيُسَنُّ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ السُّنَّةِ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ بِكَلَامٍ أَوْ انْتِقَالٍ مِنْ مَوْضِعِهِ لِلْخَبَرِ وَنَحْوِهِ. قال ابن تيمية: فلا يفعل ما يفعله كثير من الناس يصل السلام بركعتي السنة فإن هذا ركوبٌ لنهي النبي ﷺ اهـ.

الدليل: ما رَوَى السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ ابْنَ أُخْتِ نَمِرٍ، قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ مَعَاوِيَةَ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ، فَقَالَ: لَا تَعُدْ لِمَا فَعَلْتَ، إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ، حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَنْ لَا نُوصِلَ صَلَاةً حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وعن نافع، أَنَّ ابْنَ عَمَرَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي مَقَامِهِ، فَدَفَعَهُ، وَقَالَ: أَتُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَرْبَعًا؟ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَيَقُولُ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧٣١)، ومسلم (٧٨١)، من حديث زيد بن ثابت، رضي الله عنه.

(٢) في «صحيحه» (٨٨٣).

(٣) أخرجه أبو داود (١١٢٧).

قال ابن تيمية: وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض، كما يميز بين العبادة وغير العبادة، وأيضاً فإن كثيراً من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا ينوون الجمعة، بل ينوون الظهر ويظهرون أنهم سلموا وما سلموا، فيصلون ظهراً، ويظن الظان أنهم يصلون السنة، فإذا حصل التمييز بين الفرض والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة، وهذا له نظائر كثيرة اهـ مختصراً.

مسألة: وليس للجمعة قبلها سنة راتبة، هذا المذهب نص عليه أحمد، وهو مذهب مالك وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، واختاره ابن القيم. وعلى المذهب يستحب أربع ركعات.

الدليل: ما روى ابن ماجه من حديث ابن عباس: أنه ﷺ كان يركع من قبل الجمعة أربعاً. قال النووي: ضعيف جداً ليس بشيء<sup>(١)</sup> اهـ.

وروى عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه قال: كنت ألقى أصحاب رسول الله ﷺ فإذا زالت الشمس قاموا فصلوا أربعاً. قال أبو بكر: كنا نكون مع حبيب بن أبي ثابت في الجمعة فيقول: أزالتي الشمس بعد؟ أو يلتفت فينظر فإذا زالت الشمس صلى الأربع التي قبل الجمعة. وعن أبي عبيدة عن عبدالله بن مسعود أنه كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وي بعدها أربع ركعات. رواه سعيد.

وقال عبدالله: رأيت أبي يصلي في المسجد إذا أذن المؤذن ركعات.

وقال: رأيتني يصلي ركعات قبل الخطبة، فإذا قرب الأذان أو الخطبة تربع ونكس رأسه.

(١) حديث ضعيف جداً، أخرجه ابن ماجه (١١٢٩)، من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطية العوفي، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، مرفوعاً.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٤: هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، عطية متفق على تضعيفه، وحجاج مدلس، ومبشر كذاب، وبقية هو ابن الوليد يدلس تدليس التسوية.

قال الهيثمي في «المجمع» ١٩٥/٢: فيه حجاج ابن أرطاة، وعطية العوفي، وكلاهما فيه

كلام.

فالمشهور في مذهب أحمد أنه ليس قبلها سنة وهو مذهب مالك، والشافعي، وأكثر أصحابه، واختاره ابن تيمية.

قال ابن تيمية: أما النبي ﷺ فإنه لم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الأذان شيئاً، ولا نقل هذا عنه أحد، فإن النبي ﷺ كان لا يؤذن على عهده إلا إذا قعد على المنبر، ويؤذن بلال، ثم يخطب النبي ﷺ الخطبتين، ثم يقيم بلال فيصلي النبي ﷺ بالناس، فما كان يمكن أن يصلي بعد الأذان، لا هو ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه ﷺ، ولا نقل عنه أحد أنه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة، ولا وقت بقوله صلاة مقدرة قبل الجمعة، بل ألفاظه ﷺ فيها الترغيب في الصلاة إذا قديم الرجل المسجد يوم الجمعة، من غير توقيت. كقوله: «من بكر وابتكر، ومشى ولم يركب، وصلى ما كتب له»<sup>(١)</sup>.

هذا هو المأثور عن الصحابة، كانوا إذا أتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين يدخلون ما تيسر، فمنهم من يصلي عشر ركعات، ومنهم من يصلي اثنتي عشرة ركعة، ومنهم من يصلي ثمان ركعات، ومنهم من يصلي أقل من ذلك. ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت، مقدرة بعدد، لأن ذلك إنما يثبت بقول النبي ﷺ، أو فعله. وهو لم يسُن في ذلك شيئاً، لا بقوله ولا فعله. اهـ.

قال ابن القيم: والذين قالوا: إن لها سنة، منهم من احتج أنها ظهر مقصورة، فيثبت لها أحكام الظهر، وهذه حجة ضعيفة جداً، فإن الجمعة صلاة مستقلة بنفسها تخالف الظهر في الجهر، والعدد، والخطبة، والشروط المعتبرة لها، وتوافقها في الوقت، وليس إلحاق مسألة النزاع بموارد الاتفاق أولى من إلحاقها بموارد الافتراق، بل إلحاقها بموارد الافتراق أولى، لأنها أكثر مما اتفقا فيه.

ومنهم من أثبت السنة لها هنا بالقياس على الظهر، وهو أيضاً قياس فاسد،

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ١٠٤/٤، وأبو داود (٣٤٥)، وابن ماجه (١٠٨٧) والترمذي (٤٩٦)، والنسائي ٩٥/٣ - ٩٦، وصححه ابن خزيمة (١٧٦٧)، وابن حبان (٢٧٨١)، والحاكم ٢٨١/١ - ٢٨٢، من حديث أوس بن أوس، رضي الله عنه.



فإن السنة ما كَانَ ثابتاً عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ، أو سنة خلفائه الراشدين، وليس في مسألتنا شيءٌ من ذلك، ولا يجوز إثبات السنن في مثلِ هذا بالقياسِ، لأن هذا مما انعقد سببُ فعلِهِ في عهدِ النبي ﷺ، فإذا لم يفعله ولم يشرعه، كان تركه هو السنة، ونظيرُ هذا، أن يُشرع لصلاة العيد سنةً قبلها أو بعدها بالقياسِ، فلذلك كان الصحيحُ أنه لا يُسنُّ الغُسلُ للمبيتِ بمزدلفة، ولا لرمي الجمارِ، ولا للطوافِ، ولا للكسوفِ، ولا للاستسقاء، لأن النبي ﷺ وأصحابه لم يغتسلوا لذلك مع فعلهم لهذه العبادات.

ومنهم من احتجَّ بما ذكره البخاريُّ في «صحيحه» فقال: بابُ الصلاة قبل الجمعة وبعدها: حدثنا عبدالله بن يوسف، أنبأنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ، كان يُصلي قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب ركعتين في بيته، وقبل العشاء ركعتين، وكان لا يُصلي بعد الجمعة حتى ينصرف، فيُصلي ركعتين<sup>(١)</sup> وهذا لا حجة فيه، ولم يُردَّ به البخاري إثبات السنة قبل الجمعة، وإنما مراده أنه هل ورد في الصلاة قبلها. أو بعدها شيء؟ ثم ذكرَ هذا الحديث، أي: أنه لم يُرو عنه فعل السنة إلا بعدها، ولم يُردَّ قبلها شيء.

وهذا نظيرُ ما فعل في كتاب العيدين، فإنه قال: بابُ الصلاة قبل العيد وبعدها. وقال أبو المعلى: سمعتُ سعيداً عن ابن عباس: أنه كره الصلاة قبل العيد<sup>(٢)</sup>. ثم ذكرَ حديثَ سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ خرج يومَ الفطر، فصلى ركعتين، لم يُصلَّ قبلهما ولا بعدهما ومعه بلال... الحديث<sup>(٣)</sup>. فترجم

(١) هو في «صحيح البخاري» (٩٣٧).

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (٢٦) الصلاة قبل العيد وبعدها.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٧٧/٢: [أبو المعلى] بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة، اسمه يحيى بن ميمون العطار الكوفي، وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع، ولم أقف على أثره هذا موصولاً.

(٣) أخرجه البخاري (٩٨٩).

للعيد مثل ما ترجم للجمعة، وذكر للعيد حديثاً دالاً على أنه لا تُشرع الصلاة قبلها ولا بعدها، فدل على أن مراده من الجمعة كذلك.

وقد ظن بعضهم أن الجمعة لما كانت بدلاً عن الظهر - وقد ذكر في الحديث السنة قبل الظهر وبعدها - دل على أن الجمعة كذلك، وإنما قال: «وكان لا يُصلي بعد الجمعة حتى ينصرف» بياناً لموضع صلاة السنة بعد الجمعة، وأنه بعد الانصراف، وهذا الظن غلط منه، لأن البخاري قد ذكر في باب التطوع بعد المكتوبة حديث ابن عمر رضي الله عنه: «صليت مع رسول الله ﷺ سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعد الظهر، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، وسجدتين بعد الجمعة<sup>(١)</sup>». فهذا صريح في أن الجمعة عند الصحابة صلاة مستقلة بنفسها غير الظهر، وإلا لم يحتج إلى ذكرها لدخولها تحت اسم الظهر، فلما لم يذكر لها سنة إلا بعدها، عُلِمَ أنه لا سنة لها قبلها.

ومنه من احتج بما رواه ابن ماجه في «سننه» عن أبي هريرة وجابر، قال: جاء سُلَيْكُ الغطفاني ورسولُ الله ﷺ يخطبُ، فقال له: «أصلَّيتَ ركعتين قبل أن تجيء؟» قال: لا. قال: «فصلَّ ركعتين وتجوَّزَ فيهما». وإسناده ثقات<sup>(٢)</sup>.

قال أبو البركات ابن تيمية: وقوله: «قبل أن تجيء» يدل على أن هاتين الركعتين سنة الجمعة، وليستا تحية المسجد. قال: شيخنا حفيده أبو العباس: وهذا غلط، والحديث المعروف في «الصحيحين» عن جابر، قال: دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطبُ، فقال: «أصلَّيتَ» قال: لا. قال: «فصلَّ ركعتين». وقال: «إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام يخطبُ، فليركع ركعتين، وليتجوَّزَ فيهما<sup>(٣)</sup>». فهذا هو المحفوظ في هذا الحديث، وأفرد ابن ماجه في الغالب غير صحيحة، هذا

(١) أخرجه البخاري (١١٧٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١١٤)، وأبو داود (١١١٦)، وصححه ابن حبان (٢٥٠٠).

(٣) أخرجه البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٨٧٥).

وقال شيخنا أبو الحجاج الحافظ المزي: هذا تصحيّف من الرواة، إنما هو «أصليّت قبل أن تجلس» فغلط فيه الناسخ. وقال: وكتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم، فإن الحفاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما، قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيّف.

قلت: ويدل على صحّة هذا أن الذين اعتنوا بضبط سنن الصلاة قبلها وبعدها، وصنفوا في ذلك من أهل الأحكام والسنن وغيرها، لم يذكر واحد منهم هذا الحديث في سنة الجمعة قبلها، وإنما ذكروه في استحباب فعل تحية المسجد والإمام على المنبر، واحتجوا به على من منع من فعلها في هذه الحال، فلو كانت هي سنة الجمعة، لكان ذكرها هناك، والترجمة عليها، وحفظها، وشهرتها أولى من تحية المسجد. ويدل عليه أيضاً أن النبي ﷺ، لم يأمر بهاتين الركعتين إلا الداخل لأجل أنها تحية المسجد. ولو كانت سنة الجمعة، لأمر بها القاعدين أيضاً، ولم يخص بها الداخل وحده.

ومنها من احتج بما رواه أبو داود في «سننه»، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا إسماعيل، حدثنا أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلي بعدها ركعتين في بيته، وحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك<sup>(١)</sup>. وهذا لا حجة فيه على أن للجمعة سنة قبلها، وإنما أراد بقوله: إن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك: أنه كان يصلي الركعتين بعد الجمعة في بيته لا يصليهما في المسجد، وهذا هو الأفضل فيهما، كما ثبت في «الصحيحين» عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته. وفي «السنن» عن ابن عمر، أنه إذا كان بمكة، فصلّى الجمعة، تقدم، فصلّى ركعتين، ثم تقدم فصلّى أربعاً، وإذا كان بالمدينة، صلى الجمعة، ثم رجع إلى بيته، فصلّى ركعتين، ولم يصل بالمسجد،

(١) أخرجه أبو داود (١١٢٨)، والنسائي ١١٣/٣، وإسناده صحيح.

فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>. وَأَمَّا إِطَالَةُ ابْنِ عَمْرِو الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ تَطَوُّعٌ مُطْلَقٌ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى لِمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَنُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»<sup>(٢)</sup>. وَفِي حَدِيثِ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُؤْذِي أَحَدًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِمَامَ خَرَجَ، صَلَّى مَا بَدَأَ لَهُ، وَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامَ خَرَجَ، جَلَسَ، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ جُمُعَتَهُ وَكَلَامَهُ، إِنْ لَمْ يُغْفَرَ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةً لِلْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا»<sup>(٣)</sup> هَكَذَا كَانَ هَدْيُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ<sup>(٤)</sup>: رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي ثَمَانِ رَكْعَاتٍ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ بَابِ التَّطَوُّعِ الْمَطْلُوقِ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي الْعَدَدِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ»: وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا<sup>(٥)</sup>. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ الْمُبَارَكِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٣٠)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٥٧).

(٣) سَلَفٌ ص ٢٤٠ / تَعْلِيقُ (٣)، مِنْ حَدِيثِ نُبَيْشَةَ.

(٤) فِي «الْأَوْسَطِ» ٩٧/٤.

(٥) ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ الْحَدِيثِ (٥٢٣) فِي الصَّلَاةِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا، فَقَالَ: وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا. وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥٥٢٤) عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ وَبَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، وَقَتَادَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضًا (٥٥٢٥)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٨٤٦)، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ قَالَ: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بِأَمْرِنَا أَنْ نَصَلِّيَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا»، وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري: رأيت أبا عبد الله، إذا كان يوم الجمعة يُصلي إلى أن يعلم أن الشمس قد قاربت أن تزول، فإذا قاربت، أمسك عن الصلاة حتى يُؤذَن المؤذن، فإذا أخذ في الأذان، قام فصلّي ركعتين أو أربعاً، يفصل بينهما بالسلام، فإذا صلّى الفريضة، انتظر في المسجد، ثم يخرج منه، فيأتي بعض المساجد التي بحضرة الجامع، فيصلي فيه ركعتين، ثم يجلس، وربما صلّى أربعاً، ثم يجلس، ثم يقوم، فيصلي ركعتين أخريين، فتلك ست ركعات على حديث علي، وربما صلّى بعد الست ستاً آخر، أو أقل، أو أكثر. وقد أخذ من هذا بعض أصحابه رواية: أن للجمعة قبلها سنة ركعتين أو أربعاً، وليس هذا بصريح، بل ولا ظاهر، فإن أحمد كان يُمسك عن الصلاة في وقت النهي، فإذا زال وقت النهي، قام فأتّم تطوعه إلى خروج الإمام، فربما أدرك أربعاً، وربما لم يدرك إلا ركعتين.

ومنهم من احتج على ثبوت السنة قبلها، بما رواه ابن ماجه في «سننه» حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا يزيد بن عبدربه، حدثنا بقية، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن عطية العوفي، عن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً، لا يفصل بينها في شيء منها. قال ابن ماجه: باب الصلاة قبل الجمعة، فذكره<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث فيه عدة بلايا، إحداها: بقية بن الوليد: إمام المدلسين وقد عنعنه، ولم يصرح بالسماع.

الثانية: مبشر بن عبيد، المنكر الحديث. وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: شيخ كان يقال له: مبشر بن عبيد كان بحمص، أظنه كوفياً، روى عنه بقية،

(١) إسناده ضعيف جداً، أخرجه ابن ماجه (١١٢٩)، وانظر التعليق (١) / ص ٢٥٦.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٤، إسناده مسلسل بالضعفاء.

وأبو المغيرة، أحاديثه أحاديث موضوعة كذب. وقال الدارقطني: مبشر بن عبيد متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها.

الثالثة: الحجاج بن أرطاة الضعيف المدلس.

الرابعة: عطية العوفي، قال البخاري: كان هشيم يتكلم فيه، وضعفه أحمد وغيره.

وقال البيهقي: عطية العوفي لا يحتج به، ومبشر بن عبيد الحمصي منسوب إلى وضع الحديث، والحجاج بن أرطاة، لا يحتج به. قال بعضهم: ولعل الحديث انقلب على بعض هؤلاء الثلاثة الضعفاء، لعدم ضبطهم وإتقانهم، فقال: قبل الجمعة أربعاً، وإنما هو بعد الجمعة، فيكون موافقاً لما ثبت في «الصحيح» ونظير هذا: قول الشافعي في رواية عبدالله بن عمر العمري: «للفارس سهمان، وللراجل سهم»<sup>(١)</sup>. قال الشافعي: كأنه سمع نافعاً يقول: للفارس سهمان، وللراجل سهم، فقال: للفارس سهمان، وللراجل سهم. حتى يكون موافقاً لحديث أخيه عبيدالله<sup>(٢)</sup>، قال: وليس يشك أحد من أهل العلم في تقديم عبيدالله بن عمر على أخيه عبدالله في الحفاظ<sup>(٣)</sup>.

قلت: ونظير هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في حديث أبي هريرة: «لا تزال جهنم يلقى فيها، وهي تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فيزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط، قط. وأما الجنة: فيُنشئ الله لها خلقاً»<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه عبد الرزاق (٩٣٢٠)، والبيهقي ٣٢٥/٦ من طريق القعني كلاهما عن عبدالله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٦٣)، ومسلم (١٧٦٢) من طريق عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

(٣) انظر «المعرفة» للبيهقي ٢٤٦/٩ - ٢٤٧.

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٤٨) و(٦٦٦١) و(٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

فانقلب على بعض الرواة فقال: أما النار، فينشئ الله لها خلقاً.  
قلت: ونظيرُ هذا حديثُ عائشة: «إن بلالاً يُؤذّن بليل، فكلُّوا واشربوا حتى يؤذّن ابن أم مكتوم يؤذّن بليل، فكلُّوا واشربوا حتى يؤذّن بلال».

ونظيره أيضاً عندي حديث أبي هريرة: إذا صَلَّى أحدُكم فلا يَبْرُكْ كما يَبْرُكُ البعيرُ وليَضَعْ يَدَيْه قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ<sup>(٢)</sup> وأظنه وَهَمٌ - والله أعلم - فيما قاله رسولُه الصَّادِقُ المصْدوقُ: «وليضع ركبتيه قبل يديه». كما قال وائل بن حُجر: كان رسولُ الله ﷺ إذا سجد، وضع رُكبتيه قَبْلَ يديه<sup>(٣)</sup>. وقال الخطابي وغيره: وحديثُ وائل بن حُجر، أصح من حديث أبي هريرة. وقد سبقت المسألة اهـ.

قال في «الفروع»: وصلاة أحمد قبل الأذان تدلُّ على الاستحبابِ وفاقاً للشافعي وجمهور العلماء، لقوله ﷺ: «ثم أتى الجمعة فصلّى ما قُدِّرَ له...» الحديث<sup>(٤)</sup> اهـ.

وقال الشوكاني: والحاصلُ أن الصلاة قبل الجمعة مرغَّبٌ فيها عموماً وخصوصاً فالدليل على مدعي الكراهية على الإطلاق اهـ.

وعن أحمد: لها قبلها ركعتان. اختاره ابن عقيل وقال به طائفة من أصحاب الشافعي.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: وهو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد اهـ. وتقدم في باب صلاة التطوع.

وعنه: أربع بسلام أو سلامين. قاله في «الرعاية»، قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: هو قول طائفة من أصحابنا أيضاً. ونقل عن أصحاب أبي حنيفة اهـ. وإليه ذهب سفيان الثوري، وابن المبارك.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٣)، ومسلم (١٠٩٢).

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد (٨٩٤٣)، وأبو داود (٨٤٠) و (٨٤١)، والنسائي ٢/ ٢٠٧، والترمذي (٢٦٩).

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «مسند الإمام أحمد» طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) أخرجه أبو داود (٨٣٨)، والترمذي (٢٦٨)، والنسائي ٢/ ٢٠٧، وفي إسناده شريك بن عبدالله وهو ضعيف.

(٤) أخرجه البخاري (٨٨٣) من حديث سلمان، رضي الله عنه.

وقال ابن تيمية أيضاً: والصواب أن يقال: ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة، ولو كان الأذانان على عهده، فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة». ثم قال في الثالثة: لمن شاء<sup>(١)</sup> كراهية أن يتخذها الناس سنة. فهذا الحديث الصحيح يدل على أن الصلاة مشروعة قبل العصر، وقبل العشاء الآخرة، وقبل المغرب، وأن ذلك ليس بسنة راتبة. وكذلك قد ثبت أن أصحابه كانوا يصلون بين أذان المغرب، وهو يراهم فلا ينهاهم، ولا يأمرهم، ولا يفعل هو ذلك. فدل على أن ذلك فعل جائز.

وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله: «بين كل أذانين صلاة». وعارضه غيره فقال: الأذان الذي على المنابر لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، ولكن عثمان أمر به لما كثرت الناس على عهده، ولم يكن يبلغهم الأذان حين خروجه وعوده على المنبر. ويتوجه أن يقال هذا الأذان لما سئله عثمان، واتفق المسلمون عليه، صار أذاناً شرعياً، وحينئذ فتكون الصلاة بينه وبين الأذان الثاني جائزة حسنة، وليست سنة راتبة، كالصلاة قبل صلاة المغرب. وحينئذ فمن فعل ذلك لم ينكر عليه، ومن ترك ذلك لم ينكر عليه. وهذا أعدل الأقوال، وكلام الإمام أحمد يدل عليه.

وحينئذ فقد يكون تركها أفضل إذا كان الجهال يظنون أن هذه سنة راتبة، أو أنها واجبة، فتترك حتى يعرف الناس أنها ليست سنة راتبة، ولا واجبة، لاسيما إذا داوم الناس عليها فينبغي تركها أحياناً حتى لا تشبه الفرض، كما استحسب أكثر العلماء أن لا يداوم على قراءة السجدة يوم الجمعة، مع أنه قد ثبت في الصحيح: أن النبي ﷺ فعلها<sup>(٢)</sup>، فإذا كان يُكره المداومة على ذلك فترك المداومة على ما لم يسئله النبي ﷺ أولى. وإن صلاها الرجل بين الأذانين أحياناً؛ لأنها تطوع مطلق،

(١) أخرجه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٨٣٨) من حديث عبد الله بن مغفل، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٧٩) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وأخرجه البخاري (٨٩٠)، ومسلم (٨٨٠) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.



أو صلاةً بين الأذانين، كما يصلى قبل العصر والعشاء، لا لأنها سنة راتبة فهذا جائز. وإن كان الرجل مع قوم يصلونها، فإن كان مطاعاً إذا تركها - وبين لهم السنة - لم ينكروا عليه، بل عرفوا السنة فتركها حسن، وإن لم يكن مطاعاً ورأى أن في صلاتها تأليفاً لقلوبهم إلى ما هو أنفع، أو دفعاً للخصام والشر لعدم التمكن من بيان الحق لهم، وقبولهم له، ونحو ذلك، فهذا أيضاً حسن.

فالعمل الواحد يكون فعله مستحباً تارة، وتركه تارة، باعتبار ما يترجح من مصلحة فعله وتركه، بحسب الأدلة الشرعية. والمسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجح على مصلحته، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم، وقال لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهدٍ بالجاهلية لنقضت الكعبة، ولألصقتها بالأرض ولجعلت لها بابين، باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرجون منه» والحديث في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>. فترك النبي ﷺ هذا الأمر الذي كان عنده أفضل الأمرين للمعارض الراجح، وهو حدثان عهد قريش بالإسلام لما في ذلك من التنفير لهم، فكانت المفسدة راجحة على المصلحة.

ولذلك استحب الأئمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل، إذا كان فيه تأليف المأمومين، مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل، بأن يسلم في الشفع، ثم يصلي ركعة الوتر، وهو يؤم قوماً لا يرون إلا وصل الوتر، فإذا لم يمكنه أن يتقدم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقة لهم بوصل الوتر أرجح من مصلحة فصله مع كراحتهم للصلاة خلفه، وكذلك لو كان ممن يرى المخافة بالبسملة أفضل، أو الجهر بها، وكان المأمومون على خلاف رأيه، ففعل المفضول عنده لمصلحة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان جائزاً حسناً.

وكذلك لو فعل خلاف الأفضل لأجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها كان حسناً، مثل أن يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو البسملة ليعرف الناس أن فعل ذلك

(١) أخرجه البخاري (١٢٦)، ومسلم (١٣٣٣).

حسنٌ مشروغٌ في الصلاة، كما ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب جهراً بالاستفتاح، فكان يكبر ويقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدُّك ولا إله غيرك». قال الأسود بن يزيد: صليت خلفَ عمرَ أكثرَ من سبعين صلاة، فكان يكبر، ثم يقول ذلك، رواه مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup>. ولهذا شاع هذا الاستفتاح حتى عملَ به أكثر الناس. وكذلك كان ابن عمر وابن عباس يجهران بالاستعاذة، وكان غير واحدٍ من الصحابة يجهر بالبسملة. وهذا عند الأئمة الجمهور الذين لا يرون الجهر بها سنة راتبَةً كان ليعلم الناس أن قراءتها في الصلاة سنة، كما ثبت في الصحيح: أن ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بأمر القرآن جهراً، وذكر أنه فعل ذلك ليعلم الناس أنها سنة<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وقال: فهذه الأمور وإن كان أحدها أرجح من الآخر، فمن فعل المرجوح فقد فعل جائزاً. وقد يكون فعلُ المرجوح أرجحاً للمصلحة الراجحة، كما يكون تركُ الراجح أرجحاً أحياناً لمصلحة راجحة. وهذا واقعٌ في عامة الأعمال، فإن العمل الذي هو في جنسه أفضل، قد يكون في موطنٍ غيره أفضل منه، كما أن جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة، وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر، وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء. ثم الصلاة بعد الفجر والعصر منهيٌّ عنها<sup>(٣)</sup>، والقراءة والذكر والدعاء أفضل منها في تلك الأوقات، وكذلك القراءة في الركوع والسجود منهيٌّ عنها<sup>(٤)</sup>، والذكر هناك أفضل منها، والدعاء في آخر الصلاة بعد

(١) (٣٩٩) (٥٢)، وانظر ٨٠/٤.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٥).

(٣) ثبت ذلك من حديث غير واحد من الصحابة الكرام، منهم: حديث أبي هريرة عند البخاري (٥٨٨)، ومسلم (٨٢٥): أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس.

وانظر «صحيح ابن حبان» (١٥٤٣) وما بعده.

(٤) ثبت ذلك من حديث ابن عباس - رضي الله عنه - عند الإمام أحمد (١٩٠٠)، ومسلم (٤٧٩) قال: كشف رسول الله ﷺ عن الستارة، والناس صفوفٌ خلفَ أبي بكر، فقال: «أيها الناس، إنه =

التشهاد أفضل من الذكر ، وقد يكون العمل المفضول أفضل بحسب حال الشخص المعين ؛ لكونه عاجزاً عن الأفضل ، أو لكون محبته ورغبته واهتمامه وانتفاعه بالمفضول أكثر، فيكون أفضل في حقه لما يقترن به من مزيد عمله وحبه وإرادته وانتفاعه، كما أن المريض ينتفع بالدواء الذي يشتهي ما لا ينتفع بما لا يشتهي، وإن كان جنس ذلك أفضل.

ومن هذا الباب صار الذكر لبعض الناس في بعض الأوقات خيراً من القراءة، والقراءة لبعضهم في بعض الأوقات خيراً من الصلاة، وأمثال ذلك، لكمال انتفاعه به، لا لأنه في جنسه أفضل.

وهذا الباب «باب تفضيل بعض الأعمال على بعض» إن لم يُعرف فيه التفضيل، وأن ذلك قد يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال وإلا وقع فيها اضطراب كثير. فإن في الناس من إذا اعتقد استحباب فعل ورجحانه يحافظ عليه ما لا يحافظ على الواجبات، حتى يخرج به الأمر إلى الهوى والتعصب والحمية الجاهلية، كما تجده فيمن يختار بعض هذه الأمور فيراها شعاراً لمذهبه.

ومنهم من إذا رأى ترك ذلك هو الأفضل، يحافظ أيضاً على هذا الترك أعظم من محافظته على ترك المحرمات، حتى يخرج به الأمر إلى اتباع الهوى والحمية الجاهلية، كما تجده فيمن يرى الترك شعاراً لمذهبه، وأمثال ذلك، وهذا كله خطأ.

والواجب أن يُعطى كل ذي حق حقه، ويُوسَّع ما وسَّعه الله ورسوله، ويُؤلف ما آلف الله نبيه ورسوله، ويراعي في ذلك ما يحبه الله ورسوله من المصالح الشرعية، والمقاصد الشرعية، ويعلم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وأن الله بعثه رحمة للعالمين، بعثه بسعادة الدنيا والآخرة، في كل أمر من

---

= لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له» ثم قال: «ألا إني نهيت أن أقرأ راکعاً أو ساجداً، فأما الركوع، فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء، فقمن أن يستجاب لكم».

الأمور، وإن يكون مع الإنسان من التفصيل ما يحفظ به هذا الإجمال، وإلا فكثير من الناس يعتقد هذا مجملًا، ويدعوه عند التفصيل: إما جهلاً، وإما ظلمًا، وإما اتباعاً للهوى. فנסأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً اهـ.

ولم يرتضه ابن رجب في كتابه. بل مال إلى الاستحباب مطلقاً.

قال في «الفروع»: واستحب أحمد أن يدع الإمام الأفضل عنده تأليفاً للمأموم، وقاله شيخنا - يعني ابن تيمية - قال: ولو كان مطاعاً يتبعه المأموم، فالسنة أولى، قال: وقد يرجح المفضول، كجهر عمر بالاستفتاح لتعليم السنة<sup>(١)</sup>، وابن عباس بالقراءة على الجنائز، وللبخاري عن جابر أنه صلى في إزار وثيابه عنده، فقال له قائل: تصلي في إزار واحد؟ فقال: إنما صنعت ذلك ليراني أحمق مثلك، وأئنا كان له ثوبان على عهد رسول الله ﷺ؟<sup>(٢)</sup>. ولمسلم أن أبا هريرة قيل له: ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فروخ أنتم ها هنا؟ لو علمت أنكم ها هنا ما توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي ﷺ يقول: «تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء»<sup>(٣)</sup> أراد أبو هريرة الموالي، وكان خطابه لأبي حازم، وفروخ بفتح الفاء وتشديد الراء وخاء معجمة لا ينصرف، قال صاحب كتاب «العين»: بلغنا أنه كان من ولد إبراهيم ﷺ من ولد كان بعد إسماعيل وإسحاق كثر نسله، ونمى عدده، فولد العجم الذين هم في وسط البلاد، وكذا نقل صاحب «المطالع» وغيره أن فروخ ابن لإبراهيم ﷺ، وأنه أبو العجم.

وقال ابن عقيل: لا ينبغي الخروج عن عادات الناس، لتركه عليه السلام بناء الكعبة، وترك أحمد الركعتين قبل المغرب، وقال: رأيت الناس لا يعرفونه<sup>(٤)</sup>. اهـ.

نص: ويُسَمُّ (و) مَنْ أَدْرَكَ مِنْهَا رُكْعَةً جُمُعَةً، وَإِنْ أَدْرَكَ أَقَلَّ مِنْهَا أَتَمَّ ظُهُراً (هـ).

ش: وإن أدرك مسبوقة مع الإمام من الجمعة ركعة أتمها الجمعة. قال في «الإنصاف»: بلا خلاف أعلمه اهـ.

وبه قال أكثر أهل العلم، وهو قول ابن مسعود، وابن عمر، وأنس، وسعيد بن

(١) أخرجه مسلم (٣٩٩) (٥٢) عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قوله.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٠) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٤) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٤٥، ٤٦، و«الإنصاف» ٢/ ٤٠٥-٤٠٧، و«المبدع» ٢/ ١٦٩، و«المغني»

٣/ ٢٤٩، ٢٥٠، و«الاختيارات» ص ١٤٨، ١٤٩، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٢٠٢، ٢٠٣، ١٨٨،

١٨٩، ١٩٣-١٩٦، ١٩٨-٢٠٠، و«حاشية العنقري» ١/ ٢٩٩، و«فتاوى إسلامية» ١/ ٤١٧، =

المسيب، والحسن، وعلقمة، والأسود، وعروة، والزهرى، والنخعي، ومالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، قال ابن المنذر: وبه أقول اهـ<sup>(١)</sup>. واختاره ابن تيمية والشيخ عبدالرحمن السعدي. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: عن أبي هريرة مرفوعاً: «من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة» رواه الأثرم.

ورواه ابن ماجه ولفظه: «فليُصَلَّ إليها أخرى» قال ابن حبان: هذا خطأ، قال ابن الجوزي: لا يصح<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: رواه الحاكم في «المستدرک» من ثلاث طرق، وقال: أسانيدُها صحيحة، ورواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي إسناده ضعفٌ وقوله: «فليُصَلَّ إليها أخرى» وهو بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام اهـ.

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»

= «الفروع» ١٣٠/٢، ١٣١، و«نيل الأوطار» ٢٩٠/٣، ٣١٨-٣٢٠، و«المجموع شرح المذهب» ٤٦٤/٣، و«زاد المعاد» ٤٣٢/١-٤٤٠، و«شرح مسلم» ١٦٩/٦، و«عارضه الأحوذى» ٣١١/٢، ٣١٢، و«فتاوى اللجنة» ٢٧٤/٨، و«معالم السنن» ٣٩٨/١.

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ١٠٣/٤.

(٢) هو عند ابن ماجه في «سننه» (١١٢١)، وقال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٣: هذا إسنادٌ ضعيفٌ، عمرو بن حبيب متفقٌ على تضعيفه، رواه ابن خزيمة في «صحيحه» [(١٨٥١)]، والدارقطني في «سننه» [(١١/٢)]، والحاكم في «المستدرک» [(٢٩١/١)]، من طريق الزهرى به كرواية ابن ماجه سواء. ورواه أبو داود [(١١٢١)]، والترمذي [(٥٢٤)] من هذا الوجه مرفوعاً بلفظ: «مَنْ أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة». وقال: هذا حديث حسنٌ، ورواه النسائي [(١١٢/٣)] من طريق الزهرى به مرفوعاً، بلفظ: «مَنْ أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة». وقال أبو حاتم كما في «العلل» (٤٩١): وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما.

وقال ابن حبان في «المجروحين» ١٠٩/١ في ترجمة إبراهيم بن عطية الواسطي: وكان منكر الحديث جداً. وقال عن الحديث: وذكر الجمعة قاله أربعة أنفس عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كلهم ضعفاء.

وقال في «صحيحه» ٣٥٢/٤: ذكر الخبر الدال على أن الطُّرُقَ المروية في خبر الزهرى: «مَنْ أدرك من الجمعة ركعة» كُلُّهَا مُعَلَّلَةٌ ليس يصح منها شيء.

وانظر «المجروحين» لابن حبان ١٠٩/١ و١٤٦، و«العلل المتناهية» لابن الجوزي ٤٦٥-٤٦٦، و«العلل» لابن أبي حاتم ١٧٢/١، و«التلخيص الجبير» لابن حجر ٤٠/٢، و«صحيح ابن حبان» طبع مؤسسة الرسالة.

متفق عليه<sup>(١)</sup> ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم.  
وقال عطاء، وطاووس، ومجاهد، ومكحول: مَنْ لم يدرك الخطبة صلى أربعاً،  
وحكي مثله عن عمر بن الخطاب، والشعبي، وزفر، ومحمد بن الحسن.  
التعليل: لأن الخطبة شرط للجمعة فلا تكون جمعة في حق من لم يوجد في حقه  
شرطها.

قال ابن تيمية: مَنْ أدرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليقضي ما عليه فإنه  
يُخافُ بالقراءة ولا يجهر؛ لأن المسبوق إذا قام يقضي فإنه منفرد فيما يقضيه، حكمه  
حكم المنفرد وهو فيما يدركه في حكم المؤتم اهـ.

مسألة: وإن أدرك أقل من ركعة أتمها ظهراً، وهو المذهب، وهو قول من ذكرنا في  
المسألة قبل هذه. لمفهوم ما سبق.

وقال الحَكَم، وحماد، وأبو حنيفة: يكون مُدركاً للجمعة بأي قدر أدركه من الصلاة  
مع الإمام، وحكي عن أبي حنيفة: لو سلم الإمام ثم سجد للسهو فأدركه مأموماً فيه  
أدركها.

التعليل: لأنَّ مَنْ لزمه أن يني على صلاة الإمام إذا أدرك ركعة، لزمه إذا أدرك أقل  
منها، كالمُساfer يُدرك المُقيم، ولأنه أدرك جزءاً من الصلاة، فكان مُدركاً لها، كالظاهر.  
قال الموفق: ولنا، قوله عليه السلام: «مَنْ أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك  
الصلاة». فمفهومه أنه إذا أدرك أقل من ذلك لم يكن مُدركاً لها. ولأنه قول من سمينا من  
الصحابة والتابعين، ولا مخالف لهم في عصرهم، فيكون إجماعاً، وقد روى ياسين بن  
مُعاذ الزيات، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ  
أدرك يوم الجمعة ركعة فليُضف إليها أخرى، ومن أدرك دونها صلاتها أربعاً»<sup>(٢)</sup>.

ولأنه لم يدرك ركعة، فلم تصح له الجمعة، كالإمام إذا انفضوا قبل أن يسجد. وأما المُساfer  
فإدراكه إلزام، ولهذا إدراكه إسقاط للعدد، فافتراً، وكذلك يُتم المُساfer خلف المُقيم، ولا  
يقتصر المُقيم خلف المُساfer، وأما الظاهر فليس من شرطها الجماعة، بخلاف مسألتنا اهـ.

قال النووي: أجمعت الأمة على أن الجمعة لا تُقضى على صورتها جمعة ولكن مَنْ  
فاتته لزمته الظهر اهـ.

مسألة: ويصح دخوله مع الإمام، بشرط أن ينوي الظهر بإحرامه. لحديث:

(١) أخرجه البخاري (٨٥٠)، ومسلم (٦٠٧).

(٢) أخرجه الدارقطني ١٠/٢، وإسناده ضعيف لضعف ياسين.

«وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup>. وإن لم يكن نواها ظهراً أو لم يكن دخل وقتها انعقدت نفلاً كمن أحرم بفرض قبل وقته غير عالم.

ولا يصح إتمامها جمعة لعدم إدراكها لها بدون ركعة لما تقدم.

وقال أبو إسحاق بن شاقلا: ينوي جمعة ويتمها ظهراً. وذكره ابن عقيل رواية عن أحمد. وهي من المفردات. وهذا ظاهر قول قتادة، وأيوب، ويونس، والشافعي، لأنهم قالوا في الذي أحرم مع الإمام بالجمعة ثم رجم عن السجود حتى سلم الإمام أتمها أربعاً. فجوزوا له إتمامها ظهراً مع كونه إنما أحرم بالجمعة. وقال الشافعي في من أدرك ركعة فلما سلم الإمام علم أن عليه منها سجدة قال: يسجد سجدة ويأتي بثلاث ركعات؛ لأنه يجوز أن يأتى بمن يصلي الجمعة، فجاز أن يني صلاته على نيتها كصلاة المقيم مع المسافر، وكما ينوي أنه مأموم ويتم بعد سلام إمامه منفرداً، ولأنه يصح أن ينوي الظهر خلف من يصلي الجمعة في ابتدائها فكذا في أثنائها.

وقيل: لا يجوز إتمامها ولا يصح لاختلاف النية.

قال ابن منجا وغيره: وقال بعض أصحابنا: لا يصليها مع الإمام؛ لأنه إن نوى الظهر خالف نية إمامه وإن نوى الجمعة وأتمها ظهراً فقد صحت له الظهر من غير نيتها.

وقال ابن عقيل: لا يجوز أن يصليها ولا ينويها ظهراً؛ لأن الوقت لا يصلح. فإن دخل نوى جمعة وصلّى ركعتين ولا يعتد بها.

وعن أحمد: يتمها جمعة.

والوجه الثاني إن كان الإمام صلى الجمعة قبل الزوال صح أن يدخل بنية

---

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب، رضي الله عنه.

الجمعة ثم يبني عليها ظهراً. ويجب أن يصادف ابتداءً صلاته زوال الشمس على هذا.  
الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: وإن أحرّم بالجمعة مع الإمام ثم زحم عن السجود بالأرض أو تأخر بالسجود نسياناً له ثم ذكر بعد أن أخذ القوم مواضع سجودهم واحتاج لما يسجد عليه لزمه السجود على ظهر إنسان أو رجله أو متاعه، هذا المذهب، نص عليه أحمد، وبه قال عمر بن الخطاب، ومجاهد، والثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأبو ثور، وإسحاق، وداود، وابن المنذر<sup>(١)</sup>.

الدليل: قول عمر: إذا اشتدّ الزحام فليسجد على ظهر أخيه. رواه أبو داود الطيالسي وسعيد<sup>(٢)</sup>. وهذا قاله بمحض من الصحابة وغيرهم في يوم الجمعة، ولم يظهر له مخالفت فكان إجماعاً، ولأنه يأتي بما يمكنه حال العجز، فوجب، وصح كالمريض يسجد على المرفقة<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عقيل: لا يسجد على ظهر أحدٍ ولا على رجله. ويؤمى غاية الإمكان، وبه قال نافع مولى ابن عمر.

وعن أحمد: إن شاء سجد على ظهره وإن شاء انتظر زوال الزحام والأفضل السجود. وبالتخيير قال الحسن البصري.

وقال عطاء، والزهرى، والحكم، ومالك: لا يفعل. قال مالك: وتبطل الصلاة إن فعل، لقول النبي ﷺ: «وَمَكَّنْ جِبْهَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في «الأوسط» ١٠٥/٤.

(٢) أخرجه الطيالسي (٧٠)، وعبد الرزاق (٥٤٦٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (١٨٥٦) و(١٨٥٧)، والبيهقي ١٨٣/٣.

(٣) المرفقة: ما يؤقُّ عليه من متكاٍ مَحْدَةٍ.

(٤) حديث حسن، أخرجه الإمام أحمد (٢٦٠٤)، وابن ماجه (٤٤٧)، والترمذي (٣٩)، والحاكم ١٨٢/١ - ١٨٣، من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.



قال الموفق: والخبر لم يتناول العاجز؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولا يُؤمرُ لعاجزٍ عن الشيء بفعله اهـ.

مسألة: ولو احتاج إلى موضع يديه وركبتيه لم يجز وضعها على ظهر إنسانٍ أو رجله وهو قول إسحاق بن راهويه. للإيذاء بخلاف الجبهة.

والوجه الثاني: يجوز وضعها على ظهر إنسانٍ أو رجله.

مسألة: فإن لم يمكنه السجود على ظهر إنسانٍ أو رجله ولم يمكنه السجود إلا بوضع يديه أو ركبتيه على ظهر إنسانٍ أو رجله انتظر زوال الزحام. وسجد إذا زال الزحام، وتبع إمامه.

الدليل: أنه ﷺ أمر أصحابه بذلك في صلاة عُسْفَان<sup>(١)</sup>، للعدر، وهو موجود هنا. والمفارقة وقعت صورة لا حكماً، فلم تؤثر.

مسألة: وكذا لو تخلف بالسجود لمرضٍ أو نومٍ أو نسيانٍ ونحوه من الأعذار على الصحيح من المذهب.

مسألة: فإن غلب على ظنه فوات الركعة الثانية لو سجد لنفسه ثم لحق الإمام تابع إمامه في ثانيته، وصارت أولاه، وأتمها جمعة. هذا المذهب. والصحيح من الروايات عن أحمد، وهو قول مالك، وقول للشافعي.

الدليل: قوله ﷺ: «وإذا ركع فأركعوا»<sup>(٢)</sup>. ولأنه مأمومٌ خاف فوات الثانية فلزمه

= ونقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص» ١/ ٩٤ عن البخاري تحسين هذا الحديث. وانظر تمام تخريجه.

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٤/ ٦٠، وأبو داود (١٢٣٦)، والنسائي ٣/ ١٧٦ - ١٧٧، وصححه الدارقطني ٣/ ١٦٠، والحاكم ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨، والبيهقي ٣/ ٢٥٦ - ٢٥٧، وابن حبان (٢٨٧٦) من حديث أبو عياش الزرقني، رضي الله عنه، في صلاة الخوف بعسفان، حين سجد معه ﷺ صف وبقي صف لم يسجد معه، فلما قام إلى الثانية سجدوا.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

المتابعة كالمسبوق.

وعن أحمد والشافعي: لا يتابعه بل يشتغل بسجود الأولى، وبه قال أبو حنيفة؛ لأنه قد ركع مع الإمام فيجب عليه السجود بعده كما لو زال الزحام والإمام قائم.

وعن أحمد: رواية الثالثة تلغو الأولى ويتابع الإمام، وإن لم يخف فوت الثانية ولا يشتغل بسجود.

قال الموفق: ولنا، قول النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا». فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ: «فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»<sup>(١)</sup>. قُلْنَا: قَدْ سَقَطَ الْأَمْرُ بِالْمُتَابَعَةِ فِي السُّجُودِ عَنْ هَذَا لِعُذْرِهِ، وَبَقِيَ الْأَمْرُ بِالْمُتَابَعَةِ فِي الرُّكُوعِ مُتَوَجِّهًا لِإِمَّاكِنِهِ، وَلَأَنَّهُ خَائِفٌ فَوَاتِ الرُّكُوعِ، فَلَزِمَتْهُ مُتَابَعَةُ إِمَامِهِ فِيهِ، كَالْمَسْبُوقِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ قَائِمًا فَلَيْسَ هَذَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَقَدْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَهُ بِعُسْفَانَ<sup>(٢)</sup> اهـ.

مسألة: فَإِنْ لَمْ يَتَابَعُهُ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِمَا نَزَاعَ قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ» لِتَرْكِهِ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ عَمْدًا، وَمُتَابَعَتُهُ وَاجِبَةٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup> وَتَرْكُ الْوَاجِبِ عَمْدًا يُبْطِلُهَا وَفَاقًا.

مسألة: وَإِنْ جَهِلَ تَحْرِيمَ عَدَمِ مُتَابَعَةِ إِمَامِهِ، وَسَجَدَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الشَّهَادَةِ، أَتَى بِرُكْعَةٍ أُخْرَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، وَصَحَّتْ جَمْعَتُهُ وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

التعليق: لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا مَا تُدْرِكُ بِهِ الْجَمْعَةُ، وَهُوَ رُكْعَةُ لِإِتْيَانِهِ بِسُجُودٍ مَعْتَدٍ بِهِ. وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ: أَنَّهُ يَكْفِي فِي إِدْرَاكِ الْجَمْعَةِ إِدْرَاكَ مَا تُدْرِكُ بِهِ الرُّكْعَةُ، إِذَا أَتَى بِبَاقِي الرُّكْعَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ الْإِمَامُ، فَلَا تُعْتَبَرُ رُكْعَةٌ بِسُجُودِهَا مَعَهُ.

وعن أحمد: يَتِمُّهَا ظَهْرًا.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٢)، ومسلم (٤١١) (٧٨)، من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٢) سلف/ تعليق (١)/ ص ٢٧٧.

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٤)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

فعلى القول بأنه يتمها ظهراً فهل يستأنف أو يني؟ على وجهين.

فائدة: لو سجد جاهلاً بتحريم المتابعة ثم أدركه في ركوع الثانية: تبعه فيه وتمت جمعة وإن أدركه بعد رفعه تبعه وقضى كمسبوق يأتي بركة فتتم له جمعة، قاله في «الفروع».

فائدة: قال في «الفروع»: فإن أدركه بعد رفعه وتبعه في السجود، فيحصل القضاء والمتابعة معاً وتتم له ركعة يدرك بها الجمعة.

وقيل: لا يعتد. وتقدم في باب صلاة الجماعة.

مسألة: فإن لم يدركه بعد أن سجد لنفسه حتى سلم الإمام استأنف ظهراً على الصحيح من المذهب نص عليه، سواء رُجم عن سجودها أو ركوعها أو عنهما؛ لأنه لم يدرك ركعة مع الإمام.

وعن أحمد: يتمها ظهراً وهو مذهب الشافعي، وبه قال أيوب السختياني، وقتادة، ويونس، وأبو ثور، وابن المنذر.  
وعنه: جمعة.

وعنه: يتم جمعة من رُجم عن سجود أو نسيه، لإدراكه الركوع كمن أتى بالسجود قبل سلام إمامه، وبه قال الحسن، والنخعي، والأوزاعي، وأبو حنيفة. وقال مالك: أحب أن يتمها أربعاً.

مسألة: وإن أحرَمَ فُرْجَمَ وأُخْرِجَ عن الصف وصلى فذاً لم تصح.

وإن أُخْرِجَ في الثانية: فإن نوى مفارقتَه أتم جمعة وإلا فعنه يتم جمعة.

وعن أحمد: يُعيدُ لأنه فذٌ في ركعة.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: قوله: «وإن أحرَمَ، ثم رُجمَ، وأُخْرِجَ من الصف، فصلّى فذاً لم تصحَّ صلاته» هذا بناء على أن صلاة الفذ خلف الصف لا تصح ولو

لعذر، والصواب ما تقدم: أنه إذا صلى فذاً لعذر أن صلاته صحيحة وهذه المسألة من فروع تلك والله أعلم اهـ<sup>(١)</sup>.

مسألة: وإن غلب على ظنّ المزحوم ونحوه فوت الثانية إن سجد لنفسه فتابع إمامه فيها، ثم طوّل الإمام بحيث لو كان سجد لنفسه للحقّة، أو غلب على ظنه عدم الفوت فسجد لنفسه فبادر الإمام فركع فلم يدركه، لم يضُرّه فيهما لإجراء الظنّ مجرى اليقين فيما يُتعدّر فيه.

مسألة: ولو زال غدر من أدرك ركوع الركعة الأولى، وقد رفع إمامه من ركوع الركعة الثانية تابعه في السجود، فتتم له ركعة ملفقة من ركعتي إمامه يدرك بها الجمعة على الصحيح من المذهب.

فائدة: لو زحم عن الركوع والسجود فهو كالْمزحوم عن السجود، فيشتغل بقضاء ذلك ما لم يخف فوت الثانية على ما تقدم. وفيه وجه تلغو ركعته بكل حال.

فائدة: لو زحم عن الجلوس للتشهد فقال ابن حامد: يأتي به قائماً ويجزيه.

وقال ابن تميم: الأولى انتظار زوال الزحام. وقدمه في «الرعاية».

وتقدم في صلاة الجماعة.

ولو أدرك مع الإمام ركعة، فلما قام ليقضي الأخرى ذكر أنه لم يسجد مع إمامه إلا واحدة أو شك في ذلك، فإن لم يكن شرع في قراءة الثانية، رجع فسجد للأولى فأتمّها، وقضى الثانية وتمتّ جمعته. نصّ عليه في رواية الأثرم، وإن كان شرع في قراءة الثانية بطلت الأولى، وصارت الثانية أولاه، ويتمها جمعة، على ما نقله الأثرم.

وقياس ما سبق في المزحوم: لا يدرك الجمعة، ولو قضى الركعة الثانية ثم علم أنه ترك سجدة من إحداهما لا يدري من أيهما تركها؟ فالحكم واحد. ويجعلها من الأولى، ويأتي بركعة، وفي كونه مدرّكاً للجمعة وجهان. قاله في «المغني» و«الشرح» بمعناه.

(١) «المختارات الجليلة» ص ٧٠.

قال الموفق: فأما إن شك في إدراك الركوع مع الإمام مثل أن كَبَّرَ والإمام رَاكِعٌ فرفع إمامه رأسه فشك هل أدرك المجزىء من الركوع مع الإمام أو لا؟ لم يعتد بتلك الركعة ويصلي ظهراً قولاً واحداً؛ لأن الأصل أنه ما أتى بها معه اهـ.

واختلفت الرواية عن أحمد في من أحرم مع الإمام، ثم زجَم فلم يقدِر على الركوع والشُّجُودِ حتى سلَّم الإمام، فروى الأثرم، والميموني، وغيرهما، أنه يكون مُدركاً للجمعة، يُصلي ركعتين. اختارها الخلأل. وهذا قول الحسن، والأوزاعي، وأصحاب الرأي؛ لأنه قد أحرم بالصلاة مع الإمام في أوَّل ركعة، أشبه ما لو ركع وسجد معه. ونقل صالح، وابن منصور، وغيرهما، أنه يستقبل الصلاة أربعاً. وهو ظاهر قول الخِرقي، وابن أبي موسى، واختيار أبي بكر، وقول قتادة، وأيوب السَّختياني، ويونس بن عبيد، والشافعي، وأبي ثور، وابن المنذر؛ لأنه لم يدرك ركعة كاملة، فلم يكن مُدركاً للجمعة، كالتي قبلها<sup>(١)</sup>.

نص: «وسقطت (خ) الجمعة عن من حضر العيد يوم الجمعة مع الإمام، ولا تسقط (و د) عن الإمام».

ش: وإذا وقع عيد يوم الجمعة فصلوا العيد والظهر، جاز ذلك، وسقطت الجمعة عن حضر العيد مع الإمام هذا المذهب. خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف، واختاره ابن تيمية واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وممن قال بسقوطها الشعبي، والنخعي، والأوزاعي، وقيل: هذا مذهب عمر، وعثمان، وعلي، وسعيد، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير.

الدليل: ما روى إياس بن أبي رملة الشَّامي، قال: شهدت معاوية يسأل زيد بن أرقم: هل شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين اجتمعا في يوم واحد؟ قال: نعم. قال:

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٣٢-٣٤، و«الإنصاف» ٢/ ٣٨٠-٣٨٦، و«الروض المربع» ٢/ ٤٤٢، ٤٤٣، و«المبدع» ٢/ ١٥٥، و«المغني» ٣/ ١٨٣-١٩١، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٣٣٨، ٣٨٧، ٣٩٩، و«مجموع الفتاوى» ٢/ ٣٦٣ و ٢٤/ ٢٠٧، و«المختارات الجليلة» ص ٣٨، و«الشرح الكبير» ١/ ٤٧٣، و«فتاوى اللجنة» ٨/ ٢٢٥.

فكيف صنع؟ قال: صَلَّى العيدَ، ثم رَخَّصَ في الجمعةِ، فقال: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ». رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه بإسناد جيد ولم يضعفه أبو داود، قال النووي ورواه الإمام أحمد، ولفظه: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ»<sup>(١)</sup>. وعن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه من الجمعة، وإننا مُجْمَعُونَ». رواه أبو داود، وابن ماجه، بإسناد ضعيف قاله النووي<sup>(٢)</sup>. وعن ابن عمر، وابن عباس، عن النبي ﷺ نحو ذلك<sup>(٣)</sup>. وعن عثمان أنه قال في خطبته: أيها الناس قد اجتمع عيدان في يومكم فمن أراد من أهل العالية أن يصلي معنا الجمعة فليصل، ومن أراد أن ينصرف فلينصرف. رواه الحميدي<sup>(٤)</sup>. قال النووي: العالية بالعين المهملة هي قرية بالمدينة من جهة الشرق اهـ.

(١) حديث صحيح بطرقه وشواهده، أخرجه أحمد ٣٧٢/٤، وأبو داود (١٠٧٠)، وابن ماجه (١٣١٠)، والنسائي ١٩٤/٣، والحاكم ٢٨٨/١، من طريق إسرائيل بن يونس، عن عثمان بن المغيرة، عن إياس بن أبي رملة، قال سمعت معاوية بن أبي سفيان، وهو يسأل زيد بن أرقم، فذكره. قال الحاكم: إسناده صحيح، وزاد الذهبي بأنه على شرط مسلم!

قلنا: إياس بن أبي رملة مجهول كما قال ابن المنذر وابن القطان وتبعهما الذهبي في «الميزان» والحافظ في «التقريب»، وقال النووي في الخلاصة كما في «نصب الراية» ٢٢٥/٢: إسناده حسن. وفي الباب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ابن ماجه (١٣١١)، وأبو داود (١٠٧٣)، والحاكم ٢٨٨/١، والبيهقي ٣١٨/٣، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وقال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٨٥: إسناده صحيح رجاله ثقات، مع أن في إسناده بقية بن الوليد وهو موصوف بتدليس التسوية فلا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث في طبقات السند كلها. وآخر عند ابن ماجه (١٣١٢) بإسناد ضعيف عن ابن عمر، رضي الله عنهما.

وعن ذكوان عند عبد الرزاق (٥٧٢٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٥٦)، والبيهقي ٣١٨/٣، ورجال إسناده ثقات.

وانظر التعليق على «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) انظر ما قبله.

(٣) انظر ما قبله.

(٤) أخرجه الحميدي (٨)، وابن أبي شيبه ١٨٧/٢، ومالك ١٧٩/١، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٩٢/٣ و ١٩٣ من عثمان قوله.

وإسناده صحيح، وانظر تمام تخريجه في «شرح مشكل الآثار».

وعن وهب بن كيسان - رضي الله عنه - قال: اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير، فأخر الخروج حتى تعالى النهار، ثم خرج فخطب، ثم نزل فصلى ولم يصل للناس يوم الجمعة، فذكرت ذلك لابن عباس فقال: أصاب السنة. رواه النسائي، وأبو داود بنحوه، لكن من رواية عطاء. ولأبي داود عن عطاء قال: اجتمع يوم الجمعة ويوم الفطر على عهد ابن الزبير فقال: عيدان اجتماعا في يوم واحد، فجمعهما جميعاً فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر<sup>(١)</sup>.

لأن الجمعة إنما زادت عن الظهر بالخطبة، وقد حصل سماعها في العيد فأجزأ عن سماعها ثانياً، ولأن وقتها واحد بما بيناه، فسقط إحداها بالأخرى، كالجمعة مع الظهر.

وعن أحمد: لا يجوز ولا بد من صلاة الجمعة، وبه قال أكثر الفقهاء منهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعي.

الدليل: عموم الآية والأخبار الدالة على وجوبها، ولأنهما صلاتان واجبتان فلم تسقط إحداها بالأخرى كالظهر مع العيد.

قال الموفق: وما احتجوا به مخصص بما روئناه، وقياسهم منقوض بالظهر مع الجمعة، فأما الإمام فلم تسقط عنه؛ لقول النبي ﷺ: «وإننا مجمعون». ولأنه لو تركها لامتنع فعل الجمعة في حق من تجب عليه، ومن يريد لها ممن سقطت عنه، بخلاف غيره من الناس. اهـ.

وقال عطاء بن أبي رباح: إذا صلوا العيد لم تجب بعده في هذا اليوم صلاة الجمعة ولا الظهر ولا غيرهما إلا العصر لا على أهل القرى ولا أهل البلد. قال ابن المنذر: وروينا نحوه عن علي بن أبي طالب وابن الزبير اهـ.

قال الشوكاني: وأنت خبير بأن الذي افترضه الله تعالى على عباده في يوم الجمعة

(١) صحيح، أخرجه النسائي ٣/ ١٩٤، وابن خزيمة (١٤٦٥) من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن وهب بن كيسان، وأخرجه أبو داود (١٠٧١) من طريق الأعمش، عن عطاء بن أبي رباح، كلاهما - عطاء بن أبي رباح وهب - عن ابن الزبير وابن عباس.

هو صلاة الجمعة، فإيجاب صلاة الظهر على من تركها لعذر أو لغير عذر محتاج إلى دليل ولا دليل يصلح للتمسك به على ذلك فيما أعلم اهـ.

قال النووي: واحتج عطاء بما رواه هو قال: اجتمع يوم الجمعة ويوم عيد على عهد ابن الزبير فقال: عيدان اجتماعاً فجمعتهما جميعاً فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر. رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم، وعن عطاء قال: صلى ابن الزبير في يوم عيد يوم الجمعة أول النهار، ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وخدانا، وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا ذلك له، فقال: أصاب السنة، رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح على شرط مسلم اهـ.

وقيل: تسقط عن أهل البر مثل أهل العوالي والشواذ؛ لأن عثمان بن عفان أرخص لهم في ترك الجمعة لما صلى بهم العيد.  
ورد بأن قول عثمان لا يخص قوله ﷺ.

#### الترجيح:

قلت: والأحوط العمل بالقول الأول وفي قول عطاء ومن وافقه قوة. والله أعلم.  
مسألة: وسقوطها إسقاط حضور لا إسقاط وجوب، فيكون حكمه كمريض ونحوه ممن له عذر أو شغل يبيح ترك الجمعة، ولا يسقط عنه وجوبها كمسافر وعبد؛ لأن الإسقاط للتخفيف، فتتأكد به الجمعة، ويصح أن يؤم فيها.  
مسألة: والأفضل: حضورها خروجاً من الخلاف إلا الإمام، فلا يسقط عنه حضور الجمعة. هذا المذهب واختاره ابن تيمية، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: ما روى أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه من الجمعة وإننا مجمعون» ورواته ثقات. وهو من رواية بقية. وقد قال: حدثنا<sup>(١)</sup>، ولأنه لو تركها لامتنع فعلها في حق من تجب عليه. ومن يريد لها ممن سقطت عنه.

(١) سلف ٢٨٢ / تعليق (٢).



وعن أحمد: يجوز للإمام أيضاً. وتسقط عنه لعظم المشقة عليه، فهو أولى بالرخصة واختاره جماعة منهم المجذ. واختاره الشوكاني.

واحتج الموفق بأن ابن الزبير لم يصلها وكان إماماً، ولأنها إذا سقطت عن المأموم سقطت عن الإمام كحالة السفر.

قال الشوكاني: مجرد الإخبار في قوله: «وإنما مُجْمَعُونَ» لا يصلح للاستدلال به على الوجوب، ويدل على عدم الوجوب أن الترخيص عام لكل أحد ترك ابن الزبير للجمعة وهو الإمام إذ ذاك وقول ابن عباس: أصاب السنة، رجاله رجال الصحيح. وعدم الإنكار عليه من أحد من الصحابة. وأيضاً لو كانت الجمعة واجبة على البعض لكانت فرض كفاية وهو خلاف معنى الرخصة. اهـ بتصرف.

#### الترجيح:

قلت: والأحوط القول الأول وفي القول الثاني قوة والله أعلم.

فائدة: قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: إن وقع ذلك في بلد الإمام الأعظم وجب عليه، وإن لم يتول الصلاة، لأن المتولي للصلاة كالنائب عنه، وبدليل قوله: «وإنما مُجْمَعُونَ»، لأنه ﷺ هو الإمام الأعظم وإمامهم في الصلاة. اهـ مختصراً.

مسألة: فعلى المذهب إن اجتمع معه العدد المعتبر للجمعة أقامها، وإلا صلوا ظهراً. قال في القاعدة الثامنة عشر: وعلى رواية عدم السقوط - أي عن الإمام - فيجب أن يحضر معه من تنعقد به تلك الصلاة. ذكره صاحب «التلخيص» وغيره. فتصير الجمعة ههنا فرض كفاية، وتسقط بحضور أربعين اهـ.

وأما من لم يصل العيد مع الإمام فيلزمه السعي إلى الجمعة، بلغوا العدد المعتبر أو لا. قال في «شرح المنتهى»: قولاً واحداً. ثم إن بلغوا العدد المعتبر بأنفسهم بأن كانوا أربعين، أو حضر معهم تمام العدد إن كانوا دونه لزمتهم الجمعة لتوفر شروط الوجوب والصحة. وإن لم يبلغوا أربعين لا بأنفسهم ولا بحضور غيرهم معهم تحقق عذرهم لفوات شرط الصحة.

فائدة: سئل الشيخ محمد بن إبراهيم عن صلي العيد يوم الجمعة هل تسقط الجماعة في المسجد الظهر؟ فأجاب: لم يرد في الحديث أنهم يجتمعون ويصلون في المسجد، ويؤذن لهم ظهراً، والظاهر أنه لو فعل ذلك كان بدعة اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «وكذا سقط (خ) العيد بالجمعة».

ش: ويسقط العيد بالجمعة إن فعلت الجمعة قبل الزوال أو بعده، على الصحيح من المذهب.

الدليل: فعل ابن الزبير، وقول ابن عباس: أصاب السنة. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

وقيل: لا تسقط. وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي.

فعلى المذهب لا يلزمه شيء إلى العصر، روى أبو داود عن عطاء قال: اجتمع يوم الجمعة ويوم فطر على عهد ابن الزبير فقال: عيدان قد اجتمعا في يوم واحد، فجمعهم وصلى ركعتين بكرة، فلم يزد عليهما حتى صلى العصر.

وروي عن ابن عباس أنه بلغه فعل ابن الزبير فقال: أصاب السنة<sup>(٣)</sup>.

قال الخطابي: وهذا لا يجوز إلا على قول من يذهب إلى تقديم الجمعة قبل الزوال، فعلى هذا يكون ابن الزبير قد صلى الجمعة فسقط العيد والظهر، ولأن الجمعة إذا سقطت بالعيد مع تأكدها، فالعيد أولى أن يسقط بها.

فإن فعلت الجمعة بعد الزوال اعتبر العزم على الجمعة لترك صلاة العيد، قاله ابن تميم. وقال في «التنقيح» و«المنتهى»: فيعتبر العزم عليها، ولو فعلت قبل الزوال، وهو

---

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٤٤، ٤٥، و«الإنصاف» ٢/ ٤٠٣، ٤٠٤، و«شرح المنتهى» ٢/ ٣٠٥، و«المبدع» ٢/ ١٦٨، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٣١٩-٣٢١، و«الاختيارات» ص ١٤٩، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٢١٠-٢١٣، و«الدرر السنية» ٣/ ٢٣٢، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/ ٣٦، و«فتاوى إسلامية» ١/ ٤١٥، و«نيل الأوطار» ٣/ ٣٢١، و«قواعد ابن رجب» ص ٢٥، ٢٦، و«الأنصاف» ١/ ١٦٥، و«فتاوى اللجنة» ٨/ ١٧٩.

(٢) سلف ص ٢٨٣ / تعليق (١).

(٣) انظر ما قبله.

ظاهر «الفروع». وقدمه في «الإنصاف»<sup>(١)</sup>.

فائدة: يُستحب لمن صَلَّى الجمعة أن ينتظر صلاة العصر، فيصلّيها في موضعه، ذكره في «الفصول» و«المستوعب» ولم يذكره الأكثر.

الدليل: ما روى البيهقي عن سهيل بن سعد الساعدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ لكم في كلِّ جمعة حَجَّةٌ وعُمْرَةٌ، فالحجَّةُ التَّهْجِيرُ إلى الجمعة، والعُمْرَةُ انتظار العصر بعد الجمعة» قال البيهقي: حديث ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ويستحبُّ انتظار الصلاة بعد الصلاة.

الدليل: قوله ﷺ: «إنكم لن تَرَالُوا في صلاة ما انتظَرْتُموها»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ: فيه بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره، وفي لفظ «ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة» فأثبت للمتأمل حكم المصلي فيمكن أن يحمل قوله ﷺ: «ما دام في مصلاه» على المكان المعد للصلاة لا الموضع الخاص بالسجود فلا يكون بين الحديثين تخالف اهـ.

وكلامه في جلوسه بعد فجر وعصر إلى طلوع شمس وغروبها قد سبق.

قال في «الفروع»: وإن قام وجلس بمكان فيه فلا بأس، لقول الأصحاب: لا يجوز الخروج من معتكفه، وصرحوا بالمسجد، والأول أفضل وأولى، وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة: «إذا صَلَّى لم تزل الملائكة تُصَلِّي عليه ما دام في مصلاه: اللهم صل عليه، اللهم ارحمه، ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة»<sup>(٤)</sup> وفي الصحيح: «إذا

(١) انظر «كشف القناع» ٢/ ٤٥، و«الإنصاف» ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥، و«المغني» ٣/ ٢٤٣، و«الإفصاح» ١/ ١٦٥، و«معالم السنن» ٢/ ١١، و«التنقيح المشبع» ص ٩١، و«معونة أولي النهى» ٢/ ٣٠٦، و«الفروع» ٢/ ١٣٤.

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه» ٣/ ٢٤١ من طريق القاسم بن المهدي، عن أبي مصعب الزهري، عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه، عن سهيل بن سعد الساعدي، مرفوعاً.  
وقال: وكذلك رواه أبو أحمد بن عدي الحافظ في «الكامل» ٦/ ٢٠٦٢ عن القاسم بن عبد الله بن مهدي، تفرد به القاسم وروى ذلك عن أبي معشر، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً، وفيها جميعاً ضعف.  
قال الذهبي في «الميزان» ٣/ ٣٧٢: هذا موضوع باطل.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٠)، ومسلم (٦٤١) من حديث أنس، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٤٤٥)، ومسلم (٦٤٩).

دخل المسجد كان في الصلاة ما كانت الصلاة تحبسُهُ» وزاد في دعاء الملائكة: «اللهم اغفرْ له، اللهم تُبْ عليه، ما لم يؤذِ فيه، ما لم يحدث فيه»<sup>(١)</sup> وفي الصحيح: «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مُصَلَّاهُ ما لم يُحدثْ»<sup>(٢)</sup> وفي الصحيح: «أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسُهُ والملائكة تقول: اللهم اغفرْ له وارحمهُ، ما لم يَقُمْ من مُصَلَّاهُ أو يُحدثْ»<sup>(٣)</sup> وفي الصحيح: «لا يزال في الصلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن هبيرة: انتظرُ العبادة عبادةً، وإذا لم يحدث فهو على هيئة الانتظار، فنافى بحدِّثه حال المتأهين لها، فلذلك كان الدعاء من الملائكة له، ويتوجه احتمال لا يخرج حتى يزول النهي. ويصلي ركعتين، للخبر، وفيه ضعف.

قال صاحب «المحرر»: والأولى أن يشتغل بالذكر، وأفضله قراءة القرآن، وعن عطية العوفي - وهو ضعيف - عن أبي سعيد مرفوعاً: «يقول الله: مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْ دُعَائِي وَمَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ ثَوَابِ الشَّاكِرِينَ، وَإِنْ فَضَّلَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضَّلَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ» رواه الترمذي وقال: حسن غريب<sup>(٥)</sup>، وعن ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ أَفْضَلُ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ»<sup>(٦)</sup> رواه أبو حفص بن شاهين، وذكر أن خبر أبي سعيد يُفسره، وأن بعضهم حملة على ظاهره، قال ابن حبان: هذا موضوع ما رواه إلا صفوان بن أبي الصهباء، وذكر ابن الجوزي الخبرين في «الموضوعات»، كذا قال، وليس خبر أبي سعيد بموضوع، وفي حُسْنِهِ نظرٌ، وقال تعالى:

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧)، ومسلم (٦٤٩) (٢٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٦٤٩) (٢٧٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٧٦).

(٥) أخرجه الترمذي (٢٩٣٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٥١)، من طريق عطية العوفي. وانظر

«المجروحين» لابن حبان ٣٧٦/١، و«الموضوعات» ٣/١٦٥-١٦٦.

(٦) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٨٥٠)، وقال الحافظ في «الفتح» ١١/١٣٤: بسند لين.

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup> وعنه أيضاً مرفوعاً: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ»، رواهما الترمذي وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، وعنه أيضاً مرفوعاً: «أَعْجَزُ النَّاسِ مَنْ عَجَزَ بالدُّعَاءِ، وَأَبْخَلُ النَّاسِ مَنْ بَخَلَ بالسلام» حديث حسن رواه أبو يعلى الموصلي وغيره<sup>(٣)</sup> وينبغي لمن قَصَدَ المسجدَ أن ينوي الاعتكافَ، ولم يره شيخنا، - أي ابن تيمية - ويأتي آخر الاعتكاف. اهـ.

فائدة: قال بعضُ الأصحاب: من البدع المنكرة كَتَبَ كثيرٌ من الناسِ الأوراقَ التي يُسمونها حفاظاً في آخرِ جمعةٍ من رمضان في حال الخطبة، لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة والانتعاض بها والذكر والدعاء، وهو من أشرف الأوقات، وكتابة ما لا يُعرفُ مَنَعَاهُ كَعَسَهلُون، ونحوه، وقد يكونُ دالاً على ما ليس بصحيح ولا مشروع، ولم يُنقل ذلك عن أحدٍ من أهل العلم.

قال أحمد: إذا كانوا يقرأون الكتاب يوم الجمعة على الناس بعد الصلاة، أعجب إليَّ أن يسمع إذا كان فتحاً من فتوح المسلمين، أو كان فيه شيء من أمور المسلمين فليستمع، وإن كان شيئاً إنما فيه ذكرهم فلا يستمع. وقال في الذين يُصلُّون في الطُرقات: إذا لم يكن بينهم بابٌ مغلقٌ فلا بأس. وسئل عن رجلٍ يُصلِّي خارجاً من المسجد يوم الجمعة، وأبواب المسجد مغلقة، قال: أَرَجُو أن لا يكونَ به بأس. وسئل عن الرجل يُصلِّي يوم الجمعة وبينه وبين الإمام سُترة. قال: إذا لم يكن يُقدِّرُ على غير ذلك. وقال: إذا دخلوا يوم الجمعة في دارٍ في الرَّحبة، فأغلقوا عليهم الباب، فلم يقدروا

(١) أخرجه أحمد (٩٧٠١) و(٩٧١٧) و(١٠١٨٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٨)، وابن ماجه (٣٨٢٧)، والترمذي (٣٣٧٣)، وأبو يعلى (٦٦٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٤٥٢) وفي «الدعاء» (٢٣)، والحاكم ١/ ٤٩١.

وإسناده ضعيف، وانظر تمام تخريجه في «المستد».

(٢) حديث حسن، وأخرجه الترمذي (٣٣٧٠)، وابن ماجه (٣٨٢٩)، وصححه ابن حبان (٨٧٠)، والحاكم ١/ ٤٩٠، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه أبو يعلى (٦٦٤٩)، والطبراني في «الدعاء» (٦٠)، وفي «الأوسط» (٥٥٨٧)، والبيهقي في «الشعب» (٨٧٦٧) و(٨٧٦٨)، وصححه ابن حبان (٤٤٩٨).

وفي الباب عن عبد الله بن مغفل عند الطبراني في «الدعاء» (٦١) وفي «الأوسط» (٣٤١٦).

أن يَخْرُجُوا، وكانوا يَسْمَعُونَ التَّكْبِيرَ، فَإِنْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا وَيَرَوْنَ النَّاسَ، كَانَ جَائِزًا، وَيَعِيدُونَ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ مَغْلَقًا؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُونُوا مَعَ صَلَاةِ الْإِمَامِ. وَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا فِي دَارٍ وَلَمْ يَرَوْا الْإِمَامَ، كَانُوا مُتَحِيزِينَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، فَإِذَا اتَّفَقَ مَعَ ذَلِكَ عَدَمُ الرُّؤْيَةِ، لَمْ يَصِحَّ. وَأَمَّا إِنْ كَانُوا فِي الرَّحْبَةِ أَوْ الطَّرِيقِ، فَلَيْسَ بَيْنَهُمْ إِلَّا بَابُ الْمَسْجِدِ، وَيَسْمَعُونَ حِسَّ الْجَمَاعَةِ، وَلَمْ يُفْتِ إِلَّا الرُّؤْيَةُ، فَلَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ.

خاتمة: روى ابن السني من حديث أنس مرفوعاً: «من قرأ إذا سَلَّمَ الإمام يوم الجمعة قبل أن يثني رجلَيْهِ فاتحة الكتاب ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَالْمَعْوَدَتَيْنِ سَبْعًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بَعْدُ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»<sup>(١)</sup>(٢).

فائدة: قال الشيخ عبدالله بن محمد: ومن البدع ما اعتبر في بعض البلاد من صلاة الخمسة الفروض بعد آخر جمعة من رمضان، وهذه من البدع المنكرة إجماعاً فَيُرْجَرُونَ عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ الرَّجْرِ اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) سلف ص ١٣٤ / تعليق (٣).

(٢) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٥٤، ٥٥، و«المغني» ٣/ ٢٥١، ٢٥٢، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٤١٢، و«الفروع» ٢/ ١٣٥، ١٣٦، و«المستوعب» ٣/ ٤٦، و«المحرر» ١/ ١٤٤، و«فتح الباري» ١/ ٥٣٨.

(٣) «الدرر السنية» ٣/ ٢٣٣، ٢٣٥.

## باب صلاة العيدين

أي: صفتها وأحكامها وما يتعلق بذلك. سُمِّيَ اليومُ المعروفُ عيداً، لأنه يعودُ ويتكررُ لأوقاته. وقيل: لأنه يعودُ بالفرحِ والسرورِ.

وقيل: تفاؤلاً ليعودَ ثانيةً، كالقافلة، وهو من عادَ يعودُ. فهو الاسمُ منه، كالقيلِ من القولِ، وصارَ علماً على اليومِ المخصوصِ، لما تقدم، وجُمعَ على أعيادٍ بالياء وأصله الواو للزومها في الواحدِ.

وقيل: للفرقِ بينه وبين أعوادِ الخشب<sup>(١)</sup>.

نص: «فَرَضْتُ (خ) على الكفاية. إذا تركَهَا أهلُ بَلَدٍ قَاتَلَهُمُ الإمامُ».

ش: وصلاةُ العيدين مشروعةٌ إجماعاً.

قال النووي: أجمعَ المسلمون على أن صلاةَ العيدِ مشروعةٌ وعلى أنها ليستَ فرضٌ عينٍ اهـ.

قلت: وادعاءُ النووي الإجماعَ على أنها ليستَ فرضٌ عينٍ مردودٌ بما سيأتي من أن الإمامَ أحمدَ قال بذلك في رواية اختارها ابن تيمية، ونقل عن أبي حنيفة والله أعلم.

ونقل في «الإفصاح» اتفاقَ الأربعة على مشروعيتهما.

وهي فرضٌ كفاية على المذهب، خلافاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف، وبه قال بعضُ أصحابِ الشافعي وأبي حنيفة. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: الأصلُ في صلاةِ العيدِ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ.

---

(١) انظر «كشف القناع» ٥٥/٢، و«المبدع» ١٧٨/٢، و«المجموع شرح المذهب» ٥/٥.

أما الكتابُ فقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ وهي صلاةُ العيدِ في قول عكرمة وعطاء وقتادة. قال في «المغني» و«الشرح»: وهو المشهورُ في التفسير.

وأما السنةُ فثبتَ بالتواترِ أن رسولَ الله ﷺ كَانَ يُصَلِّي صلاةَ العيدين، قال ابن عباس: شهدتُ صلاةَ الفطرِ مع رسولِ الله ﷺ وأبي بكرٍ وعمرَ فكلُّهم يُصَلِّيها قبلَ الخطبةِ<sup>(١)</sup>. وعنه أن النبي ﷺ صَلَّى العيدَ بغيرِ أذانٍ ولا إقامةٍ. متفق عليهما<sup>(٢)</sup>. وكان النبي ﷺ والخلفاءُ بعده يداومون عليها، لأنها من أعلامِ الدينِ الظاهرة، فكانت واجبةً كالجهادِ، بدليلِ قتلِ تاركِها. ولم تَجِبْ على الأعيانِ لحديثِ الأعرابي متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

وروي أن أولَ صلاةٍ عيدٍ صلاها النبي ﷺ عيدُ الفطرِ، في السنةِ الثانيةِ من الهجرة، وواظبَ على صلاةِ العيدين حتى مات.

وعن أحمد: فرضُ عينٍ اختارها الشيخ تقي الدين ابن تيمية وقال: قد يقالُ بوجوبها على النساءِ وغيرهنَّ أهد. واختارها أيضاً ابن القيم، والصنعاني والشوكاني، والشيخ عبدالرحمن السعدي. وقال ابن القيم: هذا نص الشافعي أهد.

وقال أبو حنيفة: هي واجبةٌ على الأعيان وليست فرضاً؛ لأنها صلاةٌ شرعتُ لها الخطبةُ فكانت واجبةً على الأعيان وليست فرضاً كالجمعة.

وقال الشوكاني: لأنه قد انضمَّ إلى ملازمته ﷺ لصلاةِ العيدِ على جهةِ الاستمرارِ وعدمِ إخلاله بها الأمرُ بالخروجِ إليها، بل ثبت أمرُهُ ﷺ بالخروجِ للعواتقِ

---

(١) أخرجه البخاري (٩٦٢)، ومسلم (٨٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٩٥٩)، ومسلم (٨٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١)، وابن حبان (١٧٢٤) من حديث طلحة بن عبيد الله، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، من أهل نجد، ثائر الرأس، يُسمع دويَّ صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال له رسول الله ﷺ: «خمسُ صلواتٍ في اليومِ والليلة». قال: هل عليَّ غيرهن؟ قال: «لا إلا أن تطوع». . . الحديث.



والْحَيْضُ وذَوَاتِ الْخُدُورِ، وبَالِغٍ فِي ذَلِكَ حَتَّى أَمَرَ مَنْ لَهَا جَلْبَابٌ أَنْ تُلْبِسَ مِنْ لَا جَلْبَابَ لَهَا<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْفَرَائِضِ، بَلْ ثَبَتَ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْقُرْآنِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ أَئِمَّةُ التَّفْسِيرِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ فَقَالُوا: الْمُرَادُ صَلَاةُ الْعِيدِ وَنَحَرُ الْأَضْحِيَّةِ<sup>(٢)</sup>. وَمِنْ مَقَوِّياتِ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فَرَضٌ إِسْقَاطُهَا لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَالنَّوَافِلُ لَا تُسْقِطُ الْفَرَائِضَ فِي الْغَالِبِ اهـ.

وعن أحمد: هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَدَاوُدُ، وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ، وَنَقَلَهُ النَّوَوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ فِي «الْإِفْصَاحِ»: هِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

الدَّلِيلُ: قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ حِينَ ذَكَرَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ...» الْحَدِيثُ. وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ ذَاتُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ لَمْ يُشْرَعْ لَهَا أَذَانٌ فَلَمْ تَجِبْ ابْتِدَاءً بِالْشَّرْعِ كَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَالْكَسُوفِ.

قَالَ الْمَوْفِقُ: وَلِنَا، عَلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى الْأَعْيَانِ، أَنَّهَا لَا يُشْرَعُ لَهَا الْأَذَانُ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى الْأَعْيَانِ، كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَلِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ وَمَنْ وَافَقَهُ يَقْتَضِي نَفْيَ وَجُوبِ صَلَاةٍ سِوَى الْخَمْسِ، وَإِنَّمَا خُولِفَ بِفَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَنْ صَلَّى مَعَهُ، فَيَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ مِثْلَهُمْ، وَلِأَنَّهَا لَوْ وَجِبَتْ عَلَى الْأَعْيَانِ لَوَجِبَتْ خُطْبَتُهَا، وَوَجِبَ اسْتِمَاعُهَا كَالْجُمُعَةِ. وَلِنَا، عَلَى وَجُوبِهَا فِي الْجُمُعَةِ، أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، بِقَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾. وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَمُدَاوِمَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى

(١) ثَبَتَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (٣٢٤)، وَمُسْلِمٍ (٨٩٠)، وَابْنِ حِبَانَ (٢٨١٦) وَ(٢٨١٧)، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ الْعَوَاتِقَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى، وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِإِحْدَانَا جَلْبَابٌ؟ قَالَ: «لَتُعْرَهَا جَلْبَابُهَا».

(٢) انْظُرْ «الدر المنثور» للسيوطي ٦٥١/٨.

فعلها، وهذا دليل الوجوب. ولأنها من أعلام الدين الظاهرة، فكانت واجبة كالجمعة، ولأنها لو لم تجب لم يجب قتال تاركيها، كسائر السنن، يُحقَّقُه أن القتال عقوبة لا تتوجَّه إلى تارك مندوب كالقتل والضرب.

فأما حديث الأعرابي فلا حجة لهم فيه؛ لأن الأعراب لا تلزمهم الجمعة، لعدم الاستيطان، فالعيد أولى. والحديث الآخر مخصوص بما ذكرناه، على أنه إنما صرح بوجوب الخمس، وخصها بالذكر، لتأكيدها ووجوبها على الأعيان، ووجوبها على الدوام، وتكررها في كل يوم وليلة، وغيرها يجب نادراً ولعارض، كصلاة الجنائز والمنذورة والصلاة المختلف فيها، فلم يذكرها، وقياسهم لا يصح؛ لأن كونها ذات ركوع وسجود لا أثر له، بدليل أن النوافل كلها فيها ركوع وسجود، وهي غير واجبة، فيجب حذف هذا الوصف، لعدم أثره، ثم يُنقض قياسهم بصلاة الجنائز، وينتقض على كل حال بالمنذورة. اهـ.

وقال الصنعاني في الرد على الاستدلال بحديث: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد»: وأجيب بأنه استدلال بمفهوم العدد وبأنه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة اهـ.

وقال ابن تيمية: وقول من قال لا تجب في غاية البعد، فإنها من أعظم شعائر الإسلام، والناس يجتمعون لها أعظم من الجمعة، وقد شرع فيها التكبير. وقول من قال: هي فرض على الكفاية، لا ينضبط، فإنه لو حضرها في المصر العظيم أربعون رجلاً لم يحصل المقصود وإنما يحصل بحضور المسلمين كلهم كما في الجمعة اهـ.

مسألة: إن تركها أهل بلد، يبلغون أربعين بلا عذر قاتلهم الإمام كالأذان، لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة، وفي تركها تهاون بالدين وهو المذهب.

وعلى أنها سنة لا يقاتلون على الصحيح من المذهب. وقال أبو المعالي: يقاتلون أيضاً.

وكره أن ينصرف من حضر مصلّى العيد ويتركها كتفويته حصول أجرها من غير

قال الشيخ عثمان: اعلم أن من الأصحاب من عبّر هنا وفي باب الأذان بالاتفاق ومنهم من عبّر بالترك، والظاهر: أنه من قبيل الاحتباك، وهو أن يحذف من إحدى الجملتين ما يدل على الأخرى، فالتقدير في الباب: إذا حصل اتفاق وترك قاتلهم الإمام، أما الاتفاق وحده فهو عزم على الترك لا ترك حقيقة، وكذا الترك بلا اتفاق يكون جهلاً أو كسلاً أو تهاوناً، فلا يُقاتلون عليه ابتداءً، بل يؤمرون فإن امتثلوا وإلا قُوتلوا لاجتماع الأمرين إذاً: أعني الترك والاتفاق، ولعل هذا هو تحرير الكلام خلافاً لما يُفهم من «حاشية الحجاوي» على «التنقيح»، والله أعلم اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «وشرط لوجوبها شروط الجمعة، فلا تُقيمها و هـ إلا حيث تُقام. ونعتبر (و هـ) الاستيطان، والعدد».

ش: ويُشترط لوجوب صلاة العيد شروط الجمعة، لأنها صلاة لها خطبة راتب، أشبهت الجمعة، ولأنه ﷺ وافق العيد في حجته ولم يُصل.

مسألة: ويُشترط لصحتها استيطان أربعين على الصحيح من المذهب وفقاً لأبي حنيفة، لأن النبي ﷺ لم يصلها في سفره ولا خلفاؤه.

ويشترط عدد الجمعة لما تقدم على الصحيح من المذهب، واختار ابن تيمية شرطية الاستيطان وعدد الجمعة.

والرواية الثانية: لا يُشترطان، وعند مالك والشافعي لا يشترط الاستيطان ولا العدد.

قال ابن عقيل: إذا قلنا من شرطها العدد، وكانت قرية إلى جانب قرية أو مصر

(١) انظر «كشف القناع» ٥٥/٢، ٥٦، و«الإنصاف» ٤٢٠/٢، و«المبدع» ١٧٨/٢، و«المغني» ٢٥٣/٣ - ٢٥٥، و«المجموع شرح المذهب» ٥/٥، ٦، و«الاختيارات» ص ١٥٠، و«مجموع الفتاوى» ١٦١/٢٣، ١٦٢، و«حاشية العنقري» ٣٠٥/١، و«المختارات الجلية» ص ٧٢، و«نيل الأوطار» ٣٥٢/٣، ٣٥٣، و«كتاب الصلاة» ص ٢٩، و«سبل السلام» ١١٤/٢، ١١٥، و«الإفصاح» ١٦٨/١، و«فتاوى اللجنة» ٢٨٤/٨، و«الشرح الكبير» ٤٩٧/١.

تُصَلَّى فِيهِ الْعِيدُ لَزِمَهُمُ السَّعْيُ إِلَى الْعِيدِ، سَوَاءَ كَانُوا يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ أَمْ لَا، لِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ إِتْيَانُهَا مَعَ عَدَمِ السَّمَاعِ لِتَكَرُّرِهَا، بِخِلَافِ الْعِيدِ فَإِنَّهُ لَا يَتَكَرَّرُ، فَلَا يَشُقُّ إِتْيَانُهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الشَّرْحِ». قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ الْمَجْدُ: لَيْسَتْ بِدُونِ اسْتِطْطَانٍ وَعَدِيدِ سَنَةٍ مُؤَكَّدَةً إِجْمَاعًا اهـ.

مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَشْتَرُطُ لَهَا إِذْنُ إِمَامٍ كَالْجُمُعَةِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، فَلَا تَقَامُ الْعِيدُ إِلَّا حَيْثُ تَقَامُ الْجُمُعَةُ، لَمَّا تَقَدَّمَ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يُشْتَرُطُ إِذْنُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: قُلْتُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْقَوْلَ بِاشْتِرَاطِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ بِالِاشْتِرَاطِ فِي الْعِيدِ اهـ.

مَسْأَلَةٌ: قَالَ النَّوَوِيُّ: تُسَنُّ صَلَاةُ الْعِيدِ جَمَاعَةً وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ اهـ.

مَسْأَلَةٌ: وَيَفْعَلُهَا الْمَسَافِرُ وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمَنْفَرْدُ تَبَعًا لِأَهْلِ وَجُوبِهَا وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ. لَكِنْ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضِيَهَا مَنْ فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ كَمَا يَأْتِي مُوَضَّحًا.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضِيَهَا قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. اهـ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ: يُصَلِّيُهَا الْمَنْفَرْدُ وَالْمَسَافِرُ، وَالْعَبْدُ وَالنِّسَاءُ، عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْاسْتِطْطَانُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَرْطِهَا الْجَمَاعَةُ، كَالنَّوَافِلِ، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ مَرَّةً، ثُمَّ أَرَادُوا أَنْ يُصَلُّوا، لَمْ يَخْطُبُوا وَصَلُّوا بِغَيْرِ خُطْبَةٍ، كَيْلَا يُؤَدِّيَ إِلَى تَفْرِيقِ الْكَلِمَةِ.

قَالَ الْمَوْفِقُ: وَالتَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى مَا قِيلَ بِهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: تَنَازَعَ النَّاسُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ. هَلْ تُشْتَرُطُ لِهَمَا

الإقامة أم تُفعل في السفر؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: من شرطها جميعاً الإقامة، فلا يشرعان في السفر. هذا قول الأكثرين، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في أظهر الروايتين عنه.

والثاني: يُشترط ذلك في الجمعة دون العيد، وهو قول الشافعي، وأحمد في الرواية الثانية عنه.

والثالث: لا يشترط لا في هذا ولا هذا، كما يقوله من يقوله من الظاهرية، وهؤلاء عمدتهم مطلق الأمر، ولقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ﴾ ونحو ذلك. وزعموا أنه ليس في الشرع ما يُوجب الاختصاص بالمقيم. والذين فرّقوا بين الجمعة والعيد قالوا: العيد إما نقل وإما فرض على الكفاية، ولا يسقط به فرض آخر كما تسقط الظهر بالجمعة، والنوافل مشروعة للمقيم والمسافر كصلاة الضحى، وقيام الليل، والسنن الرواتب، وكذلك فرض الكفاية كصلاة الجنائز.

والصواب بلا ريب هو القول الأول، وهو أن ذلك ليس بمشروع للمسافر، فإن رسول الله ﷺ كان يسافر أسفاراً كثيرة، فقد اعتمر ثلاث عمرٍ سوى عمرة حجته، وحج حجة الوداع ومعه ألف مؤلفة، وغزا أكثر من عشرين غزاة ولم ينقل عنه أحد قط أنه صلى في السفر لا جمعة ولا عيداً، بل كان يصلي ركعتين ركعتين في جميع أسفاره. اهـ.

مسألة: ولا بأس بحضورها النساء غير مطيبات ولا لابسات ثياب زينة أو شهرة على الصحيح من المذهب، لقوله ﷺ: «وَلْيَخْرُجَنَّ وَهُنَّ ثَفَلَاتٌ»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود، قال النووي: بإسناد حسن ولم يضعفه وما لم يضعفه فهو حسن عنده.

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (٩٦٤٥)، وأبو داود (٥٦٥)، وصححه ابن خزيمة (١٦٧٩)، وابن حبان (٢٢١٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وفي الباب عن زيد بن خالد عن أحمد ١٩٢/٥، وابن حبان (٢٢١١)، وإسناده حسن. وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

وقوله: «تَفَلَّاتُ» بفتح التاء المشناة فوق وكسر الفاء اهـ.

وَيَعْتَزِّلْنَ الرِّجَالَ فَلَا يَخْتَلِطْنَ بِهِمْ، وَيَعْتَزِّلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَى لِلْخَبْرِ<sup>(١)</sup> بَحِيثُ يَسْمَعُنَ الْخُطْبَةَ لِيَحْصَلَ الْمَقْصُودُ.

وعن أحمد: يُسْتَحَبُّ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ ذَوِي الْهَيْئَاتِ وَالْمُسْتَحْسِنَاتِ. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وَحُمِّلَ الْأَمْرُ بِخُرُوجِهِنَّ عَلَى النَّدْبِ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ عُلِّلَ خُرُوجُهُنَّ بِشَهَادَةِ الْخَيْرِ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا عُلِّلَ بِذَلِكَ، وَلَكَانَ خُرُوجُهُنَّ لِأَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِنَّ، لَامْتَنَالِ الْأَمْرَ، قَالَ الصَّنْعَانِيُّ: وَفِيهِ تَأْمَلُ فَإِنَّهُ قَدْ يُعْلَلُ الْوَاجِبُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْعَوَائِدِ وَلَا يُعْلَلُ بِأَدَائِهِ اهـ.

وقد رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: حَقٌّ عَلَى كُلِّ ذَاتٍ نِطَاقٌ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدَيْنِ<sup>(٢)</sup>. وكان ابن عمر يُخْرِجُ مِنْ اسْتِطَاعٍ مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعِيدَيْنِ<sup>(٣)</sup>. وروى أم عطية، قالت: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى؛ الْعَوَاتِقُ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِّلْنَ الصَّلَاةَ، وَيَشْهَدْنَ

(١) يشير لحديث أم عطية السالف ص ٢٩٣ / تعليق (١)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٢/٢ عن أبي بكر - رضي الله عنه - قوله.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٨٢/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٢٧) عن علي - رضي الله عنه - قوله.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٧٠/٢: وقد ورد هذا مرفوعاً بإسناد لا بأس به أخرجه أحمد [٣٥٨/٦]، وأبو يعلى [٧١٥٢]، وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس، عن أخت عبد الله بن رواحة، به والمرأة لم تُسَمَّ، والأخت اسمها عمرة صحابية. اهـ.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف لجهالة حال المرأة الراوية عن عمرة، وأخرجه الطيالسي (١٦٢٦)، والطبراني ٢٤/ (٨٤٧)، والبيهقي ٣/ ٣٠٦، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٦٣/٤.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢/ ٢٠٠، وقال: وفيه امرأة تابعة لم يذكر اسمها.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٢/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٢٨) بإسناد صحيح عن ابن عمر - رضي الله عنها -.

الخير، ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله: إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال: «لَتَلْبَسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جَلْبَابِهَا». متفق عليه<sup>(١)</sup>. وهذا لفظ رواية مسلم، ولفظ رواية البخاري، قالت: كُنَّا نُوَمِّرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ، حَتَّى تَخْرُجَ الْبَكْرُ مِنْ خِدْرِهَا، وَحَتَّى يَخْرُجَ الْحَيْضُ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ، فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ.

وعن أم عطية، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ، فَسَلَّمَ، فَردَدْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَنَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُنَّ، وَأَمَرْنَا بِالْعِيدَيْنِ أَنْ نُخْرِجَ فِيهِمَا الْحَيْضَ وَالْعَتَقَ، وَلَا جُمُعَةَ عَلَيْنَا، وَنَهَانَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

ورَجَّحَ الْوَجُوبَ الصَّنْعَانِي وَقَالَ: وَيُؤَيِّدُ الْوَجُوبَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ نِسَاءَهُ وَبَنَاتَهُ فِي الْعِيدَيْنِ<sup>(٣)</sup>. وهو ظاهر في استمرار ذلك منه ﷺ وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصريح في الشَّوَابِّ وفي العجائز بالأولى اهـ.

قال النووي: العَوَاتِقُ جَمْعُ عَاتِقٍ وَهِيَ الْبَنْتُ الَّتِي بَلَغَتْ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: هِيَ الْبَالِغَةُ مَا لَمْ تَعْنَسْ. وقيل: هي التي لم تتزوج. قال ثعلب: سُمِّيَتْ عَاتِقًا لِأَنَّهَا عَتَقَتْ مِنْ ضَرِّ أَبَوَيْهَا وَاسْتَحْدَامِهِمَا، وَامْتِهَانِهَا بِالْخُرُوجِ فِي الْأَشْغَالِ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هِيَ فَوْقَ الْمُعْصِرِ، وَقَالَ ثَابِتٌ: هِيَ الْبَكْرُ الَّتِي لَمْ تَخْرُجْ إِلَى زَوْجٍ، وَقَالَ

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤)، ومسلم (٨٩٠).

(٢) أخرجه أحمد ٨٥/٥، وأبو داود (١١٣٩)، وابن خزيمة (١٧٢٢) و(١٧٢٣) من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية الأنصاري، عن جدته أم عطية. فذكرته.

وهذا إسناد ضعيف لجهالة حال إسماعيل بن عبد الرحمن، ومتنه صحيح، وانظر ما قبله.

(٣) حديث صحيح لغيره، أخرجه الإمام أحمد (٢٠٥٤)، وابن ماجه (١٣٠٩)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧١٤) و(١٢٧١٥)، والبيهقي ٣/٣٠٧ من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وانظر حديث أم عطية السالف تعليق (١).

الخطابي: هي البنت عقب بلوغها. قال صاحب «المطالع»: وقيل: هي التي أشرفت على البلوغ. وقوله: ذوات الخُدُورِ جمعُ خِدرٍ وهو السُّتر اهـ.  
وعنه: يكره وكرهه النخعي، ويحیی الأنصاري، وقالوا: لا نعرف خروج المرأة في العيدين عندنا.

وكرهه سفيان، وابن المبارك، وهو قول مالك، وأبي يوسف.  
وعنه: يكره للشابة دون غيرها. ورخص أهل الرأي للمرأة الكبيرة وكرهوه للشابة لما في خروجهن من الفتنة.  
وقول عائشة: لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء، لمنعهن المساجد كما مُنعت نساء بني إسرائيل<sup>(١)</sup>.

قال الموفق: وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع، وقول عائشة مختص بمن أحدثت دون غيرها، ولا شك بأن تلك يكره لها الخروج اهـ.  
وعنه: لا يعجبني خروجهن في وقتنا، وقال الشيخ عبدالله أبا بطين: لا يعجبني في زماننا هذا لأنهن فتنة وكذا سائر الصلوات اهـ.

الدليل: قول عائشة عند البخاري ومسلم. ولفظ البخاري قالت: لو أدرك النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما مُنعت نساء بني إسرائيل.

قال ابن تيمية: ما كان يشهد الجمعة والجماعة من النساء إلا أقلهن؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وبيوتهن خير لهن» متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وقال: «صلاة إحدائكن في مَخْدَعِهَا أفضل من صلاتها في حُجْرَتِهَا، وصلاتها في حُجْرَتِهَا

---

(١) أخرجه البخاري (٨٦٩)، ومسلم (٤٤٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٧١٣) عن عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٠)، ومسلم (٤٤٢)، وابن حبان (٢٢٠٩) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.



أفضل من صلاتها في دارها، وصلاتها في دارها أفضل من صلاتها في مسجد قومها، وصلاتها في مسجد قومها أفضل من صلاتها معي - أو قال - خلفي» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. فقد أخبر المؤمنات: أن صلاتهن في البيوت أفضل لهن من شهود الجمعة والجماعة، إلا العيد فإنه أمرهن بالخروج فيه، ولعله - والله أعلم - لأسباب:

أحدها: أنه في السنة مرتين فقبل بخلاف الجمعة والجماعة.

الثاني: أنه ليس له بدل خلاف الجمعة والجماعة، فإن صلاتها في بيتها الظهر هو جمعتهما.

الثالث: أنه خروج إلى الصحراء لذكر الله فهو شبيه بالحج من بعض الوجوه، ولهذا كان العيد الأكبر في موسم الحج موقفة للحجيج، ومعلوم أن الصحابييات إذا علمن أن صلاتهن في بيوتهن أفضل لم يتفق أكثرهن على ترك الأفضل؛ فإن ذلك يلزم أن يكون أفضل القرون على المفضول من الأعمال.

فإن قيل: هذا التفضيل إنما وقع في حق من بعد الصحابييات لما أحدث النساء ما أحدثن، ولأن من بعد الرسول من الأئمة لا يساويه؛ فأما الصحابييات فصلاتهن خلف النبي ﷺ كانت أفضل، ويكون هذا الخطاب عاماً خرج منه القرن الأول؛ فإن تخصيص العموم جائز.

قلنا: هذا خلاف ما علم بالاضطرار من لغة العرب والعجم، وخلاف ما علم بالاضطرار من دين المسلمين، وخلاف ما فطر الله عليه العقلاء، وخلاف ما أجمع المسلمون عليه؛ وذلك لأن قوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله! وبيوتهن خير لهن» قد أجمع المسلمون على أن الحاضرين تحقق دخولهم فيه. واختلفوا في القرن الثاني والثالث هل يدخلون بمطلق الخطاب أم بدليل منفصل؟ فيه قولان، فأما

(١) حديث صحيح، أخرجه أبو داود (٥٧٠) ومن طريقه أخرجه البيهقي في «شرح السنة» (٨٦٥)، وصححه ابن خزيمة (١٦٩٠)، والحاكم ٢٠٩/١، ووافقه الذهبي.

دخول الغائب دون الحاضر فممتنع باتفاق.

ثم اللغة تحيله، فإنَّ قوله: «لا تمنعوا إماء الله» لا ريب أنه خطابٌ للصحابة - رضي الله عنهم - ابتداءً، فكيف تحيل اللغة أن لا يدخلوا فيه. ويدخل فيه من بعدهم؟ أهل اللغة لا يشكون أن هذا ممتنع.

ثم قد علمنا بالاضطرار أن أوامر القرآن والسنة شملت الصحابة ثم من بعدهم، وقد يُقال أو يُتوهم في بعضها: أنها شملتهم دون من بعدهم، فأما اختصاص من بعدهم بالأوامر الخطابية دونهم فهذا لا وجود له.

وأما مخالفته «للفطر» فما من سليم العقل يُعرض عليه هذا إلا أنكره أشدَّ الإنكار، ثم هب هذا أمكن في قوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» فكيف بقوله: «صلاة إحداهن في مسجد قومها أفضل من صلاتها معي، أو خلفي؟» أليس نصاً في صلاتهن في بيوتهن في مسجد النبي ﷺ خلفه؟ وصلى الله على محمد. اهـ.

وقيل: إن الحديث في الأمر بإخراجهن منسوخ. قال الطحاوي: إن ذلك كان في صدر الإسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد، فيكون فيه إرهابٌ للعدو ثم نسخ.

قال الصنعاني: وتُعقب أنه نسخ بمجرد الدعوى، ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهن وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة، ولا حاجة إليهن لقوة الإسلام حينئذ، ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين. ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته ﷺ بمدة ولم يخالفها أحد من الصحابة.

وأما قول عائشة: لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد فهو لا يدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به بل فيه دليل على أنهن لا يمنعن، لأنه لم يمنعهن ﷺ بل أمر بإخراجهن، فليس لنا أن نمنع ما أمر به.

الترجيح: قلت: والراجح القول باستحباب خروج النساء لصلاة العيد ولا يجب ذلك، ومن قال بالوجوب فقوله مردود؛ لأن صلاة العيد ليست فرض عين على الرجال فكيف تكون واجبة على النساء، ثم إن الصلوات الخمس التي هي فرض عين الأفضل للنساء أن يصلينها في بيوتهن، فكيف بما ليس فرض عين. يوضحه أن المرأة مطلوب منها البقاء في بيتها إلا عند الحاجة، لذا لم يوجب الشارع عليها صلاة الجمعة. ويدل على ذلك إخراج الحيض مع أن الحائض لا تجوز منها الصلاة، هذا مع ما ذكره فيما تقدم. والله أعلم.

نص: «وتدخل (و هـ) وقتها بارتفاع الشمس قيد رُمح».

ش: وقت صلاة العيد كصلاة الضحى من ارتفاع الشمس قيد رُمح إلى قبيل الزوال هذا المذهب، وأشار المؤلف إلى موافقة أبي حنيفة لهذا القول.

الدليل: أنه ﷺ ومن بعده لم يصلوها إلا بعد ارتفاع الشمس بدليل الإجماع على فعلها في ذلك الوقت، لم يكن يفعل إلا الأفضل.

وروى الحسن: أن النبي ﷺ كان يغدو إلى الفطر والأضحى حين تطلع الشمس فيتم طلوها، وكان يفتتح الصلاة إذا حضر (٢).

مسألة: ولا يدخل وقت العيد بطلوع الشمس قبل ارتفاعها قيد رُمح.

التعليل: لأنه وقت نهي عن الصلاة فيه، فلم يكن وقتاً للعيد، كما قبل طلوعها.

وقال أصحاب الشافعي: أول وقتها إذا طلعت الشمس؛ لما روى يزيد بن حمير، قال: خرج عبدالله بن بسر، صاحب رسول الله ﷺ في يوم عيد فطر أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام، وقال: إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه. وذلك حين صلاة التسيح. رواه أبو

(١) انظر «كشف القناع» ٢/ ٥٨، ٥٩، و«الإنصاف» ٢/ ٤٢٤-٤٢٧، و«المبدع» ٢/ ١٨١، و«المغني» ٣/ ٢٦٣-٢٦٥، ٢٨٧، و«المجموع شرح المذهب» ٥/ ١٣، ٢٤، و«الآختيارات» ص ١٥٠، و«مجموع الفتاوى» ٦/ ٤٥٨-٤٦٠ و ٢٤/ ١٧٧، ١٧٨، و«حاشية العنقري» ١/ ٣٠٧، و«الدرر السنية» ٣/ ٢٣٩، و«الفروع» ٢/ ١٣٧، و«سبل السلام» ٢/ ١١٢، ١١٣، و«الإفصاح» ١/ ١٦٨، و«فتاوى اللجنة» ٨/ ٢٨٤، و«معالم السنن» ٢/ ٢٨، و«الشرح الكبير» ١/ ٥٠٢.

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» ١/ ٢٣٢ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٣/ ٢٨٢ وفي «المعرفة» (٦٨٣٧).

قال البيهقي في «السنن»: وهذا أيضاً مرسل وشاهده عمل المسلمين بذلك أو بما يقرب منه مؤخراً عنه.

داود، وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

قال الموفق: ولنا، ما روى عَقْبَةُ بن عامر، قال: ثلاثُ ساعاتٍ كان رسولُ الله ﷺ ينهانا أن نُصَلِّيَ فيهنَّ، وأنْ نُقْبِرَ فيهنَّ مَوْتَانَا؛ حينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بازِغَةً حتى ترتفعَ<sup>(٢)</sup>. ولأنَّه وَقْتُ نُهْيٍ عن الصَّلَاةِ فيه، فلم يكنْ وقتاً للعِيدِ، كَقَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ومن بعده لم يُصَلُّوا حتى ارتفعتِ الشَّمْسُ، بدليلِ الإجماعِ على أنَّ الأفضَلَ فِعْلُهَا في ذلك الوقتِ، ولم يكنِ النَّبِيُّ ﷺ لِفِعْلِ إِلَّا الأفضَلَ والأوَّلَى، ولو كان لها وقت قبل ذلك، لكان تَقْيِيدُهُ بَطُلُوعِ الشَّمْسِ تحكُّماً بغيرِ نصٍّ ولا معنى نصٍّ، ولا يجوزُ التَّوَقُّيْتُ بالتحكُّمِ. وأمَّا حديثُ عبد الله بن بُسرٍ، فإنه أنكرَ إبطاءَ الإمامِ عن وقتِها المُجْمَعِ عليه، فإنه لو حُمِلَ على غيرِ هذا لم يكنْ ذلك إبطاءً، ولا جازَ إنكارُهُ، ولا يجوزُ أن يُحمَلَ ذلك على أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يفعلُ ذلك في وقتِ النَّهْيِ؛ لأنَّه مَكْرُوهٌ بالاتِّفَاقِ على أن الأفضَلَ خِلافُهُ، ولم يكنِ النَّبِيُّ ﷺ لِيُداوِمَ على المَكْرُوهِ ولا المَفْضُولِ، ولو كان يُداوِمُ على الصَّلَاةِ فيه، لوجبَ أن يكونَ هو الأفضَلَ والأوَّلَى، فتعيَّنَ حملُهُ على ما ذَكَّرْنَا. اهـ<sup>(٣)</sup>.

نص: «وَأُسْتَحِبُّ (و ش) تَعَجِيلَ الْأَضْحَى».

ش: وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى بِحَيْثُ يُوَافِقُ مَنْ بَمَنَى فِي ذَبْحِهِمْ. نص عليه. وهو مذهبُ الشافعي، قال الموفق: ولا أعلم فيه خلافاً اهـ<sup>(٤)</sup> ويأتي الدليل عند قوله: «وَأُسْتَحِبُّ تَأْخِيرَ الْفَطْرِ».

نص: «وَيُسَنُّ (و) أَنْ يُمَسَّكَ حَتَّى يَأْكَلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ».

ش: وَيُسَنُّ الْإِمْسَاكُ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يَصَلِّيَ لِمَا تَقَدَّمَ، لِأَكْلِ مَنْ أَضْحِيَّتِهِ.

(١) أخرجه أبو داود (١١٣٥)، وابن ماجه (١٣١٧)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٨٣١)، وابن حبان (١٥٤٦).

(٣) انظر «كشف القناع» ٥٦/٢، و«المبدع» ١٧٨/٢، و«المغني» ٢٦٦/٣، ٢٦٧.

(٤) انظر «كشف القناع» ٥٦/٢، و«المبدع» ١٧٩/٢، و«المغني» ٢٦٧/٣.

والأولى من كبدها، لأنه أسرع تناولاً وهضمًا إن كان يُضْحَى، وإلا خُيِّرَ بين أكله قبل الصلاة وبعدها. نص عليه. وإلى أن السنة أن يأكل في الفطر قبل الصلاة، ولا يأكل في الأضحى حتى يصلي، ذهب أكثر أهل العلم منهم علي، وابن عباس، والشافعي، وغيرهم، قال الموفق: لا نعلم فيه خلافاً اهـ.

وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

الدليل: حديث الدارقطني<sup>(١)</sup> عن بُريدة: وكان لا يأكل يوم النحر حتى يرجع فيأكل من أضحته. وإذا لم يكن له ذَبْحٌ لم يبال أن يأكل.

التعليل: لأن في الأضحى شرع الأضحى والأكل منها، فاستحب أن يكون فطره على شيء منها.

والحكمة فيه هو أنه لما كان إظهار كرامة الله تعالى للعباد شرعية نحر الأضاحي، كان الأهمُّ الابتداء بأكلها شكراً لله على ما أنعم به من شرعية النسكة الجامعة لخير الدنيا وثواب الآخرة<sup>(٢)</sup>.

نص: «وَأُسْتَحِبُّ (وش) تأخير الفطر».

ش: وُسُنُّ تأخير صلاة الفطر. هذا المذهب، وهو مذهب الشافعي. قال الموفق: ولا أعلم فيه خلافاً اهـ.

الدليل: ما روى الشافعي مرسلاً: أن النبي ﷺ كتبَ إلى عمرو بن حزم: أن عَجِّلِ الأضحى وأخِّرِ الفطر، وذكر الناس. قال النووي: مرسل ضعيف اهـ<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث حسن، وهو في «سننه» ٤٥/٢، وأخرجه أحمد ٣٥٢/٥ و٣٦٠، والترمذي (٥٤٢)، وابن ماجه (١٧٥٦)، وصححه ابن خزيمة (١٤٢٦)، وابن حبان (٢٨١٢)، والحاكم ٢٩٤/١. وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(٢) انظر «كشاف القناع» ٥٧/٢، و«المغني» ٣/٢٥٨، ٢٥٩، و«سبل السلام» ١١١/٢.

(٣) هو في كتاب «الأم» للشافعي ٢٣٢/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٢٨٢/٣ وفي «٦٨٣٦».

التعليل: لأنه يتسع بذلك وقت الأضحية، ووقت صدقة الفطر<sup>(١)</sup>.

نص: «ويُسَنُّ الأكل فيه قبل الخروج».

ش: وَيُسَنُّ الأكل في عيد الفطر قبل الخروج إلى الصلاة تمراتٍ وتراً. باتفاق الأئمة الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: قول بريدة: كان النبي ﷺ لا يخرج يومَ الفطر حتى يفطر ولا يطعم يومَ النحر حتى يصلي. . رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي، ولفظ رواية الأثرم: «حتى يضحي».

ورواه الدارقطني والحاكم، قال النووي: وأسانيدهم حسنة فهو حديث حسن وقال الحاكم: هو حديث صحيح<sup>(٢)</sup>. وقوله: «يطعم» بفتح الياء والعين أي يأكل اهـ.

وقول أنس: كان النبي ﷺ لا يغدو يومَ الفطر حتى يأكل تمراتٍ. رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، وزاد في رواية منقطعة<sup>(٤)</sup>. ويأكلهن وتراً.

ولمالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب: أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل قبل الغدو يومَ الفطر<sup>(٥)</sup>.

---

= وقال البيهقي في «السنن»: هذا مرسل، وقد طلبته في سائر الروايات بكتابه إلى عمرو بن حزم فلم أجده، والله أعلم.

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٦/٢، و«المغني» ٢٦٧/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٧/٥.

(٢) سلف صفحة ٣٠٥ / تعليق (١).

(٣) في «صحيحه» (٩٥٣).

(٤) أخرجه بإثر الحديث (٩٥٣) تعليقاً، ووصله في «تاريخه الكبير» ٥٢٦/٦، وأحمد في «مسنده» ١٢٦/٣، ومن طريقه أخرجه الحافظ في «تغليق التعليق» ٣٧٤/٢، وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» كما في «تغليق التعليق» ٣٧٤/٢.

(٥) هو في «الموطأ» ١٧٩/١، ومن طريقه أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٣/١، والبيهقي في «المعرفة» (٦٨٥١)، وأخرجه عبد الرزاق (٥٧٣٥) من طريق ابن المسيب، به.

وعن جابر بن سمرة عند البزار في مسنده، قال: كان النبي ﷺ إذا كان يومُ الفطرٍ أكلَ قبلَ أن يخرجَ سبعَ تمراتٍ، وإذا كان يومُ الأضحى لم يَطمعَ شيئاً<sup>(١)</sup>.

التعليل: لأن يومَ الفطرِ يومٌ حَرُمَ فيه الصيام عقيب وجوبه، فاستحبَّ تعجيلُ الفطرِ لإظهارِ المبادرةِ إلى طاعةِ الله تعالى، وامتنالِ أمرِهِ في الفطرِ على خلافِ العادةِ، والأضحى بخلافِهِ.

وفي «شرح الهداية»: والأكلُ فيه آكدُ من الإمساكِ في الأضحى.

قال الحافظ: وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخييرَ فيه، وعن النخعي مثله<sup>(٢)</sup>.

فائدة: الحكمةُ في استحبابِ التمرِ فيه لما في الحُلُو من تقويةِ البصرِ الذي يُضعِفُه الصومُ، ولأن الحلو مما يوافقُ الإيمانَ ويعبرُ به المنام ويرققُ القلبَ وهو أسرُّ من غيره، ومن ثم استحبَّ بعضُ التابعين أن يفطرَ على الحُلُو مطلقاً كالعسل. رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن سويد بن مقرن، وابن سيرين وغيرهما<sup>(٣)</sup>. وقد أخرج الترمذي عن سلمان: «إذا أفطرَ أحدُكم فليفطرْ على تمرٍ فإنه بركة»، فإن لم يجدْ

(١) أخرجه البزار (٦٤٩ - كشف)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٣٩).

وقال الهيثمي في «المجمع» ١٣٦/٩: وفيه ناصح أبو عبدالله وهو متروك.

(٢) لم نقف عليه عند ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وأخرجه عبد الرزاق (٥٧٤٢)، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٠٩) عن ابن مسعود، قال: لا تأكلوا قبل أن تخرجوا يومَ الفطر إن شئتم.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٦٢/٢ عن إبراهيم النخعي، قال: إن طعم فحسن وإن لم يطعم فلا بأس.

وينحوه أخرجه عبد الرزاق (٥٧٣٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٠/٢ من طريق حسين، قال: غدت مع معاوية بن سويد بن مقرن يوم فطر، وقلت له: يا أبا سويد هل طعمت شيئاً قبل أن تغدو، قال: لعقت لعقة من عسل.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٦١/٢ من طريق ابن عون، قال: كان ابن سيرين يؤتى في العيدين بفالودج فكان يأكل منه قبل أن يغدو.

فليفطر على ماء فإنه طهور<sup>(١)</sup> .

والحكمة في جعلهن وترأ الإشارة إلى الوجدانية، وكذلك كان يفعل ﷺ في جميع أموره تبركاً بذلك كذا في «الفتح» .

وقال ابن القيم: وكان ﷺ يحض على الفطر بالتمر، فإن لم يجد، فعلى الماء، هذا من كمال شفقتة على أمته ونصيحهم، فإن إعطاء الطبيعة الشيء الحلو مع خلو المعدة، أدعى إلى قبوله، وانتفاع القوى به، ولا سيما القوة الباصرة فإنها تقوى به، وحلاوة المدينة ومرباهم عليه، وهو عندهم قوت، وأدم، ورطب فاكهة، وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع يئس، فإذا رطب بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده، ولهذا كان الأولى بالظمان الجائع أن يبدأ قبل الأكل بشرب قليل من الماء، ثم يأكل بعده، هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب لا يعلمها إلا أطباء القلوب اهـ<sup>(٢)</sup> .

نص: «ويُسَنُّ (و) التبكير إليها ماشياً. وَأَسْتَحَبُّهُ (و ش) بعد صلاة الفجر». ش: ويسنُّ تبكيراً مأموراً إليها باتفاق الأئمة الأربعة كما أشار إليه المؤلف بعد صلاة الصبح، وفاقاً للشافعي كما أشار إليه المؤلف ليحصل له الدنو من الإمام من غير تحط، وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه.

قال عطاء بن السائب: كان عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن معقل

---

(١) هو في «جامع الترمذي» (٦٥٨)، وأخرجه أبو داود (٢٣٥٥)، وابن ماجه (١٦٩٩)، من حديث سلمان بن عامر، رضي الله عنه.

وصححه ابن خزيمة (٢٠٦٧)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي، ونقل الحافظ في «التلخيص» ١٩٨/٢ تصحيحه عن أبي حاتم الرازي.

وصححه ابن حبان (٣٥١٥) وانظر تمام تخريجه فيه.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٥٦/٢، ٥٧، و«الإنصاف» ٤٢١/٢، و«المغني» ٢٥٩/٣، و«المجموع شرح المهذب» ٩/٥، و«نيل الأوطار» ٣٢٨/٣، ٣٢٩، و«فتح الباري» ٤٤٧/٢، و«سبل السلام» ١١٠/٢، و«زاد المعاد» ٥٠/٢، ٥١.



يصليان الفجرَ يومَ العيدِ وعليهما ثيابُهُما، ثم يتدافعان إلى الجبانةِ أحدهما يكبرُ والآخر يُهلِّلُ<sup>(١)</sup>.

وروي عن ابن عمر أنه كان لا يخرجُ حتى تخرجَ الشمسُ<sup>(٢)</sup>. قال ابن القيم: وكان ابن عمر مع شدة اتباعه للسنة لا يخرجُ حتى تطلعَ الشمسُ اهـ.

مسألة: ويكون ماشياً إن لم يكن عذراً، وعليه السكينة والوقار كما ذكرنا في الجمعة هذا المذهب.

وقد ذهب أكثر العلماء إلى أنه يستحب أن يأتي إلى صلاة العيد ماشياً، فمن الصحابة عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup>، وعلي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>، ومن التابعين والأئمة عمر بن عبدالعزيز، والنخعي، والثوري، والشافعي، وغيرهم.

الدليل: ما روي أن النبي ﷺ لم يركب في عيد ولا جنازة<sup>(٥)</sup>. وروى ابن عمر، أن النبي ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً، ويرجع ماشياً. رواه ابن ماجه<sup>(٦)</sup>. قال النووي: أسانيد الجميع ضعيفة بينة الضعف اهـ.

وقال علي، رضي الله عنه: من السنة أن يأتي العيد ماشياً. رواه الترمذي،

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٤/٢.

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣١/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٨٤٠)، وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٠١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٣/٢، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٣٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٣/٢، وعبدالرزاق (٥٦٦٧)، وابن ماجه (١٢٩٦)، والترمذي (٥٣٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١١٠) و(٢١٣١) من طريق الحارث، عن علي، فذكره.

وحسنه الترمذي، وضعفه الحافظ في «الفتح» ٤٥١/٢.

(٥) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٣/١، قال: بلغنا أن الزهري قال: ما ركب رسول الله ﷺ في عيد ولا جنازة.

(٦) في «سننه» (١٢٩٥)، وفي إسناده عبدالرحمن بن عبدالله العمري، وهو متروك، كما قال الحافظ في «التقريب».

وقال: حديث حسن. والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم اهـ.

قال النووي: وليس هو حسناً، ولا يقبل قول الترمذي في هذا، فإن مداره على الحارث الأعور واتفق العلماء على تضعيفه، قال الشعبي: وغيره: كان الحارث كذاباً اهـ<sup>(١)</sup>. وإن كان له عُذر، وكان مكانه بعيداً فركب، فلا بأس. قال أحمد، رحمه الله: نحن نمشي ومكاننا قريب، وإن بُعد ذلك عليه فلا بأس أن يركب. قال: حدثنا سعيد، حدثنا الوليد بن مسلم، عن عبدالله بن العلاء بن زبر، أنه سمع عمر بن عبدالعزيز على المنبر يوم الجمعة يقول: إن الفطر غداً، فامشوا إلى مُصلاكم، فإن ذلك كان يُفعل، ومن كان من أهل القرى فليركب، فإذا جاء المدينة فليمش إلى المُصلّى<sup>(٢)</sup>.

وروي عن الحسن البصري أنه كان يأتي صلاة العيد راكباً<sup>(٣)</sup>.

قال الصنعاني: بوب البخاري في الصحيح عن المضي والركوب إلى العيد فقال: «باب المشي والركوب إلى العيد»<sup>(٤)</sup> فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الأصل في التوسعة اهـ.

وقال أبو المعالي: إن كان البلد ثغراً استحبَّ الركوب وإظهار السلاح.

وقال الشارح وغيره: وإن كان بعيداً فلا بأس أن يركب. نص عليه.

قال بعض العلماء: يُكره حمل السلاح في يوم العيد إلا لحاجة.

الدليل: عن سعيد بن جبير قال: كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح في أخمص قدمه فلزقت قدمه بالركاب، فنزلت فنزعته وذلك بمنى، فبلغ الحجاج،

(١) سلف تعليق (٤) / ص ٣٠٩.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٢/٢ - ١٦٣. مختصراً.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٣/٢.

(٤) في «صحيحه» في العيدين: باب (٧).

فجاء يعوده، فقال الحجاج: لو نعلم من أصابك، فقال ابن عمر: أنت أصبتني قال: وكيف؟ قال: حملت السلاح في يومٍ لم يكن يُحمل فيه، وأدخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم، رواه البخاري<sup>(١)</sup> وقال: قال الحسن: نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيدٍ إلا أن يخافوا عدواً. اهـ<sup>(٢)</sup> قال الشوكاني: والدليل مبني على أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء للمجهول له حكم الرفع وفيه خلاف معروف في الأصول اهـ.

مسألة: ويسنُّ دُئو من الإمام، أي: قُرْبُه منه كالجمعة.

مسألة: ويسنُّ تأخرُ إمامٍ إلى وقت الصلاة.

السبيل: حديث أبي سعيد: كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة. متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

قال مالك: مضت السنة أن يخرج الإمام من منزله قَدَر ما يبلغ مُصَلَّاهُ وقد حَلَّت الصلاة.

التعليل: لأن الإمام ينتظر ولا ينتظر.

قال الموفق: ولو جاء إلى المصلى وقعد في مكانٍ مُستترٍ عن الناس فلا بأس اهـ.

ولا بأس بالركوب في العود.

---

(١) في «صحيحه» (٩٦٦) و(٩٦٧).

(٢) كذا علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (٩) ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٥٥/٢: لم أقف عليه موصلاً، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن..

(٣) أخرجه البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩).

الدليل: قول علي: ثم تركب إذا رجعت<sup>(١)</sup>.

نص: «وَأَسْتَحِبُّ (وَش) إِظْهَارَ التَّكْبِيرِ فِيهِمَا».

ش: وجملته أنه يُسْتَحِبُّ لِلنَّاسِ إِظْهَارُ التَّكْبِيرِ فِي لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ فِي مَسَاجِدِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ وَطُرُقِهِمْ، مُسَافِرِينَ كَانُوا أَوْ مُقِيمِينَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَجُوزُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ بِخِلَافِ مَا يَكْرَهُ فِيهِ كَالْحَشُوشِ. هذا المذهب، وأشار المؤلف إلى موافقة الشافعي على ذلك، إظهار الآية ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. قال بعض أهل العلم في تفسيرها: لِتُكْمِلُوا عِدَّةَ رَمَضَانَ، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عِنْدَ إِكْمَالِهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ. ومعنى إظهار التَّكْبِيرِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهِ، وَاسْتِحْبَابُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، وَتَذْكِيرِ الْغَيْرِ، وَكَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمَنْىَ، يَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ، وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مَنْىُ تَكْبِيرًا<sup>(٢)</sup>.

قال أحمد: كان ابن عمر يُكَبِّرُ فِي الْعِيدَيْنِ جَمِيعًا، وَيُعْجِبُنَا ذَلِكَ. وَاخْتَصَّ الْفِطْرُ بِمَزِيدٍ تَأْكِيدٍ؛ لَوُرُودِ النَّصِّ فِيهِ.

وليس التَّكْبِيرُ وَاجِبًا. وقال داود: هو واجب في الفطر؛ لظاهر الآية.

قال الموفق: ولنا، أنه تَكْبِيرٌ فِي عِيدٍ، فَأَشْبَهَ تَكْبِيرَ الْأَضْحَى، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَلَمْ يَرَدْ مِنَ الشَّرْعِ إِجْبَاؤُهُ، فَيَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ، وَالْآيَةُ لَيْسَ فِيهَا أَمْرٌ، إِنَّمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ إِرَادَتِهِ، فَقَالَ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾. اهـ.

قال ابن تيمية: أما التَّكْبِيرُ فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي عِيدِ الْأَضْحَى بِالِاتِّفَاقِ. وكذلك هو

(١) أخرجه مسلم (٨٨٩).

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (١٢) التَّكْبِيرُ أَيَّامَ مَنْىَ، وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ، وَوَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سَنَنِ» كَمَا فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» ٣٧٩/٢ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢١٩٧) مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ، وَابْنِ بَيْهَقٍ ٣/٣١٢ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ، ثَلَاثَتُهُمْ - سَفْيَانُ بْنُ عَمْرٍو وَطَلْحَةُ وَعَطَاءٌ - عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرَهُ.

مشروع في عيد الفطر: عند مالك، والشافعي، وأحمد. وذكر ذلك الطحاوي مذهباً لأبي حنيفة، وأصحابه. والمشهور عنهم خلافه، لكن التكبير فيه هو المأثور عن الصحابة رضوان الله عليهم، والتكبير فيه أوكد من جهة أن الله أمر به بقوله: ﴿ولتكمّلوا العدة، ولتكبروا الله على ما هداكم، ولعلكم تشكرون﴾.

والتكبير فيه: أوله من رؤية الهلال، وآخره انقضاء العيد، وهو فراغ الإمام من الخطبة على الصحيح.

وأما التكبير في النحر فهو أوكد من جهة أنه يُشرع أدبار الصلوات وأنه متفق عليه، وأن عيد النحر يجتمع فيه المكان والزمان، وعيد النحر أفضل من عيد الفطر، ولهذا كانت العبادة فيه النحر مع الصلاة. والعبادة في ذاك الصدقة مع الصلاة. والنحر أفضل من الصدقة، لأنه يجتمع فيه العبادتان البدنية والمالية، فالذبح عبادة بدنية ومالية، والصدقة والهدية عبادة مالية، ولأن الصدقة في الفطر تابعة للصوم، لأن النبي ﷺ فرضها طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، ولهذا سن أن تُخرج قبل الصلاة، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وذكر اسم ربه فصلّى﴾. وأما النسك فإنه مشروع في اليوم نفسه عبادة مستقلة، ولهذا يُشرع بعد الصلاة، كما قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ، إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾.

فصلاة الناس في الأمصار بمنزلة رمي الحجاج جمره العقبة، وذبحهم في الأمصار بمنزلة ذبح الحجاج هديهم.

وفي الحديث الذي في «السنن» «أفضل الأيام عند الله يوم النحر، ثم يوم القر»<sup>(١)</sup> وفي الحديث الآخر الذي في «السنن» وقد صححه الترمذي: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الإسلام»، وهي أيام أكل وشرب وذكر لله<sup>(٢)</sup> ولهذا كان

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٣٥٠/٤، وأبو داود (١٧٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤٠٩٨) من حديث عبد الله بن قُرط، رضي الله عنه.

وصححه ابن حبان (٢٨١١)، والحاكم ٢٢١/٤، ووافقه الذهبي.

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد ١٥٢/٤، وأبو داود (٢٤١٩)، والترمذي (٧٧٣)، والنسائي =

الصحيح من أقوال العلماء أنَّ أهل الأمصار يكبرون من فجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق، لهذا الحديث، ولحديث آخر رواه الدارقطني عن جابر عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. ولأنه إجماع من أكابر الصحابة والله أعلم اهـ.

مسألة: ويُسنُّ الجهر بالتكبير لغير أنثى في حق كل من كان من أهل الصلاة من مميز وبالع حر أو عبد ذكر أو أنثى من أهل القرى والأمصار، لعموم قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾. [البقرة: ١٨٥].

مسألة: قال القاضي: التَّكْبِيرُ في الأضحى مُطلقٌ ومُقَيَّدٌ؛ فالمُقَيَّدُ عقيب الصَّلواتِ. والمُطلقُ في كلِّ حال في الأسواق، وفي كلِّ زمانٍ. وأما الفِطْرُ فَمَسْنُونُهُ مُطلقٌ غيرُ مُقَيَّدٍ، على ظاهر كلام أحمد. وهو ظاهر كلام الخِرَقِيِّ. وقال أبو الخطاب: يُكَبَّرُ من غروب الشمس من ليلة الفِطْرِ إلى خروج الإمام إلى الصلاة، في إحدى الروايتين. وهو قول الشافعي. وفي الأخرى إلى فراغ الإمام من الصلاة.

وقال الصنعاني: وعند الأكثر أنه من عند خروج الإمام للصلاة إلى مبتدأ الخطبة، وذكر فيه البيهقي حديثين وضعفهما<sup>(٢)</sup>، لكن قال الحاكم: هذه سنة تداولها

= ٢٥٢/٥ من حديث عقبة بن عامر، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة (٢١٠٠)، وابن حبان (٣٦٠٣)، والحاكم ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا، إن شاء الله.

(١) هو في الدارقطني ٤٩/٢، وإسناده ضعيف.

(٢) قال الإمام البيهقي في «السنن» ٢٧٩/٣، بعد أن أورد حديث ابن عمر أنه كان يغدو إلى العيد من المسجد وكان يرفع صوته بالتكبير حتى يأتي المصلى ويكبر حتى يأتي الإمام، قال: ورواه ابن إدريس عن ابن عجلان، وقال: يوم الفطر والأضحى وهذا هو الصحيح موقوف. وقد روي من وجهين ضعيفين مرفوعاً:

أما أمثلهما: فأخبرنا أبو حازم الحافظ، أنبأنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثنا عمي، حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس وعبد الله والعباس وعلي وجعفر =

أئمة الحديث وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة اهـ.

ويتأكد التكبير المطلق من ابتداء ليلتي العيدين، أي غروب شمس ما قبلهما للآية. وقياس الأضحى على الفطر.

وقال ابن تيمية: فإن قيل: فإذا كان الكتاب والسنة قد أمرا بذكره في الأيام المعلومات، فهلا شرع التكبير فيها في أدبار الصلوات، كما شرع في أيام العيد؟

قيل: كما شرع التكبير في ليلة الفطر إلى حين انقضاء العيد، ولم يشرع عقب الصلاة، لأن التكبير عقب الصلاة أوكد. فاختص به العيد الكبير، وأيام العيد خمسة، هي أيام الاجتماع، كما قال النبي ﷺ: «يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام منى عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب»<sup>(١)</sup>. وقد قال تعالى: ﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾ وهي أيام التشريق في المشهور عندنا، وقول الشافعي، وغيره. وفيه قول آخر أنها أيام الذبح. فعلى الأول يكون من ذكر الله فيها التكبير في أدبار الصلوات، والتكبير عند رمي الجمار، كما قال النبي ﷺ: «إنما جعل السعي بين

= والحسن والحسين وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة وأيمن بن أم أيمن - رضي الله عنهم - رافعاً صوته بالتهليل والتكبير فيأخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلي وإذا فرغ رجع على الحدائين حتى يأتي منزله.

وأما أضعفهما: فأخبرناه أبو عبد الله الحافظ، أنبأنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي، حدثنا عبد الله بن محمد بن خنيس الدمشقي، حدثنا موسى بن محمد بن عطاء، حدثنا الوليد بن محمد، حدثنا الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر أخبره، أن رسول الله ﷺ كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلي.

موسى بن محمد بن عطاء منكر الحديث ضعيف، والوليد بن محمد المقرئ ضعيف لا يحتج برواية أمثالهما والحديث المحفوظ عن ابن عمر من قوله وروي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وجماعة من أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم مثل ما روينا عن ابن عمر في التكبير عند الغدو إلى المصلي.

(١) سلف تعليق (٢) / ص ٣١٣.

الصفاء والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله<sup>(١)</sup> فالذكر في هذه الآيات مطلق، وإن كانت السنة قد جاءت بالتكبير في عيد النحر في صلاته وخطبته ودُبر صلواته ورمي جمراته، والذكر في آية الصيام يعني التكبير على الهداية، فهذا ذكر لله، وتكبير له على الهداية، وهناك على الرزق.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه لما أشرف على خيبر قال: «الله أكبر، خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين»<sup>(٢)</sup>. وكان يكبر على الأشراف مثل التكبير إذا ركب دابة، وإذا علا نشراً من الأرض، وإذا صعد على الصفاء والمروة. وقال جابر: كنا مع رسول الله ﷺ إذا علونا كبرنا، وإذا هبطنا سبّحنا، فوضعت الصلاة على ذلك. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وجاء التكبير مكرراً في الأذان في أوله وفي

(١) أخرجه أبو داود (١٨٨٨)، والترمذي (٩٠٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥) ص ١٤٢٦، من حديث أنس، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٩٩) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

قال ابن علان في «الفتوحات الربانية» ١٤٠/٥. قال الحافظ: وقع في هذا الحديث خلل من بعض رواته. وبيان ذلك أن مسلماً وأبا داود وغيرهما أخرجوا هذا الحديث من رواية ابن جريج، عن أبي الزبير، عن علي الأزدي، عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا استوى على بعيه خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً. الحديث إلى قوله: «لربنا حامدون»، فاتفق من أخرجه على سياقه إلى هنا ووقع عند أبي داود بعد حامدون وكان النبي ﷺ وجيوشه. الخ، وظاهره أن هذه الزيادة بسند التي قبلها فاعتمد الشيخ على ذلك وصرح بأنها عن ابن عمر وفيه نظر، فإن أبا داود أخرج الحديث عن الحسن بن علي، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، بالسند المذكور إلى ابن عمر فوجدنا الحديث في «مصنف عبدالرزاق» قال فيه: باب القول في السفر: أخبرنا ابن جريج. فذكر الحديث إلى قوله: «لربنا حامدون» ثم أورد ثلاثة عشر حديثاً بين مرفوع وموقوف، ثم قال بعدها أخبرنا ابن جريج قال: كان النبي ﷺ وجيوشه إذا صعدوا الثنايا كبروا وإذا هبطوا سبّحوا، فوضعت الصلاة على ذلك، هكذا أخرجه معضلاً ولم يذكر فيه لابن جريج سنداً فظهر أن من عطفه على الأول أو مزجه، أدرجه، وهذا من أدق ما وجد في المدرج، وحذف الشيخ الزيادة الأخيرة، وهي عند أبي داود.



آخره، والأذان هو الذكر الرفيع، وفي أثناء الصلاة، وهو حال الرفع والخفض والقيام إليها، كما قال: «تحریمها التكبير»<sup>(١)</sup> وروى: «أن التكبير يطفىء الحريق»<sup>(٢)</sup>.

فالتكبير شرع أيضاً لدفع العدو من شياطين الإنس والجن، والنار التي هي عدو لنا، وهذا كله يبين أن التكبير مشروع في المواضع الكبار، لكثرة الجمع، أو لعظمة الفعل، أو لقوة الحال. أو نحو ذلك من الأمور الكبيرة؛ ليبين أن الله أكبر، وتستولي كبريائه في القلوب على كبرياء تلك الأمور الكبار، فيكون الدين كله لله، ويكون العباد له مكبرون، فيحصل لهم مقصودان، مقصود العبادة بتكبير قلوبهم لله، ومقصود الاستعانة بانقياد سائر المطالب لكبريائه، ولهذا شرع التكبير على الهداية والرزق والنصر؛ لأن هذه الثلاث أكبر ما يطلبه العبد، وهي جماع مصالحه. والهدى أعظم من الرزق والنصر، لأن الرزق والنصر قد لا يمتنع بهما إلا في الدنيا، أما الهدى فممنفعته في الآخرة قطعاً، وهو المقصود بالرزق والنصر، فخص بصريح التكبير؛ لأنه أكبر نعمة الحق. وذانك دونه، فوسّع الأمر فيهما بعموم ذكر اسم الله.

فجماع هذا أن التكبير مشروع عند كل أمر كبير من مكان وزمان وحال ورجال، فتبين أن الله أكبر لتستولي كبريائه في القلوب على كبرياء ما سواه، ويكون له الشرف على كل شرف. قال تعالى فيما روى عنه رسوله ﷺ: «العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحداً منهما عذبت»<sup>(٣)</sup>.

= قلنا: وهو من حديث ابن عمر، وليس من حديث جابر.

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد (١٠٠٦)، وأبو داود (٦١) و(٦١٨)، وابن ماجه (٢٧٥)،

والترمذي (٣) من حديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

قال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وصححه النووي في

«المجموع» ٢٨٩/٣، وابن حجر في «الفتح» ٣٢٢/٢.

(٢) حديث ضعيف، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٢٩٦/٢، وابن السني في «عمل اليوم والليلة»

(٢٩٤) و(٢٩٥) و(٢٩٦) و(٢٩٧)، وابن عدي في «الكامل» ١٤٦٩/٤ من حديث عبدالله بن

عمرو، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد، وأخرجه ابن حبان (٣٢٨) و(٥٦٧١)، =

ولما قال سبحانه: ﴿وَلْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ذكر التكبير والشكر، كما في قوله: ﴿فاذكروني أذكركم، واشكروا لي ولا تكفرون﴾ والشكر يكون بالقول وهو الحمد، ويكون بالعمل كما قال تعالى: ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾ فقرن بتكبير الأعياد الحمد؛ لأنه قد طلب فيه التكبير والشكر. ولا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد؛ لأنه قد طلب فيه التكبير والشكر. ولهذا روي في الأثر أنه يقال فيه: «الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا» ليجمع بين التكبير والحمد حمد الشكر، كما جمع بين التحميد وتحميد الثناء، والتكبير في قوله: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ فأمر بتحميده وتكبيره. اهـ.

مسألة: ويكبر في طريق العيد، ويرفع صوته بالتكبير، وهو معنى قول الخريفي: «مُظْهِرِينَ لِلتَّكْبِيرِ». قال أحمد: يُكَبِّرُ جَهْرًا إذا خرج من بيته حتى يأتي المصلي. روي ذلك عن علي، وابن عمر، وأبي أمامة، وأبي رهم، وناس من أصحاب رسول الله ﷺ. وهو قول عمر بن عبدالعزيز، وأبان بن عثمان، وأبي بكر بن محمد. وفعله النخعي، وسعيد بن جبير، وعبدالرحمن بن أبي ليلى. وبه قال الحكم، وحماد، ومالك، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر.

الدليل: عن ابن عمر أنه كان إذا غدا إلى المصلي كبر فرفع صوته بالتكبير. وفي رواية: كان يغدو إلى المصلي يوم الفطر إذا طلعت الشمس، فيكبر حتى يأتي المصلي، ثم يكبر بالمصلي حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير. رواهما الشافعي<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حنيفة: يُكَبِّرُ يَوْمَ الْأَضْحَى، وَلَا يُكَبِّرُ يَوْمَ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَمِعَ

= واللفظ له، من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(١) في «الأم» ٢٣١/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٢٧٩/٣ وفي «المعرفة» (٦٨١٢) و(٦٨١٣) وإسناده ضعيف، لضعف إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي، وتابعه عبدالله بن إدريس - وهو ثقة - عند ابن أبي شيبة ١٦٤/٢ عن محمد بن عجلان به.

التَّكْبِيرَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فقال: ما شأنُ النَّاسِ؟ فَقِيلَ: يُكَبِّرُونَ. فقال: أَمَجَانِينَ النَّاسُ<sup>(١)</sup>؟ وقال إبراهيمُ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الْحَوَاكُونَ<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: ولنا، أَنَّهُ فَعُلَ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، رضي الله عنهم، وقولهم. قال نافع: كان ابنُ عمر يكبِّرُ يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْأَصْحَى وَالْفِطْرِ، وَيُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ<sup>(٣)</sup>. وقال أبو جَمِيلَةَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا، رضي الله عنه، خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَبِّرُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْجَبَانَةِ<sup>(٤)</sup>. فَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَكَانَ يَقُولُ: يُكَبِّرُونَ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَا يُكَبِّرُونَ وَحْدَهُمْ. وهذا خلافُ مذهبهم. اهـ.

وقال ابن تيمية: يشرع لكل أحد أن يجهر بالتكبير عند الخروج إلى العيد وهذا باتفاق الأئمة الأربعة اهـ.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: التكبير في حال الجلوس في مصلى العيد أفضل من قراءة القرآن ومن سائر الذكر؛ لتخصيص شرعيته في هذا الوقت اهـ.

وقال عن التكبير الجماعي في المسجد الحرام: وسلوك هذه الكيفية في التكبير لا أعرف أنا وجهها، فالمدعي شرعية ذلك بهذا الشكل عليه إقامة الدليل والبرهان مع أن هذه المسألة جزئية لا ينبغي أن تصل إلى ما وصلت إليه - أي من الإنكار

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/٢، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٠٤)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٤٠/١٤، عن ابن عباس، رضي الله عنهما. وإسناده ضعيف.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٤١/١٤، وإسناده صحيح، وأورده ابن المنذر في «الأوسط» ٢٥١/٤.

(٣) أخرجه الدارقطني ٤٥/٢، والطحاوي في «شرح المشكل» ٣٨/١٤، والبيهقي ٢٧٩/٣، عن ابن عمر، رضي الله عنهما. وإسناده صحيح، وانظر التعليق ٢/ص ٣١٨.

(٤) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٠٣)، وينحوه أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٣٨/١٤، والدارقطني ٤٤/٢. وإسناده ضعيف.

على الفاعلين لها والقول بأنها بدعة<sup>(١)</sup> .

نص: «وَيُسْنُ (و) لُبْسُ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ لغير الإمام . وكذا أقول (و ش) في مُعْتَكِفٍ» .

ش: ويستحب أن يتطهرَ بالغسل للعید، وكان ابن عمر يغتسل يومَ الفطرِ .

قال النووي: هذا الأثرُ صحيحٌ رواه مالك في «الموطأ» عن نافع، ورواه الشافعي وغيره عن مالك عن نافع<sup>(٢)</sup> . اهـ . وقال ابن القيم: ثبت عن ابن عمر مع شدة اتباعه للسنة أنه كان يغتسل يوم العيد قبل خروجه اهـ . ورُوي ذلك عن عليٍّ ، رضي الله عنه .

قال النووي: رواه الشافعي والبيهقي بإسناد ضعيف<sup>(٣)</sup>، وروى الشافعي والبيهقي اغتسال سلمة بن الأكوع للعید<sup>(٤)</sup>، وأن عروة بن الزبير قال: هو السنة<sup>(٥)</sup> اهـ .

وبه قال علقمة، وعروة، وعطاء، والنخعي، والشعبي، وقتادة، وأبو الزناد، ومالك، والشافعي، وابن المنذر؛ لما روى ابن عباس، والفاكه بن سعد: أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يومَ الفطرِ والأضحى<sup>(٦)</sup> . قال النووي: وأسانيد الجميع ضعيفة

---

(١) انظر «كشف القناع» ٦٣/٢، ٦٤، و«المغني» ٢٥٥/٣، ٢٥٦، و«الاختيارات» ص ١٥٠، ١٥١، و«مجموع الفتاوى» ٢٤٠/٢٤، ٢٢٨ - ٢٣١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/١٢٧، ١٢٨، و«سبل السلام» ١٢٤/٢ .

(٢) هو في «الموطأ» ١٧٧/١، ومن طريقه الشافعي في «الأم» ٢٣١/١، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٧٥٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١١٤)، والبيهقي في «السنن» ٢٧٨/٣، وفي «المعرفة» (٦٨٠٣) .

(٣) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣١/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٨٠٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٧٥١)، وابن أبي شبة في «المصنف» ١٨١/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١١٣)، والبيهقي ٢٧٨/٣، من طرق عن علي - رضي الله عنه - .

(٤) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٢/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٨٠٥) .

(٥) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٢/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٨٠٧) .

(٦) أخرجه ابن ماجه (١٣١٦)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد» على «المسند» ٧٨/٤ . =

باطلة إلا أثر ابن عمر اهـ.

وروي أيضاً أن النبي ﷺ قال في جمعة من الجمع: «إن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين، فاغتسلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضربه أن يمس منه، وعليكم بالسواك». رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>. فعلم هذه الأشياء بكون الجمعة عيداً. ولأنه يوم يجتمع الناس فيه للصلاة، فاستحب الغسل فيه، كيوم الجمعة. وإن اقتصر على الوضوء أجزاء؛ لأنه إذا لم يجب الغسل للجمعة مع الأمر به فيها، فغيرها أولى.

مسألة: وقت الغسل بعد طلوع الفجر في ظاهر كلام الخرقى، لقوله: «إذا أصبحوا تطهروا». قال القاضي، والآمدى: إن اغتسل قبل الفجر لم يصب سنة الاغتسال؛ لأنه غسل الصلاة في اليوم، فلم يجز قبل الفجر، كغسل الجمعة. وقال ابن عقيل: المنصوص عن أحمد أنه قبل الفجر وبعده؛ لأن زمن العيد أضيئ من وقت الجمعة، فلو وقفت على الفجر ربما فات، ولأن المقصود منه التنظيف، وذلك يحصل بالغسل في الليل، لقربه من الصلاة، والأفضل أن يكون بعد الفجر، ليخرج من الخلاف، ويكون أبلغ في النظافة، لقربه من الصلاة. والغسل هو للصلاة فيفوت بفواتها.

مسألة: ويسن أن يخرج على أحسن هيئة من لبس وتطيب وتسوك ونحوه كتطيف على الصحيح من المذهب.

الدليل: ما ذكرنا في الجمعة، وقال عبدالله بن عمر: وجد عمر حلة من إستبرق في السوق، فأخذها فأتى بها النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ابتع هذه تتجمل بها

= قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٨٦: هذا إسناد ضعيف يوسف بن خالد، قال فيه ابن معين: كذاب خبيث زنديق، قلت: وكذبه غير واحد، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث.

وضعف إسناده الحافظ في «التلخيص» ٨٠/٢.

(١) في «سننه» (١٠٩٨)، من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

قال البوصيري في «الزوائد»، ورقة ٧٢: هذا إسناد فيه صالح بن أبي الأخضر، لينة الجمهور، وباقي رجال الإسناد ثقات.

في العيدين والوفد. فقال النبي ﷺ: «إنما هذه لباس من لا خلاق لهم» متفق عليه<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على أن التجميل عندهم في هذه المواضع كان مشهوراً. وروى جابر: أن النبي ﷺ كان يعتَم ويلبس بُردَه الأحمرَ في العيدين والجمعة. . رواه ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>. وبإسناده عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يلبس في العيدين بُردَه حَبْرَةً<sup>(٣)</sup>. قال النووي: رواه الشافعي من غير رواية ابن عباس بإسناد ضعيف اهـ. وروى ابن عبد البر بإسناده عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما على أحدكم أن يكون له ثوبان سوى ثوبي مهنته لجمعتِه وعيدِه»<sup>(٤)</sup>. قال النووي: والجَبْرَة - بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة - وهو نوع من الثياب معروف باليمن، وهو عَصْبُ اليمن. قال الأزهري: هو نوع من البُرْد أضيفت إلى وَشِيَة، والبُرْد مفردة والجمع بُرود، ويقال بُردٌ مُجْبَرُ أي مُزِين اهـ. وعن جابر قال: كانت للنبي ﷺ حُلَّة يلبسها في العيدين ويوم الجمعة. رواه ابن خزيمة في صحيحه<sup>(٥)</sup>. وعن ابن عمر أنه كان يلبس في العيدين أحسن ثيابه. رواه البيهقي بإسناد جيد<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٨٨٦)، ومسلم (٢٠٦٨).

(٢) في «التمهيد» ٣٦/٢٤، والبيهقي في «سننه» ٢٨٠/٣، وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ص ١١٤، من طريق حفص، عن حجاج بن أرطاة، أبي جعفر، عن جابر، رضي الله عنه، فذكره. والحجاج بن أرطاة مدلس، وقد عنعن. وأخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٣/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٨٢٨) عن إبراهيم بن محمد، عن جعفر، به. وإبراهيم ضعيف. .

(٣) هو في «التمهيد» ٣٥/٢٤ - ٣٦، وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ص ١١٤، إسناده حسن.

(٤) حديث صحيح بشواهده، وهو في «التمهيد» ٣٤/٢٤، ٣٥، وأخرجه ابن ماجه (١٠٩٦)، وصححه ابن خزيمة (١٧٦٥)، وابن حبان (٢٧٧٧).

(٥) برقم (١٧٦٦)، وانظر ما قبله.

(٦) هو في «السنن» للبيهقي ٢٨١/٣، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٣٢).

وقال مالك: سمعتُ أهلَ العلمِ يستحبون الطيبَ والزينةَ في كلِّ عيدٍ<sup>(١)</sup> اهـ.

وروى الحسن بن علي قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نتطيب بأجود ما نجد في العيد. قال النووي: حديث غريب<sup>(٢)</sup>.

والإمامُ بذلك أكَّد، لأنه منظورٌ إليه من بين سائر الناس.

وعن أحمد: الثيابُ الجيدة والرثَّةُ في الفضلِ سواءٌ. وسواء كان معتكفاً أو غيره.

مسألة: غيرُ معتكفٍ فإنه يخرجُ في ثيابٍ اعتكافٍ. ولو كان الإمامُ على الصحيح من المذهب.

الدليل: قوله ﷺ: «ما على أحدكم أن يكونَ له ثوبان سوى ثوبي مهنتِهِ لجمعتِهِ وعيَلِهِ»<sup>(٣)</sup> إلا المعتكفُ فإنه يخرجُ في ثيابٍ اعتكافٍ، واستحبه السلفُ، وذكره ابن المنذر عن جماعةٍ من العلماء.

ولأنه أثرُ عبادةٍ فاستحبَّ له بقاءه كالخُلوفِ.

وقيل: يُستحبُّ له التَّجَمُّلُ والتَّنَظُّفُ، ومال إليه الشيخ عبدالرحمن السعدي وقال: فإنه ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ويخرجُ للعيد متجملاً اهـ.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: يُسنُّ التزيُّنُ للإمامِ الأعظمِ، وإن خرجَ من المعتكفِ.

(١) أورده ابن المنذر في «الأوسط» ٤/ ٢٦٥.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٧٥٦)، و«الحاكم» ٤/ ٢٣٠ من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن إسحاق بن بُزُج، عن الحسن بن علي، رضي الله عنهما. قال الحاكم: لولا جهالة إسحاق بن بُزُج، لحكمت للحديث بالصحة.

وقال الهيثمي في «المجمع» ٤/ ٢٠، ٢١: فيه عبدالله بن صالح، قال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون، وضعفه أحمد وجماعة.

(٣) سلف من حديث عائشة تعليق (٤) / ص ٣٢٢.

وعند أكثر العلماء يستحب خروج المعتكف في ثياب الاعتكاف لغير الإمام.  
وقال أحمد في رواية المروزي: طاووس كان يأمر بزينة الثياب، وعطاء قال: هو  
يوم التخشع وأستحسنهما جميعاً. وذكر استحباب خروجه في ثياب اعتكافه في غير  
هذا الموضع.  
الترجيح:

قلت: والراجح القول بأنه يستحب له التجميل والتنظيف والله أعلم.  
مسألة: وإن كان المعتكف فرغ من اعتكافه قبل ليلة العيد: استحب له المبيت ليلة  
العيد في المسجد ليحييها.

مسألة: ويستحب الخروج من المسجد إلى المصلى لصلاة العيد.  
وإن كان اعتكافه ما انقضى فيجوز له الخروج.  
وقال المجتهد: يجوز له الخروج. ولزومه معتكفه أولى اهـ.  
مسألة: ويسن يوم العيدين التوسعة على الأهل، والصدقة على الفقراء ليغنيهم عن  
السؤال<sup>(١)</sup>.

نص: «وَتُفَضَّلُ (و هـ) الصحراء على الجامع في غير (ء) مكة فإنه يُسَنُّ (و ء) لهم  
الحرم».

ش: وتسُنُّ صلاة العيدين في صحراء قريبة عرفاً، قال في «الإنصاف»: وهذا بلا  
نزاع اهـ. نقل حنبل: الخروج إلى المصلى أفضل، إلا ضعيفاً أو مريضاً، وأمر علي  
رضي الله عنه بصلاة العيد في المصلى واستحسنه الأوزاعي، وأصحاب الرأي، وهو  
قول مالك وابن المنذر.

الدليل: قول أبي سعيد: كان النبي ﷺ يخرج في الفطر والأضحى إلى  
المصلى. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وكذلك الخلفاء بعده، ولأنه أوقع لهيئة الإسلام وأظهر

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٥٧، ٥٨، و«الإنصاف» ٢/ ٤٢٢، ٤٢٣، و«المبدع» ٢/ ١٨٠، و«المغني»  
٣/ ٢٥٦-٢٥٨، و«المجموع شرح المذهب» ٥/ ١٠-١٢، و«حاشية العتقري» ١/ ٣٠٦،  
و«المختارات الجليلة» ص ٧٢، و«زاد المعاد» ١/ ٤٤٢.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٨٩).



لشعائر الدين، ولا مشقة في ذلك، لعدم تكررها بخلاف الجمعة.

قال النووي: والعمل على هذا في معظم الأمصار اهـ، وقال ابن تيمية: لم يكن أحد من المسلمين يصلي صلاة عيد في مسجد قبيلته ولا بيته اهـ.

وقال الشافعي: إن كان الجامع واسعاً فهو أفضل كأهل مكة.

وأجيب: بأنهم يُحصّلون بذلك معاناة الكعبة وذلك من أكبر شعائر الدين.

قال في «الفتح»: ومقتضى هذا - أي قول الشافعي - أن العلة تدور على الضيق والسعة لا لذات الخروج إلى الصحراء، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع، فإذا حصل في المسجد مع أفضليته كان أولى اهـ.

قال الشوكاني: وفيه أن كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينتهض للاعتذار عن التأسّي به ﷺ في الخروج إلى الجبابة بعد الاعتراف بمواظبته ﷺ على ذلك، وأما الاستدلال على أن ذلك هو العلة بفعل الصلاة في مسجد مكة، فيجانب عنه باحتمال أن يكون ترك الخروج إلى الجبابة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجدتها اهـ.

قال الموفق: ولنا، أن النبي ﷺ كان يخرج إلى المصلّى ويدع مسجده، وكذلك الخلفاء بعده، ولا يترك النبي ﷺ الأفضل مع قربه، ويتكلف فعل الناقص مع بعده، ولا يشرع لأئمة ترك الفضائل، ولأننا قد أمرنا باتّباع النبي ﷺ والافتداء به، ولا يجوز أن يكون المأمور به هو الناقص، والمنهي عنه هو الكامل، ولم يُنقل عن النبي ﷺ أنه صلى العيد بمسجده إلا من عذر، ولأن هذا إجماع المسلمين، فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون إلى المصلّى، فيصلّون العيد في المصلّى، مع سعة المسجد وضيقه، وكان النبي ﷺ يصلي في المصلّى مع شرف مسجده، وصلاة النفل في البيت أفضل منها في المسجد مع شرفه، وروينا عن عليّ، رضي الله عنه -، أنه قيل له: قد اجتمع في المسجد ضعفاء الناس وعميانهم فلو صلّيت بهم في المسجد؟ فقال: أخالف السنة إذاً، ولكن نخرج إلى المصلّى،

وَأَسْتَخْلَفُ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعاً<sup>(١)</sup>. اهـ.  
الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَخْلَفَ مَنْ يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ.  
نص عليه أحمد.

الدليل: فِعْلُ عَلِيٍّ، حَيْثُ اسْتَخْلَفَ أَبَا مَسْعُودٍ الْبَدْرِي فَصَلَّى بِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ.  
رواه سعيد، قال النووي: رواه الشافعي بإسناد صحيح<sup>(٢)</sup> والضعفة - بفتح الضاد والعين  
بمعنى الضعفاء وكلاهما جمع ضعيف. اهـ.

ويخطبُ بهم إن شاؤوا، وهو المستحبُّ، ليكملَ حصولَ مقصودهم.  
والأولى أن لا يصلُّوا قَبْلَ الإمام. قاله ابن تميم.

وإن صَلَّوا قَبْلَهُ فلا بأس؛ لأنهم من أهلِ الوجوب. وأيهما سبقَ بالصلاة سقطَ  
الفرضُ به. وجازت التضحيةُ، لأنها صلاةٌ صحيحةٌ، وتنوَّى المسبوقَةُ نفلاً، لسقوطِ  
الفرضِ بالسابقة.

ويصلي بهم ركعتين كصلاة الخليفة قدمه في «الفائق».  
وعن أحمد: أربعاً.

وعنه: ركعتين إن خطبَ، وإن لم يخطب فأربع.

وقال ابن تيمية: ثبت عن علي أنه استخلف من صلى بالناس في المسجد أربعاً  
ركعتين للسنَّة، وركعتين لكونهم لم يخرجوا إلى الصحراء اهـ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٤/٢ - ١٨٥ و ١٨٥، والشافعي في «الأم» ١٦٧/٣، ومن طريقه البيهقي في  
«المعرفة» (٦٩٧١)، وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١١٧)، والبيهقي في «السنن» ٣/٣١٠،  
عن علي، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» ١٦٧/٧، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٤١)، وينحوه أخرجه ابن أبي  
شيبة ١٧٨/٢.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٥٩/٢، و«الإنصاف» ٤٢٦/٢، ٤٢٧، و«المبدع» ١٨٢/٢، ١٨٣، =

مسألة: وتكره صلاة العيد في الجامع، لمخالفة فعله ﷺ بلا عذر، فإن كان عذر من مطر أو خوف أو غيره لم تكره فيه، على الصحيح من المذهب.

الدليل: قول أبي هريرة: أصابنا مطر في يوم عيد فصلى بنا النبي ﷺ في المسجد. رواه أبو داود، وفيه لين، وقال النووي: بإسناد جيد ورواه الحاكم وقال: صحيح اهـ<sup>(١)</sup>.

وقيل: لا تكره فيه مطلقاً. إلا بمكة المشرفة فتسن صلاة العيد في المسجد الحرام، لمعاينة الكعبة، وذلك من أكبر شعائر الدين هذا المذهب وفاقاً للثلاثة.

مسألة: ويبدأ بالصلاة قبل الخطبة.

الدليل: قول ابن عمر: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يصلون العيدين قبل الخطبة. متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

فلو خطب قبل الصلاة لم يُعتدّ بها، على الصحيح من المذهب، وذكره المجد من قول أكثر العلماء، كما لو خطب في الجمعة بعدها، وقد روي عن بني أمية تقديم الخطبة<sup>(٣)</sup>. قال الموفق: ولم يصح عن عثمان<sup>(٤)</sup>. وفي «شرح الهداية» أنه

= «والمغني» ٢٦٠/٣، ٢٦١، «والمجموع شرح المذهب» ٨/٥، «ومجموع الفتاوى» ١٠٢/٢٤ و٤٨٠/١٧، «وحاشية العنقري» ٣٠٦/١، «ونيل الأوطار» ٣٣٢/٣، «فتح الباري» ٤٥٠/٢.

(١) أخرجه أبو داود (١١٦٠)، وابن ماجه (١٣١٣)، والحاكم ٢٩٥/١، والبيهقي ٣١٠/٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٩٦٣)، ومسلم (٨٨٨).

(٣) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٥/١، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٦٩٠٦) عن عبد الله بن يزيد الخطمي: أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر وعثمان، كانوا يبدأون بالصلاة قبل الخطبة، حتى قدم معاوية، فقدم معاوية الخطبة.

(٤) أخرج ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٥١) عن حميد، عن أنس، قال: كانت الصلاة في العيد يوم الفطر ويوم النحر قبل الخطبة، قال حميد: فسألت الحسن عن أول من خطب قبل الصلاة، فقال: عثمان صلى بالناس ثم خطبهم فرأى كثيراً لم يدرکوا الصلاة ففعل ذلك.

قدّمها في أواخر خلافته .

قال الشوكاني : وقال العراقي : إن تقديم الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة . وقال : إن ما روي عن عمر وعثمان وابن الزبير لم يصح عنهم . أما رواية ذلك عن عمر فروها ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> : أنه لما كان عمر وكثر الناس في زمانه ، فكان إذا ذهب ليخطب ذهب أكثر الناس ؛ فلما رأى ذلك بدأ بالخطبة وختّم بالصلاة . قال : وهذا الأثر وإن كان رجاله ثقات فهو شاذ مخالف لما ثبت في «الصحيحين» عن عمر من رواية ابنه عبدالله<sup>(٢)</sup> وابن عباس<sup>(٣)</sup> وروايتهما عنه أولى . قال : وأما رواية ذلك عن عثمان فلم أجدها لها إسناداً<sup>(٤)</sup> .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي : يُقال إنَّ أوَّل من قدّمها عثمان وهو كذب لا يلتفت إليه انتهى . ويردّه ما ثبت في «الصحيحين»<sup>(٥)</sup> من رواية ابن عباس عن عثمان كما تقدّم .

وقال الحافظ في «الفتح» : إنه روى ابن المنذر ذلك عن عثمان بإسناد صحيح إلى الحسن البصري قال : أوَّل من خطب الناس قبل الصلاة عثمان . قال الحافظ : ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحياناً ، وقال بعد أن ساق الرواية المتقدمة عن عمر وعزاها إلى عبدالرزاق وابن أبي شيبة وصحح إسنادها أنه يُحمل على أن ذلك وقع منه نادراً .

---

= وأشار إليه الحافظ في «الفتح» ٢ / ٤٥١ ، وقال : إسناده صحيح إلى الحسن البصري .

(١) في «مصنفه» ٢ / ١٧١ ، وعبدالرزاق (٥٦٤٤) و (٥٦٤٥) .

(٢) سلف ص ٣٢٧ / تعليق (٢) .

(٣) سلف ص ٢٩٢ / تعليق (١) .

(٤) انظر التعليق (٤) / ص ٣٢٧ ، فقد أسنده ابن المنذر في «الأوسط» عن الحسن البصري ، وصحح

الحافظ في «الفتح» ٢ / ٤٥١ إسناده

(٥) انظر التعليق (١) / ص ٢٩٢ .

قال العراقي : وأما فِعْلُ ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة في «المصنف»<sup>(١)</sup>، وإنما فعلَ ذلك لأمرٍ وقع بينه وبين ابن عباسٍ ، ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزاً. وقد تقدم عن ابن الزبير أنه صلى قبلَ الخطبة. وثبتَ في «صحيح مسلم» عن عطاء: أن ابن عباس أرسلَ إلى ابن الزبير أولَ ما بُويغَ له أنه لم يَكُنْ يُؤذَنُ للصلاة يومَ الفطر فلا تؤذَنُ لها، قال: فلم يؤذَنَ لها ابن الزبير يومه، وأرسلَ إليه مع ذلك إنما الخطبة بعد الصلاة، وإنَّ ذلك قد كانَ يُفعلُ، قال: فصلى ابن الزبير قبل الخطبة<sup>(٢)</sup>.

قال الترمذي<sup>(٣)</sup> : ويقال إن أول من خطبَ قبل الصلاة مروان بن الحكم. انتهى .

وقد ثبت في «صحيح مسلم» من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال: أول من بدأ بالخطبة يومَ العيد قبل الصلاة مروان<sup>(٤)</sup> .

وقيل: أول من فعلَ ذلك معاوية<sup>(٥)</sup> ، حكاه القاضي عياض وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بلفظ: حتى قدم معاوية فقدمَ الخطبة. ورواه عبدالرزاق عن الزهري بلفظ: أوَّل من أحدثَ الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية.

وقيل أول من فعلَ ذلك زياد في البصرة في خلافة معاوية، حكاه القاضي عياض أيضاً. وروى ابن المنذر عن ابن سيرين: أن أول من فعلَ ذلك زياد بالبصرة. قال: ولا مخالفة بين هذين الأثرين وأثر مروان، لأنَّ كلا من مروان وزياد كان عاملاً لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله.

(١) في «مصنفه» ١٧٠/٢ ، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٤٩).

(٢) هو في «صحيح مسلم» (٨٨٦)، وأصله عند البخاري (٩٥٩).

(٣) في «جامعه» ٤١١/٢ .

(٤) أخرجه مسلم (٤٩).

(٥) انظر التعليق (٣)/ ص ٣٢٧.

قال العراقي: الصواب أن أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري<sup>(١)</sup>، قال: ولم يصح فعله عن أحد من الصحابة لا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير انتهى. قال الشوكاني وقد عرفت صحة بعض ذلك، فالمصير إلى الجمع أولى اهـ<sup>(٢)</sup>.

نص: وَيُسَنُّ (و) أَنْ يَذْهَبَ فِي طَرِيقٍ، وَيَرْجِعَ (و) فِي أُخْرَى.

ش: وإذا غدا المصلي من طريق سَنَ رُجُوعَهُ في أُخْرَى. هذا المذهب، وبه قال مالك والشافعي، واختاره ابن تيمية. قال في «الفتح»: وبه قال أكثر أهل العلم اهـ. وذكر المؤلف أنه باتفاق الأربعة.

الدليل: ما روى جابر قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ. رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي هريرة قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ يَرْجِعُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ. رواه أحمد والترمذي<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ ثُمَّ رَجَعَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ. رواه أبو داود وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) أخرجه البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٥٩/٢، و«الإنصاف» ٤٢٦/٢، ٤٢٩، و«المبدع» ١٨٣/٢، و«نيل الأوطار» ٣/٣٣٤، ٣٣٥، و«فتح الباري» ٤٥١/٢.

(٣) في «صحيحه» (٩٨٦).

(٤) حديث حسن لغيره، أخرجه أحمد (٨٤٥٤)، والترمذي (٥٤١)، وابن خزيمة (١٤٦٨)، وابن حبان (٢٨١٥)، والحاكم ٢٩٦/١ من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وقد وقع في إسناده اضطراب، انظر الكلام عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٥) حديث صحيح لغيره، أخرجه أحمد في «مسنده» وابنه عبدالله في «زياداته» على «المسند» (٥٨٧٩)، وأبو داود (١١٥٦)، وابن ماجه (١٢٩٩) من طريق عبدالله بن عمر العمري، عن نافع، =

وعلمته: لتشهد له الطريقان، أو لمساواتيه لهما في التبرك بمروره والسرور برؤيته، أو لتتبرك الطريقان بوطنيه عليهما، أو لزيادة الأجر بالسلام على أهل الطريق الآخر، أو لتحصل الصدقة على الفقراء من أهل الطريقين.

وقيل: لتشهد له سكان الطريقين من الجن والإنس، وقيل: ليغيب المنافقين أو اليهود، وقيل: لأن الطريق الذي يغدو منه كان أطول فيحصل كثرة الثواب بكثرة الخطى إلى الطاعة. وقيل: لأن طريقه إلى المصلى كانت على اليمين فلو رجع لرجع إلى جهة الشمال، وقيل: لإظهار شعار الإسلام فيهما، وقيل: لإظهار ذكر الله، وقيل: ليرهب المنافقين واليهود بكثرة من معه، ورجحه ابن بطلال. وقيل: حذراً من كيد الطائفتين أو إحداهما. وقيل: ليزور أقرابه الأحياء والأموات. وقيل: ليصل رحمه، وقيل ليتفاءل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا، وقيل: كان في ذهابه يتصدق، فإذا رجع لم يبق معه شيء، فيرجع في طريق أخرى لئلا يرد من يسأله. قال الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر: وهو ضعيف جداً.

وقيل: فعل ذلك لتخفيف الزحام، وقيل: لأن الملائكة تقف على الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم.

وقال ابن أبي جمرة: هو في معنى قول يعقوب لبيه: ﴿لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ﴾ [يوسف: ٦٧] فأشار إلى أنه فعل ذلك حذراً من إصابة العين.

وقال العلامة ابن القيم: إنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القريبة اهـ. واختاره الصنعاني. قال في «الإنصاف»: قلت: فعلى الأقوال الثلاثة الأول: يخرج لنا فعل ذلك في جميع الصلوات الخمس اهـ.

قال الموفق: وفي الجملة الاقتداء به سنة لاحتتمال بقاء المعنى الذي فعله من أجله، ولأنه قد يفعل الشيء لمعنى ويبقى في حق غيره سنة، مع زوال المعنى،

= عن ابن عمر، رضي الله عنهما.

وهذا إسناد ضعيف، لضعف العمري، ولكن يشهد له حديث جابر المتقدم.

كالرَّمْل والاضطباع في طواف القدوم، فعله هو وأصحابه لإظهار الجلد للكفار، وبقي سنة بعد زوالهم. ولهذا رُوِيَ عن عمر، - رضي الله عنه -، أنه قال: فيم الرَّمْلان الآن، ولمن يُبْدِي مَنَاقِبنا وقد نفى الله المُشركين؟ ثم قال مع ذلك: لا ندع شيئاً فعلناه مع رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> اهـ.

وكذا جمعة إذا ذهب إليها من طريق سُنَّ له العودُ من أخرى على الصحيح من المذهب، نص عليه، لما سبق.

قال في «شرح المنتهى»: ولا يَمْتَنَعُ ذلك أيضاً في غير الجمعة. وقال في «المبدع»: الظاهر أن المخالفة فيه أي: العيد شرعت لمعنى خاص، فلا يلتحق به غيره اهـ.

وقيل: يرجع في الطريق الأقرب إلى منزله ويذهب في الطريق الأبعد، وصححه النووي.

وقيل: لا يستحب ذلك في الجمعة.

مسألة: وتصلى العيد بلا أذان ولا إقامة قال الموفق: ولا نعلم في هذا خلافاً ممن يُعتدُّ بخلافه، إلا أنه رُوِيَ عن ابن الزبير أنه أَدَّنَ وأقام<sup>(٢)</sup>. وقيل: أول من أَدَّنَ في العيد ابن زياد<sup>(٣)</sup>. وهذا دليل على انعقاد الإجماع قبله، على أنه لا يُسنُّ لها

---

(١) حديث صحيح لغيره، أخرجه أحمد (٣١٧)، وأبوداود (١٨٨٧)، وابن ماجه (٢٩٥٢) عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قوله.

وينحوه أخرجه البخاري (١٦٠٥).

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٥٦٢٨)، وابن أبي شيبه ١٦٩/٢ ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٢٢) عن عطاء أن ابن الزبير سأل ابن عباس وكان الذي بينهما حسن، فقال: لا تؤذن ولا تقم فلما ساء الذي بينهما أذن وأقام.

(٣) كذا قال الموفق في «المغني» ٢٦٧/٣، والصواب أنه زياد، وليس ابنه، وهو زياد بن أبيه، أخرجه ابن أبي شيبه ١٦٩/٢ عن ابن إدريس، عن حصين، قال: أول من أذن في العيد زياد.

وأورده ابن المنذر في «الأوسط» ٢٥٩/٤، قال: وقال حصين، فذكره.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٥٣/٢: رواه ابن المنذر من طريق حصين بن عبدالرحمن.



أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ. وبه قال مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي العِيدَ بلا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، فروى ابن عباس، أن النبي ﷺ صَلَّى العِيدَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. وعن جابر مثله. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup>. وقال جابر بن سَمْرَةَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ العِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بلا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. رواه مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وعن عطاء، قال: أَخْبَرَنِي جَابِرٌ أَنَّ لَا أَذَانَ يَوْمَ الْفِطْرِ حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ، وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ الْإِمَامُ، وَلَا إِقَامَةٌ، وَلَا نِدَاءٌ، وَلَا شَيْءٌ، لَا نِدَاءٌ يَوْمَئِذٍ وَلَا إِقَامَةٌ. رواه مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> اهـ.

وقال ابن تيمية: ليس للإمام أن يجعل للعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَذَانًا كَأَذَانِ الْخَمْسِ، ولهذا أَنْكَرَ الصَّحَابَةُ عَلَى مَنْ فَعَلَ هَذَا مِنْ وَلَاةِ الْأُمُورِ إِذْ ذَاكَ اهـ. وقال الصنعاني: إِنْ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ فِي الْعِيدِ بَدْعَةٌ اهـ.

وقال بعض أصحاب أحمد: ينادى لها: الصلاة جامعة، وهو قول الشافعي.

الدليل: واستدل الشافعية بما روي عن الزهري أنه كان ينادى به.

قال النووي: رواه الشافعي بإسنادٍ ضعيفٍ مرسلاً. فقال الشافعي في «الأم»: أخبرنا الثقة عن الزهري، قال: لم يكن يؤذَنُ للنبي ﷺ وَلَا لِأَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ وَلَا عُثْمَانَ فِي الْعِيدَيْنِ حَتَّى أَحْدَثَ ذَلِكَ مَعَاوِيَةُ بِالشَّامِ. وأحدثه الحجاج بالمدينة حين أُمِّرَ عَلَيْهَا، قال الزهري: وكان النبي ﷺ يَأْمُرُ فِي الْعِيدَيْنِ الْمُؤَذَّنَ يَقُولُ: الصلاة جامعة<sup>(٤)</sup>. ويغني عن هذا الحديث الضعيف القياس على صلاة الكسوف، فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة فيها.

(١) أخرجه البخاري (٩٦٠)، ومسلم (٨٨٦) من طريق عطاء، عن ابن عباس وجابر، قال: لم يكن يؤذَنُ يومَ الفطر ولا يومَ الأضحى.

(٢) في «صحيحه» (٨٨٧).

(٣) في «صحيحه» (٨٨٦) (٥).

(٤) هو في كتاب «الأم» للشافعي ٢٣٥/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٨٥٤) و(٦٨٥٥).

منها: حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال: لما كسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ نودي بالصلاة جامعة. وفي رواية: أن الصلاة جامعة. رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة: أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: الصلاة جامعة. رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>. قوله: عن الزهري أنه كان ينادى به، هو بفتح الدال. وقوله: الصلاة جامعة. هما منصوبان: الصلاة على الإغراء، وجامعة على الحال. اهـ.

وقال في «الفتح» عن حديث الزهري: وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها<sup>(٣)</sup>. اهـ. قلت: والصحيح الأول، وتقدمت المسألة في باب الأذان والإقامة.

نص: «ثُمَّ يُصَلِّي (و) رَكَعَتَيْنِ يُكَبِّرُ (و) لِلْإِحْرَامِ. وَأُسْتَجِبُّ (و) ش) الاستفتاح، ثم تكبيرات (و) زوائد ست، ثم أتعوذ (و) ش)».

ش: ثم يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إجمالاً ونقله النووي، والزرکشي، والصنعاني، وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك. قال الموفق: لا خلاف بين أهل العلم في أن صلاة العيد مع الإمام ركعتان اهـ.

الدليل: ما في «الصحيحين» عن ابن عباس: أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلّى ركعتين لم يُصَلِّ قبلَهُما، ولا بعدهُما<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٥)، ومسلم (٩١٠) من حديث عبدالله بن عمرو.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٦)، ومسلم (٩٠١) (٤) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) انظر «كشف القناع» ٥٨/٢، و«الإنصاف» ٤٢٣/٢، ٤٢٤، و«المبدع» ١٨١/٢، و«المغني» ٢٦٧/٣، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٨٤، و«المجموع شرح المذهب» ١٧/٥، ١٩، و«مجموع الفتاوى» ١١٢/٢٣، ١٣٤/٢٧، و«نيل الأوطار» ٣/٣٣٠، ٣٣٦، و«زاد المعاد» ٤٤٩/١، و«سبل السلام» ١٢١، ١١٥/٢، و«معونة أولي النهي شرح المنتهى» ٣٢٧/٢، و«فتح الباري» ٤٧٣/٢، ٤٥٢.

(٤) أخرجه البخاري (٩٦٤)، ومسلم (٨٨٤).

ولقولِ عمرَ: صلاةُ الفطرِ والأضحى ركعتانِ ركعتانِ تمامٌ غيرُ قَصْرٍ، على لسانِ نبيِّكم وقدْ خابَ من افترى. رواه أحمد والنسائي، وغيرُهما. قال النووي: حديث حسن اهـ.<sup>(١)</sup>

ونقل جعفر عن أحمد: يُصلِّي أهلُ القرى أربعاً إلا أن يخطبَ رجلٌ فيصلِّي ركعتين.

مسألة: يُكَبِّرُ تكبيرةَ الإحرامِ، ثم يستفتح وهو المذهبُ وهو مذهبُ الشافعي، قال النووي: وبه قال العلماء كافةً إلا أبا حنيفة اهـ، لأن الاستفتاحَ لأولِ الصلاةِ.

وعن أحمد: يستفتح بعدَ التكبيراتِ الزوائدِ. اختاره أبو بكر الخلال وصاحبه أبو بكر عبدالعزيز، وهو قول الأوزاعي.

التعليل: لأن الاستفتاحَ تليه الاستعاذةُ وهي قبلَ القراءةِ.

وعنه: يُخَيَّرُ بين ذلك.

الترجيح: قلت والراجح الأول والله أعلم.

مسألة: ثم يكبرُ ستاً، زوائدَ. هذا المذهبُ وروى ذلك عن فقهاء المدينة السبعة، وعمر بن عبدالعزيز، والزهرى، ومالك، والمزني، وأبي ثور، واختاره ابن القيم، وأشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة الأربعة على ذلك. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

قال ابن تيمية: وأكثرُ الصحابةِ - رضي الله عنهم - والأئمة يكبرون سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية اهـ.

الدليل: ما روى أحمد عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ كَبَّرَ في عيدِ اثنتي عشرة تكبيرةً، سبعاً في الأولى وخمساً في الآخرة. قال

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد (٢٥٧)، والنسائي في «المجتبى» ١٨١/٣ و ١١٨ و ١٨٣ وفي «الكبرى» (٤٩٠)، وابن ماجه (١٠٦٣) و (١٠٦٤)، وصححه ابن خزيمة (١٤٢٥)، وابن حبان (٢٧٨٣).

وانظر تمام تخريجه في «المسند».

الترمذي: حديث حسن، وهو أحسن حديث في الباب.

وقال النووي: حديث صحيح، رواه أبو داود وغيره بأسانيد حسنة. اهـ.

وقال عبدالله، قال أبي: أنا أذهب إلى هذا، ورواه ابن ماجه، وصححه ابنُ المديني. وفي رواية: أنه ﷺ قال: «التكبيرُ في الفطر سبْعُ في الأولى وخمسةٌ في الآخرة، والقراءة بعدهما كلتيهما» رواه أبو داود والدارقطني ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه<sup>(١)</sup>، وقال أحمد: اختلف أصحابُ النبي ﷺ في التكبير وكُلُّه جائز. وقال ابن الجوزي: ليس يروى عن النبي ﷺ في التكبير في العيدين حديث صحيح اهـ.

وعن أحمد: يكبرُ سبْعاً زوائد في الأولى. روي عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس، وابن عمر، ويحيى الأنصاري، وبه قال الأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، والزهري، والليث، وأبو يوسف، وداود<sup>(٢)</sup>، واختاره الصنعاني.

الدليل: قول عائشة: كان رسولُ الله ﷺ يُكَبِّرُ في العيدين اثنتي عشرة تكبيرةً، سوى تكبيرة الافتتاح. رواه الدارقطني<sup>(٣)</sup>.

وروي عن ابن عباس، وأنس، والمغيرة بن شعبة، وسعيد بن المسيب، والنخعي: يُكَبِّرُ سبْعاً سبْعاً.

وقال أبو حنيفة، والثوري: في الأولى والثانية ثلاثاً ثلاثاً. وحكاها ابن المنذر عن ابن مسعود، وحذيفة وأبي موسى، وعقبة بن عمرو، واحتجوا بحديثي أبي موسى اللذين

---

(١) حديث حسن، أخرجه أحمد (٦٦٨٨)، وأبو داود (١١٥١) و(١١٥٢)، وابن ماجه (١٢٧٨) من حديث عبدالله بن عمرو، رضي الله عنهما.

وأورده الحافظ في «التلخيص» ٨٤/٢، وقال: وصححه أحمد وعلي (يعني: ابن المديني)، والبخاري، فيما حكاها عنه الترمذي في «العلل الكبير» ٢٨٨/١، وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند».

(٢) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٤/٢٧٣-٢٧٥.

(٣) في «سننه» ٤٦/٢، وإسناده حسن.

يأتیان قريباً.

وعن أحمد: يكبر خمساً وفي الثانية أربعاً كما يأتي.

وقال ابن مسعود: في الأولى خمس، وفي الثانية أربع، كذا حكاه عنه الترمذي<sup>(١)</sup>.

وعن الحسن البصري في الأولى خمس وفي الثانية ثلاث<sup>(٢)</sup>.

وحكي أيضاً عن ابن مسعود، وحذيفة، وأبي موسى، وابن الزبير في كل ركعة أربع تكبيرات، وعن الحسن البصري رواية يكبر في الأولى ثلاثاً وفي الثانية ثنتين.

قال الموفق: ولنا، أحاديث كثيرة، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، التي قدّمناها. قال ابن عبد البر: قد روي عن النبي ﷺ من طرق كثيرة حسان، أنه كبر في العيد سبعاً في الأولى، وخمساً في الثانية. من حديث عبد الله بن عمرو، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وأبي واقد، وعمرو بن عوف المزني، ولم يرو عنه من وجه قوي ولا ضعيف خلاف هذا، وهو أولى ما عمل به. وحديث عائشة المعروف عنها: أن رسول الله ﷺ كبر في الفطر والأضحى سبعاً وخمساً سوى تكبيرتي الركوع. رواه أبو داود، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>. وحديث أبي موسى ضعيف، يرويه أبو عائشة جليس لأبي هريرة، وهو غير معروف<sup>(٤)</sup>. اهـ.

قال ابن تيمية: يكبر المأموم في الصلاة تبعاً للإمام. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه يكبر في الأولى سبعاً سوى تكبيرة الإحرام وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة الانتقال والله أعلم.

(١) في «جامعه» في الصلاة باب (٣٨٦) في التكبير في العيدين، ياثر الحديث (٥٣٦).

(٢) أورده ابن المنذر في «الأوسط» ٤/ ٢٧٦.

(٣) أخرجه أحمد ٦/ ٦٥، وأبو داود (١١٥٠)، وابن ماجه (١٢٨٠) والدارقطني ٢/ ٤٧ وإسناده حسن.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ١٧٢ ومن طريق ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٦٦)، وأخرجه أحمد

٤/ ٤١٦، وأبو داود (١١٥٣)، والبيهقي ٣/ ٢٨٩-٢٩٠، من طريق مكحول، عن أبي عائشة، وكان

جليساً لأبي هريرة، قال: شهدت سعيد بن العاص ودعا أبا موسى الأشعري، وحذيفة فسألتهما عن

التكبير في العيدين؟ قال: فقال أبو موسى: كان رسول الله ﷺ يكبر في العيدين كما يكبر على

الجنائز، قال: وصدقه حذيفة.

مسألة: وتكون التكبيرات الزوائد قبل التعوذ، ثم يتعوذ عقب التكبيرة السادسة هذا المذهب، ومذهب الشافعي، وبه قال محمد بن الحسن، لأن التعوذ للقراءة، فيكون عندها بلا ذكر بعد التكبيرة الأخيرة في الركعتين، لأن الذكر إنما هو بين التكبيرتين، وليس بعد التكبيرة الأخيرة تكبير ثم يشرع في القراءة.

وقال أبو يوسف: يتعوذ قبل التكبير لثلا يفصل بين الاستفتاح والاستعاذة.

قال الموفق: ولنا أن الاستفتاح شرع ليُستفتح به الصلاة فكان في أولها كسائر الصلوات، والاستعاذة شرعت للقراءة فهي تابعة لها، فتكون عند الابتداء بها، لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾. وقد روى أبو سعيد: أن النبي ﷺ كان يتعوذ قبل القراءة<sup>(١)</sup>. وإنما جمع بينهما في سائر الصلوات، لأن القراءة تلي الاستفتاح من غير فاصل، فلزم أن يليه ما يكون في أولها بخلاف مسألتنا وأياً ما فعل كان جائزاً أهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: وتكون القراءة بعد التكبير في الركعتين. نص عليه أحمد. ورؤي ذلك عن أبي هريرة، وفقهاء المدينة السبعة، وعمر بن عبد العزيز، والزهرى، ومالك، والشافعي، والليث. وقد روي عن أحمد أنه يوالي بين القراءتين. ومعناه أنه يكبر في الأولى قبل القراءة، وفي الثانية بعدها. اختارها أبو بكر، فتكون القراءة في الركعة الثانية عقب القيام وبه قال أبو حنيفة.

ورؤي ذلك عن ابن مسعود، وحذيفة، وأبي موسى، وأبي مسعود البصري،

(١) حديث حسن، أخرجه أحمد ٥٠/٣، و٦٩، وأبو داود (٧٧٥)، وابن ماجه (٨٠٤)، والترمذي (٢٤٢)، والنسائي ١٣٢/٢، وابن خزيمة (٤٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ، إذا قام من الليل، كبر ثم يقول: «سبحانك اللهم ويحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك» ثم يقول: «لا إله إلا الله»، ثلاثاً، ثم يقول: «الله أكبر كبيراً» ثلاثاً، «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزه، ونفخه، ونفثه» ثم يقرأ.

والحسن، وابن سيرين، والثوري. وهو قول أصحاب الرأي؛ لما روي عن أبي موسى، قال: كان رسول الله ﷺ يُكَبِّرُ تكبيره على الجنائز. ويوالي بين القراءتين. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وروى أبو عائشة، جليس لأبي هريرة: أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى وحذيفة: كيف كان رسول الله ﷺ يُكَبِّرُ في الأضحية والفطر؟ فقال أبو موسى: كان يُكَبِّرُ أربعاً تكبيره على الجنائز. فقال حذيفة: صدق. رواه أبو داود. قال النووي: بإسناد فيه ضعف، وأشار البيهقي إلى تضعيفه وشذوذه ومخالفة رواية الثقات، وأن المشهور وقفه على ابن مسعود اهـ<sup>(٢)</sup>.

وعن أحمد: يخير.

قال الموفق: ولنا، ما روى كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ كَبَّرَ في العيدين، في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الثانية خمساً قبل القراءة. رواه الأثرم، وابن ماجه، والترمذي، وقال: هو حديث حسن، وهو أحسن حديث في

(١) انظر التعليق (٤) / ص ٣٣٧.

(٢) قال البيهقي في «السنن» ٢٩٠/٣: قد خولف راي هذا الحديث في موضعين: أحدهما: في رفعه، والآخر: في جواب أبي موسى، والمشهور في هذه القصة أنهم أسندوا أمرهم إلى ابن مسعود، فأفتاه ابن مسعود بذلك، ولم يسنده إلى النبي ﷺ كذلك رواه أبو إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن موسى أو ابن أبي موسى، أن سعيد بن العاص أرسل إلى ابن مسعود وحذيفة وأبي موسى، فسألهم عن التكبير في العيد، فأسندوا أمرهم إلى ابن مسعود، فقال: تكبر أربعاً قبل القراءة ثم تقرأ، فإذا فرغت كبرت، فركعت، ثم تقوم في الثانية فتقرأ، فإذا فرغت كبرت أربعاً. وعبد الرحمن هو ابن ثابت بن ثوبان [أحد رجال إسناده] ضعفه يحيى بن معين، قال: وكان رجلاً صالحاً، ورواه النعمان بن المنذر عن مكحول، عن رسول أبي موسى وحذيفة، عنهما، عن الرسول ﷺ، ولم يسم الرسول، وقال: سوى تكبيرة الافتتاح والركوع.

ثم ساق من طريق كردوس، قال: قدم سعيد بن العاص قبل الأضحية، فأرسل إلى عبد الله بن مسعود، وإلى أبي موسى وإلى أبي مسعود الأنصاري فسألهم عن التكبير، قال: ففدوا بالمقاليد إلى عبد الله، فقال: عبد الله تقوم فتكبر أربع تكبيرات، ثم تقرأ ثم تركع في الخامسة، ثم تقوم فتقرأ ثم تكبر أربع تكبيرات فتركع بالرابعة.

ثم أسند نحوه من طريق علقمة، عن ابن مسعود.

## الباب (١).

وعن عائشة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْعِيدَيْنِ سَبْعًا وَخَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، فِي «الْمُسْنَدِ» (٢). وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى، وَخَمْسٌ فِي الْأَخِيرَةِ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلَيْهِمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالأَثَرُ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه (٣). عَنْ سَعْدِ مُؤَذِّنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ (٤).

وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى ضَعِيفٌ. قَالَه الْخَطَّابِيُّ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ وَالْيَ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ وَالْيَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ، لِأَنَّ قِرَاءَةَ الرُّكْعَتَيْنِ لَا يُمْكِنُ الْمُوَالَاةَ بَيْنَهُمَا؛ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. اهـ (٥).

## الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

نص: «وَيُقْرَأُ (و) الْفَاتِحَةُ وَسُورَةٌ، ثُمَّ يَرْكَعُ (و)».

ش: قال الموفق: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أنه يُشْرَعُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ. اهـ. وَأَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى اتِّفَاقِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى ذَلِكَ.

(١) أخرجه الترمذي (٥٣٦)، وابن ماجه (١٢٧٧)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (١٥)، والدارقطني ٤٨/٢، والبيهقي ٢٨٦/٣، وفي إسناده كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف، وهو ضعيف، ومع ذلك حسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة (١٤٣٨) و(١٤٣٩).

ونقل الترمذي في «العلل الكبير» ٢٨٨/١ عن البخاري، قوله: ليس في هذا الباب شيء أصح من هذا، وبه أقول.

(٢) ٦٥/٦، وانظر التعليق (٣) ص ٣٣٧.

(٣) سلف تعليق (١) ص ٣٣٦.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٢٧٧)، والدارقطني ٤٧/٢، والبيهقي ٢٨٨/٣، وفي إسناده ضعف واضطراب.

(٥) انظر «كشف القناع» ٥٩/٢، ٦٠، و«الإنصاف» ٤٢٧/٢، ٤٢٨، و«المبدع» ١٨٤/٢، و«المغني» ٣/ ٢٦٥، ٢٧٠-٢٧٤، و«المجموع شرح المذهب» ٥/ ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٢٢٠، و«الفروع» ١٣٩/٢، و«شرح الزركشي» ٢/ ٢١٩، و«نيل الأوطار» ٣/ ٣٣٩-٣٤١، و«سبل السلام» ٢/ ١١٤، ١١٧، ١١٨، و«الإفصاح» ١/ ١٦٨، ١٦٩، و«فتاوى اللجنة» ٨/ ٢٩١، و«معالم السنن» ٢/ ٣١.



ويقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة بسبح، وفي الركعة الثانية بعد الفاتحة بالغاشية. هذا المذهب نص عليه أحمد.

الدليل: حديث سمرة بن جندب: أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيدين بسبح اسم ربك الأعلى ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾. رواه أحمد<sup>(١)</sup>.

وعن النعمان بن بشير، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ وربما اجتمعا في يوم واحد فقرأ بهما. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

ولابن ماجه<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عباس مثله. وروى عن عمر وأنس. لأنه فيه حثاً على الصدقة والصلاة في قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ هكذا فسره سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز.

وعن أحمد: يقرأ في الأولى بسبح. والثانية بسبح اقتربت. اختارها الأجري وبه قال الشافعي ومالك.

الدليل: أن عمر سأل أبا واقد الليثي ماذا كان رسول الله ﷺ يقرأ في الفطر

(١) في «مسنده» ٧/٥، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٧٧٤) و(٦٧٧٦) و(٦٧٧٧) من حديث سمرة بن جندب، رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «المجمع» ٣/٢٠٤: رجال أحمد ثقات.

(٢) في «صحيحه» (٨٧٨)، وابن حبان (٢٨٢١).

(٣) في «سننه» (١٢٨٣) من طريق موسى بن عبيدة، عن محمد بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، رضي الله عنهما.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٨٣: هذا إسناد فيه موسى بن عبيدة الربذي، وقد ضعف، ورواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في «مسنده» عن موسى بن عبيدة بإسناده ومثله، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» عن وكيع بإسناده ومثله، ورواه عبد بن حميد في «مسنده» عن عبد الله بن موسى، عن موسى بن عبيدة. . .

والأضحى؟ فقال: كان يقرأ بـ﴿ق والقرآن المجيد﴾ و﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾  
رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعنه: يقرأ في الثانية بالفجر.

وعنه: لا توقيت. اختارها الخرقى. وبه قال أبو حنيفة. وكان ابن مسعود يقرأ  
بالباقعة وسورة من المفصل.

قال الموفق: ومهما قرأ به أجزاءه وكان حسناً إلا أن الأول أحسن، لأن عمر  
رضي الله عنه عمل به وكان ذلك مذهبه، ولأن في «سبح» الحث على الصلاة وزكاة  
الفطر على ما قاله سعيد بن المسيب، وعمر بن عبدالعزيز، في تفسير قوله تعالى:  
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ فاختصت الفضيلة بها كاختصاص  
الجمعة بسورتها اهـ.

وقال الشوكاني: وأما الغاشية فللموالاة بين سبح وبينها كما بين الجمعة  
والمنافقين. وأما سورة ﴿ق﴾، و﴿اقتربت﴾ فنقل النووي في «شرح مسلم» عن  
العلماء أن ذلك لما اشتملتا عليه من الإخبار بالبعث والإخبار عن القرون الماضية  
وإهلاك المكذبين، وتشبيه بروز الناس في العيد ببرزهم في البعث وخروجهم من  
الأجداث كأنهم جرادٌ منتشرٌ اهـ. وقد استشكل بعضهم سؤال عمر لأبي واقد الليثي عن  
قراءة النبي ﷺ في العيد مع ملازمة عمر له في الأعياد وغيرها. قال النووي: قالوا  
يحتمل أن عمر شك في ذلك فاستثبته، أو أراد إعلام الناس بذلك أو نحو ذلك.  
قال العراقي: ويحتمل أن عمر كان غائباً في بعض الأعياد عن شهوده، وأن الذي  
شهده أبو واقد كان في عيدٍ واحدٍ أو أكثر، قال: ولا عجب أن يخفى على صاحب  
الملازم بعض ما وقع من مصحوبه كما في قصة الاستئذان ثلاثاً. وقول عمر: خفي علي  
هذا من رسول الله ﷺ ألهانني الصنف بالأسواق<sup>(٢)</sup>. اهـ.

(١) في «صحيحه» (٨٩١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٦٢)، ومسلم (٢١٥٣)، ومسلم (٢١٥٣) (٣٦) من حديث أبي موسى  
الأشعري، رضي الله عنه، في قصة استئذانه على عمر، رضي الله عنه.

مسألة: ثم يركع باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف<sup>(١)</sup>.

نص: «ويُكَبِّرُ (و) في الثانية، وَنَفَعْلُهُ (و هـ) قَبْلَ قَرَاءَتِهَا. وَأُسْتَجِبُّهُ (و ش) خَمْسًا». ش: ويكبرُ في الثانية بعد قيامه من السجود وقبل قراءتها خمساً زوائد لما تقدم هذا المذهب. وتقدم توضيح ذلك.

نص: «وَأُسْتَجِبُّ (و ش) رَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ. وَأُسْتَجِبُّ (و ش) أَنْ يَذْكَرَ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

ش: ويرفعُ يديه مع كلِّ تكبيرة. نص عليه، وبه قال عطاء، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والشافعي، ومحمد، وداود، وابن المنذر. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: حديث وائل بن حجر: أنه ﷺ كان يرفعُ يديه مع التكبير<sup>(٢)</sup>.

قال أحمد: فأرى أن يدخلَ فيه هذا كله. وعن عمر: أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجنازة والعيد. رواه الأثرم والبيهقي، قال النووي: بإسناد ضعيف ومنقطع. اهـ<sup>(٣)</sup>. وعن زيد كذلك. رواه الأثرم. ولا يُعرفُ لهما مخالفٌ في الصحابة.

قال ابن القيم: وكان ابن عمر مع تحريه للاتباع يرفعُ يديه مع كلِّ تكبيرة. اهـ. وقال مالك، والثوري، وابن أبي ليلي، وأبو يوسف، لا يرفعُهُما فيما عدا تكبيرة الإحرام.

التعليل: لأنها تكبيراتٌ في أثناء الصلاة فأشبهت تكبيراتُ السجود.

---

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٦١، و«الإنصاف» ٢/ ٤٢٨، و«المبدع» ٢/ ١٨٦، و«المغني» ٣/ ٢٦٨-٢٧٠، و«نيل الأوطار» ٣/ ٣٣٧، و«شرح مسلم» ٦/ ١٨٢، و«سبل السلام» ٢/ ١٢٠.

(٢) أخرجه مسلم (٤٠١) من حديث وائل بن حجر. قال ابن المنذر في «الأوسط» ٤/ ٢٨٢: سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْفَعَ الْمُصَلِّي يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَكُلَّ ذَلِكَ تَكْبِيرٌ فِي حَالِ الْقِيَامِ، فَكُلٌّ مِنْ كَبَرٍ فِي حَالِ الْقِيَامِ رَفَعَ يَدَيْهِ اسْتِدْلَالًا بِالسَّنَةِ.

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٧٢)، والبيهقي ٣/ ٢٩٣.

قال الموفق: ولا يُشبهُ هذا تكبيرَ السجودِ، لأن هذه يقَعُ طرفاها في حالِ القيامِ فهي بمنزلةِ تكبيرةِ الافتتاح. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: ويقولُ بين كلِّ تكبيرتين زائدتين: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة<sup>(١)</sup> وأصيلاً وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً كثيراً. هذا المذهبُ، واختاره ابن تيمية وابن القيم. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: يشرع له أن يحمد الله ويسبحه ويكبره ويصلي على النبي ﷺ. اهـ.

الدليل: ما روى الوليد بن عقبة قال: سألتُ ابن مسعود عما يقوله بعد تكبيرات العيد قال: يحمدُ الله ويثني عليه ويصلي على النبي ﷺ ثم يدعو ويكبر... الحديث. وفيه: فقال حذيفة وأبو موسى: صدق أبو عبد الرحمن. رواه الأثرم وحرب. واحتج به أحمد، قال النووي: ورواه البيهقي بإسناد حسن، وليس في روايته: فقال: الأشعري، وحذيفة صدق. اهـ<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم: ولم يُحفظْ عنه ﷺ ذكرٌ معينٌ بين التكبيرات ولكن ذكر عن ابن مسعود. اهـ.

التعليل: لأنها تكبيراتُ حالِ القيام، فاستحبَّ أن يتخلَّلها ذكرٌ، كتكبيرات الجنائز. وإن أحبَّ قال غير ما تقدَّم من الذكرِ إذ ليس فيه ذكرٌ مؤقَّت، أي محدودٌ. لأن الغرضَ الذكرُ بين التكبيرِ، فلهذا نقل حرب: أنَّ الذكرَ غيرُ مؤقَّت. وبهذا قال الشافعي.

(١) بكرة: عبارة عن أول النهار، وأصيلاً: الوقت من بعد العصر إلى الغروب وجمعه أصل وأصال وأصائل

وأصلاَن كجَبر وبُعْراَن كلَه عن الجوهري. «المطلع» ص ١٠٨.

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٧١)، والبيهقي ٣/ ٢٩١-٢٩٢.

وروي عن أحمد: يحمّد ويكبّر ويصلي على النبي ﷺ.

وعنه: يقول ذلك ويدعو.

وعنه: يسبح ويهلل.

وعنه: يذكر ويصلي على النبي ﷺ.

وعنه: يدعو ويصلي على النبي ﷺ كل ذلك قد ورد عنه.

وقال ابن تيمية: وإن قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي وارحمني كان حسناً. كما جاء عن بعض السلف اهـ.

وقال بعضهم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والأوزاعي: يُكبّر متوالياً، لا ذكراً بينه، لأنّه لو كان بينه ذكرٌ مشروعٌ لنقل، كما نقل التكبير، ولأنّه ذكرٌ من جنسٍ مَسْنُونٍ، فكان متوالياً، كالسبح في الركوع والسجود.

قال الموفق: ولنا، ما روى عَلْقَمَةُ، أنّ عبد الله بن مسعود، وأبا موسى، وحذيفة، خرج عليهم الوليد بن عُقبة قبل العيد يوماً، فقال لهم: إن هذا العيد قد دنا، فكيف التكبير فيه؟ فقال عبد الله: تبدأ فتكبرُ تكبيرةً تفتتح بها الصلاة، وتحمدُ ربّك، وتُصلي على النبي ﷺ، ثم تدعو وتكبرُ، وتُفعل مثل ذلك، ثم تدعو وتكبرُ، وتُفعل مثل ذلك، ثم تدعو وتكبرُ، وتُفعل مثل ذلك، ثم تدعو وتكبرُ، وتُفعل مثل ذلك، ثم تقرأ ثم تكبرُ وتركعُ، ثم تقوم فتقرأ وتحمدُ ربّك، وتُصلي على النبي ﷺ، ثم تدعو وتكبرُ وتُفعل مثل ذلك، ثم تُكبرُ وتُفعل مثل ذلك، ثم تُكبرُ وتُفعل مثل ذلك، ثم تركعُ. فقال حذيفة وأبو موسى: صدق أبو عبد الرحمن. رواه الأثرم، في «مُسنّه».

ولأنَّها تكبيراتُ حالِ القيامِ فاستُحبَّ أن يتخلَّلها ذِكْرُ، كتكبيراتِ الجنائزَةِ، وتُفارقُ التَّسبيحَ؛ لأنَّه ذِكْرٌ يَخْفَى ولا يَظْهَرُ بخلافِ التَّكْبِيرِ. وقياسُهم مُنتَقِضٌ بتكبيراتِ الجنائزَةِ. قال القاضي: يَفْقُ بين كلِّ تكبِيرَتَيْنِ بِقَدَرِ آيَةٍ، لا طَوِيلَةٍ ولا قَصِيرَةٍ. وهذا قولُ الشافعيِّ. اهـ.

مسألة: ولا يَأْتِي بعدَ التَّكْبِيرَةِ الأخيرةِ في الرُّكْعَتَيْنِ بِذِكْرِ، لما تقدَّم. وقيل: يَأْتِي بالذِّكْرِ أيضاً بعدَ التَّكْبِيرَةِ الأخيرةِ على الصَّحِيحِ من الوجهين قاله في الإِنصاف<sup>(١)</sup>.

نص: «وَتُسَنُّ (و د) التَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ، وَلَا تَجِبُ (و د)».

ش: والتَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ سَنَةٌ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا، بغيرِ خلافٍ علمناه، قاله في «المغني» و«الشرح» ورجحه الشوكاني.

وعن أحمد: يَصَلِّي أَهْلُ الْقَرْيِ بِلَا تَكْبِيرٍ.

مسألة: والذِّكْرُ بين التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ سَنَةٌ وهو المذهبُ، وبه قال ابن مسعود، والشافعي، وابن المنذر.

التعليل: لأنَّه ذِكْرٌ مشرُوعٌ بين التَّحْرِيمَةِ والقِرَاءَةِ أَشْبَهَ دَعَاءِ الاسْتِفْتَاكِحِ، فإن نسيه فلا سَجُودَ لِلسَّهْوِ.

وعن أحمد: التَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ والذِّكْرُ بينهما شرطٌ. اختاره الشيخ أبو الفرج الشيرازي. قال في «الرعاية»: وهو بعيد.

---

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/٦٠، ٦١، و«الإِنصاف» ٢/٤٢٨، و«المغني» ٣/٢٧٢ - ٢٧٥، و«الفروع» ٢/١٤٠، و«المجموع شرح المذهب» ٥/٢١، ٢٦، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/٢١٩، ٢٢١، و«نيل الأوطار» ٣/٣٤١، و«زاد المعاد» ١/٤٤٣، و«جلاء الأفهام» ص ٤٤٢، و«الإفصاح» ١/١٦٩. و«فتاوى اللجنة» ٧/٤٨ و ٨/٣٠٢.

وقال في «الروضة»: إن ترك التكبيرات الزوائد عامداً أثم ولم تبطل، وساهياً لا يلزمه سجود، لأنه هيئة اهـ. وروي عن أبي حنيفة، ومالك أنه يسجد للسهو، وقال مالك والأوزاعي: لا يقول الذكر وقد تقدم.

مسألة: وإذا شك في عدد التكبيرات بنى على اليقين، فإن كبر ثم شك هل نوى الإحرام أو لا ابتداء الصلاة هو ومن خلفه، لأن الأصل عدم النية إلا أن يكون وسواساً فلا يلتفت إليه<sup>(١)</sup>.

نص: «ويُسَنُّ (و) الجهرُ بالصلاة بالحمدِ وسورةٍ في كلِّ ركعة».

ش: ويجهرُ بالقراءة. وفاقاً كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: ما روى الدارقطني عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ يجهرُ بالقراءة في العيدين والاستسقاء<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أنه يُسَنُّ الجهرُ إلا أنه روي عن علي - رضي الله عنه - أنه كان إذا قرأ في العيدين أسمع من يليه ولم يجهرُ ذلك الجهر<sup>(٣)</sup>، وقال ابن المنذر: أكثر أهل العلم يرون الجهرَ بالقراءة، وفي إخبار من أخبر بقراءة النبي ﷺ دليل على أنه كان يجهرُ، ولأنها صلاة عيد فأشبهت الجمعة اهـ<sup>(٤)</sup>.

نص: «والمسبوق إذا فاتته التكبيرُ استحبَّ (و) ش) له ألا يأتي به، كما لو أدركه

(١) انظر «كشف القناع» ٦٢/٢، و«الإنصاف» ٤٢٨/٢، ٤٣١، و«المغني» ٢٧٥/٣، ٢٧٦، و«المجموع شرح المذهب» ٢٦/٥، و«نيل الأوطار» ٣٤١/٣، و«الشرح الكبير» ٥٠٨/١.

(٢) حديث صحيح لغيره، أخرجه الدارقطني ٦٧/٢، وإسناده ضعيف، فيه عبدالله بن نافع، ومحمد بن عمر الواقدي.

(٣) أخرجه عبدالرزاق (٥٧٠٠)، وابن أبي شيبة ١٨٠/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٧٦)، والبيهقي ٢٩٥/٣.

(٤) انظر «كشف القناع» ٦١/٢، و«الفروع» ١٤٠/٢، و«المغني» ٢٦٨/٣، ٢٦٩.

راكماً».

ش: وإن نسي التكبير أو شيئاً منه، حتى شرع في القراءة لم يعد إليه وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة.

التعليل: لأنه سنة فات محلها. أشبه ما لو نسي الاستفتاح أو التعوذ حتى شرع في القراءة، أو نسي قراءة سورة حتى ركع، ولأنه إن أتى بالتكبيرات ثم عاد إلى القراءة فقد ألغى فرضاً يصح أن يعتد به.

وإن لم يعد إلى القراءة، فقد حصلت التكبيرات في غير محلها.

وقال القاضي: فيها وجه آخر، أنه يعود إلى التكبير. وهو قول مالك، وأبي ثور، والقول الثاني للشافعي؛ لأنه ذكره في محلّه، فيأتي به كما قبل الشروع في القراءة، وهذا لأن محلّه القيام، وقد ذكره فيه، فعلى هذا يقطع القراءة ويكبر، ثم يستأنف القراءة، لأنه قطعها متعمداً بذكر طويل. وإن كان المنسي شيئاً يسيراً احتمل أن يني؛ لأنه لم يطل الفصل، أشبه ما لو قطعها بقول آمين. واحتمل أن يبتدىء؛ لأن محلّ التكبير قبل القراءة، ومحلّ القراءة بعده، فيستأنفها، ليأتي بها بعده. وإن ذكر التكبير بعد القراءة، فأتى به، لم يعد القراءة وجهاً واحداً؛ لأنها وقعت موقعها. وإن لم يذكره حتى ركع، سقط وجهاً واحداً؛ لأنه فات المحل. وكذلك المسبوق إذا أدرك الركوع، لم يكبر فيه. وقال أبو حنيفة: يكبر فيه؛ لأنه بمنزلة القيام، بدليل إدراك الركعة به.

قال الموفق: ولنا أنه ذكر مسنون حال القيام، فلم يأت به في الركوع، كالاستفتاح، وقراءة السورة، والقنوت عنده، وإنما أدرك الركعة بإدراكه، لأنه أدرك معظمها، ولم يفت إلا القيام، وقد حصل منه ما يجزئ في تكبيرة الإحرام. فأما المسبوق إذا أدرك الإمام بعد تكبيره، فقال ابن عقيل: يكبر؛ لأنه أدرك محلّه. ويحتمل أن لا يكبر؛ لأنه مأمور بالإنصات إلى قراءة الإمام. ويحتمل أنه إن كان يسمع قراءة الإمام أنصت، وإن كان بعيداً كبر. اهـ.



مسألة: وكذا إن أدرك الإمام قائماً بعد التكبير الزائد أو بعضه، لم يأت به، لفوات محلّه، وكما لو أدركه راكعاً على الصحيح من المذهب.

وقيل: يأتي به اختاره ابن عقيل.

وعن الإمام أحمد: إن سمع قراءة الإمام لم يكبر ولا كبر. ولو نسي التكبير حتى ركع سقط. ولا يأتي به في ركوعه<sup>(١)</sup>.

نص: «وإن فاتته ركعة قضاها (خ) بلا تكبير».

ش: ومن كبر قبل سلام الإمام الأولى صلى ما فاتّه على صفته على الصحيح من المذهب، نص عليه.

الدليل: عموم قول النبي ﷺ: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا»<sup>(٢)</sup>.

التعليل: لأنها أصل بنفسها، فتدرك بإدراك التشهد كسائر الصلوات.

وقال القاضي: يصلي أربعاً إذا قلنا: يقضي من فاتته الصلاة أربعاً.

مسألة: وإذا أدرك معه ركعة قضى أخرى، وكبر فيها ستاً زوائد، قلت: وهذا على القول بأن ما يقضيه أول صلاته. والصحيح أن ما يقضيه آخر صلاته كما تقدم في موضعه.

مسألة: ويكبر مسبوق، ومثله من تخلف عن الإمام بركعة لعذر، ولو بنوم أو غفلة في قضاء بمذهبه، لا بمذهب إمامه على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنه في حكم المنفرد في القراءة والسهو فكذا في التكبير.

وقيل: بمذهب إمامه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر «كشف القناع» ٦١/٢، و«الإنصاف» ٤٣٣/٢، و«المغني» ٢٧٥/٣، ٢٧٦، و«المجموع شرح المهذب» ٢٧/٥.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) انظر «كشف القناع» ٦٣/٢، و«الإنصاف» ٤٣٢/٢.

نص: «وإذا فرغ من الصلاة يَخْطُبُ (و) خُطْبَتَيْنِ كالجمعة، وهما سُنَّةٌ لا شرط. يُكَبِّرُ (و) في الأولى نَسْقًا، وَسَنَ (خ) تَسْعًا. وَأَكْبَرُ (و ش) في الثانية سَبْعًا».

ش: فإذا سَلَّمَ من الصلاة خَطْبَهُمُ خُطْبَتَيْنِ، وأشار المؤلفُ إلى أن ذلك باتفاق الأربعة، وإنما أُخِّرَتِ الخطبةُ عن الصلاة، لأنها لما لم تكن واجبةً جُعِلَتْ في وقتٍ يتمكنُ من أرادَ تَرْكَهَا، بخلافِ خطبةِ الجمعة، قاله الموفق.

وقال الشيخُ عثمان: وَحِكْمَةُ التَّأخِيرِ هنا للخطبةِ وتقديمها في الجمعة أن الخطبةَ شرطٌ للصلاة، والشرطُ مقدَّمٌ على المَشْرُوطِ بخلافِ خطبةِ العيد، وأيضاً صلاة العيدِ قَرَضٌ وخطبتهُ سُنَّةٌ، والفرضُ أَهَمُّ فلا يُعْتَدُّ بها قبل الصلاة بل تُعَادُ اهـ.

قال الموفق: وَجُمِلَتْهُ أَنَّ خُطْبَتِي الْعِيدَيْنِ بعد الصلاة، لا نَعْلَمُ فيه خلافاً بين المُسْلِمِينَ، إِلَّا عن بَنِي أُمَيَّةَ. وَرَوَى عن عثمان، وابن الزُّبَيْرِ، أَنَّهُمَا فَعَلَاهُ، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ عَنْهُمَا، وَلَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِ بَنِي أُمَيَّةَ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُمْ، وَمُخَالَفٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحَةِ، وَقَدْ أَتَكَرَّ عَلَيْهِمْ فَعَلُهُمْ، وَعُدَّ بِدْعَةً وَمُخَالَفَةً لِلْسُّنَّةِ، فَإِنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، كَانُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>. وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ.

وروى طارقُ بن شهاب قال: قَدَّمَ مَرُوانُ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: خَالَفْتَ السُّنَّةَ، كَانَتْ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ. فَقَالَ: تَرَكْتُ ذَاكَ يَا أَبَا فُلَانٍ. فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَمَّا هَذَا الْمُتَكَلِّمُ فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُنْكَرْهُ بِيَدِهِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُنْكَرْهُ بِلِسَانِهِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُنْكَرْهُ بَقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَوْعَى الْإِيمَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقٍ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَلَفْظُهُ: «فَلْيُعَيِّرْهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٩٥٧) و(٩٦٣)، ومسلم (٨٨٨) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٩٦٢)، ومسلم (٨٨٤) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الطيالسي (٢١٩٦)، ومسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

فعلى هذا من خطب قبل الصلاة فهو كمن لم يخطب؛ لأنه خطب في غير محل الخطبة، أشبه ما لو خطب في الجمعة بعد الصلاة.

وصوب النووي القول بعدم الاعتداد بالخطبة، وذكره صاحب «المحرر» من قول أكثر العلماء خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، نقله في «الفروع».

قال الصنعاني: وقد اختلف في من أول من خطب قبل الصلاة؟ ففي مسلم أنه مروان<sup>(١)</sup>، وقيل: سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر بسند صحيح إلى الحسن البصري، قال: أول من خطب قبل الصلاة عثمان<sup>(٢)</sup>. أي: صلاة العيد.

وأما مروان فإنه إنما قدم الخطبة، لأنه قال لما أنكر عليه أبو سعيد: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة، قيل إنهم كانوا يتعمدون ترك استماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب، والإفراط في مدح بعض الناس.

وقد روى عبدالرزاق<sup>(٣)</sup> عن ابن جريج عن الزهري قال: أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية. وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالفة لهديه ﷺ، وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناوت البيوت فكان يقدم الخطبة ليذكر من بعد منزله الصلاة، وهو رأي مخالف لهديه ﷺ. اهـ.

مسألة: يجلس بينهما يسيراً للفصل، كخطبة الجمعة.

الدليل: ما ورد في خطبة الجمعة وما روى جابر، قال: خرج النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى فخطب قائماً، ثم قعد قعدة، ثم قام. رواه ابن ماجه من رواية إسماعيل بن مسلم البصري وهو متروك<sup>(٤)</sup>. وعن عبيد الله بن عتبة، قال: السنة أن

(١) انظر ما قبله.

(٢) سلف ص ٣٢٧ / تعليق (٤).

(٣) في «مصنفه» (٥٦٤٦).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٢٨٩) من طريق أبي بحر، إسماعيل بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر بن

عبدالله، رضي الله عنه.

يخطب الإمام في العيدين خطبتين يفصل بينهما بجلوس. رواه الشافعي من رواية إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وفيه كلام<sup>(١)</sup>.

ويجلس بعد صعوده المنبر قبلهما ليستريح ويرد إليه نفسه، ويتأهب الناس للاستماع على الصحيح من المذهب، نص عليه. كما تقدم في خطبة الجمعة. وقيل: لا يجلس عقب صعوده؛ لأن الجلوس في الجمعة للأذان ولا أذانها هنا.

وقال في «النصيحة»: إذا استقبلهم سلم وأومأ بيده.

مسألة: وحكمهما كخطبة الجمعة في جميع ما تقدم حتى في تحريم الكلام حال الخطبة. نص عليه. إلا التكرير مع الخاطب فيسن. كما في «شرح المنتهى»، ومعناه في «الشرح».

وعن أحمد: لا بأس بالكلام فيهما بخلاف الجمعة.

واستثنى جماعة من الأصحاب أنها تفارق الجمعة في الطهارة، واتحاد الإمام، والقيام، والجلسة بين الخطبتين، والعدد بكونها سنة لا شرطاً للصلاة في أصح الوجهين.

مسألة: ويسن أن يفتتح الأولى من الخطبتين قائماً كسائر أذكار الخطبة بتسعة تكبيرات متواليات، على الصحيح من المذهب، ويفتح الخطبة الثانية بسبع كذلك، أي: متواليات، وبه قال كثير من أهل العلم.

---

= قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٨٤: هذا إسناد فيه إسماعيل بن مسلم، وقد أجمعوا على ضعفه، وأبو بحر ضعيف.

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٨/١، ومن طريق أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٩٢٥)، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن عبدالرحمن بن محمد بن عبد، عن إبراهيم بن عبدالله، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة.

الدليل: ما روى سعيد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: كان يُكَبَّرُ الإمام يوم العيد قبل أن يخطب تسع تكبيرات، وفي الثانية سبع تكبيرات.

قال النووي: رواه الشافعي في «الأم» بإسناد ضعيف، ومع ضعفه فلا دلالة فيه على الصحيح؛ لأن عبيد الله تابعي، والتابعي إذا قال من السنة فيه وجهان لأصحابنا أصحهما وأشهرهما أنه موقوف، والثاني مرفوع مرسل. فإن قلنا: موقوف فهو قول صحابي لم يثبت انتشاره فلا يحتج به على الصحيح، وإن قلنا: مرفوع، فهو مرسل لا يحتج به اهـ<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي: إن هلل بينها أو ذكر فحسن والنسق أولى.

والوجه الثاني: أنه يقول التكبيرات وهو جالس.

واختار الشيخ تقي الدين ابن تيمية افتتاح خطبة العيد بالحمد، واختاره ابن القيم والشيخ عبدالرحمن السعدي والشيخ محمد بن إبراهيم. قال ابن تيمية: لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه افتتح خطبة بغيره. وقال ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجدم»<sup>(٢)</sup> اهـ. وقال: التكبير مشروع في خطبة العيد زيادة على الخطب الجمعة اهـ.  
الترجيح:

قلت: والصحيح ما اختاره ابن تيمية ومن وافقه، والله أعلم.

والصحيح من المذهب أن محل التكبير في الخطبة الثانية في أولها.

---

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣٨/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٦٩٢٩)، عن إبراهيم بن محمد، عن عبدالرحمن بن محمد بن عبد، إبراهيم بن عبدالله، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، فذكر.

وإسناده ضعيف، لضعف إبراهيم بن محمد.

(٢) حديث ضعيف، أخرجه أحمد ٣٥٩/٢، وأبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، والنسائي

(٤٩٤) و(٤٩٦)، وابن حبان (١) و(٢)، من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان».

وعن أحمد: مَحَلُّهُ فِي آخِرِهَا. اخْتَارَهُ الْقَاضِي.

وقيل: التَّكْبِيرَاتُ الَّتِي فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ شَرْطٌ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْثَرَ التَّكْبِيرُ فِي أَضْعَافِ خُطْبَتِهِ. وَرَوَى سَعْدُ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ:  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ بَيْنَ أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ يَكْثُرُ التَّكْبِيرُ فِي خُطْبَتِي الْعِيدَيْنِ. رَوَاهُ  
ابْنُ مَاجَهٗ<sup>(١)</sup>. فَإِذَا كَبَّرَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ كَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى  
أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ يَوْمَ الْعِيدِ عَلَى الْمَنْبَرِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ تَكْبِيرَةً<sup>(٢)</sup>.

مَسْأَلَةٌ: يَحْتُمُّهُمْ - أَيِ يَحْضُهُمْ - فِي خُطْبَةِ عِيدِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ، أَيِ: زَكَاةِ  
الْفِطْرِ. وَيُبَيِّنُ لَهُمْ وَجُوبَهَا وَثَوَابَهَا.

الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَغْنُوهُمْ عَنِ السُّؤَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ»<sup>(٣)</sup>.

وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ جَنَسًا وَقَدْرًا، وَوَقْتَ الْوَجُوبِ، وَالْإِخْرَاجَ، وَمَنْ تَجِبُ  
فِطْرَتُهُ أَوْ تَسُنُّ، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِطْرَةُ، وَإِلَى مَنْ تُدْفَعُ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ، تَكْمِيلًا  
لِلْفَائِدَةِ، وَيُرَغِّبُهُمْ فِي الْأَضْحِيَّةِ فِي الْأَضْحَى، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ حُكْمَهَا، أَيِ: مَا يُجْزَى مِنْهَا  
وَمَا لَا يُجْزَى، وَمَا الْأَفْضَلُ مِنْهَا، وَوَقْتُهَا، وَالْعُيُوبُ الَّتِي تَمْنَعُ مِنْهَا، وَكَيْفِيَّةُ تَفْرِيقِهَا، وَمَا  
يَقُولُهُ عِنْدَ ذَبْحِهَا.

(١) فِي «سُنَنِ» (١٢٨٧)، وَالْحَاكِمُ ٦٠٧/٣ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَمَارِ بْنِ سَعْدٍ، مُؤَذِّنُ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَارِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، فَذَكَرَهُ.  
قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ» وَرَقَّةً ٨٤: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، لَضَعْفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبِيهِ، وَتَقَدَّمَ  
الْكَلَامُ عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢١٧٩)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي كِنَانَةَ الْهَجَمِيِّ، أَنَّ أَبَا مُوسَى  
الْأَشْعَرِيَّ كَانَ يَكْبُرُ يَوْمَ الْعِيدِ عَلَى الْمَنْبَرِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ تَكْبِيرَةً.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ١٥٣/٢، وَالْبَيْهَقِيُّ ١٧٥/٤ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» ١٢٦/٦: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَانْظُرْ «التَّلْخِصَ الْحَبِيرَ» ١٨٣/٢،  
و«نَصَبَ الرَّايَةِ» ٤٣١/٢.

السبيل: ما روي عن أبي سعيد قال: كان رسول الله ﷺ يخرج يومَ الفطرِ والأضحى إلى المصلّى، فأول ما يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، وإن كان يريد أن يقطع بعثاً قطعه، أو يأمر بشيء أمر به، ثم ينصرف. رواه البخاري، وروى مسلم نحوه<sup>(١)</sup>. وعن جابر، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ الصلاة يومَ العيد، فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا أذانٍ ولا إقامة، ثم قام متوكئاً على بلال، فأمر بتقوى الله، وحث على طاعته، ووعظ الناس فذكّركم، ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن. متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من ذبح قبل أن يُصلي فإنما هو شاة لحم عجله لأهله، ليس من النسك في شيء، ومن ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وقد أصاب سنة المسلمين»<sup>(٣)(٤)</sup>.

وقال ﷺ لفاطمة: «قومي إلى أضحيتك فاشهديها فإن لك بأول قطرة من دمها أن يغفر لك ما قد سلف من ذنوبك»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٩٥٦)، ومسلم (٨٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٩٧٨)، ومسلم (٨٨٥).

(٣) أخرجه البخاري (٩٥٥) و(٩٦٥) و(٩٦٨)، ومسلم (١٩٦١) من حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه.

(٤) انظر «كشف القناع» ٦١/٢، ٦٢، و«الإنصاف» ٤٢٩/٢ - ٤٣١، و«المبدع» ١٨٧/٢، و«المغني» ٢٧٦/٣ - ٢٧٩، و«المجموع شرح المذهب» ٢٨/٥، ٣١، و«الاختيارات» ص ١٥٠، و«مجموع الفتاوى» ٣٩٢/٢٢ و٢٢٥/٢٤، و«حاشية العنقري» ٣٠٧/١، و«المختارات الجليلة» ص ٧٢، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٢٦/٣، و«الفروع» ١٤١/٢، و«المطلع» ص ١٠٨، و«نيل الأوطار» ٣٤٧/٣، و«زاد المعاد» ٤٤٧/١، ٤٤٨، و«سبل السلام» ١١٣/٢، ١١٤، و«معونة أولي النهى» ٣٣١/٢، و«الشرح الكبير» ٥٠٧/١.

(٥) حديث ضعيف، أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٨ / (٦٠٠)، وفي «الأوسط» (٢٥٣٠)، والحاكم ٢٢٢/٤، والبيهقي ٢٣٨/٥ - ٢٣٩ و٢٨٣/٩، من طريق النضر بن إسماعيل، عن أبي حمزة الثمالي، عن سعيد بن جبيرة، عن عمران بن حصين، فذكره. =

وعن زيد بن أرقم، قال أصحابُ النبي ﷺ: يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال: «سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» قالوا: فما لنا؟ قال: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ» قالوا: والصوفُ؟ قال: «بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ» قال الحاكمُ: صحيحُ الإسنادِ<sup>(١)</sup>.

وعنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ شَاةٌ لِحِمِّ عَجَلِهِ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسِكَ فِي شَيْءٍ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَقَدْ أَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٢)</sup>.

مسألة: والخطبتانِ سُنَّةٌ، لا يجبُ حضورُهما ولا استماعُهما هذا المذهب، قال الشوكاني: ولا أعرفُ قائلًا بوجوبها اهـ. وقال الصنعاني: نقل الإجماع على عدم

---

= قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي، فقال: أبو حمزة ضعيف جدا وإسماعيل ليس بذاك.

وقال الهيثمي في «المجمع» ١٧/٤: فيه أبو حمزة الشمالي وهو ضعيف.

(١) حديث ضعيف، أخرجه أحمد ٣٦٨/٤، وعبد بن حميد (٢٥٩)، وابن ماجه (٣١٢٧)، والعقيلي في «الضعفاء» ٤١٩/٣، والطبراني في «الكبير» (٥٠٧٥)، وابن عدي في «الكامل» ١٩٩٣/٥، والحاكم ٣٨٩/٢، والبيهقي ٢٦١/٩ من طريق سلام بن مسكين، عن عائذ الله المجاشعي، عن أبي داود، عن زيد بن أرقم، فذكره.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي، فقال: عائذ الله، قال أبو حاتم: منكر الحديث.

وتعقب الحاكم، المنذري أيضاً في «الترغيب والترهيب» ١٥٤/٢، فقال: بل واهية. عائذ الله: هو المجاشعي، وأبو داود هو نفع بن الحارث الأعمى، وكلاهما ساقط.

وقال العقيلي: عائذ الله المجاشعي عن أبي داود لا يُعرف إلا به. ونقل عن البخاري قوله: عائذ الله المجاشعي عن أبي داود، روى عنه سلام بن مسكين لا يصح حديثه.

وقال ابن عدي: لا يصح حديثه، وهذا [الحديث] يعرف بعائذ الله وليس يرويه غير سلام بن مسكين، وأبو داود الذي لم يُسمَّ هو نفع بن الحارث.

وقال البوصيري في «الزوائد» ورقة ١٩٦: هذا إسناد فيه أبو داود واسمه نفع بن الحارث، وهو متروك.

(٢) سلف ص ٣٥٥/ تعليق (٣).



وجوبها.

الدليل: ما رَوَى عبد الله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة، قال: «إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ». رواه النسائي، وابن ماجه وإسناده ثقات، ورواه أبو داود، وقال: هو مرسل<sup>(١)</sup>. وإنما أُخِّرَتْ عن الصلاة والله أعلم لأنها لما كانت غير واجبة جعلت في وقتٍ يتمكن من أراد تركها من تركها، بخلاف خطبة الجمعة. والاستماع لها أفضل، وقد روي عن الحسن، وابن سيرين، أنهما كرها الكلام يوم العيد والإمام يخطب.

وقال إبراهيم: يخطب الإمام يوم العيد قَدَر ما يرجع النساء إلى بيوتهن. وهذا يدل على أنه لا يُستحبُّ لهنَّ الجلوس لاستماع الخطبة، لئلا يختلطن بالرجال. وحديث النبي ﷺ في موعظته النساء بعد فراغه من خطبته<sup>(٢)</sup>. دليل على أنهن لم ينصرفن قبل فراغه، وسنة النبي ﷺ أحق بالاتباع.

وقيل: هما شرط.  
الترجيح:

قلت: والراجح القول بأنها سنة والله أعلم.

مسألة: ويُستحبُّ أن يخطب قائماً؛ لما روى جابر، قال: خرج رسول الله ﷺ يومَ فِطْرٍ أو أَضْحَى، فخطب قائماً، ثم قعد، ثم قام. رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup>. ولأنها خطبة

(١) أخرجه أبو داود (١١٥٥)، وابن ماجه (١٢٩٠)، والنسائي ٣/١٨٥، وابن خزيمة (١٤٦٢) والبيهقي ٣/٣٠١، من طريق عطاء، عن عبد الله بن السائب، رضي الله عنه.

قال أبو داود: هذا مرسل، عن عطاء عن النبي ﷺ، وقال النسائي كما في «تحفة الأشراف» ٤/٣٤٧: خطأ، والصواب مرسل، وقال ابن خزيمة: هذا حديث خراساني غريب لا نعلم أحداً رواه غير الفضل بن موسى السناني.

(٢) أخرجه البخاري (٩٧٥)، ومسلم (٨٨٤) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٣) سلف ص ٣٥١/ تعليق (٤).

عيد، فأشبهت خطبة الجمعة. وإن خطب قاعداً فلا بأس، لأنها غير واجبة، فأشبهت صلاة النافلة. وإن خطب على راحلته فحسن. قال سعيد: حدثنا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمِيلَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا صَلَّى يَوْمَ عِيدٍ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ عَلَى دَابَّتِهِ، وَرَأَيْتُ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَرَأَيْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ<sup>(١)</sup>.

نص: «وَمُنْعَ (خ) مَنْ أَنْ يَتَنَفَّلَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا».

ش: ويكره التَّنَفُّلُ فِي مَوْضِعِ صَلَاةِ الْعِيدِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا قَبْلَ مَفَارِقَتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. نص عليه.

وهو مذهب ابن عباس، وابن عمر، وروي ذلك عن علي، وابن مسعود، وحذيفة، وبريدة، وسلمة بن الأكوع، وجابر، وابن أبي أوفى، وقال به شريح، وعبدالله بن مغفل، والشعبي، ومالك، والضحاك بن مزاحم، والقاسم، وسالم بن عبدالله، ومعمّر، وابن جريج، ومسروق، والزهرى.

قال الزهرى: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ عِلْمَانِنَا يَذْكُرُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ تِلْكَ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا. يعني صلاة العيد. وقال: مَا صَلَّيْتُ قَبْلَ الْعِيدِ بِدَرِيٍّ. ونهى عنه أبو مسعود البدرى. وروي أن علياً - رضي الله عنه - رأى قوماً يصلُّون. قَبْلَ الْعِيدِ فَقَالَ: مَا كَانَ هَذَا يُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) إسناده حسن.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٧١/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٥٠) عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وحده.

وأخرجه عبد الرزاق (٥٦٣٧) و(٥٦٣٨)، وابن أبي شيبة ١٨٩/٢، والفريابي في «أحكام العيدين» (١٠٠) و(١٠٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٤٧)، والبيهقي ٢٩٨/٣ عن المغيرة بن شعبة، وحده.

(٢) انظر «المبدع» ١٨٨/٢، و«المغني» ٢٧٩/٣، ٢٨٠، و«كشف القناع» ٦٢/٢، و«الإنصاف» ٤٣١/٢، و«نيل الأوطار» ٣٤٧/٣، و«سبل السلام» ١١٣/٢.

الدليل: قول ابن عباس: خرج النبي ﷺ يوم عيد فصلّى ركعتين لم يُصَلِّ قبلهما ولا بعدهما. متفق عليه<sup>(١)</sup>. وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أنه ﷺ كان يُكَبِّرُ في صلاة العيد سبعاً وخمساً، ويقول: لا صلاة قبلها ولا بعدها. رواه ابن بطة بإسناده<sup>(٢)</sup>. قال أحمد: لا أرى الصلاة.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: لا يصلي لأن صلاة التحية بالمصلي مخالف لما كان عليه العمل من النبي ﷺ وأصحابه. اهـ. وقالت: إن صليت في أحد المساجد فلا بأس بصلاة تحية المسجد فقط. اهـ. وقال في «الموجز»: لا يجوز.

وقال صاحب «المستوعب» وابن رزين وغيرهما: لا يُسنُّ. وقيل: يُصَلِّي تحية المسجد. اختاره أبو الفرج. قال في «الفروع»: وهو أظهر. ورجّحه في «النكت» وقيل: تجوز التحية قبل صلاة العيد لا بعدها. وقال في «النصحية»: لا ينبغي أن يُصَلِّي قبلها ولا بعدها حتى تزول الشمس لا في بيته ولا في طريقه اتباعاً للسنة والجماعة من الصحابة. وهو قول أحمد، قال في «الفروع»: كذا قال.

وقال أحمد: أهل المدينة لا يتطوعون قبلها ولا بعدها، وأهل البصرة يتطوعون قبلها وبعدها، وأهل الكوفة لا يتطوعون قبلها، ويتطوعون بعدها. وهذا الأخير حكاه ابن المنذر<sup>(٣)</sup> عن أبي مسعود البصري، وعلقمة، والأسود، ومجاهد، وابن أبي ليلى، والنخعي، والثوري، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، وحكاه البخاري في «صحيحه»<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس.

(١) أخرجه البخاري (٩٦٤)، ومسلم (٨٨٤).

(٢) حديث حسن، أخرجه أحمد (٦٦٨٨)، وبنحوه أخرجه الفريابي في «أحكام العيدين» (١٦٥)، وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٣) في «الأوسط» (٢١٤١).

(٤) في العيدين: باب (٢٦) الصلاة قبل العيد وبعدها.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٧٧/٢: ولم أقف على أثره هذا موصولاً.

وقال مالك: لا يتطوع في المصلي قبلها ولا بعدها. وله في المسجد روايتان: إحداهما، يتطوع؛ لقول النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين»<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يكره التطوع للإمام دون المأموم؛ لأن الإمام لا يستحب له التشاغل عن الصلاة، ولم يكره للمأموم، لأنه وقت لم يئنه عن الصلاة فيه، أشبه ما بعد الزوال، وبه قال أنس بن مالك، وأبو هريرة، ورافع بن خديج، وسهل بن سعد، وأبو بردة، والحسن البصري، وأخوه سعد بن أبي الحسن، وجابر بن زيد، وعروة بن الزبير، وابن المنذر.

قال الموفق: ولنا، ما روى ابن عباس: أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر، فصلّى ركعتين، لم يصل قبلهما ولا بعدهما. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وروى ابن عمر نحوه<sup>(٣)</sup>. ولأنه إجماع كما ذكرناه عن الزهري وغيره، ونهى أصحاب رسول الله ﷺ عنه، ورووا الحديث وعملوا به، ولأنه وقت نهى الإمام عن التثفل فيه، فكره للمأموم، كسائر أوقات النهي، وكما قبل الصلاة عند أبي حنيفة، وكما لو كان في المصلي عند مالك.

قال الأثرم: قلت لأحمد: قال سليمان بن حرب: إنما ترك النبي ﷺ التطوع لأنه كان إماماً. قال أحمد: فالذين رَوَوْا هذا عن النبي ﷺ لم يتطوعوا. ثم قال: ابن عمر، وابن عباس، هما راويه، وأخذاه به. يُشِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِلَى أَنَّ عَمَلَ رَاوِي الْحَدِيثِ بِهِ تَفْسِيرٌ لَهُ، وَتَفْسِيرُهُ يُقَدِّمُ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِ. وَلَوْ كَانَتِ الْكَرَاهَةُ لِلْإِمَامِ كَيْلَا يَشْتَغَلَ عَنِ الصَّلَاةِ، لاختصت بما قبل الصلاة، إذ لم يبق بعدها ما يشتغل به، ولأنه تنفل في المصلي وقت صلاة العيد فكره، كالذي سلموه، وقياسهم مُتَقَضِّصٌ لِلْإِمَامِ،

(١) أخرجه البخاري (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤)، وابن حبان (٢٤٩٥) من حديث أبي قتادة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٩٦٤)، ومسلم (٨٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٩٥٧) و(٩٦٣)، ومسلم (٨٨٨).

وقد رُوِيَ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ سَبْعًا وَخَمْسًا، وَيَقُولُ: «لَا صَلَاةَ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا». حَكَى ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ بَطَّةَ رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ. اهـ.

قال النووي: أجمعوا على أنه ليس لها سُنَّةٌ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، واختلفوا في كراهية النفلِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا اهـ.

قال الشوكاني: وَبُرِدَ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ رَأَوْا جَوَازَ الصَّلَاةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا. وَرَوَى ذَلِكَ الْعِرَاقِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَبُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي بَرَزَةَ. قَالَ: وَبِهِ قَالَ مِنْ التَّابِعِينَ إِسْرَاهِيْمُ النَّخَعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدٍ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَأَخُوهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَصَفْوَانُ بْنُ مُحَرَّزٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَلْقَمَةُ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَمُكْحُولٌ، وَأَبُو بَرْدَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ الصَّحَابَةِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ. قَالَ: وَأَمَّا أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فَرَوَاهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(١)</sup> وَبَعْضُهَا فِي «الْمَعْرِفَةِ»<sup>(٢)</sup> لِلْبَيْهَقِيِّ انْتَهَى.

ومما يدلُّ على فسادِ دَعْوَى ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ<sup>(٣)</sup> عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: الْكُوفِيُّونَ يَصَلُّونَ بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا، وَالْبَصْرِيُّونَ يُصَلُّونَ قَبْلَهَا لَا بَعْدَهَا، وَالْمَدَنِيُّونَ لَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَبِالْأَوَّلِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَنْفِيَّةُ؛ وَبِالثَّانِي قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ، وَبِالثَّلَاثِ قَالَ الزَّهْرِيُّ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَأَحْمَدُ. وَأَمَّا مَالِكٌ فَمَنَعَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَعَنهُ فِي الْمَسْجِدِ رَوَايَتَانِ انْتَهَى.

(١) فِي «مُصَنَّفِهِ» ١٨٠/٢.

(٢) بِرَقْم (٦٩٥٤)، وَفِي «السَّنَنِ» ٣٠٣/٣ - ٣٠٤.

(٣) فِي «الْأَوْسَطِ» ٢٦٧/٤، وَهُوَ فِي «مَسَائِلِ أَبِي دَاوُدَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ» ص ٦٠.

وحمل الشافعي أحاديث الباب على الإمام، قال: فلا يتنفل قبلها ولا بعدها. وأما المأموم فمخالف له في ذلك، نقل ذلك عنه البيهقي في «المعرفة» وهو نصه في «الأم». وقال النووي في «شرح مسلم»: قال الشافعي وجماعة من السلف: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها. قال الحافظ: إن حمل كلامه على المأموم وإلا فهو مخالف لنص الشافعي. اهـ.

وقد أجاب القائلون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها جواب الشافعي المتقدم. ومنها ما قاله العراقي في «شرح الترمذي»: من أنه ليس فيها نهْي عن الصلاة في هذه الأوقات، ولكن لما كان ﷺ يتأخر في مجيئه إلى الوقت الذي يُصلي بهم فيه ويرجع عقب الخطبة. روى عنه من روى من أصحابه أنه كان لا يُصلي قبلها ولا بعدها، ولا يلزم من تركه لذلك لا اشتغاله بما هو مشرّع في حقه من التأخر إلى وقت الصلاة أن غيره لا يُشرع ذلك له ولا يُستحب، فقد روى عنه غير واحد من الصحابة: أنه ﷺ لم يكن يُصلي الضحى. وصح ذلك عنهم، وكذلك لم يُنقل عنه أنه ﷺ صلى سنة الجمعة قبلها، لأنه إنما كان يؤذن للجمعة بين يديه وهو على المنبر. قال البيهقي: يوم العيد كسائر الأيام والصلاة مباحة إذا ارتفعت الشمس حيث كان المصلي، ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال: قال النبي ﷺ: «الصلاة خير موضوع، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل» رواه ابن حبان في «صحيحه» والحاكم في «صحيحه»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ في «الفتح»: والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافاً لمن قاسها على الجمعة. وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام انتهى. وكذلك قال العراقي في «شرح الترمذي»، قال الشوكاني: وهو كلام صحيح جارٍ على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق النفل، ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية

(١) حديث ضعيف، وهو في «صحيح ابن حبان» (٣٦١)، والحاكم ٥٩٧/٢.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» طبع مؤسسة الرسالة.

المسجد إذا أقيمت صلاة العيد في المسجد، نعم في «التلخيص» ما لفظه: وروى أحمد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «لا صلاة يوم العيد قبلها ولا بعدها»<sup>(١)</sup> فإنَّ صحَّ هذا كان دليلاً على المنع مطلقاً، لأنه نفى في قوة النهي، وقد سكت عليه الحافظ فينظر فيه اهـ.

قلت: والراجح ما قاله الشوكاني، والله أعلم.

مسألة: ويكره أيضاً قضاء فائتة في مُصَلَّى العيد قَبْلَ مفارقتِهِ المُصَلَّى إماماً كان أو مأموماً، في صحراء فُعِلَتْ أو في مسجد نص عليه، لثلاثا يُقْتَدَى به.

مسألة: ولا بأس بالتنفل إذا خرج من المُصَلَّى. نص عليه في منزله أو غيره.

الدليل: ما روى حرب عن ابن مسعود: أنه كان يُصَلِّي يومَ العيد إذا رَجَعَ إلى منزله أربع ركعات أو ركعتين<sup>(٢)</sup>. واحتجَّ به إسحاق.

قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول: روى ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ لم يُصَلِّ قبلها ولا بعدها<sup>(٣)</sup>. ورأيتُه يُصَلِّي بعدها ركعات في البيت، ورُبَّما صلَّاهَا في الطريق، يدخل بعض المساجد. ورؤي عن أبي سعيد، قال: كان رسولُ الله ﷺ لا يُصَلِّي قبل صلاة العيد شيئاً، فإذا رَجَعَ إلى منزله صلَّى ركعتين. رواه ابن ماجه بإسناد حسن قاله الحافظ<sup>(٤)</sup>. ولأنَّه إنما ترك الصلاة في موضع اقتداء برسول الله ﷺ وأصحابه، ولا شغل بالصلوة وانتظارها، وهذا معدوم في غير موضع.

(١) حديث حسن، وهو في «المسند» برقم (٦٦٨٨).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٥٦٢٠) ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٤٢)، وأخرجه ابن أبي شيبة ١٧٩/٢ عن ابن مسعود: أنه كان يصلي بعد العيد أربعاً.

ورجال إسناده ثقات.

(٣) سلف تعليق (٢)/ ص ٣٦٠.

(٤) حديث حسن، هو في «سنن ابن ماجه» ١٢٩٣، وأخرجه بنحوه أحمد ٢٨/٣ و٤٠، والحاكم ٢٩٧/١ وعنه البيهقي ٣٠٢/٣ من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقال البوصيري في الزوائد ورقة ٨٤: هذا إسناد حسن،

وحسن إسناده الحافظ في «بلوغ المرام» ص ١٠٥ وفي «الفتح» ٤٧٦/٢.

الصلاة.

ولا بأس بالتنفل إذا فارق المصلّي ثم عاد إليه . نص عليه . وقضاء الفائتة أولى لوجوبه<sup>(١)</sup> .

نص: «وَقُضِيََتْ (خ) عَلَى صِفَتِهَا. وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا يَكُونُ (و) كَالسَّنَنِ فِي الْقَضَاءِ». ش: «وَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ سُنُّ لَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى صِفَتِهَا. هَذَا الْمَذْهَبُ وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ.

الدليل: فِعْلُ أَنَسٍ حَيْثُ كَانَ إِذَا لَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ أَهْلَهُ وَمَوَالِيَهُمْ وَأَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَاهُ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٢)</sup> وَإِنَّمَا لَمْ يُقَمِّهَا النَّبِيُّ ﷺ لِاشْتِغَالِهِ عَنْهَا بِالْمَنَاسِكِ، لِأَنَّهَا أَهَمُّ لَكُونِهَا فَرَضٌ عَيْنٍ، وَصَلَاةُ الْعِيدِ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ.

التعليل: لَأَنَّهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ، فَكَانَ عَلَى صِفَتِهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

مسألة: فَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي الْخُطْبَةِ جَلَسَ فَمِيعَهَا، وَلَوْ كَانَ بِمَسْجِدٍ.

التعليل: لِأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَفَارُقُ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، لِأَنَّ التَطَوُّعَ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا مَكْرُوهٌ.

وقال الموفق: إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ صَلَّى تَحِيَّتَهُ، كَالْجُمُعَةِ وَأَوَّلَى ثُمَّ صَلَّاهَا مَتَى شَاءَ، قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى صِفَتِهَا، وَلَوْ مُنْفَرِدًا، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ دُونَ أَرْبَعِينَ،

(١) انظر «كشاف القناع» ٦٢/٢، ٦٣، و«الإنصاف» ٤٣١/٢، ٤٣٢، و«المغني» ٢٨٠/٣ - ٢٨٣، و«المجموع شرح المذهب» ١٨/٥، و«الفروع» ١٤٣/٢، و«نيل الأوطار» ٣٤٣/٣، ٣٤٤، و«فتح الباري» ٤٧٦/٢، و«سبل السلام» ١١٦/٢، و«الإفصاح» ١٧٣/١، و«فتاوى اللجنة» ٢٧٤/٧ و ٣٠٥/٨، و«المستوعب» ٦٢/٣، و«الأم» ٢٣٤/١، و«شرح مسلم» ١٨١/٦.

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب إذا فاتته العيد يصلي ركعتين، ووصله ابن أبي شيبة ١٨٣/٢، عن ابن عليه، عن يونس، عن بعض آل أنس، أن أنسًا، فذكره.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٧٥/٢: والمراد ببعض المذكور: عبدالله بن أبي بكر بن أنس.

وانظر «تغليق التعليق» ٣٨٦/٢.



لأنها صارت تطوعاً، لسقوط فرض الكفاية بالطائفة الأولى<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عقيل: يقضيها قبل الزوال وإلا قضاها من الغد.

وعن أحمد: يقضيها أربعاً بلا تكبير ويكون بسلام.

الدليل: قول ابن مسعود: مَنْ فاتته الصلاة مع الإمام يوم العيد فليُصلَّ أربعاً. رواه سعيد والأثرم، قال الصنعاني: وإسناده صحيح اهـ<sup>(٢)</sup>. وروى أن علياً أمر رجلاً يُصَلِّي بضعفة الناس أربعاً<sup>(٣)</sup>.

واحتج به أحمد في رواية الأثرم، وكقضاء الجمعة بلا تكبير، لأنه إنما يُصَلِّي تطوعاً فكان على صفته بسلام كالظاهر.

وعنه: يقضيها أربعاً بلا تكبير أيضاً بسلام أو سلامين. وروي هذا عن ابن مسعود، وهو قول الثوري.

وعنه: يُخَيَّر بين ركعتين وأربع. قال النووي: وهو مذهب الثوري اهـ.

---

(١) انظر «كشف القناع» ٦٣/٢، و«الإنصاف» ٤٣٣/٢، و«المبدع» ١٨٢/٢، و«المغني» ٢٨٤/٣، ٢٨٥.

(٢) ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٨٦)، وأخرجه عبد الرزاق (٥٧١٣) ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٥٣٢)، وأخرجه ابن أبي شيبه ١٨٣/٢، والطبراني في «الكبير» (٩٥٣٣) من طريق مطرف، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود فذكره.

قال الهيثمي في «المجمع» ٢٠٥/٢: رجاله ثقات.

قال ابن المنذر في «الأوسط» ٢٩٣/٤: ولا أحسب خبر ابن مسعود بثبت، لأن الذي رواه مطرف، عن الشعبي. روى يحيى بن آدم، عن الحسن بن صالح، عن مطرف، قال حدثني رجل، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، فيمن فاتته العيد. فبطل الحديث لما أخبر مطرف أن رجلاً أخبره، ولم يذكر من الرجل؟. اهـ.

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١١٧).

وعنه: يُخَيَّرُ في الركعتين بين التكبير وتركيه.

وعنه: لا يُكَبَّرُ الْمُتَفَرِّدُ. وعنه: ولا غيره. بل يُصَلِّي ركعتين كالنافلة.

وخيره في «المغني» بين الصلاة أربعاً إما بسلامٍ واحدٍ وإما بسلامين، وبين الصلاة ركعتين كصلاة التطوع وبين الصلاة على صفتها.

وقال الأوزاعي: ركعتين بلا جهرٍ ولا تكبيراتٍ زوائد.

وقال إسحاق: إن صلاها في المصلى فكصلاة الإمام وإلا أربعاً.

وقال أبو حنيفة ومالك: لا تُقْضَى، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

مسألة: لو خرج وقتها ولم يصلها فحكمها حكم السنن الرواتب في القضاء، قاله الأصحاب.

قال في «الفصول» وغيره: يُسْتَحَبُّ أن يجمع أهله ويصلّيها جماعةً فعله أنس.

كما تقدم<sup>(١)</sup> (٢).

نص: «وإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال صلى (خ) من الغد».

ش: فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال أو أخرها ولو لغير عذر، خرج من الغد فصلّى بهم بلا نزاع، قاله في «الإنصاف». وهذا قول الأوزاعي، والثوري، وإسحاق، وابن المنذر، وصوّبه الخطابي. وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وحكاه ابن المنذر<sup>(٣)</sup> عن مالك، وأبي ثور، وحكي عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد قضاءً.

على الصحيح من المذهب، ولو أمكن قضاؤها في يومها.

(١) سلف ص ٣٦٤ / تعليق (٢).

(٢) انظر «الإنصاف» ٤٣٤/٢، و«المبدع» ١٩٠/٢، و«المغني» ٢٨٤/٣، ٢٨٥، و«المجموع شرح المذهب» ٣٦/٥، و«حاشية العنقري» ٣٠٩/١، و«الفروع» ١٤٥/٢، و«سبل السلام» ١١٤/٢، و«الإفصاح» ١٧٢/١.

(٣) في «الأوسط» ٢٩٥/٤.

الدليل: ما روى أبو عمير بن أنس عن عُمومة له من الأنصار، قالوا: غُم علينا هلال شوال، فأصبحنا صياماً، فجاء ركب في آخر النهار فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمر النبي ﷺ الناس أن يُفطروا من يومهم، وأن يخرجوا غداً لعيدهم<sup>(١)</sup>.  
رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني وحسنه. وصححه النووي، وابن المنذر، وابن السكن، وابن حزم، والخطابي، وابن حجر في «البلوغ».

وحكي عن أبي حنيفة ومالك، والمزني، وداود أنها لا تُقضى.

وقال أبو المعالي: تكون أداء مع عدم العلم للعذر اهـ.

وقال في «التعليق»: إن علموا بعد الزوال فلم يصلوا من الغد، لم يصلوها.

وقال الشافعي: إن علم بعد غروب الشمس كقول أحمد، وإن علم بعد الزوال لم يصل.

التعليل: لأنها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة فلا تقضى بعد فوات وقتها كصلاة الجمعة، وإنما يصلها إذا علم بعد غروب الشمس، لأن العيد هو الغد، لقول النبي ﷺ: «فطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وعرفتكم يوم تعرفون» رواه أبو داود، والترمذي، بأسانيد حسنة. قاله النووي، وقال: قوله: «وعرفتكم يوم تعرفون»<sup>(٢)</sup> بضم التاء وفتح العين وكسر الراء المشددة اهـ.

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٥/٧٥ و٥٨، وأبو داود (١١٥٧)، وابن ماجه (١٦٥٣)، والنسائي ٣/١٨٠، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٨٩)، والدارقطني ٢/١٧٠، من حديث أبي عمير بن أنس بن مالك، عن عُمومة مرفوعاً.

قال ابن المنذر ٤/٢٩٥: وحديث أبي عمير بن أنس، ثابت، والقول به يجب، وصححه الحافظ في «بلوغ المرام» ص ١٠٤.

(٢) قال الحافظ في «التلخيص» ٢/٢٥٦: ورواه الشافعي [١٥١/١] عن مسلم بن خالد، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: رجل حج أول ما حج فأخطأ الناس بيوم النحر، أيجزى عنه؟ قال: نعم، قال: وأحسبه قال: قال رسول الله ﷺ: «فطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» قال: وأراه قال: «وعرفة يوم تعرفون» ورواه الترمذي (٨٠٢) واستغربه وصححه، والدارقطني (٢/٢٢٥) =

وقال أبو يوسف ومحمد: تُقْضَى صلاةُ الفطرِ في اليومِ الثاني والأصحى في الثاني والثالث.  
 وقال أصحاب أبي حنيفة: مذهبُهُ كمذهبُهُما.  
 وقال مالك: لا تُصَلَّى غيرَ يومِ العيدِ. قال الخطابي: سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ أُولَى أَنْ تُتَّبَعَ.  
 وحديثُ أبي عمير صحيحٌ فالمصيرُ إليه واجبٌ وكالفرائضُ.  
 الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.  
 وكذا لو مَضَتْ أيامٌ لعذرٍ أو غيره، فَتُقْضَى قياساً على ما سبق.  
 فأما الواحدُ إذا فاتته حتى تزولَ الشمسُ وأحبَّ قضاءها، قضاها متى أحبَّ. وقال  
 ابن عقيل: لا يَقْضِيها إلا من بالغدِ، قياساً على المسألة التي قبلها.  
 قال الموفق: وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّ ما يَفْعَلُهُ تَطَوُّعٌ، فمتى أحبَّ أتى به، وفارق ما إذا  
 لم يَعْلَمْ الإمامُ والناسُ، لأنَّ الناسَ تفرَّقوا يومئذٍ على أنَّ العيدَ في الغدِ، فلا يَجْتَمِعُونَ  
 إلا من الغدِ، ولا كذلك هاهنا، فَإِنَّهُ لا يَحْتَاجُ إلى اجتماع الجماعة، ولأنَّ صلاة الإمام  
 هي الصلاة الواجبةُ، التي يُعْتَبَرُ لها شُرُوطُ العيدِ ومكانه وصفةُ صلاته، فاعتبرَ لها  
 الوقتُ، وهذا بخلافه<sup>(١)</sup> ١. هـ.

الترجيح:  
 قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.  
 نص: «وَأُسْتَحَبُّ (و ش): التكبير ليلة الفطر».  
 ش: يُسَنُّ التكبيرُ ليلةَ عيدِ الفطرِ بلا نزاع أعلمه، ونص عليه، قاله في  
 «الإنصاف»، وهو قولُ العلماءِ كافةً إلا ما حُكِيَ عن ابن عباس: أَنَّهُ لا يَكْبِرُ إلا

= من حديث عائشة مرفوعاً، وصوب الدارقطني وقفه في «العلل»، ورواه أبو داود (٢٣٢٤) من حديث  
 محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة، مرفوعاً، بلفظ: «الفطر يوم تفترون، والأصحى يوم تضحون» وابن  
 المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، ورواه الترمذي (٦٩٧) من حديث المقبري، عنه.  
 وانظر «التلخيص الحبير».

(١) انظر «كشاف القناع» ٥٦/٢، و«الإنصاف» ٤٢٠/٢، و«الروض المربع» ٤٩٥/٢، و«معالم السنن  
 مع التهذيب» ٣٣/٢، و«المغني» ٢٨٦/٣، ٢٨٧، و«المجموع شرح المذهب» ٣٣-٣٦، و«نيل  
 الأوطار» ٣/٣٥١، ٣٥٢، و«المحلى» ١٣٦/٥، و«سبل السلام» ١٠٨/٢.

أن يكبرَ إمامُه<sup>(١)</sup>. وحُكيَ عن أبي حنيفة: أنه لا يكبرُ مطلقاً. وحُكيَ عن سعيد بن المسيَّب، وعروة بن الزبير، وداود أنهم قالوا: التكبيرُ في عيدِ الفطر واجبٌ وفي عيدِ الأضحى مُستحبٌ. وقال مالك: يكبرُ في يومِ الفطرِ دونَ ليلتهِ اهـ.

والتكبيرُ المطلقُ في عيدِ الفطرِ آكدُ. على الصحيح من المذهب، نص عليه، لثبوته فيه بالنص. واختار ابن تيمية في «الفتاوى المصرية»: أنه في الأضحى آكدُ. قال: لأنه يُشرعُ أدبارَ الصلوات. وأنه متفقٌ عليه، وأن عيدَ النحرِ يجتمعُ فيه المكانُ والزمانُ.

وقال في «النكت»: التكبيرُ ليلةَ الفطرِ آكدُ من جهةِ أمرِ الله به<sup>(٢)</sup>، والتكبيرُ في عيدِ النحرِ آكدُ من جهةِ أنه يُشرعُ أدبارَ الصلواتِ وأنه متفقٌ عليه اهـ.

وعيدِ النحرِ أفضلُ من عيدِ الفطرِ. قال ابن تيمية: ومن سائرِ الأيامِ اهـ. وقال: وفي الحديث الذي في السنن: «أفضلُ الأيامِ عندَ الله يومُ النحرِ، ثم يومُ القر»<sup>(٣)</sup> اهـ، والقر: هو اليومُ الثاني، أي: أولُ أيامِ الشريق.

قال في «الإنصاف»: وأما التكبيرُ في ليلةِ عيدِ الأضحى فيُسَنُّ فيها التكبيرُ المطلقُ بلا نزاعٍ اهـ<sup>(٤)</sup>.

نص: «وَيُسَنُّ (و) من الخروجِ إلى فراغِ الخطبةِ، ولا يفعله (و) عَقِيبَ مَكْتُوبَةٍ».

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/٢، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٠٤)، عن شعبة قال: كنت أقود ابن عباس يوم العيد فسمع الناس يكبرون، قال: ما شأن الناس؟ قال: يكبرون، قال: يكبر الإمام؟ قلت: لا، قال: أمجانين الناس!

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلِتَكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(٣) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٣٥٠/٤، وأبو داود (١٧٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٤٨٩٠)، وصححه ابن حبان (٢٨١١)، والحاكم ٢٢١/٤، ووافقه الذهبي، من حديث عبد الله بن قوط.

(٤) انظر «كشاف القناع» ٦٤/٢، و«الإنصاف» ٤٣٤/٢ - ٤٣٦، و«المجموع شرح المذهب» ٤٨/٥، و«الاختيارات» ص ١٥١، و«مجموع الفتاوى» ٢٢٢/٢٤، و«الانصاح» ١/١٧٠.

ش: ويتأكد التكبير المطلق في الخروج إلى العيدين؛ لاتفاق الآثار عليه إلى فراغ الخطبة فيهما. على الصحيح من المذهب. وهو من المفردات.

هذا المذهب، وبه قال جمهور العلماء، وحكاه ابن المنذر<sup>(١)</sup> أيضاً عن علي بن أبي طالب، وابن عمر، وأبي أمامة، وآخرين من الصحابة، وعبدالرحمن بن أبي ليلى، وسعيد بن جبيرة، والنخعي وأبي الزناد، وعمر بن عبدالعزيز، وأبان بن عثمان، وأبي بكر بن محمد، والحكم، وحماد، ومالك، وإسحاق، وأبي ثور، قال: وبه أقول اهـ، وحكاه الأوزاعي عن الناس.

قال أحمد: كان ابن عمر يكبر في العيدين جميعاً اهـ، ويجهز به في الخروج إلى المصلى فيهما في قول الأكثر. عن ابن عمر أنه كان إذا خرج من بيته إلى العيد كبر حتى يأتي المصلى<sup>(٢)</sup> وروي ذلك عن سعيد بن جبيرة، وعبدالرحمن بن أبي ليلى، واختلف فيه عن إبراهيم.

وروى نافع عن عبدالله: أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس، وعبدالله بن عباس، وعلي، وجعفر، والحسن، والحسين، وأسامة بن زيد، وزيد بن حارثة، وأيمن ابن أم أيمن، رافعاً صوته بالتهليل والتكبير، ويأخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلى. قال النووي: رواه البيهقي مرفوعاً من طريقين ضعيفين، والصحيح أنه موقوف على ابن عمر، كذا قاله البيهقي<sup>(٣)</sup>. قوله: يأخذ طريق الحدادين، قيل بالحاء وقيل بالجيم، أي: الذين يجدون الثمار اهـ.

التعليل: لأن شعار العيد لم تنقض، فسن كما في حال الخروج.

(١) في «الأوسط» ٢٤٩/٤ - ٢٥١.

وأخرجه برقم (٢١٠٣)، عن علي رضي الله عنه، وبرقم (٢١٠١) عن ابن عمر رضي الله عنه، وبرقم (٢١٠٢) عن أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣١/١، وابن أبي شيبة ١٦٤/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٠١)، والحاكم ٢٩٨/١.

(٣) في «سننه» ٢٧٩/٣.

ثم إذا فَرَّغَتِ الخطبةُ يَقْطَعُ التكبيرَ المطلقَ لانتِهائِ وقْتِه.

وعن أحمد: إلى خروج الإمام إلى صلاة العيد، وهو قول مالك، وقول للشافعي،  
لفعل ابن عمر، رواه الشافعي والدارقطني<sup>(١)</sup>.

وقيل: إلى سلامه، وهو قول للشافعي.

وعن أحمد إلى وصول المصلي إلى المصلي، وإن لم يخرج الإمام، لفعل علي  
وغيره كما تقدم. وفي قول للشافعي إلى أن يُحرم بالصلاة.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: ولا يكبر في الفطر أدبار الصلوات بخلاف الأضحى على الصحيح من  
المذهب، وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

وقيل: يكبر عقيبها وهو وجه.

فائدة: يجهر بالتكبير في الخروج إلى المصلي في عيد الفطر خاصة.

وعن أحمد: يُظهره في الأضحى أيضاً.

قال الإمام أحمد: يرفع صوته بالتكبير<sup>(٢)</sup>.

نص: «وُسْنٌ (خ) المطلق في عشر ذي الحجة مطلقاً، ولو لم يرَ (ء) بهيمة الأنعام  
إلى آخر أيام التشريق».

ش: وفي الأضحى يبتدئ التكبير المطلق من ابتداء عشر ذي الحجة، ولو لم يرَ  
بهيمة الأنعام خلافاً للشافعي. وأشار المؤلف إلى أنه خلاف للثلاثة.

الدليل: قول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨] وما  
ذكره البخاري قال: كان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر يكبران

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» ١/ ٢٣١، والدارقطني ٢/ ٤٤-٤٥.

(٢) انظر «كشف القناع» ٢/ ٦٤، و«الإنصاف» ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥، و«المبدع» ٢/ ١٩١، و«المغني»

٣/ ٢٥٦، و«المجموع شرح المذهب» ٥/ ٣٦، ٤٨، ٤٩، و«الإفصاح» ١/ ١٧٠.

ويكبرُ الناسُ بتكبيرِهما<sup>(١)</sup>.

إلى فراغ الخطبة يومَ النحرِ لما تقدم على الصحيح من المذهب.  
وقيل: يُسنُّ المطلقُ من أوَّلِ العشرِ إلى آخرِ أيامِ التشريقِ. واختاره المؤلف  
واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والقلبُ  
يميلُ إليه؛ لأنَّ الله خَصَّها بالأمرِ بالذكرِ فيها، ولقوله ﷺ: «أيامُ التشريقِ أيامُ أكلٍ  
وشربٍ وذكرٍ لله»<sup>(٢)</sup>، ولأنَّ عمرَ كان يكبرُ في قُتَيْبَةٍ فيكبرُ مَنْ حوله حتى تَرْتَجَّ مِنْهُ  
تكبيراً. اهـ<sup>(٣)</sup>.

قال الموفق: ويُشرعُ التكبيرُ في غيرِ أدبارِ الصلواتِ، وكان ابن عمر يكبرُ بمنى في  
تلك الأيام خلفَ الصلواتِ، وعلى فراشه، وفي فسطاطه، ومجلسه وممشاه تلك الأيام  
جميعاً، وكان يكبرُ في قُتَيْبَةٍ بما يسمعه أهلُ المسجد فيكبرون، ويكبرُ أهلُ الأسواقِ  
حتى ترتجَّ منى تكبيراً<sup>(٤)</sup>. اهـ. واختاره الشوكاني<sup>(٥)</sup>.

الترجيح:

قلت: والقول بأن التكبير المطلق من أول العشر إلى آخر أيام التشريق قول فيه  
قوة، والله أعلم.

نص: «وسُنَّ (و) فيه المُقَيَّدُ عقِبَ الصَّلواتِ المفروضة. نَفَعُهُ (و هـ) مع الحِلِّ  
من فجرِ يومِ عَرَفَةَ».

ش: قوله: «يومِ عَرَفَةَ» هو اليومُ التاسعُ من ذي الحجة. و«عَرَفَةَ» غيرُ منون،

---

(١) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (١١) فضل العمل في أيام التشريق. قال الحافظ  
في «الفتح» ٤٥٨/٢: لم أره موصولاً عنهما.

(٢) مسلم (١١٤١) من حديث نبیة الهذلي، رضي الله عنه.

(٣) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (١٢) التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عَرَفَةَ، ووصله  
سعيد بن منصور كما في «تغليق التعليق» ٣٧٩/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٩٧)، والبيهقي  
٣١٢/٣.

(٤) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (١٢) التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عَرَفَةَ، ووصله  
ابن المنذر في «الأوسط» (٢١٩٩)، وفي «الاختلاف» كما في «تغليق التعليق» ٣٧٩/٢.

(٥) انظر «كشف القناع» ٦٤/٢، و«الإنصاف» ٤٣٥/٢، و«المغني» ٢٩٣/٣، ٢٩٤، و«المختارات  
الجلية» ص ٧٣، و«نيل الأوطار» ٣٥٨/٣، و«فتاوى اللجنة» ٣١٢/٨.



للعلمية والتأنيث. وهي مكانٌ معيَّنٌ محدودٌ، وأكثرُ الاستعمال: عرفات. قال الجوهري: وعرفاتٌ: موضعٌ بمنى، وهو: اسمٌ بلفظ الجمعِ فلا يُجمعُ. وقولُ الناس: نزلنا عَرَفةً شبيهَ بمولِدٍ، وليسَ بعربيٍّ محضٍ. وسمي عرفاتٌ، لأنَّ جبريلَ عليه السلام كان يُري إبراهيمَ عليه السلام المناسكَ، فيقول: عَرَفْتُ عَرَفَتُ، نقله الواحدِيُّ عن عطاءٍ. وقيل: لأنَّ آدمَ عليه السلام تعارفَ هو وحواءُ بها، وكان آدمُ أُهبطَ من الجنةِ بالهندِ وحواءُ بِجُدَّةَ، وقيلَ غيرَ ذلك.

والتكبيرُ المُقيَّدُ في الأضحى يكبرُ من صلاةِ فجرِ يومِ عرفة، إن كان مُحلًّا، هذا المذهب.

قال ابن تيمية: أصحُّ الأقوالِ في التكبيرِ الذي عليه جمهورُ السلفِ، والفقهاء من الصحابة، والأئمة، أن يكبرَ من فجرِ يومِ عرفة إلى آخرِ أيامِ التشريقِ عَقَبَ كُلِّ صلاةٍ اهـ.

وقال ابن كثير: هذا أشهرُ الأقوالِ الذي عليه العملُ اهـ.

الدليل: حديثُ جابر، قال: كان النبي ﷺ يكبرُ في صلاةِ الفجرِ يومَ عرفة إلى صلاةِ العصرِ من آخرِ أيامِ التشريقِ حين يُسَلَّمُ من المكتوباتِ. وفي لفظ: كان ﷺ إذا صَلَّى الصبحَ من غداةِ عرفة أقبلَ على أصحابِهِ، فيقول: «على مَكَائِكُمْ»، ويقول: «اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ، لا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ اللهُ الحمدُ» رواهما الدارقطني. فإن قيل: مدارُ الحديثِ على جابر بن زيد الجعفي، وهو ضعيف. قلنا: قد روى عنه شعبَةُ، والثوريُّ ووثقاه، وناهيك بهما. وقال أحمد: لم يُتَكَلَّمْ في جابرٍ في حديثه إنما تُكَلَّمُ فيه لرأيه، على أنه ليس في هذه المسألة حديثٌ مرفوعٌ أقوى إسناداً منه لِيُتْرَكَ من أجله. والحُكْمُ فيه حُكْمُ فضيلةٍ وندبٍ، لا حُكْمٌ إيجابٍ أو تحريمٍ، لِيُشَدَّدَ في أمرِ الإسناد<sup>(١)</sup>. وقيلَ لأحمد: بأيِّ حديثٍ تذهبُ في ذلك؟

(١) أخرجه الدارقطني ٤٩/٢ و٥٠، والبيهقي ٣١٥/٣.

قال: بالإجماع: عمر<sup>(١)</sup>، وعلي<sup>(٢)</sup>، وابن عباس<sup>(٣)</sup>، وابن مسعود<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: واحتج له البيهقي بحديث مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي: أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفات، كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ فقال: كان يهلل المهلل منا فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه. رواه البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup>. وعن ابن عمر قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غداة عرفة، فمنا المكبر ومنا المهلل فأما نحن فنكبر. رواه مسلم<sup>(٦)</sup>.

قال البيهقي: وروي في ذلك عن عمر، وعلي، وابن عباس رضي الله عنهم، ثم ذكر ذلك بأسانيد، وأنهم كانوا يكبرون من الصبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق.

قال البيهقي: وقد روي في ذلك حديث مرفوع لا يحتج بمثله، ثم ذكر بإسناده عن عمرو بن شمر، عن جابر - يعني الجعفي -، عن عبدالرحمن بن سابط، عن جابر رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ يكبر يوم عرفة من صلاة الغداة إلى صلاة

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٦/٢، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٠٠)، والبيهقي ٣١٤/٣، عن شعبة، عن الحجاج، عن عطاء، عن عبيد الله بن عمير، أن عمر بن الخطاب كان يكبر من يوم عرفة من صلاة الصبح إلى آخر أيام التشريق.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/٢ ومن طريقه أخرجه ابن المنذر (٢٢٠٣)، وأخرجه ابن المنذر (٢٢٠١)، والبيهقي ٣١٤/٣ عن أبي عبدالرحمن، عن علي أنه كان يكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر ويقطع.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٦٢/٢: أصبح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود أخرجه ابن المنذر وغيره.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٧/٢ ومن طريقه أخرجه ابن المنذر (٢٢٠٢)، وأخرجه البيهقي ٣١٤/٣.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٨/٢، وابن المنذر (٢٢٠٤) عن ابن مسعود، رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (١٦٥٩)، ومسلم (١٢٨٥)، والبيهقي في «المعرفة» (١٠٠٦٠).

(٦) في «صحيحه» (١٢٨٤) (٢٧٣).

العصر، آخر أيام التشريق. قال البيهقي: عمرو بن شمر، وجابر الجعفي، لا يُحتج بهما، وفي رواية الثقات كفاية، هذا كلامُ البيهقي<sup>(١)</sup>.

وروى الحاكم في «المستدرک» عن علي وعمار رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ كان يجهز في المكتوبات بيسم الله الرحمن الرحيم، وكان يَقْنُتُ في صلاةِ الفجر وكانَ يُكَبِّرُ يومَ عرفةَ من صلاةِ الصبح، وَيَقْطَعُهَا صلاةَ العصرِ آخرَ أيامِ التشريق. قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد لا أعلمُ مِنْ روايته منسوباً إلى الجرح. قال: وقد رُوِيَ في الباب عن جابر بن عبد الله وغيره. فأما مِنْ فِعْلٍ عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم فصحيحٌ عنهم التكبيرُ من صبحِ عرفةَ إلى عصرِ آخرِ التشريق<sup>(٢)</sup>.

وروى البيهقي هذا الحديث الذي رواه الحاكم بإسناد الحاكم، ثم قال: وهذا الحديث مشهورٌ بعمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، وكلا الإسنادين ضعيف<sup>(٣)</sup>. هذا كلامُ البيهقي وهو أَتَقَنُ من شيخه الحاكم وأشدُّ تحريماً اهـ.

فرع: في مذاهب العلماء في ابتداء وقت تكبير الأضحية:

لا خلاف بين العلماء في أَنَّ التكبيرَ مشروعٌ في عيدِ النحر، واختلفوا في مُدَّتِهِ، فذهب الإمام أحمد رضي الله عنه، إلى أَنَّهُ من صلاةِ الفجرِ يومَ عرفةَ إلى العصرِ من آخرِ أيامِ التشريق. وهو قولُ عمر، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، رضي الله عنهم. وإليه ذهب الثوري، وابن عُيَيْنَةَ، وأبو يوسف، ومحمد، وأبو ثور، والشافعي في بعض أقواله.

(١) في «سننه» ٣/٣١٥.

(٢) أخرجه الدارقطني ٢/٤٩، والحاكم ١/٢٩٩، وعنه البيهقي في «المعرفة» (٧٠٠٣)، وفي «فضائل الأوقات» (٢٢٦).

(٣) هو في «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٧٠٠٣) و(٧٠٠٤).

قال النووي: واختاره ابن المنذر، والبيهقي، وغيرهما من أئمة أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث، وهو الذي اختاره اهـ.

وعن ابن مسعود أنه كان يُكَبِّرُ من غداةِ عرفةَ إلى العصرِ من يومِ النحر. وإليه ذهب علقمَةُ، والنَّخَعِيُّ، وأبو حنيفة؛ لقوله: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨] وهي العَشْرُ، وأَجْمَعْنَا على أنه لا يُكَبِّرُ قبلَ يومِ عرفةَ، فينبغي أن يُكَبِّرَ يومَ عرفةَ ويومَ النحر. وفي رواية عن ابن مسعود إلى ظهر يوم النحر.

وعن ابن عمر، وعمر بن عبدالعزيز، أن التَّكْبِيرَ من صلاةِ الظهرِ يومَ النحر إلى الصُّبحِ من آخرِ أيامِ التشريق. وبه قال مالك، والشافعي في المَشْهُورِ عنه وهو رواية عن أحمد؛ لأنَّ النَّاسَ تَبِعَ لِلْحَاجِّ، وَالْحَاجُّ يَقْطَعُونَ التَّلْبِيَةَ مع أوَّلِ حصاةٍ، وَيُكَبِّرُونَ مع الرَّمْيِ، وإنما يَرْمُونَ يومَ النحر، فأوَّلُ صلاةٍ بعد ذلك الظهرُ، وآخرُ صلاةٍ يُصَلُّونَ بِمَنْىَ الفجرُ من اليومِ الثَّالثِ من أيامِ التشريق.

وعن يحيى الأنصاري قال: يكبر من الظهرِ يومَ النحر إلى الظهرِ من آخرِ أيامِ التشريق. وعن الزهري من ظهرِ يومِ النحر إلى عصرِ آخرِ أيامِ التشريق، وروى عن زيد بن ثابت، وهو رواية عن أحمد وعن سعيد بن جبير ورواية عن ابن عباس والزهري من ظهرِ يومِ عرفةَ إلى عصرِ آخرِ أيامِ التشريق، وعن الحسن من الظهرِ إلى ظهرِ اليومِ الثاني في أيامِ التشريق.

وعن أحمد: يكبر من صلاةِ الفجرِ يومَ النحر.

وعن الشافعي قول: يكبرُ عقيبَ صلاةِ المغربِ من ليلةِ النحر إلى أن يكبرَ عقيبَ صلاةِ الصُّبحِ من آخرِ أيامِ التشريق.

قال الموفق: ولنا، ما رَوَى جابرٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبحَ يومَ عَرَفَةَ، وَأَقْبَلَ علينا، فقال: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ». ومدَّ التَّكْبِيرَ إلى العصرِ من آخرِ أيامِ التشريق. أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ من طَرِقٍ، وفي بعضها: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، واللَّهُ

أكبرُ واللهُ الحمدُ»<sup>(١)</sup> . ولأنَّه إجماعُ الصَّحابةِ، رضيَ اللهُ عنهم، رُوِيَ ذلك عن عمرَ، وعليٍّ، وابنِ عَبَّاسٍ، وابنِ مسعودٍ. رواه سَعِيدٌ عن عمرَ، وعليٍّ، وابنِ عَبَّاسٍ، ورَوَى بإسنادِهِ عن عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ عبدَ اللهِ كان يُكَبِّرُ من صلاةِ الغداةِ يومَ عَرَفَةَ إلى العَصْرِ من يومِ النَّحْرِ، فَأَتَانَا عَلِيٌّ بَعْدَهُ فَكَبَّرَ من غداةِ عَرَفَةَ إلى صلاةِ العَصْرِ من آخرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ اللهُ الحمدُ. قِيلَ لأحمدَ، رحمه الله: بأيِّ حديثٍ تذهبُ، إلى أَنَّ التَّكْبِيرَ من صلاةِ الفجرِ يومَ عَرَفَةَ إلى آخرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟ قال: بالإجماعِ، عمرُ، وعليٌّ، وابنُ عَبَّاسٍ، وابنُ مسعودٍ، رضيَ اللهُ عنهم. ولأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. وهي أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فيتَعَيَّنُ الذِّكْرُ في جميعِها. ولأنَّها أَيَّامٌ يُرْمَى فيها، فكانَ التَّكْبِيرُ فيها كَيَوْمِ النَّحْرِ. وقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسمَ اللهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨]. فالمرادُ به ذِكْرُ اللهِ تعالى على الهدايا والأضاحي. وَتُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ عندَ رُؤيةِ الأنعامِ في جميعِ العَشْرِ، وهذا أَوْلَى من قولهم وتفسيرهم؛ لأنَّهم لم يَعْمَلُوا به في كُلِّ العَشْرِ ولا في أَكْثَرِهِ، وإنَّ صَحَّ قولُهم فقد أَمَرَ اللهُ تعالى بالذِّكْرِ في أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ، وهي أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فيُعْمَلُ به أيضاً. وأما المُحْرَمُونَ فإنَّهم يُكَبِّرُونَ من صلاةِ الظُّهْرِ يومَ النَّحْرِ؛ لما ذَكَرُوهُ، لأنَّهم كانوا مَشْغُولِينَ قَبْلَ ذلك بالتَّلبِيَةِ، وغيرُهم يَتَدَيُّ من يومِ عَرَفَةَ؛ لَعَدَمِ المانعِ في حَقِّهم مع وُجُودِ المُقتضي. وقولُهم: إنَّ النَّاسَ تَبَعَ لَهُم في هذا. دعوى مجردة لا دليلَ عليها فلا تُسَمَّعُ اهـ<sup>(٢)</sup> .

الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول، والله أعلم.

(١) انظر التعليق (١) / ص ٣٧٣.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٢/ ٦٤، ٦٥، و«الإنصاف» ٢/ ٤٣٦، و«المبدع» ٢/ ١٩١، ١٩٢، و«المغني» ٣/ ٢٨٧ - ٢٩٠، و«المجموع شرح المذهب» ٥/ ٤٢، ٤٣، ٤٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/ ٢٢٠، و«المطلع» ص ١٠٨ و«تفسير ابن كثير» ١/ ٢٦٣، و«نيل المآرب» ١/ ٢٤٤، و«الإفصاح» ١/ ١٧١.

نص: «والمُحْرَمُ (و) يَفْعَلُهُ مِنَ الظَّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ وَقَطَعَ (خ) لهما بعصرٍ آخرِ أيامِ التشريقِ».

ش: قوله: «آخر أيام التشريق» هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة، وسُمِّيَتْ بذلك من تَشْرِيقِ اللحمِ، وهو تَقْدِيدُهُ، لأنَّ لحومَ الأضاحي تُشْرِقُ فيها، أي: تُنَشَّرُ في الشمسِ، قاله غيرُ واحدٍ من العلماءِ، وقيلَ من قولهم: أَشْرِقَ ثِيْبٌ كَيْمَا نُغَيِّرُ. حكاه يعقوبُ. وقيل: لأنَّ الهَدْيَ لا يُنْحَرُ حتى تشرقَ الشمسُ، حكاه ابن الأعرابي. حكى الأقوالُ الثلاثةُ الجوهري. وقال أبو حنيفة رحمه الله: التشريقُ: التكبيرُ دُبُرَ الصَّلواتِ، وأنكره أبو عبيد، حكى ذلك القاضي عياض.

وإن كانَ محرماً فإنه يُكَبِّرُ من صلاةِ ظهرِ يومِ النحرِ، لأنَّه قَبْلَ ذلك مشغولٌ بالتَّلبِيَةِ.

إلى العصرِ من آخرِ أيامِ التشريقِ في المُحِلِّ والمُحْرِمِ، لما تقدّمَ وهذا المذهبُ.

فلو رَمَى المُحْرِمُ جَمْرَةَ العَقِبَةِ قَبْلَ الفجرِ من يومِ النحرِ، فإنَّ وقتَها من نصفِ ليلةِ النحرِ كما يأتي، فعمومُ كلامِهِم: يَقْتَضِي أَنَّهُ لا فرقَ بينه وبين مَنْ لَمْ يَرَمْ إِلَّا بعدَ طلوعِ الشمسِ، حملاً على الغالبِ في رميِ الجَمْرَةِ، إذ هو بعدَ الشروقِ يؤدُّهُ لو أَخَّرَ الرميَّ إلى بعدِ صلاةِ الظهرِ، فإنه يجتمعُ في حَقِّهِ التكبيرُ والتَّلبِيَةُ، فيبدأُ بالتكبيرِ ثم يلبّي. نصاً، لأنَّ التكبيرَ من جنسِ الصلاةِ.

قال البهوتي: ويؤخذُ منه تقديمُهُ على الاستغفارِ، وقولِ اللهمَّ أنتَ السلامُ - إلى آخرِهِ فيكونُ تكبيرُ المُحِلِّ عَقِبَ ثلاثِ وعشرينَ فريضةً. وتكبيرُ المُحْرِمِ عَقِبَ سبعِ عشرةٍ.

قال في «الاختيارات»: والاستغفارُ المأثورُ عَقِبَ الصَّلواتِ، وقولُ: «اللهمَّ أنتَ السلامُ ومنكَ السلامُ تباركتَ يا ذا الجلالِ والإكرامِ»<sup>(١)</sup> هل يُقَدَّمُ على التكبيرِ والتَّلبِيَةِ أم يقدمانِ عليه كما يُقَدَّمُ عليه سجودُ السهو؟ بيّضَ لذلك أبو العباسِ اهـ.

وعن أحمد: ينتهي تكبيرُ المُحْرِمِ صَبَحَ آخرِ أيامِ التشريقِ. اختاره الأجري.

قلت: والصحيحُ الأولُ، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٥٩٢)، وابن حبان (٢٠٠٠) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

وأخرجه مسلم (٥٩١)، وابن حبان (٢٠٠٣) من حديث ثوبان، رضي الله عنه.

قال في «الإنصاف»: وأما المُجِلُّ فلا أعلم فيه نزاعاً أن آخره إلى العصر من آخر أيام التشريق اهـ.

مسألة: ومَنْ كَانَ عليه سجودٌ سَهْوٌ أتى به أولاً، إما قَبْلَ السلامِ أو بَعْدَهُ على ما تقدم بيانه. ثم كَبَّرَ، لأنه من تمام الصلاة. هذا المذهب، وبه قال الثوري، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي.

قال الموفق: ولا أعلم فيه مخالفاً، وذلك لأنه سجودٌ مشروعٌ للصلاة فكان التكبيرُ بَعْدَهُ وبَعْدَ تَشْهِيدِهِ كسجودِ صَلْبِ الصلاة اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «وَيُكَبَّرُ (و) عَقِيبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ».

ش: ويكبرُ عَقِبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ، لما تَقَدَّمَ من الأخبار، هذا المذهب وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة،

لأنَّ ابنَ عمرَ كَانَ لَا يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup>، وقال ابن مسعود: إنما التكبيرُ على من صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ، رواه ابن المنذر<sup>(٣)</sup>.

ولأنَّه ذِكْرٌ مُخْتَصٌّ بِوَقْتِ الْعِيدِ فَاخْتَصَّ بِالْجَمَاعَةِ كَالْخُطْبَةِ.

وعن أحمد: أَنَّهُ يُكَبَّرُ وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ، وهو مذهب مالك، والشافعي.

وسياتي حكم تكبير من صلى وحده في شرح القطعة الآتية:

وقال مالك: لَا يُكَبَّرُ عَقِيبَ النَّوَافِلِ، وَيُكَبَّرُ عَقِيبَ الْفَرَائِضِ كُلِّهَا. وقال الشافعي: يُكَبَّرُ عَقِيبَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَرِيضَةً كَانَتْ، أَوْ نَافِلَةً، مُفْرَدًا صَلَّاهَا، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْعُولَةٌ، فَيُكَبَّرُ عَقِيبَهَا، كَالْفَرَضِ فِي جَمَاعَةٍ.

(١) انظر «كشاف القناع» ٢/٦٥، و«الإنصاف» ٢/٤٣٦، ٤٣٧، و«المغني» ٣/٢٩٢، و«الاختيارات»

ص ١٥١، و«الفروع» ٢/١٥٠، و«المطلع» ص ١٠٨، ١٠٩.

(٢) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢١٢)، وإسناده صحيح.

(٣) في «الأوسط» (٢٢١٣).

قال الموفق: ولنا، قولُ ابن مسعودٍ، وفِعْلُ ابن عمرَ، ولم يُعْرَفْ لهما مُخالِفٌ في الصحابةِ، فكان إجماعاً. ولأنَّه ذَكَرَ مُخْتَصُّ بوقتِ العيدِ. فاختُصَّ بالجماعةِ، ولا يلزَمُ من مشروعِيَّتِهِ للفرائضِ مشروعِيَّتُهُ للنَّوافِلِ، كالأذانِ والإقامةِ. اهـ.

وقال الشوكاني: والظاهر أن تكبيرَ التشريقِ لا يختصُّ استجابُهُ بعقب الصلواتِ، بل هو مستحبٌّ في كلِّ وقتٍ من تلك الأيامِ كما يدلُّ على ذلك الآثارُ المذكورةُ اهـ. وتقدم ذلك<sup>(١)</sup>.

وأثنى كذاكَرٍ على الصحيح من المذهبِ، وهو مذهب الشافعي، وحكاه ابن المنذر<sup>(٢)</sup> عن مالك، وأبي يوسف، ومحمد، وأبي ثور، فتكَبَّرَ عَقِبَ الفرائضِ في جماعةٍ، وإنَّ لم تُكُنْ مع الرجالِ لكنَّ لا تَجْهَرُ به. قال ابن منصور: قلتُ لأحمدَ قال سفيان: لا يُكَبِّرُ النساءُ أيامَ التشريقِ إلا في جماعةٍ. قال: أَحْسَنَ.

وقال البخاريُّ: كان النساءُ يكبرْنَ خَلْفَ أبان بن عثمان، وعمر بن عبدالعزيز ليالي التشريقِ مع الرجالِ في المسجدِ<sup>(٣)</sup>.

وعن أحمدَ: لا تُكَبِّرُ كالأذانِ، وبه قال الثوري، وأبو حنيفة.

وعنه: تُكَبِّرُ تبعاً للرجالِ فقط.

مسألة: ومسافرٌ كمقيمٍ في التكبيرِ، ولو لم يَأْتَمْ بمقيمٍ هذا المذهبُ، وحكاه ابن المنذر عن مالك، وأبي يوسف، ومحمد، وأحمد.

وقال أبو حنيفة: لا يُكَبِّرُ.

مسألة: ومُمَيِّزٌ كبالغٍ.

---

(١) ص ٣٧١، ٣٧٢.

(٢) في «الأوسط» ٣٠٦/٤.

(٣) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (١٢) التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة، ووصله ابن أبي الدنيا في كتاب «العيدين» كما في «تغليق التعليق» ٣٨٠/٢.



قال في «الفروع»: فيتوجه مثله صلاة معادة. ويتوجه احتمال: أن لا يكبر، لأن صلاة الصبي يُضرب عليها بخلاف نفل البالغ.

ويكبر مأموم نسيه إمامه ليحوز الفضيلة، كقول: آمين وهذا قول الثوري<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويكبر مسبوق بعد قضائه ما فاتته من صلاته وسلامه نص عليه أحمد، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي، وابن سيرين، والشعبي، وابن شبرمة، ومالك، والأوزاعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، وابن المنذر.

التعليل: لأن التكبير ذكر مسنون، فلا يتركه المسبوق، كغيره من الأذكار.

وقال الحسن: يكبر ثم يقضي<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ذكر مشروع في آخر الصلاة فيأتي به المسبوق قبل القضاء كالشاهد، ولأن المسبوق يتابع الإمام في سجود السهو فكذا التكبير. وعن مجاهد ومكحول: يكبر ثم يقضي ثم يكبر لذلك.

قال الموفق: ولنا أنه ذكر شرع بعد السلام فلم يأت به في أثناء الصلاة كالتسليمة الثانية والدعاء بعدها اهـ.

وقال النووي: وسجود السهو يفعل في نفس الصلاة، والمسبوق إنما يفارق الإمام بعد سلامه اهـ.

مسألة: ويكبر من قضى - في الأيام التي يُسن فيها التكبير عقب الفرائض - فائتة من أيامها، أو من غير أيامها في عام ذلك العيد، إذا قضاها جماعة على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنها مفروضة فيه. ووقت التكبير باقٍ.

---

(١) انظر «كشف القناع» ٦٥/٢، و«الإنصاف» ٤٣٦/٢، ٤٣٨، و«المبدع» ١٩١/٢، و«المغني» ٢٩١/٣ - ٢٩٣، و«المجموع شرح المذهب» ٤٧/٥، و«نيل الأوطار» ٣٥٨/٣، و«الإفصاح» ١٧٢/١، و«الفروع» ١٤٨/٢، و«فتح الباري» ٤٦١/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٨٥/٢.

وعن أحمد: لا يُكَبَّرُ.

مسألة: ولا يُكَبَّرُ مَنْ قَضَى فائتَةً من أيام التشريق بعد أيامها على الصحيح من المذهب، لأنها سُنَّة فَاتٍ مَحَلُّهَا كالتلبية<sup>(١)</sup>.

نص: «ولا يُكَبَّرُ (ود) عَقِبَ نافلة».

ش: ولا يُكَبَّرُ عَقِبَ نافلةٍ خلافاً للأجري. هذا المذهبُ وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والثوري، وإسحاق، وداود.

التعليل: لأنها صلاةٌ لا تُشْرَعُ لها الجماعةُ، أو غيرُ مُوقَّتَةٍ فأشبهتِ الجنازةَ وسجودَ التلاوةِ.

ومذهبُ الشافعي استحبابه خَلْفَ النوافلِ. ودليله: أن التكبيرَ شعارُ الصلاةِ، والفرضِ والنفلِ في الشعارِ سواء.

مسألة: ولا يكبرُ مَنْ صَلَّى وحده، هذا المذهبُ، وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود، وابن عمر، والثوري، وأبي حنيفة.

الدليل: قول ابن مسعود: إنما التكبيرُ على من صَلَّى جماعةً. رواه ابن المنذر<sup>(٢)</sup>.

التعليل: لأنه ذكرُ مُخْتَصٍّ بوقتِ العيدِ. فأشبهه الخطبةُ.

وقال الشافعي، ومالك، والأوزاعي، وأبو يوسف، ومحمد، وجمهور العلماء: يُسَنُّ التكبيرُ لمن صَلَّى مُتَفَرِّداً.

مسألة: ويأتي الإمامُ بالتكبيرِ مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ، أي: يَلْتَقِئُ إلى المأمومين ثم يُكَبِّرُ.

(١) انظر «كشف القناع» ٦٥/٢، ٦٦، و«الإنصاف» ٤٣٧/٢، ٤٣٨، و«المغني» ٢٩٢/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٤٠/٥.

(٢) انظر ص ٣٧٩/ تعليق (٣).

الدليل: ما تقدم: أن النبي ﷺ كان يُقْبَلُ بِوَجْهِهِ عَلَى أَصْحَابِهِ، ويقول: «على مكانكم» ثُمَّ يُكَبِّرُ<sup>(١)</sup>.

وقيل: يُخَيَّرُ بينهما.

وقيل: يُكَبِّرُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ. وَيُكَبِّرُ أَيْضاً مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ.

وقال في «التوضيح»: وقيل: مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وهو أظهر، واختاره جماعة، وقدمه في «الفروع» وغيره اهـ.  
الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول، والله أعلم.

مسألة: وأيام العشر: الأيام المعلومات، وأيام التشريق: الأيام المعدودات. ذكره البخاري عن ابن عباس.

قال الشوكاني: هذا الأثر وصله عبد بن حميد، وفيه: «الأيام المعدوات: أيام التشريق، والأيام المعلومات أيام العشر». وروى ابن مردويه عن ابن عباس أن الأيام المعلومات هي التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة، والمعدوات: أيام التشريق.

قال الحافظ: وإسناده صحيح<sup>(٢)</sup>، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق.

(١) سلف ص ٢٧٣.

(٢) علقه البخاري في «صحيحه» في العيدين: باب (١٢) التكبير أيام منى، وإذا غدا إلى عرفة، ووصله عبد بن حميد في «تفسيره» كما في «تغليق التعليق» ٣٧٧/٢ عن قبيصة، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، رضي الله عنهما.  
وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٨٨٦) و(٨٨٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢١٩٢)، والبيهقي في «السنن» ٢٢٨/٥ وفي «الشعب» وفي «فضائل الأوقات» (٢١٩)، وابن حجر في «تغليق التعليق» ٣٧٧/٢ من طريق أحمد بن حنبل، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فذكره.

قال الحافظ في «الفتح» ٤٥٨/٢ بعد أن زاد نسبه لابن مردويه: إسناده صحيح.

وقد روى ابن أبي شيبه عن ابن عباس أيضاً: أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده، ورجح الطحاوي هذا لقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٢٨] فإنه يشعر بأن المراد أيام النحر. قال في «الفتح»: وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات، ولا أيام التشريق معدودات، بل تسمية أيام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] الآية. اهـ. وهكذا قال المهدي في «البحر»: إن أيام التشريق هي الأيام المعدودات إجماعاً. وقيل إنما سميت معدودات لأنها إذا زيد عليها شيء عد ذلك حصراً: أي: في حكم حضر العدد. اهـ.

مسألة: وأيام التشريق ثلاثة أيام، بعد يوم النحر تليه، سُميت بذلك من تشريق اللحم وهو تقديده. وقيل: من قولهم: أشرق ثبير. وقيل: لأن الهدي لا يُنحر حتى تشرق الشمس. وقيل: هو التكبير دبر الصلوات. وأنكره أبو عبيد.

قال الشوكاني: وقد وقع الخلاف في أيام التشريق، فمقتضى كلام أهل اللغة والفقه أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان، لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها. وقد حكى أبو عبيد أن فيه قولين:

أحدهما: لأنهم كانوا يُشَرِّقون فيها لحوم الأصاحي يُقدِّدونها ويُبرِّزونها للشمس.

ثانيهما: لأنها كلها أيام تشريق لصلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر. قال: وهذا أعجب القولين، إلى أن قال الحافظ: وأظنه أراد ما حكاه غيره أن أيام التشريق سُميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تُصَلَّى بعد أن تشرق الشمس، وعن ابن الأعرابي، قال: سُميت بذلك لأن الهدايا والضحايا لا تُنحر حتى تشرق الشمس. وعن يعقوب بن السكيت قال: هو من قول الجاهلية: أشرق ثبير كما نُغير أي نذفع للنحر.

قال الحافظ: وأظنهم أخرجوا يومَ العيدِ منها لشهرته بلقبٍ يَخْصُهُ وهو العيدُ، وإلا فهي في الحقيقة تبعٌ له في التسمية كما تبين من كلامهم. ومن ذلك حديث علي: لا جمعة ولا تشريق إلا في مصرٍ جامع. أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً<sup>(١)</sup>، ومعناه: لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد. قال: وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا إلى التكبير في دُبُر الصلاة يقول: لا تكبير إلا على أهل الأمصار. قال: وهذا لم نجد أحداً يعرفه ولا وافقه عليه صاحبه ولا غيرهما. اهـ. ومن ذلك حديث: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ التَّشْرِيقِ فَلْيُعِدْ» أي: قبل صلاة العيد. رواه أبو عبيد<sup>(٢)</sup> من مرسل الشعبي، ورجاله ثقات. وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام التشريق. اهـ.

مسألة: وَمَنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ قَضَاهُ، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع اهـ. ولو بعد كلامه مكانه، وقيل: لا يُكَبَّرُ إذا تَكَلَّمَ اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ. فَإِنْ قَامَ مِنْ مَكَانِهِ، أَوْ ذَهَبَ، عَادَ فَجَلَسَ، ثُمَّ كَبَّرَ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، لِأَنَّ فَعْلَهُ جَالِسًا فِي مُصَلَّاهُ سُنَّةٌ، فَلَا تُتْرَكُ مَعَ إِمَّاكِنِهَا.

مسألة: وَإِنْ كَبَّرَ مَاشِيًا فَلَا بَأْسَ، قاله جماعة، وقال الشافعي: يكبر، ماشياً، قال الموفق: وهذا أقس اهـ، ما لَمْ يُحْدِثْ، فلا يقضي التكبير على الصحيح من المذهب، لأن الحدث يُطِيلُ الصلاة، والذكرُ تابعٌ لها بطريق الأولى، أو يخرج من المسجد فلا يقضيه على الصحيح من المذهب، وهو قول أصحاب الرأي، لأنه مختص بالصلاة. أشبه سجود السُّهُو، أو يُطِيلُ الفصل فلا يقضيه لما سبق.

وقيل: يُكَبَّرُ.

وقال في «الكافي»: وَإِنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَكَبَّرَ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ.

(١) أثر صحيح، أخرجه عبد الرزاق (٥١٧٧)، وابن أبي شيبة ١٠١/٢، وأبو عبيد في «غريب الحديث» ٤٥٢/٣، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٨٨/٣، والبيهقي ١٧٩/٣ عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قوله.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «غريب الحديث» ٤٥٢/٣ عن الشعبي، مرسلًا.

اهـ. وقيل يقضيه ولو طال الفصلُ وخرجَ من المسجدِ واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية.

فائدة: ويكبرُ من لَمْ يَزِمِ جَمْرَةَ الْعَقِبَةِ ثُمَّ يُلَبِّي. نص عليه<sup>(١)</sup>.

نص: «ولا عَقِيبَ (و د) صلاة العيد».

ش: ولا يُكَبِّرُ عَقِبَ صلاة عيد الأضحى كالفطر وهو المذهب.

التعليل: لأن الأثر إنما جاء في المكتوبات.

الوجه الثاني: يكبرُ عقبها. اختاره أبو بكر، وابن عقيل، وقال: هو أشبه بالمذهب وأحقُّ. اهـ. قال الموفق: وهو أولى. اهـ<sup>(٢)</sup>.

نص: «وَنُكَبِّرُ (و هـ) شَفْعاً اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، واللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، واللهُ الحمد».

ش: وصفة التكبير «شَفْعاً اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، واللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، واللهُ الحمد. هذا المذهب، وهو قولُ عمر، وعلي، وابن مسعود<sup>(٣)</sup>، وبه قال الثوري، وأبو حنيفة، وإسحاق، وابن المبارك، إلا أنه زاد: على ما هذان<sup>(٤)</sup> لقوله تعالى: ﴿لِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

الدليل: أنه ﷺ كان يقولُه كذلك. رواه الدارقطني<sup>(٥)</sup>، وقاله عليٌّ، وحكاه ابن المنذر عن عمر. قال أحمد: اختياري تكبيرُ ابن مسعود. وذكر مثله، وقال النخعي:

---

(١) انظر «وكشاف القناع» ٦٦/٢، و«الإنصاف» ٤٣٦/٢، ٤٣٧-٤٤٠، و«المبدع» ١٩٣/٢، و«المغني» ٢٩٣/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٤٧/٥، و«حاشية العنقري» ٣١١/١، و«نيل الأوطار» ٣٥٦/٣، ٣٥٧، و«فتح الباري» ٤٥٧/٢، ٤٥٨، و«الفروع» ١٤٧/٢، و«الكافي» ٢٣٧/١.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٦٦/٢، و«الإنصاف» ٤٤٠/٢، و«المغني» ٢٩٣/٣.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٧-١٦٨، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٠٧) و(٢٢٠٨) و(٢٢٠٩) عن عمر وابن مسعود وعلي، رضي الله عنهم، علي التوالي.

(٤) أورده ابن المنذر في «الأوسط» ٢٥١/٤.

(٥) في «سننه» ٥٠/٢، وإسناده ضعيف، لضعف عمرو بن شمر وجابر الجعفي.

كانوا يكبرون كذلك. رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، ولأنه تكبير خارج الصلاة له تعلق بها. ولا يختص الحاج، فأشبه الأذان.

قال ابن تيمية: وصفة التكبير المنقول عند أكثر الصحابة، وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد» وإن قال: الله أكبر ثلاثاً جاز ومن الفقهاء من يكبر ثلاثاً فقط، ومنهم من يكبر ثلاثاً ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير. اهـ.

واستحب ابن هبيرة تثليث التكبير أولاً وآخرًا، قال: وهو قول الشافعي. اهـ.

وقال مالك، والشافعي، يقول: الله أكبر الله أكبر ثلاثاً؛ لأن جابراً صلى في أيام التشريق، فلما فرغ من صلاته، قال: الله أكبر، الله أكبر. وهذا لا يقوله إلا توقيفاً، قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: صح عن عمر وعلي وابن مسعود أنهم كانوا يكبرون ثلاثاً ثلاثاً الله أكبر الله أكبر الله أكبر، ولأن التكبير شعار العيد فكان وثراً، كتكبير الصلاة والخطبة.

وعن ابن عباس: الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً الله أكبر كبيراً الله أكبر كبيراً الله أكبر وأجل الله أكبر والله الحمد<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عمر: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير<sup>(٣)</sup>، وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: أصح ما ورد في صفة التكبير ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان الفارسي أنه قال: «الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً وقيل: يكبر ثنتين بعدهما: لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد، جاء ذلك عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما. اهـ. وقال الحكم وحماذ: ليس فيه شيء»

(١) في «مصنفه» ١٦٧/٢.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٧/٢ ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢١٠) عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قوله.

(٣) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢١١) عن ابن عمر، قوله.

مؤقت<sup>(١)</sup>. وفي «فضائل الأوقات» للبيهقي بإسناده إلى سلمان: أنه كان يعلمهم التكبير ويقول: كبروا الله أكبر الله أكبر كبيراً أو قال كثيراً اللهم أنت أعلى وأجل من أن تكون لك صاحبة أو يكون لك ولد أو يكون لك شريك في الملك أو يكون لك ولي من الدل وكبره تكبيراً اللهم اغفر لنا اللهم ارحمنا<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: ولنا، خبر جابر، عن النبي ﷺ، وهو نص في كيفية التكبير، وأنه قول الخليفين الراشدين، وقول ابن مسعود، وقول جابر لا يسمع مع قول النبي ﷺ، ولا يقدم على قول أحد ممن ذكرنا، فكيف قدموه على قول جميعهم؟ ولأنه تكبير خارج الصلاة، فكان شفعاً، كتكبير الأذان. وقولهم: إن جابراً لا يفعله إلا توقيفاً. فاسد؛ لوجوه: أحدها، أنه قد روى خلاف قوله، فكيف يترك ما صرح به لاحتمال وجود ضده؟ الثاني: أنه إن كان قوله توقيفاً، كان قول من خالفه توقيفاً، فكيف قدموا الضعيف على ما هو أقوى منه، مع إمامة من خالفه وفضلهم في العلم عليه، وكثرتهم؟ الثالث: أن هذا ليس بمذهب لهم، فإن قول الصحابي لا يحمل على التوقيف عندهم. الرابع: أنه إنما يحمل على التوقيف ما خالف الأصول، وذكر الله تعالى لا يخالف الأصل، ولا سيما إذا كان وترأ. اهـ.

قال النووي: قال الشافعي في «المختصر»: وما زاد من ذكر الله فحسن. وقال في «الأم»: أحب أن تكون زيادته الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، لا إله إلا الله وحده، صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله والله أكبر.

واحتجوا له بأن النبي ﷺ قاله على الصفا. وهذا الحديث رواه مسلم<sup>(٣)</sup> في «صحيحه» من رواية جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أخصر من هذا اللفظ، ونقل

(١) أورده ابن المنذر في «الأوسط» ٣٠٥/٤.

(٢) هو في «فضائل الأوقات» (٢٢٧)، وفي «السنن» ٣١٦/٣.

(٣) في «صحيحه» (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.



المتولي وغيره عن نصه القديم: أنه إذا زاد على التكبيرات الثلاث، قال: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا وأبلانا. قال صاحب «الشامل»: والذي يقوله الناس لا بأس به أيضاً، وهو: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد. وهذا الذي قاله صاحب «الشامل» نقله البندنجي وصاحب «البحر» عن نص الشافعي في البويطي. قال البندنجي: وهذا هو الذي ينبغي أن يُعمل به، قال: وعليه الناس، وقال صاحب «البحر»: والعمل عليه، ورأيتُه أنا في موضعين من البويطي، لكنه جعل التكبير أولاً مرتين. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقاعدتنا في هذا الباب أصح القواعد، إن جميع صفات العبادات من الأقوال والأفعال إذا كانت مأثورة أثراً يصح التمسك به لم يُكره شيء من ذلك، بل يُشرع ذلك كله كما قلنا في أنواع صلاة الخوف، وفي نوعي الأذان الترجيع وتركه، ونوعي الإقامة شفعها وإفراؤها، وكما قلنا في أنواع الشهادات، وأنواع الاستفتاحات، وأنواع الاستعاذات وأنواع القراءات، وأنواع تكبيرات العيد الزوائد، وأنواع صلاة الجنائز وسجود السهو، والقنوت قبل الركوع، وبعده، والتحميد بإثبات الواو وحذفها، وغير ذلك، لكن قد يستحب بعض هذه المأثورات، ويُفضل على بعض إذا قام دليل يوجب التفضيل، ولا يُكره الآخر.

ومعلوم أنه لا يمكن المكلف أن يجمع في العبادة المتنوعة بين النوعين في الوقت الواحد، فلا يمكنه أن يأتي بتشهدين معاً، ولا بقراءتين معاً، ولا بصلاتي خوف معاً، وإن فعل ذلك مرتين كان ذلك منهيّاً عنه، فالجمع بين هذه الأنواع محرم تارة، ومكروه أخرى، ولا تنظر إلى من قد يستحب الجمع في بعض ذلك، مثل ما رأيت بعضهم قد لَفَّقَ ألفاظ الصلوات على النبي المأثورة عن النبي ﷺ واستحب فعل ذلك الدعاء المُلَفَّق، وقال في حديث أبي بكر الصديق المتفق عليه لما قال للنبي ﷺ: عَلَّمَنِي دعاءً أدعوه به في صلاتي فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً، وفي رواية كثيراً، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك،

وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»<sup>(١)</sup>. فقال يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ: كثيراً، كثيراً، وكذلك يقول في أشباه هذا. فإن هذا ضعيف.

أولاً: ليس سنة، بل خلاف المسنون، فإن النبي ﷺ لم يقل ذلك جميعاً جميعاً. وإنما كان يقول هذا تارة، وهذا تارة، إن كان الأمران ثابتين عنه، فالجمع بينهما ليس سنة، بل بدعة وإن كان جائزاً.

الثاني: إن جمع ألفاظ الدعاء، والذكر الواحد، على وجه التعبد مثل جمع حروف القراء كلهم لا على سبيل الدرس والحفظ، لكن على سبيل التلاوة والتدبر، مع تنوع المعاني، مثل أن يقرأ في الصلاة ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ ﴿بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبا: ١٩]، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ﴿آصَارَهُمْ﴾، ﴿وَأَرْجِلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ﴿وَأَرْجِلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهن حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾، ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾، ﴿أَوْ لَمْ تُسَمِّ النَّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، والمائدة: ٦ ﴿أَوْ لَمْ تُسَمِّ﴾. ومعلوم أن هذا بدعة مكروهة قبيحة.

الثالث: أن الأذكار المشروعة أيضاً لو لَفَّقَ الرجلُ له تشهداً من الشهادات المأثورة فجمع بين حديث ابن مسعود، وصلواته، وبين زكيات تشهد عمر، ومباركات ابن عباس، بحيث يقول: التحيات لله، والصلوات والطيبات، والمباركات، والزكيات، لم يُشْرَعْ له ذلك، ولم يُسْتَحَبَّ فغيّره أولى بعدم الاستحباب. اهـ.

قلت: وما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في غاية النفاسة. والله أعلم.

مسألة: ويجزى مرة واحدة، وإن زاد على مرة فلا بأس. وإن كرره ثلاثاً

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) من حديث أبي بكر الصديق، رضي الله عنه.

فحسن. قال في «المبدع»: وأما تكريره ثلاثاً في وقت واحد فلم أره في كلامهم، ولعله يقاس على الاستغفار بعد الفراغ من الصلاة، وعلى قول: سبحان الملك القدوس، بعد الوتر، لأن الله وتر يحب الوتر. اهـ.

مسألة: ولا بأس بتهنئة الناس بعضهم بعضاً بما هو مستفيض بينهم من الأدعية، ومنه بعد الفراغ من الخطبة قوله لغيره: تقبل الله منا ومنك. نقله الجماعة عن أحمد.

قال في رواية الأثرم: يرويه أهل الشام عن أبي أمامة، قيل: وواثلة بن الأسقع؟ قال: نعم. كالجواب.

وذكر ابن عقيل في تهنئة العيد أحاديث: منها أن محمد بن زياد قال: كنت مع أبي أمامة الباهلي وغيره من أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا رجعوا من العيد يقول بعضهم لبعض: تقبل الله منا ومنك، وقال أحمد: إسناده حديث أبي أمامة إسناده جيد<sup>(١)</sup>. وقال علي بن ثابت: سألت مالك بن أنس منذ خمس وثلاثين سنة وقال:

(١) أخرج ابن حبان في «المجروحين» ٣٠١/٢، ٣٠٢، وابن عدي ٢٢٧٤/٦، والبيهقي ٣١٩/٣ من طريق خالد بن معدان، قال لقيت واثلة بن الأسقع في يوم عيد، فقلت: تقبل الله منا ومنك، فقال: نعم تقبل الله منا ومنك، قال واثلة: لقيت رسول الله ﷺ يوم عيد، فقلت: تقبل الله منا ومنك، قال: تقبل الله منا ومنك.

قال ابن عدي: هذا منكر لا أعلم يرويه عن بقية غير محمد بن إبراهيم هذا، قال الشيخ رحمه الله قد رأيت بإسناده آخر عن بقية موقوفاً غير مرفوع ولا أراه محفوظاً.

قال ابن حبان: محمد بن إبراهيم الشامي شيخ كان يدور بالعراق ويجاور عبّادان، يضع الحديث على الشاميين. لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار.

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٤٧٣/١: هذا حديث لا يصح، ولا يرويه عن بقية

غير محمد بن إبراهيم وهو منكر الحديث، وبقية يروي عن المجهولين ويدلسهم، فيذكر شيوخهم ويترك الشيوخ الضعفاء.

قال القاري في «الأسرار المرفوعة» ص ١٧٩: ولكن الأشبه فيه الوقف.

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١٤٩/٢، والبيهقي في «السنن» ٣١٩/٣، ٣٢٠ من

لم نزلُ نعرف هذا بالمدينة.

وروي عن أحمد أنه قال: لا ابتدئُ به أحداً، وإن قاله أحدُ رددتُه عليه.  
وعنه: الكلُّ حسنٌ.

وعنه: يكرهُ.

وقال في «النصيحة»: هو فعلُ الصحابةِ وقولُ العلماءِ.

سئل ابن تيمية هل التهنةُ في العيدِ وما يجري على ألسنة الناس: عيدك مبارك، وما أشبهه، هل له أصلٌ في الشريعة؟ أم لا؟ وإذا كان له أصلٌ في الشريعة، فما الذي يُقال؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب: أما التهنةُ يومَ العيدِ يقولُ بعضهم لبعضٍ إذا لقيه بعدَ صلاةِ العيدِ: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكُمْ، وأحالَهُ اللهُ عَلَيْكَ، ونحوَ ذلك، فهذا قد رُوي عن طائفةٍ من الصحابةِ أنهم كانوا يفعلونه ورخصَ فيه الأئمةُ، كأحمدَ وغيره.

لكن قال أحمدُ: أنا لا أبتدئُ أحداً، فإن ابتدأني أحدٌ أجبتُه، وذلك لأنَّ جوابَ التحيةِ واجبٌ، وأما الابتداءُ بالتهنةِ فليسَ سُنَّةً مأموراً بها، ولا هو أيضاً مما نُهي عنه، فمن فعله فله قدوةٌ، ومن تركه فله قدوةٌ. والله أعلم. اهـ.

مسألة: ولا بأسَ بتعريفه عشيةَ عرفةَ بالأمصارِ من غيرِ تلبيةٍ. نص عليه. وقال: إنما هو دعاءٌ وذكرٌ. قيلَ تفعله أنت؟ قال: لا. وأولُ من فعله ابنُ عباس، وعمر بن حريث، وقال: الحسنُ، وبكرٌ، ومحمد بن واسع كانوا يشهدونَ المسجدَ يومَ عرفةَ. اهـ.

= طريق عبد الخالق بن زيد، عن أبيه، عن مكحول، عن عبادة بن الصامت، قال: سألت رسول الله ﷺ عن قول الناس في العيد: تقبل الله منا ومنكم؟ قال: «ذلك فعل أهل الكتابين» وكرهه.

قال ابن حبان: عبد الخالق بن زيد يروي المناكير عن المشاهير التي إذا سمعها المستمع شهد أنها مقلوبة أو معلولة، لا يجوز الاحتجاج به.

وقال البيهقي: عبد الخالق بن زيد منكر الحديث قاله البخاري.

وروى أبو بكر في «الشافى» بإسناده عن القاسم بن محمد، قال: كانت عائشة تحلق رؤوسنا يوم عرفة، فإذا كان العشي خلقتنا وبعثت بنا إلى المسجد.

والتعريف هو اجتماع الناس بعد صلاة العصر للدعاء وذكر الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعله أهل عرفة.

وعن أحمد: يستحب، ذكرها الشيخ تقي الدين ابن تيمية. وهي من المفردات ولم ير الشيخ تقي الدين ابن تيمية التعريف بغير عرفة، وأنه لا نزاع فيه بين العلماء وأنه منكر وفاعله ضال. وقال: التعريف مداوم عليه في الأمصار بدعة مكروهة اهـ. ورأى أنه لا بأس بفعله أحياناً على غير وجه المداومة كما فعلت الصحابة. ولم يره أبو حنيفة، ومالك، واختار الشيخ محمد بن إبراهيم عدم فعله. قال في «الفروع»: ولم ير شيخنا - يعني ابن تيمية - زيارة القدس ليقف به يوم عيد النحر اهـ.

مسألة: ويستحب الاجتهاد في عمل الخير أيام عشر ذي الحجة من الذكر والصيام والصدقة وسائر أعمال البر، لأنها أفضل الأيام.

الدليل: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر»، فقالوا يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: «ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله، فلم يرجع من ذلك بشيء»<sup>(١)</sup> رواه البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه.

فائدة: ومن تولى صلاة العيد أقامها كل عام؛ لأنها راتب ما لم يمنع منها بخلاف كسوف واستسقاء، ذكره القاضي وغيره.

فائدة: قال ابن تيمية: جمع الناس للطعام في العيدين، وأيام التشريق سنة،

---

(١) أخرجه البخاري (٩٦٩)، والترمذي (٧٥٧)، وأبو داود (٢٤٣٨)، وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن حبان (٣٢٤) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وهو من شعائر الإسلام التي سنّها رسولُ الله ﷺ للمسلمين، وإعانةُ الفقراءِ بالإطعامِ في شهرِ رمضانَ، هو من سننِ الإسلامِ. فقد قال النبي ﷺ: «مَنْ فَطَرَ صَائِماً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»<sup>(١)</sup> وإعطاءُ فقراءِ القراءِ ما يستعينون به على القرآنِ عملٌ صالحٌ في كلِّ وقتٍ، ومن أعانهم على ذلك كان شريكهم في الأجرِ.

وأما اتخاذُ موسمٍ غيرِ المواسمِ الشرعيةِ، كبعضِ ليالي شهرِ ربيعِ الأولِ، التي يقال: إنها ليلةُ المولدِ، أو بعضِ ليالي رجب، أو ثامنِ عشرِ ذي الحجة، أو أولُ جمعةٍ من رجب، أو ثامنِ شوال، الذي يسميه الجهالُ عيدُ الأبرار، فإنها من البدعِ التي لم يستحبّها السلفُ ولم يفعلوها، والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ.

فائدة: وسئل ابن تيمية عن الخميس ونحوه من البدع

فأجاب: أما بعد حمدِ الله والصلاة والسلام على محمد وصحبه وسلم، فإنّ الشيطانَ قد سَوَّلَ لكثيرٍ ممن يدعي الإسلامَ فيما يفعلونه في أواخرِ صومِ النصارى - وهو الخميسُ الحقيقُ - من الهدايا، والأفراحِ، والنفقاتِ وكسوةِ الأولادِ. وغيرِ ذلك مما يصيرُ به مثلُ عيدِ المسلمين.

وهذا الخميسُ الذي يكون في آخرِ صومِ النصارى: فجميعُ ما يُحَدِّثُهُ الإنسانُ فيه من المنكراتِ، فمن ذلك خروجُ النساءِ، وتبخيرُ القبورِ ووضعُ الثيابِ على السطحِ، وكتابةُ الورقِ وإصاقها بالأبوابِ، واتخاذُه موسماً لبيعِ الخمرِ وشرائها ورُقَى البخورِ مطلقاً في ذلك الوقت، أو غيره، أو قَصْدُ شراءِ البخورِ المُرقي، فإن رُقَى البخورِ واتخاذُه قرباناً هو دينُ النصارى، والصابئين. وإنما البخورُ طيبٌ يُطَيَّبُ بدخانه، كما يتطيبُ بسائرِ الطيبِ، وكذلك تخصيصُه بطبخِ الأطعمةِ، وغيرِ ذلك من صبغِ البيضِ.

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ١١٤/٤، ١١٥ و ١١٦ و ١٩٢/٥، والترمذي (٨٠٧)، وابن ماجه (١٧٤٦)، وصححه ابن خزيمة (٢٠٦٤)، وابن حبان (٣٤٢٩) من حديث زيد بن خالد الجهني، رضي الله عنه.

وأما القمار بالبيض، وبيعه لمن يقامر به، أو شراؤه من المقامرين فحكمه ظاهر.

ومن ذلك ما يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون، أو الاغتسال بمائه، فإن أصل ذلك ماء المعمودية. ومن ذلك أيضاً ترك الوظائف الراتبية من الصنائع، والتجارات، أو حلق العلم في أيام عيدهم، واتخاذهم يوم راحة وفرجة، وغير ذلك. فإن النبي ﷺ نهاهم عن اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية<sup>(١)</sup>، ونهى النبي ﷺ عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعبدون فيه، ويفعلون أموراً يقشع منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه - بل يعرف المعروف، وينكر المنكر - كما لا يتشبه بهم، فلا يعان المسلم المتشبه بهم في ذلك، بل ينهى عن ذلك.

فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تجب دعوته، ومن أهدي من المسلمين هدية في هذه الأعياد مخالفة للعادة في سائر الأوقات لم تقبل هديته، خصوصاً إن كانت الهدية مما يستعان به على التشبه بهم، مثل إهداء الشمع ونحوه في الميلاد، وإهداء البيض واللبن والغنم في الخميس الصغير الذي في آخر صومهم، وهو الخميس الحقيق. ولا يبايع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابهتهم في العيد من الطعام واللباس والبخور؛ لأن في ذلك إعانة على المنكر.

وقال الشيخ رضي الله عنه: ونذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلي ببعضها، وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله. وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحقيق، الذي قبل

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ١٠٣/٣ و ١٧٨ و ٢٣٥ و ٢٥٠، وأبو داود (١١٣٤)، والنسائي ١٧٩/٣، وأبو يعلى (٣٨٢٠) و (٣٨٤١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٨٨) و (١٤٨٩)، والبيهقي ٢٧٧/٣، من حديث أنس بن مالك، قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة، ولهم يومان يلعبون فيهما في الجاهلية، فقال: «إن الله قد أبدلكما بهما خيراً منهما: يوم الفطر، ويوم الأضحى».

وانظر تمام تخريجه في «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.

ذلك، أو السبب أو غير ذلك إلى القبور. وكذلك يُبحرون في هذه الأوقات، وهم يعتقدون أن في البخور بركة، ودفع مضرة، ويعدونه من القرابين مثل الذبائح، ويرقونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير وبكلام مُصنّف، ويصلُّون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنكرة، حتى إن الأسواق تبقى مملوءة بأصوات النواقيس الصغار، وكلام الرقاين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل، وفيه ما هو محرّم أو كفر.

وقد أُلقيَ إلى جماهير العامة أو جميعهم إلا من شاء الله وأعني بالعامة هنا: كل من لم يعلم حقيقة الإسلام، فإن كثيراً ممن يُنسب إلى فقه ودين قد شاركهم في ذلك، أُلقيَ إليهم أن هذا البخور المُرقى ينفع ببركته من العين والسحر، والأدواء والهوام، ويصورون صور الحيات والعقارب، ويلصقونها في بيوتهم زعماء أن تلك الصور الملعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة بيتاً هي فيه، تمنع الهوام، وهو ضرب من طلاس الصابئة. ثم كثير منهم على ما بلغني يُصلِّب باب البيت، ويخرج خلق عظيم في الخميس الحقيق المتقدم، وعلى هذا يبحرون القبور ويسمون هذا المتأخر الخميس الكبير، وهو عند الله الخميس المهيئ الحقيق هو وأهله، ومن يعظمه، فإن كل ما عظم بالباطل، من مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصده إهانته، كما تهان الأوثان المعبودة، وإن كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الأحجار.

ومما يفعله الناس من المنكرات: أنهم يوظفون على الفلاحين وظائف أكثرها كرهاً؛ من الغنم والدجاج واللبن والبيض، يجتمع فيها تحريمان: أكل مال المسلم والمعاهد بغير حق، وإقامة شعار النصارى، ويجعلونه ميقاتاً لإخراج الوكلاء على المزارع، ويطحون منه ويصطبغون فيه البيض، وينفقون فيه النفقات الواسعة، ويزينون أولادهم إلى غير ذلك من الأمور التي يقشعر منها قلب المؤمن، الذي لم يمت قلبه، بل يعرف المعروف، وينكر المنكر. وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء رجاء لبركة نزول مريم عليها. فهل يستريب من في قلبه أدنى



حجة من الإيمان أن شريعة جاءت بما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى. لا يُرضى من شرعها ببعض هذه القبائح. وأصل ذلك كله إنما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد أو مشابهتهم في بعض أمورهم. فيوم الخميس هو عيدهم، يوم عيد المائدة، ويوم الأحد يسمونه عيد الفصح، وعيد النور، والعيد الكبير. ولما كان عيداً صاروا يصنعون لأولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه، لأنهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن وبيض، إذ صومهم هو عن الحيوان، وما يخرج منه. وعامة هذه الأعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك، قد زينها الشيطان لكثير ممن يدعي الإسلام، وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن، وزادوا في بعض ذلك ونقصوا وقدموا وأخروا. وكل ما خصت به هذه الأيام من أفعالهم وغيرها، فليس للمسلم أن يشابههم في أصله ولا في وصفه. ومن ذلك أيضاً أنهم يكسون بالحمرة دوابهم. ويصبغون الأطعمة التي لا تكاد تفعل في عيد الله ورسوله، ويتهادون الهدايا التي تكون في مثل مواسم الحج. وعامتهم قد نسوا أصل ذلك وبقي عادة مطردة. وهذا كله تصديق قول النبي ﷺ: «لتبعن سنن من كان قبلكم»<sup>(١)</sup>. وإذا كانت المتابعة في القليل ذريعة ووسيلة إلى بعض هذه القبائح. كانت محرمة، فكيف إذا أفضت إلى ما هو كفر بالله من التبرك بالصليب، والتعمد في المعمودية.

وقول القائل: المعبود واحد، وإن كانت الطرق مختلفة، ونحو ذلك من الأقوال والأفعال التي تتضمن: إما كون الشريعة النصرانية أو اليهودية المبدلتين المنسوختين موصلة إلى الله، وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله، أو التدين بذلك، أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبالقرآن وبالإسلام، بلا خلاف بين الأمة. وأصل ذلك المشابهة والمشاركة.

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية. وبعض حكم ما شرع الله

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩)، وابن حبان (٦٧٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه.

لرسوله من مباينة الكفار، ومخالفتهم في عامة الأمور، لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر، وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس. فينبغي للمسلم إذا طلب منه أهله وأولاده شيئاً من ذلك أن يُحيلهم على ما عند الله ورسوله، ويقضي لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استشرافهم إلى غيره، فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة إلا بالله، ومن أغضب أهله لله أرضاه الله، وأرضاهم.

فليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك، وفي «الصحيحين» عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء»<sup>(١)</sup>.

وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء. ففي «صحيح البخاري» عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»<sup>(٢)</sup>. وروى أيضاً: «هلك الرجال حين أطاعت النساء»<sup>(٣)</sup> وقد قال ﷺ لأمهات المؤمنين لما راجعته في تقديم أبي بكر: «إنك صواحب يوسف»<sup>(٤)</sup>. يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذي اللب، كما قال في الحديث الآخر: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لللب ذي اللب من إحدائكن»<sup>(٥)</sup>. ولما أنشدته الأعشى - أعشى باهلة - أبياته التي يقول فيها: وهن شر غالب لمن غلب. جعل النبي ﷺ يرددها ويقول: «وهن شر غالب لمن غلب»<sup>(٦)</sup>. ولذلك امتن الله سبحانه على زكريا حيث قال: ﴿وأصلحنا له

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩٦)، ومسلم (٢٧٤٠)، وابن حبان (٥٩٦٧) من حديث أسامة بن زيد، رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٢٥) و(٧٠٩٩)، وابن حبان (٤٥١٦) من حديث أبي بكرة، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد ٤٥/٥، وابن عدي ٤٧٥/٢، والحاكم ٢٩١/٤، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٣٤/٢ من طريق أبي بكرة بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، عن أبيه، عن أبي بكرة، رضي الله عنه وهذا إسناد فيه ضعف.

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

(٦) حديث ضعيف، أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في «زياداته» على «المسند» (٦٨٨٥) و(٦٨٨٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٦١/٢، وأبو يعلى (٦٨٧١)، وابن حبان في «الثقات» =

زوجَه» [الأنبياء: ٩٠] قال بعض العلماء ينبغي للرجل أن يجتهد إلى الله في إصلاح زوجته.

وقد قال ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>. وقد روى البيهقي بإسنادٍ صحيحٍ في (باب كراهية الدخول على المشركين يومَ عيدِهِم في كنائسِهِم، والشبه بهم يومَ نيروزِهِم ومهرجَانِهِم) - عن سفيان الثوري، عن ثور بن يزيد، عن عطاء بن دينار، قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه: لا تَعْلَمُوا رطانةَ الأعاجِم ولا تَدْخُلُوا على المشركين في كنائسِهِم يومَ عيدِهِم، فَإِنَّ السُّخْطَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ<sup>(٢)</sup>. فهذا عمرٌ قد نهى عن تَعْلَمٍ لسانِهِم، وعن مجردِ دخولِ الكنيسةِ عليهم يومَ عيدِهِم، فكيف من يفعلُ بعضَ أفعالِهِم؟ أو قصدَ ما هو من مقتضيات دينِهِم؟ أليست موافقتُهُم في العملِ أعظمَ من موافقتِهِم في اللغة؟ أو ليس عملُ بعضِ أعمالِ عيدِهِم أعظمَ من مجردِ الدخولِ عليهم في عيدِهِم؟! وإذا كان السُّخْطُ يَنْزِلُ عَلَيْهِم يومَ عيدِهِم بسببِ عملِهِم، فمن يُشْرِكُهُم في العملِ أو بعضِهِ أليس قد تعرَّضَ لعقوبةٍ ذلك؟!

ثم قوله: اجتنبوا أعداءَ الله في عيدِهِم<sup>(٣)</sup>. أليس نهياً عن لقائِهِم والاجتماعِ بِهِم فيه؟ فكيف بمن عملَ عيدَهُم؟! وقال ابنُ عمرو في كلامٍ له: مَنْ صَنَعَ نيروزَهُم ومهرجَانَهُم، وتشَبَّهَ بِهِم حتى يموتَ حُشِرَ مَعَهُمْ<sup>(٤)</sup>. وقال عمرُ: اجتنبوا

= ٢١/٣، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٩٩/٤، والبيهقي ٢٤٠/١٠ من حديث الأعمش المازني، فذكره.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(١) حديث حسن بشواهده، أخرجه أحمد (٥١١٤)، وعبد ابن حميد (٨٤٨)، والطبراني في «سنن الشاميين» (٢١٦) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما. ويشهد له حديث حذيفة - رضي الله عنه - عند البزار (١٤٤).

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند».

(٢) هو في «سنن البيهقي» ٢٣٤/٩.

(٣) أخرجه البيهقي ٢٣٤/٩.

(٤) أخرجه البيهقي في «سننه» ٢٣٤/٩.

أعداء الله في عيدهم. ونص الإمام أحمد على أنه لا يجوزُ شهودُ أعياد اليهود والنصارى، واحتج بقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٢] قال: الشعانين، وأعيادهم. وقال عبد الملك بن حبيب من أصحاب مالك في كلام له قال: فلا يُعاونون على شيء من عيدهم؛ لأن ذلك من تعظيم شركهم، وعونهم على كفرهم. وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قول مالك وغيره. لم أعلم أنه اختلف فيه.

وأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته، بل هو عندي أشد. وقد سئل أبو القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى إلى أعيادهم، فكرة ذلك، مخافة نزول السخط عليهم بشركهم، الذي اجتمعوا عليه، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٥١] فيوافقهم ويعينهم ﴿فَإِنَّ مِنْهُمْ﴾. وروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى قال: قلت لعمر: إن لي كاتباً نصرانياً قال: مالك قاتلك الله؟! أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ألا اتخذت حنيفياً؟! قال: قلت: يا أمير المؤمنين! لي كتابته وله دينه، قال: لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أدلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله. وقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قال مجاهد: أعياد المشركين، وكذلك قال الربيع بن أنس. وقال القاضي أبو يعلى: (مسألة في النهي عن حضور أعياد المشركين) وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده في شروط أهل الذمة عن الضحاك في قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قال: عيد المشركين. وبإسناده عن سنان عن الضحاك ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ كلام المشركين. وروى بإسناده عن ابن سلام عن عمرو بن مرة ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ لا يُماكثون أهل الشرك على شركهم ولا يُخالطونهم.

وقد دل الكتاب، وجاءت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين التي أجمع

أهل العلم عليها بمخالفتهم، وترك التشبه بهم كإيقاد النار، والفرح بها؟ من شعار المجوس، عبادة النيران. والمسلم يجتهد في إحياء السنن، وإماتة البدع. ففي الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن اليهود والنصارى لا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ»<sup>(١)</sup>. وقال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»<sup>(٢)</sup>، وقد أمرنا الله تعالى أن نقول في صلاتنا: ﴿اٰهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. والله سبحانه أعلم.

وسئل عمن يفعل من المسلمين: مثل طعام النصارى في النيروز. ويفعل سائر المواسم مثل الغطاس، والميلاد، وخميس العَدَس، وسبت النور، ومن يبيعهم شيئاً يستعينون به على أعيادهم أيجوز للمسلمين أن يفعلوا شيئاً من ذلك؟ أم لا؟

فأجاب: الحمد لله لا يحل للمسلمين أن يتشبهوا بهم في شيء، مما يختص بأعيادهم، لا من طعام، ولا لباس ولا اغتسال، ولا إيقاد نيران، ولا تبطيل عادة من معيشة أو عبادة، أو غير ذلك. ولا يحل فعل وليمة، ولا الإهداء، ولا البيع بما يستعان به على ذلك لأجل ذلك. ولا تمكين الصبيان ونحوهم من اللعب الذي في الأعياد ولا إظهار زينة.

وبالجملة ليس لهم أن يخصوا أعيادهم بشيء من شعائريهم، بل يكون يوم عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يخصه المسلمون بشيء من خصائصهم. وأما إذا أصابه المسلمون قصداً، فقد كره ذلك طوائف من السلف والخلف. وأما تخصيصه بما تقدم ذكره فلا نزاع فيه بين العلماء. بل قد ذهب طائفة من

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٢)، ومسلم (٢١٠٣).

(٢) أخرجه أحمد ٤/٣٧٨، ٣٧٩، والترمذي (٢٩٥٤)، والطبراني ١٧/ (٢٣٦) و(٢٣٧)، والبيهقي في «الدلائل» ٥/٣٣٩، ٣٤٠، وابن حبان (٧٢٠٦) - بإسناد ضعيف - عن عدي بن حاتم، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان».

العلماء إلى كُفْرِ من يفعلُ هذه الأمور، لما فيها من تعظيم شعائر الكفر. وقال طائفة منهم: مَنْ ذَبَحَ نطيحةً يومَ عيدهم فكأنما ذَبَحَ خنزيراً.

وقال عبدالله بن عمرو بن العاص: من تأسَى ببلاد الأعاجم، وصنعَ تَبروزهم، ومهرجاناتهم، وتشبَّهَ بهم حتى يموتَ، وهو كذلك، حُشِرَ معهم يومَ القيامة<sup>(١)</sup>. وفي «سنن أبي داود» عن ثابت بن الضحاك قال: نَذَرَ رجلٌ على عهد رسول الله ﷺ أن ينحرَ إبلاً ببوانة، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: إني نذرتُ أن أنحرَ إبلاً ببوانة، فقال النبي ﷺ: «هل كانَ فيها منٌ وثَنٌ يُعبدُ من دونِ الله من أوثانِ الجاهلية؟» قال: لا. قال: «فهل كانَ فيها عيدٌ من أعيادِهِم؟» قال: لا. قال رسول الله ﷺ: «أوفِ بنذرِكَ، فإنه لا وفاءَ لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابنُ آدم»<sup>(٢)</sup>. فلم يأذن النبي ﷺ لهذا الرجل أن يُوفي بنذرِهِ مع أن الأصلَ في الوفاء أن يكونَ واجباً، حتى أخبره أنه لم يكنْ بها عيدٌ من أعيادِ الكفار، وقال: «لا وفاءَ لنذرٍ في معصية الله».

فإذا كان الذبْحُ بمكانٍ كان فيه عيدُهُم معصيةً. فكيف بمشاركتهم في نفس العيد؟ بل قد شرطَ عليهم أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطاب والصحابَةُ وسائرُ أئمةِ المسلمين أن لا يُظهروا أعيادَهُم في دارِ المسلمين، وإنما يعملونها سرّاً في مساكنِهِم. فكيف إذا أظهرها المسلمون أنفسهم؟ حتى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا تتعلَّمُوا رطانةَ الأعاجم، ولا تَدْخُلُوا على المشركين في كنائسِهِم يومَ عيدِهِم، فإن السُّخْطَ ينزلُ عليهم<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الداخلُ لفرجةٍ أو غيرها منهياً عن ذلك؛ لأنَّ السُّخْطَ ينزلُ عليهم. فكيف بمن يفعلُ ما يسخطُ الله به عليهم، مما هي من شعائر دينِهِم؟ وقد قال غيرُ

(١) انظر التعليق (٤) / ص ٣٩٩.

(٢) هو في «سنن أبي داود» (٣٣١٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٤١)، والبيهقي ٨٣/١٠ من حديث ثابت بن الضحاك، رضي الله عنه.

قال الحافظ في «التلخيص» ٤/ ١٨٠: إسناده صحيح.

(٣) سلف تعليق (٢) / ص ٣٩٩.

واحد من السلف في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قالوا: أعياد الكفار، فإذا كان هذا في شهودها من غير فعل، فكيف بالأفعال التي هي من خصائصها.

وقد روي عن النبي ﷺ في «المسند» و«السنن» أنه قال: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»، وفي لفظ: «ليس مِنْنا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا» وهو حديث جيد<sup>(١)</sup>. فإذا كَانَ هذا في التشبه بهم، وإن كَانَ من العادات، فكيف التشبه بهم فيما هو أبلغ من ذلك؟!

وقد كره جمهور الإئمة - إما كراهة تحريم، أو كراهة تنزيه - أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقراينهم إدخالاً له فيما أُهِّلَ به لغير الله، وما دُيِّحَ على النُصْبِ، وكذلك نُهوا عن معاونتهم على أعيادهم بإهداء أو مبايعة، وقالوا: إنه لا يحِلُّ للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم، لا لحماً، ولا أدماً، ولا ثوباً، ولا يُعارون دابةً، ولا يعاونون على شيء من دينهم؛ لأنَّ ذلك من تعظيم شركهم، وعونهم على كفرهم وينبغي للسلطان أن ينهوا المسلمين عن ذلك. لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

ثم إنَّ المسلم لا يحِلُّ له أن يُعينهم على شرب الخمر بعضراً، أو نحو ذلك. فكيف على ما هو من شعائر الكفر؟ وإذا كَانَ لا يحِلُّ له أن يُعينهم هو فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك؟! والله أعلم. قاله أحمد بن تيمية. اهـ.

وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة: وكما أنهم لا يجوز لهم إظهاره - أي عيدهم - فلا يجوز للمسلمين ممالأتهم عليه، ولا مساعدتهم ولا الحضور معهم باتفاق أهل العلم الذين هم أهلُه. وقد صرَّح به الفقهاء من أتباع الأئمة الأربعة في كتبهم، فقال أبو القاسم هبة الله بن الحسين بن منصور الطبري الفقيه الشافعي: ولا يجوز للمسلمين أن يحضروا أعيادهم لأنهم على مُنكر وزور، وإذا خالط أهل المعروف أهل المنكر بغير الإنكار عليهم كانوا كالراضين به المؤثرين له، فنخشى من نزول سُخطِ الله على جماعتهم، فيعمُّ الجميع، نعوذ بالله من سُخطِهِ. ثم ساق من طريق ابن أبي حاتم: حدثنا الأشج، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن العلاء بن

(١) سلف ص ٣٩٩، تعليق (١).

المسيب، عن عمرو بن مرة: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قال: لا يمالئون أهل الشرك على شركهم ولا يخالطونهم، ونحوه عن الضحاك، ثم ذكر حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَلْعُونِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ: أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ» والحديث في الصحيح<sup>(١)</sup>.

وذكر البيهقي<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح في (باب كراهية الدخول على أهل الذمة في كنائسهم، والتشبه بهم يومَ نيروزهم ومهرجاناتهم) عن سفيان الثوري، عن ثور بن يزيد، عن عطاء بن دينار قال: قال عمر رضي الله عنه: لَا تَعْلَمُوا رَطَانَةَ الْأَعَاجِمِ، وَلَا تَدْخُلُوا عَلَى الْمُشْرِكِينَ فِي كَنَائِسِهِمْ يَوْمَ عِيدِهِمْ فَإِنَّ السُّخْطَةَ تَنْزِلُ عَلَيْهِمْ، وبالإسناد عن الثوري عن عوف عن الوليد - أو أبي الوليد - عن عبدالله بن عمرو فقال: مَنْ مَرَّ بِبِلَادِ الْأَعَاجِمِ فَصَنَعَ نِيرُوزَهُمْ، وَمَهْرَجَانَهُمْ، وَتَشَبَّهَ بِهِمْ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ كَذَلِكَ حُشِرَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وقال البخاري في غير «الصحيح»: قال لي ابن أبي مريم: حدثنا نافع بن يزيد، سمع سلمان بن أبي زنب، وعمر بن الحارث، سمع سعيد بن سلمة، سَمِعَ أَبَاهُ، سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: اجتنبوا أعداء الله في عيدهم. ذكره البيهقي<sup>(٣)</sup>، وذكر بإسناد صحيح عن أبي أسامة: حدثنا عوف عن أبي المغيرة، عن عبدالله بن عمرو قال: مَنْ مَرَّ بِبِلَادِ الْأَعَاجِمِ فَصَنَعَ نِيرُوزَهُمْ وَمَهْرَجَانَهُمْ وَتَشَبَّهَ بِهِمْ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ كَذَلِكَ حُشِرَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وقال أبو الحسن الأمدي: لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ أَعْيَادِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ مَهْنًا، وَاحْتِجَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ قال: الشَّعَانِينُ وَأَعْيَادُهُمْ.

وقال الخلال في «الجامع»: (بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَعْيَادِ

(١) أخرجه البخاري (٤٣٣)، ومسلم (٢٩٨٠).

(٢) سلف تعليق (٢) و (٤) / ص ٣٩٩.

(٣) هو في «التاريخ الكبير» للبخاري ١٤/٢، وأخرجه البيهقي ٢٣٤/٩.



المشركين)، وذكر عن مهنا قال: سألتُ أحمدَ عن شهودِ هذه الأعيادِ التي تكونُ عندنا بالشامِ مثل دير أيوبِ وأشباهه يشهدهُ المسلمون؟ يشهدون الأسواقَ ويجلبون فيه الضحيةَ والبقرَ والبرَّ والدقيقَ وغيرَ ذلك، يكونون في الأسواقِ ولا يدخلونَ عليهم بيعهم؟ قال: إذا لم يَدْخلوا عليهم بيعهم وإنما يشهدون السوقَ فلا بأسَ.

وقال عبد الملك بن حبيب: سئل ابن القاسم عن الركوبِ في السفنِ التي تَرَكَّبَ فيها النصارى إلى أعيادهم، فكرهَ ذلك مخافةَ نزولِ السُّخْطَةِ عليهم بِشْرِكِهِم الذين اجتمعوا عليه. قال: وكره ابن القاسم للمسلم أن يهْدِيَ إلى النصراني في عيده مكافأةً له، ورآه من تعظيمِ عيده، وعوناً له على كفره. ألا ترى أنه لا يحلُّ للمسلمين أن يبيعوا من النصارى شيئاً من مصلحةِ عيدهم؟ لا لحماً ولا أدماً ولا ثوباً، ولا يُعارون دابةً، ولا يُعانون على شيءٍ من عيدهم، لأنَّ ذلك من تعظيمِ شركهم وعونهم على كفرهم، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قولُ مالكٍ وغيره لم أَعْلَمَهُ اخْتَلَفَ فيه. هذا لَفْظُهُ في «الواضحة».

وفي كتبِ أصحابِ أبي حنيفة: من أهدى لهم يومَ عيدهم بطيخةً بقصدِ تعظيمِ العيد فقد كَفَرَ. اهـ.

قال ابن تيمية: والذي يَدُلُّ عليه كلامُ أحمدَ في أكثرِ المواضعِ - وهو الذي تدلُّ عليه السُّنَّةُ وآثارُ السلفِ - أن الاجتماعَ على جنسِ القُرْبِ والعباداتِ كالاتِّجاعِ على الصلاةِ أو القراءةِ وسماعِها، أو ذكرِ الله تعالى، أو دعائه، أو تعليمِ العلمِ، أو غيرِ ذلك نوعان:

النوع الأول: نوعٌ شَرَعَ الاجتماعُ له على وجهِ المداومةِ. وهو قسمان:

قسم: مؤقتٌ يدورُ بدورانِ الأوقاتِ، كالجمعةِ، والعيدِ، والحجِّ، والصلواتِ الخمسِ.

وقسم مُسَبَّبٌ، ويتكررُ بتكرارِ الأسبابِ، كصلاةِ الاستسقاءِ والكسوفِ والآياتِ والقنوتِ في النوازل.

والمؤقت فرضه ونقله: إما أن يعود بعود اليوم، وهو الذي يُسمى عمل اليوم واللييلة، كالصلوات الخمس، وسُنَّها الرواتب، والوتر، والأذكار والأدعية المشروعة طرقي النهار وزلفاً من الليل، وإما أن يعود بعود الأسبوع، كالجمعة وصوم الاثنين والخميس. وإما أن يعود بعود الشهر: كصيام أيام البيض، وثلاثة أيام من كل شهر، والذكر المأثور عند رؤية الهلال، وإما أن يعود بعود الحول، كصيام شهر رمضان، والعيدين، والحج.

والمسبب: ما له سبب. وليس له وقت محدود: كصلاة الاستسقاء، والكسوف، وقنوت النوازل.

وما لم يُشرع فيه الجماعة كصلاة الاستخارة، وصلاة التوبة، وصلاة ركعتين بعد الوضوء، وتحية المسجد، ونحو ذلك، مما لم يُذكر نوعه في باب صلاة التطوع والأوقات المنهي عن الصلاة فيها.

والنوع الثاني: ما لم يُسن له الاجتماع المعتاد الدائم، كالتعريف في الأمصار، والدعاء المُجتمع عليه عقب الفجر والعصر، والصلاة، والتطوع المطلق في جماعة، والاجتماع لسماع القرآن وتلاوته، أو سماع العلم والحديث ونحو ذلك، فهذه الأمور لا يُكره الاجتماع لها مطلقاً، ولم يُسن مطلقاً، بل المداومة عليها بدعة، فيستحب أحياناً، ويباح أحياناً، وتكره المداومة عليها، وهذا هو الذي نص عليه أحمد في الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك.

والتفريق بين السنة والبدعة في المداومة أمرٌ عظيم ينبغي التفطن له<sup>(١)</sup>. اهـ.

(١) انظر «كشف القناع» ٦٦/٢، ٦٧، و«الإنصاف» ٤٤١/٢، و«المبدع» ١٩٤/٢، و«المغني» ٢٩٠/٣، ٢٩٤، ٢٩٥، و«المجموع شرح المذهب» ٤٦/٥، ٤٨، و«مجموع الفتاوى» ٢٤٢ - ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٩٨/٢٥، ٣١٨ - ٣٣٢، و«الاختيارات» ص ١٥١ - ١٥٣، و«حاشية العنقري» ٣١١/١، ٣١٢، و«نيل الأوطار» ٣٥٧/٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٢٨/٣، و«فتاوى اللجنة» ٣٠٩/٨، ٣١٠، و«الاستذكار» ١٧٠/١٣، و«أحكام أهل الذمة» ٧٢٢/٢، و«الأم» ٢٤١/١.

فائدة: قال النووي: قال أصحابنا: يُسْتَحَبُّ إحياء ليلتي العيدين بصلاةٍ أو غيرها من الطاعات، واحتجَّ له أصحابنا بحديث أبي أمامة عن النبي ﷺ: «من أحيَا ليلتي العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب» وفي رواية الشافعي وابن ماجه: «من قام ليلتي العيدين مُحْتَسِباً لله تعالى لم يمت قلبه حين تموت القلوب» رواه عن أبي الدرداء موقوفاً، وروي من رواية أبي أمامة موقوفاً عليه ومرفوعاً، وأسانيد الجميع ضعيفة<sup>(١)</sup>.

(١) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجه (١٧٨٢) من طريق بقية بن الوليد، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة، رضي الله عنه، فذكره.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ١١٦: هذا إسناد ضعيف لتدليس بقية ورواته ثقات، لكن لم ينفرد به بقية، عن ثور بن يزيد، فقد رواه الأصبهاني في كتاب «الترغيب» من طريق عمر بن هارون البلخي، وهو ضعيف، عن ثور به. وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، والأصبهاني من حديث معاذ بن جبل، فيتقوى بمجموع طرقه. قلنا: حديث عبادة بن الصامت، أورده الهيثمي في «المجمع» ١٩٨/٢، وقال: وفيه عمر بن هارون البلخي، والغالب عليه الضعف، وأثنى عليه ابن مهدي، وغيره، ولكن ضعفه جماعة كثيرة.

وقال ابن حبان في «المجروحين» ١٤٢/٢: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، ويدعي شيوخاً لم يرههم.

وأخرجه الدارقطني في «العلل المتناهية»، لابن الجوزي (٨٩٨) من طريق جرير بن عبالحميد، عن ثور، عن مكحول عن أبي أمامة.

قال الدارقطني: ورواه عمر بن هارون عن جرير، عن ثور، عن مكحول، وأسنده عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ، والمحمفوظ أنه موقوف على مكحول قال الحافظ في «التلخيص» ٨٠/٢: ... وذكره الدارقطني في «العلل» من حديث ثور، عن مكحول، عنه، قال: والصحيح أنه موقوف على مكحول، ورواه الشافعي موقوفاً على أبي الدرداء، وذكره ابن الجوزي في «العلل» من طرق، ورواه الحسن بن سفيان من طريق بشر بن رافع، عن ثور، عن خالد، عن عبادة بن الصامت، وبشرتهم، وذكره صاحب «الفردوس» من حديث معاذ بن جبل، وأخرجه الشافعي في «الأم» ٢٣١/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٢٠٢٧) عن إبراهيم بن محمد، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء، موقوفاً.

قال الشافعي في «الأم»: وبلغنا أنه كان يُقال: إنَّ الدعاء يستجاب في خمس ليالٍ: في ليلة الجمعة، وليلة الأضحى، وليلة الفطر، وأول ليلة في رجب، وليلة النصف من شعبان.

قال الشافعي: وأخبرنا إبراهيم بن محمد قال: رأيتُ مشيخةً من خيار أهل المدينة يظهرون على مسجد النبي ﷺ ليلة العيدين فيدعون ويذكرون الله تعالى، حتى تذهب ساعة من الليل.

قال الشافعي: وبلغنا أن ابن عمر كان يحيي ليلة النحر، قال الشافعي: وأنا استحبَّ كلَّ ما حكيث في هذه الليالي من غير أن يكون فرضاً. هذا آخر كلام الشافعي<sup>(١)</sup>. واستحبَّ الشافعي والأصحابُ الإحياء المذكور، مع أنَّ الحديث ضعيفٌ، لما سبق أن أحاديث الفضائل يُتسامح فيها، ويعمل على وفقِ ضعيفها.

والصحيح أن فضيلة هذا الإحياء لا تحصل إلا بمُعظم الليل، وقيل تحصل بساعة، ويؤيده ما سبق في نقل الشافعي عن مشيخة المدينة، ونقل القاضي حسين عن ابن عباس أن إحياء ليلة العيد أن يصلي العشاء في جماعة، ويعزم أن يصلي الصبح في جماعة، والمختار ما قدمته، والله أعلم. اهـ<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: الحمد لله - لم يكن الاحتفال بمولد النبي ﷺ مشروعاً ولا معروفاً لدى السلف الصالح رضوان الله عليهم، ولم يفعلوه مع قيام المُقتضي له وعدم المانع منه، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، فهم أحقُّ بالخير وأشدُّ محبةً للرسول ﷺ وأبلغ تعظيماً له، وهم الذين هاجروا معه وتركوا أوطانهم وأموالهم وأهليهم،

---

= قلنا: وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى؛ ضعيف.

(١) في «الأم» ٢٣١ / ١.

(٢) «المجموع شرح المذهب» ٥٠ / ٥.

وجاهدوا معه حتى قُتِلُوا دُونَهُ، وفَدَّوْهُ بِأَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ. فلما كان غيرُ معروفٍ لدى السلفِ الصالحِ ولم يفعلوه وهم القرونُ المفضَّلةُ دَلَّ على أنه بدعةٌ محدثةٌ.

وقد روى مسلم في «صحيحه» من حديث جابر رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقول: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>، وروى أصحابُ السُّنَنِ عن العرياض بن سارية، عن النبي ﷺ أنه قال: «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: لا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَقَابِلَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الْجَامِعَةَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكَلِمَةَ وَهِيَ قَوْلُهُ: «كُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ» بِسَلْبِ عُمُومِهَا، وَأَنْ يَقَالَ لَيْسَتْ كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، فَإِنَّ هَذَا إِلَى مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى التَّأْوِيلِ. وقال: إِنَّ قَصْدَ التَّعْمِيمِ الْمَحِيطِ ظَاهِرٌ مِنْ نَصِّ الرَّسُولِ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ الْجَامِعَةِ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْ مَقْصُودِهِ.

وعن عائشة - رضي الله عنها - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَكٌّ» متفقٌ عليه. وفي روايةٍ لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَكٌّ»<sup>(٣)</sup>. تعرفُ بذلك أن هذا العملَ لما كان مخالفاً لما جاء به الرسولُ

(١) هو في «صحيح مسلم» برقم (٨٦٧).

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٤/١٢٦-١٢٧، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٤)، والترمذي (٢٦٧٦)، وصححه ابن حبان (٥)، والحاكم ١/٩٥، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وابن حبان (٢٦)، من حديث عائشة، رضي الله عنها.

ﷺ فهو مردودٌ على صاحبه؛ لأنه مُحدثٌ لم يكن عليه عملُ الرسولِ ﷺ وخلفائه الراشدين، وأصحابه السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم.

إذا عُرِفَ هذا فالاحتفالُ بالمولدِ بدعةٌ محدثةٌ مردودةٌ على فاعله، وهو يختلفُ بحسبِ ما يُعملُ فيه من البدعِ والمحرماتِ، فإن خلا من المحرماتِ عموماً، واقتصرَ فيه على عملِ الدعوةِ من طعامٍ وشرابٍ وطيبٍ، ولم يحضره مردانٌ، ولا اختلطَ الرجالُ بالنسوانِ، واعتقدَ فاعله أن هذا من الدينِ الذي يُتقَرَّبُ به إلى ربِّ العالمين. فهذا بدعةٌ مُحدثَةٌ مردودةٌ على فاعله.

وإن انضمَّ إلى ذلك ما يفعله كثيرٌ ممن يقيمون الاحتفالاتِ بالموالدِ من استعمالِ الأغاني وآلاتِ الطربِ وقلةِ احترامِ كتابِ الله تعالى، فإنهم يجمعون في هذه الاحتفالاتِ بينَهُ وبينَ الأغاني، ويبدؤون به وقصدهم الأغاني، ولذلك ترى بعضَ السامعين إذا طَوَّلَ القارئُ القراءةَ يملؤون ويتأقلون منه لكونه طَوَّلَ عليهم.

وكذلك الافتتانُ بالمردانِ، فإن الذي يُغْنِي في الاحتفالاتِ ربما يكونُ شاباً لطيفَ الصورةِ حسنَ الهيئةِ، فتجدُهُم يَتَشَوَّنُون ويَتَكَسَّرُونَ في مشيتهم وحركاتهم، ويرقصون ويتعانقون، فتأخذُهُم أحوالُ النفوسِ الرديئةِ، ويتمكن منهم الشيطان، وتقوى فيهم النفسُ الأمارَةُ بالسوءِ والعياذُ بالله من ذلك.

وكذلك ما يحضرُهُ من النساءِ وافتتانِ الرجالِ بهنَّ، وتطلُّعِهِم إليهنَّ، وسماعِ أصواتِهِنَّ، وتصفيقِهِنَّ، وغير ذلك مما يكون سبباً لوقوعِ مفسدٍ عظيمةٍ، إلى غير ذلك من الفتنِ والمفاسدِ التي لا تَخْفَى على من عرفَ أحوالَهُم.

وهذه البدعةُ أَوْلُ من أحدثها أبو سعيد كوكبوري بن أبي الحسن علي بن بكتكين في القرنِ السادسِ الهجري، ولم يزل العلماءُ المحققون ينهون عنها، ويُنكرونها ما يقعُ فيها من البدعِ والمحرماتِ منذ حَدَّثَتْ حتى الآن، وإليك بعضُ ما قالوا:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فأما الاجتماع في عمل المولد على غناء ورقص ونحو ذلك، واتخاذ عبادته، فلا يرتب أحد من أهل العلم والإيمان في أن هذا من المنكرات التي يُنهى عنها، ولا يستحب ذلك إلا جاهل أو زنديق.

وقال العلامة تاج الدين علي بن عمر اللخمي الكندري المشهور بالفاكهاني في رسالته في المولد المسماة بـ«المورد»، في الكلام على المولد قال في النوع الخالي من المحرمات: لا أعلم لهذا المولد أصلاً في كتاب ولا سنة، ولم يُنقل عمله عن أحد من علماء الأمة الذين هم القدوة في الدين، المتمسكون بآثار المتقدمين؛ بل هو بدعة أحدثها البطالون، وشهوة اعتنى بها الأكالون؛ بدليل أننا إذا أدرنا عليها الأحكام الخمسة: إما أن يكون واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو محرماً. فليس بواجب إجماعاً. ولا مندوباً؛ لأن حقيقة المندوب ما طلبه الشرع من غير ذم على تركه، وهذا لم يأذن فيه الشرع ولا فعله الصحابة ولا التابعون، ولا العلماء المتدينون فيما علمت، وهذا جوابي عنه بين يدي الله إن عنه سُئِلْتُ. ولا جائز أن يكون مباحاً بإجماع المسلمين. فلم يبق إلا أن يكون مكروهاً أو محرماً.

ثم صور الفاكهاني نوع المولد الذي تكلم فيه بما ذكرناه: بأن يعمل رجل من عين ماله لأهله وأصحابه ووعيليه، ولا يجاوزون في ذلك الاجتماع على أكل الطعام، ولا يقترون شيئاً من الآثام. وقال: فهذا الذي وصفناه بأنه بدعة مكروهة وشناعة؛ إذ لم يفعله أحد من متقدمي أهل الطاعة الذين هم فقهاء الإسلام، وعلماء الأنام.

إلى أن قال الفاكهاني في «النوع الثاني» من المولد: وهو أن تدخله الجناية، وتقوى به العناية، لاسيما إن انضاف إلى ذلك شيء من الغناء مع البطون المملأى، بآلات الباطل من الدفوف والشبابات، واجتماع الرجال مع الشبان المرد والنساء الفاتنات، إما مختلطات بهم أو مشرفات، ويرقصن بالتشني والانعطاف والاستغراق في اللهو. وهذا الذي لا يختلف في تحريمه اثنان، ولا يستحسنه ذو المروعة من الفتیان. وإنما يحلوا لنفوس موتى القلوب، وغير المستقلين من الآثام والذنوب،

وأزِيدُكَ أَنَّهُمْ يَرُونَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، لَا مِنْ الْأُمُورِ الْمُنْكَرَاتِ ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ .  
وقال ابن الحاج في «المدخل» : إِنْ نِيَّةَ الْمَوْلِدِ بَدْعَةٌ ، وَلَوْ كَانَ الْاِشْتِغَالُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بِقِرَاءَةِ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» .

وقال ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثة» : إِنْ الْمَوْلَدَ الَّتِي تُفْعَلُ عَنْدهُمْ فِي زَمَنِهَ أَكْثَرُهَا مُشْتَمِلٌ عَلَى شُرُورٍ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا رُؤْيَةُ النِّسَاءِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ لَكَفَى ذَلِكَ فِي الْمَنْعِ . وَذَكَرَ إِنَّمَا يَوْجَدُ فِي تِلْكَ الْمَوْلَدِ مِنَ الْخَيْرِ لَا يُبَرِّرُهَا مَا دَامَتْ كَذَلِكَ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ : دَرَّةُ الْمَفَاسِدِ مُقَدِّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ .

وأما كونهم يرون أن من لم يفعل هذا فهو مقصرٌ بحقوقِ النبي ﷺ ومُتَنَقِّصٌ لَهُ .  
فجوابه : وَأَيُّ تَعْظِيمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْأَحْتِفَالَاتِ الَّتِي وَصَفَهَا الْعُلَمَاءُ بِمَا تَمَجُّهُ الْأَسْمَاعُ ، وَتَنْفَرُّ مِنْهُ سَلِيمَةُ الطَّبَاعِ ، أَلَيْسَ الْمَرْجِعُ فِي تَعْظِيمِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَوْقِيرِهِ إِلَى مَا يَفْعَلُهُ بِهِ أَصْحَابُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ ، وَمَا فَعَلَهُ التَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ بِإِحْسَانِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْخَيْرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ ﷺ : «كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» وَقَوْلُهُ : «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» . وَعَنْ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَّبِعْهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَا تَعْبُدُوهَا ، فَإِنْ الْأَوَّلُ لَمْ يَتْرِكْ لِلْآخِرِ مَقَالًا .

وأيضاً فأكثر ما يُقْصَدُ مِنْ تِلْكَ الْأَحْتِفَالَاتِ الَّتِي تَقَامُ لِلرُّؤْسَاءِ وَنَحْوِهِمْ إِنَّمَا هُوَ الذِّكْرُ وَبِقَاءُ أَسْمَائِهِمْ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ يُعْطَهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ ، فَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ لَهُ ذِكْرَهُ دَائِمًا قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ . الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ . وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح : ١ - ٤] فَذِكْرُهُ ﷺ مَرْفُوعٌ وَمَقْرُونٌ بِذِكْرِ رَبِّهِ كَمَا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا ، وَفِي الصَّلَوَاتِ ، وَفِي الشَّهَادَةِ ، وَغَيْرِهَا . فَهُوَ ﷺ أَجَلُّ مَنْ أَنْ تَكُونَ ذِكْرُهُ سَنَوِيَّةً فَقَطْ .

وقال السيد محمد رشيد رضا في كتابه «ذكرى المولد النبوي» : إِنْ مِنْ طَبَاعِ الْبَشَرِ أَنْ يَبَالِغُوا فِي مَظَاهِرِ تَعْظِيمِ أَيْمَةِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا فِي طَوْرِ ضَعْفِهِمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعْظِيمَ لَا مَشَقَّةَ فِيهِ عَلَى النَّفْسِ ، فَيَعْمَلُونَهُ بَدَلًا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِمْ



من الأعمال الشاقة التي يقوى بها أمرُ المعظم ويعتزُّ بها دينه. وقد كان السلفُ الصالحُ أشدَّ ممن بعدهم تعظيماً للنبي ﷺ، وناهيك ببذل أموالهم وأنفسهم في هذا السبيل، ولكنهم دونَ أهلِ هذه القرون التي ضاعَ فيها الدينُ في مظاهر التعظيم اللساني، ولا شك أن الرسولَ الأعظم ﷺ أحقُّ الخلقِ بكل تعظيم، وليس من تعظيمه أن يُبتدعَ في دينه شيءٌ نُعظمه به، وإن كان بحسن نية، فقد كان جُلُّ ما أحدثَ أهلُ المللِ قبلنا من التغيير في دينهم عن حُسن نية، وما زالوا يبتدعون بقصد التعظيم وحسن النية، حتى صارت أديانهم غيرَ ما جاءتْ به رُسُلهم، ولو تساهل سلفنا الصالحُ كما تساهلوا وكما تساهل الخلفُ الذين اتبعوا سُنَنهم شبراً بشيراً وذراعاً بذراعٍ لضاعَ أصلُ ديننا أيضاً، ولكن السلفَ الصالحَ حَفِظُوا لنا الأصلَ، فعلينا أن نرجعَ إليه ونعصَّ عليه بالنواجذ. انتهى.

وفيما ذكرنا كفايةً لإيضاح حكم الاحتفالات بالموالد، وبيان ما يُفعل فيها من البدع والمفاسد. اهـ.

رد شبه الشنقيطي في تجويزه:

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلامُ على نبينا محمدٍ وآله وصحبه أما بعدُ: فإنَّ مما أحدثَ بعدَ القرونِ المشهودِ لها بالخير: «بدعةُ الاحتفالِ بالمولدِ النبوي».

وقد تجاهلَ محمد مصطفى الشنقيطي ذلك؛ حيث برَّرَ هذه البدعةَ في مقالته المنشورة في «جريدة الندوة» عدد ١١١١ الصادر في ١٣٨٣/٤/٧ هـ بأمر:

أحدها: دعوى تلقِّي الأُممِ الإسلامية هذا الاحتفالَ بالقبولِ منذ مئات السنين.

الثاني: تقسيمُ العزِّ بن عبد السلام البدعةَ إلى أحكامِ الشريعةِ الخمسة.

الثالث: قولُ عمرَ بن الخطابِ في قضية التراويح: «نعمتِ البدعة»<sup>(١)</sup>.

الرابع: قولُ عمرَ بن عبد العزيز: تحدُّثُ للناسِ أقضيةً بقدرِ ما أحدثوا من

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٠).

الفجور.

الخامس: دعوى الكاتب في إقامة الاحتفال بالمولد: صوّن عرض المملكة العربية السعودية عن أن تُنسب إلى تنقّص النبي ﷺ الذي كان يذاع عنها تنقّصه، وإحراق كتب الصلاة عليه ﷺ.

فلهذا وجب نقض هذه الشبهة التي أتى بها هذا الشخص أولاً. وبيان حكم المولد، ثانياً. فنقول، وبالله التوفيق:

أما دعوى الشنقيطي أن الاحتفال بذكرى المولد النبوي وإن كان بدعة فقد تلقته الأمة بالقبول. فمن أقوى الأدلة على جهالته لأمر:

أحدها: أن الأمة معصومة من الاجتماع على ضلالة. والبدعة في الدين بنص الأحاديث النبوية ضلالة، فمقتضى كلام الشنقيطي أن الأمة اجتمعت في قضية الاحتفال بالمولد على ضلالة.

الثاني: أن الاحتجاج على تحسين البدع بهذه الدعوى ليس بشيء في أمر تركته القرون الثلاثة المقتدى بهم، كما بينه الشاطبي في «الاعتصام» نقلاً عن بعض مشايخه. ثم قال: ولما كانت البدع والمخالفات، وتواطأ الناس عليها صار الجاهل يقول: لو كان هذا منكراً لما فعله الناس. ثم قال: ما أشبه هذه المسألة بما حكى عن أبي علي ابن شاذان بسند يرفعه إلى أبي عبدالله بن إسحاق الجعفري، قال: كان عبدالله بن الحسن - يعني ابن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم - يُكثّر الجلوس إلى ربيعة، فتذاكروا يوماً، فقال رجل كان في المجلس: ليس العمل على هذا. فقال عبدالله: أرايت إن كثر الجهال حتى يكونوا هم الحكام فهم الحجة على السنة. فقال ربيعة: أشهد أن هذا كلام أبناء الأنبياء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم»، في مخالفة أصحاب الجحيم: «من اعتقد أن أكثر هذه العادات المخالفة للسنة مُجمع عليها بناء على أن الأمة أقرتها ولم تنكرها، فهو مُخطئ في هذا الاعتقاد؛ فإنه لم يزل

ولا يزال في كلِّ وقتٍ من ينهى عن عامة العادات المستحدثة المخالفة للسنة.

قال: ولا يجوزُ دعوى إجماع بعمل بلدٍ أو بلادٍ من بلدان المسلمين، فكيف بعمل طوائف منهم.

قال: وإذا كان أكثر أهل العلم لم يعتمدوا على عمل علماء أهل المدينة وإجماعهم في عصر مالك، بل رأوا السنة حجة عليهم، كما هي حجة على غيرهم، مع ما أوتوه من العلم والإيمان، فكيف يعتمد المؤمن العالم على عادات أكثر من اعتادها عامة أو من قيده العامة، أو قوم مترسّون بالجهالة لم يرسخوا في العلم، ولا يعدّون من أولي الأمر ولا يصلحون للشورى، ولعلهم لم يتم إيمانهم بالله وبرسوله، أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة قوم من أهل الفضل عن غير روية، أو لشبهة أحسن أحوالهم فيها أن يكونوا فيها بمنزلة المجتهدين. ثم ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الاحتجاج بمثل هذه الحجة - وهي دعوى الإجماع على العادات المخالفة للسنة - ليس طريقة أهل العلم؛ لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق من الناس حتى من المنتسبين إلى العلم والدين. وذكر أن الاستناد إلى أمور ليست مأخوذة عن الله ولا رسوله ليس من طريقة أولى العلم والإيمان. ثم قال: والمجادلة المحمودة إنما هي بإبداء المدارك وإظهار الحجج التي هي مستند الأقوال والأعمال. وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاعتصام»: ما أكثر ما قد يحتج بعض من يتميئ من المنتسبين إلى علم أو عبادة بحجج ليست من أصول العلم التي يعتمد في الدين عليها. وذكر أن التعلق في تحسين البدع بما عليه الكثير من الناس إنما يقع ممن لم يحكم أصول العلم؛ فإنه هو الذي يجعل ما اعتاده هو ومن يعرفه إجماعاً، وإن لم يعلم قول سائر المسلمين في ذلك، ويستكثر تركه.

وذكر الشاطبي في «الاعتصام» أن منشأ الاحتجاج بعمل الناس في تحسين البدع الظن بأعمال المتأخرين، وإن جاءت الشريعة بخلاف ذلك، والوقوف مع

الرجالِ دون التحري للحق.

الأمر الثالث: ما سنذكره عن علماء المسلمين من احتواء الاحتفال بالمولد على المحرمات، وبيان أن ما لم يحتو على المحرمات منه بدعة.

وأما تقسيم الشنقيطي للبدعة إلى أحكام الشريعة الخمسة، وتمثيله للبدعة الواجبة بنقطة حروف القرآن وتشكيلها وبناء مدارس العلم.

فالجواب عنه: أن هذا التقسيم في غاية المناقضة لما صحَّ عن النبي ﷺ، فقد روى مسلم في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان يقول: «أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» وفي رواية النسائي: «وكل ضلالة في النار»<sup>(١)</sup>، وروى أصحاب السنن عن العرياض بن سارية، عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه من يعيش منكم فسرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»<sup>(٢)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الافتضاء»: لا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة الجامعة من رسول الله ﷺ الكلية وهو قوله: «كل بدعة ضلالة» بسلب عمومها، وهو أن يقال ليست كل بدعة ضلالة، فإن هذا إلى مشاققة الرسول أقرب منه إلى التأويل. وقال: إن قصد التعميم المحيط ظاهر من نص رسول الله ﷺ بهذه الكلمة الجامعة، فلا يُعدل عن مقصوده بأبي هو وأمي ﷺ. وذكر شيخ الإسلام: أن تخصيص عموم النهي عن البدع بغير دليل من كتاب أو سنة أو إجماع لا يُقبل، فالواجب التمسك بالعموم.

وقال الشاطبي في «الاعتصام» في رد تقسيم البدعة إلى أحكام الشرع

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، والنسائي ١٨٨٨/٣-١٨٩.

(٢) انظر التعليق (٢)/ ص ٤٠٩.

الخمسية: إن هذا التقسيم أمرٌ مخترعٌ لا يدلُّ عليه دليلٌ شرعيٌّ. قال: وهو - أي: هذا التقسيم - في نفسه متدافعٌ؛ فإنَّ من حقيقة البدعة أن لا يدلُّ عليها دليلٌ شرعيٌّ لا من نصوص الشرع ولا من قواعده؛ إذ لو كان هناك من الشرع ما يدلُّ على وجوب أو نذوب أو إباحة لما كان ثمَّ بدعة، ولكان العملُ داخلًا في عموم الأعمال المأمور بها أو المُنْخَرِ فيها، فالجمعُ بين كون تلك الأشياء بدعاً وبين كون الأدلة تدلُّ على وجوبها أو نذوبها أو إباحتها جمعٌ بين متناقضين. أما المكروه منها والمحرم فمسلمٌ من جهة كونها بدعةً لا من جهة أخرى؛ إذ لو دلَّ دليلٌ على منع أمرٍ أو كراهته لم يثبت ذلك كونه بدعة، لإمكان أن يكون معصية كالقتل والسرقة وشرب الخمر ونحوها، فلا بدعة يتصور فيها ذلك التقسيم إلا الكراهية والتحريم.

وممن تعقَّب تقسيم العزَّ بن عبدالسلام البدعة إلى أحكام الشريعة الخمسة العلامة زروق في «شرح رسالة القيرواني» قال بعد ذكر هذا التقسيم: قال المحققون: إنما تدور - أي: البدعة - بين مُحَرَّم ومكروه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مُحدثَةٍ بدعة، وكُلُّ بدعة ضلالة» وكلام العلماء في رد هذا التقسيم كثير.

وأما التمثيل بنقطة المصحف وتشكيله، وبناء المدارس للبدعة الواجبة فليس بمسلم؛ لأنَّ ما ذُكِرَ ليس من البدعة في الدين؛ فإنَّ نقطة المصحف وتشكيله إنما هما لصيانة القرآن من اللحن والتحريف وهذا واجب شرعاً.

وأما بناء المدارس للعلم، فيقول الشاطبي في «الاعتصام» رداً على التمثيل به للبدعة ما نصه: أما المدارس فلم يعلِّق بها أمرٌ تعبدِي يقال في مثله بدعة، إلا على فرض أن يكون من السُّنة أن لا يُقرأ العلم إلا في المساجد، وهذا لا يوجد؛ بل العلم كان في الزمان الأول يثبت بكل مكان، من مسجد أو منزل أو سفر أو حضر أو غير ذلك حتى في الأسواق، فإذا أعدَّ أحدٌ من الناس مدرسةً يعني بإعدادها الطلبة، فلا يزيد ذلك على إعداد له منزلاً من منازل، أو حائطاً من حوائطه أو غير ذلك، فأين مدخل البدعة ههنا. وإن قيل البدعة في تخصيص ذلك

الموضع دون غيره، فالتخصيص هنا ليس بتخصيص تعبدى، وإنما هو تعيين بالحس كما تتعين سائر الأمور المحسوسة.

وأما استدلال الشنقيطي على أن البدعة في الدين تكون حسنة، بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في «قضية التراويح»: نَعَمَتِ البدعة هذه. فاستدلال ليس في محلّه؛ فإن عمر لم يقصد بذلك تحسين البدعة في الدين.

قال الشاطبي في «الاعتصام»: إنما سماها بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تركها رسول الله ﷺ، وأتفق أن لم تقع في زمان أبي بكر رضي الله عنه؛ لا أن هذا بدعة من حيث المعنى، فمن سماها بدعة بهذا الاعتبار فلا مشاحة في الأسماء. قال: وعند ذلك فلا يجوز أن يستدل بها على جواز الابتداع بالمعنى المتكلم فيه؛ لأنه نوع من تحريف الكلم عن مواضعه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم»: أما قول عمر: نَعَمَتِ البدعة هذه. فأكثر المحتجين بهذا لو أردنا أن نثبت حكماً بقول عمر الذي لم يخالف فيه، لقالوا: قول صاحب ليس بحجة. فكيف يكون حجة لهم في خلاف قول رسول الله ﷺ، ومن اعتقد قول صاحب حجة فلا يعتقده إذا خالف الحديث، فعلى التقديرين لا تصلح معارضة الحديث بقول صاحب. قال: ثم نقول: أكثر ما في هذا تسمية عمر تلك بدعة مع حسنيتها، وهذه تسمية لغوية لا تسمية شرعية؛ وذلك أن «البدعة في اللغة» تعني كل ما فعل ابتداءً من غير مثال سبق. وأما «البدعة الشرعية» فكل ما لم يذلل عليه دليل شرعي. قال: فإذا كان نص رسول الله ﷺ قد دل على استحباب فعل أو إيجابه بعد موته، أو دل عليه مطلقاً ولم يُعمل به إلا بعد موته ككتاب الصدقة الذي أخرجه أبو بكر رضي الله عنه، فإذا عمل أحد ذلك العمل بعد موته صح أن يسمى بدعة في اللغة لأنه عمل مبتدأ. قال: وقد علم أن قول النبي ﷺ: «إِنَّ كُلَّ بدعة ضلالة» لم يرد به كل عمل مبتدأ؛ فإن دين الإسلام بل كل دين جاء به الرسل فهو عمل مبتدأ، وإنما أراد ما ابتدئ من الأعمال التي لم يشرعها هو ﷺ. قال: وإذا كان كذلك فأصحاب

النبي ﷺ كانوا يُصَلُّون قيامَ رمضانَ على عهدِهِ جماعةً وفُرادى، وقد قالَ لهم في الليلةِ الثالثةِ والرابعةِ لما اجتمعوا: «إنَّه لم يَمْنَعْنِي أَنْ أُخْرَجَ إِلَيْكُمْ إِلَّا كَرَاهَةً أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَصَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»<sup>(١)</sup>. فعَلَّلَ ﷺ عَدَمَ الْخُرُوجِ بِخَشْيَةِ الْاِفْتِرَاضِ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُقْتَضَى لِلْخُرُوجِ قَائِمٌ، وَأَنَّهُ لَوْلَا خَوْفُ الْاِفْتِرَاضِ لَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عَمْرِ جَمْعُهُمْ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ وَأَسْرَجَ الْمَسْجِدَ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْهَيْئَةُ - وَهِيَ اجْتِمَاعُهُمْ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ مَعَ الْإِسْرَاجِ - عَمَلًا لَمْ يَكُونُوا يَعْمَلُونَهُ مِنْ قَبْلُ، فَسُمِّيَ بَدْعًا لِأَنَّهُ فِي اللُّغَةِ يُسَمَّى بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَدْعًا شَرْعِيًّا؛ لِإِنَّ السُّنَّةَ اقْتَضَتْ أَنَّهُ عَمَلٌ صَالِحٌ لَوْلَا خَوْفُ الْاِفْتِرَاضِ، وَخَوْفُ الْاِفْتِرَاضِ قَدْ زَالَ بِمَوْتِهِ ﷺ فَانْتَفَى الْمَعَارِضُ.

وقالَ شيخُ الإسلامِ أَيْضًا فِي «الْاِقْتِضَاءِ»: أَمَّا صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ فَلَيْسَتْ بَدْعًا فِي الشَّرِيعَةِ، بَلْ هِيَ سُنَّةٌ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِعْلِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صِيَامَ رَمَضَانَ وَسَنَنْتُ لَكُمْ قِيَامَهُ»<sup>(٢)</sup>، وَلَا صَلَاتُهَا جَمَاعَةً بَدْعًا بَلْ هِيَ سُنَّةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، بَلْ قَدْ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَمَاعَةِ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَتَيْنِ، بَلْ ثَلَاثًا، وَصَلَّاهَا أَيْضًا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي جَمَاعَةٍ مَرَاتٍ، وَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»<sup>(٣)</sup> لَمَّا قَامَ بِهِمْ حَتَّى خَشَوْا أَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١٣)، وَمُسْلِمٌ (٧٨١) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٦٠)، وَالطَّيَالِسِيُّ (٢٢٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٣٢٨)، وَالنَّسَائِيُّ ١٥٨/٤ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لَضَعْفِ النَّضْرِ بْنِ شَيْبَانَ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثِهِ هَذَا: لَمْ يَصَحَّ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ هَذَا خَطَأً.

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٥٩/٥-١٦٠، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٧٥)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٣٢٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ ٨٣/٣-٨٤ وَ٢٠٢-٢٠٣، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (٢٢٠٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٥٤٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

يفوتهم الفلاح رواه أهل السنن. وبهذا الحديث احتج أحمد وغيره على أن فعلها في الجماعة أفضل من فعلها في حال الانفراد. وفي قوله هذا ترغيب في قيام شهر رمضان خلف الإمام، وذلك أوكد من أن يكون سنة مطلقاً. وكان الناس يصلونها جماعة في المسجد على عهده عليه السلام ويقرؤون، وإقراره سنة منه عليه السلام.

وأما استدلال الشنقيطي على استحسان الابتداع في الدين بما عزاه إلى عمر بن عبدالعزيز أنه قال: تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور. يقصد الشنقيطي بذلك القياس. أي فكذلك تحدث لهم مرغبات في الخير بقدر ما أحدثوا من الفجور. فقد أجاب الإمام الشاطبي في «الاعتصام» عن هذا الاستدلال بأمور:

أولها: أن هذا قياس في مقابلة النص الثابت في النهي عن الابتداع، وهو من باب فساد الاعتبار.

الثاني: أن هذا قياس على نص لم يثبت بعد من طريق مرصّي.

الثالث: أن هذا الكلام على فرض ثبوته عن عمر بن عبدالعزيز لا يجوز قياس إحداث العبادات عليه؛ لأن كلام عمر إنما هو في معنى عادي يختلف فيه مناط الحكم الثابت فيما تقدم كتضمين الصانع، أو الظنة في توجيه الإيمان دون مجرد الدعاوي، فيقول: إن الأولين توجهت عليهم بعض الأحكام لصحة الأمانة والديانة والفضيلة، فلما حدثت أضدادها اختلفت المناط فوجب اختلاف الحكم، وهو حكم رادع أهل الباطل عن باطلهم، فآثر هذا المعنى ظاهر مناسب، بخلاف ما نحن فيه، فإنه على الضد من ذلك. ألا ترى أن الناس إذا وقع فيهم الفتور عن الفرائض فضلاً عن النوافل - وهي ما هي من القلة والسهولة - فما ظنك بهم إذا زيد عليهم أشياء أخرى يرغبون فيها ويحضنون على استعمالها، فلا شك أن الوظائف تتكاثر حتى تؤدي إلى أعظم من الكسل الأول وإلى ترك الجميع، فإن حدث للعامل بالبدعة هو في بدعته أو لمن شايعة فيها، فلا بد من كسله عن ما هو أولى، قال فصارت هذه الزيادة عائدة على ما هو أولى منها بالإبطال أو الإخلال، وقد مر أنه ما من بدعة تحدث إلا ويموت من السنة ما هو خير منها.



الرابع: إنَّ هذا القياسَ مخالفٌ لأصلٍ شرعيٍّ وهو طلبُ النبي ﷺ السهولةَ والرفقَ والتيسيرَ وعدمَ التشديدِ، فزيادةُ وظيفةٍ لم تُشرعْ تظهرُ ويُعملُ بها دائماً في مواطنِ السننِ هي تشديدٌ بلا شك، فليسَ قصدُ عمرَ بن عبد العزيز بهذا الكلامِ على فرضِ ثبوته عنه فتحَ السبيلِ إلى إحداثِ البدعِ.

وقال العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي المالكي في «شرح رسالة القيرواني» في معنى: تَحَدَّثُ للناسِ أَقْضيةً بِقَدَرٍ ما أَحْدَثُوا من الفجورِ. قال: معناه ما أَحْدَثُوا من الفجورِ مما ليسَ فيه نصٌّ. وقال: قال التقي السبكي في الكتابِ الذي ألفه في شأنِ رافضيٍّ جاهرَ بلعنةِ أبي بكر الصديق وقالَ فيه: عَدُوَّ اللَّهِ. فقتله القاضي المالكي، قال في هذه الكلمةِ بعدما عزاها إلى مالك بن أنس بلفظٍ: يحدثُ للناسِ أَحْكاماً بِقَدَرٍ ما يُحْدِثُونَ من الفجورِ: لا نقولُ إنَّ الأحكامَ تتغيرُ بتغيرِ الزمانِ، بل باختلافِ الصُّورِ الحادثةِ، فإذا حَدَثَتْ صورةٌ على صفةٍ خاصةٍ علينا أنْ نَنْظُرَ فيها، فقد يكونُ مجموعُها يَقْتَضِي الشرعَ له حكماً. على هذا حملَ التقي السبكي هذه الكلمةَ، وذكرَ أنها منطبقةٌ على قضيةِ الرافضي؛ لكن صورتُها مجموعةٌ من إظهارِ سَبِّ الصديقِ في ملأ من الناسِ، ومجاهرتِه وإصراره عليه وإِعْلَاءِ البدعةِ وَغَمُضِ السنَّةِ. ونقل السيوطي هذا التأويلَ عن السبكي في «الحاوي».

ومن هذه النقولِ يُعلمُ أن عمر بن عبد العزيز لم يقصدُ بهذه الكلمةِ فتحَ أيِّ بابٍ يناقضُ الشريعةَ، وكيف يُنسَبُ إلى عمر بن عبد العزيز فتحُ بابِ الابتداعِ في الدين وهو الذي يقولُ حينما بايعهُ الناسُ بعدما صعدَ المنبرَ فحمد الله وأثنى عليه: يا أيُّها الناسُ إنه ليسَ بعدَ نبيِّكم نبيٌّ، ولا بعدَ كتابِكُم كتابٌ، ولا بعدَ سننِكُم سنَّةٌ ولا بعدَ أمَّتِكُم أُمَّةٌ، وإنَّ الحلالَ ما أحلَّهُ اللهُ في كتابِه على لسانِ نبيهِ حلالٌ إلى يومِ القيامةِ، ألا وإنَّ الحرامَ ما حرَّم اللهُ في كتابِه على لسانِ نبيِّه حرامٌ إلى يومِ القيامةِ، ألا وإنِّي لستُ بمبتدعٍ ولكني مُتَّبِعٌ.

وأما دعوى الشنقيطي أن عدمَ احتفالِ المملكةِ السعودية بالمولدِ النبوي يُعَرِّضُها إلى أن تُنسَبَ مِن قِبَلِ الدولِ الأخرى إلى تَنَقُّصِ الرسولِ وازدرائه، حيثُ تحتفلُ

بغيره ولا تَحْتَفِلُ بمولده، ويُذاعُ عنها ذلك، كما يُذاعُ عنها أنه تَحْرِقُ كَتَبَ الصَّلَاةِ عليه. فهذا من عُنْدِيَّاتِهِ وذلكُ لأُمُورٍ:

أحدها: أن الحكومات الإسلامية كلها تُعترف للحكومة السعودية بتعظيم الرسول ﷺ، مع علمها بأنها لا تحتفلُ بالمولد النبوي مخافةً من الابتداع، وأقربُ شامِدٍ في زماننا هذا على ذلك إقبالُ وفودها على المؤتمر الإسلامي الذي يُعقدُ بمكة، فإنه لا يُتَصَوَّرُ ذلك الإقبالُ الشديداً على من يُتهمُّ بما ذكره الشنقيطي، وكذلك على الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وتلك الإشاعات التي يشيرُ إليها الشنقيطي إنما حاولَ المبطلون التنفيرَ بها عن دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب. وكان الشيخُ يجيبُ عن كلِّ ذلك بقوله: سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ.

وكان يذكرُ أن ما يُنسبُ إليه من إحراقِ كَتَبِ الصَّلَاةِ على النبي ﷺ ليسَ له أصلٌ، إلا أنه نصَحَ بعضَ منْ يتعلَّقُ بكتاب «دلائل الخيرات» بأنه لا يصيرُ هذا الكتابُ أَجَلًا في قلبه من كتابِ الله، فيظُنُّ أن القراءةَ فيه أنفعُ من قراءةِ القرآن. ورغمَ هذه الافتراءاتِ أبي الله إلا أن يُظْهَرَ الحَقُّ وَيُبْطَلَ الباطلُ، ويعلي الدعوة التي حاولَ أولئك المبطلون التنفيرَ عنها بمثلِ تلك الإشاعاتِ الباطلة.

الثاني: أن القائلَ بأن تاركَ الاحتفالِ بالمولدِ مُتَنَقِّصٌ للنبي ﷺ. إن أرادَ بقوله هذا أن ذلك اعتقادُ التاركِ فقد كَذَبَ وافترى، وإن أرادَ أن ذلك تنقيصٌ للنبي ﷺ عما يَسْتَحِقُّهُ شَرْعاً، فالمرجعُ في ذلك إلى الكتابِ والسنة، وما عليه القرونُ المشهودُ لها بالخير، فنحاكُمُ كلَّ منْ يطالبُنا بهذا إلى ذلك، فإن جاءَ بدليلٍ صحيحٍ صريحٍ وإلا فنحنُ مُسْتَمْسِكُونَ بقولِ النبي ﷺ: «إِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وبما روى أبو داود في «سننه» عن حذيفة رضي الله عنه، قال: كُلُّ عِبَادَةٍ لَا يَتَعَبَّدُهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ فَلَا تَعْبُدُوهَا؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَتْرِكْ لِلْآخِرِ مَقَالاً. ولا نصون أعراضنا في الدنيا بالتقربِ إلى الله تعالى بما لم يَشْرَعْهُ.

الثالث: أن أكثرَ ما يُقَصَّدُ من تلك الاحتفالاتِ التي تقامُ للرؤساءِ إحياءُ

الذكرى، والنبى ﷺ قد قال الله في حقه: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ فذكره مرفوع في الأذان والإقامة والخطب والصلوات، وفي التشهد والصلاة عليه وفي قراءة الحديث واتباع ما جاء به، فهو أجل من أن تكون ذكره سنوية فقط. ولكن الأمر كما قال السيد رشيد رضا في كتابه «ذكرى المولد النبوي» قال: إن من طباع البشر أن يبالغوا في مظاهر تعظيم أئمة الدين أو الدنيا في طور ضعفهم - أي: البشر - في أمر الدين أو الدنيا؛ لأن هذا التعظيم لا مشقة فيه على النفس، فيجعلونه بدلاً مما يجب عليهم من الأعمال الشاقة التي يقوم بها أمر الدين أو الدنيا؛ وإنما التعظيم الحقيقي بطاعة المعظم والنصح له، والقيام بالأعمال التي يقوم بها أمره ويعتز دينه إن كان رسولاً، وملكه إن كان ملكاً، وقد كان السلف الصالح أشد ممن بعدهم تعظيماً للنبى ﷺ ثم للخلفاء، وناهيك ببذل أموالهم وأنفسهم في هذا السبيل؛ ولكنهم دون أهل هذه القرون التي ضاع فيها الدين في مظاهر التعظيم اللساني، ولا شك أن الرسول الأعظم ﷺ أحق الخلق بكل تعظيم، وليس من التعظيم الحق له أن نبتدع في دينه بزيادة أو نقص أو تبديل أو تغيير لأجل تعظيمه به. وحسن النية لا يبيح الابتداع في الدين، فقد كان جُل ما أحدث أهل الملل قبلنا من التغيير في دينهم عن حسن نية، وما زالوا يتدعون بقصد التعظيم وحسن النية حتى صارت أديانهم غير ما جاءت به رسلهم، ولو تساهل سلفنا الصالح كما تساهلوا، وكما تساهل الخلف الذين اتبعوا سننهم شبراً بشبر وذراعاً بذراع لضاع أصل ديننا أيضاً، ولكن السلف الصالح حفظوا لنا الأصل، فالواجب علينا أن نرجع إليه، ونعزز عليه بالنواجذ.

هذا مع أن الاحتفال بالمولد النبوي إذا كان بطريق القياس على الاحتفالات بالرؤساء صار ملحقات بهم في التعظيم، وهذا ما لا يرضاه عاقل.

### حكم المولد

قسم العلماء الاجتماع الذي يُعمل في ربيع الأول ويُسمى باسم «المولد» إلى قسمين:

أحدهما: ما خلا من المحرمات. فهو بدعة لها حكم غيرها من البدع، قال

شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى»: أما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال إنها ليلة المولد، أو بعض ليالي رجب، أو ثامن عشر ذي الحجة، أو أول جمعة من رجب، أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال «عيد الأبرار»، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف الصالح ولم يفعلوها.

وقال في «الاقضاء»: إن هذا - أي: اتخاذ المولد عيداً - لم يفعلهُ السلف مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه. قال: ولو كان هذا خيراً محضاً أو راجحاً لكان السلف رضي الله عنهم أحق به منا، فإنهم كانوا أشدَّ محبةً لرسول الله ﷺ وتعظيماً له منا وهم على الخير أحرص.

وقال ابن الحاج في «المدخل»: فإن خلا - أي: المولد النبوي - منه - أي من السماع وتوابعه - وعمل طعاماً فقط، ونوى به المولد، ودعا إليه الإخوان، وسلم من كل ما تقدم ذكره، فهو بدعة بنفس نيته فقط، إذ أن ذلك زيادة في الدين، وليس من عمل السلف الماضين، واتباع السلف أولى وأرجب من أن يزيد نية مخالفة لما كانوا عليه؛ لأنهم أشدُّ الناس اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ، وتعظيماً له ولستته ﷺ، ولهم قدم السبق في المبادرة إلى ذلك، ولم يُنقل عن أحد منهم أنه نوى المولد، ونحن لهم تبع فیسعنا ما وسعهم، وقد علم أن اتباعهم في المصادر والموارد كما قال الشيخ أبو طالب المكي - رحمه الله - في كتابه: وقد جاء في الخبر: «لا تقوم الساعة حتى يصير المعروف منكراً والمُنكرُ معروفاً»<sup>(١)</sup> وقد وقع ما قاله عليه الصلاة والسلام بسبب ما تقدم ذكره وما يأتي بعد؛ لأنهم يعتقدون أنهم في طاعة، ومن لا يعمل عملهم يرون أنه مُقصر، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وقال العلامة تاج الدين علي بن عمر اللخمي السكندري المشهور بالفاكهاني في رسالته في المولد المسماة «بالمورد في الكلام على المولد» قال في النوع

(١) روي نحوه عن أبي هريرة عند أبي يعلى والطبراني في «الأوسط»، وضعف الهيثمي في «المجمع» ٢٨١/٧ إسنادهما.

الخالِي من المحرمات من الموالِد: لا أعلم لهذا المولِد أصلاً في كتاب ولا سُنَّة، ولا يُنْقَلُ عمله عن أحدٍ من علماء الأُمَّة الذين هم القدوة في الدين، المتمسكون بآثار المتقدمين، بل هو بدعة أحدثها البطالون، وشهوة نفسٍ اعتنى بها الأكالون، بدليل أنا إذا أدركنا عليه الأحكام الخمسة قلنا: إما أن يكون واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو محرماً. وليس بواجبٍ إجماعاً. ولا مندوباً لأن حقيقة المندوب: ما طلبه الشرع من غير دَمٍ على تركه. وهذا لم يأذن فيه الشرع، ولا فعله الصحابة، ولا التابعون، ولا العلماء المتدينون فيما علِمْتُ. وهذا جوابي عنه بين يدي الله إن عنه سُئِلْتُ. ولا جائز أن يكون مباحاً، لأن الابتداع في الدين ليس مباحاً بإجماع المسلمين، فلم يبقَ إلا أن يكون مكروهاً أو محرماً. ثم صَوَّرَ الفاكهاني نوعَ المولِد الذي تكلَّم فيه بما ذكرنا، بأنَّه هو أن يَعْمَلَهُ رجلٌ من عين ماله لأهله وأصحابه وعياله، لا يجاوزون في ذلك الاجتماع على أكل الطعام، ولا يقترفون شيئاً من الآثام. قال: فهذا الذي وصفناه بأنَّه بدعة مكروهة وشناعة، إذ لم يفعلهُ أحدٌ من متقدمي أهل الطاعة، الذين هم فقهاء الإسلام، وعلماء الأنام، وسُرِّحَ الأزمنة، وزينُ الأمكنة.

ويرى ابن الحاج في «المدخل»: إن نيَّة المولِد بدعة، ولو كان الاشتغال في ذلك اليوم بقراءة صحيح البخاري. وعبارته: وبعضهم أي: المشتغلين بعمل المولِد يتورع عن هذا - أي: سماع الغناء وتوابعه - بقراءة البخاري وغيره عوضاً عن ذلك، وهذا وإن كانت قراءة الحديث في نفسها من أكبر القرب والعبادات، وفيها البركة العظيمة والخير الكثير؛ لكن إذا فعل ذلك بشرطه اللائق به على الوجه الشرعي لا بنيَّة المولِد. ألا ترى أن الصلاة من أعظم القرب إلى الله تعالى، ومع ذلك فلو فعلها إنسان في غير الوقت المشروع لها لكان مذموماً مخالفاً، فإذا كانت الصلاة بهذه المثابة فما بالك بغيرها. هذا ما بيَّنه المحققون في هذا النوع من المولِد.

وقد حاول السيوطي في رسالته «حسن المقصد»، في عمل المولِد الرد على

ما نقلناه عن الفاكهاني؛ لكنه لم يأت بشيء يقوى على معارضة ما ذكره الفاكهاني؛ فإنه عارضه بأن الاحتفال بالمولد النبوي إنما أحدثه ملك عادل عالم قصد به التقرب إلى الله، وارتضاه ابن دحية، وصنف له من أجله كتاباً. وهذا ليس بحجة؛ فإن البدعة في الدين لا تقبل من أي أحد كان بنصوص الأحاديث، فلا يمكننا أن نعارض الأحاديث المحذرة من الابتداع في الدين بعمل أبي سعيد «كوكبوري» بن أبي الحسن علي بن بكتكين الذي أحدث الاحتفال بالمولد في القرن السادس. وعدالته لا توجب عصمته. وقد ذكر ابن خلكان: أنه يحب السماع. وأما «ابن دحية» فلا يخفى كلام العلماء فيه، وقد اتهموه بوضع حديث في قصر صلاة المغرب كما في تاريخ ابن كثير.

وأما القسم الثاني: من عمل المولد، وهو المحتوى على المحرمات. فهذا قد منعه العلماء، وبسطوا القول فيه، وإليك بعض عباراتهم في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في فتوى له: فأما الاجتماع في عمل المولد على غناء ورقص ونحو ذلك، واتخاذ عباداً فلا يرتب أحد من أهل العلم والإيمان في أن هذا من المنكرات التي يُنهى عنها، ولا يستحب ذلك إلا جاهل أو زنديق.

وقال الفاكهاني في رسالته في المولد: «الثاني» - أي: من نوعي عمل المولد - أن تدخله الجنابة، وتقوى به العناية، حتى يُعطي أحدهم الشيء ونفسه تتبعه، وقلبه يؤلمه ويوجعه؛ لما يجد من ألم الحيف، وقد قال العلماء: أخذ المال بالحياء كأخذه بالسيف. لاسيما إن انضاف إلى ذلك شيء من الغناء، مع البطون الملاءى، بآلات الباطل من الدفوف والشبابات، واجتماع الرجال مع الشباب المرد والنساء الفاتنات، إما مختلطات بهم أو مشرفات، ويرقصن بالتثني والانعطاف، والاستغراق في اللهو ونسيان يوم المخاوف، وكذلك النساء إذا اجتمعن على انفرادهن رافعات أصواتهن بالتهنيك والتطريب في الإنشاد، والخروج في التلاوة والذكر عن المشروع والأمر المعتاد، غافلات عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] وهذا الذي لا يختلف في تحريمه اثنان، ولا يستحسنه ذو المروعة من الفتيان،

وإنما يَحُلُوْ ذلِكَ لِنَفُوسٍ مَوْتَى الْقُلُوبِ، وَغَيْرِ الْمُسْتَغْلِيْنَ مِنَ الْآثَامِ وَالذُّنُوبِ، وَأَزِيدُكَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا مِنَ الْأُمُورِ الْمُنْكَرَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ»<sup>(١)</sup>. وَلِلَّهِ دَرُ شَيْخِنَا الْقَشِيرِيِّ حَيْثُ يَقُولُ فِيمَا أَجَازَنَاهُ:

قَدْ عُرِفَ الْمُنْكَرُ وَاسْتُنْكَرَ الـ مَعْرُوفٌ فِي أَيَّامِنَا الصَّعْبَةِ  
وَصَارَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي وَحْدَةٍ وَصَارَ أَهْلُ الْجَهْلِ فِي رَتْبَةٍ  
حَادُوا عَنِ الْحَقِّ فَمَا لِلَّذِي سَارُوا بِهِ فِيمَا مَضَى نَسْبُهُ  
فَقُلْتُ لِلْأَبْرَارِ أَهْلُ التَّقَى وَالِدِينَ لِمَا اشْتَدَّتِ الْكَرْبَةُ  
لَا تُنْكِرُوا أَحْوَالَكُمْ قَدْ أَتَتْ نَوَيْتُكُمْ فِي زَمَنِ الْغُرْبَةِ  
قَالَ الْفَاكْهَانِيُّ: وَلَقَدْ أَحْسَنَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ حَيْثُ يَقُولُ: لَا يَزَالُ النَّاسُ  
بِخَيْرٍ مَا تُعْجَبُ مِنَ الْعَجَبِ.

هَذَا مَعَ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ - وَهُوَ رَبِيعُ الْأَوَّلِ - هُوَ بَعِينُهُ الَّذِي تُوفِّيَ فِيهِ، فَلَيْسَ الْفَرْخُ فِيهِ بِأَوْلَى مِنَ الْحَزَنِ فِيهِ، وَهَذَا مَا عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ. وَمَنْ اللَّهُ تَعَالَى نَرْجُو حَسْنَ الْقَبُولِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ النَّبَاهِيِّ الْمَالِقِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمَرْقَبَةُ الْعَلِيَا، فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَضَاءَ وَالْفَتْيَا» فِي تَرْجُمَةِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمُنْسْتِيرِيِّ: إِنَّ الْأَمِيرَ أَبَا يَحْيَى اسْتَحْضَرَهُ مَعَ الْجَمْلَةِ مِنْ صُدُورِ الْفُقَهَاءِ لِلْمَبِيتِ بِدَارِ الْخِلَافَةِ، وَالْمَثُولِ بَيْنَ يَدَيْهِ «لَيْلَةُ الْمِيلَادِ» الشَّرِيفِ النَّبَوِيِّ، إِذْ كَانَ قَدْ أَرَادَ إِقَامَةَ رَسْمِهِ عَلَى الْعَادَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ مِنَ الْإِحْتِفَالِ فِي الْأَطْعَمَةِ، وَتَزْيِينِ الْمَحَلِّ بِحُضُورِ الْأَشْرَافِ، وَتَخْيِيرِ الْقَوَالِينِ لِلْأَشْعَارِ الْمَقْرُونَةِ بِالْأَصْوَاتِ الْمَطْرَبَةِ، فَحِينَ كُمِّلَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْمَطْلُوبِ، وَقَعَدَ السُّلْطَانُ عَلَى أَرِيكَةِ مُلْكِهِ يَنْظُرُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٥)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ» (٦٩١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

في ترتيبه، والناس على منازلهم بين قاعدٍ وقائمٍ، هزَّ المُسمع طاره، وأخذ يُهنئهم بألحانه، وتبعه صاحبُ يراعه كعادته من مساعدته، تَزَحَّجَ القاضي أبو عبد الله عن مكانه، وأشار بالسلام على الأمير، وخرج من المجلس، وتبعه الفقهاء بجمليتهم إلى مسجد القصر فناموا به، فظنَّ السلطان أنَّهم خرجوا لقضاء حاجتهم، فأمر وزراءه بتفقدتهم، والقيام بخدمتهم إلى عودتهم، وأعلم الوزير الموجَّه لما ذكر القاضي بالغرض المأمور به فقال له:

أصلحك الله، هذه الليلة المباركة التي وجب شكرُ الله عليها، وجمَعنا السلطان - أبقاه الله - من أجلها، لو شهدها نبينا المولودُ فيها صلواتُ الله وسلامه عليه، لم يأذن لنا في الاجتماع على ما نحن فيه من مسامحة بعضنا لبعض في اللُّهو ورفع قناع الحياء، بمحضر القاضي والفقهاء، وقد وقع الاتفاقُ من العلماء على أنَّ المجاهرة بالذنب محظورة، إلا أن تمسَّ إليها حاجة كالإقرار بما يُوجب الحدَّ أو الكفارة، فليُسَلِّم لنا الأمير - أصلحه الله - في القعود بمسجده هذا إلى الصباح، وإن كُنَّا في مطالب آخر من تبعات رياءٍ ودسائسِ أنفسٍ وضروب غرورٍ، لكنَّا كما شاء الله في مقام الاقتداء، لطف الله بنا أجمعين بفضله. فعادَ عند ذلك الوزير المرسل للخدمة الموصوفة إلى الأمير أبي يحيى، وأعلمه بالقصة، فأقام يسيراً وقام من مجلسه، وأرسل إلى القاضي من ناب عنه في شكره وشكر أصحابه، ولم يعد إلى مثل ذلك العمل بعد، وصار في كل ليلة يأمر في صبيحة الليلة المباركة بتفريق طعام على الضعفاء، وإرفاق الفقراء شكرًا لله. انتهى كلام النباهي.

وقد ذكر ابن الحاج في «المدخل» مما احتوى عليه الاحتفال بالمولد في زمانه - فكيف بزماننا هذا - ما يلي:

١ - استعمال الأغاني وآلات الطرب من الطارِ الصرصر والشبابة وغير ذلك. قال ابن الحاج: مَضَوْا في ذلك على العوائد الذميمة في كونهم يشتغلون في أكثر الأزمنة التي فضَّلها الله وعظَّمها ببدعٍ ومحرماتٍ، وذكر ابنُ الحاج قولَ القائل:



يا عصبه ما ضرر أمة أحمد وسعى إلى إفسادها إلا هي  
طار ومزمار ونغمة شادن أرايت قط عبادة بملاهي

٢ - قلّة احترام كتاب الله عز وجل، فإنهم يجمعون في هذه الاحتفالات بينه وبين الأغاني، ويتدثّنون به وقصّدهم الأغاني. قال ابن الحاج: ولذلك نرى بعض السامعين إذا طوّّل القارئ القراءة يتقلقلون منه، لكونه طوّّل عليهم ولم يسكت حتى يشتغلوا بما يحبونه من اللهو. قال: وهذا غير مقتضى ما وصف الله به أهل الخشية من أهل الإيمان، وهو أنهم يحبون سماع كلام مولاهم، لقوله تعالى في مدحهم: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣]. فوصف الله من سمع كلامه بما ذكر، وبعض هؤلاء يستعملون الضّد من ذلك إذا سمعوا كلام ربهم عز وجل قاموا بعده إلى الرقص والفرح والسرور والطرب بما لا ينبغي، فإن الله وإنا إليه راجعون على عدم الاستحياء من عمل الذنوب، يعملون أعمال الشياطين، ويطلبون الأجر من رب العالمين، ويزعمون أنهم في تعبّد وخير. قال: وبإيت ذلك لو كان يفعلُه سفلة الناس، ولكن قد عمت البلوى فتجد بعض من ينتسب إلى شيء من العلم أو العمل يفعلُه، وكذلك بعض من ينتسب إلى المشيخة - أعني في تربية المريدين - كل هؤلاء داخلون فيما ذكر، ثم العجب كيف خفيت عليهم هذه المكيدة الشيطانية والدسيسة من اللعين.

٣ - الافتتان بالمردان، فإن الذي يُغني في الاحتفالات ربما يكون شاباً نظيف الصورة، حسن الكسوة والهيئة، أو أحداً من الجماعة الذين يتصنعون في رقصهم، بل يخطبونهم للحضور، فمن لم يحضر منهم ربما عادوه ووجدوا في أنفسهم عليه، وحضوره فتنة، سيما وهم يأتون إلى ذلك شبه العروس، لكن العروس أقل فتنة لأنها ساكنة حبيبة، وهؤلاء عليهم العنبر والطيب يتخذون ذلك بين أثوابهم، ويتكسرون مع ذلك في مشيتهم إذ ذاك وكلامهم ورقصهم، ويتعانقون فتأخذهم إذ ذاك أحوال النفوس الرديئة من العشق والاشتياق إلى التمتع بما يرونها من الشبان،

ويتمكن منهم الشيطان، وتقوى عليهم النفس الأمارة بالسوء، وينسئ عليهم باب الخير سداً. قال ابن الحاج: وقد قال بعض السلف: لأن أؤمن على سبعين عذراء أحب إلي من أن أؤمن على شاب. وقوله هذا ظاهر بين؛ لأن العذراء تمتنع النفوس الزكية ابتداءً من النظر إليها، بخلاف الشاب، لما ورد أن النظرة الأولى سهم. والشاب لا يتنقب ولا يختفي بخلاف العذراء، والشيطان من دأبه أنه إذا كانت المعصية كبرى أجلب عليها بخيله ورجله ويعمل الحيل الكثيرة. قال ابن الحاج: وبعض النسوة يعاين ذلك على ما قد علم من نظره من السطوح والطاقت وغير ذلك، فيرينه ويسمعه، وهن أرق قلوباً، وأقل عقولاً، فتقع الفتنة في الفريقتين. هذا بعض ما ذكره ابن الحاج من المحرمات التي تحصل في احتفال الرجال بالمولد.

ثم ذكر من المفاصد المتعلقة بالنساء ما يلي:

١ - افتتان الرجال بالنساء، لأن بعض الرجال يتطلع عليهن من بعض الطاقات والسطوح، وتزداد الفتنة برفع أصواتهن وتصفيقهن بالأكف وغير ذلك، مما يكون سبباً إلى وقوع المفسدة العظمى.

٢ - افتتانهن في الاعتقاد، وذلك لأنهن لا يحضرن للمولد إلا ومعهن شيخه تتكلم في كتاب الله وفي قصص الأنبياء بما لا يليق، فربما تقع في الكفر الصريح وهي لا تشعر؛ لأنها لا تعرف الصحيح من السقيم، والحق من الكذب، فتدخل النسوة في الغالب وهن مؤمنات ويخرجن وهن مفتنات في الاعتقاد أو فروع الدين.

٣ - خروج النساء إلى المقابر وارتكاب أنواع المحرمات هناك من الاختلاط وغيره. ويذكر ابن الحاج: أن هذه المفسدة من آثار بناء البيوت على المقابر. قال: إذ لو امتثلنا أمر الشرع في هدمها لانسدت هذه المثالم كلها، وكفي الناس أمراً. قال: فبسبب ما هناك من البناء والمساكن وجد من لا خير فيه السبيل إلى حصول أغراضه الخسيسة ومخالفة الشرع. قال: ألا ترى ما قد قيل: من العصمة أن لا تجد. فإذا هم الإنسان بالمعصية وأرادها وعمل عليها، ولم يجد من يفعلها أو وجدته

ولكن لا يجد مكاناً للاجتماع فيه فهو نوع من العصمة، فكان البنيان في القبور فيه مفسدٌ منها هتُك الحريم بخروجهن إلى تلك المواضع، فيجدن أين يقمن أغراضهن. هذا «وجه».

«الثاني»: تيسير الأماكن للاجتماع للأغراض الخسيسة، فتيسير الأماكن هناك سبب وتسهيل لوقوع المعاصي هناك.

٤ - فتح باب الخروج لهن لغير ضرورة شرعية، فإنهم - أي أهل زمانه - ضموا لأيام المولد النبوي الثلاثة يوم الاثنين لزيارة الحسين، وجعلوا يوم الأربعاء لزيارة نفيسة. فالتزم الزيارة في تلك الأيام لما يقصدن من أغراض الله أعلم بها. قال ابن الحاج: ولو حكى هذا عن الرجال لكان فيه شناعة وقبح فكيف به في النساء. فإننا لله وإنا إليه راجعون.

هذا ما ذكره ابن الحاج في «المدخل» من مفسد الاحتفالات بالمولد في زمانه بالنسبة لمن يقصدن المولد. ثم قسم الذين يعملون المولد في ذلك الزمن لا لقصد المولد إلى خمسة أقسام:

«أحدها»: من له فضة عند الناس متفرقة قد أعطاها لهم في بعض الأفراح والمواسم فعمل المولد ليستردها. قال ابن الحاج: فهذا قد اتصف بصفة النفاق وهو أنه يظهر خلاف ما يبطن، إذ ظاهر حاله أنه عمل المولد يتغني به الدار الآخرة وباطنه أنه يجمع به فضته.

«الثاني»: من يتظاهر من ذوي الأموال بأنه من الفقراء المساكين، فيعمل المولد لتزيد دنياه بمساعدة الناس له، فيزداد هذا فساداً على المفسد المتقدم ذكرها، ويطلب مع ذلك ثناء الناس عليه بما ليس فيه.

«الثالث»: من يخاف الناس من لسانه وشره وهو من ذوي الأموال، فيعمل المولد ليأخذ من الناس الذين يعطونه تقيّة على أنفسهم وأعراضهم. قال ابن الحاج: فيزداد من الحطام بسبب ما فيه من الخصال المذمومة شرعاً، وهذا أمر

خَطِرٌ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ مِمَّنْ يُخَافُ مِنْ شَرِّهِ، فَهُوَ مَعْدُودٌ بِفَعْلِهِ مِنَ الظُّلْمَةِ.

«الرابع»: مَنْ يَعْمَلُ الْمَوْلِدَ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَالِ لِيَتَسَعَ حَالُهُ.

«الخامس»: مَنْ لَهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ لِسَانٌ يُخَافُ مِنْهُ وَيُتَّقِي لِأَجْلِهِ، فَيَعْمَلُ الْمَوْلِدَ حَتَّى يَحْصَلَ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا مِمَّنْ يَخْشَاهُ وَيَتَّقِيهِ، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ تَعَذَّرَ عَنْ حَضُورِ الْمَوْلِدِ الَّذِي يَفْعَلُهُ أَحَدٌ مِنْ مَعَارِفِهِ لَحَلَّ بِهِ مِنَ الضَّرَرِ مَا يَتَشَوَّشُ بِهِ، وَقَدْ يُوَوِّلُ ذَلِكَ إِلَى الْعَدَاوَةِ أَوْ الْوُقُوعِ فِي حَقِّهِ فِي مُحَافِلِ بَعْضِ وَلَاةِ الْأُمُورِ، قَاصِداً بِذَلِكَ حَطَّ رَتَبَتِهِ بِالْوَقِيعَةِ فِيهِ أَوْ نَقْصِ مَالِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقْصِدُهُ مَنْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مِرَاعَةِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ.

قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ بَعْدَ بَسْطِ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَفَاسِدِ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَ بَعْضُ الْمَفَاسِدِ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوفَةِ، وَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الدَّسَائِسِ وَدُخُولِ وَسَاوِسِ النُّفُوسِ وَشَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجَنِّ مِمَّا يُتَعَذَّرُ حَصْرُهُ، فَالْسَّعِيدُ السَّعِيدُ مَنْ أُعْطِيَ قِيَادَهُ لِلاتِّبَاعِ وَتَرَكَ الْإِبْتِدَاعَ، وَفَقْنَا اللَّهَ لِلذَّكَاءِ بِمَنْهٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِّ أَنَّ سَكُوتَ مَنْ سَكَتَ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى إِنْكَارِ مَا ذُكِرَ لَيْسَ بِدَلِيلٍ، لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقْتَدُونَ أَوَّلًا بِالْعُلَمَاءِ، فَصَارَ الْأَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْعَكْسِ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ يَرْتَكِبُ مَا لَا يَنْبَغِي فَيَأْتِي الْعَالَمُ فَيَقْتَدِي بِهِ فِي ذَلِكَ. قَالَ: فَعَمَّتِ الْفِتْنَةُ، وَاسْتَحْكَمَتْ هَذِهِ الْبَلِيَّةُ، فَلَمْ تَجِدْ فِي الْغَالِبِ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ، وَلَا مَنْ يَعِينُ عَلَى زَوَالِهِ، أَوْ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ مُحَرَّمٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِي فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثَةِ»: أَنَّ الْمَوَالِدَ الَّتِي تُفْعَلُ عَنْدهُمْ فِي زَمَنِهِ أَكْثَرُهَا مُشْتَمِلٌ عَلَى شُرُورٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا رُؤْيَا النِّسَاءِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ لَكَفَى ذَلِكَ فِي الْمَنْعِ، وَذَكَرَ أَنَّ مَا يَوْجَدُ فِي تِلْكَ الْمَوَالِدِ مِنَ الْخَيْرِ لَا يَبْرُرُهَا مَا دَامَتْ كَذَلِكَ؛ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ الْمَقْرُورَةِ: أَنَّ دَرَاءَ الْمَفَاسِدِ مُقَدِّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ. قَالَ: فَمَنْ عَلِمَ وَقُوعَ شَيْءٍ مِنَ الشَّرِّ فِيمَا يَفْعَلُهُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ عَاصٍ آثِمٌ، وَبِفَرْضِ أَنَّهُ عَمِلَ فِي ذَلِكَ خَيْرًا فَرُبَّمَا خَيْرُهُ لَا يَسَاوِي شَرَّهُ، أَلَا تَرَى

أَنَّ الشَّارَعَ ﷺ اكْتَفَى مِنَ الْخَيْرِ بِمَا تَيْسَرُ، وَفَطَمَ عَنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الشَّرِّ، حَيْثُ قَالَ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ» (١) فَتَأَمَّلْهُ تَعَلَّمْ مَا قَرَّرْتَهُ مِنْ أَنَّ الشَّرَّ وَإِنْ قَلَّ لَا يُرَخَّصُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَالْخَيْرُ يُكْتَفَى مِنْهُ بِمَا تَيْسَرُ.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي بَحْثِ الْإِحْتِفَالِ بِالْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ. وَلَمْ يَخُلْ عَصْرُ مِنَ الْعَصُورِ الْمَتَقَدِّمَةِ مِنْذُ أُحْدِثَ مِنْ عَالَمٍ يُبَيِّنُ الْحَقَّ فِيهِ، وَلَمْ يَزَلْ الْمَتَبَصِّرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي وَقْتِنَا هَذَا يَنْكَرُونَ مَا يَقَعُ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ مِنَ الْبِدْعِ وَالْمَحْرَمَاتِ. نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ الَّتِي لَا يَضُرُّهَا مِنْ خَذَلِهَا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. اهـ.

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٨٨)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٧) ٤/ ١٨٣١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

بسم الله الرحمن الرحيم  
ملحق في إنكار الاحتفال بالمولد النبوي،  
والرد على الشنقيطي

بعدما نُشرَ ردنا على الشنقيطي كتبَ مرةً أخرى في الموضوع ردداً عليها بالردِّ  
التالي :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد وآله وصحبه،  
وسلم.

وبعد: فقد نشرتُ جريدة «الندوة» في العدد الصادر يوم السبت  
١٦/٤/١٣٨٢هـ للشنقيطي محمد مصطفى العلوي في تبرير الاحتفال بالمولدِ  
النبوي مقالاً آخر تحت عنوان: (هذا ما يقوله ابن تيمية في الاحتفال المشروعِ  
بذكرى «المولد النبوي»). مضمونُ ذلك المقالِ أن شيخَ الإسلامِ ابن تيمية يرى  
الاحتفالَ بالمولدِ النبوي واعتمادَ الشنقيطي في تلك الدعوى على ثلاثة أمور:

١ - قولُ شيخِ الإسلامِ في «اقتضاء الصراط المستقيم» في بحثِ المولد:  
فتعظيمُ المولدِ واتخاذُه موسماً قد يَفْعَلُهُ بعضُ الناسِ، ويكونُ له فيه أجرٌ عظيمٌ  
لحسنِ قصدهِ وتعظيمهِ لرسولِ الله ﷺ، كما قَدِّمْتُ أَنَّهُ يُسْتَحْسَنُ من بعضِ الناسِ  
ما يُسْتَقْبَحُ من المؤمنِ المُسَدِّدِ.

يقول الشنقيطي: فكلامُ شيخِ الإسلامِ - يقصد هذه العبارة - صريحٌ في جوازِ  
عملِ مولدِ النبي ﷺ الخالي من منكراتٍ تُخالِطُه.

٢ - قول شيخ الإسلام في «الافتضاء» أيضاً: إذا رأيتَ مَنْ يفعلُ هذا - أي

المنكر- ولا يتركه إلا إلى شر منه فلا تدع إلى ترك منكر بفعل ما هو أنكرك، أو يترك واجب أو مندوب تركه أضرب من فعل ذلك المكروه.

يقول الشنقيطي: من الجدير بالذكر ما أشار إليه شيخ الإسلام أن مرتكب البدعة لا ينهي عنها إذا كان نهيها يحمله إلى ما هو شر منها، ومن المعلوم عند العموم أن أكثر أهل هذا الزمان يضيعون الليالي وخصوصاً ليلة الجمعة في سماع أغاني أم كلثوم وغيرها من حفلات صوت العرب الخلية مما يذيعه المذيع والتلفاز، فلا يخفى على مسلم عاقل أن سماع ذكر صفة وسيرة رسول الله ﷺ خير من سماع الأغاني الخلية والتمثيلات الماحنة.

٣ - دعوى أن شيخ الإسلام ابن تيمية لا ينكر الابتداع في تعظيم رسول الله ﷺ، ويذكر الشنقيطي أن أكبر شاهد على ذلك تأليفه «كتاب الصارم المسلول».

هذا ما ذكره الشنقيطي مما برز به هذه الدعوى الباطلة.

والحق أنه إنما أتى من سوء فهم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وسيرته، وفي نوع ما وقع فيه. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الاستغاثة»: الوهم إذا كان لسوء فهم المستمع لا لتفريط المتكلم لم يكن على المتكلم بذلك بأس، ولا يشترط في العلماء إذا تكلموا في العلم أن لا يتوهم من الفاظهم خلاف مرادهم، بل ما زال الناس يتوهمون من أقوال الناس خلاف مرادهم. وهذا هو عين ما وقع للشنقيطي في عبارات شيخ الإسلام ابن تيمية. وإلى القراء بيان ذلك فيما يلي:

أما قول شيخ الإسلام: فتعظيم المولد واتخاذ مؤسماً قد يفعل بعض الناس ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده وتعظيمه لرسول الله ﷺ. فليس فيه إلا الإثابة على حسن القصد، وهي لا تستلزم مشروعية العمل الناشئة عنه، ولذلك ذكر شيخ الإسلام أن هذا العمل - أي: الاحتفال بالمولد - يستحب من المؤمن المسدد، ولكن الشنقيطي أخذ أول العبارة دون تأمل في آخرها.

وفي أول بحث المولد في «اقتضاء الصراط المستقيم» فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الذين يتخذون المولد عيداً محبةً للنبي ﷺ ص ٢٩٤، ٢٩٥: والله تعالى قد يُثيبُهُم على هذه المحبة والاجتهاد لا على البدع من اتخاذ مولد النبي ﷺ عيداً مع اختلاف الناس في مولده؛ فإن هذا لم يفعلهُ السلف مع قيام المقتضي وعدم المانع منه، ولو كان هذا خيراً محضاً أو راجحاً لكان السلف رضي الله عنهم أحق به منا؛ فإنهم كانوا أشدَّ محبةً لرسول الله ﷺ وتعظيماً له منا، وهم على الخير أحرص، وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابعتِه وطاعته واتباع أمره وإحياء سنته باطناً وظاهراً، ونشر ما بُعث به، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان، فإن هذه هي طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.

فهذا تصريح من شيخ الإسلام بأن إثابة من يتخذ المولد عيداً محبةً للنبي ﷺ من ناحية حُسن قصده لا تقتضي مشروعية اتخاذ المولد عيداً ولا كونه خيراً؛ إذ لو كان خيراً محضاً أو راجحاً لكان السلف رضي الله عنهم أحق به منا، لأنهم أشدَّ محبةً وتعظيماً لرسول الله منا.

ثم بعد ذلك صرح شيخ الإسلام بدم الذين يتخذون المولد عيداً فقال في ص ٢٩٥، ٢٩٦: أكثر هؤلاء الذين تجدونهم حرصاً على أمثال هذه البدع، مع ما لهم فيها من حُسن القصد والاجتهاد الذي يُرجى لهم به المثوبة تجدونهم فاترين في أمر الرسول عما أمروا بالنشاط فيه، وإنما هم بمنزلة من يحلّي المصحف ولا يقرأ فيه، أو يقرأ فيه ولا يتبعه، وبمنزلة من يزخرف المسجد ولا يصلّي فيه، أو يصلّي فيه قليلاً، وبمنزلة من يتخذ المسابح والسجادات المزخرفة، وأمثال هذه الزخارف الظاهرة التي لم تُشرع، ويصحبها من الرياء الكثير، والاشتغال عن المشروع ما يفسد حال صاحبها.

وقال شيخ الإسلام في «الاقتضاء» ص ٣٧١: مَنْ كانت له نية صالحة أُثيبَ على نيّته، وإن كان الفعل الذي فعله ليس بمشروع إذا لم يتعمد مخالفة الشرع. وصرح



في ص ٢٩٠ : بأن إثابة الواقع في المواسم المتبدعة مُتأولاً ومجتهداً على حُسن قَصْدِهِ لا تَمْنَعُ النهي عن تلك البدع والأمر بالاعتياض عنها بالمشروع الذي لا بدعة فيه، وذكر أن ما تشتمل عليه تلك البدع من المشروع لا يعتبر مبرراً لها.

كما صرَّح في كلامه على مراتب الأعمال بأن العمل الذي يرجع صلاحه لمجرد حُسن القصد ليس طريقة السلف الصالح، وإنما ابتلي به كثير من المتأخرين، وأما السلف الصالح فاعتناؤهم بالعمل الصالح المشروع الذي لا كراهة فيه بوجه من الوجوه، وهو العمل الذي تشهد له سنة رسول الله ﷺ. ثم قال: وهذا هو الذي يجب تعلمه وتعليمه والأمر به على حسب مقتضى الشريعة من إيجاب واستحباب.

أضف إلى هذا أن نفس قول شيخ الإسلام: فتعظيم المولد واتخاذُه موسماً قد يفعلُه بعض الناس ويكون له أجر عظيم لحُسن قصده. الخ. إنما ذكره بصدد الكلام على عدم محاولة إنكار المنكر الذي يترتب على محاولة إنكاره الوقوع فيما هو أنكر منه. يعني: أن حُسن نية هذا الشخص ولو كان عمله غير مشروع خير من إعراضه عن الدين بالكلية.

ومن الأدلة على عدم قصده تبرير الاحتفال بالمولد تصريحاته في كتبه الأخر بمنعه، يقول في «الفتاوى الكبرى»: أما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال إنها ليلة المولد، أو بعض ليالي رجب، أو ثامن عشر ذي الحجة، أو أول جمعة من رجب، أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الأبرار، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف الصالح ولم يفعلوها.

وقال في بعض فتاواه: فأما الاجتماع في عمل المولد على غناء ورقص ونحو ذلك واتخاذ عبادته، فلا يرتاب أحد من أهل العلم والإيمان أن هذا من المنكرات التي يُنهى عنها، ولا يستحب ذلك إلا جاهل أو زنديق.

وأما قول شيخ الإسلام: إذا رأيت من يعمل هذا - أي: المنكر - ولا يتركه إلا

إلى شَرِّ منه، فلا تدْعُ إلى ترك منكرٍ يُفعل ما هو أنكرُ، أو يُترك واجبٌ، أو مندوبٌ تركه أضر من فعل ذلك المكروه.

فمن غرائب الشنقيطي الاستدلال به على مشروعية الاحتفال بالمولد ما دام شيخ الإسلام يُسمي ذلك منكراً، وإنما اعتبر ما يترتب على محاولة إزالته من خشية الوقوع في أنكر منه عذراً عن تلك المحاولة، من باب اعتبار مقادير المصالح والمفاسد. وقد بسط شيخ الإسلام الكلام على هذا النوع في رسالته في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ومن ضمن بحثه في ذلك قوله: ومن هذا الباب ترك النبي ﷺ لعبد الله بن أبي ابن سلول وأمثاله من أئمة النفاق والفجور، لما لهم من أعوان، وإزالة منكره بنوع من عقابه مُستلزمة إزالة معروف أكثر من ذلك بغضب قومه وحميتهم، وبنفور الناس إذا سمعوا أن رسول الله ﷺ يقتل أصحابه؛ ولهذا لما خطب الناس في قضية الإفك بما خطبهم به واستعذر منه، وقال له سعد بن معاذ قوله الذي أحسن فيه، حمي له سعد بن عبادة - مع حسن إيمانه وصدقه - وتعصب لكل منهما قبيلته حتى كادت تكون فتنة.

ومن هذا يعلم أن لا ملازمة بين ترك النهي عن الشيء لمانع، وبين إباحة ذلك الشيء كما تخيَّله الشنقيطي. وقد فاتته أن هذه العبارة التي نقلها عن شيخ الإسلام في عدم النهي عن المنكر إذا ترتب عليه الوقوع في أنكر منه، لا تصلح جواباً لمن سأل عن الاحتفال بالمولد هل هو بدعة أم لا في بلد لا يُقام فيه ذلك الاحتفال، وإنما تُعتبر جواباً لمن سأل عن حكم الإنكار على من اتخذ المولد عيداً إذا ترتب على الإنكار الوقوع في أنكر منه.

كما فاتته أن ما ذكره من جهة أغاني أم كلثوم، وما عطفه عليها لا يعتبر مبرراً للابتداع، فإن الباطل إنما يُزال بالحق لا بالباطل، قال تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ [الإسراء: ٨١] وليس النهي عن الاحتفال بالمولد من ناحية قراءة السيرة، بل من ناحية اعتقاد ما ليس مشروعاً مشروعاً، والتقرب إلى الله تعالى بما لم يقم دليل على التقرب به إليه. وأكبر دليل على عدم

اعتبار ما ذكره الشنقيطي أن المواضع التي تُقام فيها الاحتفالات بالموالد ما حالت بينها وبين الاستماع لأغاني أم كلثوم وما عطف عليها. وسيرة النبي ﷺ أرفع من أن لا تقرأ في السنة إلا في أيام الموالد.

وأما دعوى الشنقيطي فتح شيخ الإسلام ابن تيمية باب الابتداع فيما يتعلق بتعظيم النبي ﷺ. فكتابات شيخ الإسلام ابن تيمية تدلُّ أوضح دلالة على بطلانها، فقد قرَّرَ فيها أن كيفية التعظيم لا بدُّ من التقيد فيها بالشرع، وأنه ليس كلُّ تعظيم مشروعاً في حقِّ النبي ﷺ، فإن السجودَ تعظيمٌ ومع ذلك لا يجوزُ لغير الله، وكذلك جميعُ التعظيمات التي هي من خصائص الألوهية لا يجوزُ تعظيم الرسول بها. كما قرَّرَ في غير موضعٍ من كتبه أن الأعمال المضادة لما جاء به الرسول ﷺ، وإن قصدَ فاعلُها التعظيم فهي غيرُ مشروعة، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] ويستدلُّ كثيراً بما جاء في النصوص من النهي عن الإطراء، وكلامه في ذلك كثيرٌ لا يحتاجُ إلى الإطالة بذكره ما دامت المراجع بحمد الله موجودة. هذا على سبيل العموم.

أما ما يخصُّ مسألة اتخاذ المولد النبوي عيداً بدعوى التعظيم فقد تقدَّم قول شيخ الإسلام ابن تيمية فيه: إنه لم يفعلهُ السلفُ مع قيامِ المقتضي، وعدمِ المانع منه. ولو كان هذا خيراً محضاً أو راجحاً لكان السلفُ رضي الله عنهم أحقُّ به منا؛ فإنهم كانوا أشدَّ محبةً لرسول الله ﷺ وتعظيماً له منا، وهم على الخير أحرصُّ؛ وإنما كمالُ محبته وتعظيمه في متابعتِه وطاعته، واتباعِ أمره، وإحياءِ سنته باطناً وظاهراً، ونشر ما بُعثَ به، والجهادِ على ذلك بالقلب واليد واللسان، فإن هذه هي طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.

وتمثيل الشنقيطي «بالصارم المسلول» لدعواه فتح شيخ الإسلام ابن تيمية لباب الابتداع في تعظيم النبي ﷺ، إنما نشأ من عدم تدبُّر كلام شيخ الإسلام في مقدمته، فإنه قد بيَّن فيها: أن مضمون الكتاب «الصارم المسلول» بيان الحكم الشرعي الموجب لعقوبة من سبَّ النبي ﷺ، من مُسلمٍ أو كافرٍ بياناً مقروناً بالأدلة،

ومن نظر إلى الأدلة التي سردها شيخ الإسلام في هذا الكتاب من نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، تبين له أنه دفاع عن النبي ﷺ وحماية لجناحه من التعرض له بما لا يليق به، وهذا لا صلة له بالابتداع. هذا وليت الشنقيطي فُكّر في تعذر الجمع بين الأمور التي استدل بها على تبرير الاحتفال بالمولد؛ فإن كون الشيء الواحد مشروعاً منكراً بدعة في آن واحد لا يتصور؛ لكن من تكلم فيما لا يحسنه أتى بالعجائب. هذا ما لزم بيانه وبالله التوفيق. اهـ.

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بأن الاحتفال بالموالد بدعة يجب تركها. اهـ. وسئل الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عن البطاقة الصادرة من الاتحاد الإسلامي في الغرب وفيها ما نصه:

إن الاتحاد الإسلامي في الغرب يدعو كل مسلم بعد إقامة صلاة المعراج - ١٢ : ركعة كل في بيته - التفضل إلى مقر الاتحاد للإسهام بالدعاء الخاص بهذه المناسبة «سبحان الله. أستغفر الله. اللهم صلي» بإمامية الشيخ باكير إمام الاتحاد الإسلامي في الغرب، سيُختتم الاحتفال بتلاوة قصيرة من آيات الله البينات. انتهى.

فأجاب: هذا ليس بمشروع؛ لدلالة الكتاب، والسنة، والاستصحاب، والعقل. أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ [المائدة: ٣].

وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾ [النساء: ٥٩] والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته وإلى سنته بعد موته، وقال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم﴾ [آل عمران: ٣١] وقال تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣].

وأما السنة: فالأول: ما ثبت في «الصحيحين» من حديث عائشة رضي الله

عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» وفي رواية لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: روى الترمذي وصححه، وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» عن العرياض بن سارية قال: قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْمُحَدَّثَاتِ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: روى الإمام أحمد والبخاري، عن غضيف، أن النبي ﷺ قال: «مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بَدْعًا إِلَّا رَفَعَ مِثْلَهَا مِنَ السُّنَّةِ» رواه الطبراني إلا أنه قال: «مَا مِنْ أُمَّةٍ ابْتَدَعَتْ بَعْدَ نَبِيِّهَا بَدْعًا إِلَّا أَضَاعَتْ مِثْلَهَا مِنَ السُّنَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

الرابع: روى ابن ماجه وابن أبي عاصم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَبَى اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ عَمَلٌ صَاحِبِ بَدْعَةٍ حَتَّى يَدَعَ بَدْعَتَهُ» ورواه الطبراني، إلا أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بَدْعَةٍ حَتَّى يَدَعَ بَدْعَتَهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) سلف تعليق (٢)/ ص ٤٠٩.

(٣) أخرجه أحمد ١٠٥/٤، والبخاري (١٣١- كشف)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٨/ (١٧٨).

وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم الغساني، وهو ضعيف، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٨٨/١: وفيه أبو بكر - وهو منكر الحديث - ومع هذا فقد جود الحافظ إسناده في «الفتح» ٢٥٣/١٣.

\* تنبيه: وقد تصحف اسم صحابه وأحد رجال إسناده عند الطبراني واستدركناه من البخاري، فقد أخرجه الطبراني من طريقه.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٥٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٩). من حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٥: هذا إسناد رجاله كلهم مجهولون، قاله الذهبي في =

وأما الاستصحاب فهو هنا استصحاب العدم الأصلي . وتقرير ذلك أن العبادات توقيفية، فلا يقال: هذه العبادة مشروعة. إلا بدليل من الكتاب والسنة والإجماع . ولا يُقال: إنَّ هذا جائز من باب المصلحة المرسلّة أو الاستحسان أو القياس أو الاجتهاد؛ لأن باب العقائد والعبادات والمقدرات كالموارث والحدود لا مجال لتلك فيها.

وأما المعقول فتقريره أن يقال: لو كان هذا مشروعاً لكان أولى الناس بفعله محمدٌ ﷺ .

هذا إذا كان التعظيم من أجل الإسراء والمعراج . وإن كان من أجل الرسول ﷺ وإحياء ذكره كما يفعل في مولده ﷺ، فأولى الناس به أبو بكر رضي الله عنه ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم، ثم من بعدهم من الصحابة على قدر منازلهم عند الله، ثم التابعون ومن بعدهم من أئمة الدين، ولم يُعرف عن أحد منهم شيء من ذلك فيسعدنا ما وسعهم.

ونسوق لك بعض كلام العلماء في ذلك، فمن ذلك ما قاله ابن النحاس في كتابه «تنبيه الغافلين»: ومنها - أي البدع: المحرمة - ما أحدثوه ليلة السابع والعشرين من رجب، وهي «ليلة المعراج» الذي شرف الله به هذه الأمة، فابتدعوا في هذه الليلة وفي ليلة النصف من شعبان، وهي الليلة الشريفة العظيمة كثرة وقود القناديل في المسجد الأقصى، وفي غيره من الجوامع والمساجد، واجتماع النساء مع الرجال والصغار اجتماعاً يؤدي إلى الفساد، وتنجيس المسجد، وكثرة اللعب فيه واللفظ، ودخول النساء إلى الجوامع متزينات متعطرات، ويبتن في المسجد بأولادهن، فربما سبق الصغير الحدث، وربما اضطرت المرأة والصبي إلى قضاء

= «الكاشف»، وقال أبو زرعة: لا أعرف أبا زيد ولا المغيرة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (٤٢١٤) من حديث أنس - رضي الله عنه - .

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» ٨٦/١: إسناده حسن.

الحاجة، فإن خرجا من المسجد لم يجدا إلا طريقَ المسلمين في أبواب المساجد، وإن لم يَخْرُجَا حِرْصاً على مكانيهما أو حياءً من الناس، ربما فعلاً ذلك في إناء، أو ثوب، أو في زاوية من زوايا المسجد، وكلُّ ذلك حرامٌ، مع أن الداخل في الغلس لصلاة الصبح قلَّ أن يَسْلَمَ من تلويث ذيله أو نَعْلِهِ بما فعلوه في باب المسجد، ويدخل بنعله وما فيه من النجاسة إلى المسجد، فينجسه وهو لا يشعر. إلى غير ذلك من المفاسد المشاهدة المعلومَة. وكلُّ ذلك بدعة عظيمة في الدين، ومحدثات أحدثها إخوان الشياطين، مع ما في ذلك من الإسراف في الوقيد والتبذير وإضاعة المال.

وقال أيضاً: واعتقاد أن ذلك قرينة من أعظم البدع وأقبح السيئات، بل لو كان في نفسه قرينة وأدى إلى هذه المفاسد لكان إثماً عظيماً. فينبغي للعاجز عن إنكار هذه المنكرات أن لا يحضر الجامع، وأن يصلي في بيته تلك الليلة إن لم يجد مسجداً سالماً من هذه البدع؛ لأن الصلاة في الجامع مندوب إليها، وتكثير سواد أهل البدع منهي عنه، وترك المنهي عنه واجب وفعل الواجب متعين. هذا إن لم يكن مشهوراً بين الناس، فإن كان مشهوراً بينهم بعلم أو زهد وجب عليه أن لا يحضر الجامع، ولا يشاهد هذه المنكرات؛ لأن في حضوره مع عدم الإنكار إيهاماً للعامة بأن هذه الأفعال مباحة أو مندوب إليها، وإذا فقد من المسجد وتأخر عن عادته في الصلاة جماعة، وأنكر ذلك بقلبه لعجزه ربما يسلم من الإثم، ولا يغتر به غيره، ويستشعر الناس من عدم حضوره أن هذه الأفعال غير مرضية؛ لأن حضور من يقتدى به في هذه الليلة هو الشبهة العظمى. فيظن الجهال والعوام أن ذلك مستحسن شرعاً، ولو اتفق العلماء والصلحاء على إنكار ذلك لزال، بل لو عجزوا عن الإنكار وتركوا الصلاة في الجامع المذكور، لظهر للناس أن ذلك بدعة لا يسوغها الشرع ولا يرضاها أهل الدين، وربما امتنع الناس عن ذلك أو بعضهم فحصل لهم الثواب بفعل ما يقدرون عليه من الإنكار بالقلب، والامتناع عن الحضور إن كانوا عاجزين عن التبیین. وإن كانوا قادرين فسقط عنهم بعض الإثم، ويخفف عنهم الوزر.

قال الشيخ علي محفوظ في كتابه «الإبداع في مضارّ الابتداع» تحت عنوان «المواسم التي نسبوها إلى الشرع وليست منه»: ومنها «ليلة المعراج» التي شرف الله تعالى هذه الأمة بما شرع لهم فيها. وقد تفتّن أهل هذا الزمان بما يأتونه في هذه الليلة من المنكرات، وأحدثوا فيها من أنواع البدع ضرراً كثيرة: كالاكتماع في المساجد، وإيقاد الشموع والمصابيح فيها، وعلى المنارات مع الإسراف في ذلك، واجتماعهم للذكر والقراءة وتلاوة قصة المعراج، وكان ذلك حسناً لو كان ذكراً وقراءة وتعلّم علم، لكنهم لا يخرجون عن الثابت قيد شعرة، ويعتقدون الخروج عنه ضلالة لا سيما عصر الصحابة ومن بعدهم من أهل القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير. انتهى.

وإن أردتم المزيد من الكلام على الموضوع فعليكم مراجعة «الاعتصام» للشاطبي و«البدع والحوادث» للطرطوشي و«البدع والنهي عنها» لابن وضاح القرطبي. هذا ونسأل الله لنا ولكم ولجميع المسلمين التوفيق والهداية إلى دين الإسلام والثبات عليه. والسلام عليكم.

مفتي الديار السعودية

(ص - ف - ١١٢٥ في ١١٢٥/٦/١٣٨٩هـ).

(الهدايا بمناسبة عيد النصارى - عيد الميلاد - لا تجوز)

أفتى الشيخ محمد بن إبراهيم بعدم جواز تقديم هدايا للنصارى بمناسبة عيد رأس السنة الميلادية وكتب ما نصه من محمد بن إبراهيم إلى معالي وزير التجارة سلمه الله. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:

ذكر لنا أن بعض التجار في العام الماضي استوردوا هدايا خاصة لمناسبة العيد المسيحي لرأس السنة الميلادية. من ضمن هذه الهدايا «شجرة الميلاد المسيحي» وأن بعض المواطنين كانوا يشترونها ويقدمونها للأجانب المسيحيين في بلادنا مشاركة منهم في هذا العيد.

وهذا أمر منكر ما كان ينبغي لهم فعله، ولا نشك في أنكم تعرفون عدم جواز ذلك: وما ذكره أهل العلم من الاتفاق على حظر مشاركة الكفار من مشركين وأهل كتاب في أعيادهم.

فنأمل منكم ملاحظة منع ما يرد للبلاد من هذه الهدايا، وما في حكمها مما هو



من خصائص عيدهم.

كما أننا نلفت نظركم إلى أن كثيراً من الغيورين على دينهم، قد ذكروا لنا أن لحوماً معلبة مستوردة من الخارج تباع في البقالات وغيرها. وتعرفون بآرك الله فيكم أن الذبح الشرعي شرط في حل ذلك، وأن مصدري هذه اللحوم المعلبة لا يعتبرون للذكاة الشرعية دخلاً في الحل والتحريم، لا سيما البلدان الشيوعية وما في حكمها ممن تربوا على الإلحاد والكفر بالله.

فاعتمدوا بآرك الله فيكم الاحتياط لبراءة ذمم المسلمين بمنع ورود هذه اللحوم المعلبة. ونسأل الله لنا ولكم التوفيق والسداد، والسلام عليكم.

مفتي الديار السعودية

(ص - ف - ٣٣٤ - ١ في ٢٤/٨/١٣٨٧هـ)

فائدة: أفتى المشايخ محمد بن عبد اللطيف، وصالح بن عبدالعزيز، ومحمد بن إبراهيم ببدعية عيد الجلوس.

وأفتى الشيخ محمد بن إبراهيم بعدم جواز العيد الوطني، ويوم النظافة، إذ العيد اسم لما يعود مجيؤه ويتكرر سواء كان عائداً بعود السنة، أو الشهر، أو الأسبوع، كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. اهـ. وأفتى بأن العراضات مما ينافي العيد ومن الباطل لا من السرور.

وسئل الشيخ محمد بن إبراهيم عن العيد الوطني فأجاب: إن تخصيص يوم من أيام السنة بخصيصة دون غيره من الأيام يكون به ذلك اليوم عيداً، علاوة على ذلك أنه بدعة في نفسه، ومحرم وشرع دين لم يأذن به الله. والواقع أصدق شاهد. وشهادة الشرع المطهر فوق ذلك وأصدق؛ إذ العيد اسم لما يعود مجيؤه ويتكرر سواء كان عائداً بعود السنة أو الشهر أو الأسبوع كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله<sup>(١)</sup>.

ولما كان للنفس من الوله بالعيد ما لا يخفى، لا يوجد طائفة من الناس إلا ولهم عيد أو أعياد يظهرون فيه السرور والفرح، ومتطلبات النفوس شرعاً وطبعاً من عبادات وغيرها؛ ولهذا لما أنكر أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - على الجويريتين

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» ص ١٨٩.

الغناء يوم العيد بين يدي رسول الله ﷺ قائلاً: أبزمور الشيطان في بيت رسول الله ﷺ. قال: «دَعُهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّ لَكُلَّ قَوْمٍ عِيداً، وَهَذَا عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ».

وقد منَّ الله على المسلمين بما شرعه لهم على لسان نبيه الأمين ﷺ من العيدين الإسلاميين العظيمين الشريفين اللذين يفوقان أي عيد كان، وهما: «عيد الفطر» و«عيد الأضحى» ولا عيد للمسلمين سنوياً سواهما، وكل واحد من هذين العيدين شرع شكراً لله تعالى على أداء ركن عظيم من أركان الإسلام.

فـ«عيد الفطر» أوجبه الله تعالى على المسلمين، وشرعه ومنَّ به عليهم شكراً لله تعالى على توفيقه إياهم، لإكمال صيام رمضان، وما شرع فيه من قيام ليلة، وغير ذلك من القربات، والطاعات المنقسمة إلى فرض كالصلاة، وصدقة الفطر، وإلى مندوب، وهو ما سوى ذلك من القربات المشروعة فيه. وللجميع من المزايا ومزيد المثوبة ما لا يعلمه إلا الله تعالى.

و«عيد الأضحى» شرع شكراً لله تعالى على أداء ركن آخر من أركان الإسلام وهو حج بيت الله الحرام، وقد فرض الله فيه صلاة العيد، وشرع فيه وفي أيام التشريق ذبح القرابين من الضحايا والهدايا التي المقصود منها طاعة الله تعالى، والإحسان إلى النفس والأهل بالأكل والتوسع، والهدية للجيران، والصدقة على المساكين، وشرع فيه وفي أيام التشريق وفي عيد الفطر من التكبير والتهليل والتحميد ما لا يخفى؛ ولهذا قال ﷺ: «يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَيَوْمُ عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ» وفي حديث آخر زيادة: «وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى». كما منَّ تعالى بشرعه إظهار السرور والفرح والبروز بأحسن مظهر، وأكمل نظافة، والإنبساط والفراغ في ذلك اليوم والتهاني بذلك العيد، والراحة من الأعمال توفيراً للسرور والأنس، وغير ذلك، وكل ذلك يدخل في مسمى العيد، حتى أذن فيه بتعاطي شيء من اللعب المباح في حق من لهم ميل إليه كالجويريات والحبشة الذين لهم من الولع باللعب ما ليس لغيرهم، كما أقر فيه ﷺ الجويريتين على الغناء المباح بين يديه ﷺ، وأقر الحبشة على اللعب بالدرق والحراب في المسجد يوم العيد، وبذلك

يعرف أن المسلمين لم يخلوا بحمد الله في السنة من عيد؛ بل شرع لهم عيدان اثنان، اشتمل كل واحد من العيدين من العبادات والعبادات من الفرح والانبساط، ومظهر مزيد التآلف والتواد والتفاني به بينهم ودعاء بعضهم لبعض على ما لم يشتمل عليه سواهما من الأعياد.

وتعيين يوم ثالث من السنة للمسلمين فيه عدة محاذير شرعية.

أحدها: المضاهات بذلك للأعياد الشرعية.

المحذور الثاني: أنه مشابهة للكفار من أهل الكتاب وغيرهم في إحداث أعياد لم تكن مشروعة أصلاً، وتحريم ذلك معلوم بالبراهين والأدلة القاطعة من الكتاب والسنة، وليس تحريم ذلك من باب التحريم المجرد؛ بل هو من باب تحريم البدع في الدين، وتحريم شرع دين لم يأذن به الله كما يأتي إن شاء الله بأوضح من هذا، وهو أغلظ وأفطح من المحرمات الشهوانية ونحوها.

وقد ألفت شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه في تحريم مشابهة الكفار، ولا سيما في أعيادهم سقراً ضخماً سماه «اقتضاء الصراط المستقيم، في مخالفة أصحاب الجحيم» ذكر فيه تحريم مشابهة الكفار بالأدلة: من الكتاب، والسنة، والإجماع، والآثار، والاعتبار. فذكر من الآيات القرآنية ما يُنبئ على ثلاثين آية، وقرّر بعد كل آية وجه دلالتها على ذلك. ثم ذكر من الأحاديث النبوية الدالة على تحريم مشابهة أهل الكتاب ما يقارب مائة حديث، وأعقب كل حديث بذكر وجه دلالة على ذلك. ثم ذكر الإجماع على التحريم، ثم ذكر الآثار، ثم ذكر من الاعتبار ما في بعضه الكفاية. فما أجل هذا الكتاب وأكبر فائدته في هذا الباب.

المحذور الثالث: أن ذلك اليوم الذي عُيّن للوطن الذي هو أول يوم من الميزان هو يوم المهرجان الذي هو عيد الفرس المجوس، فيكون تعيين هذا اليوم وتعظيمه تشبهاً خاصاً، وهو أبلغ في التحريم من التشبه العام.

المحذور الرابع: أن في ذلك من التعرّيج على السنّة الشمسية وإثارتها على السنّة القمرية التي أولها المحرم ما لا يخفى، ولو ساع ذلك - وليس بسائغ البتة - لكان أول يوم من السنّة القمرية أولى بذلك، وهذا عدول عما عليه العرب في جاهليتها وإسلامها، ولا يخفى أن المُعْتَبَر في الشريعة المحمدية بالنسبة إلى عباداتها وأحكامها المفتقرة إلى عدد وحساب من عبادات وغيرها هي الأشهر القمرية، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥] وقال النبي ﷺ فيما أخرجه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» وَعَقَدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ ثُمَّ قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» يَعْنِي: تَمَامَ الثَّلَاثِينَ. يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ<sup>(١)</sup>. فَوَقَّتَ الْعِبَادَاتِ بِالشَّهْرِ الْقَمَرِيَةِ مِنَ الصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَالْعِدَدِ. وَفَضَّلَ اللَّهُ الْأَزْمَنَةَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ بِاعْتِبَارِ الْأَشْهُرِ الْقَمَرِيَةِ.

المحذور الخامس: أن ذلك شرع دين لم يأذن به الله، فإن جنس العيد الأصل فيه أنه عبادة وقربة إلى الله تعالى، مع ما اشتمل عليه مما تقدم ذكره، وقد قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وأنا أذكر إن شاء الله أنموذجاً مما استدل به شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الباب من الأصول الخمسة التي تقدمت الإشارة إليها؛ إقامة للحجة، وإيضاحاً للمحجة، وبراءة للذمة، ونصحاً لإمام المسلمين ولجميع الأمة. ثم أنقل بعد مواضع مفرقة من كتابه المذكور، ثم أذكر بعد ذلك خاتمة دعت إلى ذكرها الضرورة.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَكَثَرُوا أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

(١) أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠)(١٥).

بِخِلَافِهِمْ وَخُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٩﴾ [التوبة: ٦٩]. قال شيخ الإسلام رحمه الله في الكتاب المذكور المطبوع في مطبعة أنصار السنة المحمدية حول دلالة هذه الآية الكريمة على ما نحن بصدده صحيفة (٢٦) ما نصه: وقد توعد الله سبحانه هؤلاء المستمعين الخائضين بقوله: ﴿أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ وهذا هو المقصود هنا من هذه الآية وهو أَنَّ الله قد أخبر أَنَّ في هذه الأمة من استمتع بخلافه كما استمتع الأمم قبلهم، وخاض كالذي خاضوا، وذمهم على ذلك، وتوعدهم على ذلك، ثم خضهم على الاعتبار بمن قبلهم، فقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ الآية [التوبة: ٧٠]. وقد قدمنا أَنَّ طاعة الله ورسوله في وصف المؤمنين بإزاء ما وصف به هؤلاء من مشابهة القرون المتقدمة، وذم من يفعل ذلك - إلى أن قال:

ثم هذا الذي دل عليه الكتاب من مشابهة بعض هذه الأمة بالقرون الماضية في الدنيا وفي الدين، وذم من يفعل ذلك دلَّت عليه أيضاً سنة رسول الله ﷺ، وتأول هذه الآية على ذلك أصحابه رضي الله عنهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَتَأْخُذَنَّ كَمَا أَخَذَتِ الْأُمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ ذِرَاعاً بِذِرَاعٍ وَشِبْرًا بِشِبْرٍ وَبَاعاً بِبَاعٍ حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أُولَئِكَ دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» قال أبو هريرة: إقرؤوا إن شئتم: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ الآية. قالوا: يا رسول الله كما صنعت فارس والروم وأهل الكتاب. قال: «فهل الناس إلا هم». وعن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية أنه قال: ما أشبه الليلة بالبارحة، هؤلاء بنو إسرائيل شُبِّهْنَا بِهِمْ<sup>(١)</sup>. وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: أُنْتُمْ أَشْبَهُ الْأُمَمِ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَمَتًا وَهَدِيًّا، تَتَّبِعُونَ عَمَلَهُمْ حَذْوَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، غَيْرَ أَنِّي لَا أَدْرِي أَتَعْبُدُونَ الْعَجَلَ أَمْ لَا.

وقال رحمه الله صحيفة (١٨٤): وأما السنة فروى أنس بن مالك رضي الله عنه

(١) أخرجهما ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦٩٣٠) و(١٦٩٣١).

قال: قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: «مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ». قالوا كنا نلعبُ فيهما في الجاهلية، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمُ الْأَضْحَى وَيَوْمُ الْفِطْرِ» رواه أبو داود بهذا اللفظ، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن حميد، عن أنس ورواه أحمد والنسائي وهذا على شرط مسلم<sup>(١)</sup>.

وقال رحمه الله: وأيضاً مما هو صريح في الدلالة ما روى أبو داود في «سننه»: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا أبو النضر - يعني هاشم بن القاسم -، حدثنا عبدالرحمن بن ثابت، حدثنا حسان بن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» وهذا إسناد جيد<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث أقلُّ أحواله أنه يقتضي تحريم التشبُّه بهم، وإن كان ظاهره يقتضي كفر المتشبه بهم، كما في قوله: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ» [المائدة: ٥١] وهو نظير ما سنذكره عن عبدالله بن عمرو أنه قال: من بنى بأرض المشركين، وصنع نيروزهم ومهرجانهم، وتشبَّه بهم حتى يموت حُشِرَ معهم يوم القيامة<sup>(٣)</sup>. فقد يُحملُ هذا على التشبُّه المطلق، فإنه يُوجبُ الكفر، ويُقتضي تحريم أعضائِ ذلك. وقد يُحملُ على أنه صار منهم في القدر المشترك الذي شابههم فيه، فإن كان كفراً أو معصيةً أو شعاراً للكفر أو للمعصية كان حكمه كذلك. وبكلِّ حالٍ فهو يقتضي تحريم التشبُّه بهم بعلّة كونه تشبهاً.

وقال رحمه الله صحيفة (١٩٨): وأما الإجماع والآثارُ فمن وجوه:

أحدها: ما قَدِّمْتُ التنبيه عليه من أنَّ اليهود والنصارى والمجوسَ ما زالوا في أمصار المسلمين بالجزية يفعلون أعيادهم التي لهم، والمقتضي لبعض ما يفعلونه قائمٌ في كثيرٍ من النفوس، ثم لم يكن على عهد السلف من المسلمين من يشركهم

(١) سلف تعليق (١) / ص ٣٩٥.

(٢) سلف تعليق (١) / ص ٣٩٩.

(٣) سلف تعليق (٤) / ص ٣٩٩.

في شيء من ذلك، فلولا قيام المانع في نفوس الأمة كراهةً ونهيًا عن ذلك وإلا لوقع ذلك كثيراً؛ إذ الفعل مع وجود مقتضيه وعدم مانعه واقع لا محالة، والمقتضي واقع، فعلم وجود المانع، والمانع هنا هو الدين، فعلم أن الدين دين الإسلام هو المانع من الموافقة وهو المطلوب.

والثاني: أنه قد تقدّم في شروط عمر رضي الله عنه التي اتفقت عليها الصحابة وسائر الفقهاء بعدهم: أن أهل الذمة من أهل الكتاب لا يظهرون أعيادهم في دار الإسلام وسموا الشعانين والباعوث. فإذا كان المسلمون قد اتفقوا على منعهم من إظهارها، فكيف يسوغ للمسلمين فعلها؟ أو ليس فعل المسلم لها أشد من فعل الكافر لها مظهراً لها؛ وذلك أنا إنما منعناهم من إظهارها لما فيه من الفساد؛ إما لأنها معصية، أو شعار المعصية. وعلى التقديرين فالمسلم ممنوع من المعصية ومن شعار المعصية، ولو لم يكن في فعل المسلم لها من الشر إلا تجرئة الكافر على إظهارها، لقوة قلبه بالمسلم، فكيف بالمسلم إذا فعلها، فكيف وفيها من الشر ما سنّبه على بعضه إن شاء الله.

ومن الآثار التي ذكرها رحمه الله - ها هنا ما رواه البيهقي بإسناده عن عبد الله بن عمرو قال: من بنى ببلاد الأعاجم، وصنع نيروزهم ومهرجانهم، وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك حُشِرَ معهم يوم القيامة.

ومنها أيضاً ما رواه البخاري في «صحيحه» عن قيس بن أبي حازم قال: دخل أبو بكر الصديق رضي الله عنه على امرأة من أحَمَسَ يقال لها زينب، فراها لا تتكلم، فقال: ما لها لا تتكلم، قالوا: حَجَّتْ مصمتة، فقال لها: تكلمي؛ فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية، فتكلمت، فقالت: من أنت. قال: امرؤ من المهاجرين، فقالت: من أي المهاجرين. قال: من قريش. قالت: من أي قريش. قال: إنك لسؤول. وقال: أنا أبو بكر. قالت: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية. قال: بقاؤكم عليه ما استقامت لكم أئمتكم. قالت: وما الأئمة. قال: أما كان لقومكم رؤوس وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم. قالت: بلى.

قال: فَهُمْ أَوْلَتْكَ عَلَى النَّاسِ (١).

وقال رحمه الله صفحة (٢٧): وأما الاعتبار في مسألة العيد فمن وجوه:

أحدها: أن الأعياد من جملة الشَّرْع والمناهج والمناسك التي قال الله سبحانه: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] وقال: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: ٦٧] كالقبلة والصلاة والصيام. فلا فرق بين مشاركتهم في العيد وبين مشاركتهم في سائر المناهج، فإن الموافقة في جميع العيد موافقة في الكفر، والموافقة في بعض فروع موافقة في بعض شعب الكفر؛ بل الأعياد هي من أخص ما تتميز به بين الشرائع، ومن أظهر ما لها من الشرائع، فالموافقة فيها موافقة في أخص شرائع الكفر وأظهر شعائره، ولا ريب أن الموافقة في هذا قد تنتهي إلى الكفر في الجملة وشروطه. إلى أن قال:

الوجه الثاني: من الاعتبار أن ما يفعلونه في أعيادهم معصية لله، لأنه إما مُحَدَّث مُبْتَدَع وإما منسوخ، وأحسن أحواله - ولا حسن فيه - أن يكون بمنزلة صلاة المسلم إلى بيت المقدس. هذا إذا كان المفعول مما يُتَدَيَّنُ به. وأما ما يتبع ذلك من التوسع في العادات من الطعام واللباس واللعب والراحة فهو تابع لذلك العيد الديني، كما أن ذلك تابع له في دين الإسلام. إلى أن قال:

الوجه الثالث: من الاعتبار يدل أنه إذا سُوِّغَ فَعُلُ القليل من ذلك أدى إلى فعل الكثير، ثم إذا اشتهر الشيء دخل فيه عوام الناس وتناسوا أصله حتى يصير عادة للناس، بل عيداً، حتى يضاهي بعيد الله، بل قد يزيد عليه حتى يكاد أن يفضي إلى موت الإسلام وحياة الكفر. إلى أن قال:

الوجه الخامس: من الاعتبار أن مشابعتهم في بعض أعيادهم توجب سرور قلوبهم بما هم عليه من الباطل، خصوصاً إذا كانوا مقهورين تحت ذل الجزية والصغار، فإنهم يرون المسلمين قد صاروا فرعاً لهم في خصائص دينهم، فإن ذلك

(١) أخرجه البخاري (٣٨٣٤).



يُوجِبُ قُوَّةَ قُلُوبِهِمْ وَانْشِرَاحَ صُدُورِهِمْ. إِلَى أَنْ قَالَ:

الوجه الثامن: من الاعتبار أن المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة وموالة في الباطن؛ كما أن المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وهذا أمر يشهد به الحس والتجربة. إلى أن قال رحمه الله: فإذا كانت المشابهة في أمور دينية تورث المحبة والموالة، فكيف بالمشابهة في أمور دينية، فإن إفضاءها إلى نوع من الموالة أكثر وأشد، والمحبة والموالة لهم تنافي الإيمان، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١ - ٥٣].

وأما المواضع المتفرقة من كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» التي أشار إليها سماحته في أول هذه الرسالة<sup>(١)</sup>. فقال رحمه الله (ص ٢٩٣):

النوع الثاني: ما جرى فيه حادثة كما كان يجري في غيره من غير أن يُوجِب ذلك جعله موسماً، ولا كان السلف يعظمونه كثامن عشر ذي الحجة الذي خطب فيه النبي ﷺ بغدير خم مرجعه من حجة الوداع، فإنه ﷺ خطب فيه خطبة وصى فيها باتباع كتاب الله، ووصى فيها بأهل بيته، كما رواه مسلم في «صحيحه» عن زيد بن أرقم - رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> - فزاد بعض أهل الأهواء في ذلك حتى زعموا أنه عهد إلى علي - رضي الله عنه - بالخلافة بالنص الجلي. إلى أن قال: وليس الغرض الكلام في «مسألة الإمامة» وإنما الغرض أن اتخاذ هذا اليوم عيداً مُحَدَثٌ لا أصل له، فلم يكن في السلف لا من أهل البيت ولا من غيرهم من اتخذ ذلك عيداً حتى يُحَدِّث فيه أعمالاً، إذ الأعياد شريعة من الشرائع فيجب فيها الاتباع لا الابتداع، وللنبي ﷺ خطب وعهود ووقائع في أيام متعددة: مثل بدر، وحنين، والخندق، وفتح مكة، ووقت هجرته، ودخوله المدينة؛ وخطب له متعددة يذكر فيها قواعد الدين، ثم لم يوجب ذلك أن تتخذ أمثال تلك الأيام أعياداً، وإنما يفعل مثل هذا النصاري

(١) ص ٤٤٧.

(٢) هو في «صحيح مسلم» (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم، رضي الله عنه.

الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى عليه السلام أعياداً أو اليهود. وإنما العيدُ شريعةٌ، فما شرَّعه الله اتَّبِعْ، وإلا لم يُحَدَّثْ في الدين ما ليس منه.

وقال أيضاً صحيفة ١٨ : (فصل) إذا تقررَ هذا الأصلُ في مشابهة الكفار فنقول: موافقتهم في أعيادهم لا تجوزُ من الطريقتين.

الأول العام: هو ما تقدَّم من أن هذه موافقةٌ لأهل الكتاب فيما ليس من ديننا ولا عادة سلفنا. فيكونُ فيه مفسدةٌ موافقتهم، وفي تركه مصلحةٌ مخالفتهم، حتى لو كانت موافقتهم في ذلك أمراً اتفاقياً مأخوذاً عنهم لكان المشروعُ لنا مخالفتهم؛ لما في مخالفتهم من المصلحة لنا كما تقدمت الإشارةُ إليه.

وقال رحمه الله ص ٢٦٧ : (فصل) ومن المنكرات في هذا الباب سائرُ الأعيادِ والمواسمِ المُبتدعة؛ فإنها من المنكراتِ المكروهاتِ. سواء بلغتِ الكراهة التحريمَ أو لم تبلغه؛ وذلك أن أعياد أهل الكتاب والأعاجم نُهي عنها لسببين:

أحدهما: أن فيها مشابهة الكفار.

والثاني: أنها من البدع.

فما أحدث من المواسم والأعياد فهو منكرٌ وإن لم يكن فيه مشابهة لأهل الكتاب لوجهين:

أحدهما: أن ذلك داخلٌ في مُسمَّى البدع والمحدثات، فيدخلُ فيما رواه مسلم في «صحيحه» عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطبَ احمرَّت عيناه وعلا صوته واشتدَّ غضبه حتى كأنه منذرُ جيشٍ يقولُ صَبَحَكُمْ ومَسَاءَكُمْ. ويقول: «أما بعد فإنَّ خَيْرَ الحديثِ كتابُ الله وخَيْرُ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بَدْعٍ ضَالَّةٌ» وفي رواية للنسائي: «وَكُلُّ ضَالَّةٍ فِي النَّارِ»<sup>(١)</sup> وفيما رواه أيضاً في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ

(١) سلف تعليق (١) / ص ٤١٦.

عليه أمرنا فهو ردٌ» وفي لفظ في الصحيحين: «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup> وفي الحديث الصحيح الذي رواه أهل السنن عن العرياض بن سارية عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا. فَعَلَيْكُمْ بَسْتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(٢)</sup>. وهذه قاعدة قد دلت عليها السنة والإجماع مع ما في كتاب الله من الدلالة عليها أيضاً، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. إلى أن قال: وقد قال سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]. قال عدي بن حاتم للنبي ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَبْدُوهُمْ قَالَ: «مَا عَبْدُوهُمْ وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ فَأَطَاعُوهُمْ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ فَأَطَاعُوهُمْ، فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»<sup>(٣)</sup> (٤).

انتهى .

(١) سلف تعليق (٣) / ص ٤٠٩.

(٢) سلف تعليق (١) / ص ٤٠٩.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٠٩٥)، والطبري (١٦٦٣١) و(١٦٦٣٢) و(١٦٦٣٣)، وأورده السيوطي في «الدرر المشور» ١٧٤/٤ وزاد نسبه لابن سعد وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في «سننه»، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وخطيف بن أعين ليس بمعرف في الحديث.

(٤) «الدرر السنية» ٢٣٩/٣، و«فتاوى» محمد بن إبراهيم ٥٧-٩٥، ٩٨-١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩-١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦-١٢٨، و«اقتضاء الصراط المستقيم» ص ١٨٩، و«الفروع» ١٥٠/٢، و«أحكام أهل الذمة» ٧٢٢-٧٢٥، و«سبل السلام» ٢/١٢٤، ١٢٥، و«الإفصاح» ١٧٠/١، و«فتاوى اللجنة» ٣٢٩/٨، و«الاعتصام» ٣١/١، و«الفتاوى الكبرى» ٣/٢، و«المدخل» ٢٢٩/٢، ٢٣٠، و«الفتاوى الحديثة» ص ١٥٠، و«تنبيه الغافلين» ص ٤٩٧.



## باب صلاة الكسوف

ش: الكسوف مصدر وهو ذهاب ضوء أحد النيرين الشمس والقمر، أو ذهاب بعض ضوء أحدهما.

يقال: كسفت الشمس، بفتح الكاف وضمها، وكذا خسفت.

قال النووي: يقال: كسفت الشمس وكسفت القمر - بفتح الكاف والسين، وكسفا - بضم الكاف وكسر السين وانكسفا وخسفا وخسيفا وانخسفا كذلك، فهذه ست لغات من الشمس والقمر، وقد جاءت اللغات الست في الصحيحين اهـ.  
قال الموفق: الكسوف والخسوف شيء واحد، وكلاهما قد وردت به الأخبار، وجاء القرآن بلفظ الخسوف اهـ.

وقيل: الكسوف للشمس والخسوف للقمر. وقيل: عكسه. ورد بقوله تعالى: ﴿وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٨].

وقيل: الكسوف في أوله والخسوف في آخره.

وقيل: الكسوف لذهاب بعض ضوئه، والخسوف لذهابه كله. وقيل:

الخسوف الغيوبة ومنه: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]، وقيل: الكسوف تغيرهما. والخسوف: تغييهما في السواد.

قال النووي: والأصح المشهور في كتب اللغة أنهما مستعملان فيهما، والأشهر في السنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس، والخسوف بالقمر، وادعى

الجوهري في «الصحاح» أنه أفصح اهـ.

مسألة: وفعلها ثابت بالسُّنة المشهورة واستنبطها بعضهم من قوله تعالى: ﴿ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن﴾ [فصلت: ٣٧].

قال ابن تيمية: الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين، وقد تواترت بها السُّنن عن النبي ﷺ، ورواها أهل الصحيح والسنن والمسانيد من وجوه كثيرة، واستفاض عنه أنه صلى بالمسلمين صلاة الكسوف يوم مات ابنه إبراهيم<sup>(١)</sup>. اهـ.

مسألة: وإذا كُشف أحدهما فزعوا<sup>(٢)</sup> إلى الصلاة. قال الموفق: لا نعلم بين أهل العلم في مشروعيتهما لكسوف الشمس خلافاً، وأكثر أهل العلم على أنها مشروعة لكسوف القمر، فعله ابن عباس<sup>(٣)</sup>، وبه قال عطاء، والحسن، والنخعي، والشافعي، وإسحاق<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٠٦٠)، ومسلم (٩١٥)، وابن حبان (٢٨٢٧) من حديث المغيرة بن شعبة، رضي الله عنه، قال: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم، فقال الناس: إنما انكسفت لموت إبراهيم، فقال النبي ﷺ: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموها فادعوا وصلوا حتى تنجلي».

وعن أبي بكرة - رضي الله عنه - نحوه، عند البخاري (١٠٤٠)، وابن حبان (٢٨٣٥).

وعن جابر - رضي الله عنه - نحوه، عند مسلم (٩٠٤)، وابن حبان (٢٨٤٤).

(٢) فزع الناس أي: بادروا إليها بكسر الزاي ويقال أيضاً: فزع: إذا هب من نومه ويقال: فزع وأفزع إذا خاف وفزعه بكسر الزاي ويفتحها إذا أغاثه والفتح أفصحها قاله القاضي عياض «المطلع» ص ١٠٩.

(٣) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٤٣/١، وفي «مسنده» ١٦٣/١ - ١٦٤، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧١٥٢)، وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٩١٥)، والبيهقي ٣٣٨/٣ من طريق الحسن بن أبي الحسن البصري، أن ابن عباس صلى بهم هذه الصلاة في زمن علي بن أبي طالب، وكان أمير البصرة عند كسوف القمر ركعتين في كل سجدة، ثم انصرف...

والحسن مدلس، وقد عنعن.

(٤) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣١١/٥.

الدليل: قوله ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ. فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا». متفق عليه<sup>(١)</sup>.

فأمَرَ بالصلاة لهما أمراً واحداً. وروى أحمد<sup>(٢)</sup> معناه. ولفظه: «فافزعوا إلى المساجد». وروى الشافعي: أن القمر خُسِفَ وابن عباس أميراً على البصرة، فخرج فصلى بالناس ركعتين في كل ركعة ركعتين. وقال: إنما صليتُ لأنني رأيتُ النبي ﷺ يُصلي<sup>(٣)</sup>.

التعليل: لأنه أخذ الكسوفين فأشبهه كسوف الشمس.

وقال مالك: ليس لكسوف القمر سنة.

وحكى ابن عبد البر<sup>(٤)</sup> عنه وعن أبي حنيفة أنهما قالا: يُصلي الناس لكسوف القمر وحداناً ركعتين ركعتين ولا يُصلُّون جماعة، لأنَّ في خروجهم إليها مشقة.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

فائدة: قال ابن تيمية: وأما إنكار بعض الناس أن يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها من الأسباب فهو أيضاً قولٌ بلا علم؛ وليس له في ذلك دليل من الأدلة الشرعية ولا غيرها؛ فإن النصوص تدل على خلاف ذلك، كما في الحديث الذي في «السنن» عن عائشة رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ نظر إلى القمر فقال: «يا عائشة! تعوذني بالله من شرِّ هذا، فهذا الغاسقُ إذا وَقَبَ»<sup>(٥)</sup> وكما في حديث

(١) أخرجه البخاري (١٠٤١)، ومسلم (٩١١) من حديث أبي مسعود، رضي الله عنه. وأخرجه البخاري

(١٠٤٤)، ومسلم (٩٠٥) من حديث عائشة، رضي الله عنها. وانظر التعليق (١) / ص ٤٥٨.

(٢) في «مسنده» ١٢٢/٤ من حديث أبي مسعود، رضي الله عنه، و ٨٧/٦، من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) هو في «مسنده» ١/١٦٣-١٦٤، وانظر ص ٤٥٨ / تعليق (٣).

(٤) في «الاستذكار» ١٠٧/٧.

(٥) أخرجه أحمد ٢٠٦/٦ و ٢١٥ و ٢٥٢، والترمذي (٣٣٦٦)، وأبو يعلى (٤٤٤٠)، والطبري في

«تفسيره» ٣٥٢/٣٠، وصححه الحاكم ٥٤١/٢، ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: هذا حديث حسن

صحيح.

الكسوف حيث أخبر: «أَنَّ اللَّهَ يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ»<sup>(١)</sup>.

وقد تبين أن معنى قول النبي ﷺ: «لَا يُخَسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ» أي: لا يكون الكسوف معللاً بالموت، فهو نفى العلة الفاعلة، كما في الحديث الآخر الذي في «صحيح مسلم» عن ابن عباس، عن رجال من الأنصار، أنهم كانوا عند النبي ﷺ إذ رمي بنجم فاستنار، فقال: «ما كنتم تقولون لهذا في الجاهلية؟» فقالوا: «كنا نقول: ولد الليلة عظيم، أو مات عظيم، فقال: «إنه لا يرُمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن الله إذا قضى بالأمر سَبَحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ...»<sup>(٢)</sup>، وذكر الحديث في مسترق السمع. فنفى النبي ﷺ أن يكون الرمي بها لأجل أنه قد ولد عظيم أو مات عظيم؛ بل لأجل الشياطين المسترقين السمع. ففي كلا الحديثين من أن موت الناس وحياتهم لا يكون سبباً لكسوف الشمس والقمر، ولا الرمي بالنجم؛ وإن كان موت بعض الناس قد يقتضي حدوث أمر في السموات، كما ثبت في الصحيح «أن العرش عَرَّشَ الرَّحْمَنِ اهْتَزَّ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ»<sup>(٣)</sup> وأما كون الكسوف أو غيره قد يكون سبباً لحادث في الأرض من عذاب يقتضى موتاً أو غيره، فهذا قد أثبتته الحديث نفسه.

وما أخبر به النبي ﷺ لا ينافي لكون الكسوف له وقت محدود يكون فيه، حيث لا يكون كسوف الشمس إلا في آخر الشهر ليلة السراير، ولا يكون خسوف القمر إلا في وسط الشهر وليالي الإبدار. ومن ادعى خلاف ذلك من المتفقهة أو العامة

= وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٦٨٩/٨ وزاد نسبه لابن المنذر وأبي الشيخ في «العظمة»،

وابن مردويه.

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٨) من حديث أبي بكرة، رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري (١٠٥٩)، ومسلم (٩١٢) من حديث أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم (٩١١) (٢١) من حديث أبي مسعود، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٢٩)، وابن حبان (٦١٢٩) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٠٣)، ومسلم (٢٤٦٦)، وابن حبان (٧٠٣١) من حديث جابر بن عبد الله،

رضي الله عنه.



فلعدم علمه بالحساب، ولهذا يمكن المعرفة بما مضى من الكسوف وما يُستقبل كما يمكن المعرفة بما مضى من الأهلة وما يُستقبل؛ إذ كل ذلك بحساب، كما قال تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حِسَابًا﴾ [الأنعام: ٩٦] وقال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥] وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

ومن هنا صار بعض العامة إذا رأى المُنْجَمَ قد أصاب في خبره عن الكسوف المستقبل يظن أن خبره عن الحوادث من هذا النوع؛ فإن هذا جهل، إذ الخبر الأول بمنزلة إخباره بأن الهلال يطلع: إما ليلة الثلاثين، وإما ليلة إحدى وثلاثين فإن هذا أمر أجرى الله به العادة لا يخرم أبداً؛ وبمنزلة خبره أن الشمس تغرب آخر النهار وأمثال ذلك. فمن عرف منزلة الشمس والقمر، ومجاريهما علم ذلك، وإن كان ذلك علماً قليلاً المنفعة.

فإذا كان الكسوف له أجل مُسمّى، لم يناف ذلك أن يكون عند أجله، يجعله الله سبباً لما يقضيه من عذاب وغيره لمن يُعَذَّبُ الله في ذلك الوقت، أو لغيره ممن يُنْزِلُ الله به ذلك، كما أن تعذيب الله لمن عذبه بالريح الشديدة الباردة كقوم عاد كانت في الوقت المناسب، وهو آخر الشتاء، كما قد ذكر ذلك أهل التفسير وقصص الأنبياء؛ وكان النبي ﷺ إذا رأى مَخِيلَةً - وهو السحاب الذي يُخَالُ فيه المطر - أقبل وأدبر، وتغيّر وجهه، فقالت له عائشة: إن الناس إذ رأوا مَخِيلَةً استبشروا؟ فقال: «يا عائشة! وما يؤمنني؟ قد رأى قوم عاد العذاب عارضاً مستقبلاً أوديتهم فقالوا: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]. قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> [الأحقاف: ٢٤] وكذلك الأوقات التي يُنْزِلُ الله فيها الرحمة، كالعشر الآخرة من رمضان، والأول من ذي الحجة، وكجوف الليل؛ وغير ذلك هي أوقات محدودة لا تتقدم ولا تتأخر وينزل فيها من الرحمة ما لا ينزل في غيرها.

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٩)، ومسلم (٨٩٩) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

وقد جاء في بعض طرق أحاديث الكسوف ما رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> وغيره في قوله ﷺ: «إنهما لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته، ولكن الله إذا تجلّى لشيء من خلقه خشع له» وقد طعن في هذا الحديث أبو حامد ونحوه، وردوا ذلك؛ لا من جهة علم الحديث؛ فإنهم قليلو المعرفة به كما كان أبو حامد يقول عن نفسه: أنا مزجي البضاعة في علم الحديث، ولكن من جهة كونهم اعتقدوا أن سبب الكسوف إذا كان - مثلاً - كون القمر إذا حاذها منع نورها أن يصل إلى الأرض لم يجز أن يعلل ذلك بالتجلي. والتجلي المذكور لا ينافي السبب المذكور؛ فإن خشوع الشمس والقمر لله في هذا الوقت إذا حصل لنوره ما يحصل من انقطاع يرفع تأثيره عن الأرض؛ وحيل بينه وبين محل سلطانه وموضع انتشاره وتأثيره، فإن الملك المتصرف في مكان بعيد لو منع ذلك لذل لذلك. اهـ.

وقال أيضاً بعد ذكره لحديث: «يُخَوِّفُ بهما عباده»<sup>(٢)</sup>.

وهذا بيان منه ﷺ أنهما سبب لتزول عذاب الناس، فإن الله إنما يخوف عباده بما يخافونه إذا عصوه، وعصوا رسله، وإنما يخاف الناس مما يضربهم، فلولا إمكان حصول الضرر بالناس عند الخسوف ما كان ذلك تخويفاً، قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصَرَةً فَظَلَمُوا بِهَا، وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً﴾ [الإسراء: ٥٩]، وأمر النبي ﷺ بما يُزِيلُ الخوف. أمر بالصلاة والدعاء، والاستغفار، والصدقة، والعق، حتى يُكشَفَ ما بالناس، وصلى بالمسلمين في الكسوف صلاةً طويلة<sup>(٣)</sup> اهـ.

فائدة لغوية: قال النووي: قال أهل اللغة: يقال أشرقت الشمس إذا أضاءت وشرقت طلعت<sup>(٤)</sup> اهـ.

(١) في «سننه» (١٢٦٢).

(٢) سلف تعليق (١) / ص ٤٦٠.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٦٧/٢، ٦٨، و«الإنصاف» ٤٤١/٢، و«المبدع» ١٩٥/٢، و«المغني» ٣٢١/٣، ٣٢٢، و«المجموع شرح المذهب» ٥٠/٥، ٥١، و«مجموع الفتاوى» ١٧٤/٣٥ - ١٧٧ و ٢٤/٢٥٨، ٢٥٩، و«المطلع» ص ١٠٩، و«الصحاح» ١٣٥٠/٤، ١٤٢١.

(٤) «المجموع شرح المذهب» ٤٨٨/٣.

فائدة: قال ابن القيم: فَرَّقَ الفقهاء بين صلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء بأن هذه صلاة رَهْبَةٍ وهذه صلاة رَغْبَةٍ اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «يُسَنُّ (و) فِعْلُهَا. وَسُنَّ (خ) سَفَرًا (ء) وَحَضْرًا (ء)».

ش: وصلاة الكسوف سُنَّةٌ مؤكدة على الصحيح من المذهب، لأن النبي ﷺ فعلها وأمر بها، وحكاها ابن هبيرة والنووي إجماعاً. لما تقدم، وأشار المؤلف إلى اتفاق الأئمة على ذلك.

وقال أبو بكر في «الشافعي» هي واجبة على الإمام والناس وأنها ليست بفرض. قال ابن رجب: ولعلَّه أراد أنها فرض كفاية اهـ. وصرَّح أبو عوانة في «صحيحه» بوجوبها، ونُقِلَ عن أبي حنيفة أنه أوجبها.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: وقال بعض العلماء بوجوب صلاة الكسوف؛ لأن النبي ﷺ فعلها وأمر الناس بها اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح الأول، والله أعلم.

مسألة: حضراً وسفراً حتى للنساء.

الدليل: أن عائشة وأسماء صَلَّتا مع النبي ﷺ. رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

قال في «المبدع»: وإن حَضَرَها غير ذوي الهيئات مع الرجال فحسن.

وللصبيان حضورها. واستَحَبَّه ابن حامد لهم ولعجائز. كجمعة وعيد. اهـ.

مسألة: ووقتها: من حين الكسوف إلى حين التَّجَلِّي.

الدليل: قوله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى يَنْجَلِيَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «إعلام الموقعين» ٣٩٢/٢.

(٢) في «صحيحه» (١٨٤)، ومسلم (٩٠٥).

(٣) انظر ما سلف ص ٤٥٨ / تعليق (١)، وص ٤٦٠ / تعليق (١).

قال ابن تيمية: والكسوف يطول زمانه تارة ويقصر أخرى بحسب ما يكسف منها، فقد تكسف كلها، وقد يكسف نصفها، أو ثلثها، فإذا عظم الكسوف طَوَّل الصلاة حتى يقرأ بالبقرة ونحوها في أول ركعة، وبعد الركوع الثاني يقرأ بدون ذلك اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «ويُفَضَّلُ (و) جماعة».

ش: تُفَعَّلُ جماعة وهو أفضل، وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك. قال الشوكاني: وقد ذهب مالك والشافعي، وأحمد وجمهور العلماء إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تُسَنُّ الجماعة فيهما. اهـ.

الدليل: قول عائشة: خرج النبي ﷺ إلى المسجد. فقام وكبر وصف الناس وراءه، متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك وأبو حنيفة: يُصَلَّى لخسوف القمر فرادى كما تقدم.

وقال أبو يوسف ومحمد: بل الجماعة شرط فيهما.

وتُفَعَّلُ فرادى، هذا المذهب، وبه قال مالك والشافعي.

التعليل: لأنها نافلة، ليس من شرطها الاستيطان، فلم تُشترط لها الجماعة كالنوافل.

وحكي عن الثوري أنه قال: إِنْ صَلَّاهَا الإمام صَلَّوْهَا معه وإلا فلا تُصَلُّوا.

مسألة: وَيُسَنُّ أَيْضاً ذِكْرُ اللَّهِ والدعاء والاستغفار والتكبير والصدقة والعتق والتقرب إلى الله تعالى بما استطاع من القرب.

(١) انظر «كشف القناع» ٦٨/٢، و«الإنصاف» ٤٤٣/٢، و«المبدع» ١٩٦/٢، و«المغني» ٣٣٠/٣،

و«المجموع شرح المذهب» ٥١/٥، و«مجموع الفتاوى» ٢٤٠/٢٤، و«المختارات الجليلة»

ص ٧٣، و«سبل السلام» ١٢٩/٢، و«الإفصاح» ١٧٨/١.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٤) و(١٠٤٦)، ومسلم (٩٠٥).

الدليل: قوله ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا»<sup>(١)</sup>  
الحديث متفق عليه.

وفي خبر أبي موسى: «فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ» أخرجه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أسماء: «إِنْ كُنَّا لَنُؤْمِرُ بِالْعَتَقِ فِي الْكُسُوفِ»<sup>(٣)</sup>. وقيد العتق في «المستوعب»  
بالقادر، قال في «المبدع»: وهو الظاهر. وليجوز فضيلة ذلك، ويكون عاملاً  
بمقتضى التخويف.

مسألة: وَيُسَنُّ الْغُسْلُ لصلَاةِ الْكُسُوفِ. وتقدم في الأغسال المستحبة في آخر  
باب الغسل<sup>(٤)</sup>.

نص: «وَيُسَنُّ (و) فِي الْجَامِعِ».

ش: وفعلها جماعة في المسجد الذي تُقام فيه الجمعة أفضل على الصحيح من  
المذهب، وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك.

الدليل: حديث عائشة المتقدم<sup>(٥)</sup> وغيره.

التعليل: لَأَن وَقْتَ الْكُسُوفِ يَضِيقُ فَلَوْ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى احْتَمَلَ التَّجَلِّي قَبْلَ  
فِعْلِهَا.

وعن أحمد: تُفْعَلُ فِي الْمُصَلَّى<sup>(٦)</sup>.

قلت: والراجع الأول، والله أعلم.

نص: «وَلَا يُعْتَبَرُ (و د) إِذْنُ الْإِمَامِ لَهَا وَلِلْإِسْتِسْقَاءِ».

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١).

(٢) سلف تعليق (١) / ص ٤٦٠.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٥٤).

(٤) ٣٠٠/٢.

(٥) تقدم في الصفحة السابقة.

(٦) انظر «كشف القناع» ٦٨/٢، و«الإنصاف» ٤٤٢/٢، و«المبدع» ١٩٦/٢، و«المغني»

٣٢٢/٣، ٣٢٩، و«المجموع شرح المذهب» ٥١/٥، و«نيل الأوطار» ٣٧٩/٣،

و«الإفصاح» ١٧٩/١، و«المستوعب» ٧٨/٣.

ش: ولا يُشترطُ لها إذنُ الإمامِ ، ولا الاستسقاء .

الدليل: قولُ النبي ﷺ: «فإذا رأيتموها فصلُّوا» .

التعليل: لأنها نافلةٌ أشبهتْ سائرَ النوافلِ .

وعن أحمد: يُشترطُ .

وكذا لا يُشترطُ الإذنُ في صلاتيهما مُنفرداً .

التعليل: لأنَّ كلاً منهما نافلةٌ، وليس إذنُهُ شرطاً في نافلةٍ . وكالجمعةِ وأولى<sup>(١)</sup> .

نص: «ولا نَشْرَعُ (وهـ) لها خُطبةٌ» .

ش: ولا خطبةٌ لها، وهو المذهبُ، وبه قال مالكٌ، وأصحابُ الرأي .

الدليل: أن النبي ﷺ أمر بالصلاة دون الخطبة . وإنما خطب النبي ﷺ بعد الصلاة لِيُعَلِّمَهُمْ حُكْمَهَا . وهذا مُختصٌّ به . وليس في الخبرِ ما يدلُّ على أنه خطب كخطبتي الجمعة .

وأجاب بعضهم بأنه ﷺ لم يقصدُ لها الخطبةَ بخصوصِها وإنما أرادَ أن يُبينَ لهم الردَّ على من يعتقدُ أن الكسوفَ لموتٌ لبعضِ الناسِ . قال الشوكاني: وتعقبَ بما في الأحاديثِ الصحيحةِ من التصريحِ بها، وحكايةِ شرائطِها من الحمدِ والثناءِ وغيرِ ذلك مما تَضَمَّنَتْهُ الأحاديثُ، فلم يقتصرْ على الإعلامِ بسببِ الكسوفِ، والأصلُ مشروعيةُ الاتباعِ، والخصائصُ لا تثبتُ إلا بدليلٍ اهـ .

وقال الصنعاني: مُتَعَقَّبُ بأن رواية البخاري: «فحمد الله وأثنى عليه» وفي رواية: «شهد أنه عبده ورسوله» وفي رواية للبخاري: «أنه ذكرَ أحوالَ الجنةِ والنارِ وغيرِ ذلك» وهذه مقاصدُ الخطبةِ، وفي لفظ مسلم من حديث فاطمة عن أسماء قالت: فخطب رسولُ الله ﷺ الناسَ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعدُ ما من

(١) انظر «كشف القناع» ٦٩/٢، و«الإنصاف» ٤٤٢/٢، و«المغني» ٣٢٢/٣ .

شيء لم أكن أريته إلا وقد أريته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، وإنه قد أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور قريباً أو مثل فتنة المسيح الدجال - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيؤتى أحدكم فيقال: ما علمك بهذا الرجل، فأما المؤمن أو المؤمنة - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأطعنا ثلاث مرات، ثم يقال: نعم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فممن صالحاً وفي مسلم رواية أخرى في الخطبة بالفاظ فيها زيادة. اهـ.

وعن أحمد: يُشرع بعد صلاتها خطبتان. سواء تجلّى الكسوف أو لا. اختارها ابن حامد والقاضي، وقال الشافعي: يخطب كخطبتي الجمعة، وممن قال باستحباب خطبتين بعد صلاة الكسوف جمهور السلف.

وقيل: يخطب خطبة واحدة من غير جلوس. واختار الشوكاني استحباب الخطبة.

دليل من قال بمشروعية الخطبة: ما روت عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ أنصرف وقد انجلت الشمس، فخطب الناس، وحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتُ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ، وَكَبِّرُوا، وَصَلُّوا، وَتَصَدَّقُوا» ثم قال: «يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ: أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِي أَمَّتُهُ، يَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً». متفق عليه (١)(٢).

نص: «وإن تجلّى الكسوف قبل الصلاة لم يُصل (و)».

ش: وإن تجلّى الكسوف قبل الصلاة، لم يُصل. باتفاق الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: قوله ﷺ: «إذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة» فجعله غاية للصلاة. والمقصود منها زوال العارض وإعادة النعمة بنورهما، وقد حصل، وروى جابر أن

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١).

(٢) انظر «كشف القناع» ٦٩/٢، و«الإنصاف» ٤٤٨/٢، و«المغني» ٣٢٨/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٥٨/٥، و«نيل الأوطار» ٣٧١/٣، و«سبل السلام» ١٣٤/٢.

النبي ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى تَنْجَلِيَ» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.  
 وإن خَفَّ قَبْلَهَا شَرَعٌ وَأَوْجَزَ، أَوْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسْفَةً أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ لَمْ يُصَلِّ، لِأَنَّهُ ذَهَبَ وَقْتُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا.  
 وقيل: إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا قَلْنَا: إِنَّهَا تُفْعَلُ فِي وَقْتِ نَهْيٍ. اخْتَارَهُ الْمَجْدُ.  
 مسألة: إِنْ غَابَ الْقَمَرُ خَاسِفًا لَيْلًا فَلَا شَهْرٌ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُصَلِّي لَهُ. قاله في «الفروع».

وقيل: لَا يُصَلِّي لَهُ.

مسألة: وَإِنْ اسْتَتَرَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِالسَّحَابِ وَهُمَا مِنْكَسِفَانِ صَلَّيْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْكَسُوفِ.

مسألة: وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الْمُنْجِمِينَ فِي كُسُوفٍ وَلَا غَيْرِهِ مِمَّا يَخْبُرُونَ بِهِ. وَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، لِأَنَّهُ مِنَ الرَّجْمِ بِالْغَيْبِ، فَلَا يَجُوزُ تَصْدِيقُهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَخْبَارِهِمْ عَنِ الْمَغْنِيَّاتِ.

الدليل: حَدِيثُ «مَنْ أَتَى عَرَافًا»<sup>(٢)(٣)</sup>.

وقال ابن تيمية: الْخُسُوفُ وَالْكَسُوفُ لهُمَا أَوْقَاتٌ مُقَدَّرَةٌ كَمَا لَطُلُوعِ الْهَيْلَالِ وَقْتُ مُقَدَّرٌ، وَذَلِكَ مَا أَجْرَى اللَّهُ عَادَتَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ وَسَائِرِ مَا يَتَّبِعُ جَرِيَانَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ. اهـ.

وقال ابن تيمية أيضاً: وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَنَافِي لَكُونَ الْكَسُوفِ لَهُ وَقْتُ مُحَدَّدٌ يَكُونُ فِيهِ، حَيْثُ لَا يَكُونُ كُسُوفُ الشَّمْسِ إِلَّا فِي آخِرِ الشَّهْرِ لَيْلَةَ السَّرَارِ،

(١) في «صحيحه» (٩٠٤).

(٢) انظر «كشاف القناع» ٧١/٢، و«الإنصاف» ٤٤٦/٢، و«المغني» ٣/٣٣٠.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣٠) من حديث صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ، فذكره.



ولا يكون خسوف القمر إلا في وسط الشهر وليالي الأبدار. ومن ادعى خلاف ذلك من المتفقهة أو العامة فلعدم علمه بالحساب، ولهذا يمكن المعرفة بما مضى من الكسوف وما يُستقبل كما يمكن المعرفة بما مضى من الأهلة وما يستقبل؛ إذ كل ذلك بحساب، كما قال تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حِسَابًا﴾ [الأنعام: ٩٦] وقال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحَسَابٍ﴾ [الرحمن: ٥] وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥] وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجِ﴾ [البقرة: ١٨٩].

ومن هنا صار بعض العامة إذا رأى المُنَجِّم قد أصاب في خبره عن الكسوف المستقبل يظن أن خبره عن الحوادث من هذا النوع؛ فإن هذا جهل، إذ الخبر الأول بمنزلة إخباره بأن الهلال يطلع؛ إما ليلة الثلاثين، وإما ليلة إحدى وثلاثين، فإن هذا أمر أجرى الله به العادة لا يخرم أبداً؛ وبمنزلة خبره أن الشمس تغرب آخر النهار وأمثال ذلك. فمن عرف منزلة الشمس والقمر ومجاريهما علم ذلك، وإن كان ذلك علماً قليلاً المنفعة. اهـ.

وقال: وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب بل مثل العلم بأوقات الفصول. اهـ.

وقال: وأما تصديق المخبر بذلك وتكذيبه فلا يجوز أن يُصدق إلا أن يُعلم صدقه، ولا يكذب إلا أن يُعلم كذبه، كما قال النبي ﷺ: «إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ، وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ فَإِذَا أَنْ يَحْدِثُوكُمْ بِحَقٍّ فَتَكْذِبُوهُمْ، وَإِذَا أَنْ يَحْدِثُوكُمْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوهُمْ»<sup>(١)</sup>.

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ١٣٦/٤، وأبو داود (٣٦٤٤)، وصححه ابن حبان (٦٢٥٧)، من حديث أبي نملة، رضي الله عنه.

وله شاهد عند البخاري (٤٤٨٥) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

والعلمُ بوقتِ الكسوفِ والخسوفِ وإنْ كان ممكناً، لكنَّ هذا المخبرَ المعينَ قد يكونُ عالماً بذلك، وقد لا يكونُ، وقد يكونُ ثقةً في خبره، وقد لا يكونُ. وخبرُ المجهولِ الذي لا يُوثقُ بعلمه وصدقه ولا يُعرفُ كذبُه موقوفٌ. ولو أخبرَ مخبرٌ بوقتِ الصلاةِ وهو مجهولٌ لم يُقبلَ خبرُه، ولكن إذا تواطأ خبرُ أهلِ الحسابِ على ذلك فلا يكادون يُخطئون، ومع هذا فلا يترتبُ على خبرهم علمٌ شرعيٌّ، فإنَّ صلاةَ الكسوفِ والخسوفِ لا تُصلى إلا إذا شاهدنا ذلك. وإذا جَوَّزَ الإنسانُ صدقَ المخبرِ بذلك أو غلبَ على ظنه فنوى أن يُصليَ الكسوفَ والخسوفَ عند ذلك، واستعدَّ في ذلك الوقتِ لرؤية ذلك كان هذا حثاً من بابِ المسارعةِ إلى طاعةِ الله تعالى وعبادته اهـ.

وقال ابن هبيرة: ما يدعيه المنجمون من أنَّهم يعرفون ذلك قبل كونه، من طريق الحسابِ فلا يختصُّ بهم دونَ غيرهم ممن يحسبُ الحسابَ، بل هو مما إذا حسبه الحاسبُ عرفه، وليس مما يدلُّ على أنَّهم يتخصصون فيه بما يجعلونه حجةً في دعواهم علم الغيب، مما تفرد الله سبحانه بعلمه، فإنه لا دلالةَ لهم على ذلك ولا فيما تعلقوا به من هذا الاحتجاجِ على ما أرهَجُوا به، انتهى.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: الكسوفُ يدركُ بالحسابِ إلا أنه لا يُجزمُ بقولهم، فلا يُصدَّقون ولا يُكذَّبون؛ لأنه أمرٌ حسابي قد يُصيبون وقد يُخطئون كأخبارِ بني إسرائيل اهـ مختصراً<sup>(١)</sup>.

مسألة: قال علماء الفلك: الكواكبُ، ومنها الشمسُ والقمرُ، بعضُهما أبعدُ عنا من بعضٍ، فيمرُّ كوكبٌ منها أمامَ كوكبٍ أبعدَ منه، فيحجبُ الأدنى منهما الأعلى عن نظرنا، فيحصلُ كسوفُ الكوكبِ الأعلى.

فإذا اتفقَ مرورُ القمرِ بيننا وبين الشمسِ، حصلَ كسوفُ الشمسِ. لكنْ إنْ

(١) «مجموع الفتاوى» ٢٤/٢٥٤، ٢٥٨ و ٣٥/١٧٥، و«حاشية العنقري» ١/٣١٤، ٣١٥، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/١٢٨.

حال القمر بيننا وبين الشمس تماماً، حصل الكسوف الكلي، لأنه غطى عنا وجه الشمس كله. فإن لم تكن مقابلة القمر للشمس كاملة بالنسبة لمركزنا، صار كسوفاً جزئياً. أما خسوف القمر، فهو احتجاب ضوئه عندما تُلقي عليه الشمس ظلها، أثناء وجود الأرض بين الشمس والقمر. ولا تكون هذه الظاهرة إلا عندما يكون القمر بداراً كاملاً، ويكون الخسوف كلياً، عندما يكون القمر في مخروط ظل الأرض. ويكون الخسوف جزئياً، إذا كان جزء من القمر في مخروط ظل الأرض. اهـ.

مسألة: قال علماء الفلك: علم النجوم قسمان: مُحَرَّم وجائز، فأما المحرم: فهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية؛ فقد قال ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ شَعْبَةً مِنَ النُّجُومِ، فَقَدْ اقْتَبَسَ شَعْبَةً مِنَ السُّحْرِ». رواه أحمد وأبو داود<sup>(١)</sup>.

وأما الجائز: فعلم منازل الشمس والقمر وغيرها وتنقلاتها، لمعرفة الأوقات، والفصول، والجهات. فهذا مشروع، لأنه وسيلة إلى مصالح الدين والدنيا. ولقد اخترع له في هذه الأزمنة، آلات حاسبة، ومراصد دقيقة، ومنظارات مقربة. فهذا علم نافع ومفيد. قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥]<sup>(٢)</sup>.

مسألة: وإن فاتت الصلاة لم تُقَضَّ.

الدليل: قوله ﷺ: «فَصَلُُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ» ولم يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ فَعَلَهَا بَعْدَ التَّجَلِّي. ولا أمر بها. ولأن المقصود عود ما ذهب من النور. وقد عاد كاملاً. ولأنها سنة غير راتبة ولا تابعة لفرض فلم تُقَضَّ.

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد (٢٠٠٠) و(٢٨٤٠)، وأبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦) من

حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) «نيل المآرب» ١/٢٤٦، ٢٤٧.

ومثلها صلاة الاستسقاء وتحية المسجد وسجود الشكر فلا تعاد، لفوات محلها.

مسألة: وينادي لها: الصلاة جامعة. ندباً على الصحيح من المذهب.

الدليل: ما روى عبد الله بن عمرو قال: لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ نودي بالصلاة جامعة. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

والأول منصوب على الإغراء، والثاني على الحال. وفي «الرعاية»: برفعهما ونصبهما. وتقدم. قال القاضي عياض: الصلاة جامعة أي ذات جماعة أو جامعة الناس اهـ.

ويجزى قول: الصلاة فقط، لحصول المقصود.

وعن أحمد: لا ينادى لها، وقال القاضي وابن الزاغوني: هو فرض كفاية كالأذان.

ولا يُسن لها أذان ولا إقامة؛ لأن النبي ﷺ صلاها بغير أذان ولا إقامة، ولأنها من غير الصلوات الخمس فأشبهت سائر النوافل<sup>(٢)</sup>.

نص: «وإن تجلّى فيها يخففها (و)».

ش: وإن تجلّى الكسوف فيها أتمّها خفيفة على صفتها وهو المذهب، وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك.

الدليل: قوله ﷺ في حديث أبي مسعود: «فصلّوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم» متفق عليه<sup>(٣)</sup>، ولأن المقصود التجلي وقد حصل.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٥)، ومسلم (٩١٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما.

(٢) انظر «كشف القناع» ٦٩/٢، و«الإنصاف» ٤٤٢/٢، و«المغني» ٣٢٣/٣، و«المطلع» ص ١٠٩.

(٣) سلف ص ٤٥٩ / تعليق (١).

ولا يقطعها لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] وشرع تخفيفها لزوال السبب.

وقيل: يتمها كالنافلة إن تجلّى قبل الركوع الأول أو فيه، وإلا أتمّها على صفتها لتأكيدا بخصائصها.

وقيل: يقتصر على ما قد فعل.

مسألة: وإن شك في التجلي لنحو غيم أتمّها من غير تخفيف، لأن الأصل عدمه فيعمل بالأصل في بقاء الكسوف، ويعمل بالأصل في وجوده إذا شك فيه فلا يصلي، لأن الأصل عدمه.

مسألة: وإن تجلّى السحاب عن بعض الشمس وكذا القمر فأوّه صافياً لا كسوف عليه، صلوا صلاة الكسوف، لأن الباقي لا يعلم حاله، والأصل بقاؤه.

وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر: وقتها إلى حين التجلي التام ولا عبرة بزيادة التجلي مع بقاء الكسوف، وعلى ذلك المالكية، والشافعية، والحنابلة اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «ولا تُعاد».

ش: ولا تُعاد إن صليت ولم ينجل الكسوف على الصحيح من المذهب، قال في «الفروع»: وفقاً اهـ.

الدليل: لأن الصحيح عنه ﷺ أنه لم يزد على ركعتين. قاله في «المغني» و«الشرح». بل يذكر الله ويدعوه ويستغفره حتى ينجلي.

التعليل: لأنه كسوف واحد، فلا تتعدّد الصلاة له، كغيره من الأسباب.

وقال ابن حامد: يصلي ركعتين ركعتين حتى ينجلي لفعله عليه السلام، رواه

(١) انظر «كشف القناع» ٧٠/٢، ٧١، و«الإبصار» ٤٤٥/٢، و«الدرر السنية» ٢٤١/٣، و«نيل الأوطار» ٣٨٠/٣.

أبو داود عن النعمان بن بشير<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: وأما ما وقع عند النسائي من حديث النعمان بن بشير قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت<sup>(٢)</sup>. فقال في «الفتح»: إن كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى قوله: «ركعتين»: أي: ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة في حديث الحسن. ويحتمل أن يكون السؤال بالإشارة فلا يلزم التكرار. وقد أخرج عبدالرزاق<sup>(٣)</sup> بإسناد صحيح عن أبي قلابة: أنه ﷺ كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت. فتعين الاحتمال المذكور، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال<sup>(٤)</sup>. اهـ.

الترجيح:

قلت: والصحيح القول الأول، والله أعلم.

نص: «ويُصَلِّي (و) ركعتين يقرأ فيهما جهراً. وشرع (خ) جهراً في كسوف الشمس، فيقرأ (و) بالفاتحة وسورة طويلة».

ش: ثم يصلي ركعتين يقرأ في الأولى بعد الاستفتاح والتعوذ والبسملة الفاتحة، قال النووي: باتفاق العلماء اهـ ثم البقرة أو قدرها. ذكره جماعة منهم الموفق والشارح. واقتصر في «المقنع» و«المنتهى» وغيرهما على قوله: سورة طويلة وكذا المؤلف. قال في «المبدع» وغيره: من غير تعيين، وبهذا قال مالك والشافعي.

قال في «الإنصاف»: قلت: الذي يظهر أن مرادهم إذا امتد الكسوف. أما إذا كان الكسوف يسيراً فإنه يقرأ على قدره اهـ.

(١) هو في «سنن أبي داود» (١١٩٣).

(٢) عزو هذا اللفظ من حديث النعمان إلى النسائي خطأ وقع فيه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٥٢٧/٢، وتبعه عليه الشوكاني، والصواب أن هذا الحرف من حديث النعمان عند أبي داود (١١٩٣)، وهو عند النسائي ١٤٤/٣-١٤٥، من حديث قبيصة بن مخارق الهلالي، رضي الله عنه.

(٣) في «مصنفه» (٤٩٤٤).

(٤) انظر «كشاف القناع» ٦٩/٢، و«الإنصاف» ٤٤٦/٢، ٤٤٧، و«المبدع» ١٩٨/٢، و«المغني» ٣٣١/٣، و«حاشية العنقري» ٣١٢/١، و«نيل الأوطار» ٣٨١/٣، و«فتح الباري» ٥٢٧/٢، و«الفروع» ١٥٢/٢، و«الشرح الكبير» ٥١٨/١.

الدليل: حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة. متفق عليه<sup>(١)</sup>. وفي حديث لعائشة: حرّرتُ قراءة رسول الله ﷺ فرأيتُ أنه قرأ في الركعة الأولى سورة البقرة وفي الثانية سورة آل عمران<sup>(٢)</sup>.

مسألة: ومهما قرأ به جاز سواء كانت القراءة طويلة أو قصيرة. وقد روي عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يُصلي في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات وأربع سجعات، وقرأ في الأولى بالعنكبوت والروم وفي الثانية بـ﴿يس﴾. أخرجه الدارقطني<sup>(٣)</sup>. قال الشوكاني: لم يرد تعيين ما قرأ به ﷺ إلا في حديث عائشة اهـ.

مسألة: يقرأ جهراً ولو في كسوف الشمس، هذا المذهب. والجهراً في كسوف الشمس من المفردات.

قال ابن المنذر: وروينا ذلك عن علي بن أبي طالب، وعبدالله بن يزيد الخطمي الصحابي، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وبه قال أحمد، وإسحاق، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن في رواية، وداود اهـ. واختاره هو وابن تيمية، وابن خزيمة، وابن العربي، وابن القيم.

الدليل: قول عائشة: إن النبي ﷺ جهّر في صلاة الخسوف بقراءته، فصلّى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات، متفق عليه<sup>(٤)</sup>. وفي لفظ: صلى صلاة الكسوف فجهّر بالقراءة فيها. صححه الترمذي<sup>(٥)</sup>. قال البخاري: حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة اهـ، وقال ابن تيمية: والجهر أصح اهـ.

(١) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (١١٨٧) وإسناده حسن.

(٣) في «سننه» ٦٤/٢، وفيه ضعف.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (٩٠١) (٥).

(٥) في «الجامع» (٥٦٣)، وقال: حديث حسن صحيح.

التعليل: لأنها نافلة شُرِعَتْ لها الجماعة فكان من سُنَنِها الجهرُ كصلاة الاستسقاء والعِيدِ والتراويح .

وعن أحمد: لا يجهرُ فيها بالقراءة . اختاره الجوزجاني .

وقال مالك والشافعي: لا يُجهرُ في كسوفِ الشمسِ ويُجهرُ في خسوفِ القمرِ، ووافقهم أبو حنيفة، وبه قال الليث، وجمهورُ الفقهاء .

الدليل: قول عائشة: حَزَرْتُ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . ولو جهرَ بالقراءة لم تَحْتَجِ إلى الظنِّ والتخمين . كذلك قال ابن عباس: قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

ورُوي عن سمرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خُسُوفِ الشَّمْسِ فَلَمْ أَسْمَعْ لَهُ صَوْتًا . قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup> . وصححه النووي .

التعليل: لأنها صلاة نهارٍ فلم يجهرُ فيها كالظهر .

قال الموفق: فَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: حَزَرْتُ قِرَاءَتَهُ . ففي إسناده مقال؛ لأنه من رواية ابن إسحاق . ويَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ سَمِعَتْ صَوْتَهُ وَلَمْ تَفْهَمْ لِلْبُعْدِ، أَوْ قَرَأَ مِنْ غَيْرِ أَوَّلِ الْقُرْآنِ بِقَدْرِ الْبَقَرَةِ . ثم حديثنا صحيحٌ صريحٌ، فكيف يُعارضُ بمثلِ هذا! وحديثُ سمرةَ يجوزُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ لِبُعْدِهِ؛ فَإِنْ فِي حَدِيثِهِ: دُفِعْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَهُوَ بَأَزَرٍ . يعني مُغْتَصًا بِالزَّحَامِ . قَالَه الْخَطَّابِيُّ . وَمَنْ هَذَا حَالُهُ لَا يَصِلُ مَكَانًا يَسْمَعُ مِنْهُ . ثم هذا نَقْيٌ مُحْتَمِلٌ لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ، فكيف يُتْرَكُ مِنْ أَجْلِهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ! وَقِيَاسُهُمْ مُتَّقِضٌ بِالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ، وَقِيَاسُ هَذِهِ الصَّلَاةِ عَلَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الظُّهْرِ؛ لِبُعْدِهَا مِنْهَا، وَشَبَّهَهَا بِهِذِهِ . اهـ .

وقال ابن القيم في الرد على حديث ابن عباس: وهذا يَحْتَمِلُ وجوهاً:

---

(١) أخرجه أحمد ١٩/٥، والترمذي (٥٦٢)، وابن ماجه (١٢٦٤)، والنسائي ١٤٨/٣، وابن حبان (٢٨٥١) .



أحدها: أنه لم يجهر.

الثاني: أنه جَهَرَ ولم يسمعه ابن عباس.

الثالث: أنه سمع ولم يحفظ ما قرأ به فَقَدَرَهُ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ فإن ابن عباس لم يجمع القرآن في حياة النبي ﷺ وإنما جمعه بعده.

الرابع: أن يكون نسي ما قرأ به وحفظ قَدَرَ قراءته، فَقَدَرَهَا بِالْبَقَرَةِ، ونحن نرى الرجل يَنْسَى ما قرأ به الإمام في صلاة يومه، فكيف يُقَدِّمُ هذا اللفظ المَجْمُلُ على الصريح المُحْكَم الذي لا يَحْتَمِلُ إلا وجهاً واحداً؟ اهـ.

وعن أحمد: لا بأس بالجهر. وقال الطبري: يُخَيَّرُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ (١).

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، وهو أنه يجهر ولو في كسوف الشمس، والله أعلم.

نص: «ثم يركعُ (و)، ثُمَّ يَقُومُ (و) فيقرأ (و) الفاتحة وسورة دون الأولى، ولا يسجدُ (و)، ثُمَّ يركعُ (و) دون الأولى، ثم يرفعُ (و)، ثُمَّ يَسْجُدُ (و) سجدةً، وشُرعَ (خ) تطويلهما. ولا يطيلُ (و) اعتدال الركوع».

ش: ثم يركع ركوعاً طويلاً فيُسَبِّحُ من غير تقدير.

وقال جماعة، منهم القاضي وصاحب «التلخيص» والموفق، والشارح، وغيره: نحو مائة آية.

وقال ابن أبي موسى: بقدر معظم القراءة. وقيل: نصفها. وقيل: بقدر ما قرأ. قال الحافظ: ولم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله ﷺ فيه إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه، وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرهما. اهـ.

مسألة: ثم يرفع من ركوعه، فيُسَمِّعُ، أي يقول: سمع الله لمن حمده في

---

(١) انظر «كشف القناع» ٦٩/٢، و«الإنصاف» ٤٤٢/٢، ٤٤٣، و«المغني» ٣/٣٢٣، ٣٢٨، و«المجموع شرح المذهب» ٥٣/٥، ٥٧، و«الاختيارات» ص ١٥٣، و«نيل الأوطار» ٣/٣٧٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/٢٦١، و«إعلام الموقعين» ٢/٣٥١، و«سبل السلام» ٢/١٣٢، و«الإفصاح» ١/١٧٨، و«شرح المنتهى» ١/٣١٢، و«الشرح الكبير» ١/٥١٦، و«المقنع مع حاشيته» ١/٢٦٣، و«المبدع» ٢/١٩٦، و«معالم السنن» ٢/٤٣، ٤٤.

رفعه، ويحمدُ في اعتداله: فيقول: ربنا ولك الحمد، كغيرها من الصلوات، ثم يقرأ الفاتحة.

قال الشوكاني: ولا بدَّ من القراءة بالفاتحة في كلِّ ركعة للأدلة الدالة على أنها لا تصحُّ ركعةً بدون فاتحة، قال النووي: واتفق العلماء على أنه يقرأ الفاتحة في القيام الأول من كلِّ ركعة، واختلفوا في القيام الثاني فمذهبنا، ومذهب مالك، وجمهور أصحابه أنها لا تصحُّ الصلاة إلا بقراءتها فيه. وقال محمد بن مسلمة من المالكية: لا تتعين الفاتحة في القيام الثاني اهـ.

ويقرأ سورة دون القراءة الأولى قيل: كمعظمها. وفي «المغني» و«الشرح»: آل عمران، أو قدرها.

وقيل: تكون قراءة الثانية قدر ثلثي قراءة الأولى، وقراءة الثالثة نصف قراءة الأولى، وقراءة الرابعة بقدر ثلثي قراءة الثالثة.

مسألة: ثم يركعُ فيطيلُ الركوعَ، وهو دون الركوع الأول، نسبته إلى القراءة كنسبة الركوع الأول منها، قاله في «المبدع» وغيره وفي «المغني»: بقدر ثلثي ركوعه الأول، وفي «الشرح»: فيسبِّحُ نحواً من سبعين آيةً.

مسألة: ثم يرفعُ من الركوعِ ويسبِّحُ ويحمدُ، ثبَّت ذلك في «الصحيحين» من فعلِ رسولِ الله ﷺ، ولا يطيلُ اعتداله، لعدم ذكره في الروايات، وحكاة القاضي عياض إجماعاً. وإن كان قد وقع في رواية مسلم<sup>(١)</sup> في حديث جابر: أنه أطال ذلك. لكن قال النووي: إنها شاذة فلا يُعملُ بها اهـ. وتأولها عياض بأنه أراد بالإطالة زيادة الطمأنينة اهـ.

مسألة: ثم يسجدُ سجْدَتَيْنِ طويلتين وهو المذهب، ونقله الترمذي عن الشافعي.

---

(١) في «صحيحه» برقم (٩٠٤).

وقيل: يُطِيلُهَا كإِطَالَةِ الرُّكُوعِ .

وقيل: لَا يُطِيلُهَا وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، حَكَاهُ عَنْهُمَا ابْنُ الْمُنْذِرِ.

قال النووي: وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ بِتَطْوِيلِ السُّجُودِ:

فَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَآتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ يَفْعَلُهُ فِي صَلَاتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ عَائِشَةَ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ الْكُسُوفَ قَالَتْ: ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخَرَى مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا فِي الْبُخَارِيِّ: ثُمَّ سَجَدَ سُجُوداً طَوِيلاً. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا فِي الْبُخَارِيِّ<sup>(٣)</sup>: فَسَجَدَ سُجُوداً طَوِيلاً، ثُمَّ قَامَ فَقَامَ قِيَاماً طَوِيلاً، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلاً، إِلَى أَنْ قَالَتْ: ثُمَّ سَجَدَ وَهُوَ دُونَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ. وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا سَجَدَ سُجُوداً قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَرُكُوعُهُ نَحْوُ مَنْ سَجَدَهُ<sup>(٥)</sup>. وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» مِنْ رِوَايَةِ أَسْمَاءَ: ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ. وَذَكَرْتُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ<sup>(٦)</sup>.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَامَ فِي الْكُسُوفِ فَلَمْ يَكُنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٥٩)، وَمُسْلِمٌ (٩١٢).

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٤٤)، وَبَنَحُوهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٩٠١).

(٣) بِرَقْمِ (١٠٤٧).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٥١)، وَمُسْلِمٌ (٩١٠).

(٥) هُوَ فِي «صَحِيحِهِ» بِرَقْمِ (٩٠٤) (١٠).

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٥).

يركع، ثم ركع فلم يكذ يرفع، ثم رفع، فلم يكذ يسجد، ثم سجد فلم يكذ يرفع، ثم رفع فلم يكذ يسجد ثم سجد فلم يكذ يرفع، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك. رواه أبو داود، وفي إسناده عطاء بن السائب وهو مختلف فيه، ورواه ابن خزيمة في «صحيحه»، ورواه الحاكم في «المستدرک» من طريق آخر صحيح. وقال: هو صحيح<sup>(١)</sup>.

وعن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط، ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلاة. رواه أبو داود بإسناد حسن<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وقال ابن تيمية: وأما تطويل السجود فلم يختلف فيه الحديث، لكن في كل حديث زيادة ليست في الآخر، والأحاديث الصحيحة كلها متفقة لا تختلف اهـ. ولا تجوز الزيادة عليهما، لأن السجود الزائد لم يرد في شيء من الأخبار، ولأن السجود متكرراً، بخلاف الركوع فإنه متحد.

مسألة: ولا يطيل الجلوس بينهما لعدم وروده وهو المذهب. وقيل: يطيله. اختاره الأمدي.

قال الشوكاني: ووقع عند مسلم من حديث جابر بلفظ: ثم رفع فأطال ثم سجد<sup>(٣)</sup>. قال النووي: هي رواية شاذة. وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبدالله بن عمرو وفيه: ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع، ثم

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (٦٤٨٣)، وأبو داود (١١٩٤)، والنسائي ١٤٩/٣، وابن خزيمة (١٣٨٩) و(١٣٩٢)، وابن حبان (٢٨٣٨) من حديث عبدالله بن عمر، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) هو في «سنن أبي داود» برقم (١١٨٤)، وفي إسناده ثعلبة بن عباد العبدي، وهو مجهول، لم يرو عنه غير الأسود بن قيس، وذكره ابن المديني في المجاهيل، وكذا قال ابن حزم وابن القطان والذهبي. ولم يوثقه غير ابن حبان.

(٣) سلف ص ٤٧٨ / تعليق (١).

رَفَعَ فَأَطَالَ حَتَّى قِيلَ لَا يَسْجُدُ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ فَجَلَسَ فَأَطَالَ الْجُلُوسَ حَتَّى قِيلَ لَا يَسْجُدُ، ثُمَّ سَجَدَ<sup>(١)</sup>. وَصَحَّحَ الْحَدِيثَ الْحَافِظُ قَالَ: لَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَلَى تَطْوِيلِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ إِلَّا فِي هَذَا. وَقَدْ نَقَلَ الْغَزَالِيُّ الْإِتْفَاقَ عَلَى تَرْكِ إطَالَتِهِ، فَإِنْ أَرَادَ الْإِتْفَاقُ الْمَذْهَبِي فَلَا كَلَامَ، وَإِلَّا فَهُوَ مُحْتَجُّوجٌ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ<sup>(٢)</sup> اهـ.

نص: «ثُمَّ يُصَلِّي (و) الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ، يَكُونُ (و) كُلُّ مَا فِيهَا دُونَ الْأُولَى».

ش: ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَيَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، مِنَ الرُّكُوعَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، لَكِنْ يَكُونُ فَعْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ دُونَ فَعْلِهِ الْأَوَّلِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُهُ فِيهَا.

قال القاضي، وابن عقيل، والمجدد وغيرهم: القراءةُ في كُلِّ قِيَامٍ أَقْصَرُ مما قَبْلَهُ وَكَذَلِكَ التَّسْبِيحُ، قَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»: يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ - بَعْدَ الْفَاتِحَةِ - سُورَةَ النَّسَاءِ أَوْ قَدَرَهَا وَفِي الثَّانِي - بَعْدَ الْفَاتِحَةِ - سُورَةَ الْمَائِدَةِ أَوْ قَدَرَهَا.

وذكر أبو الخطاب وغيره القيامَ الثالثَ أطولَ من الثاني. قيل: بِقَدْرِ النِّصْفِ مما قرأَ أَوْ سَبَّحَ فِي رُكُوعِ الْأُولَى وَقِيَامِهَا.

ومهما قرأَ به من السُّورِ جازاً، لَعَدِمَ تَعْيِينَ الْقِرَاءَةِ، وَتَقَدَّمَ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيَسَلِّمُ.

الدليل: والأصلُ فيه ما رَوَتْ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي خُسُوفِ الشَّمْسِ، فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ قَامَ فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعاً طَوِيلًا أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَمِعَ وَحَمِدَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي

(١) انظر التعليق (١) / ص ٤٨٠.

(٢) انظر «كشف القناع»، ٦٩/٢، ٧٠، و«الإنصاف» ٤٤٣/٢ - ٤٤٥، و«المبدع» ١٩٧/٢، و«المغني»

٣/٣٢٣ - ٣٢٥، و«المجموع شرح المذهب» ٥٥/٥ - ٥٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٤/٢٦١، ٢٦٢، و«نيل الأوطار»

٣/٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٨، و«سبل السلام» ١٣٢/٢، و«الشرح الكبير» ١٦٦/١، و«فتح الباري» ٢/٥٣٠، ٥٣٩.

الركعة الثانية مثل ذلك حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجادات، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: خُسِفَتِ الشمسُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ فقامَ النبي ﷺ قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة<sup>(٢)</sup>. وفي حديث أسماء: ثم سجدَ فأطالَ السجودَ<sup>(٣)</sup>. وروى النسائي عن عائشة: أن النبي ﷺ تَشَهَّدَ ثم سَلَّمَ<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

نص: «وجازت (خ) بكلِّ صفةٍ رُوِيَتْ بثلاثِ (ء) ركوعاتٍ وأربعِ (ء) وخميسِ (ء)».

ش: ويجوزُ فَعُلُ صلاةِ الكسوفِ على كُلِّ صفةٍ وَرَدَتْ عن الشارعِ، إن شاء أتى في كُلِّ ركعةٍ بركوعين كما تقدّم. وهو الأفضل، على الصحيح من المذهب، لأنه أكثرُ في الرواية.

قال ابن تيمية: قد روي في صفةِ صلاةِ الكسوفِ أنواعٌ، لكن الذي استفاضَ عندَ أهلِ العلمِ بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ ورواه البخاري، ومسلم من غير وجهٍ وهو الذي استحبه أكثرُ أهلِ العلمِ كمالك، والشافعي، وأحمد أنه صَلَّى بهم ركعتين في كُلِّ ركعةٍ ركوعان اهـ.

وإن شاء صلاها بثلاثِ ركوعاتٍ في كُلِّ ركعةٍ.

الدليل: ما روى مسلم من حديث جابر: أن النبي ﷺ صَلَّى ستَّ ركعاتٍ بأربعِ سجاداتٍ<sup>(٦)</sup>.

أو أربع ركوعاتٍ في كُلِّ ركعةٍ.

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٧)، ومسلم (٩٠١) (٣) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٥).

(٤) أخرجه النسائي ١٥٠/٣.

(٥) انظر «كشف القناع» ٧٠/٢، و«الإنصاف» ٤٤٥/٢، و«نيل الأوطار» ٣٧٧/٣، و«المستوعب» ٧٤/٣.

(٦) أخرجه مسلم (٩٠٤) (١٠).

الدليل: ما روى ابن عباس: أن النبي ﷺ صَلَّى فِي كَسُوفٍ. قَرَأَ ثَمَّ رُكْعًا، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رُكْعًا، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رُكْعًا، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رُكْعًا، ثُمَّ سَجَدَ. قال: والأخرى مثلها. رواه مسلم، وأبو داود، والنسائي<sup>(١)</sup>. وفي لفظ: صَلَّى النبي ﷺ حِينَ كُسِفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانِي رُكْعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. رواه أحمد، ومسلم، والنسائي. وزاد مسلم: وعن علي مثل ذلك<sup>(٢)</sup>.

وعن أحمد: أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ أَفْضَلُ. أَوْ خَمْسُ رُكْعَاتٍ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

الدليل: ما روى أبو العالية عن أبي بن كعب قال: انكسفت الشمس على عهد النبي ﷺ وأنه صَلَّى بِهِمْ: فَقَرَأَ سُورَةَ مِنَ الطُّوَالِ، ثُمَّ رُكْعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةً مِنَ الطُّوَالِ، وَرُكْعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ كَمَا هُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ يَدْعُو حَتَّى انْجَلَى كَسُوفُهَا. رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد<sup>(٣)</sup>. قال ابن المنذر: وروينا عن علي: أَنَّ الشَّمْسَ انْكَسَفَتْ فَقَامَ عَلِيٌّ فَرُكْعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ قَالَ: مَا صَلَّاهَا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرِي<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أحمد (٣٢٣٦)، ومسلم (٩٠٩)، وأبو داود (١١٨٣)، والترمذي (٥٦٠)، والنسائي ١٢٩/٣ من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أحمد (١٩٧٥)، ومسلم (٩٠٨)، والنسائي ١٢٨/٣، من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أبو داود (١١٨٢)، وعبد الله بن أحمد في «زياداته» على «المسند» ١٣٤/٥. وإسناده ضعيف.

(٤) أخرجه البزار (٦٧٥ و٦٧٦ - كشف)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٩٠٧) عن علي، رضي الله عنه.

قال الهيثمي في «المجمع» ٢٠٧/٢: رواه البزار - وقد تقدم حديث علي من «مسند أحمد» (١٩٧٥) - ورجاله رجال الصحيح.

وقال ابن المنذر ٣٠٣/٥: في إسناده مقال.

والوجه الثاني: لا يجوز أن يُزاد على أربع ركوعات، اختاره الموفق.

واتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء. قال النووي: ويكل نوع قال بعض الصحابة، وحمل بعضهم ذلك على اختلاف حال الكسوف ففي بعض الأوقات تأخر الانجلاء، فزاد في عدد الركوع، وفي بعضها أسرع فاقصر وفي بعضها توسط فتوسط، واعترض عليه بأن تأخر الانجلاء لا يعلم في الركعة الأولى وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء.

وقال بعض السلف: هو محمول على بيان الجواز في جميعها. قال النووي: وهذا أقوى اهـ.

ولا يزيد على خمس ركوعات في كل ركعة.

الدليل: لأنه لم يرد به نص، والقياس لا يقتضيه.

وروي عن ابن عباس أنه صلى ست ركعات وأربع سجدة<sup>(١)</sup>، وكذلك حذيفة<sup>(٢)</sup>، وهذا قول إسحاق، وابن المنذر.

وبعض أهل العلم قالوا: تجوز صلاة الكسوف على كل صفة صح أن النبي ﷺ فعلها، وقد روي عن عائشة وابن عباس: أن النبي ﷺ صلى ست ركعات وأربع سجدة. أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> وروي عنه أنه صلى أربع ركعات، وسجدتين، في كل ركعة. رواه مسلم، والدارقطني<sup>(٤)</sup>، بإسناده عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبي

---

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده» ١/١٦٧، وسعيد بن منصور كما في «الفتح» ٢/٥٤٠، ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٩٠٢) عن سليمان الأحول، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٣٠)، وابن المنذر (٢٩٠٣) عن حذيفة.

(٣) أخرجه مسلم (٩٠١) (٧)، والدارقطني ٢/٦٣، عن عائشة، رضي الله عنها.

وأما حديث ابن عباس فليس هو عند مسلم وانظر التعليق (١).

(٤) أخرجه مسلم (٩٠٢)، والدارقطني ٢/٦٣.



ﷺ. قال ابن المنذر: وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُمَا صَلَّيَا هَذِهِ الصَّلَاةَ. وَحُكِيَ عَنْ إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ: وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يَزِيدُ فِي الرُّكُوعِ إِذَا لَمْ يَرَ الشَّمْسَ قَدْ انْجَلَتْ، فَإِذَا انْجَلَتْ سَجَدَ، فَمِنْ هَاهُنَا صَارَتْ زِيَادَةُ الرُّكْعَاتِ.

#### فرع في مذاهب العلماء في عدد ركوع الكسوف:

قد ذكرنا أن مذهب أحمد أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وركوعان وسجدتان، وبه قال مالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وغيرهم. وحكي عن عثمان ابن عفان، وابن عباس. واختاره ابن تيمية، والصنعاني، والشيخ عبدالرحمن السعدي، والشيخ محمد بن إبراهيم.

وقال النخعي والثوري وأبو حنيفة: هي ركعتان كالجمعة والصبح، وحكى ابن المنذر عن حذيفة، وابن عباس: أنها ركعتان في كل ركعة ثلاث ركوعات. وعن علي رضي الله عنه خمس ركوعات في كل ركعة. وعن إسحاق أنها تجوز ركوعان في كل ركعة وثلاثة وأربعة. لأنه ثبت هذا ولم يثبت عن النبي ﷺ أكثر منه. وقال العلاء بن زياد، لا يزال يركع ويقوم ويراقب الشمس حتى تنجلي. فإذا انجلت سجد ثم صلى ركعة أخرى.

واحتج لأبي حنيفة وموافقيه بحديث قبصة الهلالي الصحابي قال: كُسِفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ فِرْعَاوْنُ يَجْرُ ثَوْبُهُ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِالْمَدِينَةِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَأُطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ ثُمَّ انْصَرَفَ وَانْجَلَتْ. فقال: «إِنَّمَا هَذِهِ الْآيَاتُ يَخَوْفُ اللَّهُ بِهَا، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأَحَدِ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ» قال النووي: رواه أبو داود بإسناد صحيح والحاكم وقال: حديث صحيح<sup>(١)</sup>، وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ عَنْهَا، حَتَّى انْجَلَتْ. رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح أو

(١) أخرجه أحمد ٦٠/٥، وأبو داود (١١٨٥)، والنسائي ١٤٤/٣، وصححه الحاكم ٣٣٣/١ من حديث قبصة الهلالي، رضي الله عنه.

حسن<sup>(١)</sup>. اهـ.

واحتج الأولون بالأحاديث الصحيحة المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما، وأجابوا عن هذين الحديثين بجوابين:

أحدهما: أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواية.

والثاني: أنا نحمل أحاديثنا على الاستحباب، والحديثين على بيان الجواز، زاد ابن القيم وجهاً ثالثاً وهو أن أحاديث تكرار الركوع متضمنة لزيادة فيجب الأخذ بها. اهـ.

قال الموفق: ولنا، أن عبدالله بن عمرو قال في صفة صلاة رسول الله ﷺ في الكسوف: ثم سجد، فلم يكذ يرفع. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. وفي حديث عائشة: ثم رفع، ثم سجد سجوداً طويلاً، ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد سجوداً طويلاً، وهو دون السجود الأول. رواه البخاري<sup>(٣)</sup>. وترك ذكره في حديث لا يمنع مشروعته إذا ثبت عن النبي ﷺ. اهـ.

وقال: فأما أحاديثهم فمتروكة غير معمول بها باتفاقنا، فإنهم قالوا: يُصلى ركعتين. وحديث النعمان فيه أنه يُصلى ركعتين ثم ركعتين، حتى انجلت الشمس، وحديث قبيصة فيه أنه يُصلى كأحد صلاة صليئموها. وأحد الحديثين يخالف الآخر. ثم حديث قبيصة مُرسل. ثم يحتمل أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركوعين، ولو قدّر التعارض لكان الأخذ بأحاديثنا أولى؛ لصحتها وشهرتها، واتفاق الأئمة على صحتها، والأخذ بها، واشتمالها على الزيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، ثم هي نافلة عن العادة، وقد روي عن عروة أنه قيل له: إن أحاك صلى ركعتين. فقال: إنه أخطأ

(١) سلف ص ٤٧٤ / تعليق (١) و (٢).

(٢) سلف ص ٤٨٠ / تعليق (١).

(٣) سلف ص ٤٨٢ / تعليق (١).

وقال ابن تيمية: ومما قد يُسمَّى صحيحاً ما يصححه بعض علماء الحديث، وآخرون يخالفونهم في تصحيحه، فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح، مثل ألفاظ رواها مسلم في «صحيحه» ونأزعه في صحتها غيره من أهل العلم، إما مثله أو دونه أو فوقه، فهذا لا يُجزمُ بصدقه إلا بدليل، مثل: حديث ابن وعله عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا إِيَّاهُ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ هَذَا انفرد به مسلم عن البخاري، وقد ضعفه الإمام أحمد وغيره، وقد رواه مسلم، ومثل ما روى مسلم أن النبي ﷺ صَلَّى الْكُسُوفَ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعَ رُكُوعَاتٍ، انفرد بذلك عن البخاري، فَإِنَّ هَذَا ضَعَّفَهُ حَذَّاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وقالوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ الْكُسُوفَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً يَوْمَ مَاتَ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمَ، وفي نفس هذه الأحاديث التي فيها الصلاة بثلاث ركوعات وأربع ركوعات أنه إنما صَلَّى ذَلِكَ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، ومعلوم أن إبراهيم لم يمت مرتين ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنه صَلَّى الْكُسُوفَ يَوْمَئِذٍ رُكُوعَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، كما روى ذلك عنه عائشة وابن عباس وابن عمرو وغيرهم؛ فلهذا لم يرو البخاري إلا هذه الأحاديث وهو أحذق من مسلم؛ ولهذا ضَعَّفَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ أَحَادِيثَ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ وَلَمْ يَسْتَحْبُوا ذَلِكَ. وهذا أصحُّ الروايتين عن أحمد، وروي عنه أنه كَانَ يُجَوِّزُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ ضَعْفُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ. اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي: والصحيح في صلاة الكسوف حديث عائشة الثابت في «الصحيحين»: أنه صَلَّى فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بَرُكُوعَيْنِ وَسُجُودَيْنِ. وأما ما سواه من الصفات فإنه وهم من بعضهم وإيه كما قاله الأئمة: الإمام أحمد والبخاري وغيرهما اهـ.

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، والدارقطني ٦٢/٢، والبيهقي ٣٢٢/٣.

وانظر «الفتح» ٥٣٤/٢، و«تغليق التعليق» ٣٩٩/٢، ٤٠٠.

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٦)، وابن حبان (١٢٨٧) و(١٢٨٨) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وقال الشوكاني: وحكى النووي عن ابن عبد البر أنه قال: أصح ما في الباب ركوعان، وما خالف ذلك فمعلل أو ضعيف، وكذا قال البيهقي، ونقل صاحب «الهدى» عن الشافعي، وأحمد، والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة، لأن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض. ويجمعها أن ذلك كان يوم موت إبراهيم، وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح، ولا شك أن أحاديث الركوعين أصح، قال في «الفتح»: وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة، وأن الكسوف وقع مراراً فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً، وإلى ذلك ذهب إسحق، لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات.

وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية: يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك، وهو من الاختلاف المباح، وقواه النووي في شرح مسلم. اهـ. ويمثل ذلك قال الإمام يحيى. والحق إن صح تعدد الواقعة أن الأحاديث المشتملة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين الأخذ بها لعدم منافاتها للمزيد، وإن كانت الواقعة ليست إلا مرة واحدة فالمصير إلى الترجيح أمر لا بد منه، وأحاديث الركوعين أرجح. اهـ.

وقال ابن القيم: ولكن كبار الأئمة، لا يصححون الزيادة على الركوعين في كل ركعة، كالإمام أحمد، والبخاري، والشافعي، ويروونه غلطاً. قال الشافعي وقد سأل سائلاً، فقال: روى بعضهم أن النبي ﷺ صلى بثلاث ركعات في كل ركعة، قال الشافعي: فقلت له: أتقول به أنت؟ قال: لا، ولكن لم تقل به أنت وهو زيادة على حديثكم؟ يعني حديث الركوعين في الركعة، فقلت: هو من وجه منقطع، ونحن لا نثبت المنقطع على الانفراد، ووجه نراه - والله أعلم - غلطاً، قال البيهقي: أراد بالمنقطع قول عبيد بن عمير: حدثني من أصدق، قال عطاء: حسبته يريد عائشة. الحديث، وفيه: فركع في كل ركعة ثلاث ركوعات وأربع سجادات. وقال قتادة: عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عنها: ست ركعات في أربع سجادات. فعطاء، إنما أسنده عن عائشة بالظن والحسبان، لا باليقين، وكيف يكون ذلك

محفوظاً عن عائشة، وقد ثبت عن عروة، وعمرة، عن عائشة خلفه وعروة وعمرة  
أخص بعائشة وألزم لها من عبيد بن عمير وهما اثنان، فروايتهما أولى أن تكون هي  
المحفوظة. قال: وأما الذي يراه الشافعي غلطاً، فأحسبه حديث عطاء عن جابر:  
انكسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ، فقال  
الناس: إنما انكسفت الشمس لموت إبراهيم، فقام النبي ﷺ، فصلّى بالناس ست  
ركعات في أربع سجعات: الحديث (١).

قال البيهقي: من نظر في قصة هذا الحديث، وقصة حديث أبي الزبير، علم  
أنهما قصة واحدة، وأن الصلاة التي أخبر عنها إنما فعلها مرة واحدة، وذلك في يوم  
توفي ابنه إبراهيم عليه السلام.

قال: ثم وقع الخلاف بين عبد الملك يعني ابن أبي سليمان، عن عطاء، عن  
جابر، وبين هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن جابر في عدد الركوع في كل  
ركعة، فوجدنا رواية هشام أولى، يعني أن في كل ركعة ركوعين فقط، لكونه مع أبي  
الزبير أحفظ من عبد الملك، ولموافقة روايته في عدد الركوع رواية عمرة وعروة عن  
عائشة، ورواية كثير بن عباس، وعطاء بن يسار، عن ابن عباس، ورواية أبي سلمة  
عن عبدالله بن عمرو، ثم رواية يحيى بن سليم وغيره، وقد خولف عبد الملك في  
روايته عن عطاء، فرواه ابن جريج وقتادة، عن عطاء، عن عبيد بن عمير: ست  
ركعات في أربع سجعات، فرواية هشام عن أبي الزبير عن جابر التي لم يقع فيها  
الخلاف ويوافقها عدد كثير أولى من روايتي عطاء اللتين إنما إسنادهما أحدهما بالتوهم،  
والأخرى يتفرد بها عنه عبد الملك بن أبي سليمان، الذي قد أخذ عليه الغلط في  
غير حديث.

قال: وأما حديث حبيب بن أبي ثابت، عن طاووس، عن ابن عباس، عن  
النبي ﷺ: أنه صلى في كسوف، فقرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم

(١) أخرجه مسلم (٩٠٤) (١٠) من حديث جابر بن عبدالله، رضي الله عنه.

ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم سجد قال: والأخرى مثلها، فرواه مسلم في «صحيحه»<sup>(١)</sup>. وهو مما تفرد به حبيب بن أبي ثابت، وحبيب وإن كان ثقة، فكان يُدلس، ولم يُبين فيه سماعه من طاووس، فيُشبه أن يكون حمله عن غير موثق به، وقد خالفه في رفعه ومتمنه سليمان المكي الأحول، فرواه عن طاووس، عن ابن عباس من فعله ثلاث ركعات في ركعة. وقد خولف سليمان أيضاً في عدد الركوع، فرواه جماعة عن ابن عباس من فعله، كما رواه عطاء بن يسار وغيره عنه، عن النبي ﷺ، يعني في كل ركعة ركوعان. قال: وقد أعرض محمد بن إسماعيل البخاري عن هذه الروايات الثلاث، فلم يُخرج شيئاً منها في «الصحيح» لمخالفتهم ما هو أصح إسناداً، وأكثر عدداً، وأوثق رجالاً، وقال البخاري في رواية أبي عيسى الترمذي عنه: أصح الروايات عندي في صلاة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات.

قال البيهقي: ورؤي عن حذيفة مرفوعاً: أربع ركعات في كل ركعة، وإسناده ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ورؤي عن أبي بن كعب مرفوعاً: خمس ركوعات في كل ركعة<sup>(٣)</sup>. وصاحبها الصحيح لم يَحْتَجَّ بِمِثْلِ إِسْنَادِ حَدِيثِهِ.

قال: وذهب جماعة من أهل الحديث إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات، وحملوها على أن النبي ﷺ فعلها مراراً، وأن الجميع جائز، فممن ذهب إليه إسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبو بكر بن إسحاق الضبي، وأبو سليمان الخطابي، واستحسنه ابن المنذر. والذي ذهب إليه البخاري والشافعي من ترجيح الأخبار أولى، لما ذكرنا من رجوع الأخبار إلى حكاية صلاته

(١) سلف ص ٤٨٣ / تعليق (١).

(٢) أخرجه البزار (٦٦٩ - كشف)، والبيهقي ٣/٣٥٩.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ٢/٢٠٨، وقال: وفيه محمد بن أبي ليلي وفيه كلام.

وقال الحافظ في «التقريب» صدوق سيء الحفظ جداً.

(٣) سلف تعليق (٣) / ص ٤٨٣.

ﷺ يومُ توفي ابنه.

قلت: والمنصوصُ عن أحمدَ أيضاً أخذهُ بحديثِ عائشةَ وحده في كلِّ ركعةٍ ركوعان وسجودان. قال في رواية المروزي: وأذهبُ إلى أن صلاةَ الكسوفِ أربعُ ركعاتٍ، وأربعُ سجّدتٍ، في كلِّ ركعةٍ ركعتان وسجّدتان، وأذهبُ إلى حديثِ عائشةَ، أكثرُ الأحاديثِ على هذا. وهذا اختيارُ أبي بكرٍ وقدماءِ الأصحاب، وهو اختيارُ شيخنا أبي العباسِ ابنِ تيمية. وكان يُضَعِّفُ كُلَّ ما خالفه من الأحاديثِ، ويقول: هي غلط، وإنما صَلَّى النبي ﷺ الكسوفَ مرةً واحدةً يومَ مات ابنُه إبراهيم. والله أعلم. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول وهي أنها ركعتان بركوعين وسجّدتين في كلِّ ركعةٍ لما ذكره ابن تيمية وغيره والله أعلم.

مسألة: وإن شاء فعل صلاةَ الكسوفِ كنافلةٍ بركوعٍ واحدٍ وهو المذهبُ، لأن ما زادَ عليه سُنةٌ.

مسألة: والركوعُ الثاني وما بعده إذا صلاها بثلاثِ ركوعاتٍ فأكثر إلى خمسٍ، سُنةٌ بلا نزاعٍ قاله في «الإنصاف»، ولا تُدْرِكُ به الركعةُ للمسبوق. ولا تُبْطَلُ الصلاةُ بتركه، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: لأنه قد روي في «السنن» عنه ﷺ من غير وجه: أنه صلاها بركوعٍ واحدٍ.

وفي وجه: تُدْرِكُ به الركعةُ إن صلاها بثلاثِ ركوعاتٍ أو أربعٍ، لإدراكه مُعْظَمَ الركعةِ اختارَهُ ابنُ عقيل.

قال الموفق: ويحتمل إذا أدركَ المأمومُ الإمامَ في الركوعِ الثاني أنَّ صلاته تصحُّ؛ لأنه يجوزُ أن يصلي هذه الصلاةَ بركوعٍ واحدٍ فاجتزأ به في حقِّ

المسبوق<sup>(١)</sup>.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه لا تُدرك الركعة بإدراك الركوع الثاني، لكونه سنة يمكن الاجتزاء عنه بالأول والله أعلم.

نص: «وَتَقَدَّمَ (و د) الجَنَازَةُ عليها. وَيُقَدَّمُهَا (و) على جمعة، أَمِنْ (ء) فَوْتُهَا ولم يُشْرَعْ فِي حُطْبَتِهَا. وَتُقَدَّمُ (و د) على عيدٍ ومكتوبةٍ (و) أَمِنْ فَوْتُهَا. وَإِنْ وُجِدَ وَقْتُ نَهْيِ دَعَا (خ) وَذَكَرَ».

ش: وإن اجتمع مع كسوف جَنَازَةٌ قُدِّمَتْ الجَنَازَةُ على الكسوف، إكراماً للميت، ولأنه ربما يتغير بالانتظار، فتقدمُ الجَنَازَةُ على ما يُقَدَّمُ عليه الكسوف بطريق الأولى ولو مكتوبةً أَمِنْ فَوْتُهَا، ونص أحمد: تقدمُ على فجرٍ وعصرٍ فقط.

مسألة: وتقدم صلاة الكسوف على جمعةٍ إِنْ أَمِنْ فَوْتُهَا، ولم يُشْرَعْ فِي حُطْبَتِهَا لمشقة الانتظار.

وفي «الإنصاف»: ولو اجتمع مع الكسوف جمعةٌ قُدِّمَ الكسوفُ إِنْ أَمِنْ فَوْتُهَا أو لم يُشْرَعْ فِي حُطْبَتِهَا.

مسألة: وكذا تُقَدَّمُ صلاةُ الكسوفِ على عيدٍ ومكتوبةٍ إِنْ أَمِنْ الفوتُ على الصحيح من المذهب، وذلك معلومٌ مما سَبَقَ. ووجهه: أنه ربما حَصَلَ التجلّي فتفوت صلاة الكسوف؛ بخلاف العيد والمكتوبة، مع أَمِنْ الفوت.

(١) انظر «كشاف القناع» ٧١/٢، ٧٢، و«الإنصاف» ٤٤٧/٢، ٤٤٨، و«الروض المربع» ٥٣٥/٢، ٥٣٦، و«المبدع» ١٩٩/٢، و«المغني» ٣٢٥/٣، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، و«المجموع شرح المذهب» ٦٦/٥، ٦٧، و«نيل الأوطار» ٣٧٢/٣، ٣٧٣، و«مجموع الفتاوى» ٢٥٩/٢٤ و١٨/١٧، ١٨، و«المختارات الجلية» ص ٧٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٣٠/٣، و«زاد المعاد» ٤٥٣-٤٥٦، و«إعلام الموقعين» ٣٥٠/٢، و«سبل السلام» ١٣٦/٢، و«فتاوى اللجنة» ٣٢٤/٨، و«فتح الباري» ٥٣٢/٢، و«شرح مسلم» ١٩٩/٦، و«معالم السنن» ٤١/٢.



وقيل: يقدمان عليه واختاره الموفق وهو من المفردات.

مسألة: ويقدم كسوف على وتر، ولو خيف فوت الوتر على الصحيح من المذهب، لأنه يمكن تداركه بالقضاء.

والوجه الثاني: يقدم الوتر.

مسألة: وإن اجتمع كسوف مع تراويح وتعدّر فعلهما، تُقدّم التراويح، لأنها تختص برمضان. وتفوت بفواته.

والوجه الثاني: يُقدّم الكسوف. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو الصواب؛ لأنه أكد منها اهـ.

وقيل: إن صليت التراويح جماعة قدّمت لمشقة الانتظار.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بتقديم الكسوف على التراويح؛ لأن صلاة الكسوف لها وقتٌ محدّد ولا يمكن قضاؤها، والله أعلم.

مسألة: ولو حصل كسوف بعرفة صلى له ثم دفع.

مسألة: قولهم: «ولو اجتمع مع الكسوف صلاة عيد» هو قول أكثر العلماء من أهل السنة والحديث أنهما قد يجتمعان سواء كان أضحى أو فطراً، ولا عبرة بقول المنجمين في ذلك.

وقيل: ولا يمكن كسوف الشمس إلا في الاستسرار آخر الشهر، إذا اجتمع النيران. قال بعضهم: في الثامن والعشرين، أو التاسع والعشرين. ولا يمكن خسوف القمر إلا في الإبدار. وهو إذا تقابلا واختاره الشيخ تقي الدين ابن تيمية.

قال الشيخ ابن تيمية: أجرى الله العادة أن الشمس لا تنكسف إلا وقت الاستسرار، وأن القمر لا ينخسف إلا وقت الإبدار. وقال: مَنْ قال من الفقهاء: أن

الشمس تُكسَفُ في غير وقت الاستسارِ فقد غَلِطَ، وقال ما ليس له به عِلْمٌ.  
وخطأ الواقدي في قوله: إن إبراهيم ابن النبي ﷺ مات يوم العاشر، وهو الذي  
انكسفت فيه الشمس.

قال: والواقدي لا يحتج بمسانيده فكيف بما أرسله من غير أن يُسنده إلى أحد  
اهـ.

وقال ابن تيمية أيضاً: وأما ما ذكره طائفة من الفقهاء من اجتماع صلاة العيد  
والكسوف، فهذا ذكره في ضمن كلامهم فيما إذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها  
من الصلوات، فقد رأوا اجتماعها مع الوتر، والظهر، وذكروا صلاة العيد، مع عدم  
استحضارهم هل يمكن ذلك في العادة أو لا يمكن، فلا يوجد في تقديرهم ذلك  
العلم بوجود ذلك في الخارج، لكن استفيد من ذلك العلم علم ذلك على تقدير  
وجوده، كما يقدرُون مسائل يُعلم أنها لا تقع؛ لتحريز القواعد، وتمرين الأذهان  
على ضبطها. اهـ.

قال في «الإقناع» وهو كما قال الشيخ، فعلى هذا يستحيل كسوف الشمس  
بعرفة، ويوم العيد، ولا يمكن أن يغيب القمر ليلاً وهو خاسفٌ. والله أعلم.

قال في «الفروع»: ورد بوقوعه في غيره. فذكر أبو شامة الشافعي في  
«تاريخه»: أن القمر خُصِفَ ليلة السادس عشر من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين  
وستمئة وكُسِفَت الشمس في غده والله على كل شيء قدير.

قال: واتضح بذلك ما صورّه الشافعي من اجتماع الكسوف والعيد واستبعده  
أهل النجامة، هكذا كلامه.

وكُسِفَت الشمس يوم موت إبراهيم عاشر شهر ربيع الأول. قاله غير واحد.  
وذكره بعض أصحابنا اتفاقاً عن أهل السير، قال في «الفصول»: لا يختلف النقل  
في ذلك. نقله الواقدي، والزيبر بن بكار، وأن الفقهاء فرغوا وبنوا على ذلك: إذا  
اتفق عيد وكسوف، وقال غيره: لاسيما إذا اقتربت الساعة، فتطلع من مغربها.

قال النووي بعد أن ذكر رواية البيهقي والزيبر بن بكار في موت إبراهيم عاشر شهر ربيع الأول سنة عشر من الهجرة، قال: وإسناده وإن كان ضعيفاً فيجوز التمسك به في مثل هذا، لأنه لا يرتب عليه حكم، وقد قَدَّمْنَا في مواضع أن أهل العلم متفقون على العمل بالضعيف في غير الأحكام وأصول العقائد، وأيضاً فقد نُقِلَ متواتراً أن الحسين بن علي رضي الله عنهما قُتِلَ يوم عاشوراء. وذكر البيهقي وغيره عن أبي قَبِيل - بفتح القاف وكسر الباء الموحدة - وغيره: أن الشمس كُسِفَتْ يوم قُتِلَ الحسين رضي الله عنه اهـ.

#### الترجيح:

قلت: والصواب ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ولم يصح في النقل حصول ذلك كما لا يمكن أن يقع عند أهل العلم بالفلك والله أعلم.

فائدة: قال الشافعي في «الأم»: وإذا كُسِفَتِ الشمسُ ثم حدث خوفٌ صَلَّى الإمامُ صلاةَ الخسوفِ صلاةَ خوفٍ، كما يصلي المكتوبة صلاةَ خوفٍ، لا يختلف ذلك. قال وكذلك يصلي صلاةَ الخسوفِ صلاةَ شدةِ الخوفِ بالإيماءِ حيثُ تَوَجَّهَ راكباً ومشياً، فإن أمكنه الخطبة والصلاة خطباً، وإلا فلا يضره. قال: وإن كُسِفَتِ الشمسُ في حَضَرٍ فغشي أهل البلد عَدُوٌّ مَضَوْا إلى العَدُوِّ. فإن أمكنهم في صلاة الكسوف ما يمكنهم في المكتوبة صَلَّوْهَا صلاةَ الخوفِ. وإن لم يمكنهم ذلك صَلَّوْهَا صلاةَ شدةِ الخوفِ طالبين ومطلوبين. هذا نصه. اهـ<sup>(١)</sup>.

مسألة: وإن وقع الكسوف في وقتٍ نَهَى دَعَاً وذكرَ بلا صلاةٍ. هذا ظاهر المذهب، نص عليه أحمد، وروى ذلك عن الحسن، وعطاء، وعكرمة بن خالد، وابن أبي مليكة، وعمرو بن شعيب، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ومالك،

(١) انظر «كشف القناع» ٧٢/٢، ٧٣، و«الإنصاف» ٤٤٩/٢ - ٤٥١، و«الفروع» ١٥٦/٢، و«المغني» ٣٣١/٣، و«المجموع شرح المهذب» ٦٣/٥، ٦٦، و«الاختيارات» ص ١٥٣، و«مجموع الفتاوى» ٢٥٧/٢٤، و«نيل الأوطار» ٣٨٠/٣، و«الأم» ٢٤٤/١.

وأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

الدليل: عمومُ أحاديثِ النَّهْيِ. ويؤيده ما روى قتادة، قال: انكسفت الشمس بعد العصر ونحن بمكة، فقاموا يدعون قياماً، فسألتُ عن ذلك عطاء فقال: هكذا كانوا يصنعون. رواه الأثرم<sup>(٢)</sup>. ومثلُ هذا في مظنة الشهرة، فيكون كالإجماع. وروى إسماعيل بن سعيد عن أحمد أنهم يصلُّون الكسوف في أوقاتِ النهي. وهو اختيارُ أبي الخطاب وهو مذهبُ الشافعي، ورجَّحه ابن تيمية والشيخ محمد بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>.

وعن مالك ثلاثُ رواياتٍ:

إحداهنَّ يُصَلِّي في كل الأوقات.

والثانية: يُصَلِّي في الأوقات التي تجوزُ فيها الصلاة دون غيرها من الأوقات التي يكره فيها التَّنَفُّل.

والثالثة: أنها تُصَلَّى ما لم تزل الشمس، ولا تُصَلَّى بعد الزوال حملاً لها على صلاة العيد.

الترجيح:

قلت: والراجح أن تُصَلَّى في وقتِ النَّهْيِ كبقية ذواتِ الأسباب.

وقد تقدم الكلام في ذلك في بابه والله أعلم.

---

(١) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٣١٢/٥ - ٣١٣.

وأثر الحسن أخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٢/٢.

(٢) أخرجه بنحو ابن أبي شيبة ٤٧٢/٢.

(٣) انظر «كشف القناع» ٧١ / ٢، و«الإنصاف» ٤٤٦ / ٢، و«المغني» ٣ / ٣٣٢، و«المجموع شرح

المهذب» ٥٨ / ٥، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣ / ١٢٩، و«الإفصاح» ١ / ١٧٩

نص: «ولا يُصَلَّى (و) لغير الكسوف. فَتُصَلَّى (و د) لزلزلة دائمة فقط. وَيُسَنُّ (و د) الْعَتَقُ».

ش: ولا يُصَلَّى لشيء من سائر الآيات، كالصواعق والريح الشديدة والظلمة بالنهار والضياء بالليل وهو المذهب وفقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف وفيه نظر كما سيأتي.

الدليل: عدم نقل ذلك عنه ﷺ وأصحابه، مع أنه وجد في زمانهم انشقاق القمر، وهبوب الرياح والصواعق.

وروى ابن عباس: أن النبي ﷺ كان إذا هبَّت الرياح شديدةً اصفرَّ لونه وقال: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»، لأنَّ الرياح نعمة، لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦] (١).

وعن أحمد: يُصَلَّى لكل آية. وذكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية أنه قول أبي حنيفة، وقول محققي أصحاب أحمد وغيرهم.

كما دلَّت عليه السُّنَنُ والآثَارُ. ولولا أن ذلك قد يكون مُسَبِّباً لشرٍّ وعذابٍ لم يصحَّ التخويفُ به. واختاره ابن أبي موسى والأمدى وابن تيمية.

وقيل: يجوز ولا يُكره.

وقال في «الرعاية»: وقيل: يُصَلَّى للرجفة. وفي الصاعقة، والريح الشديدة،

---

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٥٣/١ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٤٦) وفي «الدعوات الكبير» (٣١٨)، من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وفي إسناده شيخ الشافعي لم يُسمَّ فهو في عداد المجهولين.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٥٣٣) وفي «الدعاء» (٩٧٧)، وابن عدي في «الكامل»

٧٦٣/٢.

وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٣٦/١٠، وقال: وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش، وهو

متروك.

وانتشارِ النجوم، ورَمَي الكواكب، وظُلْمَةُ النهار، وضوء الليل وجهان اهـ.

وقال أصحابُ الرأي: الصلاةُ لسائرِ الآياتِ حسنةٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ علَّلَ الكسوفَ بأنه آيةٌ من آياتِ الله تعالى يُخَوِّفُ بها عباده، وصَلَّى ابنُ عباسٍ للزلزلةِ بالبصرة، رواه سعيد<sup>(١)</sup>.

مسألة: إلا الزَّلْزَلَةُ الدائمة، فَيُصَلِّي لها كصلاةِ الكسوفِ على الصحيح من المذهب، نص عليه، وهو مذهب إسحاق، وأبي ثور. والزَّلْزَلَةُ: رجفةُ الأرضِ واضطرابُها وعدمُ سكونها.

الدليل: فَعَلُ ابنِ عباسٍ. رواه سعيدٌ والبيهقي<sup>(٢)</sup>.

وروى الشافعي عن علي نحوه. وقال: لو ثبتَ هذا الحديثُ لقُلْنَا به، قال النووي: هذا الأثر عن علي ليس بثابت اهـ<sup>(٣)</sup>.

وقيل: لا يُصَلِّي لها.

وقال مالك، والشافعي: لا يُصَلِّي لشيء من الآياتِ سوى الكسوفِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يُصَلِّ لغيره، وقد كان في عصره بعض هذه الآياتِ وكذلك خلفاؤه.

فائدة: قال ابن تيمية: والزَّلَازِلُ من الآياتِ التي يُخَوِّفُ الله بها عباده، كما

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٩١٨) عن مروان بن معاوية الفزاري، عن عاصم الأحول، وأخرجه ابن أبي شيبه ٤٧٢/٢ من طريق خالد، وعبد الرزاق (٤٩٢٩) ومن طريقه ابن المنذر (٢٩١٧)، والبيهقي ٣٤٣/٣ عن معمر، عن قتادة وعاصم، ثلاثهم - عاصم وقاتدة وخالد، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، رضي الله عنهما. وهذا إسناد صحيح.

(٢) انظر ما قبله.

(٣) أخرجه الشافعي في «الأم» ١٦٨/٧، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٧١٦٢)، فيما بلغه عن عباد، عن عاصم الأحول، عن قزعة، عن علي، رضي الله عنه. وإسناده منقطع بين الشافعي وعباد.

يخوفهم بالكسوف وغيره من الآيات، والحوادث لها أسباب وحكم، فكونها آية يخوف الله بها عباده، هي من حكمة ذلك.

وأما أسبابه: فمن أسبابه انضغاط البخار في جوف الأرض، كما ينضغط الرياح والماء في المكان الضيق، فإذا انضغط طلب مخرجاً، فيشق ويُزلزل ما قرب منه من الأرض.

وأما قول بعض الناس: إن الثور يحرك رأسه فيحرك الأرض، فهذا جهل، وإن نقل عن بعض الناس، وبطلانه ظاهر، فإنه لو كان كذلك لكانت الأرض كلها تُزلزل، وليس الأمر كذلك، والله أعلم. اهـ.

مسألة: يستحب العتيق في كسوف الشمس نص عليه، لأمره عليه أفضل الصلاة والسلام بذلك<sup>(١)</sup>. قال في «المستوعب» وغيره: يستحب لقادر. قال في «المبدع»: وهو الظاهر. اهـ.

مسألة: وصلاة الكسوف صلاة رهبة وخوف كما أن صلاة الاستسقاء صلاة رغبة ورجاء.

سئل الشيخ عبدالله أبا بطين هل للاجتماع للصلاة عند نزول البلاء أصل؟ فأجاب: ما علمت لذلك أصلاً من كونه شرع لذلك صلاة كالاستسقاء والكسوف، وأما ما يفعله بعض الناس من ذبح شاة أو غيرها يُسمونه فدية فهذا لا شك أنه بدعة لا يجوز. وأجاب أيضاً: ما علمت للخروج للصحراء أصلاً لكن يُوعظون ويُؤمرون بالتوبة والصدقة، وكل أحد يصلي في بيته ركعتين توبة إلى الله تعالى؛ لأن صلاة التوبة مشروعة لكن بغير جماعة اهـ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٠٥٤)، وهو من أفراد. من حديث أسماء، رضي الله عنها.

(٢) انظر «كشاف القناع» ٧٣/٢، ٧٤، و«الإنصاف» ٤٤٩/٢، و«الروض المربع» ٥٣٤/٢،

و«المبدع» ١٩٩/٢، ٢٠٠، و«المغني» ٣٣٣/٣، و«المجموع شرح المهذب» ٦١/٥،

و«الاختيارات» ص ١٥٣، و«مجموع الفتاوى» ٢٦٤/٢٤، و«الدرر السنية» ٢٤٢/٣،

و«المستوعب» ٧٨/٣.

فائدة: قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: معرفة الطقس أو توقع هبوب رياح أو عواصف أو توقع نشوء سحب أو نزول مطر في جهة مبني على معرفة سنن الله الكونية فقد يحصل ظن لا علم لمن كان لديه خبرة بهذه السنن عن طريق نظريات علمية أو تجارب عادية عامة فيتوقع ذلك ويخبر به عن ظن لا علم. اهـ<sup>(١)</sup>.

---

(١) «فتاوى اللجنة» ٨ / ٣٢٣.



## بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

هو استفعال من السَّقَى، أي بَابُ الصَّلَاةِ لِأَجْلِ الاسْتِسْقَاءِ، وهو الدعاء بطلبِ السَّقَى على صفةٍ مخصوصةٍ، والسَّقَى بضم السين الاسم من السَّقَى. قال النووي: ويقال: سَقَى وأسَقَى لغتان بمعنى، وقيل: سَقَى ناوله ليشرب، وأسَقَيْته جَعَلْتُ لَهُ سُقِيَا اهـ.

وقال في «الفتح»: الاستسقاء لغةٌ طَلَبُ سَقَى الماءِ من الغيرِ للنفسِ أو للغيرِ، وشَرَعاً: طَلَبُهُ من الله تعالى عندَ حصولِ الجذبِ على وجهٍ مخصوصٍ اهـ، قال الرافعي: هو أنواعُ أدناها الدعاءُ المجردُ، وأوسطُها الدعاءُ خلفَ الصلواتِ وأفضلُها الاستسقاءُ بركعتين وخطبتين، والأخبارُ وردتْ بجميع ذلك اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «أَسْتَحْبُّهَا (و ش) حَضَرًا وَسَفَرًا (ع)، مع جذبٍ واحتباسٍ قَطْرًا».

ش: وصلاةُ الاستسقاءِ سُنَّةٌ مؤكدةٌ حَضَرًا وَسَفَرًا.

قال النووي: وبهذا قال الأئمةُ كافةٌ إلا أبا حنيفة فإنه قال: ليس في الاستسقاءِ صلاةٌ. ونقل النووي عنه في موضعٍ آخر أنه قال: صلاةُ الاستسقاءِ بدعةٌ.

قال النووي: قال القاضي أبو الطيب وغيره: قال أصحابُ أبي حنيفة: مراده

---

(١) انظر كشف القناع ٧٤/٢، و«المجموع شرح المذهب» ٦٨/٥، و«نيل الأوطار» ٣/٤، و«فتح الباري» ٤٩٢/٢.

ليس فيه صلاة مسنونة، كما قال: ليس سجود الشكر بشيء، أي: ليس مسنوناً، وكما قال: دعاء الناس ليلة عرفة بالأمصار ليس بشيء.

واحتج له بقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ [نوح: ١٠]، ولم يذكر صلاة، ولحديث أنس: أن النبي ﷺ استسقى يوم الجمعة على المنبر<sup>(١)</sup>. وبأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استسقى بالعباس رضي الله عنه ولم يذكر صلاة<sup>(٢)</sup>. وبالقياص على الزلازل ونحوها.

دليلنا الأحاديث الصحيحة المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما: أن النبي ﷺ صلى في الاستسقاء ركعتين، منها:

حديث عباد بن تميم، عن عمه عبدالله بن زيد: أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى فاستسقى وصلّى ركعتين، رواه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>، وفي رواية للبخاري<sup>(٤)</sup>: خرج النبي ﷺ يستسقي، فتوجه إلى القبلة يدعو، وحول رداءه ثم صلى ركعتين جهراً فيهما بالقراءة.

وعن عائشة: أن النبي ﷺ شكوا إليه قحوط المطر - فذكرت الحديث، إلى قولها: فخطب ثم أقبل على الناس ونزل فصلّى ركعتين. وذكرت الحديث. رواه أبو داود بإسناد صحيح<sup>(٥)</sup>.

وعن ابن عباس، قال: خرج النبي ﷺ متواضعاً متبذلاً متخشعاً متضرعاً فصلّى ركعتين كما يصلي في العيد. رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة.

(١) أخرجه البخاري (١٠١٥)، ومسلم (٨٩٧)، وابن حبان (٢٨٥٧) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٠) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه، أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب.

(٣) أخرجه البخاري (١٠١٢)، ومسلم (٨٩٤) من حديث عبدالله بن زيد المازني، رضي الله عنه.

(٤) في «صحيحه» (١٠٢٤).

(٥) في «سننه» (١١٧٣)، وصححه ابن حبان (٢٨٦٠)، والحاكم ٣٢٨/١، ووافقه الذهبي.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>. وفي المسألة أحاديث كثيرة غير هذه. ومن القياس أنه معنى سُنَّ له الاجتماع والخطبة فسُنَّ له الصلاة كالعيد والكسوف.

والجواب عن الآية من وجهين:

أحدهما: ليس فيها نفْيُ الصلاة وإنما فيها الاستغفار. ونحن نقول بالاستغفار وبالصلاة بالأحاديث الصحيحة، فلم نخالف الآية.

الثاني: أَنَّ الآية إخبار عن شَرع مَنْ قَبَلْنَا، وللأصوليين من أصحابنا وغيرهم خلاف في الاحتجاج به إذا لم يردَّ شرعنا بمخالفته، أما إذا وردَّ بخلافه فلا حُجَّة فيه بالاتفاق. وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة بالصلاة.

والجواب عن الحديث وفعل عمر رضي الله عنه أنه لبيان الجواز، وفِعْلُ لأحد أنواع الاستسقاء الثلاثة التي قدمنا بيانها، وليس فيه نفْيُ للصلاة، ففي هذا بيان نوع، وفيما ذكرناه بيان نوع آخر، فلا تعارض. وقد روي عن عمر أيضاً الصلاة.

والجواب: عن قياسهم على الزلازل أنها لم يُسنَّ لها الاجتماع والخطبة بخلاف الاستسقاء، فإنهم أجمعوا على أنه يُسنُّ فيه الاجتماع والخطبة، ولأن السنة بينت الصلاة في الاستسقاء دون الزلازل، فوجب اعتمادها دون القياس. والله أعلم. اهـ.

مسألة: إذا أَجْدَبَتِ الأرضُ، أي: أصابها الجَدْبُ - بإسكان الدال المهملة وهو القَحْطُ -، وهو ضِدُّ الخِصْبِ - بالكسر - أي: النماء والبركة من أخصب المكان، فهو مُخْصِبٌ، وفي لغة: خَصِبَ يَخْصِبُ من باب تعب، فهو خَصِيبٌ. وأخصب الله الموضع: إذا أثبت به العُشْبَ والكَأَلَ. قاله في «حاشية الإقناع».

(١) حديث حسن، أخرجه أبو داود (١١٦٥)، والترمذي (٥٥٨) و(٥٥٩)، والنسائي ١٦٣/٣، وابن ماجه (١٢٦٦)، وصححه ابن خزيمة (١٤٠٨)، وابن حبان (٢٨٦٢) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

وَقَحَطَ الْمَطَرُ - بفتح الحاء وكسرهما -، أي: اَحْتَبَسَ، والقَحَطُ: احتباسُ المطرِ والقُحُوطُ بضم القاف والحاء: امتناعه وعدمُ نزوله، لا عن أرضٍ غيرِ مسكونةٍ ولا سلوكيةٍ لعدمِ الضررِ، فَرَعَ الناسُ إلى الصلاةِ لما تقدم. ويأتي. حتى ولو كان القحطُ في غيرِ أرضهم، لحصولِ الضررِ به على الصحيحِ من المذهبِ.

قال الشافعية: لو انقطعتِ المياهُ عن طائفةٍ دونَ طائفةٍ، أو أُجِدِبَتْ طائفةٌ، وأُخْصِبَتْ طائفةٌ اسْتَحِبَّ لأهلِ الخصبِ أن يستسقوا لأهلِ الجذبِ بالصلاةِ وغيرها اهـ.

وقيل: لا يُصَلِّي لهم غيرُهم.

وإذا خِيفَ من جَذْبِها لا يُصَلِّي وهو المذهبُ.

وقيل: يُصَلِّي.

مسألة: أو غَارَ ماءُ عيونٍ، أي: ذهبَ ماؤها في الأرضِ، أو غَارَ ماءُ أنهارٍ - جمع نهرٍ بفتح الهاء وسكونها - وهو مجرى الماءِ، أو نقصَ ماءُ العيونِ والأنهارِ، وضرَّ غَوْرُ ماؤها أو نُقْصَانُهُ، فَتُسْتَحَبُّ صلاةُ الاستسقاءِ لذلك، كَقَحَطِ الْمَطَرِ.

وعن أحمد: لا يصلُّون.

مسألة: ولو نذرَ الإمامُ أو المطاعُ في قومِهِ الاستسقاءَ زمنَ الجذبِ وحدهُ، أو هو والناسُ لزمَهُ الاستسقاءُ في نَفْسِهِ.

الدليل: عمومُ قوله ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه»<sup>(١)</sup>.

ولزِمَتْهُ صلاةُ الاستسقاءِ، صَوْنُهُ في «تصحيح الفروع»، وجعلَهُ ظاهرَ كلامٍ كثيرٍ من الأصحابِ. ولعله لأنَّ الاستسقاءَ المعهودَ شرعاً يكونُ كذلك. فَيُحْمَلُ نَذْرُهُ عليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٦) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

مسألة: وليس للإمام ونحوه إذا نذرَهُ أن يُلْزَمَ غيره بالخروج معه، لأنَّ ناذله في حَقِّهم، فلا يُجْبَرُهم عليه.

مسألة: وإن نذر الاستسقاء غير الإمام وغير المطاع في قومه انعقد نذرُهُ أيضاً لما سبق.

وقياس ما تقدم يُلْزَمُهُ الصلاة.

وإن نذر الاستسقاء زمن الخُصْب. لم ينعقد، صَوَّبَهُ في «تصحيح الفروع»، لأنَّه غير مشروع إذن. وقيل: بلى، لأنَّه قُرْبَةٌ في الجملة فيصلِّيها، ويسأل دوام الخُصْب وشمولُهُ<sup>(١)</sup>.

قلت: والصواب الأول، والله أعلم.

نص: «وَأَسْتَحِبُّهَا وَقْتَ الْعِيدِ جَمَاعَةً».

ش: وَيُسَنُّ فِعْلُ صَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ أَوَّلَ النَّهَارِ وَقْتَ صَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

الدليل: حديث عائشة: أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ. رواه أبو داود، قال النووي: بإسناد صحيح، وقال: هو إسناد جيد، ورواه الحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم. اهـ<sup>(٢)</sup>.

ولا تنقيد بزوال الشمس، فيجوزُ فعلُها بعده، كسائر النوافل، قال في «المغني» و«الشرح»: ليس لها وقتٌ معيَّن، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُفْعَلُ فِي وَقْتِ النِّهْيِ بِغَيْرِ خِلَافٍ اهـ. وقال في «الإنصاف»: على الصحيح من المذهب اهـ.

وصح بعض الحنابلة جواز الفعل، قال في «الإنصاف»: قلت: وهو بعيد

اهـ.

(١) انظر «كشف القناع» ٢/ ٧٤، ٧٥، و«الإنصاف» ٢/ ٤٥١، ٤٥٢، و«المغني» ٣/ ٣٣٤، و«المجموع شرح المذهب» ٥/ ٦٨، ٨٥، ٩٢، ٩٣ و ٣/ ٤٦٠، و«الفروع مع التصحيح» ٢/ ١٦٣، ١٦٤.

(٢) سلف ص ٥٠٢ / تعليق (٥).

وقيل: وقتها بعد الزوال.

وقال ابن عبد البر: الخروج إليها عند زوال الشمس عند جماعة العلماء إلا أبا بكر ابن حزم اهـ.

قال الموفق: وهذا على سبيل الاختيار لا أنه يتعين فعلها فيه اهـ.

مسألة: وتُفَعَّلُ جماعةً وفرداً، والأفضل جماعة<sup>(١)</sup>.

نص: «وَيَعْظُ (و) الإمام قبلها. ويأمر (و) بالتوبة والصدقة والصيام».

ش: قال النووي: «وعظ الإمام» قال أهل اللغة: الوَعْظُ التخويفُ، والعِظَةُ: الاسمُ منه، وقال الخليل: هو التذكيرُ بالخير فيما يَرِقُّ له القلبُ. وقال الجوهري: هو النُصْحُ والتذكيرُ بالعواقب، يقال: وَعَظْتُهُ وَعَظًّا وَعِظَةً فَاتَّعَظْتُ، أي: قَبِلَ الموعظةَ، وقال الزبيدي: الوَعْظُ والمَوْعِظَةُ والعِظَةُ سواءُ اهـ.

وإذا أراد الإمام الخروجَ لها وعَظَّ النَّاسَ، أي: خَوَّفَهُمْ وَذَكَّرَهُمْ بِالْخَيْرِ، لِيَتَرَقَّ بِهِ قُلُوبُهُمْ، وَيَنْصَحَهُمْ وَيُذَكِّرَهُمْ بِالْعَوَاقِبِ، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي وَهِيَ حَقُوقُ اللَّهِ، وبِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ<sup>(٢)</sup> وَهِيَ حَقُوقُ الْعِبَادِ، وَبِإِدَاءِ الْحَقُوقِ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ، لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ سَبَبُ الْقَحْطِ. وَالتَّقْوَى سَبَبُ الْبَرَكَاتِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

وروى أبو وائل عن عبد الله أنه قال: إذا بُخِسَ المكيالُ حُبْسَ الْقَطْرِ.

---

(١) انظر «كشاف القناع» ٧٤/٢، ٧٥، و«الإنصاف» ٤٥٢/٢، ٤٥٣، و«المغني» ٣٣٧/٣، ٣٣٨، و«المجموع شرح المذهب» ٦٧/٥، ٦٨، و«الشرح الكبير» ٥٢١/١.

(٢) المعاصي: جمع معصية وهي كل ما عَصِيَ الله به والمظالم جمع مظلَمَة بفتح اللام وكسرهما وهي ظلمات العباد فالمعاصي أعم من المظالم والظلم: وضع الشيء في غير موضعه، قاله غير واحد من أهل اللغة «المطلع» ص ١١٠.

وقال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] قال: دوابُّ الأرضِ تلعنهم، يقولون: يُمنع القطرُ بخطاياهم، وكذا قال عكرمة، ورواه ابن ماجه في «سننه» في كتاب الفتن بإسناده عن البراء بين عازب، عن النبي ﷺ، قال النووي: وإسناده ضعيف<sup>(١)</sup>. وقيل في الآية قولٌ ثانٍ وهو أن اللاعنين كلُّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ إلا الجنَّ والإنسَ، وهو مروى عن ابن عباس، والبراء بن عازب، وقيل هم المؤمنون من الملائكة والإنس والجن، وعن قتادة أنهم الملائكة، وقيل غيره. وقوله: «يقولون يمنع القطرُ» كذا وقع يقولون، والأصل في الدوابِّ تقول، لأن الجمع بالواو والنون مختص بالذكور العقلاء، وكأنها لما أضيف اللعن إليها كما يضاف إلى العقلاء حسن إجراء لفظهم عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا؟﴾ [الأعراف: ١٩٥] الآية، وكذا قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠] ورأيتهم لي ساجدين﴾ [يوسف: ٤] ونظائرُه اهـ. قال الصنعاني: وقد ورد في الإسرائيليات: إنَّ اللهَ حرَّم قوماً من بني إسرائيل السُّقيا بعد خروجهم؛ لأنه كان فيهم عاصٍ واحدٍ اهـ.

وأمرهم أيضاً بالصيام، قال جماعة: ثلاثة أيامٍ يخرجون في آخر صيامها، لأنه وسيلةٌ إلى نزول الغيث، وقد روى الترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تردُّ دعوتهم، الصائم حتى يُفطرَ والإمامُ العادلُ والمظلومُ»<sup>(٢)</sup> ورواه البيهقي<sup>(٣)</sup> وغيره أيضاً من رواية أنس، وقال: «دعوة الصائم والوالد والمسافر». ولما فيه من كسر الشهوة وحضور القلب، والتَّذَلُّلُ للربِّ.

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٢١) من طريق ليث ابن أبي سليم، عن المنهال، عن زاذان، عن البراء، رضي الله عنه.

قال البوصيري في «الزوائد» ورقة ٢٥١: هذا إسناد ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم.

(٢) حديث حسن، أخرجه الترمذي (٣٥٩٨)، وابن ماجه (١٧٥٢)، وصححه ابن خزيمة (١٩٠١)، وابن حبان (٣٤٢٨).

وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٣) في «سننه» ٣/٣٤٥.

ولا يُلْزَمُهُم الصَّيَامُ بِأَمْرِه كَالصَّدَقَةِ، مع أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِوَجوبِ طَاعَتِهِ فِي غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ. وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعاً. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: فِي السِّيَاسَةِ وَالتَّدْبِيرِ، وَالْأُمُورِ الْمُجْتَهِدِ فِيهَا، لَا مُطْلَقاً. وَلِهَذَا جَزَمَ بَعْضُهُمْ تَجِبُ فِي الطَّاعَةِ، وَتُسَنُّ فِي الْمَسْنُونِ وَتَكْرَهُ فِي الْمَكْرُوهِ أَهـ.

وَقَالَ فِي «الْفَائِقِ»: قُلْتُ: وَيَأْمُرُهُمْ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَيَجِبُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ حَسَنُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّ الصَّيَامَ لَا يُشْرَعُ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَبْنَاهَا عَلَى التَّوْقِيفِ وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ مِمْتَنِعٌ أَهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: الْأَمْرُ بِالصَّيَامِ لَمْ يَجِءْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَلَكِنَّ طَاعَةً وَجَاءَ أَنَّ دَعْوَةَ الصَّائِمِ مُجَابَةٌ أَهـ.

مَسْأَلَةٌ: وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضاً بِالصَّدَقَةِ، لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِلرَّحْمَةِ الْمَفْضِيَّةِ إِلَى رَحِمَتِهِمْ بِنَزُولِ الْغَيْثِ، وَتَرْكِ التَّشَاحُنِ مِنَ الشَّحْنَاءِ وَهِيَ الْعِدَاوَةُ، لِأَنَّهَا تَحْمِلُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْبَهْتِ، وَتَمْنَعُ نَزُولَ الْخَيْرِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «خَرَجْتُ لِأَخْبَرَكُمُ بِلِيلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَا حِي فَلَانٌ وَفَلَانٌ فَرُفِعَتْ»<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ قَوْلُهُ: «فَلَانٌ وَفَلَانٌ» أَيُّ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَدَرْدٍ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، نَقَلَهُ عَنْهُ السَّيُوطِيُّ. قَوْلُهُ: «فَرُفِعَتْ» قَالَ السَّيُوطِيُّ: أَيُّ رُفِعَ عِلْمُ تَعْيِينِهَا عَنْ قَلْبِي فَنَسِيْتُهِ لِلِاشْتِغَالِ بِالْمُتَخَاصِمِينَ. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ ﷺ تَقَدَّمَ لَهُ عِلْمُهَا. وَهَلْ أُعْلِمَ بِهَا بَعْدَ هَذَا النِّسْيَانِ؟ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: فِيهِ احْتِمَالٌ<sup>(٢)</sup>. أَهـ.

نَصٌّ: «وَيَعِيدُ (و) النَّاسَ يَوْمَ الْخُرُوجِ، ثُمَّ يَخْرُجُ (و) مُتَوَاضِعاً مُتَضَرَعاً مُتَذَلِّلاً

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩) وَ(٢٠٢٣)، وَابْنُ حَبَانَ (٣٦٧٩) مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ «الْإِنْصَافَ» ٤٥٣/٢، ٤٥٤، وَ«الْمُبْدِعَ» ٢٠٢/٢، وَ«الْمَغْنِيَّ» ٣٣٥/٣، وَ«الْمَجْمُوعَ» شَرْحَ الْمَهْذَبِ» ٧٠/٥، ٧١، وَ«حَاشِيَةَ الْعَتَقَرِيِّ» ٣١٦/١، ٣١٧، وَ«فَتَاوَى مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» ١٣٢/٣، وَ«الْفُرُوعَ» ١٥٨/٢، وَ«سَبِيلَ السَّلَامِ» ١٤٢/٢، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» ١١٣/١ وَ ٢٦٨/٤.



مُتَنَظِّفًا، ومعه أهل الدين والشيوخ».

ش: قال في «المطلع»: قوله: «والشيوخ» الشيخ: جمع شَيْخ، وله جموع ثمانية: مشايخ، والباقي قد نظمها شيخنا الإمام أبو عبد الله بن مالك في هذا البيت وهو:  
شَيْخُ شَيْوْخٍ ومَشِيوْخَاءُ مَشِيخَةٌ وشَيْخَةٌ شَيْخَةٌ شَيْخَانُ أَشْيَاخُ  
والمرأة: شَيْخَةٌ. وقد شاخ يشيخ شيخانا، بالتحريك: صار شيخاً، وهو من جاوز الخمسين.

ويُعدُّ الناسَ يوماً، أي: يُعيَّنه لَهُمْ يخرجون فيه للاستسقاء.

الدليل: حديث عائشة، قالت: ووعَدَ الناسَ يوماً يخرجون فيه. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

مسألة: وَيَتَنَظَّفُ لها بِالغُسْلِ والسواك وإزالة الرائحة، وتقليم الأظفار ونحوه، لثلاثِ يَومٍ الناسَ. وهو يومٌ يجتمعون له. أشبه الجمعة.  
وقيل: لا يتنظف.

مسألة: ولا يتطيبُ وفاقاً، لأنه يومُ استكانةٍ وخضوعٍ.

مسألة: ويخرجُ إلى المَضَلَّى متواضعاً في ثيابٍ بِذَلَّةٍ<sup>(٢)</sup> أي: لا يلبسُ ثيابَ الزينة ولا يتطيبُ؛ لأنه من كمالِ الزينة، وهذا يومٌ تواضعٍ واستكانةٍ، متخشعاً، أي: خاضعاً، متذللاً: من الذل، وهو الهوان، متضرعاً، أي: مستكيناً. قال ابن نصر الله: متواضعاً ببدنه متخشعاً بقلبه وعينه، متذللاً في ثيابه اهـ.

الدليل: حديث ابن عباس قال: خرجَ النبي ﷺ للاستسقاءِ مُتَبَذِّلاً متواضعاً

(١) في «سننه» (١١٧٣)، وانظر ما سلف ص ٥٠٢/ تعليق (٥).

(٢) البَذَلَةُ بكسر الباء وهي التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته. «المجموع شرح المذهب» ٧١/٥.

متخشعاً متضرعاً، حتى أتى المصلى فلم يخطب كخطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد. رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه النووي<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرَجَ معه أهل الدين والصلاح والشيخ، لأنه أسرع لإجابتهم، وقد استسقى عمر بالعباس وقال: اللهم إنا كنا إذا قحطنا توسلنا إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك اليوم بعمر نبينا فاسقنا فيسقون. رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

واستسقى معاوية بيزيد بن الأسود فقال: اللهم إنا نستسقي إليك بخيرنا وأفضلنا اللهم إنا نستسقي إليك بيزيد بن الأسود يا يزيد ارفع يديك إلى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس أيديهم، فثارث سحابة من المغرب كأنها تُرْس، وهبت لها ريح فسقوا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم، واستسقى به الضحاك بن قيس مرة أخرى.

قال النووي: قوله: «قحطنا» هو بضم القاف وكسر الحاء، والقحط الجدوبة واحتباس المطر، وقوله: «فتسقينا» بفتح التاء وضمها لغتان، وكذا قوله: «فاسقنا» بوصل الهمزة وقطعها، وقوله: «كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم» وهي لغة قليلة والفصيح حذف أن عسى فإن الفصيح فيها عسى زيد أن يقوم، ويجوز عسى زيد يقوم. اهـ.

قال في «الفتح»: وقد بين الزبير بن بكار في «الأنساب» صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة، والوقت الذي وقع فيه ذلك؛ فأخرج بإسناد له: أن العباس لما استسقى به عمر قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث؛ فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس. وأخرج أيضاً من طريق داود عن عطاء، عن زيد بن أسلم عن

(١) سلف ص ٥٠٣ / تعليق (١).

(٢) في «صحيحه» برقم (١٠١٠)، وانظر ص ٥٠٢ / تعليق (٢).

ابن عمر قال: استسقى عمرُ بن الخطاب عامَ الرمادة بالعباس بن عبدالمطلب فذكر الحديث، وفيه: فخطبَ الناسَ عمرُ فقال: إن رسولَ الله ﷺ كان يرى للعباسِ ما يرى الولدُ للوالدِ، فاقتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلةً إلى الله، وفيه: فما برحوا حتى سقاهم الله. اهـ.

وقال الصنعاني: ذكرَ الباذري أن عامَ الرمادة كان سنة ثماني عشرة، والرمادةُ بفتح الراء وتخفيف الميم، سُمِّيَ العامُ بها لما حصلَ من شِدَّةِ الجَدْبِ فاغبرتِ الأرضُ جدًّا من عدمِ المطرِ.

وفي هذه القصة دليلٌ على الاستشفاعِ بأهلِ الخيرِ والصلاحِ وبيت النبوة. وفيه فضيلةُ العباسِ وتواضعُ عمرَ ومعرفتهُ لحقِّ أهلِ البيتِ رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>. اهـ.

نص: «وَأُسْتَحَبُّهَا (و ش) لِمُمَيِّزٍ (ء)».

ش: وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُ مَمِيزِ الصَّبِيَّانِ<sup>(٢)</sup> وهو المذهبُ. وفاقاً للشافعي كما أشار إليه المؤلف.

التعليل: لأنه يُكْتَبُ له ولا يُكْتَبُ عليه، فترجى إجابة دعائه.

وقيل: يجوزُ من غيرِ استحبابٍ.

مسألة: وبياحُ خروجِ أطفالٍ بلا خلافٍ، قاله في «الإنصاف»، وعجائزُ وبهائمُ أي: من غيرِ استحبابٍ على الصحيحِ من المذهبِ.

الدليل: لأنَّ الرزقَ مُشْتَرَكٌ بين الكلِّ. وروى البزار مرفوعاً: «لولا أطفالُ رُضِعَ،

---

(١) انظر «كشاف القناع» ٧٦/٢، و«الإنصاف» ٤٥٤/٢، و«المبدع» ٢٠٤/٢، و«المغني» ٣٣٤/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٧٠/٥، ٧١، وحاشية العنقري» ٣١٧/١، و«المطلع» ص ١١١، و«سبل السلام» ١٤٧/٢، و«نيل الأوطار» ٨/٤، ٩، و«فتح الباري» ٤٩٧/٢.

(٢) الصبيان: بكسر الصاد وضمها لغتان، حكاهما ابن دريد وغيره أفصحهما وأشهرهما الكسر ومثله قضبان ورضوان. «المجموع شرح المذهب» ٧١/٥.

وَعَبَادُ رُكَّعٍ، وَبِهَائِمُ رُتَّعٍ، لَصُبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا»<sup>(١)</sup>. وروى أن سليمان عليه السلام خرجَ يَسْتَسْقِي، فرأى نَمْلَةً مستلقيةً، وهي تقول: اللهم إنا خلقنا من خَلْقِكَ لَيْسَ بنا غِنَى عن رزقِكَ. فقال سليمانُ: ارجِعُوا فَقَدْ سَفَيْتُمْ بدعوةٍ غيرِكُمْ، رواه الحاكم<sup>(٢)</sup>. وأما كون إخراج البهائم غير مستحبٍ، فلأن النبي ﷺ لم يَفْعَلْهُ.

(١) أخرجه البزار (٣٢١٢ - كشف)، وأبو يعلى (٦٤٠٢) و(٦٦٣٣)، والطبراني في «الأوسط» (٧٠٨١)، وابن عدي في «الكامل» ٢٤٣/١، والبيهقي ٣/٣٤٥، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٦٤/٦ من طريق إبراهيم بن خثيم بن مالك، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، مرفوعاً.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن خثيم إلا ابنه، تفرد به سريج بن يونس، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد.

وقال الهيثمي في «المجمع» ٢٢٧/١٠: وفيه إبراهيم بن خثيم وهو ضعيف.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال الحافظ في «التلخيص» ٩٧/٢: وفي إسناده إبراهيم بن خثيم بن عراك، وقد ضعفوه.

وقال البيهقي: إبراهيم بن خثيم غير قوي، وله شاهد بإسناد آخر غير قوي.

قلنا: وشاهده حديث مسافع - رضي الله عنه - عند ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٦٥)، والدولابي في «الكنى» ٤٣/١، ٤٤، وابن عدي في «الكامل» ١٦٢٢/٤، ٢٣٧٧/٦،

والطبراني في «الكبير» ٢٢/٧٨٥ وفي «الأوسط» (٦٥٣٥)، والبيهقي ٣/٣٤٥ من طريق

عبدالرحمن بن سعد القرظ، عن مالك بن عبيدة الديلي، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً.

قال الحافظ في «التلخيص» ٩٧/٢: مالك (بن عبيدة): قال أبو حاتم وابن معين: مجهول،

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: ليس له غير هذا الحديث.

وقال الهيثمي في «المجمع» ٢٢٧/١٠: وفيه عبدالرحمن بن سعد بن عمار، وهو ضعيف.

(٢) حديث ضعيف، أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨٧٥)، والدارقطني ٦٦/٢، والحاكم

٣٢٥/١، ٣٢٦، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٦٥/١٢، من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وفي إسناده الطحاوي والخطيب: سلامة بن روح وهو ضعيف، وفي إسناده الدارقطني والحاكم

محمد بن عون، لم يرو عنه غير عبدالعزیز بن أبي سلمة، ولم يوثقه غير ابن حبان، فهو في عداد المجهولين.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.

وقيل: يُسْتَحَبُّ خُرُوجُ الْعَجَائِزِ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَالْمَجْدُ.

وقيل: يَكْرَهُ إِخْرَاجُ الْبَهَائِمِ.

مسألة: وَيُؤْمَرُ سَادَةُ الْعَبِيدِ بِإِخْرَاجِ عِبِيدِهِمْ، رَجَاءً اسْتِجَابَةِ دَعَائِهِمْ، لِانْكَسَارِهِمْ بِالرَّقِّ. فَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَهَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ»<sup>(١) (٢)</sup>.

نص: «وَيُمنَعُ (و) النِّسَاءُ الشَّوَابُ (ء) وَيَكْرَهُ (و) لَذَاتِ هَيْئَةٍ».

ش: وَيُكْرَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ النِّسَاءِ ذَوَاتُ الْهَيْئَاتِ، خَوْفُ الْفِتْنَةِ<sup>(٣)</sup>.

نص: «وَتَكْرَهُ (و د) طَلَبُتُنَا إِخْرَاجَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَإِنْ خَرَجُوا لَمْ يُمنَعُوا (و) وَلَمْ يَخْتَلِطُوا (و) بِالْمُسْلِمِينَ».

ش: وَيَكْرَهُ لَنَا أَنْ نُخْرَجَ أَهْلَ الذِّمَّةِ وَمَنْ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَالزَّهْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

التعليل: لِأَنَّهُمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ. فَهُمْ بَعِيدُونَ مِنَ الْإِجَابَةِ، وَإِنْ أُغِيثَ الْمُسْلِمُونَ فَرَبِمَا ظَنُّوهُ بِدَعَائِهِمْ.

وقيل: لَا يَكْرَهُ وَبِهِ قَالَ مَكْحُولٌ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: لَا يُؤْمَرُونَ وَلَا يُنْهَوْنَ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

مسألة: وَإِنْ خَرَجُوا مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَكْرَهُ وَلَمْ يُمنَعُوا قَوْلًا وَاحِدًا.

التعليل: لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لَطَلَبِ الرِّزْقِ. وَاللَّهُ ضَمِنَ أَرْزَاقَهُمْ كَمَا ضَمِنَ أَرْزَاقَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٩٦) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ «كُشَافُ الْقَنَاعِ» ٧٧/٢، وَ«الْإِنْصَافُ» ٤٥٤/٢، وَ«الْمُبْدَعُ» ٢٠٣/٢، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» ٧٢، ٧٠/٥.

(٣) انْظُرْ «كُشَافُ الْقَنَاعِ» ٧٧/٢.

المسلمين. ولا يبعد أن يجيبهم الله تعالى.

وأمرُوا بالانفرادِ عن المسلمين فلا يَحْتَلُطُون بهم.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

التعليل: لأنه لا يُؤْمَنُ أن يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ، فيعمُّ من حَضَرَ، فإن قوم عادِ اسْتَسْقُوا فَأَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فاهلكتهم.

مسألة: ولا يَنْفَرِدُونَ بيومٍ على الصحيح من المذهب، لثلاثِ يَتَّفِقُ نزولُ غيْثٍ يومَ خروجِهم وحدهم، فيكونُ أعظمَ لِفِتْنَتِهِمْ. وربما افْتَتَنَ بهم غيرُهم.

مسألة: وحُكْمُ نسائِهِمْ ورقيقِهِمْ وصبيانِهِمْ وعجائزِهِمْ حُكْمُهُمْ في جوازِ الخروجِ منفردين لا بيوم.

ولا تَخْرُجُ منهم شأبةٌ كالمسلمين، والمرادُ: حسناء ولو عجزوا، كما يُعْلَمُ مما تقدم<sup>(١)</sup>.

نص: «ويَجُوزُ (و) التَّوَسُّلُ (ء) بِصَالِحٍ، وَيُتَوَسَّلُ (و د) بِالنَّبِيِّ ﷺ».

ش: ولا بأس بالتوسل بالصالحين على الصحيح من المذهب وفاقاً كما أشار إليه المؤلف. قال السامري وصاحب «التلخيص»: لا بأس بالتوسل في الاستسقاء بالشيخ والعلماء المتقين. وقال في «المذهب»: يجوز أن يَسْتَشْفَعَ إلى الله برجل صالح. وقيل: يُسْتَحَبُّ. قال أحمد في مَنْسَكِهِ الذي كَتَبَهُ للمروزي: إنه يُتَوَسَّلُ بالنبي ﷺ في دعائه، وَجَزَمَ به في «المستوعب» وغيره.

وجعله الشيخُ تقي الدين ابن تيمية كمسألة اليمين به. قال: والتَّوَسُّلُ بالإيمانِ

---

(١) انظر «كشف القناع» ٢/ ٧٧، ٧٨، و«الإنصاف» ٢/ ٤٥٥، ٤٥٦، و«المغني» ٣/ ٣٤٩، ٣٥٠، و«المجموع شرح المذهب» ٥/ ٧٤.

به وطاعته ومحبيه والصلاة والسلام عليه وبدعائه وشفاعته، ونحوه مما هو من فعله، أو أفعال العباد المأمور بها في حقه: مشروع إجماعاً. وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [سورة المائدة: ٣٥].

وذكر ابن تيمية السؤال بالنبى ﷺ فقال: فهذا يُجَوِّزُهُ طائفة من الناس، ونُقِلَ في ذلك آثار عن بعض السلف، وهو موجود في دعاء كثير من الناس، لكن ما روي عن النبي ﷺ في ذلك كله ضعيف بل موضوع. وليس عنه حديث ثابت قد يُظَنُّ أَنَّ لَهُمْ فيه حجة، إلا حديث الأعمى الذي عَلَّمَهُ أَنْ يَقُولَ: «أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بَنِيكَ مُحَمَّدَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ»<sup>(١)</sup>، وحديث الأعمى لا حجة لهم فيه، فإنه صريح في أنه إنما توسَّلَ بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، وهو طلب من النبي ﷺ الدعاء، وقد أمره النبي ﷺ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِي» ولهذا ردَّ الله عليه بصره لما دعا له النبي ﷺ، وكان ذلك مما يُعَدُّ من آيات النبي ﷺ. ولو توسَّلَ غيره من العميان الذين لم يدعُ لهم النبي ﷺ بالسؤال به لم تكن حالهم كحاله.

ودعاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في الاستسقاء المشهور بين المهاجرين والأنصار وقوله: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بَنِينَا فَتُسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بَعَمَّ نَبِينَا<sup>(٢)</sup>، يدلُّ على أن التوسل المشروع عندهم هو التوسل بدعائه وشفاعته لا السؤال بذاته؛ إذ لو كان هذا مشروعاً لم يعدل عمر والمهاجرون والأنصار عن السؤال بالرسول إلى السؤال بالعباس. اهـ.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: أما التوسُّلُ بدوات الصالحين فلا دليل عليه من كتاب ولا سنة، بل أدلة الكتاب والسنة تقتضي تركه والنهي عنه اهـ، وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: مراد الأصحاب بقولهم: والتوسُّلُ بالصالحين التوسُّلُ بدعائهم الله

(١) حديث حسن، أخرجه أحمد ١٣٨/٤، وابن ماجه (١٣٨٥)، والترمذي (٣٥٧٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٥٨) و(٦٥٩) و(٦٦٠) من حديث عثمان بن حنيف، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٢) انظر التعليق (٢) / ص ٥٠٢.

لا بدوايتهم، فإن ذات أحد لا تكون وسيلة لإجابة دعوة أحد اهـ.

وقال أحمد وغيره من العلماء، في قوله ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»<sup>(١)</sup>: الاستعاذة لا تكون بمخلوق. قال إبراهيم الحربي: الدعاء عند قبر معروف، الترياق المجرب. وقال شيخنا - يعني ابن تيمية -: قصده للدعاء عنده رجاء الإجابة بدعة لا قرينة باتفاق الأئمة. وقال أيضاً: يحرم بلا نزاع بين الأئمة، قاله في «الفروع».

وقال ابن تيمية: وقول القائل: أنا في بركة فلان، وتحت نظره: إن أراد بذلك أن نظره، وبركته مستقلة بتحصيل المصالح ودفع المضار، فكذب، وإن أراد أن فلاناً دعا لي فانتفعت بدعائه، أو أنه علمني وأدبني فأنا في بركة ما انتفعت به من تعليمه وتأديبه: فصحيح. وإن أراد بذلك: أنه بعد موته يجلب المنافع ويدفع المضار، أو مجرد صلاحه ودينه وقرينه من الله ينفعني من غير أن يطيع هو الله، فكذب. اهـ.

قال النووي: قال بعض أصحابنا: ويستحب أن يذكر كل واحد من القوم في نفسه ما فعله من الطاعة الجليلة، ويتشفع به ويتوسل، واستدلوا بحديث ابن عمر في الصحيحين عن رسول الله ﷺ في قصة أصحاب الغار الثلاثة الذين أوا إلى غار فاطبقت عليهم صخرة فتوسل كل واحد بصالح عمله فأزال الله عنهم بسؤال كل واحد ثلثاً من الصخرة وخرجوا يمضون<sup>(٢)</sup> (٣). اهـ.

نص: «وأصلها (و ش) كعيد».

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٨)، وابن حبان (٢٧٠٠) من حديث خولة بنت حكيم، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١٥)، ومسلم (٢٧٤٣).

(٣) انظر «كشف القناع» ٧٦/٢، ٧٧، ٨٢، و«الإنصاف» ٤٥٦/٢، و«المغني» ٣/٣٤٦، ٣٤٧،

و«المجموع شرح المذهب» ٧٢/٥، و«الاختيارات» ص ١٥٣، ١٥٤، و«مجموع الفتاوى»

٢٢٢/١، ٢٢٣، و«حاشية العنقري» ٣١٧/١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/١٥٩، و«الفروع»

١٦٠/٢، و«المستوعب» ٨٨/٣.



ش: وصفه صلاة الاستسقاء في موضعها وأحكامها صفة صلاة العيد هذا المذهب.

وهو قول سعيد بن المسيب، وعمر بن عبدالعزيز، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وداود، وابن جرير، ومكحول، والشافعي، وحكي عن ابن عباس، والمزني، وأبي يوسف، ومحمد.

الدليل والتعليل: لأنها في معناها، قال ابن عباس: سنة الاستسقاء سنة العيدين.

قال النووي: حديث ابن عباس ضعيف. رواه الدارقطني بإسناده عن محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، عن طلحة بن عبدالله بن عوف، قال: أرسلني مروان، فذكره ومحمد هذا ضعيف. قال ابن أبي حاتم في «كتابه»: سألت أبي عنه، فقال: هم ثلاثة إخوة: محمد وعبدالله وعمران بنو عبدالعزيز والثلاثة ضعفاء ليس لهم حديث مستقيم<sup>(١)</sup> اهـ.

فعلى هذا تُسنُّ في الصحراء، وأن تُصلَّى ركعتين يُكَبَّرُ في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً، من غير أذانٍ ولا إقامة، لأنه ﷺ لم يُقَمْها إلا في الصحراء. وهي أوسعُ عليهم من غيرها. وقال ابن عباس: صَلَّى النبي ﷺ ركعتين كما يُصلِّي العيد، قال الترمذي: حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>. وعنه ﷺ وأبي بكر وعمر: أنهم كانوا يُصلُّون

(١) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٢٣)، والدارقطني ٦٦/٢، والبيهقي ٣/٣٤٨، عن عبدالله بن عباس، رضي الله عنهما.

(٢) حديث حسن، أخرجه أحمد (٢٠٣٩)، وأبو داود (١١٦٥)، والترمذي (٥٥٩)، وابن ماجه (١٢٦٦)، والنسائي ٣/١٦٣، وابن خزيمة (١٤٠٥)، والحاكم ١/٣٢٦، ٣٢٧ من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

صلاة الاستسقاء يُكَبِّرون فيها سبعا وخمسا. رواه الشافعي مرسلاً<sup>(١)</sup>، وعن ابن عباس نحوه وزاد: وقرأ ﴿سَبِّحْ﴾ وفي الثانية الغاشية. رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup>. ولا يعارضه قول عبدالله بن زيد فيما سبق: ثُمَّ صَلَّى ركعتين<sup>(٣)</sup>. لأنها مطلقة. وهذه مقيدة.

وعن أحمد: يصلي بلا تكبيرات زوائد ولا جهر أي: كصلاة التطوع. وهو مذهب مالك والأوزاعي وأبي ثور وإسحاق.

الدليل: أَنَّ عبدالله بن زيد قال: استسقى النبي ﷺ فصلّي ركعتين وقلب رداءه. متفق عليه<sup>(٤)</sup>. وروى أبو هريرة<sup>(٥)</sup> نحوه، ولم يذكر التكبير وظاهره أنه لم يُكَبِّر.

قال الموفق: وكيفما فعل كان جائزاً حسناً اهـ. ومثله نُقِلَ عن داود.

وقال أبو حنيفة: لا تُسَنُّ الصلاة للاستسقاء، ولا الخروج لها؛ لأن النبي ﷺ اسْتَسْقَى على المنبر يوم الجمعة<sup>(٦)</sup>، ولم يُصَلِّ لها، واستسقى عمر بالعبّاس ولم يُصَلِّ<sup>(٧)</sup>.

قال الموفق: وليس هذا بشيء، فإنه قد ثبت بما رواه عبدالله بن زيد، وابن

---

(١) هو في «كتاب الأم» للشافعي ٢٤٩/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧١٨٥) عن جعفر بن محمد، مرسلاً.

وفي إسناده مجهول.

(٢) في «سننه» ٦٦/٢، وانظر التعليق (٢) / ص ٥١٧.

(٣) أخرجه البخاري (١٠١٢)، ومسلم (٨٩٤) (٢).

(٤) أخرجه البخاري (١٠٠٥) و(١٠١١)، ومسلم (٨٩٤).

(٥) أخرجه أحمد ٣٢٦/٢، وابن ماجه (١٢٦٨)، وابن خزيمة (١٤٠٩)، و(١٤٢٢) من طريق النعمان بن راشد، عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، فذكره.

قال ابن خزيمة: في القلب من النعمان بن راشد، فإن في حديثه عن الزهري تخليط كثير.

(٦) سلف ص ٥٠٢ / تعليق (١).

(٧) سلف ص ٥٠٢ / تعليق (٢).

عبّاس، وأبو هريرة أنّه خرج وصلى، وما ذكروه لا يعارض ما رَوَوْهُ؛ لأنّه يجوزُ الدعاء بغير صلاة، وفعل النبي ﷺ لما ذكروه لا يمنع فعل ما ذكرناه، بل قد فعل النبي ﷺ الأمرين. اهـ. وتقدم الخلاف في حكم صلاة الاستسقاء<sup>(١)</sup>.

مسألة: قال الموفق: ولا يُسنُّ لها أذان ولا إقامة. ولا نعلم فيه خلافاً. وقد روى أبو هريرة، قال: خرج رسول الله ﷺ يوماً يستسقي، فصلّى بنا ركعتين، بلا أذان ولا إقامة، ثم خطبنا، ودعا الله تعالى، وحول وجهه نحو القبلة، رافعاً يديه، وقلب رداءه، فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن. رواه الأثرم<sup>(٢)</sup>. ولأنّها صلاة نافلة، فلم يؤذّن لها كسائر النوافل. اهـ.

مسألة: ويقرأ فيها بما يقرأ به في صلاة العيد على الصحيح من المذهب، لما تقدم عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

قال الموفق: وروى ابن قتيبة في «غريب الحديث» بإسناده عن أنس: أنّ النبي ﷺ خرج للاستسقاء فتقدم فصلّى بهم ركعتين يجهرُ فيهما بالقراءة، وكان يقرأ في العيدين والاستسقاء في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الركعة الثانية بفاتحة الكتاب ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ اهـ. وإن شاء قرأ في الركعة الأولى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [سورة نوح] لمناسبتها الحال، وفي الركعة الثانية سورة أخرى من غير تعيين.

واختار أبو بكر أن يقرأ بـ ﴿الشمس وضحاها﴾، ﴿والليل إذا يغشى﴾<sup>(٤)</sup>.

مسألة: ويُسنُّ أن يجهر بالقراءة، قال النووي في «شرح مسلم»: أجمعوا على استحبابه وكذلك نقل الإجماع على استحباب الجهر ابن بطال.

(١) ص ٥٠١، ٥٠٢.

(٢) سلف التعليق (٥) / ص ٥١٨.

(٣) انظر التعليق (١) / ص ١٧، والتعليق (٢) / ص ٥١٨.

(٤) انظر «كشف القناع» ٧٥ / ٢، و«الإنصاف» ٤٥٢ / ٢، و«المبدع» ٢٠١ / ٢، و«المغني»

٣٣٥-٣٣٧، و«المجموع شرح المذهب» ٧٥ / ٥، ٩٣.

الدليل: ما روى عبدالله بن زيد، قال: خرج النبي ﷺ يَسْتَسْقِي فتَوَجَّهَ إِلَى القبلةِ يَدْعُو وَحَوْلَ رِداءه، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهْرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ<sup>(١)</sup> (٢). متفق عليه.

نص: «وَأَسْتَحِبُّ (و ش) الخطبةَ بعدها. وَيُسْنُ (و) جلوسُ الناسِ حالها. وَأَسْتَحِبُّ (و ش) افتتاحها بالاستغفار، وَيُكْثِرُ (و) فيها منه. وَسُنَّ (و) الدعاء، والصلاةُ على النبي ﷺ، والدعاءُ بما وَرَدَ».

ش: ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. نص عليه، وبهذا قال عبدالرحمن بن مهدي.

الدليل: لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ خَطَبَ بِأَكْثَرِ مِنْهَا. ولِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ: لَمْ يَخْطُبْ كَخُطْبَتِكُمْ هَذِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَا فَصَلَ بَيْنَ ذَلِكَ بِسُكُوتٍ وَلَا جُلُوسٍ.

وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ دَعَاءُ اللَّهِ تَعَالَى لِيُغِيثَهُمْ، وَلَا أَثَرَ لَكُونِهَا خُطْبَتَيْنِ فِي ذَلِكَ.

وعن أحمد: يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدٌ.

الدليل: قول ابن عباس: صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا صَنَعَ فِي الْعِيدِ<sup>(٣)</sup>.

وعنه: يَدْعُو مِنْ غَيْرِ خُطْبَةٍ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الْفُصُولِ»: وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ اهـ. وَقَالَ فِي «الْإِفْصَاحِ»: فِي الرِّوَايَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا اهـ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ.

قال الموفق: والصحيحُ من حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ<sup>(٤)</sup>.

(١) سلف ص ٥١٨ / تعليق (٤).

(٢) انظر «المغني» ٣/ ٣٣٦، و«نيل الأوطار» ٤/ ٧، و«شرح مسلم» ٦/ ١٨٩.

(٣) سلف تعليق (٢) / ص ٥١٧. (٤) سلف ص ٥١٧ / تعليق (٢).

ولو كَانَ النُّقْلُ كَمَا ذَكَرُوهُ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّلَاةِ بِدَلِيلِ أَوَّلِ الْحَدِيثِ أَهـ.  
الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.  
مسألة: وهي بعد الصلاة وهو المذهب. وبه قال مالك، والشافعي، ومحمد بن الحسن. قال ابن عبد البر: وعليه جماعة الفقهاء، قال النووي: وبه قال الجماهير أَهـ.

الدليل: قول أبي هريرة: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ ثم خَطَبَنَا. رواه أحمد<sup>(١)</sup>.

وقول ابن عباس: صنع في الاستسقاء كما صنع في العيدين<sup>(٢)</sup>، وكالعيد.

والرواية الثانية، أنه يَخْطُبُ قَبْلَ الصَّلَاةِ. رُوي ذلك عن عمر<sup>(٣)</sup>، وابن الزبير<sup>(٤)</sup>، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup>، وأبان بن عثمان، وهشام بن إسماعيل، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وذهب إليه الليث بن سعد، وابن المنذر<sup>(٦)</sup>؛ لما رَوَى أَنَسُ وَعَائِشَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ وَصَلَّى، قَالَتْ عَائِشَةُ: شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ فَوَضَعَ لَهُ بِالْمَصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَذَكَرَتِ الْخُطْبَةَ وَالِدَعَاءَ، وَأَنَّهُ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَأَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَقَلْبَ أَوْ حَوَّلَ رِجْلَيْهِ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رواه أبو داود<sup>(٧)</sup> بإسناد صحيح قاله النووي.

(١) سلف ص ٥١٨ / تعليق (٥).

(٢) سلف ص ٥١٧ / تعليق (٢).

(٣) أورده ابن المنذر في «الأوسط» تعليقاً ٣١٩/٤.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٩٩) ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٢٢١).  
وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٩٨) عنه.

وأورده ابن المنذر في «الأوسط» ٣١٩/٤ تعليقاً.

(٦) في «الأوسط» ٣١٩/٤.

(٧) في «سننه» (١١٧٣)، وقد سلف ص ٥٠٢ / تعليق (٥).

وعن عبدالله بن زيد، قال: رأيتُ النبي ﷺ يومَ خِرجَ يَسْتَسْقِي، فحوَّلَ ظهرَهُ إلى النَّاسِ، واستقبلَ القبلةَ يدْعُو، ثم حوَّلَ رِداءَهُ، ثم صَلَّى ركعتين، جهراً فيهما بالقراءة. متفق عليه (١).

وروى الأثرم، بإسناده عن أبي الأسود، قال: أدركتُ أبا بن عثمان، وهشام بن إسماعيل، وعمر بن عبدالعزيز، وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، كانوا إذا أرادوا أن يَسْتَسْقُوا، خرجوا للبراز، فكانوا يَخْطُبُونَ، ثم يدعون الله، ويحوِّلون وجوههم إلى القبلة حين يدعون، ثم يُحوِّل أحدهم رِداءَهُ من الجانب الأيمن على الأيسر، وما على الأيسر على الأيمن، وينزل أحدهم فيقرأ في الركعتين، يَجْهَرُ بِهِمْ.

الرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ، هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا؛ لورود الأخبار بكلا الأمرين، ودلالتها على كِلتا الصفتين، فيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ. واختاره الشوكاني والشيخ محمد بن إبراهيم.

والرَّابِعَةُ، أَنَّهُ لَا يَخْطُبُ، وَإِنَّمَا يَدْعُو وَيَتَضَرَّعُ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لقول ابن عباس: لم يَخْطُبْ كَخُطْبَتِكُمْ هَذِهِ، لَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ (٢).

قال الموفق: وأياً ما فعل من ذلك فهو جائز؛ لأنَّ الخُطْبَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، على الروايات كلها، فإن شاء فعلها، وإن شاء تركها. والأولى أن يَخْطُبَ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَةً وَاحِدَةً، لتكون كالعيد، وليكونوا قد فرغوا من الصلاة إن أُجِيبَ دُعَاؤُهُمْ فَأَغِيثُوا، فلا يحتاجون إلى الصلاة في المطر. وقول ابن عباس: لم يَخْطُبْ كَخُطْبَتِكُمْ هَذِهِ. نَفْيٌ لِلصَّفَةِ لَا لِأَصْلِ الْخُطْبَةِ، أي: لم يَخْطُبْ كَخُطْبَتِكُمْ هَذِهِ، إِنَّمَا كَانَ جُلُّ خُطْبَتِهِ الدُّعَاءُ وَالتَّضَرُّعُ وَالتَّكْبِيرُ. اهـ.

وقال في «الفتح»: ويمكن الجمع بين ما اختلفت الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدعاء ثم صَلَّى ركعتين ثم خطب. فأقتصر بعض الرواة على شيء وبعضهم على شيء وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك، وقع الاختلاف. اهـ.

(١) سلف ص ٥١٨ / تعليق (٤).

(٢) سلف ص ٥١٧ / تعليق (٢).

مسألة: ويخطبُ على منبرٍ. لما تقدم في حديث عائشة أنه قعد على المنبرِ.

مسألة: يجلسُ قبلها إذا صعدَ المنبرَ جلسة الاستراحة، ليرتدَّ إليه نفسه، كالعيدِ على الصحيح من المذهب،

وقيل: لا يجلسُ؛ لأنَّ الجلوسَ لم يُنقل، ولا ها هنا أذانٌ ليجلسَ في وقتِه واختاره الشيخُ محمد بن إبراهيم.

مسألة: ثم يفتتحُها بالتكبيرِ تسعاً نَسَقاً كخطبةِ العيدِ هذا المذهب، وهو من المفردات.

الدليل: قول ابن عباس: صنعَ رسولُ الله ﷺ في الاستسقاءِ كما صنعَ في العيدِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: يفتتحُها بالاستغفارِ.

وعن أحمد: يفتتحُها بالحمدِ. وهو ظاهرٌ ما اختاره الشيخُ تقي الدين ابن تيمية كما تقدّم عنه في خطبةِ العيدِ. قاله في «الإنصاف». قال ابنُ رجب في «شرح البخاري»: وهو الأظهرُ اهـ.

قال ابن تيمية: لم يُنقلَ أحدٌ عن النبي ﷺ أنه افتتحَ خطبته بغير الحمدِ لا خطبةَ عيدٍ ولا استسقاءٍ ولا غيرِ ذلك، وقد قال ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَجْذَمُ»<sup>(٢)</sup>. اهـ.

---

(١) سلف ص ٥١٧ / تعليق (١).

(٢) حديث ضعيف، أخرجه أحمد ٣٥٩/٢، وأبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٦) من طريق قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف. قره - وهو ابن عبد الرحمن المعافري - ضعيف وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان» برقم (١).

مسألة: ويكثر فيها الصلاة على النبي ﷺ، لأنها معونة على الإجابة. وعن عمر قال: الدعاء موقوف بين السماء والأرض، لا يصعد منه شيء حتى تصلّي على نبيك. رواه الترمذي<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويكثر فيها الاستغفار، لأنه سبب لنزول الغيث. روى سعيد: أن عمر خرج يستسقي فلم يزد على الاستغفار، فقالوا: ما رأيناك استسقيت، فقال: لقد طلبت الغيث بمجاديع السماء الذي يستنزل بها القطر. ثم قرأ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً، يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً﴾<sup>(٢)</sup> [نوح: ١٠، ١١]، وعن علي نحوه.

قال النووي: قوله: «بمجاديع» واحدها مجدح بكسر الميم وإسكان الجيم وفتح الدال. وقال أبو عبيد يجوز كسر الميم وضمها، قال أهل اللغة: المجدح كل نجم كانت العرب تقول: يُمطرُ به، فأخبر عمر رضي الله عنه أن الاستغفار هو المجاديع الحقيقية التي يستنزل بها القطر لا الأنواء، وإنما قصد التشبيه، وقيل: مجاديعها مفاتيحها، وقد جاء في رواية بمفاتيح السماء اهـ. وفي «الصحيح» أن المجدح نجم يقال له الدبران لأنه يطلع آخرًا، ويسمى راعي النجوم.

ويقرأ الآية التي فيها الأمر بالاستغفار، كقوله: ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفراً. يرسل السماء عليكم مدراراً﴾ ونحوه كقوله تعالى: ﴿وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه﴾ [هود: ٣].

وعن عمر بن عبدالعزيز، أنه كتب إلى ميمون بن مهران يقول: قد كتبت إلى البلدان أن يخرجوا إلى الاستسقاء إلى موضع كذا وكذا، وأمرتهم بالصدقة والصلاة، قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى \* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥]. وأمرتهم أن يقولوا كما قال أبوهم آدم: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا

(١) في «جامعه» (٤٨٦) عن عمر، رضي الله عنه، قوله.

وإسناده ضعيف. أبو قرة الأسدي - أحد رواه - ضعيف.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٠٢)، ونحوه مختصراً أخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٤/٢، عن عمر، رضي الله عنه.



وَتَرْحَمُنَا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿[الأعراف: ٢٣]. ويقولوا كما قال نوح: ﴿وَالَا تَغْنُرْ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]. ويقولوا كما قال يونس: ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. ويقولوا كما قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(١)</sup> [القصص: ١٦]. وَلَأنَّ الْمَعَاصِيَ سَبَبُ انْقِطَاعِ الْغَيْثِ، وَالِاسْتِغْفَارُ وَالتَّوْبَةُ تَمْحُو الْمَعَاصِيَ الْمَانِعَةَ مِنَ الْغَيْثِ، فَيَأْتِي اللَّهُ بِهِ.

وقال النووي: قلت: ويكثر من دعاء الكرب الثابت في «الصحيحين» أن النبي ﷺ كان يقوله عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم لا إله إلا الله ربُّ السموات وربُّ الأرض ربُّ العرش الكريم»<sup>(٢)</sup>. ويستحب أيضاً: «اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» لحديث «الصحيحين» فيه<sup>(٣)</sup> اهـ.

مسألة: ويسنُّ رفعُ يديه وقتَ الدعاءِ قال في «الإنصاف»: وهذا بلا نزاع اهـ قال الصنعاني: لكنه يُبالغُ في رفعِهما في الاستسقاءِ حتى يساوي بهما وجهَهُ ولا يجاوزُ بهما رأسَهُ اهـ.

الدليل: قول أنس: كان لا يرفعُ يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، وكان يرفع حتى يرى بياضَ إبطيه، متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: وقوله: كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا عند الاستسقاء. قد ثبتت أحاديث كثيرة في «الصحيحين» وفي أحدها أن النبي ﷺ رفع يديه في الدعاء. وهي قريب من ثلاثين حديثاً. وحيث يتعين تأويل حديث أنس هذا، وفيه

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٩٠٣) عن عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه. وعلقه ابن المنذر في «الأوسط» ٣١٤/٤.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٤٥)، ومسلم (٢٧٣٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٨٩)، ومسلم (٢٦٩٠) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥).

تأويلان مشهوران .

أحدهما: أَنَّ مراد أنسٍ لم أَرَهُ يَرْفَعُ ، وَقَدْ رآه غَيْرُهُ يَرْفَعُ ، والزيادةُ من الثقةِ مقبولةٌ ، والإثباتُ مقدَّمٌ على النفي .

والثاني : معناه لم يَرْفَعُ كما يَرْفَعُ في الاستسقاءِ ، فإنه ﷺ رفعَ فيه رفعاً بليغاً ، وفي «صحيح مسلم» : أَنَّهُ ﷺ أشار بظهور كفيه إلى السماءِ . والله أعلم<sup>(١)</sup> . اهـ .

وقال الشوكاني : والظاهرُ أَنَّهُ ينبغي البقاءُ على النفي المذكورِ عن أنسٍ ، فلا ترفعُ اليدُ في شيءٍ من الأدعيةِ إلا في المواضعِ التي وردَ فيها الرفعُ ، ويُعملُ فيما سواها بمقتضى النفي ، وتكونُ الأحاديثُ الواردةُ في الرفعِ في غير الاستسقاءِ أرجحُ من النفي المذكورِ في حديثِ أنسٍ ، إما لأنها خاصةٌ فينبئُ العامُّ على الخاصِّ ، أو لأنها مثبتةٌ وهي أولى من النفي . وغايةُ ما في حديثِ أنسٍ أَنَّهُ نفى الرفعَ فيما يَعْلَمُهُ ، ومن علمَ حجةً على مَنْ لَمْ يَعْلَمْ . اهـ .

مسألة : وتكونُ ظهورُهُما نحو السماءِ ، هذا المذهبُ . قال جماعةٌ من العلماء : السُّنَّةُ لكل من دعا لدفعِ بلاءٍ أَن يجعلَ ظَهَرَ كَفْيِهِ إلى السماءِ وإن دعا لطلبِ شيءٍ جعلَ بطنَ كَفْيِهِ إلى السماءِ .

الدليل : حديثُ مسلمٍ عن أنسٍ : أَن النبيَّ ﷺ استسقى فأشارَ بظهرِ كَفْيِهِ إلى السماءِ<sup>(٢)</sup> .

التعليل : لَأَنَّهُ دعاءُ رهبيةٍ . ذكره جماعةٌ من الأصحابِ وقَدَّمُوهُ في «الفروع» .

وذكرَ بعضُ الأصحابِ وجهاً أَنَّ دعاءَ الاستسقاءِ كغيره في كونه يَجْعَلُ بطونَ أَصابعِهِ نحو السماءِ . زاد في «الرعاية الكبرى» : وَيَقِيمُ إِبْهَامَهُمَا فيدْعُو بهما .

واختارَ الشيخُ تقي الدين ابن تيمية القولَ بأنه يجعلُ بطونَ أَصابعِهِ نحو السماءِ

(١) أخرجه مسلم برقم (٨٩٦) من حديث أنس بن مالك ، رضي الله عنه .

(٢) انظر ما قبله .

وقال: صار كَفُّهَا نحو السماء لشدة الرفع لا قصداً لهُ، وإنما كان يُوجَّهُ بطونها مع القصدِ وأَنَّهُ لو كان قصدهُ فغيره أولى وأشهرُ. قال: ولم يقل أحدٌ ممن يرى رفعهما في القنوت: إِنَّهُ يرفعُ ظُهُورَهُمَا، بل بَطُونَهُمَا. اهـ.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: السنة أن يجعل بطون يديه إلى السماء وظهورهما إلى الأرض لما روى أن النبي ﷺ قال: «إذا سألتُم الله تعالى فاسألوهُ ببطون أكفكم ولا تسألوهُ بظهورهما» رواه أبو داود وابن ماجه. اهـ.

وقال الشيخ عبدالله أبا بطين: الدعاء بظهور اليدين جائزٌ ويكونُ قد تركَ السُّنَّةَ، لأنَّه ثبتَ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعوتَ فادعُ بباطنِ كَفِّكَ ولا تدعُ بظهورِها فإذا فرغتَ فامسحْ بها وجهَكَ» رواه أبو داود وابن ماجه. اهـ<sup>(١)</sup>.

مسألة: فيدعو قائماً، كسائر الخطبة.

ويُكثِّرُ من الدعاء.

الدليل: حديث: «إن الله يحبُّ الملحين في الدعاء»<sup>(٢)</sup>.

ويؤمنُ مأمومٌ. ويرفعُ المأمومُ يَدَيْهِ كالإمامِ جالساً، كما في استماعِ غيرها من الخطبِ، وأي شيء دعا به جازٌ لحصول المطلوبِ.

والأفضلُ الدعاءُ بالواردِ من دعائه ﷺ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

ومن دعاء النبي ﷺ: «اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً مريعاً غدقاً مجللاً سحاً عاماً طبقة دائماً نافعاً غير ضارٍّ عاجلاً غير آجلٍ». روى ذلك أبو داود من حديث

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٥)، وابن ماجه (٣٨٦٦) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

قال أبو داود: روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلها واهية وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيف أيضاً.

(٢) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٤٥٢ من حديث عائشة، رضي الله عنها. وإسناده ضعيف جداً، فيه: يوسف بن السَّفر يحدث بمناكير، قاله العقيلي.

جابر. قال: أتت النبي ﷺ بواكي. فقال - فذكره - قال: فأطبقت السماء عليهم<sup>(١)</sup>.

قوله: «اللهم» أي: يا الله. قوله: «اسقنا» بوصل الهمزة وقطعها.

قوله: «غيثاً» هو مصدر، المراد به المطر. ويسمى الكلأ غيثاً.

قوله: «مُغِيثاً» هو المُنْقِذُ من الشدة. يقال: غاثه وأغاثه، وغيثت الأرض، فهي مَغِيثَةٌ وَمَغْيُوثَةٌ.

وقال النووي: قوله: «مغِيثاً» بضم الميم وكسر الغين، وهو الذي يغيث الخلق فيروهم ويُسبِعُهُمْ، قاله الأزهري وغيره، وقال غيره: مُنْقِذاً لنا مما استسقينا منه، قال أهل اللغة: يقال: غاث الغيث الأرض أي: أصابها، وغاث الله البلاد أي: أصابها به، يغيثها بفتح الياء غَيْثاً، وغيثت الأرض تغاث غيثاً فهي مغِيثَةٌ ومغْيُوثَةٌ، هذا هو المشهور في كتب اللغة أنه إنما يقال: غاث الله الناس والأرض يغيثهم بفتح الياء ثلاثي، أي: أنزل المطر. وثبت في «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> أن النبي ﷺ قال في الاستسقاء: «اللهم أغثنا» بالألف رباعي. قال القاضي عياض: قال بعضهم هذا المذكور في الحديث هو من الإغاثة. بمعنى المعونة. وليس من طلب الغيث، إنما يقال في طلب الغيث غثنا. قال القاضي: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَلَبِ الْغَيْثِ، أي هَبْ لنا غيثاً أو ارزقنا غيثاً كما يقال: سقاه الله وأسقاه، أي: جعل له سُقياً على لغة من فرق بينهما. اهـ. وقال في «الفروع»: والأشهر في اللغة غثنا - بلا ألف - من غاث يغيث أي: أنزل المطر اهـ.

قوله: «هنيئاً» بالمد والهمز، أي: حاصلاً بلا مَشَقَّةٍ وقيل: هو الطيب الذي لا ينقصه شيء. قوله: «مريئاً» السهل النافع المحمود العاقبة مُسَمَّناً للحيوان مُنَمِّياً

(١) أخرجه أبو داود (١١٦٩)، والحاكم ٣٢٧/١ وعنه البيهقي في «السنن» ٣/٣٥٥ وفي «الدعوات الكبير» (٤٧٩)، من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) برقم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

له. وهو ممدودٌ مهموزٌ. قوله: «مَرِيعاً» بفتح الميم وكسر الراء، أي: مُخَصِباً كثيرُ النبات. يقال: أمرَع المكانُ، ومَرُع بالضم إذا أُخْصِبَ. ويروى مُرِيعاً بضم الميم وإسكان الراء وكسر الباء الموحدة. ومعناه مُنْبِتاً للربيع، وروى مُرْتِعاً مثله إلا أنه بالثاء المثناة من فوق وهما بمعنى الأول.

قوله: «غَدَقاً» بفتح الدال وكسرهما. والغَدَقُ: الكثيرُ الماء والخير.

وقيل: الذي قَطَرُهُ كِبَارٌ.

قوله: «مُجَلَّلًا» السحابُ الذي يَعُمُّ العبادَ والبلادَ نَفْعُهُ وقيل: يُجَلِّلُ الأرضَ أن يَعْمَهَا كَجَلَّ الفرس. «سَحَا» السَّحُ: الصَّبُّ، قال النووي: هو شديدُ الوَقْعِ على الأرض، يقال: سَحَّ الماءُ يَسْحُ بضم السين في المضارع إذا سَالَ من فوق إلى أسفل، وساحَ يسيحُ إذا جرى على وجهِ الأرضِ اهـ. قوله «عاماً» شاملاً، قوله: «طَبَقاً» بفتح الطاء والباء العامُ الذي طَبَّقَ البلادَ مطرُهُ. قوله: «دائماً» أي: مُتصلاً، إلى أن يَحْصَلَ الخَصْبُ.

ومن دعائه ﷺ: «اللهم اسقِ عبادَكَ وبهائمَكَ، وانشرْ رَحْمَتَكَ وأخيَ بلدَكَ الميتَ» رواه أبو داود من حديثِ عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قال: وكان النبي ﷺ إذا استسقى قال - فذكره<sup>(١)</sup>.

«اللهم اسقِنَا الغيثَ ولا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ» أي: الَاسِينَ. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] أي: لا تيأسوا.

«اللهم سُقِيا رَحْمَةً لا سَقِيَا عَذَابٍ ولا بَلَاءٍ. ولا هدمٍ ولا غرقٍ. اللهم إن بالعبادِ والبلادِ مِنَ اللأواءِ»<sup>(٢)</sup> بالهمز والمد أي: الشدة. وقال الأزهري: شدةُ

(١) أخرجه أبو داود (١١٧٦) ومن طريقه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٨٢) مرسلًا وموصولًا.

ورجح أبو حاتم - كما في «العلل» لابنه ١/٧٩ - ٨٠ - إرساله.

(٢) حديث ضعيف أخرجه الشافعي في «مسنده» ١/١٧٣، ومن طريقه البيهقي في «سننه» =

المجاعة.

«وَالْجَهْدُ» بفتح الجيم المشقة، وضمها وفتحها الطاقة. قاله الجوهري. وقال ابن المنجا: هما المشقة. ورد بما سبق. قاله في «المبدع». وقال النووي: قلة الخير والهزال وسوء الحال، وأرض جهاد أي: لا تنبت شيئاً اهـ.

«وَالضَنْكُ»: الضيق. «ما لا نشكوه إلا إليك. اللهم أنبت لنا الزرع. وأدر لنا الضرع» قال الجوهري: الضرع لكل ذات ظلف أو خف.

«وَأَسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ»: كثرة مطرها مع الريح والنماء. «وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَا الْجُوعَ وَالْجَهْدَ وَالْعُرْيَ. واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك. اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً. فأرسل السماء علينا مدراراً» أي: دائماً إلى وقت الحاجة. وقال الأزهري: والسماء هنا السحاب وجمعها سُمَيٌّ وأسمية وقال الزمخشري في تفسيره: يجوز أن يكون المراد بالسماء هنا المطر أو السحاب ويجوز أن يكون السماء المظلة، لأن المطر ينزل منها إلى السحاب، والمدرار الكثير الدَّرَّ والقَطَرُ اهـ. وقيل: معناه: غيثاً مُغيثاً.

وهذا الدعاء رواه ابن عمر عنه رضي الله عنه غير أن قوله: «اللهم سقياً رحمة لا سقياً عذاب، ولا بلاء، ولا غرق» رواه الشافعي في «مسنده» عن المطلب بن حنطب. وهو مرسل<sup>(١)</sup>.

وروى ابن عباس مرفوعاً: «اللهم اسقنا غيثاً مُغيثاً مريئاً مريعاً طَبَقاً غَدَقاً عاجلاً غير راثٍ» وإسناده ثقات<sup>(٢)</sup>. قوله: «غير راثٍ» أي: غير بطيء ولا متأخر.

= ٣٥٦/٣ وفي «الدعوات الكبير» (٤٨٣)، عن إبراهيم بن محمد، عن خالد بن رباح، عن المطلب بن حنطب، مرسلًا.

قال البيهقي: هذا مرسل. وخالد بن رباح مجهول. وإبراهيم بن محمد - وهو ابن أبي يحيى - شيخ الشافعي ضعيف.

(١) انظر ص ٥٢٩ / تعليق (٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٢٧٠)، والطبراني في الدعاء (٢١٩٥).

وَرَوَى جَابِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيئًا مَرِيحًا نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَرِيحًا يُرَوَّى عَلَى وَجْهَيْنِ بَالِيَاءِ وَالبَاءِ، فَمَنْ رَوَاهُ بِالبَاءِ جَعَلَهُ مِنَ المِرَاعَةِ، وَهِيَ الْخَصْبُ يُقَالُ: أُسْرِخَ الْمَكَانُ: إِذَا اخْصَبَ، وَمَنْ رَوَاهُ مُرِيحًا، كَانَ مَعْنَاهُ مُنْبِتًا لِلرَّبِيعِ. اهـ.

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبِرٍ فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبِرِ، فَكَبَّرَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَذَبَ دِيَارِكُمْ، وَاسْتَخَارَ الْمَطَرُ عَنْ إِبَّانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ». ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ \* مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَأَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَقَلْبَ أَوْ حَوَّلَ رِدَاءَهُ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَتَزَلَّ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ، وَأَنْشُرْ رَحِمَتَكَ، وَأَخِي بِلَدِكَ الْمَيِّتَ». رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

رَوَى ابْنُ قُتَيْبَةَ، بِإِسْنَادِهِ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ لِلِاسْتِسْقَاءِ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ اسْتَقْبَلَ الْقَوْمَ بِوَجْهِهِ، وَقَلْبَ رِدَاءَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً قَبْلَ أَنْ يَسْتَسْقَى، ثُمَّ

(١) سلف ص ٥٢٨ / تعليق (١).

(٢) سلف ص ٥٠٢ / تعليق (٥).

(٣) سلف ص ٥٢٩ / تعليق (١).

قال: «اللهم اسقنا وأغننا، اللهم اسقنا غيثاً مُغيثاً، وحيّاً ربيعاً، وجداً طبقةً غَدَقاً مُغَدَقاً مُونِقاً، هنيئاً مريئاً مريعاً مُربعاً مُرتعاً، سائلاً مُسبلاً مُجَلَّلاً، دَيْماً دُرُوراً، نافعاً غيرَ ضارٍّ، عاجلاً غيرَ راثٍ؛ اللهم تُحيي به البلادَ، وتُغيثُ به العبادَ، وتجعله بلاغاً للحاضرِ منا والبادِ، اللهم أنزل في أرضنا زيتها، وأنزل علينا في أرضنا سكنها، اللهم أنزل علينا من السماء ماءً طهوراً، فأحي به بلدةً ميتاً، وأسقه ممّا خلقت أنعاماً وأناسي كثيراً»<sup>(١)</sup>. قال ابن قتيبة: المغيث: المحيي بإذن الله تعالى. والحيّا: الذي تُحيي به الأرض والمال. والجدا: المطرُ العامُّ، ومنه أخذَ جَدَا العَطِيَّةِ، والجَدوى مَقْصُورٌ. والطَّبَقُ: الذي يُطَبَّقُ الأرض. والغَدَقُ والمُغَدِقُ: الكثيرُ القَطَرِ. والمُونِقُ: المُعْجِبُ. والمَرِيعُ: ذو المَرَاعَةِ والخَصْبِ. والمُربُعُ من قولك: رَبَعْتُ مكاناً كذا: إذا أَقَمْت به. وأربُع على نفسِكَ: أَرَفِقْ. والمُرتِعُ: من رَبَعَتِ الإبلُ، إذا أَرَعَتْ. والسَّابِلُ: من السَّبَلِ، وهو المَطَرُ. يقال: سَبَلُ سَابِلٌ، كما يقال: مَطَرٌ مَاطِرٌ. والرائثُ: البطيءُ. والسَّكُنُ: القوةُ، لأنَّ الأرضَ تَسْكُنُ به.

وروي عن عبد الله بن عمر، أنَّ النبي ﷺ كان إذا اسْتَسْقَى، قال: «اللهم اسقنا غيثاً مُغيثاً، هنيئاً مريعاً، غَدَقاً مُجَلَّلاً، طبقةً سَحاً دائماً، اللهم اسقنا الغيثَ، ولا تَجْعَلْنَا من القَانِطِينَ، اللهم إِنَّ بالعبادِ والبلادِ من اللأواءِ والضنكِ والجهدِ ما لا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ، اللهم أَنْبِتْ لنا الزرعَ، وأدِرْ لنا الضرعَ، واسقنا من بركات السماءِ، وأنزل علينا من بركاتك، اللهم ارفعْ عَنَّا الجَهْدَ والجُوعَ والعُرْيَ، واكْشِفْ عَنَّا من البلاءِ ما لا يَكْشِفُهُ غيرُكَ، اللهم إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّاراً، فأرسلِ السماءَ عَلَيْنَا مَدْرَاراً».

قال ابن القيم: واستسقى مرة، فقام إليه أبو لبابة فقال: يا رسول الله! إن التمر

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٦١٥) وفي «الدعاء» (٢١٧٩) من طريق مجاشع بن عمرو، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن الزهري، عن أنس، مرفوعاً.

قال الهيثمي في «المجمع» ٢/٢١٣: وفيه مجاشع بن عمرو، قال ابن معين: قد رأيته أحد الكذابين.



في المَرابِد، فقال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا حَتَّى يَقُومَ أَبُو لُبَابَةَ عُريَانًا، فَيَسُدَّ ثَعْلَبَ مَرَبْدِهِ بِإِزَارِهِ»، فَأَمْطَرَتْ، فَاجْتَمَعُوا إِلَى أَبِي لُبَابَةَ، فَقَالُوا: إِنَّهَا لَنْ تُقْلَعَ حَتَّى تَقُومَ عُريَانًا، فَتَسُدَّ ثَعْلَبَ مَرَبْدِكَ بِإِزَارِكَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ففعل، فاستهلت السماء<sup>(١)</sup>.

وعن سعد رضي الله عنه أن النبي ﷺ دعا في الاستسقاء: «اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا سَحَابًا كَثِيفًا قَصِيفًا دَلُوقًا ضَحُوكًا، تُمَطِّرُنَا مِنْهُ، رُذَاذًا قِطْقِطًا سَجَلًا يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» رواه أبو عَوَانَةَ في «صحيحه».

قال الصنعاني قوله: «اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا» بالجيم من التجليل والمراد تعميم الأرض. «سَحَابًا كَثِيفًا» بفتح الكاف فمثلة فمثلة تحتية ففاء، أي: متكاثفًا متراكمًا. «قَصِيفًا» بالقاف المفتوحة فصاد مهملة فمثلة تحتية ففاء، وهو ما كان رعدُهُ شديد الصوت وهو من أماراتِ قُوَّةِ المطر. «دَلُوقًا» بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو فقاف يقال: خيلَ دَلُوقٌ أي: مندفعَةٌ شديدةُ الدفعة، ويقال: دَلَقَ السَّيْلُ عَلَى الْقَوْمِ هَجَمَ «ضَحُوكًا» بفتح أوله بزنة فعول، أي: ذات برق. «تُمَطِّرُنَا مِنْهُ رُذَاذًا» بضم الراء فذال معجمة فأخرى مثلها هو ما كان مطره دون الطُّش. «قِطْقِطًا» بكسر القافين وسكون الطاء الأولى قال أبو زيد: القِطْقِطُ أصغر المطر ثم الرُّذَاذُ وهو فوق القِطْقِطِ ثم الطُّش وهو فوق الرُّذَاذ. «سَجَلًا» مصدر سَجَلْتُ الماءَ سَجَلًا إذا صببته صَبًّا؛ ووصف به السحابُ مبالغةً في كثرة ما يُصَبُّ منها من الماءِ حتى كأنها نفس المصدر. «يا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» وهذان الوصفان نطق بهما القرآن.

وفي التفسير أي: الاستغناء المطلق والفضل التام، وقيل الذي عنده الإجلال والإكرام للمخلصين من عباده، وهما من عظام صفاته تعالى، ولذا قال ﷺ: «أَلْطَوَا

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٣٨٥) وفي «الدعاء» (٢١٨٦)، والبيهقي في «الدلائل» ١٤٤/٦

- ١٤٥ من حديث أبي لبابة، رضي الله عنه.

وحسنه الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية».

بيأذا الجلال والإكرام». وروي أنه ﷺ مرَّ برجلٍ وهو يصلي ويقول: يا ذا الجلال والإكرام؛ فقال: «قد استجيب لك». اهـ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «خرج سليمان عليه السلام يستسقي فرأى نملةً مستلقيةً على ظهرها رافعةً قوائمها إلى السماء تقول: اللهم إنا خلقنا من خلقك ليس بنا غنى عن سقياك، فقال: أرجعوا سقيتكم بدعوة غيركم» رواه أحمد وأحمد وصححه الحاكم<sup>(١)</sup>. اهـ.

مسألة: ويؤمنون على دعاء الإمام.

مسألة: ويُسْتَحَبُّ أن يستقبل القبلة في أثناء الخطبة هذا المذهب.

وقيل: لا يستقبل القبلة إلا بعد فراغه من الخطبة.

قال في «المحرر» و«الفائق» وغيرهما: ويستقبل القبلة في أثناء دعائه.

ثم يُحوَّلُ رداءه في حال استقبال القبلة، فيجعل ما على الأيمن من الرداء على الأيسر، وما على الأيسر على الأيمن هذا المذهب.

وروي ذلك عن أبان بن عثمان، وعمر بن عبدالعزيز، وهشام بن إسماعيل، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وهو مذهب الشافعي، وبه قال مالك، وأبو ثور، وداود.

الدليل: أنه ﷺ: حوَّلَ إلى الناس ظهره، واستقبل القبلة يدعوه، ثم حوَّلَ رداءه. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وفي حديث عبدالله: أنه ﷺ حوَّلَ رداءه حين استقبال القبلة. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وروي أحمد وغيره من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ خطب ودعا الله، وحوَّلَ

(١) سلف ص ٥١٢ / تعليق (٢).

(٢) سلف ص ٥١٨ / تعليق (٣) و (٤).

(٣) في «صحيحه» (٨٩٤) (١).

وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلب رداءه، فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن<sup>(١)</sup>.

وكان الشافعي يقول بهذا. ثم رجّع فقال: يجعلُ أعلاه أسفله. لما روى عبدالله بن زيد: أنَّ النبي ﷺ استسقى وعليه خميصٌ سوداء، فأراد أن يجعل أسفلها أعلاها، فتقلت عليه، فقلبها الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن. رواه أحمد وأبو داود، والنسائي، قال النووي: صحيح أو حسن<sup>(٢)</sup> اهـ. وأجيب عن هذه الرواية - على تقدير ثبوتها - بأنها ظن من الراوي. وقد نقل التحويل جماعة لم ينقل أحد منهم أنه جعل أعلاه أسفله. ويعدُّ أنه ﷺ ترك ذلك في جميع الأوقات لثقل الرداء<sup>(٣)</sup>.

فائدة: قال النووي: فيه استحباب استقبالها، أي: القبلة للدعاء وبلحوق به السوء والغسل والتيمم والقراءة وسائر الطاعات، إلا ما خرج بدليل. كالخطبة. وسبق معناه عن صاحب «الفروع» في باب الوضوء.

مسألة: ويفعل الناس كذلك أي: يُحوّلون أرديتهم، فيجعلون ما على الأيمن على الأيسر وما على الأيسر على الأيمن، هذا المذهب وبه قال أكثر أهل العلم.

الدليل: لأن ما ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق غيره، ما لم يقم دليل على اختصاصه، كيف وقد عُقل المعنى؟ وهو التفاؤل بقلب ما بهم من الجذب إلى

(١) سلف ص ٥١٨ / تعليق (٥).

(٢) حديث قوي، أخرجه أحمد ٤٠ / ٤١، وأبو داود (١١٦٤)، وصححه ابن خزيمة (١٤١٥)، وابن حبان (٢٢٦٧) من حديث عبدالله بن زيد، رضي الله عنه.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٧٨-٨٠، و«الإنصاف» ٤٥٧-٤٥٩، و«الروض المربع» ٥٤٩/٢، و«المبدع» ٢٠٥-٢٠٧، و«المغني» ٣٣٨-٣٤٥، و«المجموع شرح المذهب» ٧٨-٨٣، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/٣٩٤، و«الدرر السنية» ٣/٢٤٢، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٣/١٣٢، و«الفروع» ٢/١٦١، و«المطلع» ص ١١٢، و«نيل الأوطار» ٦/٤، و«زاد المعاد» ١/٤٥٩، و«سبل السلام» ٢/١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، و«الفروع» ٢/١٦١، و«الإفصاح» ١/١٨١، و«فتاوى اللجنة» ٨/٣٢٨، و«فتح الباري» ٢/٥٠٠، و«شرح البخاري» لابن رجب ٩/٢٠٠، و«معالم السنن» ٢/٣٧، و«المحرر» ١/١٨٠، و«الصحاح» ١/٣٥٨.

الخِصْب؟ بل رُوي عن جعفر بن محمد الباقر عن أبيه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَوَّلَ رِداءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ. رواه الدارقطني<sup>(١)</sup>. وفي حديث أيضاً لأنس: فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يُسْنُ تحويلُ الرِّداءِ.

التعليل: لَأَنَّهُ دَعَاءٌ فَلَا يُسْتَحَبُّ تحويلُ الرِّداءِ فِيهِ كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ.

قال الموفق: وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ أَهـ.

وحُكي عن سعيد بن المسيَّب، وعروة، والثوري أَنَّ تحويلَ الرِّداءِ مُخْتَصُّ بِالْإِمَامِ دُونَ الْمَأْمُومِ. وهو قولُ الليثِ وأبي يوسف ومحمد بن الحسن.

الدليل: لَأَنَّهُ يُقَالُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ أَصْحَابِهِ.

قال الشوكاني: وظاهرُ قوله: «ويحول الناس» أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ لَا يَسْتَحَبُّ فِي حَقِّهِنَّ أَهـ.

مسألة: وَيَتْرَكُونَ الرِّداءَ مُحَوَّلًا، حَتَّى يَنْزِعُوهُ<sup>(٣)</sup> مَعَ ثِيَابِهِمْ، لَعَدَمِ نَقْلِ إِعَادَتِهِ. وَلَا تَحْوِيلَ فِي كِسْفٍ، وَلَا حَالَةَ الْأَمْطَارِ وَالزَّلْزَلَةِ، صَرَخَ بِهِ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ.

مسألة: وَيَدْعُو سِرًّا، لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ، وَأَبْلَغُ فِي الْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ، وَأَسْرَعُ فِي الْإِجَابَةِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] حَالِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، فيقول: اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنَا بِدَعَائِكَ، وَوَعَدْتَنَا إِجَابَتَكَ، وَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتَنَا، فَاسْتَجِبْ لَنَا كَمَا وَعَدْتَنَا، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، زَادَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: اللَّهُمَّ فَاثْمُنْ عَلَيْنَا بِمَغْفِرَةِ ذُنُوبِنَا وَإِجَابَتِنَا فِي

(١) فِي «سُنَّتِهِ» ٦٦/٢ مَرْسَلًا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٢٩) تَعْلِيْقًا، وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٣/٣٥٧، وَالْحَافِظُ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» ٣٩٢/٢ - ٣٩٣.

(٣) يَنْزِعُوهُ بِكسر الزاي «المطلع» ص ١١٢.

سُقْيَانَا وَسَعَةِ أَرْزَاقِنَا<sup>(١)</sup> اهـ. لَأَن فِي ذَلِكَ اسْتِنْجَازًا لِمَا وَعَدَ مِنْ فَضْلِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] فَإِنْ دَعَا بِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ. قَالَ فِي «المبدع».

قَالَ فِي «المغني» و«المبدع»: وَاسْتُحِبَّ الْجَهْرُ بَعْضُهُ لِيَسْمَعَ النَّاسُ فَيُؤْمِنُونَ عَلَى دَعَائِهِ اهـ.

فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الدَّعَاءِ اسْتَقْبَلَهُمْ، ثُمَّ حَثَّهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالْبِرِّ وَالْخَيْرِ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُوَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَيَقْرَأُ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ تَمَّتْ الْخُطْبَةُ، ذَكَرَهُ السَّامِرِيُّ.

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ سُقُوا فَذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَنِعْمَتِهِ وَإِلَّا عَادُوا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، وَالْيَوْمِ الثَّلَاثِ، وَالْأُحْوَا فِي الدَّعَاءِ، لِأَنَّهُ أُبْلَغُ فِي التَّضَرُّعِ. هَذَا الْمَذْهَبُ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.

الدَّلِيلُ: مَا رَوَى: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمَلْحِينَ فِي الدَّعَاءِ»<sup>(٢)</sup> وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ فَاسْتُحِبَّ كَالْأَوَّلِ، قَالَ أَصْبَغُ: اسْتَقَى لِلنِّيلِ بِمَصْرَ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ مَرَّةً مُتَوَالِيَةً، وَحَضَرَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ، وَابْنُ وَهَبٍ وَجَمْعٌ. وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ: إِنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُسَقَوْا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ أَمَرُوا بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ عَادُوا.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: لَا يَخْرُجُونَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ يَجْتَمِعُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ، فَإِذَا فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ ذَكَرُوا اللَّهَ تَعَالَى وَدَعَّوْا، وَيَدْعُو الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ وَيُؤْمِنُ النَّاسُ.

(١) أوردته الشافعي في «الأم» ١/ ٢٥٠ - ٢٥١، وابن المنذر في «الأوسط» ٤/ ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) سلف ص ٥٢٧/ تعليق (٢).

الدليل: لأنَّ النبي ﷺ لم يخرج إلا مرة واحدة.

قال الموفق: وأما النبي ﷺ فلم يخرج ثانياً لاستغناؤه عن الخروج بإجابته أول مرة، والخروج في المرة الأولى أكد مما بعدها لورود السُّنة به اهـ.

مسألة: وإن سُقوا قبل خروجهم، وكانوا قد تَأَهَّبُوا للخروج، خَرَجُوا وَصَلُّوا شكراً لله تعالى. وسألوه المزيد من فضله، وهذا الصحيح من المذهب.

التعليل: لأنَّ الصلاة شُرِعَتْ لأجلِ العارضِ من الجذبِ وذلك لا يَحْصُلُ بمجرد النزول.

وقيل: يخرجون ويدعون ولا يُصَلُّون.

وقيل: يُصَلُّون ولا يَخْرُجُونَ.

وقيل: لا يَخْرُجُونَ ولا يُصَلُّون. اختاره الموفق وغيره.

مسألة: وإن لم يكونوا قد تَأَهَّبُوا للخروج لم يَخْرُجُوا، لحصول المقصود، وشكروا الله، وسألوه المزيد من فضله. قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، وإن سُقوا بعدُ خُروجهم صَلُّوا، قال في المبدع: وجهاً واحداً. قال في «الإنصاف»: بلا خلافٍ أعلمه اهـ. فإن كان في الصلاة أَتَمَّهَا. وفي الخطبة وجهان.

مسألة: ويُنادى لها: الصلاة جامعة، قياساً على الكسوفِ هذا المذهب.

وقوله: «الصلاة جامعة» الأول منصوب على الإغراء والثاني على الحال. وفي «الرعاية» برفعهما وبنصبهما.

وقيل: لا يُنادى لَهَا.

قال الشيخ عبدالله أبا بطين: الصحيح أن النداء مختص بالكسوفِ اهـ. واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي والشيخ محمد بن إبراهيم. قلت: وهو الصواب، والله أعلم.

مسألة: ولا يُشترطُ لها إذنُ الإمامِ في الخروجِ . ولا في الصلاةِ ولا في الخطبةِ وهو المذهبُ.

التعليل: لأنها نافلة. أشبهت سائرَ النوافلِ، فَيُفَعَّلُهَا المسافرُ وأهلُ القرى، ويخطبُ بهم أحدُهم.

والروايةُ الثانيةُ عن أحمد: يُشترطُ.

السبيل: أن النبي ﷺ لم يأمر بها وإنما فَعَلَهَا على صفةٍ، فلا يُتَعَدَّى تلك الصفةُ وهو أنه صلاها بأصحابه، وكذلك خلفاؤه ومن بعدهم، فلا تُشْرَعُ إلا في مثل تلك الصفة.

وقيل: وإن خرجوا بلا إذنه صَلَّوا ودَعَوْا بلا خطبةٍ. اختاره أبو بكر.

تنبيه: قال في «الإنصاف»: محلُّ الخلافِ في اشتراطِ إذنِ الإمامِ إذا صَلَّوا جماعةً، فأما إن صَلَّوا فرَادَى فلا يُشترطُ إذنه بلا نزاع اهـ.

مسألة: وإن استَقَوْا عَقِبَ صَلواتِهِمْ أو في خطبةِ الجمعةِ أصابوا السُّنَّةَ، ذكرَ القاضي وجَمْعُ: أن الاستسقاءَ ثلاثةٌ أَضْرِبُ.

أحدها: ما تقدَّم وصِفُهُ وهو أكملُها.

الثاني: استسقاءُ الإمامِ يومَ الجمعةِ في خطبَتِها. كما فعلَ النبي ﷺ. متفق عليه من حديث أنس: أن رجلاً دَخَلَ المسجدَ يومَ الجمعةِ، ورسولُ الله ﷺ يخطبُ، فاستقبلَ رسولَ الله ﷺ قائماً، ثم قال: يا رسولَ الله، هَلَكَتِ الأموالُ، وانقَطَعَتِ السُّبُلُ، فادْعُ الله أن يُغِيثَنَا. فرفعَ رسولُ الله ﷺ يَدَيْهِ، فقال: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا». قال أنس: ولا والله ما يُرَى في السَّمَاءِ من سَحَابٍ ولا قَزَعَةٍ ولا شيءٍ، وما بَيْنَنَا وبين سَلْعٍ من بيتٍ ولا دارٍ، فطَلَعَتْ من وَرائِهِ سَحَابَةٌ مثلُ الثُّرْسِ، فلما تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ، انْتَشَرَتْ ثم أَمْطَرَتْ، فلا والله ما رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثم دَخَلَ من ذلك البابِ رَجُلٌ في الجُمُعَةِ المُقْبِلَةِ، ورسولُ الله ﷺ يخطبُ، فاستقبلَهُ قائماً،

وقال: يا رسول الله، هلكت المَواشي، وانقَطعت السُّبلُ، فادْعُ الله أن يُمسكها عنا. قال: فرفع رسولُ الله ﷺ يديه، وقال: «اللهم حَوِّلْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ وَالْأَكَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ». قال: فانْقَطَعَتْ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ<sup>(١)</sup>.

والثالث: دعاؤُهُمْ عَقِبَ صَلَوَاتِهِمْ. وفي خَلَوَاتِهِمْ.

قال ابن القيم: ثبت عنه ﷺ، أنه اسْتَسْقَى على وجوه.

أحدها: يومَ الجمعة على المنبر في أثناء خطبته، وقال: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا»<sup>(٢)</sup>.

الوجه الثاني: أنه ﷺ وعد الناس يوماً يخرجون فيه إلى المصلّى، فخرج لما طلعت الشمس متواضعاً، متبذلاً، متخشعاً، مترسلاً، متضرعاً<sup>(٣)</sup>، فلما وافى المصلّى، صعد المنبر - إن صح، وإلا ففي القلب منه شيء - فحمد الله وأثنى عليه وكبره، وكان مما حفظ من خطبته ودعائه: «الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، لا إله إلا الله، يفعل ما يريد، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت، تفعل ما تريد، اللهم لا إله إلا أنت، أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلته علينا قوةً لنا، وبلاغاً إلى حين»<sup>(٤)</sup>. ثم رفع يديه، وأخذ في التضرع، والابتهاال، والدعاء، وبالغ في الرفع حتى بدا بياض إبطيه، ثم حوّل إلى الناس ظهره، واستقبل القبلة، وحوّل إذ ذاك رداءه وهو مستقبل القبلة، فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن، وظهر الرداء لبطنه، وبطنه لظهره، وكان الرداء خميصاً سوداء، وأخذ في الدعاء مستقبل القبلة، والناس كذلك، ثم نزل فصلّى بهم ركعتين كصلاة العيد من غير أذان ولا إقامة ولا نداء البتة، جهر فيهما

(١) أخرجه البخاري (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧).

(٢) انظر ما قبله.

(٣) سلف ص ٥١٧ / تعليق (٢).

(٤) سلف ص ٥٠٢ / تعليق (٥).



بالقراءة، وقرأ في الأولى بعد فاتحة الكتاب: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الثانية: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾.

الوجه الثالث: أنه ﷺ استسقى على منبر المدينة استسقاء مجرداً في غير يوم جمعة، ولم يُحفظ عنه ﷺ في هذا الاستسقاء صلاة<sup>(١)</sup>.

الوجه الرابع: أنه ﷺ استسقى وهو جالس في المسجد، فرفع يديه، ودعا الله عز وجل، فحُفِظَ من دعائه حينئذ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيحاً طَبَقاً عاجلاً غير راثٍ، نافعاً غير ضارٍّ»<sup>(٢)</sup>.

الوجه الخامس: أنه ﷺ استسقى عند أحجار الزيت قريباً من الزُّوراء، وهي خارج باب المسجد الذي يُدعى اليوم باب السلام نحو قذفة حجر، ينعطف عن يمين الخارج من المسجد<sup>(٣)</sup>.

الوجه السادس: أنه ﷺ استسقى في بعض غزواته لما سبقه المشركون إلى الماء، فأصاب المسلمين العطش، فشكوا إلى رسول الله ﷺ. وقال بعض المنافقين: لو كان نبياً، لاستسقى لقومه، كما استسقى موسى لقومه، فبلغ ذلك النبي ﷺ؛ فقال: «أَوَقَدْ قَالُوهَا؟ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَسْقِيَكُمْ»، ثُمَّ بَسَطَ يَدَيْهِ، ودعا، فما رُدَّ يديه من دعائه، حتى أَظْلَهُمُ السَّحَابُ، وَأَمْطَرُوا، فَأَفْعَمَ السَّيْلُ الْوَادِي، فشرب الناس، فارتَوَوْا<sup>(٤)</sup>. اهـ.

وقال الشافعي في «الأم»: وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ يُقِيمُ مُؤَذَّناً فَيَأْمُرُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرَبِ أَنْ يَسْتَسْقِيَ وَيُحْضِرَ النَّاسَ عَلَى الدَّعَاءِ فَمَا كَرِهْتُ مَا صَنَعَ مِنْ ذَلِكَ اهـ.

(١) سلف ص ٥٣٠ / تعليق (٢). (٢) سلف ص ٥٢٨ / تعليق (١).

(٣) حديث صحيح أخرجه أحمد ٢٢٣/٥، وأبو داود (١١٦٨)، وصححه الحاكم ٣٢٧/١، ووافقه الذهبي، من حديث عمير مولى أبي اللحم.

وأخرجه الترمذي (٥٥٧)، والنسائي ١٥٨/٣ من حديث أبي اللحم، رضي الله عنه.

(٤) حديث حسن، وأخرجه أبو داود (١١٧٦) من حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنه.

وحكى ابن المنذر عن الثوري كراهة الاستسقاء بدعاء من غير صلاة.  
 مسألة: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ وَيُخْرِجَ رَحْلَهُ<sup>(١)</sup>، وَثِيَابَهُ لِيُصِيبَهَا  
 الْمَطَرُ، وَهُوَ الْاسْتِمطَارُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: الْمَرَادُ أَوَّلُ مَطَرٍ يَقَعُ فِي السَّنَةِ اهـ.  
 الدليل: قول أنس: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مَطَرٌ، فَحَسَرَ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ  
 مِنَ الْمَطَرِ. فَقُلْنَا: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.  
 قال النووي: وقوله: «حَسَرَ» بفتح الحاء والسين المهملتين والسين مخففة أي: كشف.  
 وقوله ﷺ: «حديث عهد بربه» أي: بتكوين ربه له أو تنزيله، والحديث القريب اهـ.

وَرُوي أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْزِعُ ثِيَابَهُ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ إِلَّا الْإِزَارَ يَتْرُكُ بِهِ.  
 وعن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْزِلْ مِنْ مَنَبَرِهِ حَتَّى رَأَيْنَا الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَنْ لَحِيَّتِهِ.  
 رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عباس أنه كان إذا أمطرت السماء قال لغلامه: أَخْرِجْ رَحْلِي وَفَرَاشِي  
 يُصِيبُهُ الْمَطَرُ<sup>(٤)</sup>.

قال الشافعي: وَبَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَمَطَّرُ فِي أَوَّلِ قَطْرَةٍ حَتَّى يَصِيبَ  
 جَسَدَهُ<sup>(٥)</sup> اهـ.

مسألة: وَيَغْتَسَلُ فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ. وَيَتَوَضَّأُ، وَاقْتَصَرَ فِي «الْمَغْنِي» و«الشرح»  
 عَلَى الْوُضُوءِ فَقَطْ.

(١) قال الجوهري: الرَّحْلُ مَسْكَنُ الرَّجُلِ، وَمَا يَسْتَصِحُّهُ مِنَ الْأَثَاثِ. «كشاف القناع» ٨٢/٢،  
 و«المطلع» ص ١١٢.

(٢) في «صحيحه» (٨٩٨).

(٣) في «صحيحه» (١٠٣٣).

(٤) أورده الشافعي في «الأم» ٢٥٢/١، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٣٢).

(٥) قاله الشافعي في «الأم» ٢٥٢/١، ونقله عنه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٣٠).

الدليل: لَأَنَّهُ رُوي أَنَّهُ ﷺ كان يقول - إذا سال الوادي -: «اخرُجُوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طَهُوراً فَتَتَطَهَّرُ به ونحمد الله عليه»، قال النووي: رواه الشافعي في «الأم» بإسنادٍ منقطعٍ ضعيفٍ مرسلًا اهـ<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم، قال الشافعي: وأخبرني مَنْ لا أَتَهُم عن إِسحاق بن عبد الله: أَنَّ عمر كان إِذا سأل السيلُ ذَهَبَ بأصحابه إِلَيْه وقال: ما كان ليحيى من مجيئه أَحَدٌ إِلَّا تَمَسَّحْنَا بِهِ<sup>(٢)</sup>. اهـ.

قال في «الروض المربع»: وفي معناه ابتداءُ زيادةِ النيلِ وغيره اهـ.

قال الشيخ عبد الله أبا بطين: فيه نظرٌ ولم يُذكرْ ذلك في «الفروع» ولا في «الإنصاف» و«المتهى» و«الإقناع» ولا يصحُّ القياسُ اهـ.

مسألة: ويقول: اللهم صَيِّباً نافِعاً.

الدليل: قولُ عائشة: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَيِّباً نَافِعاً» رواه أحمد والبخاري<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: قوله: «اللَّهُمَّ صَيِّباً» هو بفتح الصاد وبعدها ياء مثناة من تحت مكسورة ثم باء موحدة، هكذا صوابه، وهكذا هو في «صحيح البخاري» وغيره من كتب الحديث، وهو المطرُ، قاله البخاري عن ابن عباس<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» ٢٥٢/١ - ٢٥٣، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٣٥٩/٣ وفي «المعرفة» (٧٢٣٤) - قال الشافعي: أخبرني مَنْ لا أَتَهُم - عن يزيد بن الهاد، فذكره.

وقال البيهقي: هذا منقطع، وروي فيه عن عمر.

(٢) هو في كتاب «الأم» للشافعي ٢٥٣/١، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٣٥).

(٣) أخرجه أحمد ٩٠/٦، والبخاري (١٠٣٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٤) كذا علقه البخاري في الاستسقاء: باب (٢٢) ما يُقال إذا أمطرت، وقال ابن عباس: ﴿كَصَيْبٍ﴾:

المطر. . . ووصله الطبري في «تفسيره» (٤٠٧)، والحربي في «غريب الحديث» كما في «تغليق

التعليق» ٣٩٤/٢.

وقال الواحدي: الصَّيْبُ المطرُ الشديدُ من قولهم: صَابَ يَصُوبُ إذا نَزَلَ من عَلُوٍّ إلى أَسْفَلٍ، وقيل: الصَّيْبُ السحابُ. وجاء في رواية لابن ماجه: «اللهم سَيِّئاً نافِعاً مرتين أو ثلاثاً»<sup>(١)</sup> ذكره في كتاب الدعاء، والصَّيْبُ بفتح السين وإسكان الياء وهو العطاء اهـ.

وعبارة «الآداب الكبرى» بالسين. قال: السَّيْبُ العطاء.

قال أبو المعالي: وَيَقْرَأُ عِنْدَ فَرَاغِهِ: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا﴾ [يونس: ٨٩] تَسْأُولُ بِالْإِجَابَةِ. قال في «الفروع» ولا يُكْرَهُ قَوْلُ الْعَوَامِّ: أُمْطَرْنَا، ذكره أبو المعالي - يقال مَطَرَتْ وَأُمْطَرَتْ، وذكر أبو عبيدة: أُمْطَرَتْ فِي الْغَدَاةِ اهـ<sup>(٢)</sup>.

نص: «وَإِذَا كَثُرَتِ الْأَمْطَارُ وَالْمِيَاهُ وَخِيفَ مِنْهَا: يُسَنُّ (و) أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ وَالْأَكَامِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، رَبَّنَا لَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ».

ش: وإذا زادت المياه لكثرة المطر فخيَّفَ منها أَسْتَجِبُ أَنْ يقول على الصحيح من المذهب وفاقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف: «اللهم حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» أي: أُنْزِلْهُ حَوَالِي الْمَدِينَةِ مواضع النبات، ولا علينا في المدينة، ولا في غيرها من المباني والمساكن، يقال: هم حَوْلُهُ وحَوَالِيهِ وحَوْلِيَّةُ وحَوَالِيهِ. «اللهم عَلَى الظُّرَابِ» أي: الرُّوَابِي الصَّغَارِ جَمْعُ ظَرْبٍ - بكسر الراء. ذكره الجوهري. «وَالْأَكَامُ» بفتح الهمزة تليها مَدَّةٌ، على وزنِ أَصَالٍ، وبكسر الهمزة بغير مَدَّةٍ، إكَامٍ على وزنِ جِبَالٍ،

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٨٨٩)، والنسائي في «المجتبى» ١٦٤/٣ في «عمل اليوم والليلة» (٩١٤)، وصححه ابن حبان (٩٩٤).

(٢) انظر «كشف القناع» ٨٠/٢ - ٨٢، و«الإنصاف» ٤٥٩/٢، ٤٦٠، و«الروض المربع» ٥٥٨/٢، ٥٥٩، و«المبدع» ٢٠٨/٢ - ٢١٠، و«المغني» ٣٤٠/٣، ٣٤٢، ٣٤٦ - ٣٤٩، و«المجموع شرح المذهب» ٦٨/٥، ٨٥، ٨٦، ٩٣، و«حاشية العنقري» ٣١٩/١، ٣٢٠، و«المختارات الجلية» ص ٧٣، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ١٦٠/٣، و«الفروع» ١٦١/٢، ١٦٢، و«نيل الأوطار» ١٤/٤، و«زاد المعاد» ٤٥٦ - ٤٥٨، ٤٦٠، و«سبل السلام» ١٤٤/٢، و«فتاوى اللجنة» ٣٣٠/٨، و«الأم» ٢٤٨/١، و«الشرح الكبير» ٥٢٧/١، و«الإفصاح» ١٨١/١.

فالأول: جَمْعُ أَكْمٍ كَكُتُبٍ. وإِكَامٍ كَجِبَالٍ، وإِكَامٍ جَمْعُ أَكْمٍ كَجِبَلٍ. وَأَكْمٌ واحده أكمة، فهو مُفْرَدٌ جَمْعُ أَرْبَعٍ مراتٍ. قال عياض: هو ما غُلِظَ من الأرض ولم يَبْلُغْ أن يكون جبلاً، وكان أكثر ارتفاعاً مما حوله، كالتُّلُولِ ونحوها. وقال مالك: هي الجبال الصغار، وقال غيره: هو ما اجتمع من التراب أكبر من الكُدى ودون الجبال، وقال الخليل: هو حجرٌ واحدٌ، وقيل: هي فوق الراية ودون الجبل. «ويطون الأودية» أي: الأمكنة المنخفضة. «ومنابت الشجر»: أي: أصولها: لأنه أنفع لها.

الدليل: ما في الصحيح: أنه ﷺ كان يقول ذلك<sup>(١)</sup>.

وعُلِمَ منه: أنه لا يُصَلِّي لذلك، بل يدْعُو، قال في «الإفصاح»: اتفقوا على أنه يُسَنُّ الدعاء لكشفه من غير صلاة اهـ، لأنه أحد الضررين فاستُحِبَّ الدعاء لانقطاعه. قال النووي: ولا يُشْرَعُ له الاجتماع في الصحراء.

ويقْرَأُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ إلى آخر الآية [البقرة: ٢٨٦] لأنها لائقة بالحال. فاستُحِبَّ قولها كسائر الأقوال اللائقة بمَحَالِّهَا. وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ أي: لا تكلفنا من الأعمال ما لا نُطِيقُ.

قال بعضهم: هذا غير متجه والصواب: أن هذا تفسير لقوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ أما تفسير: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ أي: من البلايا والأسقام والمصائب اهـ.

وقيل: هو حديث النفس والوسوسة، وعن مكحول: هو الغُلمة. وعن إبراهيم هو الحُبُّ، وعن محمد بن عبد الوهاب: هو العِشْقُ. وقيل: هو شِمَاتَةُ الأعداء.

وقيل: هو الفُرْقَةُ والقطيعة، نعوذ بالله منها.

﴿وَاعْفُ عَنَّا﴾ أي تجاوز عن ذُنُوبِنَا. ﴿وَاعْفِرْ لَنَا﴾ أي: اسْتُرْ عَلَيْنَا ذُنُوبَنَا وَلَا تَقْضِخْنَا. ﴿وَازْحَمْنَا﴾ فإننا لا ننال العمل بطاعتك ولا ترك معاصيك إلا برحمتك. ﴿أَنْتَ

(١) أخرجه البخاري (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس، رضي الله عنه.

مَوْلَانَا ﴿ نَاصِرُنَا وَحَافِظُنَا.

وكذلك إذا زاد ماء النبع ، كماء العيون ، بحيث يَضُرُّ، اسْتَجَبَ لَهُمْ أَنْ يَدْعُو  
الله تعالى أَنْ يَخَفِّفَهُ عَنْهُمْ. وَأَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى أَمَاكِنَ بِحَيْثُ يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ، لِأَنَّهُ فِي  
معنى زيادة الأمطار.

مسألة: وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ عِنْدَ نَزُولِ الْغَيْثِ.

الدليل: ما روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ عِنْدَ ثَلَاثٍ: التَّقَاءِ  
الْجِيوشِ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَنَزُولِ الْغَيْثِ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ  
ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: قال الشافعي: ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ  
لَهَا﴾ [فاطر: ٢].

قال: وأخبرني من لا أتهم عن عبدالعزيز بن عمر، عن مكحول، عن النبي ﷺ  
أَنَّهُ قَالَ: «اطْلُبُوا اسْتِجَابَةَ الدُّعَاءِ عِنْدَ التَّقَاءِ الْجِيوشِ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَنَزُولِ  
الْغَيْثِ»<sup>(٢)</sup>.

وقد حَفِظْتُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ طَلَبَ الْإِجَابَةِ عِنْدَ: نَزُولِ الْغَيْثِ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ.  
قال البيهقي: وقد روي في حديث موصول عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ:  
«الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ عِنْدَ الدُّعَاءِ، وَعِنْدَ الْبَأْسِ، وَتَحْتَ الْمَطَرِ». وروينا عن أَبِي أُمَامَةَ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَيُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ: عِنْدَ  
التَّقَاءِ الصُّفُوفِ، وَعِنْدَ نَزُولِ الْغَيْثِ، وَعِنْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» ٢٥٣/١ وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (٧٢٣٦) قَالَ  
الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَنْ لَا أَتَهُمْ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، مُرْسَلًا.

قلنا: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ، شَيْخُ الشَّافِعِيِّ مَجْهُولٌ.

(٢) انظر ما قبله.

(٣) فِي «سُنَنِ» ٣٦٠/٣ وَفِي الْمَعْرِفَةِ (٧٢٣٨)، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٤٠) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، =

مسألة: وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ: مُطَرَّنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، وَيَحْرُمُ قَوْلُ مُطَرَّنَا بِنَوْءِ كَذَا.

الدليل: ما ثبت في «الصحيحين» عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّبْحَ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَثَرِ سَمَاءَ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «قَالَ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنَا بِنَوْءِ كَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ»<sup>(١)</sup>.

ولمسلم<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً: «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالَ: مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْغَيْثَ فَيَقُولُونَ: كَوَكَبٌ كَذَا وَكَذَا» وفي رواية: «بِكَوَاكِبٍ كَذَا وَكَذَا» فهذا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كَفْرُ النِّعْمَةِ.

وإضافة المطر إلى النوء دون الله اعتقاداً كُفِّرَ إجماعاً. قاله في «الفروع» وغيره، لاعتقاده خالقاً غير الله.

وقال النووي: قال الشافعي في «الأم» وأصحابنا وغيرهم من العلماء: إنما قال النبي ﷺ هذا؛ لأنه كَانَ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ الْمَلْحِدِينَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَخْبَرَ أَنَّ الْعِبَادَ قَسَمَانِ، قَالُوا فَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ فِي أَثَرِ الْمَطَرِ: مُطَرَّنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَإِنْ

= وهو حديث حسن.

وأخرجه البيهقي ٣/٣٦٠ من حديث أبي أمامة، رضي الله عنه.

وفي إسناده عفير بن معدان وهو ضعيف.

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١).

(٢) في «صحيحه» (٧٢).

قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوءٍ كَذَا وَأَرَادَ أَنَّ النَوءَ هُوَ الْفَاعِلُ حَقِيقَةً وَلَيْسَ اللَّهُ فِيهِ صُنْعٌ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ خَارِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ النَوءَ وَقْتُ يُوقِعُ اللَّهُ الْمَطَرَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَثَرٍ لِلنَّوءِ، وَإِنَّمَا الْفَعْلُ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ بِكَافِرٍ كُفْرَ جَحْوِدٍ بَلْ هُوَ لَفْظٌ مَكْرُوهٌ وَلَيْسَ بِحَرَامٍ، وَيَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ كُفْرُ النِّعْمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قال الشافعي: وبلغني أَنَّ بعضَ أصحابِ النبي كان إذا أصبحَ وَقَدْ مُطِرَ النَّاسُ، قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوءِ الْفَتْحِ ثُمَّ يَقْرَأُ ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢].

مسألة: ولا يكره قول: مُطَرْنَا فِي نَوءٍ كَذَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، خِلَافًا لِلْأَمْدِيِّ.

وَالنَّوءُ: النَّجْمُ مَالَ لِلْغُرُوبِ. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ». وَالْأَنْوَاءُ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ مَنْزِلَةً. وَهِيَ مَنَازِلُ الْقَمَرِ.

قال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] وَيَسْقُطُ فِي الْمَغْرِبِ كُلَّ ثَلَاثَةِ عَشْرِ لَيْلَةٍ مَنْزِلَةً مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَتَطْلُعُ أُخْرَى تَقَابِلُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي الْمَشْرِقِ، فَتَنْقُضِي جَمِيعَهَا مَعَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ، فَكَانَتْ الْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّهُ مَعَ سَقُوطِ الْمَنْزِلَةِ وَطُلُوعِ نَظِيرِهَا يَكُونُ مَطَرٌ وَيَنْسَبُونَ إِلَيْهَا، فَيَقُولُونَ: مُطَرْنَا بِنَوءٍ كَذَا، وَسُمِّيَ نَوءًا لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ السَّاقِطُ بِالْمَغْرِبِ نَاءٌ الطَّالِعُ بِالْمَشْرِقِ، أَي: نَهَضَ وَطَلَعَ.

مسألة: وَمَنْ رَأَى سَحَابًا أَوْ هَبَّتِ الرِّيحُ سَأَلَ اللَّهَ خَيْرَهُ، وَتَعَوَّذَ مِنْ شَرِّهِ. وَلَا يَسُبُّ الرِّيحَ إِذَا عَصَفَتْ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَمَا سَأَلَ سَائِلٌ وَلَا تَعَوَّذَ مُتَعَوِّذٌ بِمِثْلِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ اهـ.

الدليل: قوله ﷺ: «الرِّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ. فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَسُبُّوهَا، وَاسْأَلُوا اللَّهَ خَيْرَهَا، وَاسْتَعِذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ النَّوَوِيُّ: بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ<sup>(١)</sup>

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢/٢٥٠، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٩٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي =



قوله: «من رَوْحِ اللَّهِ» بفتح الراء قال العلماء ومعناه مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بعباده اهـ.  
بل يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ  
بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَسُبُّوا الرِّيحَ فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا  
تَكْرَهُونَ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرْتُ  
بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرْتُ بِهِ» رواه الترمذي. وقال:  
حديث حسن صحيح. قال: وفي الباب عن عائشة، وعثمان بن أبي العاص وأبي  
هريرة وأنس وابن عباس وجابر اهـ<sup>(٢)</sup>.

ويقول: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا. اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا  
رِيحًا» رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ  
يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وقال تعالى: ﴿فَاهْلِكُوا بِرِيحٍ﴾ [الحاقة: ٦] قال الصنعاني: وهو يدل أن  
المفرد يختص بالعذاب والجمع بالرحمة اهـ، وروى الطبراني أيضاً: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا  
لِقْحًا لَا عَقِيمًا».

- 
- = «عمل اليوم والليلة» (٩٣١)، وصححه ابن حبان (١٠٠٧)، والحاكم ٤/ ٢٨٥، ووافقه الذهبي.  
(١) في «صحيحه» (٨٩٩) من حديث عائشة، رضي الله عنها.  
(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٥٢)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٤)، والطحاوي في «شرح مشكل  
الآثار» (٩١٨) من حديث أبي بن كعب، رضي الله عنه.  
وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.  
(٣) حديث ضعيف برقم (١١٥٣٣)، وفي «الدعاء» (٩٧٧)، وأبو يعلى (٢٤٥٦).  
وفي إسناده حسين بن قيس، ومثروك.  
أخرجه الشافعي في «الأم» ١/ ٢٥٣ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٤٦) وفي  
«الدعوات الكبير» (٣١٨) عن ابن عباس، رضي الله عنه.  
وإسناده ضعيف، لجهالة حال شيخ الشافعي، ولضعف العلاء بن راشد.

قال النووي: رواه ابن السني بإسنادٍ صحيح<sup>(١)</sup>، ومعنى لِقْحاً حاملاً للماء كاللَّقْحَةِ من الإبل، والعقيم التي لا ماء فيها كالعقيم من الحيوان لا ولد فيها. وعن أنسٍ عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَتْ كَبِيرَةٌ أَوْ هَاجَتْ رِيحٌ عَظِيمَةٌ فَعَلَيْكُمْ بِالتَّكْبِيرِ فَإِنَّهُ يُجْلِي الْعَجَاجَ الْأَسْوَدَ» رواه ابن السني<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأُهْلِكْتُ عَادًا بِالدُّبُورِ» رواه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وروى الشافعي في «الأم» بإسنادٍ ضعيف مرسل أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ إِلَّا وَالسَّمَاءُ تَمْطُرُ فِيهَا يَصْرِفُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ»<sup>(٤)</sup> وإسناد له ضعيف، عن كعب: «أَنَّ السَّيُولَ سَتَعُظُمُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ»<sup>(٥)</sup> قال الشافعي أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن المسيب، عن أبيه، عن جده، قال: جاء مكة

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٢٩٦) وفي «الأوسط» (٢٨٧٨)، وابن السني (٢٩٩)، والحاكم ٢٦٨/٤، والبيهقي ٣/٣٦٤ من حديث سلمة بن الأكوع، رضي الله عنه.  
قال الهيثمي في «المجمع» ١٠/١٣٥: رجاله رجال الصحيح غير المغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة.

(٢) في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٤)، وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٢/١٧٩ من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

وفي إسناده عنبة بن عبد الرحمن، قال عنه ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٣٥)، ومسلم (٩٠٠)، وابن حبان (٦٤٢١) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.

(٤) هو في كتاب «الأم» ١/٢٥٤ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٦١) من حديث المطلب بن حنطب، فذكره مرسلًا.

وإسناده ضعيف لجهالة شيخ الشافعي.

(٥) أخرجه الشافعي في «الأم» ١/٢٥٤ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٧٠). عن كعب، قوله:

وإسناده ضعيف لجهالة حال شيخ الشافعي.

سِيلَ طَبَقَ ما بين الجبلين. هذا إسنادٌ صحيح اهـ<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويقول إذا سَمِعَ صوتَ الرعدِ والصواعقِ: «اللهم لا تَقْتُلْنَا بِغَضَبِكَ ولا تُهْلِكْنَا بِعَذَابِكَ وعافِنَا قَبْلَ ذلك، سَبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرعدُ بِحَمْدِهِ والملائكةُ من خِيفَتِهِ» رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> فيما إذا سَمِعَ صوتَ الرعدِ مُقَدِّمًا: «سَبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرعدُ بِحَمْدِهِ» إلى آخره - على ما قَبْلَهُ. كما نقلَهُ الجلالُ السُّيوطي عنه في «الكَلِمِ الطَّيِّبِ».

وروى ابن عباس قال: كُنَّا مع عمر رضي الله عنه في سفرٍ فأصابنا رعدٌ وبرقٌ وَبَرَدٌ فقال لنا كعبٌ: مَنْ قَالَ حينَ يَسْمَعُ الرعدَ: سَبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرعدُ بِحَمْدِهِ والملائكةُ من خِيفَتِهِ ثلاثًا عُوفِيَ من ذلك، فَقُلْنَا فَعُوفِينَا<sup>(٣)</sup>. قال النووي: والبرَدُ هنا بفتح الباء والراء وهو معروف اهـ.

وفي «الموطأ» أَنَّ عبد الله بن الزبير كان إذا سَمِعَ الرعدَ تركَ الحديثَ وقال: سَبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرعدُ بِحَمْدِهِ والملائكةُ من خِيفَتِهِ. ولا يتبع البصرَ البرقَ، لأنَّه مَنُهِىٌّ عنه. قاله في «المبدع»<sup>(٤)</sup>.

فائدة: روى أبو نعيم في «الحلية» بسنده عن أبي زكريا قال: مَنْ قَالَ: سَبْحَانَ اللهِ وبِحَمْدِهِ عندَ البرقِ، لَمْ تَصِبْهُ صَاعِقَةٌ.

---

(١) أخرجه الشافعي ٢٥٤/١ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «المعرفة» (٧٢٧١) وإسناده صحيح.

وأصله في «صحيح البخاري» (٣٨٣٣).

(٢) إسناده ضعيف، وهو في «جامعه» (٣٤٥٠) أخرجه أحمد (٥٧٦٣)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٢٧) و(٩٢٨)، الحاكم ٢٨٦/٤ من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٩٨٥) موقوفًا على كعب.

وحسن إسناده الحافظ كما في «الفتوحات الربانية» ٢٨٦/٤.

(٤) ومن طريقه مالك أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٥٦١).

قال الشافعي في «الأم»: لم تزل العرب تكرر الإشارة إلى البرق والمطر.  
قال الشافعي: أخبرني الثقة أن مجاهداً كان يقول: الرعد ملك والبرق أجنحته  
يسفن السحاب. قال الشافعي: ما أشبه ما قال مجاهد بظاهر القرآن اهـ<sup>(١)</sup>.

فائدة: سئل ابن تيمية عن المطر، والرعد، والزلازل، على قول أهل  
الشرع، وعلى قول الفلاسفة.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. أمّا المطر: فإن الله يخلقه في السماء من  
السحاب، ومن السحاب ينزل، كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ. أَأَنْتُمْ  
أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨، ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا  
مِنْ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَاجًا﴾ [النبا: ١٤] وقال تعالى: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ  
خِلَالِهِ﴾ [النور: ٤٣، الروم: ٤٨] أي: من خلال السحاب.

وقوله في غير موضع من السماء: أي من العلو، والسماء اسم جنس للعالي،  
قد يختص بما فوق العرش تارة، وبالأفلاك تارة، ويسقف البيت تارة، لما يقتضيه  
باللفظ، والمادة التي يخلق منها المطر هي الهواء الذي في الجو تارة، وبالبخار  
المتصاعد من الأرض تارة، وهذا ما ذكره علماء المسلمين، والفلاسفة يوافقون  
عليه.

وأما «الرعد والبرق» ففي الحديث المرفوع في الترمذي وغيره، أنه سئل عن  
الرعد قال: «ملك من الملائكة موكل بالسحاب، معه مخاريق من نار، يسوق بها  
السحاب حيث شاء الله»<sup>(٢)</sup>. وفي «مكارم الأخلاق» للخرائطي: عن علي أنه سئل

---

(١) هو في «الأم» للشافعي ٢٥٤/١ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٣٦٣/٣ وفي «المعرفة»  
(٧٢٥٧) و(٧٢٥٨).

(٢) حديث ضعيف، أخرجه أحمد (٢٤٨٣)، والترمذي (٣١١٧)، والنسائي في «الكبرى»  
(٩٠٧٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢٤٢٩) من حديث ابن عباس، رضي الله عنهما.  
وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

عن الرعدِ فقال: مَلَكٌ، وسئل عن البرقِ فقال: مَخَارِيقُ بأيدي الملائكةِ - وفي رواية عنه - مَخَارِيقُ من حديدٍ بيده<sup>(١)</sup>. وروى في ذلك آثارٌ كذلك.

وقد روي عن بعضِ السلفِ أقوالٌ لا تخالفُ ذلك. كقولٍ من يقول: إنه اصطكاكُ أجرامِ السحابِ، بسببِ انضغاطِ الهواءِ فيه، فإنَّ هذا لا يناقضُ ذلك، فإنَّ الرعدَ مصدرٌ رَعَدَ يَرَعُدُ رَعْدًا. وكذلك الرعدُ يُسمَّى رَعْدًا. كما يُسمَّى العادلُ عدلاً. والحركةُ توجبُ الصوتَ والملائكةُ هي التي تحركُ السحابَ، وتنقلُهُ مِنْ مكانٍ إلى مكانٍ، وكلُّ حركةٍ في العالمِ العلوي والسفلي فهي عن الملائكةِ، وصوتُ الإنسانِ هو عن اصطكاكِ أجرامِهِ الذي هو شَفَتَاهُ، ولسَانُهُ، وأَسْنَانُهُ ولَهَاتُهُ، وحلقُهُ. وهو مع ذلك يكونُ مُسَبِّحًا للربِّ. وأمرًا بمعروفٍ وناهيًا عن منكرٍ.

فالرعدُ إذا صَوَّتَ يَزْجُرُ السحابَ، وكذلك البرقُ قد قيل: لمعانُ الماءِ، أو لمعانُ النارِ، وكونُهُ لمعانَ النارِ أو الماءِ لا ينافي أن يكونَ اللامعُ مخراقاً بيدِ المَلَكِ. فإنَّ النارَ التي تلمعُ بيدِ المَلَكِ، كالمخراقِ، مثلُ مُزْجِي المطرِ. والمَلَكُ يُزْجِي السحابَ كما يُزْجِي السائقُ المَطِيَّ. اهـ.

وقال: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَنُهُ، ثُمَّ يَهِيجُ. فتراهُ مُصْفَرًّا، ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا؛ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١].

فأخبر سبحانه أنه يُسَلِّكُ الماءَ النازلَ من السماءِ يَنَابِيعَ، والينابيعُ جمعُ ينبوعٍ وهو مَنبُعُ الماءِ، كالعينِ والبئرِ، فذلَّ القرآنُ على أن ماءَ السماءِ تَنبُعُ منه الأرضُ، والاعتبارُ يدلُّ على ذلك، فإنه إذا كَثُرَ ماءُ السماءِ كَثُرَتِ الينابيعُ، وإذا قَلَّ قَلَّتْ.

وماءُ السماءِ يَنْزِلُ من السحابِ، واللهُ يُنشِئُهُ من الهواءِ الذي في الجوّ، وما يتصاعد من الأبخرة.

(١) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٥٦٥) عن علي، رضي الله عنه، قوله. وفي سنده مجهول.

وليس في القرآن أن جميع ما ينبع يكون من ماء السماء، ولا هذا أيضاً معلوماً بالاعتبار، فإن الماء قد ينبع من بطون الجبال، ويكون فيها أبخرة يُخلَق منها الماء، والأبخرة وغيرها من الأهوية قد تستحيل، كما إذا أخذ إناءً فوضِع فيه ثلج، فإنه يَبْقَى ما أحاط به ماء وهو هواء استحال ماءً، وليس ذلك من ماء السماء، فعُلِمَ أنه ممكن أن يكون في الأرض ماء ليس من السماء، فلا يجزم بأن جميع المياه من ماء السماء، وإن كان غالبها من ماء السماء. والله أعلم. اهـ.

مسألة: ويقول: إذا انقضت الكواكب: «ما شاء الله لا قوة إلا بالله».

الدليل: قال النووي: روى ابن السني<sup>(١)</sup> بإسناد ليس بثابت عن ابن مسعود قال: أُمِرْنَا أَنْ لَا تُتَّبَعَ أَبْصَارُنَا الْكَوَاكِبَ إِذَا انْقَضَتْ، وَأَنْ نَقُولَ عِنْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ اهـ.

مسألة: وإذا سمع نهيق حمار، استعاذ بالله من الشيطان الرجيم.

الدليل: حديث الشيخين<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم نهيق الحمار، فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنها رأت شيطاناً».

مسألة: وإذا سمع نباح - بضم النون - أي: صوت كلب، استعاذ بالله من الشيطان الرجيم.

الدليل: حديث أبي داود<sup>(٣)</sup> عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم نباح الكلاب ونهيق الحمير بالليل فتعوذوا بالله فإنهن يرين ما لا ترون».

مسألة: وإذا سمع صياح الديكة سأل الله من فضله.

(١) في «عمل اليوم والليلة» برقم (٦٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) في «سننه» (٥١٠٣)، وأخرجه أحمد ٣/٣٠٦، وصححه ابن حبان (٥٥١٧)، والحاكم ٤/٢٨٣ - ٢٨٤، ووافقه الذهبي، من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

الدليل: خبرُ الشيخين<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم صياحَ الدِّيكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأَتْ ملكاً».

قال في «الآداب»: يُستحبُّ قطعُ القراءةِ لذلك. كما ذكروا أنه يَقْطَعُهَا لِلْأَذَانِ. وظاهرُه: ولو تكررَ ذلك. اهـ.

فائدة: وردَ في الأثر: أَنَّ قَوْسَ قُرْحٍ أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْغَرَقِ. وهو مِنْ آيَاتِ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: وَدَعَوَى الْعَامَةِ: إِنَّ غَلَبَتْ حُمْرَتُهُ كَانَتْ الْفِتْنُ وَالْدَّمَاءُ. وَإِنْ غَلَبَتْ خَضَرَتُهُ كَانَتْ رِخَاءً وَسُرُوراً - هَذَا، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

انتهى الجزء السابع ويليه الجزء الثامن وأوله كتاب الجنائز

والله موفق والهادي إلى سواء السبيل

(١) البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩).

(٢) انظر «كشاف القناع» ٨٢/٢ - ٨٥، و«الإنصاف» ٤٦١/٢، و«المبدع» ٢١١/٢، ٢١٢، و«الفروع» ١٦٣/٢، ١٦٤، و«المغني» ٣٤٧/٣، و«المجموع شرح المذهب» ٨٦/٥، ٨٩ - ٩١، و«مجموع الفتاوى» ٢٦٢/٢٤ - ٢٦٤، و١٦/١٦، ١٧، و«حاشية العنقري» ٣٢٠/١، و«المطلع» ص ١١٢، ١١٣، و«زاد المعاد» ٤٦٠/١، ٤٦١، و«الوابل الصيب» ص ١٥٩، و«سبل السلام» ١٣٦/٢، و«الإفصاح» ١٨١/١، و«الأم» ٢٥٣/١، ٢٥٤، و«القاموس المحيط» ص ٦٩، و«الآداب الشرعية» ٣٣٩/٣.





## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	باب صلاة الجمعة
٧	اشتقاق الجمعة .....
٧	لماذا سميت الجمعة .....
٨	أيام الأسبوع عند العرب .....
٨	يوم الجمعة خير الأيام .....
٩	مسألة: هي صلاة مستقلة، ليست بدلاً عن الظهر .....
٩	مسألة: صلاة الجمعة أفضل من الظهر بلا نزاع .....
١٠	فرضت بمكة قبل الهجرة .....
	مسألة: ليس لمن ولّاه الإمام إمامة الجمعة أن يؤم في الصلوات
١١	الخميس .....
	نص: يفرض فعلها على الأعيان. ويجب على كل مسلم ذكر
١١	بالغ مكلف .....
١١	صلاة الجمعة فرض عين .....
١١	الأصل في فرض الجمعة الكتاب والسنة والإجماع .....
١١	الأدلة من القرآن .....
١٢	الأدلة من السنة .....
١٤	إجماع المسلمين على وجوب الجمعة .....
١٦	مسألة: تجب على كل مسلم بالغ عاقل .....
١٧	حر .....
١٧	مستوطن ببناء يشمل اسم واحد .....
١٨	مسألة: إن كان خارج البلد الذي تقام فيه الجمعة لم تجب عليه ..
١٩	الجمعة على من سمع النداء .....
٢٠	الجمعة على من أواه الليل إلى أهله .....

- ٢١ ..... لا جمعة على من كان خارج المصر
- ٢٢ ..... مسألة: إذا كان بين أهل القرية والمصر أكثر من فرسخ أو لا
- ٢٢ ..... مسألة: إذا كان أهل المصر دون الأربعين
- ٢٤ ..... نص: لا تجب على عبد وخثى
- ٢٦ ..... نص: تجب على مستوطن
- ٢٧ ..... تجب الجمعة على من كان بقرية
- ٢٨ ..... مسألة: يشترط في هذه القرية أن يستوطنها أربعون فأكثر
- ٢٨ ..... مسألة: لا تجب الجمعة ولا تصح من مستوطن بغير بناء
- ..... مسألة: لا تجب ولا تصح في بلد يسكنها أهلها بعض السنة
- ٢٩ ..... دون بعض
- ٢٩ ..... مسألة: وتصح الجمعة فيما قارب البنيان من الصحراء
- ٣٠ ..... لا تصح الجمعة فيما بعد عن البنيان
- ٣٠ ..... مسألة: لا يتم عدد من مكانين متقاربين
- ٣١ ..... مسألة: لا يشترط للجمعة المصر
- ٣٣ ..... مسألة: ما كان شرطاً لوجوب الجمعة، فهو شرط لانعقادها
- ٣٣ ..... فائدة: لا تقام الجمعة في السجون
- ٣٤ ..... نص: لا جمعة بمنى وعرفة
- ٣٤ ..... نص: لا يجب فعلها على امرأة ولا مسافر
- ٣٤ ..... لا جمعة على امرأة
- ٣٥ ..... مسألة: لا تجب الجمعة على مسافر سفر قصر
- ٣٨ ..... مسألة: ما لم يكن سفره معصية فتلزمه
- ..... فرع: لا تجب الجمعة على من في طريقه إليها مطر يبل الثياب،
- ٣٩ ..... أو وحل
- ٣٩ ..... فرع: تجب الجمعة على الأعمى
- ٤٠ ..... مسألة: لا يؤم في الجمعة من لزمته بغيره
- ٤٠ ..... مسألة: ومن حضرها ممن تقدم أنها لا تجب عليه أجزأته

- مسألة: كل من لم تجب عليه الجمعة، فصلاة الجمعة أفضل  
 ٤١ ..... في حقه  
 ٤٢ مسألة: ومن سقطت عنه الجمعة، إذا حضرها وجبت عليه .....  
 ٤٢ نص: ولا يصلي من لزمته الظهر حتى يصلي الإمام .....  
 مسألة: لكن إذا أخر الإمام الجمعة تأخيراً منكراً فللغير أن  
 ٤٤ ..... يصلي ظهراً  
 مسألة: وكذا لو صَلَّى الظهر أهل بلد مع بقاء وقت الجمعة لم  
 ٤٤ ..... تصح ظهريهم  
 نص: ويفضل ذلك لمن لم تجب عليه .....  
 ٤٤ مسألة: إن حضروا الجمعة بعد أن صلوا الظهر للعذر كانت نفلاً ..  
 ٤٥ مسألة: لا يكره لمن فاتته الجمعة صلاة الظهر جماعة .....  
 ٤٦ مسألة: من لزمته الجمعة فتركها بلا عذر تصدق .....  
 ٤٧ نص: ولا يجوز لمن تجب عليه السفر بعد الزوال في يومها ..  
 ٤٨ مسألة: يجوز لمن تلزمه الجمعة السفر قبل الزوال بعد طلوع  
 ٤٩ ..... الفجر  
 ٥٠ لا يستحب السفر يوم الجمعة قبل الصلاة .....  
 ٥١ وقيل: لا يجوز .....  
 ٥٢ مسألة: هذا إن لم يأت بالجمعة في طريقة .....  
 ٥٣ نص: ويشترط لها الاستيطان والوقت .....  
 ٥٣ وأول وقت الجمعة .....  
 ٥٦ وعن أحمد: أول وقتها: بعد الزوال .....  
 ٥٩ نص: وتجب بالزوال. وجازت بدخول وقت العيد .....  
 ٦٠ مسألة: وتعجيلها في أول وقتها أفضل .....  
 ٦٠ نص: ويخرج وقتها بخروج وقت الظهر .....  
 ٦٠ مسألة: إن خرج وقتها قبل فعلها .....  
 ٦١ مسألة: إن خرج وقت الجمعة وقد صلوا منها ركعة أتموها جمعة .

	مسألة: إن خرج الوقت قبل أن يصلوا ركعة بعد التحريمة،
٦١	استأنفوا ظهراً.....
٦٣	نص: ويشترط لها عدد .....
٦٤	أقوال العلماء في العدد المطلوب لانعقاد الجمعة.....
	مسألة: إن قرب الأصم من الخطيب، وبعد من يسمع بحيث
٨٠	لا يسمع، لم تصح .....
٨١	مسألة: إن نقصوا عن الأربعين قبل إتمامها استأنفوا ظهراً .....
٨١	مسألة: يستأنفون ظهراً إن لم يمكن فعل الجمعة مرة أخرى ...
٨٢	مسألة: وإن نقصوا وبقي العدد المعتبر أتموا الجمعة .....
٨٢	نص: لا يشترط لصحتها إذن إمام لوجوبها .....
٨٣	وعن أحمد: يشترط .....
٨٤	فائدة: لو غلب الخوارج على بلد فأقاموا فيه الجمعة .....
٨٥	فائدة: قال أحمد: يصلّيها مع بر وفاجر مع اعتبار عدالة الإمام .
٨٥	نص: ويجب السعي إليها بالنداء الثاني .....
٨٧	مسألة: تحريم البيع ووجوب السعي مختص بالمخاطبين بالجمعة .
٨٧	مسألة: لا يحرم غير البيع من العقود .....
٨٧	مسألة: للسعي إلى الجمعة وقتان .....
٩٠	مسألة: المستحب أن يمشي ولا يركب في طريقها .....
	مسألة: تجب الجمعة والسعي إليها سواء من كان يقيمها سنياً أو
٩٢	مبتدعاً .....
٩٣	مسألة: الأفضل أن يكون الأذان بين يدي الخطيب .....
٩٣	نص: ويجوز إقامة الجمعة بأكثر من مكان ببلد لحاجة .....
٩٥	نص: لا يجوز لغير حاجة .....
	مسألة: ويحرم إذن إمام في إقامة ما زاد على واحدة عند عدم
٩٥	الحاجة إليه .....
٩٥	مسألة: فإن أقاموا الجمعة في موضعين فأكثر مع عدم الحاجة .

مسألة: إن وقعت الجمعة في موضعين من البلد بلا حاجة	
معاً بطلنا .....	٩٦
مسألة: إن جهلت الجمعة الأولى من جمعيتين فأكثر ببلد لغير حاجة .	٩٧
مسألة: إذا كان المصبران متقاربين .....	٩٧
نص: ويسن الغسل لها .....	٩٨
مسألة: وقت الغسل بعد طلوع الفجر .....	١٠١
مسألة: يفتقر الغسل إلى النية .....	١٠٢
مسألة: من لا يأتي الجمعة فلا غسل عليه .....	١٠٣
مسألة: يستحب أن يجمع ثم يغتسل .....	١٠٤
مسألة: الأفضل فعل الغسل عند المضي إليها .....	١٠٤
مسألة: يسن أن يتنظف للجمعة .....	١٠٤
نص: ويسن الطيب، ولبس أفضل الثياب .....	١٠٥
يسن أن يتطيب بلا نزاع .....	١٠٥
مسألة: ويسن أن يلبس أحسن ثيابه .....	١٠٧
مسألة: أفضل الثياب البياض .....	١٠٧
نص: ويسن إتيانها ماشياً .....	١٠٨
يسن أن يكر إلى الجمعة .....	١٠٩
ما المراد بالساعات الواردة في حديث أبي هريرة .....	١٠٩
الرواح .....	١١٥
التهجير .....	١١٥
مسألة: ويكون ماشياً .....	١٢٢
نص: ويسن الدنو من الإمام، ويستقبل القبلة ويستغل بالصلاة والذكر .	١٢٣
مسألة: ويستقبل القبلة، ويستغل بالصلاة .....	١٢٦
مسألة: ويكثر الصلاة على النبي ﷺ .....	١٢٩
نص: ويسن قراءة سورة الكهف، والفاتحة، والقلقل سبع مرات ..	١٣١
مسألة: استحباب قراءة الفاتحة والقلقل يوم الجمعة .....	١٣٤

- نص: ويكثر من الدعاء رجاء إصابة ساعة الإجابة ..... ١٣٤
- اختلاف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة . ١٣٥
- أقوالهم مع أدلتها ..... ١٣٦-١٥١
- نص: ويكره تخطي الناس لغير إمام ومن رأى فرجة ..... ١٥٢
- مسألة: إلا أن يكون إماماً فلا يكره ..... ١٥٣
- مسألة: أو يرى غير الإمام فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي ... ١٥٣
- مسألة: إذا جلس في مكان ثم بدت له حاجة، أو احتاج إلى  
الوضوء فله الخروج ..... ١٥٦
- نص: ولا يجوز أذية بأن يقيم غيره من مكانه ويجلس فيه . ١٥٦
- مسألة: أو كانت عادته الصلاة فيه ..... ١٥٦
- مسألة: إلا الصغير حراً كان أو عبداً فيؤخر ..... ١٥٨
- مسألة: إلا من جلس بموضع يحفظه لغيره ..... ١٥٨
- مسألة: يكره إثارة غيره بمكانه الأفضل ..... ١٥٨
- مسألة: ولا يكره للمؤثر قبول المكان الأفضل ولا ردّه ..... ١٦٠
- مسألة: لو آثر الجالس بمكان أفضل زيداً، فسبقه إليه عمرو... ١٦٠
- نص: ولا يصلي على مصلى غيره المفروش بغير إذنه وليس له رفعه . ١٦١
- قول ابن تيمية في تقديم المفارش إلى المسجد يوم الجمعة ... ١٦٢
- التحجر في المساجد لا يحل ولا يجوز ..... ١٦٥
- مسألة: من قام من موضعه من المسجد لعارض لحقه ..... ١٦٨
- مسألة: إن لم يصل العائد إلى مكانه إلا بالتخطي ..... ١٦٩
- مسألة: وتكره الصلاة في المقصورة التي تحمى للسلطان ولجنده .. ١٧٠
- نص: وتشترب لصحة الجمعة الخطبة الأولى ..... ١٧١
- مسألة: واشترب تقديمها على الصلاة ..... ١٧٣
- مسألة: وتكون الخطبتان بعد دخول وقت الجمعة ..... ١٧٣
- مسألة: لا بأس بقراءة الخطبتين من صحيفة ..... ١٧٤
- نص: ويشترط حمد الله والثناء عليه ..... ١٧٥

١٧٩	فائدة: جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله ﷺ .....
١٨٠	قول: أما بعد.....
١٨١	نص: وأشترط الصلاة على النبي ﷺ .....
١٨٦	مسألة: ولا يجب السلام عليه مع الصلاة عملاً بالأصل .....
١٨٦	من شروط صحة كل من الخطبتين: الوصية بتقوى الله .....
١٨٩	فصل: ومن الشروط قراءة آية كاملة في كل خطبة .....
١٩١	مسألة: ولا تتعين آية .....
١٩١	مسألة: ولا يجزئ بعض آية .....
١٩١	مسألة: وتصح الخطبة بقراءة آية .....
١٩١	مسألة: لا بأس بالزيادة على الآية .....
	مسألة: تستحب البداءة بالحمد لله، ثم بالثناء على الله تعالى،
١٩٢	ثم الصلاة على النبي ﷺ .....
	مسألة: لو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على النبي
١٩٢	ﷺ كفى .....
١٩٣	فصل: وإن قرأ السجدة في أثناء الخطبة .....
	نص: ويشترط في الخطبتين العدد وسائر شروط الجمعة للقدر
١٩٤	الواجب .....
١٩٤	مسألة: إن انقض الأربعون أو بعضهم عن الخطيب .....
١٩٥	مسألة: ويعتبر استدامة الشروط في جميع الصلاة .....
١٩٦	نص: ولا بد أن يسمعهم .....
١٩٦	ومن شرط الخطبتين النية .....
١٩٨	مسألة: لا تصح الخطبة بغير العريية مع القدرة عليها .....
٢٠١	مسألة: استخدام مكبرات الصوت .....
٢٠١	نص: وأعتبر الموالاة بين الخطبتين، وبينهما وبين الصلاة .....
٢٠٢	فصل: هذه الشروط إنما تعتبر للقدر الواجب من الخطبتين ...
٢٠٢	فرع: تبطل الخطبة بكلام محرم في أثنائها .....

- نص: ولا تشترط الطهارة للخطبتين، وستر العورة وإزالة  
 ٢٠٣ ..... النجاسة، ولا أن يتولاهما والصلاة واحد  
 ٢٠٤ ..... مسألة: لا تشترط ستر عورة وإزالة نجاسة  
 ٢٠٤ ..... مسألة: لا يشترط أن يتولى الخطبتين من يتولى الصلاة  
 ٢٠٤ ..... مسألة: وإن جاز أن يتولى الخطبة غير الإمام اعتبرت عدالته  
 ٢٠٥ ..... نص: ويسن أن يخطب على منبر أو محل عال  
 ٢٠٦ ..... مسألة: إن وقف الخطيب على الأرض  
 ٢٠٧ ..... نص: ويسن سلامه إذا خرج ويستحب إذا استقبلهم  
 ..... مسألة: ورد هذا السلام ورد كل سلام مشروع فرض كفاية على  
 ٢٠٨ ..... المسلم عليهم  
 ٢٠٨ ..... نص: ويسن جلوسه وقت الأذان  
 ٢٠٩ ..... مسألة: ويسن أن يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة جداً  
 ٢٠٩ ..... مسألة: ويسن أن يخطب قائماً  
 ٢١١ ..... مسألة: ويسن أن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا  
 ٢١٢ ..... نص: ويقصد الخطيب تلقاء وجهه ويقصر الخطبة  
 ٢١٣ ..... مسألة: ويسن أن يقصر الخطبة  
 ٢١٥ ..... مسألة: ويسن أن يرفع صوته حسب طاقته  
 ٢١٦ ..... نص: ويدعو للمسلمين  
 ٢١٨ ..... مسألة: يكره للإمام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة  
 ٢٢٠ ..... مسألة: إن قرأ سجدة في أثناء الخطبة  
 ٢٢٠ ..... فائدة: إذا حصر الإمام لقن  
 ..... نص: وإن استدبرهم في الخطبة فإنه يصح. ويسن انحرافهم  
 ٢٢٠ ..... إليه، ويسن جلوسهم تربعاً  
 ٢٢٢ ..... مسألة: فإذا فرغ من الخطبة نزل عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة  
 ..... مسألة: ويستحب أن يكون حال صعوده على تودة، وإذا نزل  
 ٢٢٢ ..... مسرعاً



- ٢٢٣ نص: ولا يكره الاحتباء. ويكره أن يسند ظهره إلى القبلة . . . . .
- ٢٢٤ مسألة: ولا بأس بالقرفصاء . . . . .
- نص: وأستحب لمن دخل المسجد في الخطبة أن يصلي التحية،
- ٢٢٥ ولا تجوز الزيادة. ولا يجب تحية المسجد . . . . .
- ٢٢٦ وقيل: يكره له أن يركع . . . . .
- ٢٢٧ الجواب عن ذلك . . . . .
- ٢٢٩ جواب المانعين عن أحاديث الباب . . . . .
- ٢٣١ مسألة: وتسن تحية المسجد ركعتان فأكثر لكل من دخله . . . . .
- ٢٣٢ مسألة: وتجزئ راتبة وفريضة عن تحية المسجد . . . . .
- ٢٣٢ مسألة: إن جلس قبل فعل التحية قام فأتى بها . . . . .
- ٢٣٣ مسألة: لا تجب تحية المسجد . . . . .
- نص: وأجيز الكلام قبل الخطبة وبعدها، ونحرمه فيها، ولا
- ٢٣٣ أحرمه في الدعاء فيهما، ويجوز للإمام ومن يكلمه . . . . .
- ٢٣٤ يحرم الكلام في الخطبتين والإمام يخطب . . . . .
- ٢٣٦ وقيل: يجوز . . . . .
- مسألة: إذا كان الكلام للخطيب أو لمن كلمه لمصلحة فلا
- ٢٣٨ يحرم عليهما . . . . .
- ٢٣٨ مسألة: لا بأس بالكلام قبل الخطبتين وبعدهما . . . . .
- ٢٤٠ مسألة: لا بأس بالكلام بين الخطبتين إذا سكت . . . . .
- ٢٤٠ مسألة: ليس له تسكيت من تكلم بكلام، بل يسكته بإشارة . . . . .
- ٢٤١ مسألة: ويجب الكلام لتحذير ضرير وغافل عن بشر وعن هلكة ونحوه . . . . .
- ٢٤١ مسألة: ويباح كلام إذا شرع الخطيب في الدعاء . . . . .
- ٢٤٢ مسألة: وتباح الصلاة على النبي ﷺ إذا ذكر . . . . .
- ٢٤٢ مسألة: ولا يسلم من دخل على الإمام ولا غيره . . . . .
- مسألة: ويجوز تأمين مستمع الخطبة على الدعاء، وحمده خفية
- ٢٤٢ إذا عطس . . . . .

- ٢٤٢ . . . . . مسألة: ويجوز تشميت عاطس، ورد سلام نطقاً . . . . .
- مسألة: اختلفوا في الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها وهو بعيد عنها . . . . . ٢٤٣
- مسألة: يجوز لمن بعد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقراءة والذكر . . . . . ٢٤٤
- مسألة: وليس له أن يصلي . . . . . ٢٤٤
- مسألة: ولا يتصدق على سائل وقت الخطبة . . . . . ٢٤٥
- نص: ويكره عبث وشرب ماء مع السماع . . . . . ٢٤٦
- مسألة: ويكره أيضاً الشرب حال الخطبة إذا كان يسمع . . . . . ٢٤٦
- مسألة: ما لم يشتد عطشه فلا يكره شربه . . . . . ٢٤٧
- مسألة: من نكس سن انتقاله من مكانه . . . . . ٢٤٧
- مسألة: لا بأس بشراء ماء الطهارة بعد أذان الجمعة، أو شراء سترة لعريان للحاجة . . . . . ٢٤٧
- وصلاة الجمعة ركعتان إجماعاً . . . . . ٢٤٨
- مسألة: ويسن جهره بالقراءة فيهما . . . . . ٢٤٨
- مسألة: ويجب قراءة الفاتحة . . . . . ٢٤٨
- مسألة: ما يقرأ في الركعتين . . . . . ٢٤٨
- مسألة: إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد قرأ بما ورد أيضاً . . . . . ٢٤٩
- مسألة: ما يسن أن يقرأ فجر الجمعة . . . . . ٢٥٠
- مسألة: وتكره مداومتها . . . . . ٢٥٣
- نص: ولا سنة قبلها، وتسبب بعدها أربع . . . . . ٢٥٤
- مسألة: اختلف في الأربع الركعات هل تكون متصلة بتسليم في آخرها أو يفصل بين كل ركعتين بتسليم؟ . . . . . ٢٥٧
- مسألة: ويسن أن يصليها مكانه . . . . . ٢٥٨
- مسألة: ويسن أن يفصل بين السنة وبين الجمعة بكلام أو انتقال من موضعه . . . . . ٢٥٨

- ٢٥٩ ..... مسألة: وليس للجمعة قبلها سنة راتبة .....
- ٢٥٩ ..... مذاهب العلماء في ذلك .....
- نص: ويتم من أدرك منها ركعة جمعة، وإن أدرك أقل منها أتم
- ٢٧٢ ..... ظهراً .....
- ٢٧٤ ..... مسألة: ويصح دخوله مع الإمام، بشرط أن ينوي الظهر بإحرامه ..
- مسألة: إن أحرم بالجمعة، مع الإمام ثم زحم عن السجود
- ٢٧٦ ..... بالأرض .....
- ٢٧٧ ..... مسألة: ولو احتاج إلى موضع يديه وركبتيه .....
- ٢٧٧ ..... مسألة: فإن لم يمكنه السجود .....
- ٢٧٧ ..... مسألة: وكذا لو تخلف بالسجود لمرض ونحوه .....
- مسألة: إن غلب على ظنه فوات الركعة الثانية لو سجد لنفسه ثم
- ٢٧٧ ..... لحق الإمام .....
- ٢٧٨ ..... مسألة: فإن لم يتابعه عالماً بتحريم ذلك بطلت صلاته .....
- ٢٧٨ ..... مسألة: وإن جهل تحريم عدم متابعة إمامه، وسجد لنفسه ....
- ٢٧٩ ..... مسألة: إن أحرم فزحم، وأخرج عن الصف وصلى فذا لم تصح ..
- ٢٨٠ ..... مسألة: لو زال عذر من أدرك ركوع الركعة الأولى .....
- نص: وسقطت الجمعة عن من حضر العيد يوم الجمعة مع
- ٢٨١ ..... الإمام، ولا تسقط عن الإمام .....
- ٢٨٤ ..... مسألة: وسقوطها إسقاط حضور لا إسقاط وجوب .....
- ٢٨٤ ..... مسألة: الأفضل حضورها خروجاً من الخلاف .....
- ٢٨٥ ..... مسألة: إن اجتمع معه العدد المعتبر للجمعة أقامها .....
- ٢٨٦ ..... نص: وكذا سقط العيد بالجمعة .....
- ٢٨٧ ..... فائدة: يستحب لمن صلى الجمعة أن ينتظر صلاة العصر .....
- ٢٩١ ..... باب صلاة العيدين
- ٢٩١ ..... نص: فرضت على الكفاية إذا تركها أهل بلد قاتلهم الإمام ...
- ٢٩١ ..... الأصل في صلاة العيد الكتاب والسنة والإجماع .....

٢٩٤	..... مسألة إن تركها أهل بلد قاتلهم الإمام
٢٩٥	..... نص: وشرط لوجوبها شروط الجمعة
٢٩٥	..... مسألة: ويشترط لصحتها استيطان أربعين
٢٩٦	..... مسألة: ولا يشترط لها إذن إمام كالجمعة
	..... مسألة: ويفعلها المسافر والعبد والمرأة والمنفرد تبعاً لأهل وجوبها
٢٩٦	..... قول ابن تيمية: تنازع الناس في صلاة الجمعة والعيد
٢٩٧	..... مسألة: لا بأس بحضورها النساء
٢٩٨	..... وحمل الأمر بخروجهن على الندب
٣٠٠	..... مذاهب العلماء واختلافهم في ذلك
٣٠٣	..... وقت صلاة العيد من ارتفاع الشمس قيد رمح إلى قبيل الزوال
٣٠٤	..... نص: وأستحب تعجيل الأضحى
٣٠٤	..... نص: ويسن أن يمسك حتى يأكل من أضحيته
٣٠٥	..... نص: وأستحب تأخير الفطر
٣٠٦	..... نص: ويسن الأكل فيه قبل الخروج
٣٠٨	..... نص: ويسن التكبير إليها ماشياً. وأستحبه بعد صلاة الفجر
٣٠٩	..... مسألة: ويكون ماشياً إن لم يكن عذر
٣١١	..... مسألة: ويسن تأخر إمام إلى وقت الصلاة
٣١٢	..... نص: وأستحب إظهار التكبير فيهما
٣١٤	..... مسألة: ويسن الجهر بالتكبير لغير أنثى
٣١٤	..... مسألة: التكبير في الأضحى مقيد ومطلق
٣١٨	..... مسألة: ويكبر في طريق العيد
٣٢٠	..... نص: ويسن لبس أحسن ثيابه
٣٢٠	..... يستحب أن يتطهر بالغسل للعيد
٣٢١	..... مسألة: ووقت الغسل بعد طلوع الفجر
٣٢١	..... مسألة: ويسن أن يخرج على أحسن هيئة من لبس وتطيب ونظافة

- مسألة: غير معتكف ..... ٣٢٣
- مسألة: إن كان المعتكف فرغ من اعتكافه قبل ليلة العيد:
- أستحب له المبيت ليلة العيد في المسجد ليحييها ..... ٣٢٤
- مسألة: يستحب الخروج من المسجد إلى المصلى لصلاة العيد. ٣٢٤
- مسألة: يسن يوم العيدين التوسعة على الأهل والصدقة على الفقراء .. ٣٢٤
- نص: وتفضل الصحراء على الجامع في غير مكة فإنه يسن لهم
- الحرم ..... ٣٢٤
- مسألة: ويستحب للإمام أن يستخلف من يصلي بضعفة الناس
- في المسجد ..... ٣٢٦
- مسألة: تكره صلاة العيد في الجامع بلا عذر ..... ٣٢٧
- مسألة: ويبدأ بالصلاة قبل الخطبة ..... ٣٢٧
- نص: ويسن أن يذهب في طريق ويرجع في أخرى ..... ٣٣٠
- مسألة: وتصلى العيد بلا أذان ولا إقامة ..... ٣٣٢
- وقيل ينادى لها: الصلاة جامعة ..... ٣٣٣
- نص: ثم يصلي ركعتين، يكبر للإحرام، وأستحب الاستفتاح،
- ثم تكبيرات زوائد ست ثم أتعوذ ..... ٣٣٤
- مسألة: يكبر تكبيرة الإحرام ثم يستفتح ..... ٣٣٥
- مسألة: ثم يكبر ستاً زوائد ..... ٣٣٥
- قال ابن تيمية: سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية ..... ٣٣٥
- مسألة: وتكون التكبيرات الزوائد قبل التعوذ ..... ٣٣٨
- مسألة: وتكون القراءة بعد التكبير في الركعتين ..... ٣٣٨
- نص: ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع ..... ٣٤٠
- ما يقرأ في صلاة العيد ..... ٣٤١
- ويكبر في الثانية بعد قيامه من السجود وقبل قراءتها خمساً زوائد .. ٣٤٣
- نص: وأستحب رفع يديه مع كل تكبيرة ..... ٣٤٣
- مسألة: ويقول بين كل تكبيرتين زائدتين ما ورد ..... ٣٤٤

- نص: وتسن التكبيرات الزوائد ولا تجب ..... ٣٤٦
- مسألة: إذا شك في عدد التكبيرات بنى على اليقين ..... ٣٤٧
- نص: ويسن الجهر بالصلاة بالحمد وسورة في كل ركعة ..... ٣٤٧
- نص: والمسبوق إذا فاتته التكبير أستحب له ألا يأتي به ..... ٣٤٧
- مسألة: إن أدرك الإمام قائماً بعد التكبير الزائد أو بعضه لم يأت به ..... ٣٤٩
- نص: وإن فاتته ركعة قضاها بلا تكبير ..... ٣٤٩
- نص: وإذا فرغ من الصلاة يخطب خطبتين كالجمعة وهما سنة لا شرط يكبر في الأولى تسعاً وفي الثانية سبعاً ..... ٣٥٠
- مسألة: يجلس بينهما يسيراً للفصل كخطبة الجمعة ..... ٣٥١
- مسألة: وحكمها كخطبة الجمعة ..... ٣٥٢
- مسألة: ويسن أن يفتح الأولى قائماً بتسع تكبيرات متواليات، والثانية بسبع كذلك ..... ٣٥٢
- مسألة: يحثهم في خطبة عيد الفطر على الصدقة ويرغبهم في الأضحية في الأضحى ..... ٣٥٤
- مسألة: والخطبتان سنة لا يجب حضورها ولا استماعها ..... ٣٥٦
- مسألة: ويستحب أن يخطب قائماً ..... ٣٥٧
- يكره التنفل في موضع صلاة العيد قبلها وبعدها قبل مفارقتها ..... ٣٥٨
- مسألة: لا بأس بالتنفل إذا خرج من المصلى ..... ٣٦٣
- نص: وقضيت على صفتها. وإن خرج وقتها يكون كالسنن في القضاء ..... ٣٦٤
- مسألة: فإن أدركه في الخطبة جلس فسمعها ..... ٣٦٤
- نص: إن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال صلى من الغد ..... ٣٦٦
- نص: أستحب التكبير ليلة الفطر ..... ٣٦٨
- نص: ويسن من الخروج إلى فراغ الخطبة ولا يفعل عقيب مكتوبة ..... ٣٦٩
- مسألة: ولا يكبر في الفطر أدبار الصلوات بخلاف الأضحية ... ٣٧١

- ٣٧١ نص: وسن التكبير المطلق في عشر ذي الحجة مطلقاً .....
- ٣٧٢ نص: وسن فيه المقيد عقيب الصلوات المفروضة .....
- ٣٧٥ فرع: مذاهب العلماء في ابتداء وقت تكبير الأضحى .....
- نص: المحرم يفعله من الظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام
- ٣٧٨ التشريق .....
- ٣٧٨ أيام التشريق .....
- ٣٧٩ نص: ويكبر عقيب كل فريضة في جماعة .....
- ٣٨٠ مسألة: ومسافر كمقيم في التكبير .....
- ٣٨٠ مسألة: ومميز كبالغ .....
- ٣٨١ مسألة: ويكبر مسبوق بعد قضائه ما فاته من صلاته وسلامه ...
- ٣٨١ مسألة: ويكبر من قضى في الأيام التي يسن فيها التكبير - فائتة ...
- ٣٨٢ مسألة: ولا يكبر من قضى فائتة من أيام التشريق بعد أيامها ...
- ٣٨٢ نص: ولا يكبر عقيب نافلة .....
- ٣٨٢ مسألة: ولا يكبر من صلى وحده .....
- ٣٨٢ مسألة: ويأتي الإمام بالتكبير مستقبل الناس .....
- مسألة: أيام العشر: الأيام المعلومات، وأيام التشريق: الأيام
- ٣٨٣ المعدودات .....
- ٣٨٤ مسألة: أيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم النحر تليه .....
- ٣٨٥ مسألة: من نسي التكبير قضاءه .....
- ٣٨٥ مسألة: وإن كبر ماشياً فلا بأس .....
- ٣٨٦ لا يكبر عقيب صلاة العيد .....
- ٣٨٦ صفة التكبير .....
- ٣٩١ مسألة: لا بأس بتهنئة الناس بعضهم بعضاً .....
- ٣٩٢ مسألة: لا بأس بتعريفه عشية عرفة بالأمصار من غير تلبية .....
- ٣٩٣ التعريف .....
- ٣٩٣ مسألة: يستحب الاجتهاد في عمل الخير أيام عشر ذي الحجة .

	فائدة: قال ابن تيمية: جمع الناس للطعام في العيدين وأيام
٣٩٣	التشريق سنة .....
٣٩٤	فائدة: وسئل ابن تيمية عن الخميس ونحوه من البدع .....
٣٩٥	من منكرات دين النصارى .....
٣٩٨	تحذير العاقل من طاعة النساء .....
٣٩٩	من تشبه بقوم فهو منهم .....
	ما روى البيهقي في باب كراهية الدخول على المشركين يوم
٤٠٤	عيدهم في كنائسهم .....
٤٠٥	الاجتماع على جنس القرب ليلتي العيدين .....
٤٠٧	فائدة: يستحب إحياء ليلتي العيدين .....
٤٤٠-٤٠٨	الاحتفال بمولد النبي ﷺ .....
٤٤٠	عدم مشروعية صلاة المعراج .....
٤٤٤	الهدايا بمناسبة عيد النصارى - عيد الميلاد - لا تجوز .....
٤٤٥	بدعية عيد الجلوس والعيد الوطني .....
٤٥٥-٤٤٧	المحاذير الشرعية في تعيين عيد ثالث .....
٤٥٧	باب صلاة الكسوف
٤٥٧	الكسوف والخسوف .....
٤٥٨	مسألة: وفعلها ثابت بالسنة المشهورة .....
٤٥٨	مسألة: إذا كسف أحدهما فزعوا إلى الصلاة .....
٤٦٣	نص: ويسن فعلها سفرًا وحضرًا .....
٤٦٣	صلاة الكسوف سنة مؤكدة .....
٤٦٣	مسألة: ووقتها: من حين الكسوف إلى حين التجلي .....
٤٦٤	تفعل جماعة وهو أفضل .....
	مسألة: ويسن أيضاً ذكر الله والدعاء والاستغفار والتكبير والصدقة
٤٦٤	والعتق والتقرب إلى الله تعالى بما استطاع من القرب .....
٤٦٥	نص: الغسل لصلاة الكسوف .....



- ٤٦٥ ..... وفعلها جماعة في المسجد
- ٤٦٥ نص: ولا يعتبر إذن الإمام لها وللاستسقاء
- ٤٦٦ نص: ولا نشرع لها خطبة
- ٤٦٧ نص: وإن تجلى الكسوف قبل الصلاة لم يصل
- ٤٦٨ مسألة: إن غاب القمر خاسفاً ليلاً
- ٤٦٨ مسألة: إن استترت الشمس والقمر بالسحاب وهما منكسفان صلى ..
- مسألة: ولا عبرة بقول المنجمين في كسوف ولا غيره مما
- ٤٦٨ ..... يخبرون به
- ٤٦٩ ليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب
- ٤٧٠ مسألة: ما يقول علماء الفلك في كيفية حصول الكسوف
- ٤٧١ مسألة: قال علماء الفلك: علم النجوم قسمان: محرم وجائز ..
- ٤٧١ مسألة: إن فاتت الصلاة لم تقض
- ٤٧٢ مسألة: وينادي لها: الصلاة جامعة
- ٤٧٢ نص: إن تجلّى الكسوف فيها يخففها
- ٤٧٣ مسألة: إن شك في التجلي لنحو غيم أتمها من غير تخفيف
- ٤٧٣ نص: ولا تعاد
- ٤٧٤ نص: ويصلى ركعتين يقرأ فيهما جهراً
- ٤٧٦ عن أحمد لا يجهر فيها بالقراءة
- نص: ثم يركع ثم يقوم فيقرأ الفاتحة وسورة دون الأولى، ولا يسجد، ثم يركع دون الأولى ثم يرفع ثم يسجد سجدة
- ٤٧٧ وشرع تطويلهما، ولا يطيل اعتدال الركوع
- مسألة: ثم يرفع من ركوعه فيسمع ويحمد ثم يقرأ الفاتحة
- ٤٧٨ وسورة دون القراءة الأولى
- ٤٧٨ مسألة: ثم يركع فيطيل الركوع وهو دون الركوع الأول
- ٤٧٨ مسألة: ثم يرفع من الركوع ويسبح ويحمد ولا يطيل اعتداله ..
- ٤٧٨ مسألة: ثم يسجد سجدة طويلتين

- ٤٨٠ ..... مسألة: ولا يطيل الجلوس بينهما
- ٤٨١ نص: ثم يصلي الثانية كذلك يكون كل ما فيها دون الأولى
- ٤٨٢ نص: وجازت بكل صفة رويت بثلاث ركوعات وأربع وخمس
- ٤٨٥ فرع: في مذاهب العلماء في عدد ركوع الكسوف
- ٤٩١ مسألة: وإن شاء فعل صلاة الكسوف كنافلة بركوع واحد
- مسألة: الركوع الثاني وما بعده إذا صلاها بثلاث ركوعات فأكثر
- ٤٩١ إلى خمس سنة بلا نزاع
- ٤٩٢ نص: وتقدم الجنازة عليها
- مسألة: وتقدم صلاة الكسوف على جمعة إن أمن فوتها ولم
- ٤٩٢ يشرع في خطبتها
- ٤٩٢ مسألة: تقدم صلاة الكسوف على عيد ومكتوبة إن أمن الفوت
- ٤٩٣ مسألة: ويقدم كسوف على وتر
- ٤٩٣ مسألة: إن اجتمع كسوف مع تراويح وتعذر فعلهما
- ٤٩٣ مسألة: لو اجتمع مع الكسوف صلاة عيد
- ٤٩٥ مسألة: إن وقع الكسوف في وقت نهى دعا وذكر بلا صلاة
- ٤٩٧ نص: ولا يصلى لغير الكسوف
- ٤٩٨ مسألة: إلا الزلزلة الدائمة فيصلى لها كصلاة الكسوف
- ٤٩٩ مسألة: يستحب العتق في كسوف الشمس
- مسألة: صلاة الكسوف صلاة رهبة وخوف كما أن صلاة
- ٤٩٩ الاستسقاء صلاة رغبة ورجاء
- ٥٠١ باب صلاة الاستسقاء
- ٥٠١ نص: أستحبها حضراً وسفراً مع جذب واحتباس قطر
- ٥٠١ صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة حضراً وسفراً
- ٥٠٣ مسألة: إذا أجذبت الأرض
- ٥٠٤ وقحط المطر
- ٥٠٤ مسألة: أو غار ماء عيون

- ويسن فعل صلاة الاستسقاء أول النهار وقت صلاة العيد ..... ٥٠٥
- مسألة: وتفعل جماعة وفرادى ..... ٥٠٦
- نص: ويعظ الإمام قبلها ويأمر بالتوبة والصدقة والصيام ..... ٥٠٦
- نص: ويعد الناس يوم الخروج، ثم يخرج متواضعاً متضرعاً متذللاً .. ٥٠٨
- مسألة: ويتنظف لها بال غسل والسواك وإزالة الرائحة ونحوه ... ٥٠٩
- مسألة: ولا يتطيب ..... ٥٠٩
- مسألة: ويخرج إلى المصلى متواضعاً في ثياب بذلة ..... ٥٠٩
- مسألة: ويستحب أن يخرج معه أهل الدين والصلاح والشيوخ ... ٥١٠
- نص: وأستحبها لمميز ..... ٥١١
- مسألة: ويباح خروج أطفال بلا خلاف ..... ٥١١
- مسألة: ويؤمر سادة العبيد بإخراج عبيدهم ..... ٥١٣
- نص: ويمنع النساء الشواب ويكره لذات هيئة ..... ٥١٣
- نص: ويكره لنا إخراج أهل الذمة وإن خرجوا لم يمنعوا ولم يختلطوا بالمسلمين ..... ٥١٣
- نص: ويجوز التوسل بصالح، ويتوسل بالنبي ﷺ ..... ٥١٤
- نص: وأصلها كعيد ..... ٥١٦
- مسألة: لا يسن لها أذان ولا إقامة ..... ٥١٩
- مسألة: ويقرأ فيها بما يقرأ في صلاة العيد ..... ٥١٩
- مسألة: ويسن أن يجهر بالقراءة ..... ٥١٩
- نص: وأستحب الخطبة بعدها ..... ٥٢٠
- مسألة: وهي بعد الصلاة ..... ٥٢١
- مسألة: ثم يفتتحها بالتكبير تسعاً نسقاً كخطبة العيد ..... ٥٢٣
- وقيل يفتتحها بالاستغفار ..... ٥٢٣
- مسألة ويكثر فيها الصلاة على النبي ﷺ ..... ٥٢٤
- مسألة ويكثر فيها الاستغفار ..... ٥٢٤
- مسألة: ويسن رفع يديه وقت الدعاء ..... ٥٢٥

٥٢٦	مسألة: وتكون ظهورهما نحو السماء .....
٥٢٧	مسألة: فيدعو قائماً كسائر الخطبة .....
٥٢٧	من دعاء النبي ﷺ .....
٥٣٤	مسألة: ويؤمنون على دعاء الإمام .....
٥٣٤	مسألة: ويستحب أن يستقبل القبلة أثناء الخطبة .....
٥٣٤	ثم يحول رداءه .....
٥٣٥	مسألة: ويفعل الناس كذلك، أي: يحولون أرديتهم .....
٥٣٦	مسألة: ويتركون الرداء محولاً حتى ينزعه مع ثيابهم .....
٥٣٦	مسألة: ويدعو سراً حال استقبال القبلة ويقول ما ورد .....
	مسألة: فإذا سقوا فذلك من فضل الله ونعمته وإلا عادوا في
٥٣٧	اليوم الثاني، واليوم الثالث .....
	مسألة: وإن سقوا قبل خروجهم، وكانوا قد تأهبوا للخروج،
٥٣٨	خرجوا وصلوا شكراً لله تعالى .....
	مسألة: وإن لم يكونوا قد تأهبوا للخروج لم يخرجوا،
٥٣٨	وشكروا الله تعالى .....
٥٣٨	مسألة: وينادي لها: الصلاة جامعة .....
	مسألة: لا يشترط لها إذن الإمام في الخروج ولا في الصلاة
٥٣٩	ولا الخطبة .....
٥٣٩	الاستسقاء ثلاثة أضرب .....
	أحدهما ما تقدم وصفه، والثاني استسقاء الإمام يوم الجمعة في
٥٣٩	خطبتها .....
٥٤٠	والثالث دعاؤهم عقب الصلوات .....
٥٤٠	قال ابن القيم: ثبت عنه ﷺ أنه استسقى على وجوه .....
٥٤٠	أحدها: يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة .....
٥٤٠	الوجه الثاني: وعد الناس يوماً يخرجون فيه إلى المصلى .....
٥٤١	الوجه الثالث: أنه صلى الله عليه وسلم استسقى على منبر المدينة ..

- الوجه الرابع: أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وهو جالس  
٥٤١ ..... في المسجد  
الوجه الخامس: أنه صلى الله عليه وسلم استسقى عند أحجار الزيت .  
٥٤١ .....  
الوجه السادس: أنه صلى الله عليه وسلم استسقى في بعض غزواته ..  
٥٤١ .....  
مسألة: ويستحب أن يقف في أول المطر ويخرج رحله وثيابه ..  
٥٤٢ .....  
مسألة: ويغتسل في الوادي إذا سال ويتوضأ .....  
٥٤٢ .....  
مسألة: ويقول: اللهم صيباً نافعاً .....  
٥٤٣ .....  
نص: إذا كثرت الأمطار والمياه وخيف منها يدعو بما ورد ...  
٥٤٤ .....  
مسألة: ويستحب الدعاء عند نزول الغيث .....  
٥٤٦ .....  
مسألة: ويسن أن يقول ما ورد .....  
٥٤٧ .....  
مسألة: من رأى سحاباً أو هبت الريح سأل الله خيره وتعوذ من شره .  
٥٤٨ .....  
مسألة: ما يقول إذا سمع صوت الرعد والصواعق .....  
٥٥١ .....  
مسألة: إذا انقض الكواكب يقول: «ما شاء الله لا قوة إلا بالله» ..  
٥٥٤ .....  
مسألة: إذا سمع نهيق حمار استعاذ بالله من الشيطان الرجيم ..  
٥٥٤ .....  
مسألة: إذا سمع نباح كلب استعاذ بالله من الشيطان الرجيم ...  
٥٥٤ .....  
مسألة: إذا سمع صياح الديكة سأل الله من فضله .....  
٥٥٤ .....  
فائدة: ورد في الأثر: أن قوس قزح أمان لأهل الأرض من  
الغرق وهو من آيات الله .....  
٥٥٥ .....





